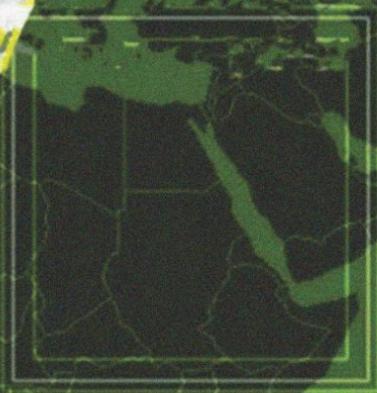


الدولة والسلطة والسياسة

الشروع المعمول بالتجربة

فما الشرق الوسطى

تأليف
روجر اوينز
ترجمة
عبد الوهاب علوب
650



الدولة والسلطة والسياسة

فى الشرق الأوسط

تأليف : روجر أوين

ترجمة : عبد الوهاب علوب



المشروع القومى للترجمة
إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٦٥٠ -

- الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط

- روجر أوين

- عبد الوهاب علوب

- الطبعة الأولى ٢٠٠٤ -

هذه ترجمة كتاب :

**State, Power and Politics
in the Making of the Modern**

Middle East

by : Roger Owen

© 2004 Roger Owen

"All Rights Reserved"

**"Authorised translation From English language edition published by
Routledge, a member of the Taylor & Francis Group"**

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة
شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٢٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

تهدف إصدارات المشروع القومي للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربي وتعريفه بها ، والأفكار التي تتضمنها هي اتجهادات أصحابها في ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة .

المحتوى

7	تصدير المترجم
9	مقدمة
13	الباب الأول : الدول وبناء الدول
19	١ - نهاية الإمبراطوريات وظهور دول الشرق الأوسط الحديث
45	٢ - نمو سلطة الدولة في العالم العربي وأنظمة العرب الواحد
69	٣ - نمو سلطة الدولة في العالم العربي تحت حكم الأسر والبديل الليبي
95	٤ - القومية العربية والوحدة العربية والعلاقات بين الدول العربية
125	٥ - الدولة والسياسة في إسرائيل وإيران وتركيا منذ الحرب العالمية الثانية
151	٦ - تحول المناخ السياسي في الشرق الأوسط بين حرب الخليج
181	الباب الثاني : موضوعات في السياسة المعاصرة في الشرق الأوسط
183	٧ - سياسة إعادة البناء الاقتصادي
213	٨ - سياسة المنطقة
245	٩ - دور الجيش في الدولة والمجتمع
273	١٠ - الأحزاب والانتخابات
309	١١ - أنظمة الحكم ذات الحزب الواحد والعودة إلى الديمقراطية الأشمل
345	١٢ - المحاولات الأمريكية لإعادة صياغة الشرق الأوسط
363	خاتمة : الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادى والعشرين

تصدير المترجم

بعد روجر أوين من أبرز المتخصصين البريطانيين في سياسة الشرق الأوسط ، وظل يعلم بالتدريس بكلية سان أنطونى بلوكسفورد لأكثر من عشرين عاماً ويعلم حالياً أستاذًا لتاريخ الشرق الأوسط بجامعة هارفرد ، وله أبحاث عديدة ودراسات منتظمة في هذا المجال تنشر في العديد من الموريات الأوروبية والأمريكية. وهو الرئيس السابق لمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة هارفرد .

يتناول هذا الكتاب التاريخ السياسي الحديث لمنطقة الشرق الأوسط بالدراسة المتأينة المستفيضة منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية. وبإضافة إلى الدول العربية، تشمل الدراسة الدول غير العربية الثلاث التي تقع على حافة المنطقة العربية وهي إيران وتركيا وإسرائيل. فيعالج الركائز السياسية التي قامت عليها مجتمعات المنطقة في الحقبة الاستعمارية وحقبة ما بعد الاستقلال. والكتاب وثيقة مهمة وموضوعية ل بتاريخ المنطقة في القرن العشرين.

ينقسم العمل إلى بابين رئيسين: يتناول الباب الأول تاريخ بناء الدولة الحديثة والتدخل بين مفهومي الدولة والأمة بالمنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. ويقسم الكاتب دراسته لكل دولة بالمنطقة إلى ثلاثة مراحل: مرحلة الدولة تحت الحكم الاستعماري، ومرحلة الدولة بعد الاستقلال، ومرحلة الدولة الشمولية. وفي الباب الثاني يتناول المؤلف دور الجيش والمؤسسات الدينية وحكم الحزب الواحد ومحاولات إقرار النظم الديمقراطية. كما يحاول الكاتب تتبع التغيرات التي طرأت على الشرق الأوسط منذ نشأة الدولة فيه ومستقبل التحول الديمقراطي في كل دولة من دولة لا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ .

والرجاء أن نسهم بترجمتنا لهذا العمل المهم - في إثراء المكتبة العربية في مجال دراسة منطقتنا ذات الأهمية الخاصة على المسرح الدولي .

مقدمة

بعد هذا الكتاب الأول في سلسلة من الكتب تهدف إلى تقديم مقدمة عامة عن دول الشرق الأوسط وبعض المعالم الأساسية التي ميزت تاريخها السياسي والاجتماعي الحديث. تشمل المنطقة في هذا العمل الدول العشرين الأعضاء بالجامعة العربية بغرب آسيا وشمال أفريقيا (عدا موريتانيا والصومال) وإسرائيل وإيران وتركيا. وهي المنطقة التي ظلت تعرف في بريطانيا باسم الشرق الأدنى الأوسط وحتى الحرب العالمية الثانية حين أسقطت الإشارة إلى الشرق الأدنى في معظم الوثائق الرسمية. أما بالنسبة لتاريخ المنطقة، فاقتصرنا على القرن العشرين ولم نتطرق إلى فترات أسبق إلا فيما يتعلق بأحداث ماضية قد تساعده على فهم الحاضر. كما أنرجنا تركيا ضمن دول الشرق الأوسط على أساس ارتباطها التاريخي الطويل بالمنطقة، ولو أنها على وعي بأن كثرة من الأتراك (ومحرري صحيفتي لوموند وفايننشال تايمز) يعتبرون تركيا الآن جزءاً من أوروبا.

تهدف هذه السلسلة إلى تعريف القارئ بمنطقة مهمة من العالم. وعلى الرغم من وعورة الطريق في محاولة شرح مجموعة من الممارسات السياسية لقوم يتسبّبون لثقافة ما فهناك سبل لتبسيط وعورة الطريق، منها اختيار كتاب عاشوا في المنطقة لعدة سنوات وفي وضع يوّه لهم للمشاركة بخبراتهم المكتسبة من أوراق الكتب. ومن السبل الأخرى التساؤل عما إذا كانت الصورة التي يقدمونها صادقة أم شبه صادقة في نظر أهل الشرق الأوسط أنفسهم.

ونعود إلى هذا العمل الذي بين أيدينا فنقول إن هدفنا يتمثل في تقديم صورة عامة للتاريخ السياسي للشرق الأوسط الحديث. والموضوع الأول ظهور كل دولة على حدة، وقيام مؤسساتها القومية الخاصة بها والتفاعل فيما بينها. وتم تناول هذا

الموضوع بأسلوب تارىخي فى الباب الأول مع التركيز على بناء نظام الشرق الأوسط فى أعقاب سقوط الإمبراطورية العثمانية فى نهاية الحرب العالمية الأولى ويد تأثير النزعة الاستعمارية البريطانية والفرنسية والزيادة الهائلة فى السلطة الإدارية والسياسية المركزية مع بداية حقبة الاستقلال، والنطء الخاص للعلاقات بين دول المنطقة منذ ١٩٢٠ فصاعداً. كما أن هناك باباً يتناول التطورات التاريخية فى إيران وإسرائيل وتركيا والتى اتخذت مسارات مختلفة إلى حد ما عنها فى معظم الدول العربية.

يتم تناول بعض الموضوعات الرئيسية الناتجة عن هذا التحليل بتفاصيل أكبر فى الباب الثانى، ومنها اتساع دور الجيش فى داخل النظام السياسى، وسياسة إعادة البناء الاقتصادى، وشخصية الأحزاب السياسية فى الشرق الأوسط، والمحاولات المتعددة لتحديد (وإعادة تحديد) الممارسة الديمقراطية، وتغير العلاقة بين الدين والسياسة فى عدد من الدول المسلمة.

وهناك أسباب عدة لتبنى هذا التوجه الخاص أولها احتواء المنطقة على العديد من الدول الرئيسية بما لا يسمح بتناول كل دولة على حدة. ثانياً إننا نرى من جانينا أن هناك عدداً من القضايا المهمة، فهناك مثلاً تساؤلات من قبيل: ما الحزب؟ وكيف تدار الانتخابات؟ وأين تقع الحدود بين العام والخاص، وبين الدينى والعلماني، وبين العسكرى والمدنى؟ وتمت معالجة مثل هذه التساؤلات على أساس مقارن، مع إيراد أمثلة من عدد من الدول.

وهناك سبب ثالث مهم ينبع من محاولة تناول واحد من أهم التساؤلات التى تدخل فى تحليل سياسة أية منطقة فى العالم، وهذا التساؤل: ما العامل المشترك بين مختلف الدول والأنظمة؟ وعادة ما يتم تناول هذه المشكلة فى سياق الشرق الأوسط على وجه الخصوص بأسلوب انتزاعى تخفيفى يرى مفتاح المنطقة بأسرها فى عنصر الدين والجغرافيا والعنصر، ومن هذا المنظور، فإن ما يوجد الشرق الأوسط ويقدم تفسيراً لكل ما يجرى به من أحداث أن غالبية شعوبه من العرب والمسلمين ومن كانوا يعيشون فى الصحاري (حتى وقت قريب). من ثم فإن هذا الرأى يرتبط فى الغالب بفكرة الشرق الذى لا يتغير حيث تبقى الأشياء فيه على حالها سواء من حيث النزعة القبلية أو الحكم الشمولي أو رغبة كل فرد فى قتل الآخر باسم الدين.

ونرى من جانبنا أن هذه الآراء تميل إلى التبسيط والتسطيح ولا تقول شيئاً عن التغيير التاريخي ولا تقدم إلا القليل فيما يتصل بتفسيره، إلا أننا نصادفها في معظم ما يكتب عن الشرق الأوسط سواء لدى كتاب الشرق الأوسط أنفسهم أو من خارجه حتى أنها تحتاج إلى جهود جادة لمواجهتها. وأفضل السبيل لذلك في رأيي يتمثل في الانطلاق من وجهة نظر ترى الشرق الأوسط أولاً وقبل كل شيء جزءاً من العالم الثالث أو غير الأوروبي ويُخضع لنفس الخطوات التاريخية العامة من حكم استعماري إلى حقبة التخطيط والتنمية إلى الحقبة الراهنة التي تتميز بنمط أكثر انتقائية من الإدارة السياسية والاقتصادية. ولهذا التوجه العديد من المزايا. فهو يفتح الشرق الأوسط أمام المقارنة الدولية ويرتكز على قاعدة أكبر للتحليل الاقتصادي والسياسي. وهو يقدم عدداً من الموضوعات المهمة للتشريع والفحص الدقيق، كحكم الحزب الواحد أو تبني أنواع متباعدة من الديمقراطية المقيدة. كما أنه يتفادى فكرة النظر إلى المنطقة كنوع خاص من المناطق يتميز بنمط فريد من المجتمعات والسلوك السياسي والتعبير الثقافي. كما يمثل جداراً يصد أنماطاً من التفسيرات تعتمد على فكرة شمولية الشرق الأوسط، ومن ذلك أن الإسلام مثلاً يشجع على الميل إلى الحكم العسكري، في حين أن الرجل العسكري الذي تراوده طموحات سياسية يعد ظاهرة خاصة بالعالم الثالث ككل.

روجر أوين

كلية سان أنطونى، أوكسفورد

الباب الأول

الدول وبناء الدول

تناول فصول الباب الأول الخمسة قيام مختلف دول الشرق الأوسط التي خرجت من سيطرة الإمبراطوريات العثمانية والفارسية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ويحتاج مفهومنا عن الدولة في هذا المقام إلى قدر من الإيضاح.

إن الأفكار التي تتردد عن الدولة أو الأمة تتبع من التجربة التاريخية الغربية مباشرة؛ فكانت هذه الأفكار - كما يقول سامي زبيدة - جزءاً من "النموذج الإجباري" حين تعلق الأمر بتأسيس وحدات سياسية جديدة في العالم غير الغربي ولو لمجرد غياب البديل.^(١) وبينو من الممكن في ظل هذه الظروف تحليل الشرق الأوسط بالاستعانة بتعريفات مصطلح «دولة» المستمدّة أيضاً من الفكر السياسي الغربي شريطة أن يتم ذلك بحذر ومعأخذ الاختلافات المحلية في الاعتبار. ودول الشرق الأوسط كما تشير عبارة زبيدة ليست دولاً غربية ولكنها كدول الغربية^(٢). وهي أيضاً دول "حديثة" بمعنى أنها تتبع ممارسات وسبلاً متميزة في تنظيم المجتمعات التي تحكمها، وفي ممارسات وسبل لا وجود لها إلا في العالم الحديث^(٣).

وهناك نقطة اختلاف نشير إليها وهي أن هناك عدداً من التعريفات المتباينة لمصطلح «دولة»، وكل منها مسميات ورؤى تنظيرية خاصة به. وسنستعين فيما يلي بتعريفين من هذه التعريفات، وهما فكرة الدولة ككيان سياسي ذي سيادة ومعترف به دولياً ويحده ويعمله وما إلى ذلك، وفكرة الدولة باعتبارها الكيان الأعلى وصاحب القرار، ولكن يبدو أن كلاً من هذين التعريفين له مشكلاته ويحتاج إلى قدر من التحديد.

ومن المفيد أن نبدأ بلاحظة أن كلاً من هذين التعريفين المذكورين يشتمل في جوهره على دعوى السيادة والسلطة، مما يستدعي تحديده ثم تبريره. وتنوقف الطريقة التي يتم بها ذلك على الموارد المتاحة لن يسيطرون على الإدارة المركزية سواءً من الناحية المالية أو العسكرية أو من ناحية القدرات البيروقراطية أو الجاذبية العقائدية، ولكنها أيضاً مسألة "صورة"؛ بمعنى أن الحكام يسعون إلى فرض دعواهم متخددين في ذلك سبلاً تؤكد على تماسك جهاز الدولة واستقلاليته وتميزه عن سائر كيانات المجتمع. ولعل مثل هذا المشروع يسهل تنفيذه في وضع استعماري حيث تكون الدولة كياناً أجنبياً يديره أجانب ويقوم على سلطة مستمدّة من مصادر خارج البلد، إلا أن الحكام في العديد من الدول التي حصلت على استقلالها تمكناً من القيام بنفس الدور تقريراً عن طريق إيجاد نظم حكم شمولية أو - كما هو الحال بالنسبة للجمهورية التركية - من خلال البناء فوق الممارسات البيروقراطية الحكومية للعصر العثماني. وما أن يتحقق ذلك تتاح فرص لا حصر لها لتقديم الدولة بوصفها مشروعًا متميزاً ومتماساً ومجرداً؛ فهو يطلق سلطات الحاكم إلى ما لا نهاية، ويشجع على خشيته واحترامه ويساعد الحكومة على فرض سيطرتها على موظفيها وتجعل من الصعب حدوث أي انشقاق داخلي ضدها.

والنقطة التالية التي نركز عليها أن آية مناقشة للدعوى نيابة عن آية بولة لا تبني بالكثير عن حقيقة هذه الدولة، والدول كما يقول فيليب أبرامز ليست كيانات منفردة على الرغم من سعي من يسيطرون عليها لإقناعنا بغير ذلك، بل مجموعة من الكيانات والمؤسسات والميادين والممارسات والدعوى^(٤). كما نرى من جانبنا أن حقيقة آية مجموعة عملية يتم اختبارها بأفضل صورة في مواقف تاريخية واقعية وعلى مستويات متنوعة. ويمكن البدء بسرير غور تلك اللحظات التي تكون فيها عملية تصنيف مختلف أركان النظام في آية بولة وتحديد مدى تشابكها وما يلي ذلك من رسم الحدود من حولها في ذروة افتتاحها، كما هو الحال مثلاً في بداية فترة استعمارية أو الفترة التي تعقب حصولها على استقلالها مباشرة.

وهناك نقطة تمهدية أخرى تتعلق بالسؤال الصعب عن كيفية تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع. والتحدي الماثل في هذه النقطة في نظرنا القدرة على تصوير تعقيد هذه العلاقة دون الإضطرار إلى الدخول في تعريف الدولة بأنها مستقلة، أي باعتبارها

كياناً يسيطر على المجتمع من موقف خارج عنه تماماً. ولا يتسع المقام هنا إلا لعرض عدة نقاط في هذا الصدد عرضاً موجزاً^(٥). أولاً، إن الدولة في الشرق الأوسط الحديث قامت في وقت كان المجتمع نفسه خاضعاً لعدد من عمليات التحول التي نراها ماثلة في العالم غير الأوروبى، ويشتمل ذلك على ضرب من النمو الرأسمالى كان توسيع التجارة الدولية وزيادة التخصصية الزراعية ويدء الصناعة الحديثة يساعد فيه على تشكيل التكتلات القديمة وإحلال تكتلات أخرى تقوم على تحول المواطن الفرد إلى مزارع أو عامل، وعلى تكوين أنماط جديدة من الانتفاء تقوم على الطبيعة.

ثانياً- ينبعى النظر إلى العلاقة بين الدولة والمجتمع على أنها تبنى بمرور الزمن، مما يعد من السمات المميزة للعالم الحديث. وتعتبر الفكرة التي تذهب إلى أن المجتمع كيان يتعين تنظيمه وترتيبه وفصله إلى عناصر متميزة فكرة حديثة نسبياً؛ وينطبق ذلك على معظم المناهج التي يتم من خلالها توصيف تلك الفكرة، كالتقسيم المعنى إلى ما هو عام (نطاق الدولة) وما هو خاص (نطاق المجتمع) أو فكرة الشعب بوصفه مجموعة من الأفراد لهم كيانات يحددها القانون، كالتمييز بين الرجل والمرأة وبين الآباء والأبناء والملك وما إلى ذلك. وينبغي أن نشير في هذا المقام إلى أن عملية تحديد هذه الفئات الجديدة عملية مطولة ودامنة التجدد ولا تبلغ الكمال، وتظل الحدود بين الفئات غامضة، وتختضم محاولات وضع البشر في إطار محدودة لتحديات مستمرة.

ثالثاً- إن بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع يتزامن مع قيام ما أسماه سامي زبيدة "المجال السياسي القومى" الذى تتركز فيه كل الأنشطة السياسية المهمة^(٦). وتساعد صرامة تحديد الحدود الخارجية على الحيلولة دون تداخل الحدود وعلى إعادة توجيه السلطة أو المصالح المحلية إلى المركز أو المحور الجديد. وفي الوقت نفسه فإن ما ييو لأول وهلة وكأنه مجرد ريد أفعال سلفية للنظام الجديد يجب تفسيرها كمحاولات للتاثير على الحكومة بصورة ما. ومن أفضل الأمثلة على ذلك الفتوى التى أصدرها علماء الشيعة بالنجف وكربلاء فى عام ١٩٢٢ احتجاجاً على اقتراح بإجراء انتخابات لوضع دستور عراقي جديد، ما يوصف دائماً بـ"إجراء تقليدى" أو غير جديد، إلا أنه بعد محاولة لحماية دورهم باعتبارهم زعماء غير منتخبين لمجتمعهم فى داخل النظام السياسى العراقى الناشى^(٧).

رابعاً وأخيراً، فالدولة الحديثة تربطها علاقة خاصة وجدلية بكيان آخر قائم هو الأمة. والدولة في الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى نشأت في حقبة كان المطلوب من الناس فيها أن يتصرفوا على اعتبار أنهم أعضاء في كيانات متباعدة بعضها قبلى ومحلى أو دينى ضيق، وببعضها الآخر قومى عربى أو صهيونى أو اتحادى تركى أو اتحادى إسلامى أوسع نطاقاً. ثم سعت الأنظمة الحاكمة إلى استثناس هذه العملية والسيطرة عليها من خلال ما استحدثه من حدود وجوازات ونظم تشريعية وما إلى ذلك، ولو أنها تتجه دائماً نحو إقامة كيان محدد واحد لمواطنيها. ويحتاج فهم الطريقة التي يتم بها ذلك في الإطار الشرقي أوسطى إلى إمعان النظر في العلاقة بين الدولة والأمة والكيان الدينى لا على الصعيد الثقافى والفكري وحسب، بل من حيث الانماط السياسية والإدارية الخاصة.

ونتئى في النهاية إلى الأسلوب الذى أود أن أنظر من خلاله إلى تاريخ مختلف دول الشرق الأوسط. وربما كان من المفيد في هذا الصدد أن نقسم تلك الدول إلى ثلاثة مراحل: الدولة المستعمرة والدولة حديثة الاستقلال والدولة الشمولية، وكل لها سياساتها ومارساتها الخاصة بها. فيتناول الباب الأول المرحلتين الأولىين في الدول العربية الرئيسة؛ ويتناول البابان الثانى والثالث المرحلة الثالثة. وتنبع هذه الأبواب الثلاثة بباب رابع يركز على التداخل بين العديد من الدول العربية من حيث الالتماءات المتباعدة التي جمعت بين شعوبها والتناقض بين رغباتها في تحقيق وحدة سياسية أشمل وبين تخوفها من العواقب.

وستتناول تواريخ الدول غير العربية الرئيسة الثلاث في القرن العشرين في البابين الأول والخامس، واتبعت هذه الدول الثلاث مسارات مختلفة إلى حد ما، فتآثرت جميعاً بتجاربها في التدخل والهيمنة الأجنبية. ولكن كان التأسيس الفعلى للدولة نفسه في كل حالة تم على يد جماعات لها قوتها في إطار مجتمعاتها القومية وبناء على تاريخ طويل في التطور التنظيمى والسي政ى، مما ساعد على التواصل بينهم وبين ماضيهم ومنهم حرية أكبر في العمل حين بدأت مساعيهم الرامية لإقرار العلاقة بين الدولة والمجتمع.

هوامش

- (1) Sami Zubaida, Islam, the People and the State (London and New York, Routledge, 1989), p. 121.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٤٥ .

(3) Talal Asad, "Conscripts of Western Civilization," in Christine Gailey (ed.), Essays in Honor of Stanley Diamond (forthcoming).

(4) "Notes on the difficulty of studying the state", The Journal of Historical Sociology , 1/1 (March, 1988), pp. 58-89.

(5) Timothy Mitchell and Roger Owen, "Defining the State in the Middle East: Report on a Workshop," Bulletin of the Middle East Studies Association of North America , 24/2 (1990).

(6) Zubaida, Islam, the People and the State , p. 126, 162.

(7) Peter Sluglett, Britain in Iraq 1914-1932 (London, Ithaca Press, 1976), p. 83.

١. نهاية الإمبراطوريات وظهور دول الشرق الأوسط الحديث

نهاية الإمبراطورية العثمانية

كان الشرق الأوسط في بدايات القرن العشرين لا يزال خاضعاً لسيطرة الإمبراطورية العثمانية التي ظلت قائمة لمدة تقرب من أربعين سنة. ومع أنها كانت تستمد معظم قوتها من أقاليمها الممتدة في أوروبا إلا إنها كانت تسيطر كذلك على مناطق شاسعة من الأراضي العربية بالطرف الشرقي من البحر المتوسط بما في ذلك ما يعرف اليوم بسوريا والعراق ولبنان والأردن واليمن الشمالية وفلسطين، كما كان لها وجود في شمال أفريقيا حول طرابلس وبنغازي في ليبيا، ولو أنها كانت فقدت سيطرتها على بقية ممتلكاتها على طول الساحل الأفريقي. فاستولت بريطانيا على مصر في حين سيطرت فرنسا على الجزائر وتونس، ولم يتمكن من مقاومة الهيمنة العثمانية سوى الأراضي الواقعة على حدود المنطقة وببلاد فارس ووسط الجزيرة العربية في الشرق ومراكش في الغرب. وكان لهذه الفترة الطويلة من حكم الولاية تأثيرها الممتد على الحياة السياسية للمنطقة بسبيل شتى.

ولكن على الرغم من حجم الإمبراطورية وأهميتها إلا أن حكامها قضوا مئة السنة الأخيرة من عمرها في السعي لمواجهة القوة المتتصاعدة لأوروبا والتي أسهمت فيها الثورتان الكبيرتان اللتان قامتا فيها في نهايات القرن الثامن عشر: أي الثورة السياسية في فرنسا بدءاً من عام ١٧٨٩ فصاعداً، والثورة الصناعية في بريطانيا. ومن نتائج ذلك أن تأكلت حدود الإمبراطورية في أفريقيا وغرب آسيا وقيام المستعمرات ومجالات النفوذ الأوروبية. ونتيجة لذلك أيضاً جرت محاولات متكررة لإصلاح التركيبة

الاستعمارية العثمانية وإحبانها في محاولة للدفاع عن الذات في مواجهة الهيمنة الأجنبية. ومع مطلع القرن العشرين كان لهذه الإصلاحات تأثير بالغ على تحويل الممارسات القانونية والإدارية في أرجاء الإمبراطورية ولكن على حساب السماح لأوروبا بزيادة وجودها الاقتصادي والثقافي وتصاعد العركات القومية الناشئة بين العبيد من الشعوب الخاضعة لسيطرتها كالأتراك في الأنضول والمسيحيين الموارنة بجبل لبنان.

وزاد تأثير هذه الإجراءات بصورة مكثفة في السنوات التي سبقت عام ١٩١٤ مباشرةً؛ فأدت سلسلة من الحروب في البلقان إلى ضياع معظم ماتبقى للإمبراطورية من ممتلكات في أوروبا، بينما استغلت إيطاليا فرصة ضعف الدولة العثمانية للقيام بهجوم مكثف على المنطقة المحيطة بطرابلس بشمال أفريقيا. في الوقت نفسه جاءت ثورة تركيا الفتاة في عام ١٩٠٨ بمجموعة من الضباط والمسؤولين كان همهم الأكبر متوجهًا إلى التعجيل بإصلاح المؤسسات العثمانية ونزعه قومية تركية ناهضة مما كان يهدد بإحداث فجوة بين الأتراك الذين كانوا يسيطرون على الإمبراطورية وبين العرب الذين كانوا يعودون شركاء لهم فيما مضى. وأدى ذلك إلى إيجاد قدر من التوتر في ولاء العديد من ضباط الجيش والموظفين المدنيين من العرب، ولو أن قلة قليلة منهم هم الذين نالوا بقيام دوله أو دول مستقلة لهم؛ فكانوا لا يتصورون العالم بلا سلطان عثماني يتولى قيادتهم السياسية والدينية. كان من الواضح أيضًا أن الدولة العثمانية بجيشهما وعلمها وسفاراتها في أوروبا كانت بمثابة المدافع الوحيد عنهم في مواجهة تصاعد المد الأوروبي. وكان ذلك أوضح ما يمكن في فلسطين حيث كان العرب في قلق من عدم اتخاذ الدولة العثمانية ما يكفي من إجراءات لاحتواء المиграة اليهودية والاستيطان الصهيوني. وزاد من قلقهم أنهم كانوا يدركون أن التحول عن العثمانيين إلى طلب العون من قوة كبرى كبريطانيا أو فرنسا كان كالاستجارة من الرمضاء بالنار.

أدت الهزيمة التي لحقت بالجيش العثماني على يد الإنجليز والفرنسيين في الحرب العالمية الأولى إلى حدوث تغييرات جذرية في الشرق الأوسط بأسره؛ فنتيجة للمعاهدات التي تم التفاوض حولها في فترة الحرب تحولت الأقاليم العربية من

الإمبراطورية إلى عدد من الدول تحت سيطرة إحدى القوى المنتصرة، فخضعت سوريا الجديدة ولبنان للسيطرة الفرنسية، ودخل العراق الجديد وماوراء نهر الأردن وفلسطين تحت سيطرة بريطانيا. ومع ذلك كانت هناك محاولة ضعيفة من جانب بريطانيا وفرنسا بإشراك العرب أنفسهم في مجريات الأحداث! وكان ذلك يرجع في جزء منه إلى تحول بعض العرب، وخاصة الحكام الهاشميين بالحجاز، إلى حلفاء لهما ضد العثمانيين في أثناء الحرب، ويرجع في جزء آخر إلى شيء من التسليم بما كان الإنجليز يسمونه أحياناً بـ“روح العصر”， وهي مرحلة بربت فيها الحاجة إلى التوافق مع تأكيدات الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسى عصبة الأمم الجديدة على أفكار من قبيل الحرية وحق تقرير المصير. وكانت نتيجة ذلك ابتكار أداة جديدة لتحقيق الميمنت السياسية، وهي الانتداب الذي استخدم بهدف إضعاف الشرعية على الحكومات البريطانية والفرنسية في ممتلكاتها في الشرق الأوسط. وكان الانتداب يضم العديد من سمات الاستعمار القديم، إلا أنه كان يتطلب من الدول المنتدبة الإذعان لبعض المقررات الدولية وأبرزها إقامة حكومات دستورية في الدول الجديدة بهدف إعداد شعوبها للاستقلال. وكان من أهم هذه المقررات ما تقرر في الانتداب على فلسطين، حيث تقرر لبريطانيا بمقتضى معاهدة أن تطبق بنود إعلان بالفور لنوفمبر عام ١٩١٧ والذي يدعو لإنشاء وطن قومي اليهود في فلسطين.

ولم يكن النظام الجديد في الشرق الأوسط موضع قبول للعديد من شعوب المنطقة؛ فنشبت ثورة عنيفة ضد بريطانيا في العراق في عام ١٩٢٠، وهبت انتفاضات معاوية للإنجليز ولليهود في فلسطين في نفس العام. وفي الوقت نفسه تعرضت محاولة فرنسا لتنفيذ انتدابها على سوريا إلى تحديات جمة، في البداية من جانب الحكومة العربية التي قامت بدمشق بعد الانسحاب التركي، وبعد ذلك بسلسلة من الثورات الريفية التي بلغت ذروتها في الانتفاضة التي عمّت أرجاء البلاد في أعوام ١٩٢٥-١٩٢٧. وتم احتواء كل هذه التحديات في الأراضي التي فرض عليها الانتداب. أما في مصر التي أعلن الإنجليز الحماية عليها في عام ١٩١٤ فأثار رفض المحاولات الرامية إلى إيفاد وفد إلى مؤتمر باريس للسلام ثورة عامة في عام ١٩١٩، وكانت هذه الثورة من الجدية

بحيث أدت إلى إحداث تغييرات هائلة في السياسة البريطانية وإلى منع استقلال مشروع من طرف واحد في عام ١٩٢٢. وكانت ثمة مقاومة أشد عنفاً في الأناضول حيث أدت الجهود التي بذلها عدد من القوى الأوروبية لإقامة مناطق نفوذ عسكري إلى تعبئة القوى التركية وراء مصطفى كمال (أتاتورك فيما بعد) وإلى تأسيس الجمهورية التركية في عام ١٩٢٢. وحدث ما يشبه ذلك في فارس أيضاً، حيث استخدم رضا خان (رضاشاه فيما بعد) جيشه لاستعادة السيطرة على بلاده من الإنجليز والروس والقوى القبلية الذين رسخوا أقدامهم في العديد من المناطق إبان الحرب وبعدها.

وعلى الرغم من كل هذه المقاومة المحلية فليس ثمة شك أنه بحلول منتصف العشرينيات كان الإنجليز والفرنسيون هم سادة الشرق الأوسط؛ فكانوا هم الذين يحدّون الحدود الجديدة، وكانوا هم الذين يقررون هوية الحكم وأشكال الحكم فيه، وكانوا هم الذين كانت لهم - إلى جانب الأمريكيين - الكلمة العليا في كيفية تقسيم الموارد الطبيعية للمنطقة، وخاصة حقول النفط التي كانت بدأت لتتوهّا في الظهور على شواطئ الخليج العربي وفي منطقة الموصل بشمال العراق. وبلغت قوّة كل من الإنجليز والفرنسيين حداً اضطر معه حكام البلاد المستقلة اسمياً كتركيا ومصر وفارس (التي تغير اسمها في عام ١٩٢٥ إلى إيران) للاعتراف بالحدود الجديدة وبالنظام الجديد، في حين عرف البعض من أمثال عبدالعزيز بن سعود الذي كان يطمح إلى تأسيس دولة جديدة في الجزيرة العربية بعد انتصاره على الهاشميين أنه لا سبيل لتحقيق طموحاته إلا بمساعدة الإنجليز وتثبيتهم. وفي أوائل السبعينيات أشارت إليزابيث مونرو إلى الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٥٦ بأنها "حقبة بريطانيا في الشرق الأوسط"^(١). ولكن على الرغم من قصر هذه الفترة إلا أن إطار الحياة السياسية في الشرق الأوسط تم رسمه فيها وكذلك العديد من مشكلاته التي ظلت بلا حل حتى الآن بما فيها الحدود المتنازع عليها والمؤسسات السياسية غير الملائمة وجود أقليات قومية عديدة إما فشلت في الحصول على دولة خاصة بها كالاكراد، وإما تمت الحيلولة بينهم وبين تحقيق ذلك الهدف بالقوة كالفلسطينيين.

المارسات السياسية للدولة الاستعمارية

لم يكن هناك بصورة عامة إلا عدد ضئيل من المستعمرات الحقيقة في الشرق الأوسط في القرن العشرين، وهي عدن (البريطانية) وليبية (الإيطالية) والجزائر (الفرنسية). أما بالنسبة للبقية فتم استخدام النفوذ الاستعماري فيها تحت مسميات عديدة أهمها الانتداب والحماية والمعاهدة (كما حدث في عُمان) والسيادة المشتركة في حالة وحيدة (السودان تحت الحكم المصري البريطاني المشترك). وكانت ثمة فروق مهمة أيضاً في أشكال الحكم، بين ملكي أو جمهوري على سبيل المثال، وفي كون الحكم مباشرةً أو غير مباشر، وفي الأهمية السياسية للجاليات الأوروبية المستوطنة محلياً وما إذا كانت من نفس جنسية السلطة الحاكمة أو لا كالفرنسيين بالجزائر أو كاليهود بفلسطين.

على أية حال فإذا شئنا أن نقوم بدراسة تحليلية للنظم السياسية في الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى فثمة نقطة بداية تمثل في ملاحظة وجود نمط خاص للسيطرة يعرف باسم "الدولة الاستعمارية"^(٢) ويمكن استخدامه في إلقاء الضوء على عدد من السمات العامة التي كانت تشكل إطار السلطة والنفوذ وتحدد الساحة السياسية التي أقامها الأوروبيون أو سيطروا عليها في معظم الدول. وسأجمل هذه السمات تحت ثلاثة عناوين جانبية هي: الإدارة المركزية، وسياسات القوة الاستعمارية، والتزعة الاستعمارية كمنفذ للنفوذ الخارجي.

الإدارة المركزية

كانت القوة الاستعمارية المهيمنة بصورة عامة في الشرق الأوسط أول من أوجد السمات الجوهرية لمفهوم الدولة من خلال منحه عاصمة ونظاماً شرعياً وعلمياً وحدوداً معترفاً بها دولياً. وفي بعض الحالات كان ذلك يتم على أساس وجود كيان إداري قائم أصلاً كما هو الحال في الجزائر، أما في غيرها فكان يتم إما بنزع جزء من الإقليم

العثماني السابق (كما في ما وراء نهر الأردن مثلاً) وأما عن طريق ضم عدة أقاليم معًا (كما حدث في سوريا والعراق مثلاً) وهي الحالة الفالية. وأضفي ذلك قدرًا من المظهر المصطنع على الدول الجديدة بأسنانها الجديدة وعواصمها وافتقاد التجانس الاجتماعي والحدود شديدة الاستقامة التي كانت من عمل مسئول استعماري بريطاني أو فرنسي ما استخدم في تحديدها مسطرة. على أي الأحوال كان هناك في الغالب منطع إداري ما يحدد إن لم يكن الحدود فعلى الأقل المنطقة الخاضعة للنفوذ من موقع مركزي محدد تكونس أو القدس. غالباً أيضاً ما كانت العمليات الحيوية التي اعتبرت مهمة لبناء الدولة في طريقها إلى التنفيذ بالفعل في أواخر الفترة العثمانية من قبيل إيجاد النظم الإدارية والأسواق الإقليمية وبيانات انهيار ما اتفق على تسميتها بالوحدات الاجتماعية التقليدية كالقبيلة أو العائلة. إلا أن هذه مسألة يكثر حولها الجدل وخاصة في دوائر القوميين العرب من يرون في فكرة "الاصطناع" مفتاحاً رئيسياً في صالح الوحدة العربية وبين العديد من المزريين المستشرقين الذين لايزالون يرون في التجمعات الدينية والعرقية أنماطاً أكثر أساسية للتنظيم السياسي منها إلى المواطن أو الجنسية المحلية. وسنعود إلى هذه النقطة المهمة فيما بعد.

وما أن تمت إقامة دولة إقليمية محددة سرعان ما تلتها أشياء أخرى، أحدها السعي إلى تعداد البشر الذين يعيشون فيها وإلى تحديد هويتهم والسيطرة عليهم. وكان ذلك يشمل ضمن ما يشمل إجراء تعداد سكاني وسن قانون يحدد المبادئ التي تقوم عليها عادة جنسية المواطنين. وفي حالة الدول العربية الجديدة كانت هذه المبادئ قائمةً على امتزاج فكري الإقليم (أي البشر الذين يعيشون داخل الحدود الجديدة في فترة زمنية معينة) والعائلة (أي البشر الذين ينحدرون من نسل شخص ولد في البلاد قبل تاريخ معين) كما نرى في قانون الجنسية فيما وراء نهر الأردن في أواخر العشرينيات. وكانت النتيجة الثانية المرتبة على ذلك الحاجة إلى السيطرة على الحدود الجديدة وحراستها بهدف الحيلولة دون الغارات وعمليات التهريب والهجرة غير القانونية. والنتيجة الثالثة إبرام معاهدات مع الدول المجاورة تتحدد بمقتضاهما حقوق المورد وتسليم الأشخاص المطلوبين لبعض أنواع الأنشطة غير القانونية. وبالطبع كانت

بعض الجهود المبكرة التي بذلت في هذا الصدد مؤثرة للغاية. واستمرت القبائل والبدو في التجوال عبر الحدود بين الدول الجديدة كما لو لم تكن هناك أى سيطرة عليها. ولكن كان لهم دور مهم في تعزيز مكانة المركز السياسي ومهدوا الطريق لظهور أنظمة حكم أقوى في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

وأقامت الدول الجديدة نظمًا إدارية جديدة وركزت على التجانس والمساوة. فكان يفترض حينئذ وجود مركز موحد للسلطة يصدر قواعد وقوانين معيارية يفترض تطبيقها دون تفرقة على كل من يعيشون داخل حدودها كمواطنين. ولكن استغرق الأمر العديد من السنوات حتى يستقر هذا النمط، خاصة مع اتجاه الأنظمة الخاضعة للاستعمار وأتباعها إلى التفكير في أنفسهم ومع وجود عدد من القيود القائمة من قبيل وجود مستوطنين أوروبيين يتمتعون بامتيازات خاصة وتقويض عصبة الأمم لحماية الأقليات الدينية وما إلى ذلك. وكان من الأمثلة المهمة لذلك ما يتعلق بالانتمامات الدينية، فمن الناحية النظرية كانت الدولة الجديدة علمانية ضعيفاً، بمعنى أن التشريعات فيها كانت تسنها السلطات الدينية لا الدينية. وكان من المفترض لها أن تطبق دون تفرقة على الجميع سواء أعضاء طائفية دينية غالبة أو غيرهم. إلا أن تأثير مثل هذه المبادئ في سياق الشرق الأوسط كان ضعيفاً، حيث حظيت بعض الطوائف التي عرفت بأسماء دينية لا فردية، فتم تخصيص مقاعد للأقليات في معظم المجالس التشريعية في المستعمرات، وهي العملية التي بلغت أوجها في لبنان حيث كان التمثيل النبابي في البرلمان والتعيين في الجهاز الإداري قائماً على العضوية في إحدى الطوائف الدينية المحددة التي ينتمي إليها اللبنانيون جميعاً.

ومن السمات المهمة التي كانت تميز النظم الإدارية التي أقيمت في الفترة الاستعمارية تأكيدها الخاص على الشرطة والأمن. ولا شك أن هذه السمة كانت تميز كل الدول الجديدة. أما في القوى الاستعمارية فكانت تعدّ لأسباب خاصة مفتاحاً لاستمرارية الهيمنة السياسية. ويمكن الوقوف على ذلك بسهولة بالنظر في موازنات الفترة التي كان ثلثاً إجمالي النفقات فيها موجهين لتطلبات الأمن (انظر الجدول ١). وتم

تخصيص معظم هذه المخصصات لإقامة وتطوير قوة بوليسية بل وقوة أمنية ريفية، وتم تخصيص جزء أقل لإقامة جيش محلى إما لأسباب مالية أو لقبول القوى الاستعمارية تحمل مسئولية الدفاع الخارجى. ومع ذلك تم تكوين تشكييلات عسكرية صغيرة قوامها عدة آلاف من الجنود فى كل الدول المستعمرة، وعلى الرغم من تسليحهم بقليل من الأسلحة الثقيلة واستخدامهم لأغراض أمنية داخلية إلا أن أنماط التجنيد والتسبيس قامت لكي تلعب دوراً مهماً في الفترة التى تلت الحصول على الاستقلال مباشرة (انظر الباب الثامن).

جدول (١) نتائج الحكومات الخاضعة للاستعمار فى المشروعيات (منوبة)

متوسط	سوريا ١٩٤٠-٢٣	ما وراء نهر الاردن ١٩٢١-٢٤	العراق ١٩٢٠-٢١	قبرص ١٩٢٨-٢٣	الهند ١٩٢٠-٢١	
٢٨,٥	٢٥,٤	٢٠,٨	٢٤,٦	٢٢	١٩,٧	إدارة عامة
٣١,٩	٢٨,١	٤٥,٨	٢٤,٤	١٧,٥	٢٢,٨	دفاع وأمن عام خدمات
١٢,٢	٧,٢	٧,٧	١٤,٥	١٦,٥	٢٠,١	اقتصاد وبيئة
١١,٢	١٥,١	٨,٦	٧,٠	١٢,٩	-	أعمال عامة (تنمية)
١١,٢	٨,٩	١٠,٣	٩,٥	٢٠,١	٧,٢	خدمات اجتماعية
١٠,٥	٥,٤	٦,٨	٩	٩	١٩,٢	خدمة دين داخلى
						إجمالى النفقات
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الداخلية
٦٠,٤	٦٢,٥	٦٦,٠	٦٩,٠	٤٩,٥	٥٢,٥	إدارة وأمن
٢٤,٤	٢٢,٢	١٦,٢	٢١,٥	٢٠,٤	٢٠,١	تنمية اقتصادية

ولم يتبق بعد كل هذا التركيز على الأمن إلا القليل من المال لاغراض التعليم والصحة العامة والرخاء، ولو أن أموالاً كافية كانت تتفق على المدارس الثانوية والمعاهد الفنية لتخریج عدد من الشباب النشط من تم تجنيدهم عن طواعية ليكونوا طليعة الحركات المناهضة للاستعمار في العشرينيات والثلاثينيات (انظر جدول ٢).

جدول (٢) نمو أعداد تلاميذ المدارس والطلاب في بعض الدول العربية، ١٩٥٠-١٩٢٠

الدولة	المرحلة التعليمية	الاعداد (١٩٢٢-٢١)	الاعداد (١٩٢٢-٤٨)
مصر (أ)	ابتدائي	١٠,٦٩,٣٨٣	٢٤٢,٨٢٠
	إعدادي	٣٢١,٣١٥	١٢٦,٠٦٦
	ثانوي	٩٠,٣٥٣	١٥,٤٤٢
	جامعي	٢٦,٧٤٠	٢,٢٨٢
العراق (ب)	الارقام (١٩٢١-٢٠)	(١٩٤٠-٣٩)	
	ابتدائي	٨٩,٤٨٢	٨,٠٠١
	ثانوي	١٢,٩٥٩	١١٠
	جامعي	(١٩٤١-٤٠) ١,٢١٨	٩٩
سوريا (ج)	الارقام (١٩٤٦-٤٥)		
	ابتدائي (حكومي)	٩٩,٧٠٣	
	(خاص)	٥٠,٤٣١	
	إعدادي (حكومي)	٨,٢٧٦	
	ثانوي (خاص)	٤,٢٨٥	
	جامعي	١,٠٥٨	

السياسة الاستعمارية

إذا كانت هناك مبادئ معينة تحكم في إنشاء الدولة الخاضعة للاستعمار، فكان هناك أيضاً عدد من الممارسات الاستعمارية الحقيقة، منها محاولة إقامة تحالف سواء ضمني أو صريح مع قادة أصحاب البلاد وفي بعض الحالات مع شيوخ القبائل الذين كانوا يسيطرون على كثير من المناطق الريفية. وسرعان ما عرف هؤلاء القادة

باعتبارهم القوة الاجتماعية التي يمكن استقطابها بهدف دعم الأوضاع الاستعمارية حتى حين كانت كثرة منهم - كما هو الحال في سوريا والعراق- تشارك في حركات التمرد ضد الإنجليز والفرنسيين في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وكانت لهم أهمية مزدوجة؛ أولاً، كان يمكن استغلالهم في الحفاظ على الأمن في المناطق الريفية في وقت لم يكن بحوزة الحكومة المال ولا الموارد الإدارية اللازمة للحفاظ على تقطيبة بوليسية شاملة. ثانياً، كانت بهذه الدول حكومات دستورية وانتخابات عامة تم استخدامها في العشرينيات، فكان يمكن الاعتماد على كبار الملوك لتدبير الأصوات الانتخابية الريفية ولكن يتخذوا هم أنفسهم موقع الصدارة ويدخلوا الانتخابات كمرشحين للبرلمانات الجديدة، وكان ذلك يتم بصورة أكثر أمناً في دول كسوريا والعراق حيث تم استخدام نظام انتخابات مزدوجة يتطلب فيها الذكور أعضاء هيئة انتخابية محلية تقوم بدورها بانتخاب واحد من أعضائها ليمثل الدائرة، وفي سبيل دعم هذا التحالف تم منع هؤلاء الملوك الكبار امتيازات خاصة من قبيل الإعفاء من الضرائب وسلطة قانونية على الفلاحين الذين يستأجرون أرضهم، والسماح لهم بالإفادة من بعض السياسات الاستعمارية من قبيل تسجيل الأراضي وتحسين الري.

ومن السمات المهمة الأخرى للسياسات الاستعمارية ما تم توجيهه من اهتمام للتقسيمات الطائفية والعرقية والقبلية عملاً بسياسة "فرق تسد". وكان ذلك يصدق على الفرنسيين بمراكش حيث ركزوا اهتمامهم على التفرقة بين العرب والبربر بنفس القدر الذي سادت به هذه السياسة في الأراضي الشرقية الخاضعة للانتداب. وكانت هذه السياسة تتخذ أشكالاً عديدة، وكان يمكن أن تجد منفذًا لها في مختلف النظم التشريعية كما هو الحال في مراكش، أو في المحاكم القبلية بمحاور نهر الأردن، أو في التقسيم الجغرافي الفعلى ومن أمثلته التقسيم الفرنسي لسوريا إلى دويلة للعلويين على ساحل المتوسط وأخرى للدروز. وكان لهذه السياسة مفعولها في مواجهة عمليات المركزية والاستيعاب التي نجمت عن أجزاء أخرى من النظام الاستعماري.

وكان آخرها النطء الخاص بالإدارة الاقتصادية الاستعمارية، فحتى لو لم تقم المستعمرات بالدفع كان عليها أن تسوى ميزان مدفوّعاتها وأن تتوافق مع القروض من

المركز في الظروف الخاصة، وأدت هذه القيود بالإضافة إلى التركيز على الأمان إلى تبقى القليل من الأموال المخصصة للتنمية بالإضافة إلى ما يتم تخصيصه لمشروعات الأشغال العامة كالطرق والسكك الحديدية والموانئ وتحسين الري. وكانت المستعمرات خاضعة أيضاً لنوع خاص من النظم المالية والنقدية، حيث تم ربط عملاتها بالسلطة الاستعمارية وإدارتها عن طريق مجلس العملات في عاصمة الدولة الاستعمارية. وفي سبيل زيادة تعقيد الأمور لم يكن مسموحاً لها بإنشاء بنك مركزي يتع肯 من تنظيم الإمدادات النقدية أو تحريك معدلات الفائدة بحيث يتم توسيع الطلب المحلي أو كبح جماحه. في نفس الوقت ظلت الدول الجديدة في أرجاء الشرق الأوسط خاضعة لمعاهدات القرن التاسع عشر التجارية التي منعتها من تحديد تعريفاتها الخاصة إلى أن انقضت مدتتها في حوالي عام ١٩٢٠. وكانت النتيجة إقامة اقتصاد مفتوح خاضع لتغييرسياسات رسمت في العاصمة الاستعمارية والعالم بأسره ولم يكن لهذه الدول سيطرة عليها. وكان انتقاد هذه الوضع غير السوية يمثل جزءاً كبيراً من التحرك الوطني المناهض للاستعمار، خاصة حين كانتقوى الخاضعة للإستعمار نفسها تسعى غالباً إلى إضفاء الشرعية على حكمها عن طريق الفوائد الاقتصادية العديدة التي كان من المفترض أنها قامت باستحداثها.

المؤثرات الخارجية

من المكونات الأساسية الأخرى للدولة الخاضعة للإمبراطور الأسلوب الذي لعبت به دور الفتاة التي تمر من خلالها القوى الكبرى من الخارج. وكان هذا أوضح ما يمكن في المجال السياسي، حيث كان يتم رسم السياسات الإنجليزية والفرنسية في لندن وبارييس، وكانت عادةً تمثل انعكاساً مباشراً للتوازن بين الأحزاب المختلفة وجماعات الصفيط في هاتين العاصمتين. أما بالنسبة للمستعمرة أو الدولة المعنية، فكان هذا يغير أن حياتها السياسية كانت تتاثر بصورة بالغة بأحداث خارجية عن سيطرتها مثل تغير الحكومات في بريطانيا وفرنسا أو الهزيمة في الحروب. كما كان يعني أنها كانت

خاصة لمجموعة متناقضة من المؤثرات والأنماط، من ذلك مثلاً الدروس الفاضحة المستفادة من ممارسة التعذيرية والديمقراطية في العاصمة الكبرى تصاحبها التجربة المعاشرة على المستوى اليومي بما فيها من استبداد وحكم تعسفي في المستعمرة نفسها. وفي ظل هذه الظروف، لم يكن على الساسة المحليين لوم إذا تعلموا كيف يقيّمون انتخابات كما تعلموا فضائل التعذيرية أو الاستقلال التشريعي. وكلما النوعين من الدروس كانت لهما بالطبع فوائد لمن تولوا قيادة حركات المعارضة الوطنية أو الوزراء في أية حكومة تشكلها القوة الاستعمارية.

وكان دور الدولة الخاضعة للاستعمار في الوساطة بين المستعمرة والاقتصاد الدولي على درجة موازية من الأهمية. فكان الإنجليز والفرنسيون يحاولون تدبير أمورهم بحيث يحتكرون هذه العلاقات، فكانوا يمنحون العقود والامتيازات لمواطنيهم من الإنجليز والفرنسيين ويرعون مصالح تجارهم ويسعون بصورة عامة إلى الإبقاء على المستعمرة في وضع المحمية الاقتصادية الخاصة بهم. ونكر أنَّه كانت ثمة قيود دولية زادت من صعوبة هذه الأوضاع، ومن ذلك أنَّ ما كان يعرف باسم "البلاد الخاضعة للانتداب" - أي سوريا والعراق وفلسطين - كانت مستقلة من الناحية العملية ولم يكن من الممكن إدراجها في أي مخطط يهدف إلى تحسين الأوضاع الاستعمارية على حساب الأطراف الثلاثة. إلا أنَّ الفوائد التي جنوها من السيطرة على مصادر النفط في الشرق الأوسط والقدرة على التصرف في احتياطياته من العملة الصعبة التي كانت مودعة في أمان في كل من "بنك أوف إنجلندا" و"بنك فرنسا الوطني" كانت تفوق ذلك بمراحل.

المستعمرة كإطار لنمط جديد من السياسة

كانت حدود المستعمرة وبنيتها الإدارية تحدد الساحة الذي دارت فيها معظم أنشطة الحياة السياسية في ذلك الوقت وتعطيها قوة الدفع الخاصة بها^(٣). وكانت كلتا هاتين النقطتين تتطلبان عنابة خاصة. ففيما يتصل بالساحة الجديدة، فكانت تحددها

الحاجة إلى التأثير على المؤسسات التي تم إنشاؤها في المركز السياسي الجديد - أى العاصمة - بل والسيطرة عليها. كما تم إمدادها بقواعد جديدة وأماكن جديدة نتيجة الواقع اليومي المتغير للمارسة الاستعمارية. لذا تمت لنفس هذا الفرض إعادة تنظيم الأشكال القائمة من الاتحادات والنقابات؛ فلماً أن تكون لها القدرة على ممارسة ضفوطها على الحكومة وإما يتم تأسيس غيرها، وكما كان هناك تغير في التنظيم وفي بؤرة الاهتمام كان هناك أيضاً تغير في المفردات السياسية؛ فالسميات التي كانت لها أصول تقليدية أصبحت لها معانٌ أوسع أو تم تغييرها لكي تلبّي تحديات الأوضاع المستجدة. ومن أوضح الأمثلة على ذلك منزلك تعريف اللفظ العربي "آمة" بين معناه "الجماعة الدينية بأسرها" و "الآمة العربية عامة" ثم جزء منها مثل مصر أو سوريا. في الوقت نفسه أمكن الاستفادة جيداً من الفرص التي أتاحتها عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي السريع التي نأت بالناس عن انتماماتهم القديمة ولأنهم السابق عن طريق البواعث التي شكلتها وسمحت لهم بالمشاركة كأفراد في أنماط جديدة من النشاط السياسي الحضري في جوهره.

وهذه أيضاً نقطة يدور حولها الجدل، ففي العديد من التحليلات المتعلقة بالشرق الأوسط تظل التقسيمات التقليدية - على أساس القبيلة أو الطائفة أو العشيرة - ثابتة دون تغير، مما يضفي عليها سمة أبدية تكرر فيها نفس الصراعات التي تدور حول الاختلاف في الملكية أو في المذهب باتنماط لا علاقه لها تقريباً بالحدود القومية أو السياسة الوطنية، وإذا سمحت الظروف بقيام انتمامات جديدة أوسع نطاقاً فإن هذه التقسيمات تتجاوز الحدود الجديدة لإيجاد أهداف أو أنماط تنظيمية تخدم الوحدة الإسلامية أو العربية. ويلي ذلك ملاحظة أن السياسة في العالم العربي تواصل كونها صراعاً بين جماعات تولى اهتمامها بقضايا أصغر حجماً من القضايا على مستوى الدولة أو أكبر منها. وفي هذا المجال نجد القبائل في صراع دائم فيما بينها ولو أن مصطلح قبيلة يتسع اليوم ليشمل تكتلات مختلفة كالطوائف من قبل الطائفة العلوية، أو رجال من بلدة معينة مثل تكريت التي تعد مسقط رأس العديد من قادة العراق البعشي، في حين تستمر الشعارات والتسميات في أداء دورها كنماذج للسميات "التقليدية" أو المذهبية الثابتة في جوهرها.

في مقابل ذلك أود أن أقول إن مناهج التنظيم السياسي وأساليب المنطق السياسي تتحدد في معظمها حسب السياق وإن هذا السياق توجده الدولة الإقليمية منذ العهد الاستعماري فصاعداً. ومن المؤكد أن الإحساس بتأثيره في مجتمع بأكمله استغرق بعض الوقت؛ ومن المؤكد أنه كانت هناك جماعات ظلت تتصرف كما لو كانت لا تزال تقاتل جيرانها أو تقف في مواجهة حكومة بعيدة لا تدين لها بشيء. أما من أراد منها أن يستحوذ على قدر من السلطة أو جزء من الموارد فكان عليه أن يعيد ترتيب أوراقه بحيث يتواافق مع الواقع الجديد، ومن لم يفعل - كجماعات الإخوان القادمين من الجزيرة العربية، أو الساسة القوميين العرب الذين سعوا إلى استخدام ما وراء نهر الأردن كقاعدة لمناوشة الفرنسيين في سوريا - فسرعان ما طواه النسيان أو قضى عليه.

وهناك ثلاثة نقاط مهمة أخرى تتعلق بطبيعة هذه الساحة الجديدة: أولاً ما أدى تم إخماد الثورات الريفية المبكرة والحركات المناهضة للاستعمار حتى تركز اهتمام السياسة الجديدة على الحضر، واقتصر في حالات عديدة على العاصمة وحدها. ونتيجة لذلك، وقعت العاصمة تحت سيطرة أعضاء نخبة ضيقة قدمت القيادة للعدد المتزايد من سكان المدن المتعلمين من تم استقطابهم للاندماج في الحياة السياسية الوطنية. ففي مصر على سبيل المثال، ظهرت العناصر النشطة من بين ٢٥ ألفاً من المتعلمين في عام ١٩٣٧ ومعظمهم من المدرسين^(٤). ولكن كان هناك أيضاً اتجاه لدعم قوة أية حركة سياسية عن طريق تجنيد فئات أخرى في العاصمة يمكن استقطابها كالعمال أو الطلاب من كان يمكن استخدامهم في تنظيم الإضرابات والمظاهرات وحركات المقاطعة التي تحولت إلى سمة أساسية من سمات هذه الفترة^(٥).

وكانت السمة الثانية المهمة تتمثل في الاختلاف بين نظام حكم ملكي وأخر جمهوري. وكان النظام الملكي هو ما تفضل به بريطانيا لأن الملك إذا ما سانده دستور كان يعتبر دعماً حيوياً للموقف البريطاني بما كان يمثله كعنصر مهم للاستمبرارية ويمكن استغلاله يوماً لرفض أية حكومة وطنية شعبية منتخبة تهدد الترتيبات البريطانية الخاصة التي كانت تتبلور عادةً في اتفاقية أو معاهدة. كانت مثل هذه الحالة قائمة بوضوح في مصر حيث قام الملك فؤاد (١٩٣٦-٢٢) بعزل حكومات قامت على

أغلبية ساحقة حققها حزب الوفد في الانتخابات السابقة. ومن المفارقات أن ابنه - الملك فاروق (١٩٥٢-٣٦) - اضطر إلى تعيين نفس الحزب في الحكومة في عام ١٩٤٢ حين كانت الظروف الجديدة تتطلب استراتيجية مختلفة تسمع للوطنيين ببقاء مصر في حياد تام طوال فترة الحرب العالمية الثانية.

ولكن أيا كانت المصالح البريطانية، كان مثل هذا النظام يحول الملك إلى عامل سياسي مهم له بعض الحق في الاعتراض أو على الأقل تأثير كبير على الساسة المحليين وتنافسهم على الموارد المحلية. وفيما بعد، حين اقترب عهد الاستقلال، كان هناك اعتماد كبير على قدرة أي ملك على التحول الصعب إلى قيادة الحركة الوطنية المحلية - وهو ما فعله ملوك مراكش والملك حسين بالأردن (١٩٥٢ -) - أو على ارتباطه الوثيق بالبنية الاستعمارية لدرجة ارتباط مصيره بمصيرها - وهو ماحدث في كل من تونس ولibia ومصر والعراق. أما الفرنسيون فكانوا مستعدين من جانبهم لتشجيع الأشكال الجمهورية من الحكم - كما حدث في لبنان وسوريا - وأن يبدوا فرص الملكية في سبيل نظام سهل الانقياد على رأسه رئيس قابل للتدريب.

والسمة المهمة الأخيرة التي كانت تؤثر على سياسة العهد الاستعماري فهي وجود جالية من المستوطنين البيض بفلسطين وفي كل شمال أفريقيا. ويمكن ملاحظة الدور الذي لعبته هذه الجاليات بصورة التقليدية في المستعمرات والمحميات الفرنسية حيث استطاع المستوطنون من خلال ارتباطهم القوى بالوطن الأم أن يحققوا لأنفسهم وضعًا متميزًا من خلال الكيانات الاستشارية السياسية الخاصة بهم وأن يقيموا سوقاً أخرى لتحقيق السيطرة على أفضل الأراضي وأن ينشئوا اتحاداتهم العمالية القاصرة عليهم والتي لم يكن من المسموح للجزائريين مثلاً بالانضمام إليها. في ظل هذه الظروف، كان معظم مجهودات المستوطنين متوجهًا إلى الحفاظ على هذه الامتيازات وتوسيعها في مواجهة كل من الضغوط المحلية وضغط عاصمة بلادهم، ما ترتب عليه حتماً دخولهم في صراع مع سكان المستعمرة على المستويين السياسي والاقتصادي. وكان ذلك يكاد ينطبق على ليبia أيضًا، ولو أن فترة الهيمنة الإيطالية هناك كانت أقصر كثيراً، فلم تستمر أكثر من عشرين عاماً في طرابلس وعشرون سنة في بنغازى حيث استمر القتال ضد نظام السنوسى والقبائل حتى الثلاثينيات.

أما في مصر فكان العنصر الغالب على الجالية الأوروبية من اليونانيين والإيطاليين الذين ظلوا يتمتعون بالامتيازات حتى الثلاثينيات من القرن الحالى وبحكم خاصة مختلطة لحاكمية الأجانب، ولو أنهم لم يتلقوا دعماً كافياً من المحتل البريطانى للبلاد فى حصولهم على الأراضى أو السلطة لإنشاء سوق عماله خاصة بهم ذات أجور أعلى. وربما كان ذلك سبباً فى أن علاقتهم بالمصريين كانت منسجمة نسبياً، ولعبوا دوراً هامشياً في الحياة السياسية في الفترة الاستعمارية. أما فلسطين فكانت مختلفة في هذا المجال أيضاً. فعل الرغم من تلقى المستوطنين الصهاينة دعماً ميدانياً من الإنجليز تبين فيما بعد أن مشروعهم بإقامة وطن قومي كان يسير ضد مصالح أهالى البلاد من الفلسطينيين. فبدأت سلطات الانتداب في القيام بدور أكثر توازناً بين الفنتين، مما عرضها لخصومة الطرفين. وفي ظل هذه الظروف، لم تتهيأ الفرصة تماماً لإيجاد أية مؤسسات سياسية مشتركة، وترك الساحة لليهود والعرب ليشكلوا تنظيماتهم الخاصة بهم، مما أدى إلى دخول الطرفين في صراع مباشر فيما بينهما.

وإلى جانب إيجاد ساحة سياسية، كانت ثمة طريقة أخرى أوجدت بها الدولة الاستعمارية نوعاً جديداً من الممارسة السياسية تمثلت في تقديم بذرة جديدة للصراع السياسي، فاتاحت الفرصة ليلاد الجدلية المألوفة التي يضطر بها الحكام المستعمرون إلى إفراز القوى الوطنية التي كتب لها أن تقوم بطردهم في النهاية. وكان ذلك معناه في سياق الشرق الأوسط أن القوى الاستعمارية كانت تتبع الفرصة لظهور التحديات ولنمو حركة سياسية محلية في المنطقة بأنسرها إلى أن أصبح إفساح المجال لها أسهل من مقاومتها. وما زاد الأمور تعقيداً أن شجعت الدولة المستعمرة نوعاً آخر من الصراع عن طريق منع المناصب للسياسيين والموظفين المحليين وتقديم موارد جديدة يتم التنافس عليها ومن خلال السيطرة على جهاز إداري ضخم. وكان الصراع في هذه المرة فيما بين جماعات أو ملوئات محلية مختلفة. أما تداخل النشاط السياسي الذي تمت إدارته في داخل كل من هذين المجالين فيمثل مشكلات تحليلية صعبة، خاصة وأن المجال الثاني - المحلي - عادة ما كان يضم رجالاً متورطين في الصراع المعادى للاستعمار كذلك.

الاستقلال وما بعده

هيأت الحرب العالمية الأولى الظروف التي أدت إلى منع الاستقلال الرسمي لمصر في عام ١٩٢٢، فإن الحرب العالمية الثانية مهدت الطريق لوضع نهاية للهيمنة الاستعمارية في العديد من مناطق الشرق الأوسط، فزادت توقعات الحرية، فأدت الهزائم التي تعرضت لها كل من فرنسا وإيطاليا وظهور الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية كقوتين عظيمتين إلى الإضرار بنفوذ الدول الاستعمارية القديمة، وفي فلسطين، أدى نمو النشاط الاقتصادي اليهودي إبان الحرب وما تكشف فيما بعد عن معسكرات الإعدام النازية إلى دفع عجلة إنشاء الدولة اليهودية، وكانت النتيجة حصول كل من سوريا ولبنان على استقلالها الرسمي في عام ١٩٤٢ وما وراء نهر الأردن (الذى تغير اسمه إلى الأردن) في عام ١٩٤٦. ثم ظهرت إسرائيل على أثر التقسيم العسكري لفلسطين الواقع تحت الانتداب في أعقاب انسحاب بريطانيا في عام ١٩٤٨ والذى ترك معظم المناطق التي حدّتها الأمم المتحدة للكيان العربى ليستولى عليه الأردنيون، وفي عام ١٩٥١ تم تأسيس دولة ليبية بدمج المستعمرات الإيطالية السابقة طرابلس وبنغازي وفزان.

ثم كانت هناك فترة فاصلة قصيرة حاولت فيها بريطانيا وفرنسا إعادة التفاوض حول وضعهما في مصر والعراق وفي الشمال الأفريقي، إلا أن حركة الضباط الأحرار في عام ١٩٥٢ سرعان ما فتحت الطريق لاتفاقية ١٩٥٤ حول الانسحاب النهائي للقوات البريطانية من مصر واستقلال السودان عام ١٩٥٦. وفي الوقت نفسه، أدت جهود الثورة الجزائرية التي نشبت في عام ١٩٥٤ بالفرنسيين إلى وقف خسائرها ومنع الحرية لكل من تونس ومراكش في عام ١٩٥٦. وهكذا بعد عقد من نهاية الحرب العالمية الثانية كانت كل الدول في المنطقة نالت استقلالها فيما عدا الجزائر، التي كان مقدراً لها أن تنتظر حتى عام ١٩٦٢، والمستعمرات والمحبيات البريطانية حول الساحلين الجنوبي والشمالي للجزيرة العربية.

تبينت أنماط تحول السلطة تباعاً شديداً، ففي بعض الحالات، كان هناك عام أو يزيد من الإعداد توجته انتخابات لتقرير الجماعة السياسية التي كان لها أن تقوم بتشكيل أول حكومة بعد الاستقلال. وفي حالات أخرى - كسوريا ولبنان - تكئن القوات الفرنسية ولم تجل عن الأرض إلا في عام ١٩٤٦. واتبع أسلوب أكثر اضطراباً في فلسطين، حيث لم يبذل الإنجليز مجهوداً يذكر لتسليم السلطة لأى طرف، مما ترك العرب الفلسطينيين في حيرة وسمع لليهود بإعلان دولة خاصة بهم بعد أن كانوا كونوا مؤسسات مساعدة مهمة.

ولكن مهما كانت الظروف التي رفعت حكام دول الشرق الأوسط المستقلة الجديدة إلى السلطة فإنهم واجهوا العديد من المشكلات المتشابهة. فكان إيجاد تحالف وطني ضد القوة الاستعمارية المتقدمة شيئاً ونيل ولاء كل مواطنيهم الجدد شيئاً آخر مختلفاً تماماً. وكانت هناك مشكلات ضخمة تتمثل في الفقر والأمية والانقسام الديني والاجتماعي وال الحاجة إلى المال اللازم للتنمية. وكانت الأحزاب الوطنية أتقنت نقد أساليب السياسة الاقتصادية عن المستعمررين قبل الاستقلال من حيث فشلهم في دعم الصناعة وإنفاق المال على التعليم والسماح بقيام بعض المؤسسات المهمة كالبنوك الوطنية. وبعد أن توّلوا السلطة باتفاقهم اتخذوا من هذا النقد برنامجاً عاماً لسياساتهم. ولكن كان لابد من تنفيذ هذه البرامج في وقت كانت بنية الدولة فيه مفككة نظراً لافتقارها إلى التماسك الذي كان يمثله الوجود الاستعماري. في الوقت نفسه كان من الضروري تدبير المال اللازم لتطوير الجيوش الاستعمارية وإعادة إعدادها حيث كانت هذه الجيوش ضرورية في ذلك الوقت للأمن الداخلي وحسب، بل للدفاع الخارجي أيضاً إبان حرب فلسطين لعام ١٩٤٨ مثلاً.

ربما كان من المحتم في ظل هذه الظروف الصعبة أن يكون هناك قدر كبير من عدم الاستقرار المبدئي مما أدى في بعض الحالات إلى حركات انقلاب عسكرية. ففي كل من سوريا والعراق ومصر كانت الحكومات الأولى التي تألفت من تحالف الشخصيات الحضرية البارزة والمتعلمين يدعمهم في المناطق الريفية كبار ملوك الأراضي الخاضعة لسيطرة طبقة الأثرياء من كانوا مرتبطين بالإنجليز والفرنسيين ارتباطاً وثيقاً. وفي

السودان، كان السياسيون الكبار هم زعماء أكبر الطوائف الدينية الثلاث بالبلاد. وكان من العسير عليهم جميعاً أن يواجهوا التحديات السياسية التي تمثلت في إدارة دول فقيرة نسبياً. كما تعرضوا لاتهامات بأن وضعهم الظبيقي كان يحول بينهم وبين التعامل مع قضيائياً إعادة توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية. وفي مقابل ذلك، كانوا يدافعون عن أنفسهم ضد الهجوم باستغلال النظام الانتخابي لصالحهم بحيث يتأكد لمن ينتقونهم أنهم لن يحصلوا على مقاعد في البرلمان تكفي لتشكيل الحكومة. وأمام هذه الحاجز، كان من المنطقي أن تلجأ المعارضة إلى الجيش طليعاً للعون. وكان ضباط الجيش بما يعانونه من إحباط مستعدين لأداء هذه الخدمة ولكن من منظورهم الخاص. حدث هذا في العراق في عام ١٩٣٦، وتكرر في سوريا في عام ١٩٤٩، وفي مصر عام ١٩٥٢، وفي العراق مرة أخرى عام ١٩٥٨، وفي السودان في نفس العام.

ولم يكن هناك على ما يبدو ما يجمع بين الأنظمة التي طفت فوق أمواج مشكلات فترة الاستقلال المبكرة. وفي بعض الحالات كانت ثمة أسرة ملوكية قادرة على حشد موارد كافية لصد أو قمع التآمرات العسكريين، كما حدث في الأردن على سبيل المثال في الخمسينيات وفي مراكش في السبعينيات وأوائل السبعينيات. وفي حالة أخرى كانت حركة الدستور الجديد وزعيمها بورقيبة على قدر من المهارة يكفي لاستغلال السنوات التي سبقت الاستقلال والسنوات التي تلت مباشرة في بناء احتكار السلطة في البلاد من خلال حزب واحد وفي السيطرة على كل الجماعات والتنظيمات في المجتمع بما يكفي لتغريب المعارضة المبكرة بصورة مسبقة. وتمثل لبناء مثلاً لطريق ثالث في هذا الصدد. فتعثر نظامها التعديي الطائفى وعاني أزمة تلو أخرى وأخفق في النهاية نتيجة لترافق التحديات الخارجية والداخلية في أوائل السبعينيات.

يبو أن العديد من محللى الشرق الأوسط لا يجدون صعوبة كبيرة في تفسير حالة عدم الاستقرار المبكرة التي شهدتها الدول العربية المستقلة في ضوء تفسيرات مستندة من مجموعة من العوامل الدينية والتاريخية خاصة بالمنطقة. ومنها دور الإسلام الذى يرى البعض أنه يعتبر كل الأنظمة تفتقر إلى الشرعية إما لأنها لا دينية أو لأنها تقف حجر عثرة في طريق الوعود الدينى الجوهرى بإقامة مجتمع يضم كل المؤمنين. وعامل

آخر يتمثل في العروبة التي يفترض غالباً أنها تلعب دوراً مماثلاً، ولكن على الرغم من ضرورةأخذ الاعتبارات الدينية والقومية دائمًا في الاعتبار، فالصعوبات التي ظهرت في العقود الأولى بعد الاستقلال لا تختلف كثيراً عن تلك التي ظهرت في مناطق أخرى من العالم الثالث حيث أفسح الالتزام المتأرجح بالتعديدية والحياة النيابية مجالاً أيضاً للحكم العسكري وحكم الحزب الواحد. ويجب أن نشير إلى أن عدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط وفي غيره من المناطق تم التغلب عليه نتيجة لعملية توسيع سلطات البيروقراطية المركزية وقوى الأمن. وسيشكل هذا التطور الموضوع الرئيس للباب الثاني.

إقامة نظام دولة مركزية في تركيا وإيران

هناك عدد من السمات المهمة المتشابهة في إقامة نظام دولة في كل من تركيا وإيران، فبني كل منها على أنقاض إمبراطورية ملوكية ناصبتها العداء جماعات دستورية وإصلاحية في أوائل القرن العشرين واحتلتها قوات أجنبية وأطاحت بها في النهاية أنظمة تحت قيادة ضباط عسكريين استولوا على السلطة بالتحالف مع القوى الوطنية في أوائل العشرينات. ثم أعيد تركيب صورة كل منها من خلال إقامة جيش وطني وبيروocratices مركبة ونظم تشريعية لا دينية على غرار بعض نماذج التجربة الأوروبيّة الغربية. وقام كل منها بتنفيذ مشروعات تنمية موجهة فرضت فيها الإصلاحات على المجتمع فرضاً دون مناقشة تقريرياً.

ومع ذلك كانت هناك عدة اختلافات مهمة بينهما تتعلق بالتاريخ السياسي وأنماط الممارسات السياسية لكل منها. وستتعامل مع هذه الاختلافات في ضوء أربعة متغيرات مهمة وهي: النفوذ والهيمنة الأجنبية، ودور الجهاز البيروقراطي، ودور البرجوازية المحلية، وجود الحزب الحاكم أو غيابه.

تمت إقامة المؤسسات الكبرى للجمهورية التركية في مرحلتين^(٦)، أولاهما كانت في الفترة التي كان مصطفى كمال ينظم فيها مقاومته للغزو الأجنبي في أنقرة حيث كان من الضروري إقناع الزعماء السياسيين والمسؤولين وغيرهم بتحويل ولائهم عن الكيان

الذى يهيمن عليه الإنجليز من الحكومة العثمانية القديمة التى كانت لاتزال تحكم فى إسطنبول؛ لهذا أقام مصطفى كمال ما أسماه بالمجلس الوطنى الأعلى ويضم مجلساً للدولة يتكون من بين أعضائه لمارسة الحكم على أساس يومى. وكان القول بأن هذا المجلس كان يمثل نطاقاً عريضاً من المعتقدات السياسية والاجتماعية معناه قبول سلطته فى معظم أنحاء البلاد، وتحول إلى أداة طبيعة لإقامة نظام جديد يقوم على تحويل مقر الحكم من إسطنبول إلى أنقرة وإلقاء السلطات المؤقتة للسلطان العثمانى فى عام ١٩٢٢، ولكن كان لهذا المجلس من وجهة نظر مصطفى كمال بعض نقاط الضعف؛ منها أنه كان يضم أغلبية من أعضائه من كانوا لايزالون ينظرون إلى السلطان باعتباره الزعيم الدينى الأمثل للدولة الدستورية الإسلامية؛ مما أدى به إلى اتخاذ تدابير للسيطرة على المجلس، أولها - تشكيل حزب جديد (حزب الشعب)، ثم من خلال تدخله لضمان تمثيله فى انتخابات ١٩٢٣. ونتيجة لذلك استطاع بالفائدة للخلافة فى عام ١٩٢٤ أن يستخدم حزبه الجديد الذى تغير اسمه إلى "حزب الشعب الجمهورى" وأن يعزل خصومه الرئيسين، ثم دفع سلسلة من الإصلاحات الراديكالية التى تهدف إلى وضع أسس دولة علمانية حديثة. ومن الخطوات المهمة التى اتخذت فى ذلك الوقت الإصرار على عدم مشاركة ضباط الجيش فى الحياة السياسية إلا إذا استقالوا من مناصبهم العسكرية، مما كان يعني عزل من اختاروا البقاء فى الجيش عن المشاركة فى عملية اتخاذ القرار.

وتشمل المرحلة الثانية تأسيس حزب الشعب الجمهورى كمحور لما كان فى حقيقته نظاماً ذا حزب واحد. وساعد على ذلك قانون حفظ النظام الذى تم تشريعه فى بداية الثورة الكردية والدينية لعام ١٩٢٥ وتم استخدامه فى قمع كل الأنشطة السياسية خارج الحزب نفسه، وتلتئم فى أوائل الثلاثينيات خطوات أكثر إيجابية لتحويل حزب الشعب الجمهورى إلى تنظيم قومى ببعضوية من النخبة وبأيديولوجيا محددة. وسمع القانون الأول للحزب بالسيطرة على النظام الانتخابى ذى المراحلتين بحيث يضمن وجود أغلبيات ضخمة فى المجلس. أما بالنسبة للأيديولوجيا، فكان يمثلها المبادئ الستة للكمالية والتى تم تقديمها فى مايو ١٩٢١؛ وهى النظام الجمهورى والقومية والشعبية

وتركيز الاقتصاد في يد الدولة والعلمانية وما يمكن ترجمته إما بالنزعه الثورية أو الإصلاحية⁽⁷⁾. ولم تكن هذه الإجراءات تهدف إلى تحديد الهوية الأساسية للدولة وحسب، بل وكانت أيضاً جزءاً من محاولة تهدف إلى إيجاد إجماع سياسى حول الخطوط العامة “غير القابلة للتغيير” أو النقد والتى كان على كل العناصر السياسية النشطة أن تدين لها بالولاء، ومنذ ذلك الحين لم يكن ثمة فارق حقيقي بين الحزب والإدارة، حتى حين كانت هناك قوانين تمنع مسئولى الحزب من تولى مناصب فى الدولة كما حدث بعد عام ١٩٣٩، وزادت سيطرة الحزب وضوحاً في السرعة التي تم بها انتخاب مرشحه عصمت إينونو رئيساً للبلاد ثم رئيساً لحزب الشعب الجمهوري بعد وفاة أتاتورك في نوفمبر ١٩٣٨.

وكان من عناصر النظام الجديد مبدأ سيطرة الدولة على الاقتصاد وال מורوث عن العهد العثماني واستمر على يد النخبة البيروقراطية المدنية لتركيا. وفي ظل هذه الظروف، لم تكن ثمة مشكلة في ظهور الدولة بمظهر المشروع المستقل المتماسك الوحيد خاصة حين ظلت القوى الاجتماعية المنافسة - ككتاب الإقطاعيين - على ضعفها النسبي. وفي ظل هذه الأوضاع، فإن أفضل تفسير لبداية التحديات المتزايدة لاحتكار حزب الشعب الجمهوري للسلطة والتي تمثلت في تأسيس الحزب الديمقراطي في عام ١٩٤٦ هو ما يتم في ضوء التنافس داخل دائرة النخبة⁽⁸⁾.

مع ذلك كانت ثمة عوامل قوية تعمل على ضمان تلقى المعارضة مزيداً من الدعم الشعبي في الطريق إلى النصر الساحق في الانتخابات العامة التي جرت في عام ١٩٥٠. ومن هذه العوامل السخط المتزايد على دور حزب الشعب الجمهوري، خاصة إدارته المتعثرة للاقتصاد في سنوات الحرب العالمية الثانية وتحديه السافر للممارسات الدينية الإسلامية في المناطق الريفية. ومن هذه العوامل أيضاً تزايد الضغوط الأمريكية من أجل التغيير السياسي بمجرد أن أصبحت تركيا تعتمد على الولايات المتحدة لمساعدتها اقتصادياً وعسكرياً في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وأخيراً كان تأثير سياسة حزب الشعب الجمهوري في تشجيع نمو برجوازية تركية وطنية تقوم على أسس قومية خالصة ولو أنها كانت تتلقى دفعه مهمة من خطط التنمية الحكومية التي اتخذت

في الثلاثينيات بتركيزها على المشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص كأسلوب لبناء قاعدة صناعية. وتحول بعض أعضاء هذه الطبقة في داخل حزب الشعب الجمهوري نفسه إلى نقاد لهم كلمة مسموعة ينتقدون تعريفات المبدأ الكمالى الخاص بسيطرة الدولة على زمام الاقتصاد والذى كان يؤكد على ضرورة سيطرة الحكومة على كل الجوانب الرئيسية للحياة الاقتصادية؛ وفي السنوات التى تلت ١٩٤٥، أصبحوا يتحدثون باسم العديد من رجال الأعمال الذين كانوا يتوقون إلىزيد من الحرية فى إدارة شئونهم الخاصة، وتحول عدد كبير منهم إلى الحزب الديمقراطي.

كان استعداد حزب الشعب الجمهوري لتسليم الحكومة للديمقراطيين المنتصرين فى عام ١٩٥٠ مؤشرا على بداية حقبة جديدة من النشاط متعدد الأحزاب فى السياسة التركية. ولكن كما حدث فى كثير من المناطق خارج أوروبا، كانت الفترة الطويلة من حكم الحزب الواحد أفرزت تراكيب جعلت الحياة أشد صعوبة على من تولوا مقاليد السلطة من بعده، وخاصة الرباط الوثيق بين حزب الشعب الجمهوري ومؤيديه فى كل من الجيش والجهاز الحكومى. وسوف نعود إلى هذه النقطة فى الباب الخامس.

وكانت مقاومة الاحتلال الأجنبى وإقامة نظام جديد فى فارس ترجع فى معظمها إلى جهود رجل واحد، وهو رضا خان الذى انتهز فرصة الأزمة السياسية بأوائل العشرينيات ليتخذ لنفسه موقعاً مكناً من دفع المجلس البرلمانى المنتخب إلى خلع الملك القاجارى السابق ومنحه العرش الملكى فى ديسمبر ١٩٢٥. إلا أن نهجه الذى انتهجه فى الحكم فيما بعد كان يختلف بصورة ملحوظة عن نهجأتاتورك. فمن ناحية، كانت لإيران تقاليد بيروقراطية واهنة، بينما ظلت الحكومة المركزية تعتمد على تأييد كبار المالك وشيوخ القبائل من سيطروا على المناطق الريفية. ومن ناحية أخرى، اختار رضا شاه أن يسيطر على مجلس برلمانى مقيد رهن إشارته عن طريق الهيمنة الشخصية لا عن طريق إقامة حزب واحد. وفي سبيل تحقيق مأربه، استغل كل السلطات المخولة له كحاكم. وكانت نتيجة ذلك عينة من الدكتاتورية استغلها فى دفع بعض الإصلاحات كما فعلأتاتورك، ولو بدرجة أقل من حيث الفردية التنظيمية والإدارية. وهكذا فعل الرغم من هجومه هو أيضاً على قوى المؤسسة الدينية عن طريق

توسيع نطاق النظام التعليمي والتشريعى العلمانى إلا أنه ترك فى حوزة الملات وأيات الله أوقافاً ضخمة ونظاماً تعليمياً دينياً شديد التأثير والفعالية ما ضمن بقاء معظم نفوذهم الأساسى قائماً.

ومن نقاط الاختلاف المهمة التى ميزت تاريخ السياسة الإيرانية عن نظيره التركى ما نجم عن عودة الاحتلال البريطانى والروسى للبلاد فى عام ۱۹۴۱ وخلع رضا شاه عن العرش لصالح ابنه محمد. وكان ذلك ما مهد الطريق لبدء عهد غير متamasك من التعديية السياسية تناقض فيه الساسة الإيرانيون على السلطة فى ساحة يسيطر عليها ممثلو قوى الاحتلال والشاه الشاب الذى تجرد من معظم السلطات التى حظى بها والده ولو أنه كان لايزال يستطيع أن يعتمد على ولاء قطاع عريض من الجيش. ومما زاد الأمور تعقيداً أن ممارسة السياسة كان لابد أن تتوافق مع آثار ارتفاع حدة النزعات الانفصالية القبلية والإقليمية والتتصنيع والتتمدد الهائل فى التعليم، وهى أشياء أفرزت مجموعة متنوعة من القوى الاجتماعية التى لا تتمتع أى منها بقوة تكفى للسيطرة على المركز كما فعلت البرجوازية التركية، بل كانت جميعاً تتطلب بنوع من التمثيل البرلماني.

وفى ظل هذه الظروف تكتل السياسيون فى تجمعات حزبية مفككة فى تنظيمها، وأدى ما نتج عن ذلك من عدم استقرار إلى تغيير الوزارات بصورة سريعة بمعدل رئيس وزراء جديد كل ثمانية أشهر بين ۱۹۴۱ و ۱۹۵۲^(۱۰). وفي الوقت نفسه كان أفضل ما استطاع السياسيون المهرة القلائل عمله هو إيجاد تحالفات لا تعمر طويلاً وتقوم على توافق المصالح المؤقت. أما بذلك جهود جادة للسيطرة على النظام لمدة تكفى لبناء قوة سياسية دائمة يمكن لها أن تغير ميزان القوى فكان أمراً مستحيلاً. وأبرز مثال على ذلك رئيس الوزراء محمد مصدق الذى لم يتمكن من انتهاز فرصة انفجار النزعة الوطنية الشعبية فى أعقاب السيطرة الإيرانية على شركة النفط الإنجليزية الإيرانية فى عام ۱۹۵۱ لكي يقيم نظاماً دستورياً تحت سيطرة تحالفه السياسى وهو "الجبهة الوطنية" ولكن بدلاً من ذلك قضى عليه نتيجة لظهور تحالف ملكى ودينى وأجنبي من المعارضة ما مهد الطريق لعودة الشاه من منفاه المؤقت وظهور وكتاتيرية ملوكية تقوم على ما سماه البعض "ملكية عسكرية"^(۱۱).

هوامش

- (1) Elizabeth Monroe, *Britain's Moment in the Middle East 1914-1956* (London: Chatto & Windus, 1963).
- (٢) لزید من التفاصیل عن المعارضات الاقتصادية والسياسية طرولة الخاضعة للاستعمار، انظر Hamza Alavi, 'The state in post-colonial societies: Pakistan and Bangkadesh', *New Left Review*, 74 (July/Aug., 1972).
- (٣) تعمد المناقشة في هذا الموضع على ما أبداه سامي زبیدة من آراء في Islam, The People and The State (London and New York: Routledge, 1989), pp.142-52.
- (٤) الارقام مقتبسة من Jean-Jaques Waardenburg, *Les universités dans le Monde* The Student Movement and National Politics in Arab. كما وردت في كتاب أحمد عبدالله : Egypt 1923-1973 (London, 1985), p.19.
- (٥) كمثال : Philip Khoury, Syria and the French Mandate : The Politics of Arab 1920-45 (London: I.B.Tauris, 1987), p. Part V. Nationalism
- (6) Feroz Ahmad. *The Making of Modern Turkey* (London: Routledge, 1992).
- (٧) المرجع نفسه.
- (8) Metin Heper, "Transition to democracy reconsidered: A historical perspective," in Dankwart A. Rustow and Kenneth Paul Erickson (eds), *Comparative Political Dynamics: Global Research Perspectives* (New York: Harper & Row, 1990).
- (9) Fakhreddin Azimi, *Iran: The Crisis of Democracy* (London: I.B.Tauris, 1989), Ch.1.
- (10) Ervand Abrahamian, *Iran Between Two Revolutions* (Princeton, NJ: PUP, 1982), p.441.

أ. نمو سلطة الدولة في العالم العربي

أنظمة الحزب الواحد

مقدمة

إن التمدد الهائل في جهاز الدولة يعد سمة مشتركة بين دول الشرق الأوسط بعد الاستقلال. وكان ذلك ناجماً في معظمها عن نمو حجم الجهاز البيروقراطي والشرطة والجيش وعدد المشروعات العامة كما هو الحال في عدد من الحالات. وحدثت انماط مماثلة من التمدد في مناطق عديدة أخرى من العالم الثالث في نفس الوقت ولنفس الأسباب تقريرياً، ومنها الحاجة إلى الحفاظ على الأمن في أعقاب جلاء القوى الاستعمارية، وفرض السيطرة على كل الأراضي القومية الجديدة، والرغبة في استخدام الدولة في دفع برامج ضخمة للتنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية. وما أن بدأت هذه العمليات حتى لقيت دفعه قوية من خلال المعونات الخارجية وبين إمبراطوريات بيروقراطية والميل الطبيعي لدى الساسة القوميين للحلول التكنولوجية بدلاً من الحلول السياسية لمشكلات التحديث السريع.

كانت ثمة أسباب إقليمية خاصة تدعو إلى التوسيع الإداري في الشرق الأوسط، ومنها تطبيق برامج الإصلاح الزراعي في عدد من الدول العربية في الخمسينيات، وفشل القطاع الخاص في مواجهة تحديات التنمية في فترة الاستقلال الأولى، والخروج المفاجئ لآلاف من الموظفين ورجال الأعمال والزاعمين الأجانب، وما حدث في مصر إبان أزمة قناة السويس في عام ١٩٥٦ وفي شمال أفريقيا الفرنسي في أعقاب

انتهاء الفترة الاستعمارية، وكان الاندفاع نحو الوحدة العربية يشكل سمة محلية خاصة أخرى، وخاصة مع تعجّيل النظام المصري بعملية توسيع نطاق الدولة في سوريا إبان سنوات الوحدة الثلاث بين البلدين (١٩٦١-٥٨) وتشجيع نفس العملية في العراق في ١٩٦٢ و١٩٦٤، ما جعله النظام المصري شرطاً أساسياً لقيام أي نوع من الوحدة بين القاهرة و بغداد. واعبت الثروة النفطية نورها أيضاً بتمويل خطط التنمية بالدول ذات الكثافة السكانية كالجزائر والعراق وإجبار حكام الدولات الصحراوية كليبيا وال سعودية وإمارات الخليج على البدء في إنشاء نظم إدارة حديثة وإنفاق جزء من ثرواتها الجديدة على نظم رعاية مواطنها.

ستناقش في هذا الباب عملية التوسيع والسيطرة الإدارية التي كان لها تأثير على تلك الدول العربية الخمس ذات الكثافة السكانية النسبية والتي دخلت تحت سيطرة أنظمة حكم ذات حزب واحد كرست جهودها للتنمية الحكومية تحت شعار نوع من الاشتراكية العربية، وهي مصر والجزائر والعراق وسوريا وتونس. وكانت هذه الدول تشتهر في العديد من السمات، سواء من حيث زيادة سلطة الدولة أو نوعية السياسات التي نتجت عن ذلك. ومع ذلك نجد مثل هذه العمليات في دول أخرى كالسودان التي تكون فيها "الاتحاد الاشتراكي العربي" في أوائل السبعينيات، وكذلك في دولتي اليمن.

تضخم الجهاز الحكومي وقدرته على التنظيم والسيطرة

كانت مصر أول دولة تدخل زمنيا في عملية تمدد إداري واسع النطاق. وكان ذلك في أعقاب انقلاب ١٩٥٢ العسكري الذي أتى بجمال عبد الناصر ورفاقه من الضباط إلى السلطة. وسرعان ماتم تكريس الجهد لرفع قوة الشرطة والأمن العام وما أُن تم توقيع اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس في عام ١٩٥٤ حتى بدأ الحكم الجدد في توسيع حجم القوات المسلحة وإعادة تسليمها بأسلحة ومعدات أحدث، وهي عملية استمرت خلال الفزو البريطاني الفرنسي الإسرائيلي المشترك في عام ١٩٥٦، والتدخل المصري في اليمن في أوائل السبعينيات، وكارثة الشرق الأوسط في عام

١٩٦٧. كما اتّخذ النظام الجديد خطوات فورية نحو التنمية الاقتصادية القائمة على أفكار بعض الساسة المدنيين الراديكاليين في آخر سنوات حكم الملك فاروق. وكانت تلك الأفكار تشمل الإصلاح الزراعي في عام ١٩٥٢ وقرار إنشاء السد العالي وافتتاح مجمع حلوان للحديد والصلب في عام ١٩٥٤. ثم أدى تأميم الممتلكات الأجنبية إبان غزو السويس إلى زيادة دفع خطى التنمية الاقتصادية التي تبنّتها الحكومة والتي بلغت ذروتها في الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥-٦٠ وتأميم البنوك والمصانع وسائر المشروعات المصرية الخاصة في عامي ١٩٦١-٦٠.

ويمكن إيضاح تأثير ذلك على حجم الجهاز الحكومي ودوره بالنظر إلى عدد من المؤشرات الرئيسية. ففيما يتعلق بعدد العاملين في الجهاز الحكومي والمشروعات العامة، ارتفع من حوالي ٢٥٠ ألفاً في عامي ١٩٥٢-٥١ إلى ما يزيد عن المليون في عامي ١٩٦٦-٦٥، وهو عدد يزيد كثيراً عن حاجة العمالة العامة والإنتاج وبالنسبة للسكان ككل. وفي الوقت نفسه تضاعف عدد وزراء الحكومة تقريباً، فارتفع من ١٥ إلى ٢٩ خلال الفترة نفسها^(١) ما يعني أن الحكومة قامت بتوظيف حوالي ثلث تعداد القوة العاملة غير الزراعية بمصر كلها طبقاً لإحصائية ١٩٦٠^(٢). أما بالنسبة للقوات المسلحة فارتفع تعداد الجنود والعاملين بالبحرية والطيران من ٨٠ ألفاً في عامي ١٩٥٥-٥٤ إلى حوالي ١٨٠ ألفاً في عام ١٩٦٦ بالإضافة إلى ٩٠ ألفاً في جهاز الشرطة، والمؤشر الأخير مؤشر الإنفاق الحكومي بالنسبة إلى الناتج الإجمالي القومي المصري، وزاد من ١٨.٢ بالمائة عامي ١٩٥٥-٥٤ إلى ١٩٧٠^(٣) (بما في ذلك الإنفاق الدفاعي)^(٤).

وفي سوريا كانت فترة التوسيع في الستينيات نتيجة لتصدير النظم المصرية للإدارة الاقتصادية والسياسية إبان فترة الجمهورية العربية المتحدة القصيرة ثم نتيجة لسياسات حزب البعث الجامدة على طريق ترسیخ أقدامه في السلطة من ١٩٦٣ فصاعداً. ونتيجة لذلك ارتفع عدد الموظفين الحكوميين من ٢٤ ألفاً عام ١٩٦٠ إلى حوالي ١٧٠ ألفاً عام ١٩٧٥ بالإضافة إلى ٨١ ألفاً بالقطاع العام^(٥). وإذا ما أضفنا إلى ذلك ١٨٠ ألفاً آخرين في القوات المسلحة في السنة الأخيرة نجد أن ما يقرب من ربع إجمالي القوة العاملة وحوالي نصف العاملين في الأعمال الحضرية كانوا مدرجين في كشوف الدولة^(٦).

وحدثت نفس العملية تقريباً بالعراق في أعقاب ثورة ١٩٥٨، وفي تونس حيث قفز عدد الموظفين المسلمين المحليين من ١٢ ألفاً إلى ٨٠ ألفاً بين ١٩٥٦ و ١٩٦٠، وفي الجزائر بعد الاستقلال في عام ١٩٦٢^(٦). وتتصدر الأرقام الواردة في جدول ١/٢ هذا النوسخ من حيث الزيادات الهائلة في التناوب بين الإنفاق الحكومي وإجمالي الناتج القومي في السنتين. والفارق المهم الوحيد بين الدول يتعلق بالنفقات الدفاعية حيث بذل نظام الحبيب بورقيبة في تونس جهداً للحد من حجم الجيش للحيلولة دون وقوع انقلابات عسكرية. ولم يكن مثل هذا الخيار متاحاً أمام الجزائر حيث كان النزاع قائماً مع المغرب، ولابالنسبة للنظم العسكرية العراقية في السنتين والتى اضطررت إلى مواجهة نهضة الروح العسكرية الكردية في الشمال بعد عودة الزعيم مصطفى بوزانى من منفاه في عام ١٩٥٨. وكانت النتيجة زيادة حجم القوات المسلحة الجزائرية من ٤٠ ألفاً في عام ١٩٦٢ إلى ٦٥ ألفاً عام ١٩٦٥، وفي العراق من ٤٠ ألفاً عام ١٩٥٥ إلى حوالي ٨٠ ألفاً في نهاية السنتين.

جدول ١/٢: زيادة إنفاق الحكومة المركزية والمشروعات العامة

بالنسبة إلى إجمالي الناتج القومي في بعض الدول العربية في السنتين

(%) ١٩٦٠	(%) ١٩٦٢	
٤٢,٨ (١٩٦٩)	٢٥,٣ (١٩٦٢)	الجزائر
٥٥,٧	٢٩,٧	مصر
٤٤,٢	٢٨,٤	العراق
٢٧,٩	٢٣,٥	سوريا
٤٠,٧	٢٠,٧	تونس

ومن البنود الأساسية في النفقات الحكومية الإنفاق المتزايد على التعليم والرعاية الاجتماعية. وكلها من المجالات التي تستوعب عمالة مكثفة من حيث أعداد الأطباء والمعلمين وموظفي الخدمات الصحية ومن كان لابد من تعينهم للوفاء بالخطط القومية الشاملة. وفي حالة التعليم كانت الزيادة الهائلة في حجم تلاميذ المدارس هي التي ساعدت في البداية على التزويد بمزيد من الوظائف الحكومية ثم شجع على خلق المزيد من الوظائف لغير العاملين ومن ينهون دراستهم. وكان اعتماد الترقية والدرجات الوظيفية على المؤهلات التعليمية يمثل صلة أخرى بين العاملتين. فبالنسبة لمصر، ارتفعت أعداد الشباب في مختلف مراحل التعليم من ١٠٠٠٠٠ في عامي ١٩٥٤/٥٣ إلى ٤٥ مليون في عامي ١٩٦٦/٦٥ ثم إلى ٥٠٩٠٠٠٠ في عامي ١٩٧٣/٧٢ كان ٤٥ ألفاً منهم في الجامعات في بداية الفترة ووصلوا إلى ١٩٥ ألفاً في نهايتها^(٧). وتبيّن الأرقام التي أوردها تقرير التنمية العالمية الدولى الصادر عن البنك الدولى نفس الاتجاه بالنسبة لسوريا أيضاً حيث ارتفعت نسبة الأطفال في سن التعليم والمسجلين في التعليم الثانوى من ١٦ إلى ٤٨٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٥، وفي العراق من ١٩٪ إلى ٣٥٪. وكان التقدم أبطأ في شمال أفريقيا في البداية ثم زادت سرعته بصورة ملحوظة فيما بعد. ففي الجزائر وحدها قفزت أعداد تلاميذ المدارس الثانوية من ١٦٤ ألفاً في ١٩٦٧/٦٦ إلى ٧٤٢ ألفاً بعد عشر سنوات^(٨).

وتلاحظ عملية التوسيع في السيطرة الزراعية أيضاً في السياسات التي اتخذت في مجال الزراعة والصناعة. فبالنسبة للزراعة استولت الأنظمة الحاكمة في الدول العربية الخمس على مساحات شاسعة من الأراضي الريفية وأدخلتها في الملكية العامة في إطار خطط تهدف إلى نزع ملكية كبار المالك لإعادة توزيعها على صغار المالك والمعدمين من الفلاحين. وفي الإصلاح الزراعي المصري بين ١٩٥٢ و١٩٦١ تم نزع ملكية سبع إجمالي الأراضي المزرعة بهذه الصورة، وفي سوريا حوالي الخمس في عام ١٩٥٨ ثم من ١٩٦٢ وما بعدها، وفي العراق بعد ١٩٥٨ حوالي النصف^(٩). ولم تزل ملكية معظم هذه الأراضي المزروعة إلى الفلاحين مباشرة إلا في مصر. ولكن حتى حين لم يوزع منها إلا جزء صغير كما حدث في سوريا والعراق فإن بقية الأراضي ظلت تحت

سيطرة الدولة وهيئات الفرصة للحكومة المركزية لكي تعد نفوذها إلى معظم المناطق الريفية، مما أضعف من دور طبقة ملاك الأراضي القديمة ليحل محلها نظام يعتمد على الإدارة المباشرة من جانب الشرطة والوزارات والحزب.

واتخذت الأحداث مجرى يختلف قليلاً في كل من تونس والجزائر حيث نجم أول توسيع في ملكية الدولة عن الاستيلاء على الأراضي التي تركها المستعمرون الفرنسيون بعد الجلاء، ولكن في الجزائر تلا ذلك في أوائل السبعينيات نزع ملكية ١٣٠٠٠ هكتار كانت في حوزة ملاك الأراضي المقيمين في الخارج، أي ما يوازي ٦٪ من إجمالي المساحة المنزرعة^(١٠). وسمح ذلك للدولة أن تلعب دوراً مباشراً في الشؤون الريفية من خلال إيجاد أنواع مختلفة من الجمعيات التعاونية الخاضعة لإشرافها.

أمدت خطط التأمين والتصنيع واسعة النطاق الدولة بمزيد من الفرص للتتوسع والسيطرة. وكما هو الحال في بقاع آخر من العالم الثالث كانت إقامة قاعدة صناعية تعد من العناصر الرئيسية في التحديث الاقتصادي. وكانت عملية الاستعاضة عن الاستيراد بالتصنيع بمثابة عنصر آخر، والتنتجة ما أشار إليه ألبرت هيرشمان بصدر أمريكا الجنوبية بعبارة "المرحلة التنشطة" من التصنيع حيث زاد حماس السلطة والمخططين العرب بدرجة كبيرة حين فوجئوا بسرعة الوفاء بالاحتياجات المحلية بالنسبة للعديد من المنتجات من خلال زيادة الإنتاج المحلي^(١١). وبدأ ظهور المشكلات التي تلزم مثل هذه الإستراتيجية - من إهدار احتياطيات العملات الصعبة النادرة في شراء الآلات الأجنبية والمواد الخام وتحول الاهتمام عن الزراعة والتصدير - بصورة ملحة في مصر وتونس في أواخر السبعينيات وفي كل من العراق والجزائر في أواخر السبعينيات (انظر الباب السادس). في الوقت نفسه كانت هناك زيادة ملحوظة في أعداد المصانع الجديدة وفي حجم القوة العاملة الصناعية ما أتاح زيادة فرص العمل والربح وتشجيع الدولة على التقدم الاقتصادي.

والنقطة الأخيرة أن عملية مد التدخل الحكومي في الاقتصاد باكمالها كانت تبررها الحاجة إلى النمو السريع وإلى مزيد من التوزيع المتساوی لدخل قومي متتساًعد. وكان

ذلك بمثابة مصدر مهم لإسباغ الشرعية على الأنظمة الحاكمة والسماح لها بدعم سلطاتها وخفض إمكانية ظهور منافسين من خلال اللجوء إلى خبرات العلماء، والمخطفين، ووُجِدَت مثل هذه الأفكار منفذًا للتعبير عنها إما بلغة التكنولوجيا وما لها من جانبية أو باللغة المثالية للاشتراكية العربية. فكانت خطب زعماء النول العربية الخمس المذكورة ترتكز بشدة على كلا اللغتين ولو أنهم كانوا يحرمون على ايفاص أن الاشتراكية لم تكن لها أية علاقة بفكرة التقسيم الاجتماعي والصراع الطبقي الخطيرة. ولم يكن يشار إلى أية طبقة أو فئة محلية على أنها لم تعد جزءاً من المجتمع القومي إلا في حالات نادرة. وفي هذه الحالات - كما حدث مع الإقطاع أو الرأسمالية الطفيليّة - كان مثل هؤلاء الأشخاص يصورون على أنهم إما أجانب أو متحالفون مع قوى الإمبريالية الرجعية ولم يعودوا يستحقون لقب "مواطنين". وبهذه الصورة، كان التركيز على التخطيط الاشتراكي بمثابة عنصر أساسي للأيديولوجيا الشعبية لأنظمة الحاكمة التي كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على خطط حكومية تكاملية للتنمية والسيطرة القومية.

كانت السيطرة على مثل هذا الجهاز الضخم بمثيل هذه الالتزامات الهائلة سبباً في إضعاف سلطات هائلة لعدد محدود من الأفراد على قمة هذا النوع من النظم الحاكمة. وكانت النتيجة قيام نوع من الأنظمة يوصف في أحسن أحواله بالفاشستية^(١٢). فهو نظام تتركز السلطات فيه في بؤرة واحدة وتتعرض التعديلية فيه للشكوك ويمارس فيه النظام سلطة احتكارية على كل الأنشطة السياسية المشروعة. ويمكن أن نقف على لمحه من منطق مثل هذا النظام في سياق مصرى في الشدة التي واجه بها عبد الناصر ورفاقه ما أطلق عليه اسم "مراكز السلطة البديلة" التي تجمعت حول المشير عبدالحكيم عامر رئيس أركان القوات المسلحة في السنوات التي سبقت حرب ١٩٦٧ مباشرةً.

إن الأنظمة الفاشستية authoritarian تختلف عن الأنظمة الشمولية totalitarian، فهي تفتقر إلى المؤسسات القوية الضرورية للسيطرة على المجتمع أو تحويله بالطرق البيروقراطية وحدها. ونتيجة لذلك يصبح من الضروري حشد الجماهير وتوحيد الفئات

من مختلف الاتجاهات واحتواه المعارضة من خلال سبل شتى تتراوح بين الترهيب والبطش (العصا) والترغيب الاقتصادي (الجزرة)، وبين الجوء إلى الانتماءات الشخصية والعرقية والطبقية وبين العضوية الإجبارية في نقابات أقيمت بحرص شديد وتكتلات مهنية صممت لتوجيه كل هؤلاء كل في مكان، في ظل مثل هذه الظروف ليس أمامنا إلا أن نصف بعضًا من الإستراتيجيات الرئيسية التي استخدمت في هذه الدول العربية الخمس.

بالنسبة للجماعات المنظمة داخل المجتمع، فالإستراتيجية المثلثي لـ أي نظام فاشستي تدمير من لا يستطيع أن يسيطر عليه، وإعادة خلق وتنظيم من يتمكن من احتواه. وكانت هذه في الحقيقة السياسة التي اتبعت في البداية في كل من مصر وتونس حيث يتمتع المجتمع بقدر من التجانس وتتميز البنية البيروقراطية بقدر كبير من النمو في الوقت الذي اعتلى فيه كل من عبدالناصر وبورقيبة السلطة. وسرعان ما تم قمع الأحزاب السياسية المستقلة أو إجبارها على الانحلال، بينما تعرضت النقابات والتنظيمات القائمة إما للحظر أو للتحور وفقاً لقواعد وتنظيمات جديدة. وكانت النتيجة احتكار النشاط السياسي من جانب حزب السلطة الوحيد أو التجمع القومي: "الدستور الجديد" في تونس ثم "تجمع التحرير" ثم "الاتحاد القومي" ثم "الاتحاد الاشتراكي العربي" بمصر. وفي الوقت نفسه تم تشكيل اتحاد عمالٍ خاضع للسيطرة التامة بين "الاتحاد العام لعمال تونس" Union Générale des Travailleurs Tunisiens وبين "اتحاد العمال المصري". وصاحب ذلك تكوين عدد من الاتحادات الطلابية والنسائية والزراعية وغيرها، في حين سيطرت الدولة على التنظيمات المهنية القائمة والخاصة بالأطباء والمحامين والصحفيين ومن إليهم، وتم تنصيب زعماء جدد لها وأصبحت العضوية في إحداها في مصر إجبارية بالنسبة لكل خريجي الجامعات. وسرعان ما استخدم هذا البناء في ضمان السيطرة على التنظيمات المعنية بل وتحديد الأسلوب الذي تقدم به مختلف الجماعات مطالبها وطريقة تمثيلها على المستوى القومي. وفي حالة الاتحادات العمالية مثلاً لم يكن من الممكن الجوء إلى الإضراب في النزاعات

العمالية أو المفاوضات حول الرواتب والأجور وظروف العمل، بل خضعت لعمليات تحكيم تعسفية صارمة. وكان دفع هذا العدد الضخم من السكان في نقابات وتنظيمات يسمح للنظام الحاكم بتحديد دور المتوقع من أعضائه أن يلعبوه في عملية التحديث والتكتل القومي. أما بالنسبة للمرأة على سبيل المثال فكان ذلك بمثابة ضغط عليها للخروج للعمل.

وعلى المستوى الريفي، تمثلت سيطرة الدولة في أشخاص تم تعيينهم كرجال شرطة ومدرسين قرويين. إلا أن كل الأنظمة الحاكمة حينئذ لجأت إلى آلية الإصلاح الزراعي والجمعيات الزراعية لإيجاد مؤسسات جديدة على المستوى المحلي. وكان يمكن أن يضم ذلك مجلساً قروياً أو فرعاً من الحزب أو فرعاً من "نقابة الزراعيين" كما هو الحال في كل من العراق وسوريا. إضافة إلى ذلك، كانت الحكومة ممثلة كذلك بصورة مباشرة في مسؤولي وزارة الزراعة أو الإصلاح الزراعي معنـى كانوا مسؤولين عن توجيه التعليمات الخاصة بالمحاصيل الزراعية المطلوب زراعتها والطرق اللازم استخدامها وأساليب تسويقها. في مثل هذه الظروف، كان التوازن بين المبادرة المحلية والتوجيه المركزي يتفاوت بدرجة كبيرة وفقاً لمستوى مانقدمه القرية من إمدادات. وبينما كان النظام البعثي السوري يبدو وكأنه بذل أقصى درجات الجهد لتشجيع تجنييد الكوادر الحزبية النشطة نجد أن هذه الإستراتيجية لم تستخدم في مصر إلا في نطاق محدود في السنتين، ولم تستخدم أبداً في العراق حيث كانت توجهات الحزب في القطاع الزراعي أكثر جموداً وصرامة^(١٢). وتختلف التجربة الجزائرية في هذا المجال كذلك. فتم منع التعاونيات الإنتاجية والخدمية والتي تم إيجادها لمساعدة المستفيدين من إصلاح ١٩٧١ الزراعي درجة كبيرة من الاستقلالية نظرياً، إلا أنها وجدت نفسها مضطورة للإذعان للتعليمات التي تقضي بتحديد الدولة للزراعة وفقاً لخطة قومية وفي حاجة للاعتماد على بعض احتكارات الدولة في الحصول على إمدادات زراعية وفي تسويق بعض محاصيلها^(١٤).

وثمة إستراتيجية ثانية استخدمت لم سيطرة الدولة إلى النظمتين التعليمي والقضائي وإلى المؤسسة الدينية. في الحالات الثلاث، كان الباعث الرئيس فرض

السيطرة على ما قد تمنه المدرسة والجامعة والمحكمة والمسجد من حيز للمعارضة السياسية، مع محاولة لتطويع أفكارهم وممارساتهم لخدمة أغراض النظام الحاكم. وفي حالة النظام التعليمي، تم تنفيذ ذلك ببساطة شديدة من خلال إيجاد منهج قومي وإنما بحظر النشاط السياسي الطلابي كليًّا أو تغيير مساره من خلال القنوات المؤمنة التي يتيحها الحزب والتنظيمات الشبابية الخاضعة لسيطرة الدولة. أما بالنسبة للقضاء، فتلت السيطرة على المحاكم من خلال عملية مزدوجة من الإكراه أو إحلال القضاة الحاليين، ثم تحديد نطاق الجهاز القضائي إلى أضيق مدى عن طريق تحويل المسئولية عن إصدار الأحكام وتنفيذها إلى سلطات قضائية أخرى كالجيش، على سبيل المثال، وقوات الأمن الداخلي ومديرى المشروعات الحكومية أو المجالس القروية. وزاد انكماساً - الجهاز القضائي في بعض البلدان من خلال تنمية فكرة وجود شرعية اشتراكية - أو ثورية - علياً - لو طبقت لفاقت في عدالتها القوانين الوضعية العادية.

لم يعد الدين يمثل عقبة في طريق سيطرة الدولة، على الأقل في فترة ترسیخ القواعد البيروقراطية. فلم يشعر أى نظام حاكم بالقدرة على التخلى عن الإسلام كليًّا، إذ كان ذلك معناه فصم أهم عرية ثقافية وأيديولوجية بينه وبين جماهير شعبه. ومع ذلك كانوا جميعاً يؤكّدون صراحة أو ضمناً على أولوية السياسي على الدينى. واعتمدوا جميعاً على الموروثين المهمين لتاريخ الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر: أحدهما التقليد العثماني الذي يقضى بفرض سيطرة الدولة على المؤسسة الدينية عن طريق دفع رواتب العلماء ومن خلال إقامة وزارة حكومية تدير ممتلكاتها وإقامة نظام تعليمي وقضائي علماني بهدف تحديد احتكارها السابق لهذه المجالين الحيويين. والموروث الآخر استخدام التوجّه الحادثي السائد في الإسلام السنى لإضفاء الشرعية الرسمية على سياسة الدولة. وكانت إقامة الجزائر وزارة للتعليم التقليدي والشئون الدينية نموذجاً على النوع الأول من السياسات. وكانت قدرة عبدالناصر على استصدار الفتوى الدينية التي تبرر العديد من قراراته السياسية الكبرى مثلاً طيباً على النوع الثاني. وتم تدعيم هذه البنية السيادية عن طريق سن قوانين تحظر العضوية في أحزاب وتنظيمات دينية

مستقلة كالإخوان المسلمين في مصر. وأثبتت هذه السياسات فعاليتها وسهولة تنفيذها لحين من الزمن، إلا أنها تعرضت لهجمات متزايدة في ظل المناخ السياسي الجديد الذي ساد في السبعينيات.

كانت سيطرة الدولة على النظام التعليمي والمؤسسة الدينية وعلى الصحفة والإذاعة والتلفزيون بمثابة ميزة أخرى حصلت عليها أنظمة الحكم، ألا وهي القدرة على إيجاد تجانس أيديولوجي قائم على أفكار كالقومية والاشتراكية والشعبية ، تلك الأفكار التي طردت أو خفت من وقع المفردات السياسية البديلة. كان ذلك كفيلاً بتوجيه دفة الحوار وتوضيح ما يمكن وما لا يمكن قوله. ويكفي أن ننظر في محضر اجتماع أى تجمع وطني أو مؤتمر حزبي لكي ندرك مدى قوة هذا السلاح. وكانت آخر وسائل فرض سيطرة الدولة نزول الجيش والشرطة تدعيمهما أجهزة المخابرات والمحاكمات السرية وغرف التعذيب والسجون^(١٥). ليس معنى هذا أن كل أنظمة الحكم افتقرت إلى الشعبية في بداياتها. فانتصر عبد الناصر وبورقيبة وـ "جبهة التحرير الوطنية" في الجزائر في معارك حقيقة في نضالهم ضد القوى الاستعمارية القديمة، كما أن الانسحاب الجبرى لجاليات اقتصادية أجنبية هي الفرصة لرجال الأعمال الوطنيين، بينما هيأت الإصلاحات الزراعية وتوسيع نطاق النظام التعليمي فرصاً واضحة لحياة أفضل بالنسبة لملايين الناس. ولكن لم يكن أى من هذه الأنظمة مهياً لمشاركة السلطة إلا مع عدد محدود للغاية من المتعاونين المختارين، فتم قمع المعارضة المنظمة قمعاً عنيفاً وكان كل الحكم حريصين على خلق مناخ من العسف والرعب. وكما ورد وصف الأنظمة الحاكمة لدى الروائي المجري جيورج كونراد، كان النظام نفسه يتطلب مسجونين سياسيين^(١٦). وبينما تمكنت بعض النظم - كالنظام المصري والتونسي والجزائري - حسب وصف كونراد من «إقرار قدر كبير من النظام بقدر قليل من الرعب»، لجأ الآخرون - كالنظام البعضي الذي استولى على السلطة بالعراق عام ١٩٥٨ - إلى العنف والتهديد بالعنف كذلة أساسية للبقاء في السلطة^(١٧). وفي وجود مثل هذه التركيبات الفاشستية القوية الضخمة، كان من المحتم على المواطن العادي أن يجد الدولة مائة أمامه في كل منحي يسير فيه، سواء في المجتمع. ذلك المبني الضخم الرابض بقلب

القاهرة حيث كان لابد من التردد عليه لإتمام إجراءات الجوازات والبطاقات الشخصية وتأشيرات التصدير وما إلى ذلك، أو في القرى حيث كانت التعاونيات حل محل الملاك القدامي كمصدر للبنور والتقاري والقروض. في الوقت نفسه، كانت سياسات الأنظمة الحاكمة تشكل حياة الناس من خلال افتتاح تنظيمات جديدة وخلق علاقات جديدة بين العامل وصاحب العمل وبين المالك والمستأجرين وبين الآباء وأبنائهم بل وبين الرجل وامرأته، واختار البعض أن يواجهوا الدولة، في حين حاول آخرون أن يتجاهلوها أو تصورو أنهم يمكن أن يصرفوها عنهم. أما بالنسبة للفالبية العظمى من الناس فكانت شيئاً يستغل أو يستثمر أو يتلاعب به قدر المستطاع. فكان الوصول إلى قنوات التأثير المؤدية إلى الحصول على وظيفة أو قرض أو ترخيص هو كل ما يعنيهم.

السياسة في دولة فاشستية

ثمة مشكلات خاصة بالدول الفاشستية تحتاج إلى تحليل سياسي. فمن الطرق التي تحاول الأنظمة الحاكمة المسيطرة عليها أن تعطي بها انطباعاً بالتماسك وتركيز السلطة والسيطرة أن تحيط نفسها بالسرية. فالقرارات عامة تتخذ خلف الأبواب المغلقة. ويتم إخفاء الانشقاق لصالح تقديم صورة لجبهة موحدة. في الوقت نفسه، ثمة مساحات ظاهرية قليلة تسمع بالنشاط السياسي المستقل، ونادرًا ما تتمكن جامعة أو مصنع أو مسجد من الخروج من تحت سيطرة الدولة لمدة تسمح بابعاد قيادة خاصة به ومنبره السياسي المنافس. ويجبر أي شكل آخر من المعارضة المنظمة على التواجد السري. فليس ثمة انتخابات ولا تقدم مختلف أشكال الانتخابات أو الاستفتاءات الخاصة للسيطرة سوى دليل على ما قد يدور في أذهان الجماهير.

اتخذ البحث عن سبيل لتحديد مكان للسياسة داخل هذا النوع الخاص من النظم أحد طريقين ربما كان أكثرهما فعالية التركيز على أنشطة الفئات المنافسة داخل النخبة السياسية^(١٨). والطريقة الأخرى التركيز على الأسلوب الذي يبني به الكفاح من أجل الوصول إلى موارد الدولة من حيث الفئات القائمة على صلات إقليمية أو طائفية

لا طبقية^(١٩). ويقال إن كلا التوجهين لهما ما يبررهما على أساس أن الأنظمة الفاشستية القائمة بالشرق الأوسط لها سمات رئيسة أربع: أولها أنها لا تتهاون مع الجماعات المنظمة بتركيباتها الخاصة، والسمة الثانية أنها تعيل إلى التعامل مع الشعب لا كأفراد، بل كأعضاء في تكتلات إقليمية أو عرقية أو دينية ما. والثالثة أنها تحظر نمو أي وعي طبقي نشط عن طريق حظر تسامي نقابات مهنية حرة مثلاً، والسمة الرابعة أنها تخضع السياسة الاقتصادية لمعايير السيطرة السياسية.

على أية حال، من اليسير أن ندحض كلاً منها بالطبيعة المقيدة لمثل هذه التوجهات والمقدرات المنطقية التي تقوم عليها. والنقد الموجه للدراسات التي تركز ببساطة على نخبة سياسية ضيقة معروفة تماماً، فهي تسمح للزعماء السياسيين بحرية أكثر من اللازم لاتخاذ القرار دون قيود، وتهبط بالسياسة إلى مستوى معركة حول السلطة، وتهمل المصالح الاقتصادية للجهات المعنية فيها^(٢٠). والتركيز على دور الجماعات مفتوح أمام العديد من التحديات. فهي قائمة بكل تأكيد، ولكن في عدد كبير من الصور - قبلية أو انتيماءات إقليمية أو طوائف وما إلى ذلك - لدرجة لا تسمح بتصنيفها، في حين أن دورها في الحياة السياسية للشرق الأوسط لا يقل تبايناً ويزداد وضوحاً في بلاد كالجزائر وسوريا عنه في تونس أو مصر. كما أن هناك سبلًا عديدة أخرى للوصول إلى سلطة الدولة ومواردها أكثر من التجوء إلى استخدام التكتلات كالجيش أو الحزب أو من خلال تجمعات اقتصادية أو مهنية رسمية كالغرف التجارية.

أخيراً فإن تحديد سمات الأنظمة السياسية الشرق أوسطية والذى بنيت عليه مثل هذه النظريات تعد سطحية وتجاهل الكبير من الجوانب. فالطبقية قائمة كعنصر سياسى، سواء بصورة نشطة حيث يكون ثمة شعور بالوعى المشترك كما هو الحال بين فئات ضخمة عديدة من العمال؛ أو بصورة سلبية كما هو الحال حين تخثار نخبة بأكملها سياسات تقوم على الدفاع عن الملكية الخاصة كالإصلاحات الزراعية المصرية والسودانية مثلاً. ومثال آخر يتمثل في اتخاذ قرار مشترك بإقامة مصانع تصنيع السيارات التي تعد وسيلة مواصلات خاصة دون الحافلات التي تستخدمها الجماهير. ويتربى على ذلك

أيضاً أن أولوية الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية تتطلب تحليلاً خاصاً. فهي قائمة كما هو الحال في كل مكان من العالم. ولكن هناك شعوراً آخر تكون فيه السياسات الخاصة بالإسراع بخطى التصنيع أو السعي إلى كسب مزيد العملات الصعبة الناتجة من خلال تنمية السياحة منطقها الخاص ودينامية تؤثر على قطاعات عريضة من الحياة الاقتصادية، بصرف النظر عن المساعي السياسية نحو السيطرة.

في ظل هذه الظروف يستحسن أن نبدأ من جديد بالتركيز على سؤالين عامتين: ما السياسة؟ وأين تحدث عملية النشاط السياسي؟ نظراً لتركيز السلطة في نظام فاشستي ذي حزب واحد، فالرئيس أهم عنصر سياسي، فهو لا يعد رئيس الدولة وحسب، بل القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الحزب أيضاً، وهو الذي يتخذ القرارات المصيرية وحده في ضوء تفسيره الخاص للمصلحة العامة. فليس عليه أن يسعى إلى المشورة، بل يسعى جاهداً ألا يستحوذ أي شخص آخر في داخل النظام على سلطات تكفي لتحدي سلطاته. ويكتسب مزيداً من القوة من قدرته على تجاوز مختلف مؤسسات الدولة ومختلف القطاعات التي تضمها في هيكلها، وعلى الفصل بينها. وما إن تمكن الأنظمة العربية الخمسة من تثبيت أقدامها لم يتم خلع سوى رئيس واحد فقط على يد رفقاء، وهو بن بيلال في الجزائر، ولم تتم زحرحة سوى اثنين آخرين هما أحمد حسن البكر في العراق والجعيب بورقيبة في تونس في أواخر حياتهما على يد شبان أكثر طموحاً. أما فيما عدا ذلك، فاللوفاة السعيدة الوحيدة لإنهاء حكم الرئيس.

ومع ذلك فالرؤساء ليس لهم مطلق الحرية في أن يفعلوا ما يشاؤن تماماً، وسلطاتهم تخضع لقيود مهمة. فليس لهم سوى أدنى درجات الحرية في بعض مجالات السياسة الداخلية. فلم تتحقق لأي منهم قاعدة سياسية أو اجتماعية كافية لفرض أفكاره على البلاد، وكان عليهم جميعاً أن يقدموا تنازلات لقطاعات مهمة من مؤيديهم، كبار الشخصيات العلوية بسوريا أو ملاك الأراضي بمنطقة الساحل في تونس ومن كانوا يرتبطون بالرئيس بورقيبة بصلات وثيقة. كما كان من الضروري ترحيل شيء من السلطة لبعض الأفراد والجماعات لا لشيء إلا لتسخير الأمور. وقد

يفضل الرؤساء مجالس وزارية من التكنوقراطيين ومن ليست لهم قاعدة سلطوية خاصة بهم، أو نظام يخضع لتوازنات مؤسساتية تم في ظله إقامة وزارة أو هيئة بهدف مراقبة وزارة أو هيئة أخرى. ولكن حين تواجه هؤلاء الرؤساء أزمة مصرية فإنهم يدركون بصورة عامة أن هذه الوصفة لا تؤدي إلا إلى العجز وافتقاد قاعدة يستندون إليها.

إن الرئيس يتربع على رأس جهاز حكومي يتكون من مؤسسات كبرى هي الجيش والحزب والمخابرات والجهاز الإداري والمشروعات الاقتصادية. وجميعها لديها أسبابها التنظيمية للحصول على الموارد والتاثير على السياسة والحفاظ على أقصى ما يمكنها الحفاظ عليه من استقلالية. وهناك أمثلة عديدة على منافسات كبرى بين المؤسسات: فيسعى حزب ما مثلاً إلى مد نفوذه إلى داخل الجيش فيلقي مقاومة عنيدة. كما أن بعض الوزراء قد يمثلون بعض المصالح الاقتصادية والاجتماعية الكبرى ويحاولون الدفاع عنها وتتوسيعها، كالعلاقة مثلاً بين وزارة العمل والنقابات، أو بين وزارة الزراعة ومختلف فئات المزارعين من أصحاب الأراضي.

الدولة إذن هي التي تهيء الساحة لسياسة المحور. فهي تضم كل العناصر المؤسساتية الكبرى المعنية بالشئون القومية وتوزيع الموارد القومية. وهنا أيضاً نجد العناصر الفردية الكبرى، أي الأفراد الذين يسيطرون على هذه المؤسسات الضخمة أو من يمثلون مصالح مهمة داخل جهاز الدولة وخارجها. والقاعدة العامة أن يخرج أهمهم من الجماعة التي أقامت النظام في المقام الأول، كالضباط الأحرار في مصر أو ما يسمى بجماعة "أوجده" من رفاق الرئيس بمدين العسكريين بالجزائر. وهؤلاء هم من يمنحون السيطرة على المناصب الكبرى كوزاراتي الدفاع والداخلية. إلا أن أعدادهم تبدأ في التناقض مع الوقت، فيتم إحلال آخرين محلهم من شقوا طريقهم داخل الحزب والجيش والمخابرات. ويحظى الساسة الذين يتم تكليفهم بإدارة الجانب الداخلي من الاقتصاد بقدر أقل من السلطة ويسيطرون على وزارات أقل أهمية وي تعرضون لنسبة أعلى كثيراً من التغيير والطرد. وهناك مصدر أخير للسلطة يتمثل في الائتماء والحصول على تأييد عنصر خارجي رئيس قد يتمثل في سفاراة قوة عظمى كالاتحاد

السويفي أو الولايات المتحدة، أو قد يتمثل في أمير سعودي مرموق يتمتع بنفوذ يكفي لتوجيه مبالغ مالية ضخمة إلى النظام.

وأكثر ساسة النظام الحاكم بقاء في مناصبهم هم من يحققن لأنفسهم شبكة واسعة من المتفعين يرعون مصالحهم، والقاعدة أن يكون هؤلاء المتفعون من أحاطوا بهم لأسباب ترجع إلى طموح من جانبهم أو لاستغلالهم لتحقيق مصلحة ما. ولكن قد تكون الشبكة من أفراد يجمع بينهم موقف سياسي أو أيديولوجي مشترك. وعادة ما يسعى هؤلاء الساسة إلى وضع المتفعين بهم في أعلى المناصب -كونزراء أو رؤساء مشروعات اقتصادية -نظير تعاملهم معهم باتخاذ سياسات أو رسم خطط خاصة. وهكذا تكون علاقة مصالح متبادلة بين الطرفين وهي مسألة تتحقق بمرور الوقت. ونادرًا ما نجد تحليلاً يتناول تكوين شبكات المصالح في العالم العربي من هذا المنظور. فمن القلائل الذين درسوا هذه العملية في السياق الجزائري برونو ايتيان الذي يرى أن من الديناميات المحتملة أن يحاول المسؤول السياسي الذي يتولى منصباً في السياسة القومية يعتمد على تأييد جماعة مصالح مهمة أن يقلل من اعتماده عليها بمرور الوقت^(٢١). ويناقش ايتيان كذلك الطريقة التي تحالف بها مختلف الشبكات لفترة من الوقت تشكل جماعات أكبر حين توافق المصالح^(٢٢).

الدور السياسي للطبقات والفنانات الاجتماعية

في المجتمعات المتGANسة والمنقسمة

إن تحليل دور الطبقات وسائر الفئات الاجتماعية في النظم الفاشستية يمثل مشكلات خاصة ينجم بعضها عن صعوبة تحديد كل طبقة وتمييزها عن غيرها، خاصة حين تؤدي زيادة فرص التعليم والتوظيف الحكومي إلى عملية تحريك كبيرة وسيولة عامة بين الطبقات. كما أن الدولة الفاشستية نفسها غالباً ما تلعب دوراً نشطاً في تكوين التعبير عن المصالح الطبقية أو إنكاره. وفي بعض الحالات فإن بعض الطبقات

إما أن تتعرض للتدمير وإما تقليلها الاقتصادي والاجتماعي (كملاك الأراضي في مصر وسوريا والعراق مثلاً). وفي حالات أخرى نجد أن الأحزاب والتكتلات والنقابات التي قد تعمل كأنواع للسياسة الطبقية تتعرض إما للحظر وإما لإعادة التنظيم كجزء من جهاز السيطرة على الدولة. يقول أحمد بن صالح الزعيم العمالى التونسي فى أعقاب فصله من منصبه الحكومى فى عام ١٩٦٩: «يمكن تفسير سلوكى بعوضوىتي المزوجة فى الحزب واتحاد العمال، وهو وراء مزوج حال بيته وبين القدرة على تمثيل مصالح طبقة العمالية حين اصطدمت مع مصالح النظام الحاكم»^(٢٣). لكل هذه الأسباب فالصراع الطبقي الذى يعد القوة المحركة الكبرى لتنمية الوعى الطبقى ليس مسموحاً له إلا بالتعبير الصامت عن نفسه.

على أى الاحوال فإن التعبير عن المصالح الطبقية لا يمكن القضاء عليه برمته، ففيما يتعلق بالقطاع الخاص، سواء في التجارة أو في الصناعة أو الزراعة، فمن العناصر الرئيسية للملكية وتشغيل العمال وجود صراع ضمني بين رأس المال والعمل، ويحتمل أن ينظم كلا الجانبين نفسهما إن استطاعا إما لأغراض المواجهة المباشرة وإما لكي يستقطبا تدخل الدولة لجانبهم.

إن النشاط الطبقي العمالى في قطاع الدولة يعد في بعض الأحيان أصعب من أن يدرك. أما في مصر فإن الفئات العمالية كانت دائمًا قادرة على نيل استقلالها عن السيطرة الرسمية بما يكفى لتنظيم الإضرابات أو الاعتصام أو لإفراز قيادة محلية مستقلة عن بنية النقابة الرسمية. كما كان ممثلو العمال قادرين كذلك على استثمار حضورهم للعديد من المؤتمرات الاقتصادية الرسمية التي تعقدتها الحكومة أو الحزب في الدفاع عن مصالحهم في تأمين الوظائف وتحديد حد أدنى للأجور والمشاركة في مجالس المشروعات الحكومية في مواجهة جهود الإدارة لتقليل مميزاتهم. وفي مناسبات أخرى كانوا يجدون بين كبار المسؤولين داخل النظام الحاكم أبطالاً على وعي بوضعهم الإستراتيجي في إطار الاقتصاد والدور الحيوي الذي أُسند إليهم في برامج التنمية الحكومية. وأخيراً كانت ثمة بعض الأمثلة للمعارضة الصريحة على المستوى

القومي، مثال ذلك الدور الريادي الذي لعبه العمال في مجمع حلوان للصلب خارج القاهرة في إثارة موجة من السخط الشعبي على نظام عبدالناصر في فبراير ١٩٦٨ ما أدى إلى إجراء تغييرات هائلة في السلوك السياسي متمثلاً في بيان ٢٠ مارس بتحركه المتردد نحو التحررية الاقتصادية ومساحة أكبر من الديمقراطية في إطار الاتحاد الاشتراكي العربي.

بعد تحديد دور السياسي للطبقة المتوسطة أكثر تعقيداً ويتوقف على القدرة على إقامة علاقة بين الوجود المستمر للملكية الخاصة والممارسات السياسية لكتاب الضباط والمسئولين ومن إليهم من يطمحون إلى تحقيق مستوى معيشى برجوازى فى إطار النظام الحاكم^(٤). ونلاحظ مثل هذه العلاقة فى أجل صورها فى حالة الأرضى الريفية حيث تشكل ملكية مساحات شاسعة خارج الإصلاحات الحكومية صلة مشتركة بين شخصيات مهمة داخل عدة أنظمة تؤثر على سياستها تجاه القطاع الزراعى وتجعلها أشد حرصاً على الدفاع عن النخبة الريفية فى البلاد.

يرى بعض الكتاب من أمثال روبرتس و ليكا أن هناك صلة جوهرية بين المسئولين الحكوميين والملكية الخاصة قائمة على رغبة عدد كبير منهم في زيادة مواردهم وموارد عائلاتهم كضمان لهم في مواجهة فقدانهم لوظيفة تسمح لهم بالوصول إلى موارد الدولة^(٥)، مما يشجعهم على إقامة صلات مع القطاع الخاص، وهي مهمة ساعدت على تسهيلها سيولة الحدود بين العام والخاص ما يسمح باقامة كل أنواع الترتيبات المربحة بين المسئولين الإداريين ومديري المشروعات العامة والشركات الخاصة والأفراد^(٦). وعادة لا يتم تنفيذ القواعد التي تحكم مثل هذه العمليات التجارية؛ والمخاطر الرئيسة التي يتعرض لها أنصارهم وقد خصومهم السياسيين أو الحملة الرسمية من حين لآخر على فكرة "الفساد" بتفسيرها غير المحدد. ووجود مثل هذه الصلات القائمة على المصلحة والطموح المشترك إلى تحقيق مستوى معيشى مشترك هو الذي يلعب دوراً مهماً في الانحراف بالسياسة العامة في اتجاهات تهدف لصالح الإثراء الخاص، سواء في مجال الضرائب على الدخل (حيث يتم تخفيضها) ومساندة الشركات المحلية في مواجهة المنافسة الأجنبية أو الوصول إلى التبادل النادر مع الخارج.

ومن الجوانب الأخرى لسياسة الدولة والتي تلقى اهتماماً كبيراً الأسلوب الذي تحول به الانظمة الحاكمة دون نمو أي تكتل طبقي من خلال هيكلة نظام وصولها إلى النفوذ السياسي وتوزيع الموارد بحيث يستفيد الناس منها لا على أساس انتساباتهم الطبقية بل كأفراد أو عائلات أو طوائف أو قرى أو أقاليم^(٢٧). وفي حالة الدول الخمس المعنية، فإن ذلك يصدق على العراق وسوريا والجزائر بصورة أكبر منها في مصر وتونس. والفارق الواضح أن الدول الثلاث الأولى تعد أقل تجانساً وأكثر انقساماً اجتماعياً وتضم مجتمعات ذات أنظمة تقوم على تأييد أقاليم معينة أو طائفة معينة واحدة كالعلويين في حالة سوريا منذ عام ١٩٦٦. ويتبين ذلك بسهولة بالنظر في البنية الاجتماعية للمؤسسات السياسية القيادية لمثل هذه الدول. ففي العراق وفي أعقاب وصول البعث إلى السلطة في عام ١٩٦٨ مثلاً كان كل أعضاء مجلس قيادة الثورة والقيادة الإقليمية للحزب ينتمون إلى منطقة صغيرة غالبية سكانها من السنة تقع بين بغداد وتكريت^(٢٨). وعلى الرغم مما بذل فيما بعد من جهود لإشراك أشخاص من المناطق الريفية كان استمرار التحاقي العديد من مسؤولي القمة من نفس تلك المنطقة الصغيرة سبباً في تمعن سكانها بمميزات مهمة، حيث نرى أن معظم كبار مقاولي الأشغال العامة يأتون الآن من تكريت^(٢٩). ولنفس السبب نجد أن أعمال المقاومة الكبرى تخرج من بين جماعات تنتهي إلى مناطق أو طوائف أحسست بالتجدد المنتظم من كل حقوقها من قبل النظام الحاكم الجديد، كما هو الحال بالنسبة للسكان السنين لمدينة حماة بسوريا من كانوا يمثلون الفتنة الرئيسة المؤيدة لحركة الإخوان المسلمين في عام ١٩٨٢، أو زعماء إضرابات البربر ومظاهراتهم التي اندلعت بمنطقة كابيل بالجزائر في عام ١٩٨٠^(٣٠).

ولعل النمو الطبيعي كان حقاً تقدماً أكبر بمصر وتونس قبل إقامة الدولة الفاشستية مما كان حقه في كل من الجزائر وسوريا وال العراق. فيرى جويل بينين فيما يتعلق بالحالة المصرية أنه كانت هناك استمرارية في الحركة العمالية قبل ١٩٥٢ وبعدها، ولو أنها غالباً ما تتعرض للتجاهل من جانب الكتب التي تعامل مع تاريخ

الحركة العمالية باعتباره مجرد تاريخ مؤسساتي للنقابات المهنية الرسمية^(٣١). ويصدق نفس الشيء على الطبقة العاملة التونسية التي استمر نفوذها وتنظيمها في الظهور في أعقاب الاستقلال على الرغم من كل جهود بورقيبة لاحتواها والسيطرة عليها، وكانت الصناعة والتجارة أقل تقدماً في كل من سوريا والعراق. ففي حالة العراق، اختبرت النتائج السياسية للوضع فيها لفترة من الزمن وراء قدرة الحزب الشيوعي المحلي على حشد أعداد كبيرة من الأنصار في مظاهرات خرجت إلى الشوارع في الخمسينيات. إلا إن افتقاره إلى قاعدة شعبية متماسكة في المجتمع العراقي سرعان ما تكشف حين استسلم بسرعة لهجمات خصومه منذ عام ١٩٥٩ فصاعداً. وإذا كان دعا للانضمام إلى الجبهة التقديمية الوطنية الخاضعة لسيطرة البعث لعدة سنوات في منتصف السبعينيات، فكان ذلك يرجع إلى حقيقة أنه كان لايزال يتمتع بقدر من التأييد بين بعض المجتمعات الريفية أكبر من منافسه البعثي. أما بالنسبة للجزائر، فكانت عملية التصنيع المحلية قد وجدت تشجيعاً أكبر من جانب الفرنسيين بحيث ظلت الإقليمية - لا الهوية الطبقية - الأساس الأول للتضامن.

ضد تسييء الدولة

يرى عدد من الكتاب أن ضخامة حجم البيروقراطية في معظم دول الشرق الأوسط والعالم الثالث تعد دليلاً على قوة الدولة، مما حدا بهم إلى أن يتتساءلوا كيف يتمنى لشيء على هذه الدرجة من القوة أن يفشل في تنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي^(٣٢). إلا إن هذا الموقف يبدو كمن يطرح سؤالاً خطأ ثم يبحث له عن إجابة في اتجاهات خطأ. إن المناقشات التي تبحث عن تفسير للتناقض الواضح بين دولة قوية وقوى ضعيفة ترتكز على افتراضين مضللتين، أحدهما أن الدولة كيان متماسك ذو هدف واحد، والآخر أن نفس هذا الكيان يحاول أن يخترق كياناً آخر يسمى "المجتمع" وأن يجري عليه تحولات ما. وهذا ما ترمي إليه معظم الأنظمة. فهي تقيم قدرًا كبيراً من شرعيتها على دورها كقيادة لطريق محدد المعالم نحو التحديث، وهو زعم لا يدعم مظهر

الصرامة الفكرية وحسب بل ويرد أى شكل من أشكال التدخل في التراكيب والعلاقات الاجتماعية القائمة من جانب هذه الأنظمة. أما حين يصل الأمر إلى تحليل كيفية رسم السياسات وتفيذها تتكشف لنا أهداف متناقضة ومصالح متضاربة لا حصر لها، مما يتعارض مع أهداف المجتمع ومصالحه بحيث تداخل الحدود ويحيط الشك بمسألة تعيز كل من الكيانين عن الآخر. ومن أفضل الأمثلة على ذلك خطة الإصلاح الزراعي المصرية. فعادة ما يتم عرض هذه الخطة باعتبارها أداة للتحول الاجتماعي الريفي، إلا أنها تمثل في الحقيقة شيئاً أكثر تنوعاً وتعقيداً^(٢٢). بداية، كان أول قانون للإصلاح تم تمريره بعد وصول الضباط الأحرار إلى السلطة في عام ١٩٥٢ بستة أسابيع فقط، ولا يمكن اعتباره تشريعاً اجتماعياً قائماً على تفكير متأنٍ. ولم يبذل أى جهد حقيقي لتتبع العواقب التي ترتبت عليه في مجال الاقتصاد الزراعي، وكان الاهتمام الإداري طوال الخمسينيات منصراً إلى حل مشكلات التكدس السكاني والحرمان من ملكية الأرض لاعن طريق إعادة التوزيع، بل باستصلاح مساحات جديدة من الأرض فيما يسمى بمبادرة التحرير بين القاهرة والإسكندرية، والتي تم إمدادها بالمياه فيما بعد بإنشاء السد العالي في أسوان.

من هذا المنظور فإن قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٦١ والذي يعد أكثر إحكاماً مما سبقه لا يعدو أن يكون مجرد هجوم جديد محمود على نفوذ ملاك الأراضي تم تمريره في عجلة في رد فعل للدور المزعوم للإقليميين والرأسماليين السوريين عند انفصال الجمهورية العربية المتحدة. وهذا حين تولى النظام الناصري قضية بقاء الإقطاع في مصر نفسها على أثر ما كشفت عنه التحقيقات في أعقاب مقتل أحد العناصر القروية النشطة في قرية كمشيش عام ١٩٦٠ من النظام بمصاعد جمة في الوصول إلى إجماع حول الأخطاء التي شابت التجربة وما ينبغي أن يتم عمله^(٢٤) ولم يكن غموض الحدود الفاصلة بين الدولة والمصالح الخاصة مجدياً في هذا الصدد.

كان من المستحيل التشكيك بفكرة تماسك الدولة المفترض كعنصر فاعل وحيد له خطة منظمة للتحول الاجتماعي في ظل كل هذه الأحداث. ولا يتبقى لدينا سوى نسخة

مصرية مشوهة من دولة هوبز البكتاتورية لا سبيل إلى فهم أفعالها وربود أفعالها إلا من خلال عملية تفكيك ما يمثل تحديا للثانية التقليدية للدولة في مقابل المجتمع، والشرعى في مقابل غير الشرعى، والتخطيط العلمي في مقابل المصلحة الشخصية الخاصة. هذه إنن ليست مسألة اختبار قوة كيان واحد مفترض - الدولة - أو سير غور قدرته على تشكيل هيئة كيان آخر - المجتمع - بل مسألة كيفية تفسير لحظة مهمة تسقط فيها الحجب عن نظام فاشستي أحاط نفسه بهالة من القدرة على كل شيء لتنكشف من وراءه مجموعة من المصالح المنافسة بل المنافارية في الغالب.

هوامش

- (1) Nazih Ayubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt* , (London, 1980), p.189.
- (2) Clement H. Moore, "Authoritarian politics in unincorporated society: The case of Nssirs Egypt," *Comparative Politics* , IV/2 (Jan., 1974), p. 199.
- (3) Ibid.
- (4) Hanna Batatu, "Political power and social structure," in Samih Farsoun (ed.), *Arab Society: Continuity and Change* (London, 1985), p. 39.
- (5) Nazih Ayubi, "Arab bureaucracies," in Adeed Dawisha and William Zartman (eds), *Beyond Coercion* (London, 1988), p. 19.
- (6) Lisa Anderson, *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya 1830-1980* (Princeton, 1985), p. 235-6.
- (7) Ahmed Abdalla, *The Student Movement and National Politics in Egypt* (London, 1985), Table 6.1 and 6.2, p. 102.
- (8) Mahfoud Bennoune, *The Making of Contemporary Algeria 1830-1987* (Cambridge, 1988), p.225.
- (9) E.R.J. Owen, "Economic aspects of revolution in the Middle East," in P. J. Vatikiotis (ed.), *Revolution in the Middle East and Other Case Studies* (London, 1972), p. 53.
- (10) Bennoune, *The Making of Contemporary Algeria* , p. 176.
- (11) A.O.Hirschman, "The political economy of import-substituting industrialization in Latin America," *The Quarterly Journal of Economics* , 82/1 (Feb., 1968), pp. 11-12.
- (12) Samuel P. Huntington & Clement H.Moore (eds), *Authoritarian politics in Modern Societies* (New York, 1970).
- (13) Raymond Hinnebusch, "Local politics in Syria," *Middle East Journal* , XXXI/1 (Winter, 1976), pp. 1-24.
- (14) Gauthier de Villers, *Problemes de l'emploi rural en Algérie* (Geneva, 1978), pp. 17-19.

(١٥) أفضى المصادر في هذا الموضوع التقارير الجديدة لمنظمة المفو الدولية عن الشرق الأوسط.

(16) Georg Konrad, *The Loser* (London, 1984), p. 205.

(17) Idem. Also Samir Al-Khalil, *The Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq* (London, 1989), Chs 1 and 2.

(18) R. Springborg, *Family, Power and Politics in Egypt* (Philadelphia, 1982), p. 83.

(19) Bruno Etienne, *L'Algérie, Cultures et Révolution* (Paris, 1977).

(20) Zartman, "L'élite Algérienne," p. 39.

(21) Etienne, *L'Algérie*, pp. 92-106.

(22) Ibid., pp. 40-45.

(23) Bassam Tibi, "Trade unions as an organizational form of political opposition in Afro-Arab states - The case of Tunisia," *Orient*, 24/4 (Dec., 1979), p. 88.

(24) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat* (Princeton, 1983), pp. 247-60.

(25) Roberts, *Political Development in Algeria*, pp. 73-5.

(26) Ibid., p. 84.

(27) Zubaida, *Islam, the People and the State*, p. 165.

(28) Amatzia Baram, "The ruling political elite in Ba'thi Iraq, 1966-1986," *International Journal of Middle Eastern Studies*, 21/4 (Nov., 1989), pp. 450-2.

(29) Marison Farouk-Sluglett, "Iraq's transition to capitalism," *MERIP*, 125/126 (July -September, 1984), p. 52.

(30) Raymond Hinnebusch, *Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party and Peasant* (Boulder, Colorado, 1990), pp. 286-90.

(31) Joel Beinin, "Labour, capital and the state in Nasserist Egypt: 1952-61," *International Journal of Middle Eastern Studies*, 21/1 (Feb., 1989), p. 72.

(32) Ayubi, *Bureaucracy and Politics*, Ch. 2.

(33) Hamied Ansari, *Egypt, The Stalled Society* (Albany, NY, 1986), Chs. 1 and 3.

(34) Ibid., pp. 34-8, 42, 102, 137-8.

٣. نمو سلطة الدولة في العالم العربي

فت حكم الأسر والبديل الليبي

مقدمة

لم يكن نمو حجم الجهاز الحكومي المركزي قاصراً على الدول ذات أنظمة العزب الواحد، بل حدث كذلك في ظل أنواع عديدة أخرى من النظم، وخاصة تلك الخاضعة لحكم ملكي أو أسرى في المغرب والأردن وفي معظم الجزيرة العربية. وأوضح الأمثلة على ذلك نجدها ماثلة في إمارات الخليج حيث اكتشف النفط إما قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة أو بعدها مباشرة. استخدمت تلك الإمارات ثروتها المكتشفة في إقامة أجهزة بيروقراطية ماثلة ومرافق شاملة لسكانها المتزايدين عدداً. ففي الكويت مثلاً، زاد عدد موظفي الحكومة من ٢٢..٧٣ في عام ١٩٦٦ إلى ١١٢..٧٤ في عام ١٩٧٦ وإلى ١٤٥..٠٠ في عام ١٩٨٠ - أي حوالي ربع القوة العاملة^(١). ولم يكن النمو أقل سرعة منها في المملكة السعودية حيث زاد حجم الوظائف الحكومية من عدة مئات في الخمسينيات إلى حوالي ٣٧ ألفاً في عامي ١٩٦٢/٢ وإلى ٨٥ ألفاً في ١٩٧١/٧. وإلى ٢٤٥ ألفاً في عامي ١٩٨٠/٧٩^(٢). وكانت زيادة فرص التعليم بمثابة عامل مهم في هذا النمو؛ ففي عام ١٩٨٠ كان هناك ١٢٨٠ .. ٠٠٠ . تلميذ في المدارس الابتدائية والثانوية السعودية و٤٢ ألفاً في الجامعات حديثة النشأة^(٣). إلا أن عوائد النفط لم تكن الحافز الوحيد للتتوسيع البيروقراطي. ففي المملكة الأردنية الهاشمية كانت تحت يد الأسرة الحاكمة معونات خارجية ضخمة من بريطانيا في بادئ الأمر ثم من الدول العربية الفنية، ما استمرره في تنمية الجيش والإدارة المركزية. وفي ١٩٨٢ كان

هناك ٥٩ ألف شخص يعملون في وظائف حكومية ثابتة، أي ما يقرب من ١٥٪ من القوة العاملة، إلى جانب ما يتراوح من ٧٠ ألفاً إلى ١٠٠ ألف في القوات المسلحة^(٤).

كان التوسيع البيروقراطي بهذا الحجم بمثابة نفوذ كبير وضع بين يدي كل أسرة حاكمة، لكنه في الوقت نفسه أخضعها لضيغوط هائلة. فقد تفاصي كل من الملك حسين بالأردن والملك الحسن الثاني بال المغرب الانقلابات العسكرية ضده في عدد من المناسبات؛ بينما مر عدد من أنظمة الحكم بالجزيرة العربية بمصاعب شديدة في التعامل مع الصراعات بين العائلات، وهي صراعات زادت حدتها عقب ظهور الثروة المكتشفة حديثاً والتنافس حول المتناسب العليا. ومع ذلك، حتى حين كان يتم خلع بعض الحكام - كما حدث في السعودية في عام ١٩٦٤ - أو في أبوظبي في عام ١٩٦٦، أو في عُمان عام ١٩٧٠، كانت الأسر نفسها تتوجه لتقيم شكلًا غير مألوف من سياسات القصر التي تتسم بتركيز شديد في السلطة المركزية كأن الإحجام عن السماح بقيام أحزاب سياسية أو نقابات مهنية أو تنظيمات معاشرة (عدا في المغرب) سبباً في الحد من أي حشد اجتماعي والتزام أساسى بمشروعات اقتصادية خاصة.

سياسة حكم الأسر الملكية: بعض الملحوظات العامة

بنهاية عهد الاستعمار، كانت هناك تسع عشرة دولة أو دويلة عربية على رأسها ملك أو أمير أو شيخ أو سلطان أو بك أو إمام ينتسب إلى أسرة إما تمت إقامتها في الحكم أو منحت حقاً وراثياً في الحكم. ثم تم خلع خمسة منهم في الخمسينيات والستينيات - في مصر وتونس والعراق ولibia واليمن الشمالي - بينما ظل الأربع عشر الباقون في الحكم حتى يومنا هذا - أي في المغرب والأردن والسعودية والكويت والبحرين وقطر وعمان والإمارات السبع الأعضاء في اتحاد الإمارات العربية^(٥). قد يبيو هذا للوهلة الأولى وكأنه مفارقة، ولكن إذا أمعنا النظر، نجد أسباباً عديدة لقدرة هذه العائلات بعينها على البقاء، وخاصة قدرتها على تركيز السلطة في أيديها واحتواء صراعاتهم الداخلية ومقاومة المطالب المنادية بالمشاركة في عملية اتخاذ القرار واقتصار

الامر على نخبة ضيقة للغاية من رجال الدولة الذين يديرون بالولاء كل للأخر. وبذلك تبين أن الحكم الأسري في الشرق الأوسط يتميز ببعض المميزات الوظيفية التي لم تكن واضحة أمام المزخين السابقين من اعتمدوا على فكرة صمويل هننتجتون لما أسماه "ورطة الملك"؛ أى قوله بأن تركيز السلطة الذي يعد ضروريًا لدفع الإصلاح الاجتماعي والثقافي والاقتصادي يجعل من الصعب بل والمستحيل على الملكية التقليدية أن تقوم بتوسيع قاعدتها ل تستوعب جماعات جديدة يفرزها التحديث^(٦). ولكن في الممارسة الفعلية ثبت أن ذلك لا يمثل مشكلة كبيرة كما جرى الظن. فمن ناحية، نادرًا ما جرت محاولات للمشاركة في السلطة على أساس أن ذلك قد يؤدي إلى قيام تحديات عديدة محتملة لتحقيق سيطرة أسرية. ومن ناحية أخرى وكما يشير هننتجتون نفسه، كانت للحكام سبل خاصة للخروج من الورطة من خلال رفع رأيات التحديث بأنفسهم، ثم عن طريق إبطاء العملية إلى أدنى حد بحيث يظل التشتت قائما والمطالبة بمشاركة مستمرة^(٧).

ماذا كانت هذه المميزات؟ وكيف يمكن إدراكتها؟ أول ما ينبغي قوله إن الملكية في الشرق الأوسط لم تصطبغ بذلك النوع من الشرعية النابع من الفكره الأوروبيه القائمه على الحق الإلهي للملوك. بل ولم يطلق على نفسه لقب ملك سوى ثلاثة من الحكام - في الأردن والمغرب والملكة السعودية - وذلك لأسباب لها صلة برغبة من جانبهم في نيل احترام القوتين العظيمتين بريطانيا وفرنسا وليس لنيل إعجاب شعوبهم. واستخدم ثلاثة ألقاباً أخرى مثل "شيخ" أو "أمير" أو "إمام" وهي ألقاب لها وقعتها في التقليد المحلي. في الوقت نفسه نجد أن مفردات الملكية - في السعودية على الأقل - لا تزال تعطى إحساساً بالحرج، لأن بعض المسلمين من السنة وعددًا من الشيعة يرون فيها ما ينبغي أن يقتصر على الله وحده. فيروي أن الملك فيصل قال لبعض أعضاء أسرته في عام ١٩٦٤: "أرجوكم إخوانى أن تعتبرونى أخًا و خادمًا لكم. فلفظ "جلالة" محفوظ لله وحده و "العرش" عرش السماء والأرض"^(٨). وتناول الإمام الخميني هذه المسألة نفسها بصورة أعنف في جداله ضد الملكية السعودية في الثمانينيات.

إن الحق في الحكم في بيئه الشرق الأوسط لا يكمن في الملكية نفسها كمؤسسة، بل في مزيج من الفضائل الفردية والأسرية كنبل النسب والأخلاق وصفات القيادة بالنسبة للبعض، والانتماء إلى بيت النبي نفسه بالنسبة للملوك الأردن والمغرب، والحقيقة أنه من نقاط القوة في هذا النظام أن الشرعية تقوم فيه على مجموعة من العوامل يمكن لأى منها أن يستدعي لاداء دوره في الوقت المناسب ويمكن استخدامها جميعاً بصورة متعددة في خلق أساطير قوية عن أصل الأسرة ومنجزاتها الماضية وقوتها الحاضرة بحيث يتم الربط بينها وبين الأرض التي تحكمها. ولها ميزة أخرى تتمثل في عدم الربط بين أي حاكم وبين مصدر واحد بعينه للشرعية ما قد يسبب شيئاً من الهرج في ظروف معينة أو يفرض قيوداً محددة. ومن الأمثلة على ذلك حرص الحكام السعوديين - وخاصة الملك عبدالعزيز بن سعود نفسه - ألا يتسلبوا بشكل مباشر إلى المؤسسة الدينية مع أن هذا الانتساب هو الذي يمثل الدعامة الجوهرية لحق أسرتهم في الحكم.

وثمة نوع آخر من المرونة ينبع من التفاعل بين الأسرة ككل وبين الحاكم الفرد، وهي علاقة تسمح بتجمیع الفضائل التقليدية التي يمتلكها الفرد والسمات الأحدث التي يتطلبهما النجاح، ولعله ليس من قبيل المصادفة أن الدول التي ظل حكم الأسر قائماً بها كانت الدول التي لعبت فيها الأسر الكبرى وقبائل البيو دوراً بارزاً في الماضي القريب، لكن ذلك لم يحل الحكام الحاليين من تنمية المهارات الالزامية للسيطرة على أجهزة إدارية ضخمة أو لإدارة دبلوماسية دولية معقدة. فإن أمكن إيجاد التوازن المناسب قوى موقف الأسرة تبعاً لذلك.

ولكن من الخطأ أن نفترض أن الإبقاء على حكم الأسر يخلو من المشاكل. فمن أوضح مشكلاته وأصعبها الحاجة إلى الحفاظ على وحدة الأسرة نفسها. ويتضمن ذلك إيجاد طريقة للتعامل مع مسألة الخلافة وغيرها من مواطن الصراع المرتبطة كالنفوذ والوضع والثروة. ففي الأسر الضخمة التي يكون للمؤسس أو المؤسسين فيها عدد من الأبناء من عدد من الزوجات تبرز مشكلة أخرى هي تحديد من تطلق عليه صفة الملكية ومن يعد مرشحاً لمنصب رفيع. ففي السعودية حيث ثمة ما يزيد عن أربعة آلاف من

الذكور من يتخون لقب "أمير" تناول الملك عبدالعزيز المشكلة بنفسه عام ١٩٢٢ حين أصدر مرسوماً بـ لا يعد من الأسرة الملكية ويمنع راتباً إلا ذريته وذرية إخوته وذرية الأسر التي تتبعه إليه بالصاهنة، وأدخلت تعديلات على هذا المرسوم مرتين فيما بعد على يد الملك فيصل بعد عام ١٩٥٨ حيث تم شطب عدد من الأسماء^(٤). أما بالنسبة لدول الخليج، فقد قامت عدة دول منها بتوسيع دساتير تحديد أعضاء الأسر الحاكمة ومرشحي الخلافة.

وقد تكون الخلافة نفسها للابن البكر أو "أكبر الأقارب سناً وقدرة". ولكل من هاتين الطريقتين مزاياها وعيوبها. فالبكرة يسهل تطبيقها وتتسم بتركيز السلطة واتخاذ القرار في سلسلة عائلة واحدة، ولكنها قد تفرز حاكماً لا يزال صغيراً أو غير أهل الحكم، كما أنها تقطع تقليانياً كل السلاليل الأخرى، مما قد يؤدي إلى زيادة حدة التوتر، خاصة في العائلات الكبيرة. والبدليل، أي "أكبر الأقارب سناً وقدرة"، فمن المحتم أن يفرز حاكماً نوئي خبرة إدارية كافية بحكم السن، كما أنه يشجع على التضامن الأسري من خلال السماح لمزيد من السلاليل العائلية بالمشاركة في الحكم أو توقيع المشاركة فيه على أقل تقدير. ومن مساوئ هذا البدليل أنه يؤدي عادة إلى مدد حكم قصيرة كما هو الحال في المملكة السعودية حيث لا يزال هناك واحد وثلاثون ابناً للملك عبدالعزيز لا يزالون على قيد الحياة في أواسط السبعينيات إضافة إلى قائمة طويلة من الإخوة والإخوة غير الأشقاء قبل الانتقال إلى الجيل التالي^(٥). وهناك نقطة أخرى تتعلق بمسألة تقدير قدرات الحاكم، وهذه ليست مسألة ذاتية وحسب وإنما هي شيء خاضع للتغيير مع مرور الوقت حتماً، وذلك حسب درجة النمو الاقتصادي والمشكلات التي تواجهها البلاد.

في الواقع أن كل أسرة حاكمة أخذت بطريقة تختلف عن الأخرى، بل ومنها من تحولت من طريقة إلى أخرى بسبب ظروف معينة. فمن بين الأسر التي أخذت بأسلوب البكرة في الثمانينيات المغرب وقطر والبحرين وأبوظبي ودبي^(٦). بينما تم الأخذ بأسلوب أكبر الأقارب الذكور سناً وقدرة في أماكن أخرى وألحق به تحديد ولد للعهد

بحيث يقل احتمال الصراعات الاسرية التي تنفجر فور وفاة الحاكم. وقد تطورت في السعودية آلية لتحديد من يأتي في الترتيب بعد ولد العهد وتعيينه ثانياً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، ولكن يمكن أن تتعرض كل هذه التنظيمات للتغيير والمساهمات العائلية. فللارين ثلاثة أولياء عهد في عهد الملك حسين - أخوه الأصغر منه وابنه من زوجة غير مسلمة تم استبعاده فيما بعد عن الخلافة - في حين أن الصراع الذي انفجر عام ١٩٨٧ في الشارقة بالإمارات المتحدة بين الحاكم وأخيه تم احتواه بتغيير ترتيب الخلافة ليصبح الأخير الوريث الشرعي.

ولأن أمكّن الإبقاء على الصراعات العائلية عند حدتها الأدنى يصبح لدى الحاكم عدد كبير من الشخصيات الملكية يمكنه الاستعانة بهم كمستشارين وشاغلين للمناصب العليا بالدولة، وحيث تكون العائلة كبيرة - كما هو الحال في المملكة السعودية والخليل - من المأمول أن يتولى الحاكم أو خليفته المعين رئاسة الوزراء وأن يشغل أقربياً فيه الآخرين المناصب العليا في مجلس وزرائه - وزراء الدفاع والخارجية والداخلية - وحتى في البلاد التي تكون العائلات فيها محدودة، كما هو الحال في الأردن والمغرب، فإن أعمام الملك أو أبناء عمومته يشغلون مناصب مهمة كرئيس أركان الجيش أو يتم إيفادهم لمجالات حيوية لرسم السياسات كالخطيط والتنمية. والحقيقة أن من مزايا الحكم العائلي أن هذه التعيينات لا تتسم بالمحسوبيّة كما هو الحال في النظام الجمهوري. وفي المقابل، غالباً ما يصعب عزل أو تحويل أحد الأقارب المقربين من منصب كبير، فيظل كبار أفراد العائلة في نفس مناصبهم لفترات زمنية طويلة.

وتحمّل مشكلة ثانية واجهت الحاكم الملكي أو العائلي العربي في الماضي، وهي كيفية الحصول على موارد كافية لتجنب الاعتماد الكلى على جماعات اجتماعية مهمة ولبناء الدعم لنفسه من خلال توزيع الثروة. ويصدق ذلك بصورة خاصة على الدول العربية الفقيرة قبل حقبة النفط، وعلى دول كالاردن والمغرب حيث خضع الحاكم لقيود مالية محكمة من جانب السلطة الاستعمارية، فلم تكن له سوى فرص محدودة لامتلاك الأراضي وسائل الممتلكات ذات القيمة. وجاء الاستقلال أو النفط أو كلاهما معاً ليorda

كل الحكم تقريباً بمخرج من هذه القيود. فمن ظهر لديهم النفط أصبحت بين أيديهم مصادر دخل ممتدة أمكن لهم توزيع جزء منها على عائلتهم بسبيل شتى واستثمار جزء آخر في تنمية البنية التحتية والخدمات الاجتماعية لصالح مواطنיהם. في الوقت نفسه، أدمهم النشاط الاقتصادي المتزايد بالاختيار بين السماح لأقريائهم بالدخول في مشروعات، كما هو الحال في الكويت، أو عقد الصفقات مع كبار التجار ما يغيرهم بالحد من مطالبهم بالمشاركة السياسية في مقابل إطلاق أيديهم في جمع المال. أما بالنسبة للحكم الذين لم يتذكروا النفط، فقد حررهم الاستقلال من الاعتماد على المعونات الاستعمارية، بينما وجدوا موارد بديلة للدعم المالي من الخارج (كالمعونات من الدول العربية الأخرى مثلاً) أو الدخول في مشروعات لحسابه الخاص كما الحال بالنسبة للملك الحسن الثاني بالمغرب^(١٢). وفي كلتا الحالتين كان الارتباط الضمني بين العائلة الحاكمة والمشروعات الخاصة يسمح للحكام ببناء قطاع مهم من العمالة.

والمشكلة الثالثة التي واجهت حكام الأسر علاقتهم بالجيش. ففيما عدا باى تونس الذي قام بخلعه الرئيس بورقيبة بعد الاستقلال مباشرة، فإن الحكم العرب الأربع الآخرين الذين فقوا عروشهم في الخمسينيات قد تم خلعهم بانتقلابات عسكرية. وكان يمكن للملك الأردن والمغرب وال سعودية أن يلقو نفس المصير لو لا أن الحظ حالفهم أو كانوا على درجة من الذكاء مكتنهم من النجاة من المؤامرات التي حيكت ضدهم بين صفوف قواتهم المسلحة. وفي مواجهة هذه المشكلة لم يكن أمام الحكم سوى خيارين، أولهما تحديد حجم الجيش لدرجة كبيرة مع الاحتفاظ بنسبة كبيرة من المرتزقة الأجانب فيه، ووضعه تحت إشراف مباشر من جانب أخلص الأقرباء. والأخر أن يلعب الملك دوراً عسكرياً نشطاً كرئيس للأركان وأن يرتدي الذي العسكري في أغلب الأحيان وأن يحضر المراكب والمناورات، وهو دور فرضته على ملكي الأردن والمغرب حاجتهم لجيش كبير للدفاع. وتزداد هذه الإستراتيجية وضوحاً في الأردن حيث أبدى الملك حسين مهارة كبيرة في نيل ولاه جيشه عقب عزل قائد البريطاني الجنرال جلوب عام ١٩٥٦، وبعد عقد من السنين، يقال إنه كان ينادي جنوده بأسمائهم «وكأنه يعرف كلاماً منهم باسمه»^(١٣). ويمكن القول بصورة عامة إن المؤسسة الملكية لديها آلية أفضل للحفاظ

على ولاء الجيش على أساس أنه من الأفضل لاي جندي أن يقدم ولاءه لشخص على أن يكرس نفسه لرمز تجريدي كالعلم أو الدولة.

والمشكلة الأخيرة التي تختص بها الأسر الحاكمة التي تناول جزماً من شرعيتها من انتماماتها الوثيقة بالدين تمثل في كيفية الإفادة من هذه الصلة دون التقيد الشديد بها. وتمتد هذه الخاصية لتشمل العديد من الجمهوريات العربية حيث تسيطر الحكومات على التعيينات في المناصب الدينية وتحديد المخصصات المالية الدينية ومراقبة صلاة الجمعة وما إلى ذلك. ويتألخص الخيار الآخر فيما يمكن تسميته "استثمار التقاليد" كاتباع ممارسات معينة تحمل في طياتها شذى الماضي كتطبيق وظيفة المطوع التي تتولاها الشرطة الدينية السعودية باعتبارها سلوكاً إسلامياً صحيحاً.

أفرز وجود الأسر الحاكمة وبلاطاتها الملكية نوعية من السياسات تختلف في عدد من الجوانب المهمة عنها فيسائر النظم. فهي تشمل العلاقة بين أفراد الأسرة الملكية نفسها؛ وهي عملية تفاعلية لا يمفر من أن تمتزج فيها مسائل الشخصية بالطموح وسياسة الدولة والسيطرة على مؤسسات الدولة. وما يزيد الأمور تعقيداً أن الأمراء في بلاد عديدة مسؤولون عن أهم الوزارات الحكومية التي يمكن لهم أن يستغلوها كإقطاعيات خاصة لهم أو قواعد للنفوذ دعماً لمصالحهم الخاصة. وفي ظل هذه الظروف، اكتسب الحفاظ على الترابط العائلي أهمية أكبر من الموافقة على اتخاذ قرارات صعبة. ولكن قد لا يكون الوضع شيئاً بالدرجة التي يصورها بعض المطلعين. فقد استطاعت الأسر الحاكمة أن تغطي أنشطتها ببطء من السرية، ونالوا ما تم مساماتهم عن السياسات التي يتخذونها أو عن كيفية اتخاذ القرار فيها. كما أن وجود وجهات نظر متباعدة لا يعد بالضرورة دليلاً على وجود صراع على السلطة. فبدلاً من أن تمثل نقطة ضعف قد تعتبر مصدر قوة طالما بقيت في داخل حدود معقولة. ولا شك أن الموقف الذي يجتمع فيه كل أفراد أسرة حاكمة ما على رأي موحد تجاه قضايا سياسية كبرى معناه أن هذه القضايا لم ت تعرض بالشكل المناسب، وبصورة عامة فإن ذلك يعد مقدمة لوقوع كارثة.

ومن السمات الأخرى لحكم الأسر الملكية وجود البلاط الملكي بجوه الخاص وبنiamيتة الخاصة. ومن سماته ما يبدو غير محدد بزمن معين ونجد مصوراً في أعمال ماكياتيللي وشكسبير وفي كتابات علماء السياسة المعاصرین. فنجد مثلاً لأحد رجال البلاط بالعصور الوسطى يدرك ما يريد الملك، فيعرض عليه مقترنات عن كيفية تنفيذ ما يريد، وهناك إدراك الملك لغير لأهمية النوبية حين يقول إنه يريد من يحدث عن أخبار البلاط... من كتبته له الخسارة ومن حق له الفوز، ومن خرج ومن نخل. كل ذلك ورد في سياقه المغربي في كتابات واتريري Waterbury وقوله بأن الصلة بالملك متنه ما يمكن أن تبلله المناورات السياسية^(١٤). أما بالنسبة للجماهير، فالبلاط أو المجالس المفتوحة تمثل منبراً لأداء ما يمكن وصفه بأنه "مسرح الشرعية" حيث يتم تذكر الشعب بمدى قوته ملوكه وعدالته ونبيل محنته وسخانه وولاته للدين، والغياب عن الحضرة الملكية معناه النسيان، كما يقول باجيويت Begehot عن العائلة الملكية البريطانية في القرن التاسع عشر^(١٥). ويقدم واتريري أمثلة عديدة عن السلوكات الملكية في كتاباته^(١٦).

وثمة سمة أخيرة تمثل في التحالف الطبيعي بين الأسر الحاكمة وبين العناصر المحافظة داخل المجتمع؛ وكلما يرى نفسه مستفيداً من نظام مهدد ببعض الحركات والأيديولوجيات المرتبطة بالتحديث والنمو الاقتصادي السريع، ويميل كل منها للإعجاب بالقيم القبلية والريفية والشك في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية. ومن نتائج ذلك احتواء البلاتط الملكية على عدد متفاوت من أعضاء العائلات البارزة القديمة. ومن النتائج أيضاً ميل السياسة الملكية لتفضيل الملكية الخاصة والمشروعات الفريدة على التأمين والإصلاح الزراعي وما إلى ذلك من حلول جماعية للمشكلات الاقتصادية.

سياسة العائلات المالكة في الأردن والمغرب

هناك سمات مشتركة عديدة في التاريخ السياسي لكل من الأردن والمغرب بعد الاستقلال. فقد مرت كل منها بفترة قصيرة حاول فيها الملك أن يحكم البلاد كحاكم دستوري قبل أن ينقلب على الأحزاب القومية ويركز السلطات في يده. وعانت كل منها قلقل عسكرية خطيرة، وشهدت كل منها حكامًا نصبوا أنفسهم زعماء لحركاتهم

الوطنية وقيادة لحركة التحدي في بلادهم. الا أن السياق الذي حدث فيه هذه التطورات كان مختلفا تماماً اختلافاً بين البلدين. فكان التاريخ الحديث للأردن يسيطر عليه ارتباطها بفلسطين واستيعاب عدد كبير من السكان الفلسطينيين واقربها الشديد لإسرائيل؛ في حين أن الملك الحسن الثاني ملك المغرب ركز اهتمامه القومي على ضم الصحراء الإسبانية سابقاً إلى بلاده وجعل من الولاء لسياسته محكاً للمشاركة في الحياة السياسية. كما أن المغرب كانت دوماً بلداً متنوعة اقتصادياً بالنسبة للأردن التي تفتقر إلى الموارد، وربما كانت المغرب لذلك السبب تضم تنوعاً أكبر في التنقيمات السياسية والنقابات المهنية ما استطاع الملك استثماره إلا أنه لم يتمكن أبداً من السيطرة عليه.

حدثت نقطة التحول في تركيز الملك حسين ملك الأردن للسلطة في يده في أبريل ١٩٥٧ حين قام بعزل وزارة سليمان نابلسي التي غلب عليها أعضاء الأحزاب المعارضة للعديد من السمات الأساسية للحكم المهاشمي. ويلى ذلك مباشرةً فرض سيطرته على الجيش في أعقاب محاولة انقلاب عسكري بعد عدة أيام ووصول أول معونة أمريكية وماتلا ذلك من وصول معونات مالية من عدد من الدول العربية كبديل عن الأموال التي كان يقدمها الإنجليز. منذ ذلك الوقت فصاعداً تم حظر الأحزاب السياسية ونادرًا ما عقد البرلمان الأردني المصغر جلسات له (فلم ينعقد إلا مرة واحدة بين ١٩٧٤ و ١٩٨٤)، ورسم الملك نظاماً يسمح له باتخاذ القرارات الرئيسية التي تؤثر على العلاقات الخارجية والأمن الخارجي في حين ترك تنفيذ السياسات في المجالات الأخرى لجماعة محدودة العدد من رجال الدولة المخلصين له^(١٧).

نص الدستور الأردني على أن الملك رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذي يتولى تعيين رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بالتشاور معه. ومن الناحية التاريخية كان كل من رئيس الوزراء ومجلس الوزراء يتغيرون بصورة سريعة حيث مكثت كل وزارة مالا يزيد عن سبعة أشهر في المتوسط بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٧٤ وما لا يزيد عن عامين منذ ذلك الوقت وحتى أواسط الثمانينيات^(١٨). ولدي التعيين كان كل

رئيس الوزراء يتسلم رسالة مفتوحة من الملك يحدد فيها الخطوط الرئيسية التي ينبغي طبئه اتباعها. فكان دور الوزارة تنفيذياً في جوهره. وكانت القرارات الكبرى يتم اتخاذها بالتشاور مع مجموعة ضيقة من المستشارين في الوزارة الملكية ومن أبرزهم رئيس أركان الجيش ورئيس الوزراء الذي كان ولازه للملك لا مجلس الوزراء. وغالباً ما كان يتم اختيار رؤساء وزارء محدثين لهم سياسية قصيرة الأجل؛ فتتم تعيين أحدهم لفترته على إقامة علاقات طيبة مع السوريين، بينما يتم اختيار آخر لاستعداده لاتخاذ موقف متشدد من الفلسطينيين.

أتى أعضاء النخبة السياسية الذين تألفت منهم الوزارةتان من جماعة صافية من عدة مئات من العائلات^(١٩). كانت هذه النخبة تتألف قبل الاستقلال من أفراد من الإنجلizer من ما وراء نهر الأردن (كما كانت تسمى آنذاك) أو من النازحين من فلسطين ثم اتسعت بعد ضم الضفة الغربية لتشمل ممثلي العائلات الفلسطينية الكبرى التي لم توصم بوجود علاقة بينها وبين المفتى، (الخصم اللدود للملك عبدالله). ثم زادت اتساعاً فيما بعد لتضم أعضاء عائلات أردنية مهمة وخاصة عائلات زعماء القبائل والتجار وأعضاء أهم أقلية وهما الشراكسة والمسيحيون. بذلك كان التعيين في إحدى الوزارتين له وظيفة نيابية وهي عقد اتصال مباشر بين الملك وبين العديد من الازانة الإقليمية والاجتماعية؛ أي كبديل عن الأحزاب السياسية. كما كانت هذه هريرة^(٢٠) أيام التأييد والإبقاء عليه. كان الحفاظ على العلاقات الوثيقة بالقصر مهما لدرجة أن أعضاء هذه النخبة كانوا يرضون بالعزل من مناصبهم دون اعتراض لعلمهم أنهم إن تجنبوا الاستعراض الشعبي يمكن أن ينالوا الرضا مرة أخرى في المستقبل.

ولم يكن للأردنيين خارج هذه الدائرة المختارة أية فرصة للتاثير على السياسة على المستوى القومي. ونادرًا ما أجريت انتخابات قبل عام ١٩٨٩، وكانت كل التنظيمات السياسية محظورة. في ظل هذه الظروف، كان على من ي يريدون أن يعلنوا آرائهم إما أن يلجنوا إلى الاتصال الشخصي مع أحد أعضاء هذه الصفة أو يتورطوا في أنشطة غير مشروعة. وكانت الإضرابات والظاهرات نابرة للغاية، والمناسبة الوحيدة التي

اضطر الملك فيها إلى مواجهة نوع من المعارضة المنظمة من الطوائف الأردنية المحلية كانت في الشهر التي سبقت المواجهة المسلحة مع حركة المقاومة الفلسطينية والتي بدأت في سبتمبر ١٩٧٠.

بذل جهود في السبعينيات لتفعيل تحرير السلطات، فأجريت انتخابات بلدية منتظمة منذ عام ١٩٧٦، وتم نقل بعض السلطات إلى المحافظين والعمد ورؤساء مجالس القرى المحليين. ولكن بهذه الصورة كانت الانتخابات تخضع لرقابة عن قرب وكان معظم المشاركين فيها إما موظفين مدنيين أو عسكريين متقاعدين من كان لهم صلة وثيقة بالحكومة، مما يعكس القضايا القومية والمحلية على السواء. وسمحت هذه الانتخابات في بعض البلديات بظهور تحالف القائم بين الموظفين الحكوميين والشخصيات المحلية البارزة حيث تم انتخاب عدد محدود من التكنوقراطيين المتعلمين وبعض الأفراد من ينتمون إلى أحد الأحزاب السياسية المحظورة أو على صلة بالإخوان المسلمين وهو التنظيم المكافف الوحيد الذي تسامح معه النظام الملكي. ولكن اضطر أعضاؤه إلى ممارسة نشاطهم في حدود ضيق للغاية مما يمكن إدراكه من المحاولات المستمرة للحيلولة دون إعادة انتخاب بعض أعضاء مجلس إربد من جرى الزعيم بأنهم كانوا متورطين في المظاهرات الطلابية بجامعة اليرموك في مايو ١٩٨٦.

كانت المعارضة التي واجهت ملوك المغرب أكثر صلابة وصعوبة في احتواها، إلا أن كلام الملك محمد الخامس وأبنه الملك الحسن الثاني كان قادرًا على إقامة نظام حكم يمكنه من ترسيخ سلطاته هائلة في شخصه ومن اتخاذ موقف الحكم بين سائر القوى الناشطة بالبلاد. ويرى زارتمان Zartman أن تاريخ هذه العملية يمكن تقسيمه إلى ثلاثة فترات^(٢٠). في الفترة الأولى من الاستقلال عام ١٩٥٦ إلى ١٩٦٥، حاولًا أن يقيموا نظامًا ملكيًا دستوريًا مركزياً إلى أن أفلح الحسن عن الفكرة حين عجز عن تأمين تعاون الأحزاب الكبرى كحزب الاستقلال والفرع المتباين عنه والأكثر راديكالية والمعروفة باسم Union National des Forces Populaires (الاتحاد الوطني للقوى الشعبية) ثم واجه انفجاراً كبيراً للمعارضة الشعبية أدى إلى انتشار العصبيان

والمظاهرات في الدار البيضاء ومناطق أخرى. وتم حل البرلمان ووجه الملك دفة الحكم من خلال وزارة من التكنوقراط إلى أن أقنعته محاولات الانقلاب العسكري في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ بخطورة إقامة حكمه على قاعدة ضيقة من المصالح الشخصية المتباينة وكبار ضباط الجيش فقط. وفي النهاية وفي الفترة الثالثة التي بدأت بفعالية في عام ١٩٧٤، نجع الحسن الثاني في إقامة نظام جديد من الديمocratie الخامضة لسيطرة شديدة تم إغراء عدد من الأحزاب فيها بالمشاركة في انتخابات نورية وبالمشاركة في الحكومة بشروطه هو. وتطررت خطته الجديدة لتشمل مزيجاً من عدد من العناصر. فتشجع السياسيون الذين يدينون له بالولاء وكونوا جماعات سياسية موالية للملكية من قبيل "تجمع المستقلين القوميين" (RNI) و"اتحاد الدستوريين" (UD). في الوقت نفسه، تم السماح للأحزاب الأخرى بالدخول في الانتخابات في ١٩٧٧ وفي ١٩٨٤ شريطة تأييد حملة القومية الرامية إلى ضم مستعمرة الصحراء الغربية الإسبانية السابقة إلى المغرب. وفي النهاية، خضعت الانتخابات نفسها لعملية تلاعب من جانب الدولة، بما في ذلك فرض سيطرة مشددة على ما يمكن وما لا يمكن مناقشته في الحملة الانتخابية.

كانت حول الملك نخبة ضيقة من رجال الدولة وكبار الشخصيات وزعماء مختلف الاتحادات العمالية وغيرهم من جماعات الضغط الاقتصادي ومن لم يزد عددهم على ألف شخص^(٢١). وكما حدث في الأردن، كان الحسن الثاني يعرف معظمهم معرفة شخصية وكان على وعي تام بالصراعات والمنازعات الشخصية الدائرة بينهم^(٢٢). وكان لا يقل مهارة عن الملك حسين في الإبقاء عليهم جميعاً في الساحة. فكانوا بمثابة مستشاريه ومنفذى سياساته وعيونه وأذانه في أنحاء المجتمع المغربي. وكان من العناصر الرئيسية لهذا النظام قدرته على منع رجال البلاط والدولة الفرصة لإدارة أعمال ضخمة استطاع أن يمنعهم إياها من خلال نوره المزوج كمدير لقطاع عام ضخم وباعتباره أكبر مقاول قطاع خاص في البلاد^(٢٣).

نظرًا لوجود مثل هذه النخبة الضيقة نسبياً حول البلاط الملكي، كان من اليسير على المحللين أن يقتصرزوا دراستهم للسياسة المغربية على دراسة الشخصيات الرئيسة المعنية ومختلف شبكات اتصالاتهم، ولكن كما الحال بالنسبة لأنظمة الحكم الشمولية

ذات الحزب الواحد، فإن ذلك معناه تجاهل تدخلات مؤسسات رئيسة كالجيش ووجود آليات ضرورية لحل نزاعات جوهرية حول قضايا السياسة العامة تتعلق بكل من السياسة الداخلية والخارجية. كما أن أمثال تلك الدراسات تميل إلى تجاهل دور الأحزاب والنقابات المهنية في استقطاب مجموعات متميزة من الانصار بين مختلف قطاعات المجتمع المغربي ومن يتطلعون إليها في تمثيل بعض من مصالحهم الخاصة^(٢٤).

ومن عيوب هذه الاتجاه كذلك أنه يقلل من أهمية النشاط السياسي خارج العاصمة. ولكن سيدن في دراسته عن السياسة الريفية في الريف الشرقي للمغرب يرى أن ذلك معناه تجاهل العديد من التغيرات المهمة التي طرأت على الريف بعد الاستقلال وأثرها على السبيل التي كان الناس في الريف يتمكنون بها من تمثيل مصالحهم والدفاع عنها^(٢٥). وثمة عوامل لها أهمية خاصة في هذه التحليل؛ مد سلطة الدولة الإدارية إلى المناطق الريفية؛ ودور الأحزاب السياسية في تقديم خطوط اتصال بديلة بين المركز والمناطق النائية عنه؛ وتغير التوازن بين الثروة والنفوذ المحليين. والعامل الأول الأهم بكل تأكيد، إذ يقدم الإطار الذي يجب أن تعمل فيه كل القوى السياسية. كما أنه كان يساعد على دعم التكتلات القائمة ومواجهة أو كبح جماح الجمود الرامية إلى تعبئة جماهير الريف وراء مواقف أيديولوجية ممثلة على المستوى القومي. وكانت حدود الدوائر الانتخابية للجان حديثة النشأة والتي بدأت منذ عام ١٩٦٠ تميل إلى اتباع حدود إدارية أو قبلية قديمة مما كان يؤدي إلى دعم الولايات القائمة من قبل. في الوقت نفسه، ظلت المجالس الإقليمية نفسها تحت سيطرة إدارية محكمة ومحظوظ عليها بشكل خاص صياغة وجهات نظر ذات طبيعة سياسية أو غريبة عن أهداف المصلحة المحلية^(٢٦). ولكن على الرغم من إحساس معظم المرشحين في معظم الانتخابات بأن اتخاذ موقف مستقل كان أكثر أمنا إلا أن بعضها منهم على الأقل كانوا مستعدين للكشف عن ارتباط ما بينهم وبين أحد الأحزاب السياسية القومية. هذا في حين كانت الطوائف المحلية على اختلافها تستطيع رعاية مصالحها من خلال عقد تحالفات مع

مختلف الهيئات الرسمية للدولة والتي يكون لها وجود في البلدة أو الإقليم التابعين له وكذلك مع شبكات أخرى من السلطة والحماية تؤدي في نهاية الأمر إلى العاصمة بل والقصر. وما يتوقف سيدنٌ إلى قوله إن القضايا السياسية الحقيقة ماثلة في الريف: ولكن نظراً لسيطرة الدولة المحكمة لا تعبر عن ذاتها إلا بصورة مشوهة وأحياناً بصورة فربية^(٢٧).

مارسة حكم العائلات: المملكة السعودية ودول الخليج

يتميز تطبيق حكم العائلات الذي تطور في السعودية بالعديد من نفس السمات التي تميز بها في الأردن والمغرب بفارق مهم هو أن العائلة الملكية السعودية كانت أكبر كثيراً وبالتالي أقدر على بسط هيمنتها على كل المناصب العليا المدنية والعسكرية بنفسها. عدا ذلك كان ثمة انقسام مشابه بين الوزارة (أو بالأحرى مجلس الوزراء في هذه الحالة بالذات) وبين البلاط الملكي، وميل مماثل إلى الملك ومستشاريه الأقربين (كبار الأمراء) حول توجيه الاهتمام إلى الشئون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي (وقضايا العدل والتعليم ذات الحساسية الخاصة دينياً) تاركين سائر الشئون كالتنمية الاقتصادية إما للأمراء الذين تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة من الجيل الثالث أو لأفراد تقنوقراط غير ملوكين بلا قاعدة من السلطة يرتكزون إليها.

مثل هذا النظام لا يتسع إلا لدائرة ضيقة من العناصر السياسية الرئيسية - بعض أبناء الملك عبدالعزيز وأعضاء العائلات القربيّة إليهم وقلة من زعماء القبائل ورجال الدين. وتتوقف العضوية في هذه الدائرة على العائلة التي ينتسب إليها الفرد وعلى كبر سنه ونفوذه وعلى رغبة نشطة من جانبه للمشاركة في الحياة العامة. كما يمكن زيادة وزن هذه العضوية أو تخفيضه تبعاً للضرورة السياسية، بينما عانت أهمية الزعماء القبليين تدهوراً مع مرور الوقت بسبب استقرار أتباعهم وتحولهم إلى الخصوص المباشر للإدارة المركزية. ولكن على عكس الحال في كل من الأردن والمغرب، كانت العائلة كبيرة بما يكفي لإبقاء أعضاء الصفة المتعلمة الجديدة بعيداً عن عملية رسم السياسات.

باستثناء أفراد قلائل مثل زكي يمانى وزير النفط معظم السبعينيات والثمانينيات. كما لم تجر محاولات ذات شأن لإقامة مؤسسات نيابية من أي نوع، بينما يقوم الانضمام كعضو فرعى في النخبة الحاكمة على الولاء العائلي واعتناق مشترك لقيم الثقافة السعودية والفارخ بمنجزاتها الخاصة.

ويمكن فهم تطور السمات الرئيسة للحكم الملكي من خلال مسح سريع للتاريخ السياسي والإداري السعودي الحديث^(٢٨). فعندما توفي الملك عبدالعزيز بن سعود عام ١٩٥٢ كانت البلاد لائزلا خاضعة لنفس أسلوب الحكم الذى خضعت له منذ الثلاثينيات. فلم يكن بها سوى عدة مئات من الموظفين والمستشارين تعاونهم حين الضرورة الموارد الضخمة لشركة أرامكو للنفط من قلعتها فى الشرق. ولكن قبل وفاته كان الملك قد أعد ركيزتين للمستقبل، كانت إحداهما محاولة تنظيم عملية الخلافة وتقديم القيادة المستقبل عن طريق ضممان تولى أكبر أبنائه - سعود - للملك ولكن بالتعاون الوثيق مع ابنه الثاني فيصل الذى كان يتمتع بمهارات دبلوماسية وإدارية خاصة يفتقر إليها سعود. وكانت الركيزة الأخرى إقامة مجلس للوزراء لمباشرة التوسيع المحتمل للبيروقراطية مع زيادة عائدات النفط. ونظراً لتباهي المواهب لدى كل منها فقد عمل الملك الجديد - سعود - على توطيد سيطرته على البلط الملكى، بينما قام فيصل بإنشاء المجلس كمؤسسة رئيسة للدولة مستعيناً به على مد كبار الأمراء بالخبرة الإدارية والإشراف على مختلف الوزارات.

بلغ التناقض بين سعود وفيصل ذروته فى الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤ حين أدى سوء معالجة فيصل لسلسلة من الأزمات الدبلوماسية والاقتصادية إلى تهديد أسس حكم العائلة برمتها. وكان ذلك يشمل قرب الإفلاس من خلال تبذيد عوائد النفط والفشل فى إيجاد سبل لمواجهة التحديات التى ظهرت على أثر تعاظم نفوذ الرئيس المصرى جمال عبد الناصر الذى قام بتجريد قوة مسلحة مصرية لمساعدة الضباط الذين قاموا بقلب نظام حكم الإمام فى اليمن الشمالية. ولكن على الرغم من كل هذه التهديدات الضخمة كان تحويل السلطة من سعود إلى فيصل عملية مطولة حيث استغرق الأمر

بعض الوقت حتى يقبل أغلب كبار أفراد العائلة ضرورة اتخاذ مثل هذه الخطوة الخطيرة. ولعب الدور الحيوى فى هذه العملية ثلاثة أمراء كان فيصل نفسه قد أتى بهم إلى مجلس الوزراء؛ وهم خالد الذى تم تعيينه ثانباً لرئيس الوزراء عام ١٩٦٢؛ وفهد الذى تولى وزارة التعليم عام ١٩٥٢؛ وعبدالله الذى تولى قيادة الحرس الوطنى عام ١٩٦٣. وفي عملية توطيد السلطة التى أعقبت عزل سعود وتولية فيصل العرش (دوناسة الوزارة) عام ١٩٦٤ تولى خالد ولاية العهد (مستمراً فى منصبه كنائب رئيس الوزراء) فى حين جاء فهد فى المقام التالى فى الدور وهو وضع اتفاق بتوسيع منصباً مستحدثاً هو "نائب الثانى لرئيس الوزراء" عام ١٩٦٧. وكان كل ذلك يتطلب مفاوضات معقدة داخل العائلة خاصة فيما يتعلق بالابن التالى لعبدالعزيز وهو الأمير محمد الذى كان أكبر سناً من الثلاثة الآخرين والذى استغرق بعض الوقت حتى وافق على التنازل عن حقه لشقيقه خالد.

ما إن تمكنت العائلة من السلطة وحظيت بكمال تأييد العائلة بدأ فيصل فى تدعيم موقفه بأدوات حكم جديدة وخاصة إنشاء لجنة عليا من كبار الأمراء كمستشارين له فى كل القرارات الحيوية تاركاً الشئون الإدارية الروتينية لمجلس الوزراء ومنها تحطيم التنمية الاقتصادية الذى بدأ فى أواخر السبعينيات. كما انتهت فرصة وفاة مفتى السعودية عام ١٩٧٠ ليشنّ وزارة جديدة للعدل اجتنبت الفقه الإسلامي وأخضعته لسيطرة الوزارة. وفي النهاية اتبع سياسة متعمدة لاستيعاب أمراء الجيل الثالث من تلقي تعليمهم فى الغرب وتعيينهم فى المناصب الحكومية بعد أن بادر بارسال ابنه سعود الفيصل لتلقي التعليم بإحدى الجامعات بالولايات المتحدة فى الخمسينيات. وكانت أهمية هذه الخطوة تمثل فى منع العائلة من الاعتماد بصورة كبيرة على خبرات أفراد الشعب فى المستقبل. ولكن أدت نفس الخطوة إلى الإسراع بما يطلق عليه البعض نمو "إقطاعيات السلطة" فيما بين كبار الأمراء الذين ظل بعض منهم مسيطرًا على إحدى الوزارات أو المؤسسات لسنوات عديدة بل لعشرين السنين^(٢١)، ما كان يحد من نفوذ الأمير ويجعل اتخاذ القرارات المشتركة أكثر صعوبة ويزيد من احتمالات تشابك المصالح والصراعات بين أفراد العائلة بصورة خطيرة. ومن أمثلة ذلك ما حدث

بعد اكتشاف محاولة انقلاب سى: التخطيط بين صفوف ضباط القوات الجوية عام ١٩٦٩، حيث أصيّبت عمليات اتخاذ القرار داخل العائلة لمدة شهور وتلقى الملك نصائح متضاربة عن الاستمرار في القيام بمعزid من الإصلاحات أو السماح للمؤسسة الدينية بمعزid من السيطرة على القيم والأخلاقيات. وفي نهاية الأمر قرر أن يقوم بتنفيذ النصيحتين معاً.

أدى اغتيال فيصل على يد أحد أفراد عائلته عام ١٩٧٥ إلى بدء فترة من حكم عائلـى أكثر جماعية، أولاً تحت حكم الملك خالد (١٩٨٢-١٩٧٥) ثم تحت حكم الملك فهد. وكان الإجماع حول أمر ما بالتالي أمراً صعباً أحياناً، وخاصة حين نشبـت أزمـات من قبيل سيطرة جماعة من المنطـرفـين على المسـجـدـ الحـرامـ بـعـكـةـ عامـ ١٩٧٩ـ بهـدـفـ تـحـريـكـ الثـورـةـ الشـعـبـيـةـ ضدـ النـظـامـ المـلـكـيـ. ولكنـ كانتـ قـبـضةـ العـائـلـةـ وـلـفـانـهاـ عـلـىـ مـراـكـزـ السـلـطـةـ مـحـكـمةـ لـدـرـجـةـ أـنـ حـكـمـهاـ لـمـ يـتـعـرـضـ لـآـيـ تـهـديـدـاتـ خـطـيرـةـ حتـىـ حينـ جاءـ التـحدـىـ منـ جـانـبـ الثـورـةـ إـلـاسـلـامـيـةـ فـىـ إـيـرانـ عـلـىـ بـعـدـ غـيرـ بـعـدـ عنـ هـاـعـلـىـ الجـانـبـ الآـخـرـ منـ الـخـلـيـجـ. فـكـانـ التـكـدـسـ المـسـتـمـرـ لـثـرـوـةـ وـتوـسـعـ بـنـيـةـ الـوـلـةـ يـجـعـلـ مـنـ السـهـلـ حلـ آـيـةـ تـهـرـراتـ دـاخـلـ صـفـوفـ العـائـلـةـ وـفـيـماـ بـيـنـ العـائـلـةـ وـبـيـنـ بـقـيـةـ المـجـتمـعـ السـعـودـيـ (٣). فـىـ الـوقـتـ نـفـسـهـ فـإـنـ السـعـودـيـنـ مـنـ غـيرـ العـائـلـةـ الـمـلـكـيـةـ وـالـذـيـنـ كـانـواـ مـطـلـوـبـينـ لـخـبـرـاتـهمـ التـقـنـيـةـ أـمـكـنـ استـيـعـابـهـمـ بـسـهـولـةـ وـدـمـجـهـمـ كـأـفـرـادـ فـيـ شـبـكـةـ رـعـاـيـاـ العـائـلـةـ دونـ الحاجـةـ لـسـمـاحـ لـهـمـ بـالـوصـولـ إـلـىـ دـوـاـنـرـ السـلـطـةـ الضـيـقةـ. وـهـنـيـ بـرـزـ الشـعـورـ بـالـخـطـرـ كـماـ حدـثـ إـيـانـ الـمـجـومـ عـلـىـ الـمـسـجـدـ الحـرامـ عـامـ ١٩٧٩ـ حـاـولـ الـمـلـكـ وـكـبارـ الـأـمـرـاءـ كـسـبـ التـائـيدـ الشـعـبـيـ لـأـنـفـسـهـمـ بـالـوـعـدـ بـإـقـامـةـ مـجـلـسـ اـسـتـشـارـىـ شـعـبـيـ. وـلـكـنـ مـنـ الـوـاضـعـ أـنـ غالـيـةـ أـعـضـاءـ العـائـلـةـ كـانـواـ ضدـ اـتـخـازـ أـيـ إـجـراءـ يـؤـدـيـ إـلـىـ المـشارـكـةـ فـيـ السـلـطـةـ، وـفـيـ النـهاـيـةـ نـسـيـ الـأـمـرـ بـرـمـتهـ.

بتـركـيزـ كـلـ الـمـؤـسـسـاتـ الـحـكـومـيـةـ فـيـ أـيـدـىـ العـائـلـةـ وـحـظـرـ إـقـامـةـ الـأـحزـابـ السـيـاسـيـةـ وـالـنقـابـاتـ الـمـهـنـيـةـ وـيـاقـتـصـارـ الـمـعـارـضـةـ عـلـىـ عـدـدـ صـفـيرـ مـنـ الـجـمـاعـاتـ السـرـيـةـ ظـلتـ مـارـاسـةـ السـيـاسـةـ عـلـىـ الـمـسـتـوىـ الـقـومـيـ أـمـرـاـ مـلـكـاـ خـالـصـاـ. وـلـكـنـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ إـحـكـامـ الـعـائـلـةـ الـحـاكـمـةـ السـعـودـيـةـ قـبـضـتـهاـ عـلـىـ الـمـرـكـزـ وـالـأـقـالـيمـ عـلـىـ السـوـاءـ إـلـاـ أـنـهـاـ كـفـيرـهـاـ

لم تكن تستطيع رسم السياسة في فراغ واضطرت إلى إقامة جزء مهم من سياستها على أساس مفاوضات مفصلة مع جماعات الضغط القوية كالمؤسسة الدينية وأثرياء التجار ورجال الأعمال. وقد ظهر هذا جلياً بصورة خاصة في مجهودات الحكومة لحل المشكلات الصعبة كالإفلاس والفشل في الوفاء بالتزامات القروض والتي تضخمت أثارها إبان الانكماش الاقتصادي الذي صاحب تدهور أسعار النفط منذ ١٩٨٥ فتساعداً. وكانت المفاوضات حول مشكلات من قبيل دفع الفوائد معقدة لدرجة أن القوانين والمراسيم كان يجب مراجعتها مراراً وتكراراً في ضوء الضغوط الجديدة التي مارسها رجال الدين ومجتمع رجال الأعمال.

وكانت العائلات الحاكمة في كل من الكويت والبحرين وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة التي اندمجت في دولة واحدة في ديسمبر ١٩٧١ قادرة على إحكام قبضتها على السلطة إبان حقبة النفط. وكان ذلك يتضمن عملية مماثلة من تدعيم القوة وحل مشكلات الخلافة والوصول إلى المناصب الحكومية العليا. وما أن تم ذلك أمكن الاستعانة بأفراد العائلة في فرض السيطرة على معظم المناصب المهمة في مختلف مجالس الوزراء. وفي أواسط الثمانينيات كان منصب رئيس الوزراء في كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية يشغله إما الحاكم وإما ولی العهد، بينما كانت وزارات الخارجية والداخلية والدفاع (إن وجدت) تحت سيطرة كبار الأقارب - باستثناء وزارة الخارجية بالإمارات والتي كانت في يد أحد أفراد الشعب. ولم تكن السيطرة العائلية أقل وضوها في عمان حيث كان ثمة نظام إداري مختلف قليلاً^(٢١).

كانت هذه العائلات قادرة على تحقيق هذا النوع من السيطرة نتيجة لعاملين أساسيين أولهما - الحماية التي تتمتعوا بها أولاً من جانب الإنجليز في الخليج قبل انسحابهم في نهاية ١٩٧١، ثم من جانب السعودية والولايات المتحدة والتأييد المتبدال الذي أوجدوه بأنفسهم من خلال إقامة مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ - إلى أن تم اختراقه بالفنزوي العراقي للكويت. والعامل الآخر أرباح النفط التي منحتهم الاستقلال المالي عن السكان المحليين من خلال عائدات الضرائب وعن التجار المحليين من خلال

القروض. والنتيجة القدرة على توزيع الثروة لا على الأسرة وحسب، بل على مجتمعاتهم الصغيرة أيضاً. وتم توزيع الثروات على المجتمع في صور شتى، من هبات نقدية أو شراء الدولة لاراض مملوكة للأفراد بأسعار خيالية؛ وبصورة مؤسساتية من خلال عدد كبير من الخدمات الاجتماعية كالتعليم المجاني والرعاية الصحية المجانية والإمداد بالطاقة الكهربائية والمياه والإسكان المدعوم بنسبة كبيرة للغاية. إضافة إلى ذلك سمع التوسيع الاقتصادي والإداري بمزيد من فرص الحصول على التأييد الشعبي من خلال خلق الوظائف وتقديم القروض وإمكانية المشاركة في عدد لا حصر له من المشروعات المربحة. وكانت السمة الرئيسية لكل ذلك قيام احتكارات خاصة لم تكن متاحة إلا للمواطنين المحليين بمقتضى قوانين الجنسية الصارمة. وكانت هذه الاحتكارات في معظم دول الخليج تشمل الحق في التملك وإدارة الأعمال. والنتيجة موقف حظيت فيه مجموعة من المواطنين المحليين بكل مميزات الريع الناتج عن النفط ومن وجود عدة ملابس من الأجانب من اجتنبوا إلى الخليج بحثاً عن فرصة عمل^(٣٢).

نظراً للموارد المالية المستقلة الهائلة والحماية من أي هجوم خارجي تمتلك العائلات الحاكمة الخليجية بحرية إقامة علاقات بكل قطاعات مجتمعاتهم - من تجار ورجال دين وأقليات شيعية وعناصر قبلية مستقرة - ولكن بشروطها هي، وفي بعض الحالات - كما هو الحال بالكويت - قد يشمل ذلك مبادلة من نوع ما، كأن يوافق التجار مثلًا على الابتعاد عن السياسة في مقابل ابتعاد الأسرة الحاكمة عن الأعمال^(٣٣). وفي حالات أخرى كان الأمر لا يحتاج إلا إلى مجموعة خاصة من الامتيازات لفترة بعينها، مثل توفير وظائف خاصة للبدو بالجيش والشرطة. وسررت مثل هذه الترتيبات دون خلاف تقريباً. ولكن كانت هناك دائمًا توترات في فترات الكساد الاقتصادي حين تدهور عوائد النفط. فكان على العائلات الحاكمة في مثل هذه الفترات أن تتولى مهمة تقليص النفقات والمصاريف النسبية. وظهر ذلك واضحاً في الكويت بعد انهيار سوق المال غير الرسمية والمعروفة بسوق المناخ عام ١٩٨٢ وحين واجه المستثمرون - ومنهم أعضاء بارزون من العائلة الحاكمة - ديوناً ضخمة تصل إلى عدة مليارات من الدولارات.

واستقررت الحكومة سنوات عديدة في رسم سياسة متفق عليها، وحتى حين انتهت إلى ذلك كانت ثمة اتهامات بالمسؤولية حيث تلقى بعض الأفراد والشركات تعويضات تزيد كثيراً عن غيرهم.

كانت العلاقات بين حكام الخليج والشعب تجري وفقاً لخطوط شخصية غير رسمية بعيداً عن المؤسسات إلا في أضيق الحدود. وكانت الويلتان الوحيدتان اللتان حاولتا إقامة مجالس نيابية رسمية هما الكويت والبحرين في أعقاب الاستقلال مباشرة، أي في عامي ١٩٦٢ و١٩٧٣ على التوالي. إلا أن الأحزاب كانت لاتزال محظورة فيهما وكان الناخبون لا يزالون قاصرين على الذكر من المواطنين حاملي الجنسية الكاملة، وكانت الانتخابات نفسها خاضعة عادة لتدخل حكومي كبير. كما أن كلاً من المجلسين الوطنيين عانى مشكلات متوقعة ناتجة عن عضوية أعضاء مهمين من العائلة الحاكمة فيه إما كوزراء أو كنواب منتخبين. وأدت التوترات بين العائلة والمعارضة إلى حل المجلس البحريني عام ١٩٧٥ بعد جلستين قصيرتين. أما المجلس الكويتي فقد استمر لفترة أطول نسبياً وشهد فترات تعاون وفترات خلاف حاد بين بعض النواب وحكومة يسيطر عليها أفراد من أسرة الصباح. وتم حله لأول مرة عام ١٩٧٦ ثم أعيد افتتاحه عام ١٩٨١ ثم تم حله مرة أخرى عام ١٩٨٦ في أعقاب الاستقالة الإجبارية لوزير العدل بسبب استخدامه لمنصبه في تحقيق مكافحة شخصية وانتقاد وزيرين آخرين منهما وزير النفط أخوه الأمير.

لبيبا: من الملكية إلى نوع جديد من الدول : الجماهيرية

حصلت ليبيا على استقلالها عام ١٩٥١ كدولة موحدة تتكون من ثلاثة أقاليم شديدة التنوع (طرابلس وبنغازي وفزان) وكملوكية دستورية تحت قيادة الملك إبراهيم السنوسى. وكان تاريخها السياسي يعده في بعض جوانبه شبيهاً بنظيره الأردني والمغربي باستثناء سبکر للحزب السياسي القومى وهو "المؤتمر القومى الطرابلسى" عام ١٩٥٢ والذي جمع الملك لكل السلطات فى يده وإدارة دفة الحكم من خلال

سلسلة من رجال الدولة الموالين له، بينما ظل البرلمان خاضعاً للسيطرة التامة. كما كان هناك نظام حكم مماثل لوزارة ملكية تضم مزيجاً من النبلاء البدويين ومن العائلات الكبرى في الأقاليم ومجلس وزاري خصصت فيه شئون المال والدفاع والداخلية تحت سيطرة الملك^(٢٤). كما أن النظام الاتحادي بإداراته الأربع قد هيأ عدداً كبيراً من المناصب للفناصر الموالية المخلصة قبل استبدال نظام حكومي مركزي به عام ١٩٦٣، بينما هيأ اكتشاف النفط في أواخر الخمسينيات للنظام الملكي مصدراً آخر للثراء الكبير.

كانت هناك مع ذلك خلافات واضحة تكفي لخلع الملكية بانقلاب عسكري عام ١٩٦٩ بقيادة الرائد معمر القذافي. كان أول هذه الخلافات يتمثل في حجم العائلة الحاكمة ودرجة تماستها. فعلى أثر مواجهة مع الأقارب المنشقين عام ١٩٥٤ حيث قام أحدهم بقتل مستشاره قام الملك إدريس بقصر الخلافة على إخوته وزيرته فقط ويحرمان الباقين من ألقابهم الملكية ومن حقهم في شغل مناصب عامة. وكان ذلك كافياً لإقصاء عدد كبير من مواهب العائلة الحاكمة. وما زاد الأمر سوءاً أن الملك لم يكن له أبناء يخلفونه، فكان لابد للخلافة أن تنتقل عبر إخوته إلى ابن أخي لا كيان له كولي للعهد. ثانياً لم يجد هذا الملك أيّاً من قدرات الملك حسين أو الحسن في تنفيذ الشرعية وفي تذكير رعاياه بسطوته من خلال إجراءات شعبية لانهائية لها مفضلاً الاختفاء في قصر بعيد وتحريك النظام السياسي من بعيد. وكان الخلاف الثالث يتمثل في فشل الملك في فرض سيطرته الشخصية على الجيش النظامي أو فرض معيار مقبول للسلوك على أقربائه أو كبار مستشاريه بقصد المحسوبيات والفساد. وفي النهاية، لم يجد الملك إدريس مهارة كبيرة في أن يستعين بـ... حسنه عن الانجلز والأمريكيين الذين كانت لهم قواعد عسكرية في البلاد. وهكذا حين بدأ في محاولته لتحسين سوقه القومي العربي في أعقاب حرب ١٩٦٧ بالشرق الأوسط من خلال استخدامه لعائدات النفط في نصرة المصريين والأردنيين المهزومين كانت نصرته قد تقلصت لدرجة يصعب علاجها. ويمكن القول أنه نزع الشرعية عن نفسه وعن نظام الحكم الملكي برمته، وتوقف الأمر على الحظ فيما يتعلق بأي الجماعات العسكرية المتمردة تستطيع أن تقوم بالانقلاب العسكري أولاً.

سارع قادة "حركة الضباط الليبيين القوميين الاحرار" والتي اعتلت السلطة في سبتمبر ١٩٦٩ بتشكيل مجلس قيادة ثورة برئاسة القذافي الذي ترقى إلى رتبة عقيد ورئيس لاركان الجيش. وحاول ذلك المجلس خلال السنوات الأربع الأولى إعادة تنظيم الحكومة على النسق الذي اتبعه العقيد جمال عبدالناصر ورفاقه. فركزوا السلطة في أيديهم وأقاموا نظماً إدارية جديدة للحد من نفوذ النخبة الريفية بالبلاد، ثم قاموا بتشكيل تجمع يسمى الاتحاد الاشتراكي العربي لتعبئة التأييد الشعبي. وفي أبريل ١٩٧٣ بدأوا في التطلع إلى شكل تنظيمي جديد اكتشفوه في فكرة اللجان الشعبية المنتخبة في كل القرى والمدارس والتنظيمات الشعبية والشركات الأجنبية. بداية، سمح لهذه اللجان بأداء دور حيوي في الحكومة المحلية والإقليمية لدرجة القيام بوظائف إدارية وتشريعية. بل إن أنشطتها وجدت متنفساً لها على المستوى القومي في مبادرة أخرى أعلنت في سبتمبر ١٩٧٥ على أثر إقامة مؤتمر شعبي عام بقيادة القذافي وممثليه عن اللجان الشعبية بكل حي وعن الاتحاد الاشتراكي العربي والاتحادات التي ضمت كل الليبيين^(٢٥).

كان هذا النظام الذي شكل أساس التحول النهائي للنظام الليبي والذي ارتبط بنشر القذافي لأول مجلدات الكتاب الأخضر بعنوان حل مشكلة الديمقراطية (١٩٧٦) وإعلانه تحول البلاد في مارس ١٩٧٧ إلى جماهيرية. كان ذلك من الناحية العملية بمثابة مشكلات تحليلية كبيرة. فقد كان ذلك خاصياً لعملية تحول كبرى تشمل إقامة مجموعة جديدة من اللجان الثورية عام ١٩٧٩ أقيمت في البداية بالمدارس والجامعات ثم بأجزاء عديدة من الجهاز الإداري حيث تحولت عدة وزارات إلى ما أطلق عليه "مكاتب شعبية". وقامت هذه المكاتب جنباً إلى جنب مع اللجان الشعبية الأقدم زمناً، وكانت مسؤولة مباشرة أمام القذافي الذي استقال من منصبه كسكرتير عام للمؤتمر الشعبي العام عام ١٩٧٩ ليتولى منصباً مستحدثاً هو "قائد الثورة". كما شهدت أواخر السبعينيات بداية هجوم منظم على التميز الاقتصادي مما أدى في النهاية إلى تأميم عدد كبير من الشركات الخاصة. ولكن بات واضحاً من خلال كل هذه التحولات أن السلطة ظلت في يد القذافي وعدد محدود من معاونيه المقربين الذين فرضوا سيطرتهم على عصب الدولة.

نتيجة لذلك كانت الدولة الليبية في أوائل الثمانينيات تختلف اختلافاً كبيراً عن أية دولة أخرى في الشرق الأوسط. صحيح أنها كانت تحتوى في مركزها على جهاز إداري كبير يسانده جيش قوامه بين ٥٥ و٦٠ ألف رجل في عام ١٩٨١ وقوة شرطية كبيرة وميليشيا وأفراد آخرون مختصون بالأمن^(٣٦)، إلا أن هذه التنظيم على الرغم من مسؤوليته المباشرة أمام العقيد القذافي كان خاضعاً لإشراف مستحدث لمزيد من السكريتيرين الدائمين للمؤتمر الشعبي العام ومختلف الإنجان الثورية وفروع الجهاز الإداري القديم داخل الجيش وبعض الوزارات وأطلق عليه اسم "المكاتب الشعبية". وكان لذلك بدوره تأثيرات مهمة على السياسة الليبية. فبينما كانت كل أنظمة الحكم العربية الكبرى تسعى إلى إيجاد آليات لإخضاع شعوبها لسيطرتها الإدارية لم تسع أي منها إلى درجة تشجيع المشاركة الشعبية من خلال الإنجان. فكانت النتيجة عدراً كبيراً من الانماط الجديدة من الممارسات السياسية كان القليل منها خاضعاً لرقابة خارجية^(٣٧).

تمثل هذه الأحداث وكيفية حدوثها مشكلات عديدة من ناحية التفسير التاريخي، وللعواوند الضخمة من الصادرات النفطية دخل كبير في ذلك، ولو من ناحية توفير المال اللازم لساندة مثل هذه العملية الشاملة والمتصلة من الهندسة الإدارية والاقتصادية. ولقلة عدد سكان ليبيا الذي يتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين نسمة، وقصر عهدها بالبنيين البيروقراطيين المركبة أهمية أيضاً في هذا الصدد. إلا أنه لا يمكن تجاهل الشخصيات والتوقعات التي راودت تلك المجموعة الصغيرة من ضباط الجيش من الرتب المتوسطة ومن قاموا بالانقلاب العسكري. ويرى البعض أن "الكتاب الأخضر" بيده وقد كتبه رجل يشعر بالخديعة والإحباط بسبب تجربته اليومية في الحكم^(٣٨). فطبعنته البواوية وندرة اتصاله بالأجهزة البيروقراطية قبل التحاقه بالجيش عام ١٩٦٤ جعلته لا يدين بآية التزامات تجاه الإجرامات الإدارية العادمة التي عركها آخرون كعبد الناصر والأسد مثلاً. كما إنه يفتقر إلى ماتحلّى به هؤلاء من صبر واهتمام بالتفاصيل، والت نتيجة، حرية في التجريب ظلت سمة جوهريّة للممارسة السياسية والتنظيمية الليبية.

هوامش

- (1) Nazih Ayubi, "Arab Bureaucracies," in Adeed Dawisha & William Zartman (eds), *Beyond Coercion* (London, 1988), p. 17.
- رجال الجيش والدبلوماسيين من بلغ تعدادهم ١٤٢٧ في يونيو ١٩٨٢. وبلغت القوة العسكرية الإنجيلية ٦٤١ في عام ١٩٨٠؛ إلا إن تعداد المواطنين الكويتيين منهم لا يزيد عن مائة ألف. دولة الكويت، وزارة التخطيط، مكتب الإحصاءات المركزية، النشرة الإحصائية السنوية، (الكويت، نوفمبر ١٩٨٣)، ص ١٥-١٦.
- ١٢٢-١٢٣
- (2) Ibid. p. 17.
- (3) John Shaw & David Long, *Saudi Arabian Modernization* (Georgetown University, 1982), p. 26.
- (4) Nazih Ayubi, "Arab Bureaucracies," p. 19.
- (٥) استبعدت من ذلك حكام الولايات المناطق الداخلية من عدن التي كانت تعرف بمحمية عدن. فقد تم إقصاؤهم جميعاً عقب توقيع جبهة التحرير لمقاييس السلطة بعد انسحاب الإنجليز عام ١٩٦٧.
- (6) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, Conn: Yale University Press, 1968), p. 171-91.
- (7) Idem.
- (8) Mordechai Abir, "The Consolidation of the ruling class and new elites in Saudi Arabia," *Middle Eastern Studies*, 23/2 (April, 1987), p. 156.
- (9) Ibid., p. 157.
- (10) G.S. Sarnow, *Royal Family Politics in Saudi Arabia* (1953-1982), University Microfilms, Harvard University Ph.D. 1984, pp. 308ff.
- (11) Rosemary Said Zahlan, *The Making of the Modern Gulf States* (London, 1989), p. 83, etc.
- (12) Rémy Leveau, "Aperçu d'évolution du système politique marocain depuis vingt ans," *Maghreb/Machrek*, 106 (Oct.-Nov.-Dec. 1981), p. 15-19.
- (13) Samir Mutawi, *Jordan in the 1967 War* (Cambridge, 1987), p. 16.
- (14) John Waterbury, *The Commander of the Faithful* (London, 1970), p. 162.
- (15) Walter Bagehot, *The English Constitution* (London, 1867), pp. 63, 70-1.

- (16) John Waterbury, *The Commander of the Faithful*, p. 162.
- (17) Samir Mutawi, *Jordan in the 1967 War*, Ch1.
- (18) Sune Persson, "Exile and success: Palestinian exiles in Jordan," Memo (Dept. of Political Science, University of Goteborg, Sweden, Oct. 1985), p. 21.
- (19) Sune Persson, "Exile and success," p.22.
- (20) I. William Zartman, "Political dynamics in the Maghreb," in Halim Barakat (ed.), *Contemporary North Africa* (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown Univ., 1985), pp. 28-9.
- (21) John Entelis, *Comparative Politics of North Africa* (Syracuse, University Press, 1980), p. 65.
- (22) Leveau, "Aperçu d'évolution du système politique marocain," p. 23-6.
- (23) Ibid., p. 18.
- (24) David Seddon, *Moroccan Peasants* (Folkstone: Duckworth, 1981), p. 273.
- (25) Ibid., Ch. 10.
- (26) Ibid., p. 137, Article 25 of the Constitution of Rural Communes.
- (27) David Seddon, *Moroccan Peasants*, pp. 277, 283.
- (٢٨) أقدمت في هذا الجزء التاريخي على
Samore, *Royal Family Politics & Summer Scott*
Huyette, *Political Adaptation in Saudi Arabia* (Colorado, 1985).
- (29) Samore, *Royal Family Politics*, pp. 235, 286-7.
- (30) Ibid., p. 490.
- (31) Zahlan, *The Making of the Modern Gulf States*, Ch. 8 and Appendix
- (32) Roger Owen, *Migrant Workers in the Gulf* (The Minority Rights Group, London, Report No. 68, Sept., 1985).
- (33) Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf* (Cambridge, 1989), p.75.
- (34) Ruth First, *Libya: The Elusive Revolution* (London, 1974), p. 78.
- (35) Nathan Alexander, "Libya: The continuous revolution," *Middle Eastern Studies*, XVII/2 (April, 1981), pp. 212-19.
- (٢٦) الأرقام الخامسة بالجيش أخذت عن ،
Anderson, *State and Social Transformation* ،
p. 266
- (٢٧) من أندر الأمثلة على الإشراف المباشر وصف جون ديفيز لانتخابات إحدى اللجان الشعبية الريفية الجديدة عام ١٩٧٨ . انظر :
John Davis, "Théorie et pratique du gouvernement non-représentatif," *Maghreb/Machrek* , 93 (July/Aug./Sept., 1981).
- (38) Davis, "Théorie et pratique," p. 39.

٤. القومية العربية والوحدة العربية

والعلاقات بين الدول العربية

مقدمة

كان لاحتواء الدول العربية حديثة الاستقلال على غالبية من السكان الناطقين بالعربية من يعتبرون أنفسهم عرباً دور حيوي في سياسة الشرق الأوسط في القرن العشرين. ولكن لم تنجح المحاولات التي جرت لتحديد هذا الدور والتعرف على ما إذا كانت العلاقات بين الدول العربية تختلف بصورة ملحوظة عن العلاقات بين سائر مجموعات الدول كدول أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا مثلاً. من أسباب ذلك أن معظم الكتابات التي تناولت الموضوع كانت دانماً سياسية بالدرجة الأولى وتهتم بالنقاط الجدلية أكثر مما تهتم بالمسائل الأكademie. وربما لهذا السبب نادرًا ما نجد كتاباً يحرص على التمييز بين مختلف أنماط العربية التي تراوحت بين وحدة التاريخ والثقافة وأحياناً الدين وبين قيام أحزاب وحركات اتخذت من القومية العربية والوحدة العربية محوراً لبرامج نشاطها السياسي. وهناك إعراض مماثل عن التمييز بين مختلف أشكال التضامن العربي بين العرب، ومثال ذلك الإحساس القوى بالهوية المحلية بين المصريين والمغاربة، واتجاهات عديدة من الإحساس بالهوية الفلسطينية والتي نمت بين الفلسطينيين تبعاً لتجاربهم تحت الاحتلال أو في المنفى أو تحت الحكم الأجنبي.

وقبل كل ذلك هناك كتاب كتبوا عن الشرق الأوسط تحت تأثير الجدل الدائر بين شراح مختلف نظريات النزعة القومية أو بعسيراتها أو تدت تأثير أعمال كذلك التي كتبها سامي زيدة الذي يرى أن القومية مفهوم لا يمثل "صادر وحيويه" وإنما لي

فإنه من غير الممكن وجود مثل هذه النظرية أو القول بها^(١). وإذا تحدثنا بصورة عامة نقول إن معظم الكتابات التي تناولت القومية العربية دونها كتاب يرونها كأيديولوجيا أو مجموعة من الأفكار يتم تفسيرها وتحليلها لما تقوله عن العلاقة بين التاريخ والثقافة والمجتمع والسياسة وأمكانية قيام أمة عربية موحدة في المستقبل. وعادة ما يتم ذلك عن طريق عزل أعمال عدد من المثقفين والساسة والجذليين العرب من يتم تصنيفهم عشوائياً كقوميين^(٢). على أية حال أولى بعض الاهتمام في الآونة الأخيرة لتطور أنماط مختلفة من الحركات السياسية القومية العربية وتثير انشطتها لا على سياسة الدول العربية كل على حدة وعلى الفلسطينيين وحسب، بل على العلاقات بين الدول العربية أيضاً^(٣). والقاعدة العامة هي أن من يركزون اهتمامهم على الكتابات القومية يميلون إلى اعتناق نظرة "مثالية" للتاريخ تعتبر الأفكار فيها هي القوة المحركة للتحول التاريخي، بينما يميل من ينظرون إلى القومية باعتبارها حركة سياسية إلى اتجاه أكثر "مادية" ينتج التأثير الأكبر فيها عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية داخل كل مجتمع وفي العالم كله بصورة أعم^(٤).

وفي مواجهة عدد هائل من الأعمال المضاربة والتي يتسم أغلبها بعدم الدقة نرى أنه من الأجدى أن نبدأ بحثنا بنظرة على فكرةعروبة والنهضة الثقافية العربية في أواخر القرن التاسع عشر قبل الدخول في غمار تحليل بعض نتائجها السياسية منذ الحرب العالمية الأولى. ومن هذه النتائج تطور أيديولوجيا قومية قوية؛ وتراوحت النتائج الأخرى بين مختلف أنماط التضامن التي بدأت في التعبير عن ذاتها في العشرينات والثلاثينيات وأليات متباعدة للتعاون بين الدول العربية وبين خطط لإقامة الوحدة كتلك التي أدت إلى الوحدة بين مصر وسوريا بين ١٩٥٨ و١٩٦١ (الجمهورية العربية المتحدة) ومناقشة قيام اتحاد أوسع نطاقاً بين مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٢^(٤).

من العروبة إلى القومية العربية

أنهم كانوا يستطيعون القراءة والكتابة بلغة قاومت التفتت إلى لهجات رئيسية وأمكن التفاهم بها من المغرب وحتى الخليج العربي. وكانوا كذلك ورثة ثقافة مشتركة وتجربة تاريخية مشتركة تقوم على ذكريات الإمبراطوريتين العربية والعثمانية. وكانت الغالبية المسلمة منهم لا تشتراك في الديانة وحسب، بل في عدد من الممارسات الدينية كالحج جمعت بينهم في أماكن مقدسة واحدة. ولكن كانت العروبة مجرد واحدة من عدة هويات ممكنته في نفس الوقت، وكانت عادة تقل في أهميتها عن الانتماء إلى العائلة أو القبيلة أو الإقليم أو البلدة. وحتى حين بدأ أوائل الكتاب القوميين في الأقاليم الشامية بالإمبراطورية العثمانية في الكتابة مدحًا في العروبة وسعياً إلى جعل الناس يفكرون في أنفسهم كعرب أولاً وقبل كل شيء كان عليهم أن ينافسوا عدداً من الهويات القومية والدينية أو الإقليمية الأخرى التي كانت قد بدأت بالفعل في اكتساب قدر من الأهمية السياسية. وكان العرب والترك من بين كل شعوب الإمبراطورية هم آخر من قاموا بحركات قومية بعد عقود من اليونان والأرمن وغيرهم. ولكن كانوا كغيرهم من يأتون متأخرین أمام مفردات متطرفة تقوم على أسس الوطنية والحقوق القومية بل وعلى مفاهيم مرتبطة بها كالمواطنة والتسلیل السياسي ما كان يعد من خصائص قوم يذبحون بإقامة دولتهم القومية الخاصة^(٦).

حاول بعض كتاب الغرب أن يحدّدوا مجموعة من الظروف التاريخية المحددة تسمح للحركات القومية بالظهور واكتساب القوة^(٧). وتشمل هذه الظروف بعض العمليات التي تربط بين طوائف معينة من الناس فيما وصفه البعض باسم "المجتمع الخيالي" من قبيل نمو اقتصاديات محلية أو إقليمية وانتشار الطباعة والصحف. وكان ذلك يساعد على الانتقال من وضع تكون الناس فيه شريحة من الانتماءات القائمة على الدين أو غيره إلى وضع يقوم على الثقافة التي يمكن فهمها من منظور لا ديني. ويشمل ذلك الاهتمام باللغة طبعاً وبالفنون الشعبية والتاريخ الشعبي سواء الحقيقى أو المختلق. وغالباً ما يبدأ الأمر ب أعمال الشعراء والفنانين واضعى المعاجم ومن لهم اهتمام خاص بالتأكيد على التجانس الثقافي. ومن هنا يمكن أن يتطور الأمر بسرعة إلى التأكيد على ضرورة أن يتعاشن من ينتمون إلى ثقافة مشتركة في دولة واحدة معاً وعلى أرض واحدة.

وكل النزعات القومية بالنسبة للكتاب الذين يعتقدون هذا التوجه تفرز نوعاً مماثلاً من النظريات السياسية التي تستخدم نفس المفردات تقريباً. فهم يهتمون بسؤال مشترك عن الهوية القومية: ما هو الجوهر القومي؟ وكيف تم الحفاظ عليه عبر التاريخ؟ وما هي حدوده؟ وينبغي النظر إلى كتاباتهم كدعوة للعمل أكثر من كونها بيانات متماشة مرضية فلسفياً. وهدفهم إطلاق شارة الحركة وليس ملء رفوف المكتبات. وإن كان لهم أن يحققوا النجاح فعليم أن يقنعوا كل من يعتبرونهم سلائلاً أو إغريقاً أو عرباً أو أياماً كانوا بضرورة التصرف على أساس انتتماً لهم وأن يضعوا هذه الانتتمامات في بؤرة حياتهم السياسية. ويتم ذلك على أكمل وجه من خلال مزيج من البلاغة والشعر والتركيز على ماضي قومي مجيد ومستقبل قومي لا يقل مجداً.

تختلف ماهية أول طبقة أو طائفة تستجيب للدعوة وتسعى إلى حشد بقية السكان القوميين من حالة إلى أخرى. بعض الكتاب ينسبون هذا الالهاد إلى النخبة المتعلمة، بينما ينسبها آخرين إلى الطبقة المتوسطة. ولكن أيها من هاتين الطائفتين ليس لها تحديد دقيق في العادة. وهناك اتفاق أكثر شمولاً على أن الحركات القومية في العالم الثالث تقوم نتيجة لرغبة في الخلاص من سيطرة الاستعمار وإدراك أن السبيل الوحيد لكي يؤكّد شعب ما على هويته المستقلة في عالم من الدول القومية هو أن تكون له دولته القومية الخاصة. ويتوقف نجاحهم أو فشلهم في هذا السبيل على قدرتهم على حشد قطاعات عريضة من السكان وتوحيدهم وعلى مجموعة كبيرة من الحوادث التاريخية والجغرافية والسياسية كالحروب وتنافس القوى الكبرى وقوة الجماعات الأخرى المتنافسة على نفس الأرض.

بالنسبة للعرب عند الطرف الشرقي من البحر المتوسط، فقد اتبعوا سبيلاً مماثلاً في قليل أو كثير، من تأكيد على اللغة والثقافة إلى جماعات صغيرة سياسية المنحى ظهرت قبيل الحرب العالمية الأولى تدعى إلى انفصال الأقاليم العربية عن الإمبراطورية العثمانية التي كانت خاضعة لإدارة مسؤولين يتحدثون التركية وعاجزة عن صد العوan الأوروبى والصهيونى. وشارك بعض أعضاء هذه الجماعات بما فيهم ضباط الجيش

العثماني السابقون في الثورة التي قادها الهاشميون ضد الترك في الحرب العالمية الأولى ثم في المملكة العربية التي لم تعم طويلاً والتي أسسها فيصل بدمشق في ١٩٢٠-١٩. ثم اضطرت الحركة فيما بعد إلى الإذعان لحقيقة تقسيم القوى الاستعمارية للعالم العربي في الشرق إلى دول متفرقة وأن نفس هذه الدول سرعان ما نظورت معارضتها ورموزها وقوانينها المحلية الخاصة بها وأصبحت بدائل عن الانتفاء العربي. ويمكن ملاحظة ذلك بصورة واضحة في العراق التي كانت أول دولة بالشرق العربي تحصل على استقلالها رسمياً عام ١٩٢٢ (وعلى مقعد بعصبة الأمم) حيث بذلك الجهد لإيجاد إحساس بالوطنية العراقية من جانب نفس الملك وحوله مجموعة من السياسيين الذين كانوا منهكين أيضاً في رسم خطط لإقامة تعاون عربي أوسع نطاقاً بل ولتحقيق نوع من الوحدة أيضاً. وتتراوح أمثلة هذه الجهدود بين خلق تنافس بين الشعراء والموسيقيين لتقديم كلمات وألحان أول نشيد وطني عراقي وبين الحديث عن الخدمة العسكرية والدعوة السياسية إلى تنمية الشعور القومي العراقي بهدف وضع حد للانقسامات التي نتجت عن الثورات القبلية لعامي ١٩٣٦-٢٥.

ولذا كانت الحقبة الاستعمارية قد شهدت تحديد حدود جديدة فصلت الدول العربية الجديدة بعضها عن بعض، فقد شهدت نمواً اتجاهات موازية قوية كذلك. فمن الاتجاهات التي نجمت عن عمليات تحديث الاقتصاد تزايد أهمية الصحافة والبث الإذاعي والسينما والسفر إلى الخارج في دعم الإحساس بالعروبة بما يتجاوز الحدود السياسية الجديدة. وصاحب ذلك عقد مؤتمرات من مختلف الأنواع بين الدول العربية ونمو مؤسسات كالبنوك التي أصبحت لها أفرع في عدد من الدول. وكانت سياسة الاستعانتة بالمدرسين والأطباء والخبراء القانونيين من المتحدثين بالعربي في العراق والكويت والبحرين تعد جزءاً من هذا الاتجاه. ومن الاتجاهات الموازية أيضاً من المساعدات للدول التي تكافح الوجود الاستعماري من قبيل منع الملك فيصل فرصة عمل داعييتين سوريين من المناهضين للاستعمار الفرنسي لجأ إلى بغداد في أوائل الثلاثينيات. إلا أن أهم العوامل كان يتمثل في تزايد مساندة العرب للفلسطينيين في كفاحهم ضد كل من المستوطنين الإنجليز واليهود، تلك المساندة التي بلغت ذروتها في

مشاركة الساسة والداعمة في الثورة على الإنجليز في الأعوام ١٩٢٩-٢٦. وصدق يهوشوا بوراث في قوله إن الأحداث في فلسطين أصبحت تمثل حيذاك «أهم عوامل نمو الإيديولوجيا العربية»^(٨).

في ظل هذه الظروف، كان من السهل الإبقاء على الشعور بالعروبة حياً والتاكيد على الروابط التي تربط بين الشعوب الناطقة بالعربية عبر الحدود المصطنعة. يذكر بنسيد أن أحد النواب الذين حضروا أول اجتماع انتخابي سوري عام ١٩٢٨ عجز عن أن يقسم يمين الولاء لوطن اسمه «سوريا»^(٩). فكان هذه النائب - وغيره كثيرون - يرون أن العرب ينتمون إلى بولة حبودها أكبر وأكرم مما سمح به الإنجليز والفرنسيين.

الدول العربية الجديدة بين التعاون والتنافس

إن التناقض بين بناء الدول وبين العروبة كانت له انعكاساته في سياسات مختلف أنظمة الحكم العربية بعد حصولها على الاستقلال في الشرق أولاً ثم في شمال أفريقيا ثم في الخليج. كانوا جمِيعاً على وعي بالروابط التي ربطت بينهم وبين جيرانهم عبر الحدود وسعوا إلى استثمار هذه الروابط. إلا أنهم كانوا على وعي كذلك بمخاطر نفس هذه الروابط المفروضة واحتمالات التدخل الخارجي في شؤونهم السياسية. فكان من المستحيل عملياً السيطرة على التدفق الحر للأفراد والأفكار عبر الحدود، بل كان هناك العديد من الروابط القبلية والعائلية والتجارية والثقافية التي تربط بين العرب على جانبي أي خط حدودي. وفي ظل هذه المعطيات بدأت الأنظمة الجديدة في التاكيد على نوع سياسي من العروبة للفوز بالتأييد المحلي وفي دعم شرعيتها وحماية نفسها من هجمات شنها عدد متزايد من الجماعات التي تدعو إلى تعاون أكبر بين العرب لصد القوى الاستعمارية أو اليهود بفلسطين. في الوقت نفسه كان انتشار الأحساس القومية العربية بالنسبة للحكام الهاشميين للعراق والأردن وخاصة فرصة للتوسيع في أحالمهم بعد نفوذهم ليشمل الاتحاد مع دول مجاورة كسوريا وفلسطين.

ومن أمثلة هذه السياسات محدث بالعراق عام ١٩٣٢ حين حاول الملك فيصل أن يحصل على موافقة الإنجليز على عقد مؤتمر عربي ببغداد بدعوى أن الدعم العربي كان سيساعد على الحد من الضعف العراقي والتغلب على المخاطر التي تهدد وحدة المجتمع العراقي^(١٠). ولقي هذا المطلب رفضاً من جانب همفريس المنوب السامي البريطاني الذي رأى أن مثل هذه الحركة قد تثير عداء الجيران وتشجع على وقوع نفس المخاطر التي كان الملك فيصل يخشاها. فكان يرى أن أفضل طريقة لخدمة القضية العربية هي تركيز العراق على إهراز تقدمه الاقتصادي والثقافي. وبعد مايربو على خمسين عاماً من ذلك الحدث يمكن أن نرى الجوانب الإيجابية في كل من وجهتي النظر. فقد يكون لمكتب العروبة نتائجه الإيجابية والسلبية حسب الظروف. وفي حالة العراق بالذات كان يمكن استئماره لدعم التأييد للنظام الحاكم. وكان يمكن أن يشير المعارضة إما من جانب الشيعة المحليين من كانوا يرون في العروبة طريقة لدعم التفرق السنّي، أما من جانب قادة دول عربية أخرى كالسعودية من كانوا يقاومون أية خطة يرون فيها مطمحها عراقياً للزعامة على سائر دول العالم العربي.

في ظل هذه الأوضاع كان الطريق الذي اختارته معظم الأنظمة العربية في الثلاثينيات والأربعينيات هو طريق التعاون على أساس دولي. ويمكن ملاحظة ذلك في معاهدات الصداقة والتحكيم وتبادل المجرمين التي تم التوقيع عليها بينها منذ عام ١٩٣١ وما بعده. كما يمكن ملاحظته في قيام ماسبي رسمي "جامعة الدول العربية" في عام ١٩٤٥ والتي كان أول أعضائها مصر وسوريا والعراق والسعودية ولبنان. وعلى الرغم من وجود مصاعب جمة بين دعاء الوحدة (وخاصة مصر) ومن كانوا يرونون نوعاً من الترتيبات أقل تقييداً (وخاصة لبنان والسعودية) فقد وافقوا جميعاً على أن ما يلزم هو وضع إطار يسمح بمزيد من التعاون بين ما يعتبر في جوهره دول مستقلة ذات سيادة^(١١). والحقيقة أن لفظ "دولة" بمعناه الإقليمي ورد ٤٨ مرة في ٢٠ بندًا في ميثاق جامعة الدول العربية^(١٢). وكانت المفاوضات تعكس اختلاف المصالح بين الأنظمة. فمصر التي كانت تبحث عن حلفاء محليين بعد أن سمحت لها المعاهدة المصرية

الإنجليزية لعام ١٩٣٦ باتباع سياسة خارجية مستقلة كانت تساند قيام اتحاد أوثق على أساس أن قوتها الكبرى وحجمها الأكبر سيسمع لها بالهيمنة على أى ترتيب من هذا النوع. وينفس هذا المنطق، أحسست كل من لبنان وال سعودية - اللتين خشيتا سيطرة دول عربية مجاورة - بأنهما يمكن أن يفيدا من قيام مؤسسة تقوم على التعاون لا على وحدة مفروضة.

ولكن على الرغم من وجود مثل هذه التنبؤات، كانت ثمة ضغوط للتحرك قدما في الاتجاه المصرى. فكانت هزيمة الجيوش العربية بفلسطين فى ١٩٤٩-٤٨ والكافح ضد ما تبقى من الوجود البريطانى والفرنسى والتنافس المتتصاعد بين الأمريكين والروس حول النفوذ فى الشرق الأوسط كلها تغلى بمزايا المزيد من الوحدة. وجاء التأكيد على ذلك الاتجاه من جانب الرئيس المصرى جمال عبدالناصر ودعمه للاستقلال المصرى بتأميم قناة السويس والانتصار على العلوان البريطانى الفرنسي الإسرائىلى المشترك فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٦ وهو ما سارع باستغلاله كانتصار "عربي" مجيد. وفي هذا المناخ، كان من السهل حشد الجماهير العربية وراء شعارات قومية مناهضة للاستعمار عبر معظم أرجاء العالم العربى. وبلغ الحماس الشعوبى ذروته بقيام "الجمهورية العربية المتحدة" بين مصر وسوريا فى عام ١٩٥٨، ثم ببدء محاديث الوحدة مرة أخرى عام ١٩٦٣ حيث رفعت الأعلام فى شوارع القاهرة وبها أربع نجوم تمثل الدول التى كان يفترض أن تضمها الدولة العملاقة الجديدة: مصر وسوريا والعراق واليمن الشمالية.

وفشل البحث عن وحدة سياسية كبيرة نتيجة لتضارب المصالح بين كبار دعاتها. ومن أمثلة ذلك، الدور الذى لعبه الرئيس عبد الناصر، ففى ظل التفوق الاقتصادى وال العسكرى المصرى فى الشرق الأوسط فى ذلك الوقت، كان مقدراً لأى مخطط للوحدة أن يكون فى صالحها. لكن هذا هو ما أثار قلق سائر القادة العرب خاصة حين لم يجد النظام المصرى غضاضة فى تجاوزهم والتوجه بحديثه إلى شعوبهم مباشرة. فكتب أحد محررى أameda الأهرام التى كانت المتحدث الرسمى لنظام عبد الناصر فى

٢٩ ديسمبر ١٩٦١ قائلًا: إن مصر الدولة لو اعترفت باليهود في تعاملاتها مع الحكومات فإن مصر الثورة يجب ألا تتردد أو تتوقف عند هذه الحدود، بل ينبغي أن تحمل رسالتها إلى ما وراء الحدود، إلى الشعب، في سبيل إبلاغ رسالتها الثورية^(١٢). وتزايدت حدة المخاوف علىثر التجربة الفعلية للوحدة بين مصر وسوريا والتي اقتنع العديد منهن حافظ الأسد قبل توليه رئاسة سوريا ألا يضع بلاده في مثل هذا الموقف التبعي مرة أخرى.

وكانت القضية الفلسطينية قدرة معاشرة على توحيد العرب وعلى تفريقهم في أن معا، ففي السنوات العشر الأولى بعد قيام دولة إسرائيل وطرد ما يزيد على ٧٥ ألف لاجئ، كانت الدولتان العربيتان الأكثر قرباً من القضية، وهما مصر والأردن، مشفوتين بمحاولة إثارة الفرقة بين صفوف الفلسطينيين وليس بإعداد خطة للقيام بتصريف عربي مشترك ضد إسرائيل^(١٤). كما لم يكن ثمة استعداد كبير لتشجيع الفلسطينيين على أداء دور في عملية تحرير أراضيهم مستقبلاً^(١٥). وتغيرت الظروف في أوائل السنتين حين بدأت فكرة إيجاد "كيان" فلسطيني بين اللاجئين الفلسطينيين في حشد التأييد وتمت الموافقة عليها أخيراً من جانب القادة العرب أنفسهم في أول اجتماع قمة بينهم في يناير ١٩٦٤، مما مهد الطريق أمام أحمد الشقيري لكي يؤسس "منظمة التحرير الفلسطينية" في الاجتماع التمهيدي للمجلس القومي الفلسطيني الذي عقد في القدس في شهر مايو التالي. ويرى معظم المحللين أن التناقض بين عبدالناصر ونظام عبد الكريم قاسم الشورى الجديد في العراق (١٩٦٣-٥٨) كان له تأثير بالغ على قرار السماح بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما يراه آخرون قراراً يستهدفالأردن التي كانت تشعر بالتهديد من جانب أي تنظيم يمثل قيادة بديلة للعديد من الفلسطينيين الذين يعيشون تحت سيطرتها. في الوقت نفسه، كان ياسر عرفات وعدد من رفاقه يدعون العدة لشن عمليات حرب ميليشيات ضد إسرائيل بمنطقة فتح الجديدة التي قاموا بتكونيتها كمحاولة متعمدة للسماح للفلسطينيين بالسيطرة على مقدراتهم بعد سنوات من إهمال الدول العربية لهم. وفي النهاية، كانت الروح القتالية المتحفزة لدى منظمة فتح

هي التي لعبت دوراً في التعجيل بالمواجهة الرهيبة مع إسرائيل والتي أدت إلى حرب ١٩٦٧ بالشرق الأوسط بل وسمحت لها بالحصول على نفوذ كبير في منظمة التحرير الفلسطينية بل وانتخاب عرفات رئيساً للجنتها التنفيذية في فبراير ١٩٦٩.

كما يشير التوتر بين الفلسطينيين وبين الدول العربية إلى تناقض ثالث يحول دون التقدم نحو الوحدة. ففي الخمسينيات، كانت الأنظمة العربية نفسها هي الداعية للقومية العربية. ولم تكن هذه الأنظمة مستعدة للتنازل عن أي جزء من نفوذها وسيادتها في ظل أية وحدة حقيقة، بل وكانت هذه الأنظمة دائمة القلق من أن يؤدي بهم التأييد المطلق لأهداف القومية العربية إلى التورط في حرب تحفها المخاطر مع إسرائيل. ولهذا السببين كانت تلك الأنظمة واعية بوجود جماعات وحدوية صغيرة كحركة القوميين العرب التي تأسست في بيروت في أوائل الخمسينيات والتي كانت مطالبتها بالوحدة وسرعة المواجهة مع إسرائيل متৎمسة لدرجة تثير القلق. وبعد قدر من التردد، أيدت حركة القوميين العرب زعامة عبدالناصر للعرب حتى عامي ١٩٦٥-١٩٦٦ حين بدأت هي الأخرى في تبني موقف أكثر خطورة وفي الإيمان بأن الأنظمة القائمة هي التي كانت تشكل العقبات الكبرى على طريق الوحدة العربية والتي يجب إما أن تغير من أساليبها وإما أن تم الإطاحة بها عن طريق ثورات شعبية^(١٦).

وفي المناخ المشحون الذي تلا حرب ١٩٦٧ كانت منظمة التحرير الفلسطينية والمليشيات وسائر أنصارها من الراديكاليين العرب هم الذين مثلوا أمام العالم العربي طريقة بديلة إلى الأمام. لكن الدول القائمة بدأت في دعم مواقفها وتقوية دفاعاتها واستعادة سيطرتها. وساعدتهم على ذلك الثروة النفطية التي وافقت كل من السعودية ولبيبا وبول الخليج على توزيعها في مؤتمر القمة العربي بالخرطوم عام ١٩٦٧. وتلا ذلك المواجهة الأردنية الناجحة ضد حركة المقاومة الفلسطينية في عامي ١٩٧٠-١٩٧١. ثم الأداء الأفضل للجيوش العربية التي أعيد تنظيمها في حرب ١٩٧٣ ضد إسرائيل. ومنذ ذلك الوقت، تقلصت الدعوة إلى الوحدة لدرجة كبيرة وتركت الدول المستقلة لتنمية كياناتها المستقلة في إطار البيئة العربية الواحدة.

في مقالة نشرت في عام ١٩٧٩ أعلن فؤاد عجمي «نهاية الدعوة إلى الوحدة العربية»^(١٧). ولعله يقصد بذلك أن قوة كل دولة من الدول التي تقاوم الدعوة إلى الوحدة العربية قد ازدادت وبالتالي أن مثل هذه الدعوات أصبحت صعبة التنفيذ. وهذا بلا شك صحيح في حد ذاته، ولكن كما حاولت أن أبين في الجزء السابق كانت الحملة من أجل الوحدة دانما أكثر تضارباً مما يعلن عنه. وكان أي مخطط يرمي إلى مزيد من التعاون بين الدول يدعمه حد أدنى من العروبة؛ إحساس بالقربى بين الشعوب الناطقة بالعربية، وهو ما ظل حقيقة محورية في حياة الشرق الأوسط مهما حدث من أحداث. من هذه المنظور فإن ما يرمي إليه فؤاد عجمي ليس نهاية العروبة في حد ذاتها، بل إلى تحول مهم في أسلوب تفسيرها وتطبيقاتها على الواقع السياسي.

ويغض النظر عن تداعيات حرب ١٩٦٧، فإن المناخ العربي قد تغير بعدة سبل مهمة في السبعينيات والثمانينيات. ومن العوامل التي ساعدت على ذلك تدهور النفوذ المصري نتيجة للهزيمة العسكرية، والإنهيار الاقتصادي ووفاة عبدالناصر. وعامل آخر هو نمو النفوذ المالي للسعودية؛ وعامل ثالث هو الأهمية السياسية الجديدة لسوريا على أثر رسوخ نظام الرئيس الأسد في أوائل السبعينيات. وإذا أضفنا الزيادة الكبيرة في عدد الدول العربية المستقلة نجد عالماً عربياً نزعت منه قوته إلى درجة كبيرة للغاية ويصعب فيه على أي زعيم منفرد أو نظام حاكم أن يمارس نفوذه أو هيمنته. وثمة عامل مهم آخر يطلّع تغيير المناخ العربي وهو ما يسمى "الاستمرارية" المتزايدة لأنظمة العربية والدول العربية القائمة^(١٨). وبعد الانقلابات الضخمة في الخمسينيات والستينيات، لم يتم الإطاحة بأي نظام أو عائلة حاكمة بالقوة في السبعينيات والثمانينيات، باستثناء الإطاحة بالرئيس جعفر نميري في السودان والذي تم طرده نتيجة لتزايد حدة المعارضة الشعبية (ومعارضة الجيش) عام ١٩٨٥. أما التغيرات القسرية الأخرى، كاغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١ أو خلع الرئيس بورقيبة عام ١٩٨٧، فلم تؤد إلى أي تحوّلات جذرية في أسلوب إدارة كل دولة. ويقال إن السبب الأول لهذه

"الاستمرارية" يمكن في نموذج الدولة، وليس هناك سوى لبنان التي تمثل النموذج الغرير لعجز حكومة عن الإبقاء على صراعات القوى فيها في نطاق حدودها الإقليمية. وهي في ذلك كانت ضحية للصراع العربي والصراع العربي الإسرائيلي والذي أداره أبطاله على تراب الغير بينما كانوا هم في مأمن منه^(١٤).

كان الوضع الجديد يسمح لأنظمة الحكم باستغلال بعض من الإمكانيات المتصلة فيعروبة دون الحاجة إلى التنازل عن سيطرتها على سياساتها أو سيادة دولها. فكانت الإستراتيجية الظاهرة هي التظاهر بالحماس الشديد للوحدة وفي الوقت نفسه تفادى أي خطة تتضمن أي توحد سياسي وثيق مع دولة عربية أخرى أو مواجهة عسكرية فعلية مع إسرائيل. وكان من بين الأنظمة التي اتبعت هذه السياسة بدأب واضح النظام البعشي الذي تأسس في سوريا عام ١٩٦٦ وفي العراق عام ١٩٦٨. وكان من العوامل التي ساعدت هذين النظامين في هذا الصدد أن أحد مبادئ البعث الثلاثة الرئيسية وهو "الوحدة" كان يتضمن التزاماً قوياً بالعروبة وأنه من غير الضروري إظهار هذا الالتزام باتخاذ إجراءات تضر بما وراء حدود كل دولة. وكإجراء وقائي إضافي عمد كلا النظامين إلى فترات من التطرف الأيديولوجي اتخذوا فيه مواقف كلامية متطرفة تجاه دعم الفلسطينيين ومواجهة إسرائيل بحيث يستحيل على أي نظام عربي آخر أن يتحالف معهما. ونتيجة لذلك كانت مفاجأة أن يعلن النظامان البعثيان الوحدة في أعقاب مؤتمر القمة العربي في بغداد في نوفمبر ١٩٧٨. إلا أن هذا القرار لا يعد محاولة مخلصة للوحدة بل "وسيلة لدعم وضعهما" ضمن سعي العراق إلى الحلول محل مصر في زعامة العالم العربي ومحاولة سوريا كسب بعض الوقت في فترة شهدت ضعفاً داخلياً واضحاً^(١٥). ولم يلتقي الزعيمان حافظ الأسد وصدام حسين سوى ثلاث مرات قبل انهيار الخطة وسط ادعiam متبادلة بالتدخل المرفوض من جانب كل منهما في شتون الآخر في صيف ١٩٧٩.

وهناك تحول آخر في الاتجاه تمثل في زيادة تأكيد كل نظام على قوميته الإقليمية المحلية الخاصة، وكان ذلك يسيطر نسبياً على دول شمال أفريقيا - عدا ليبيا - حيث

لم يهدِ وجود دول منفصلة إلى أي صراع جوهري مع مطالب العربوية أو المزيد من التعاون العربي^(٢١). ففي حالة مصر مثلاً، استطاع الرئيس السادات أن يستغل فرصة مناخ السالم من الحرب والذي ساد في أعقاب حرب ١٩٧٣ ضد إسرائيل والإحساس بأن مصر قد أراقت ما يكفي من دماء أبنائها في سبيل القضية العربية. وكان قرار إعادة استخدام اسم مصر بدلاً من الجمهورية العربية المتحدة قد أثار بعض المعارضه. وكانت الأوضاع أشد صعوبة في الجزء الشرقي من العالم العربي حيث كانت الدول القائمة لاتزال تبدو ككيانات هشة مصطنعة، وكانت أنظمة الحكم تعتمد عادة على دعاوى العربوية في اكتساب شرعيتها. أما في العراق والأردن فقد بدأت عملية تبادل المجاملات الكلامية الرقيقة لدعم مفردات نوع من النزعة القومية الإقليمية المحلية، بينما كان الولاء للعائلة الحاكمة في دول أخرى هو الذي كان يمثل تقويضًا بالارتباط الأساسي بمفهوم الدولة بمعناه الضيق^(٢٢). أما في اليمن الجنوبي حيث كانت دعاوى العربوية أو الوحدة القومية اليمنية تعد أمرًا غير مناسب سياسياً وأيديولوجيًا فكانت هناك سلطة ثالثة وهي الماركسية الليينية التي تم اللجوء إليها كبديل عن الولاء الشعبي إلى أن حدث التحول المفاجئ في نهاية الثمانينيات^(٢٣).

ومن مؤشرات التحول إلى مجموعة أخرى أكثر محلية من الرموز والمارسات التي تربط بعض العرب بمناطق إقليمية محددة بناءً نصب للجندي المجهول. ومن المؤشرات أيضاً زيادة الاهتمام بالاحتفال ببعض المناسبات القومية التي لم يكن لها أي مضمون عربي رمزي^(٢٤). وزادت حدة هذه العملية في العراق إبان حربها مع إيران في الثمانينيات حيث أسبغ على البلاد تاريخ وجغرافياً محلية خاصة محسوبة لتأكيد اختلافها عن جيرانها العرب. ومن الأمثلة على ذلك تصوير الأرضي العراقي كواحة للخيال تحبط به صحراء عربية شاسعة^(٢٥). كانت مثل هذه الإجراءات تدعم الاتهامات القائمة نحو زيادة حدة الانفصالي بين الشعوب العربية وهو ما اتضحت بصورة أكبر في اختلاف جوازات السفر واختلاف النظم التعليمية والقانونية واختلاف نظم الهجرة والجنسية وما إلى ذلك. ولكن على الرغم من تقلص دعاوى الوحدة إلا أن العربية ظلت

تعبر عن نفسها بسبيل شتى منها مثلا الإجراء الجماعي بطرد مصر من الجامعة العربية في أعقاب إبرام اتفاقية السلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٩، وتأييد مصر والأردن للعراق في حربها الطويلة ضد إيران من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨، في كل من هاتين الحالتين انكسرت وحدة الموقف العربي، في المرة الأولى بسبب مصر، وفي المرة الثانية بسبب سوريا التي تحالفت مع إيران ضد العراق. ولكن في كل حالة أيضا كانت روابطعروبة قوية بما يكفي لتشجيع درجة عالية من التعاون بين الغالبية العظمى من الدول العربية.

وزادت هذه التوجهات في السبعينيات مع طفرة النفط التي حثت على اتخاذ نوعية مختلفة تماما من خطط التعاون بين الدول العربية تقوم على تحفيظ إعادة توزيع الثروة من الأغنياء إلى الفقراء لصالح الإسراع بالنمو الاقتصادي للمنطقة العربية بأسرها. وكانت الخطوة الأهم هي استخدام عوائد النفط في دعم ما يسمى بدول "المواجهة" في حربها ضد إسرائيل ولدعم مواقف الرافضين لاتفاقية كامب ديفيد لعام ١٩٧٨ وخطة السلام المصرية الإسرائيلية. وفي الحالة الأخيرة، ثلت سوريا وعدا بتلقي ١.٨ مليار دولار سنويا لمدة عشر سنوات، و١.٢ مليار دولار للأردن، و١٥٠ مليون دولار لكل من منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين بالضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة^(٢٦). ولكن هناك شكلاً كبيراً في إمكانية تحويل كل هذه الأموال نظراً لتدور عوائد النفط وزيادة متطلبات الحرب العراقية الإيرانية والتغيرات التي طرأت على العلاقات السياسية.

خصائص العلاقات بين الدول العربية

تعتبر الدول العربية كيانات مستقلة ذات سيادة طبقاً للقانون الدولي وحسب مفاهيم هذه الدول نفسها. وهذا أمر معترف به رسمياً في ميثاق جامعة الدول العربية. فتؤكد المادة الثامنة على أن كل دولة عضو بالجامعة تلتزم باحترام النظام القائم في سائر الدول الأعضاء بالجامعة وتعتبره حقاً "أصيلاً" لهذه الدول وتلتزم لا تخذ أي إجراء من شأنه الإطاحة بهذا النظام^(٢٧). ولكن من الناحية العملية نجد أن الجامعة

تتصرف كما لو كانت الدول العربية تدير علاقاتها من منطلق فكرة الأخوة لا على أساس البروتوكول. ويمكن ملاحظة ذلك في افتقار الجامعة إلى آلية لإقرار النزاعات المتعلقة بتدخل دولة ما في الشئون الداخلية لدولة أخرى. وقد أثيرت القضية لأول مرة في مناسبتين في عام ١٩٥٨. فقدت لبنان احتجاجاً رسمياً على الهجوم الدعائى الذى شنته وسائل إعلام الجمهورية العربية المتحدة (المكونة في ذلك الوقت من مصر وسوريا) ضدها وعلى تعدى فرق مسلحة على حدودها. ويدلاً من التحقيق في الاحتجاج ومحاولته إلقاء اللوم فيه على جهة معينة، اكتفى الأعضاء الآخرون باتخاذ قرار بعنادشة الدولتين إلى وضع حد للقلق بينهما. وكان هذا القرار حسب وصف المبعوث السوداني يقوم لا على فكرة أن الجامعة تمثل محكمة للعدل تفصل بين الجانبين، بل على أساس الحاجة إلى الحث على المصالحة بين الإخوة. وبعد عدة أشهر، تم رفض شكوى تونسية ضد مصر لإيوانها مجموعة من النقين السياسيين بزعم قيامهم بالتأمر على الحكومة، وتم الرفض هذه المرة أيضاً بدون تحقيق باعتباره «مجوماً» على جامعة الدول العربية وبعد ازدياد إلحادى الأعضاء^(٢٨).

ويرجع غياب الآلية الرسمية لإقرار النزاعات بين الدول إلى افتراض التشابه النوعي بين الدول العربية بحيث ينتفي الغرض من وجود مثل هذه الآلية. وأكد القذافي بصفته قائداً للثورة للرئيس مبارك في ديسمبر ١٩٨٩ قائلاً: «أنا ضد التمثيل الدبلوماسي (بين مصر ولبيبا) لأن الهدف الأساسي ينبغي أن يكون قيام أمة عربية متحدة حيث لا تكون ثمة حاجة إلى تبادل مثل هذه البعثات»^(٢٩). وتدل مثل هذه التصريحات على الطريقة التي تدار بها العلاقات بين الدول العربية. فهي تدار من جانب الرئيس أو رئيس الدولة شخصياً وفي غالب الأحيان عن طريق الاتصال الهاتفي أو الزيارة الشخصية دون تدخل تقريباً من جانب وزير خارجيته أو ممثليه الدبلوماسيين في العاصمة الأخرى. وهناك أيضاً دور المهم الذي يتم إسناده إلى كبار رجال النظام الحاكم في دولة ما معن لهم اتصالات شخصية في الدول العربية الأخرى، ومثال ذلك أنور السادات في حقبة عبدالناصر، حيث كانت له اتصالات وثيقة داخل معظم الدول العربية، أو رفعت الأسد الأخ الأصغر للرئيس السوري والذي كانت تربطه بالأمير عبدالله بالسعودية صلات حميمة.

كما لم يكن هناك بصورة عامة أى احترام للحدود والسيادة الوطنية حين يتصل الأمر بمحاولة التأثير على جارة عربية بالضغط عليها سعيا إلى إجبارها على التوقف عن الضغط المضاد. وقد اتخذ ذلك الاتجاه بغير الوقت شكلا من أشكال التدخل العسكري المباشر أو الاغتيالات أو الخطف أو القصف بالقنابل أو التخريب أو الحملات الإذاعية والصحفية أو دعم المعارضة السياسية لأنظمة المعادية. ومن أوضح الأمثلة على هذه التدخلات التي كانت تتم بصورة عشوائية مؤامرة الملك سعود لاغتيال الرئيس عبدالناصر عام ١٩٥٨؛ والمحاولات المصرية لزعزعة استقرار الملك حسين بين الأعوام ١٩٥٨ و ١٩٦٠؛ والغزو السوري المحدود لشمال الأردن عام ١٩٧٠، والدعم العراقي والأردني للإخوان المسلمين في صراعهم ضد النظام السوري منذ ١٩٧٩ فصاعدا؛ وتقديم الجزائر قواعد انطلاق لجبهة البوليزاريو إبان صراعها مع الجيش المغربي في الصحراء الغربية؛ ودعم ليبيا للتدخلسلح في الأراضي التونسية عام ١٩٨٠ كأن كانت كل هذه الأنشطة ينظمها كبار ضباط الجيش أو أفراد المخابرات ، من ثم فقد كانت هذه العمليات تحاط بسرية تامة ويصعب التنبؤ بأهدافها. إلا أنها تعد دليلا على الاستعداد لخطى الحدود الدولية، مما لا مثيل له في أي مكان غير القارة الأفريقية.

ولم تنجح محاولات الحد من هذا السلوك وتحويله إلى مجموعة مبادئ أو أنماط^(٢٠). ولكن يمكن المجازفة بإطلاق بعض التعميمات عن إدارة العلاقات فيما بين الدول العربية وأهدافها ونتائجها. أولها افتراض عام بأن الحدود مخلخة وأن الدول المجاورة ستتحاول أن تتدخل، ما يضطر الأنظمة الحاكمة إلىأخذ مزيد من الحذر ومحاولة تفادى مثل هذا التدخل بأخذ المبادرة في أيديهم. وقد صاحب هذا الافتراض بصورة عامة محاولات لإضعاف الدولة الجارة المسيبة للمتاعب كسبيل للحد من قدرتها على التدخل. ثانيا، هناك فرضية أخرى عن الصراع المحتمل دون وجود سبب موضوعى للنزاع في العديد من الحالات. ثالثا، أن التدخل في الأحداث على الجانب الآخر من الحدود معناه أن الفارق بين السياستين الداخلية والخارجية أقل منه في سائر بقاع العالم. وعادة ماتسعى الأنظمة الحاكمة إلى كسب التأييد بل الشرعية عبر

الحدود، إلا أنها تضطر إلىأخذ مزيد من الحذر لا يحاول جار منافس لها أن يفعل نفس الشيء.

ولذا تحدثنا عن العالم العربي ككل نجد أن تطبيق هذه التعميمات يتفاوت من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر. من أمثلة ذلك علاقات مصر بغيرها من العرب والتي أصبحت أقل توتراً بكثير مما كانت عليه في أعقاب وفاة الملك الناصر وبعد طردتها من الجامعة العربية عام ١٩٧٩. ومثال آخر وهو تعدد مراحل العلاقات العراقية السورية منذ أن خضعت الدولتان لحكم الأنظمة البعثية منذ ١٩٦٨. فيرى البعض أن النزاع الرئيس بينهما كان حول تحديد أي النظامين يعد تعبيراً حقيقياً عن التوجه البعثي^(٢١). وكانت لذلك أهمية في ثلاثة أشياء: أولاً- كان استخدام سلطة الحزب وعقيدته محورياً في الإدارة السياسية لكل من المجتمعين كما سنوضح تفصيلاً في الباب العاشر. وكانت هذه السلطة محكمة لدرجة لا تترك مكاناً لوجود أكثر من سلطة شرعية واحدة ويحيث يوصم أي منافس بوصمة الاحتيال والادعاء، وهو ما يشبه النزاع بين الفرعين السوفيتي والصيني من الماركسية في الستينيات. ثانياً- كان الاعتراف بمصداقية حزب البعث يرافقه الاعتراف بكونه القوة القومية والتقدمية الرائدة في العالم العربي. ثالثاً- كان كلا النظامين في غاية الضعف في بادئ الأمر، وكانا يخاطبان جمهوراً من أعضاء حزب البعث الحائزين على النظمتين يؤيدون^(٢٢). وباكتساب النظام السوري الثقة في نفسه قلت حدة المواجهة وحلت محلها قضاياً أشد تعقيداً كالاتفاق المتبادل حول رعامة العالم العربي والتاريخ الطويل من الخلافات العنيفة حول مجموعة من المشكلات منها السياسة تجاه إسرائيل والفلسطينيين والثورة الإيرانية.

دور إسرائيل والفلسطينيين في العلاقات بين الدول العربية

بغض النظر عن تأثير العروبة على العلاقات بين الدول العربية فالتأثير الآخر غير المعتمد كان يتمثل في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ففيما يتعلق بإسرائيل كان ذلك

التأثير ناجماً عن علاقة القوة والتهديد بالقوة التي حكمت علاقتها بغير أنها العرب طوال السنوات الثلاثين من وجودها، وهي سياسة دفعها قدمًا رئيس وزرائها بيفيد بن جوريون المؤسسة الداعمة في أوائل الخمسينيات. وكانت تلك السياسة تهدف إلى الوقاية من أي هجوم عربي والحلولة دون أي تأييد عربي للميليشيات الفلسطينية أو غيرها ومحاولة الخلاص من أي زعيم عربي معاد كعبدالناصر^(٣٣). وكانت الدول العربية الجارة لإسرائيل غير مستعدة بدورها لتوقيع معايدة سلام ولا لتطبيع علاقتها معها، وبالتالي لم يكن أمامها سوى الاختيار بين أمرين: إما الإعداد للحرب أو إيجاد شكل من أشكال التعايش المؤقت معها. وقد اتخذت كل من مصر وسوريا السبيل الأول، بينما اختارت كل من لبنان والأردن الطريق الأخير.

وكان هذا الصراع المعقد مسؤولاً عن قيام سباق تسليح في الشرق الأوسط وعن سلسلة من الحروب وعن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء المصرية في عام ١٩٦٧ بالإضافة إلى العديد من الصدامات الصغرى. وقد أضاف الغنجر الفلسطيني بعداً جديداً خاصةً بعد زيادة حجم التنظيمات العسكرية وارتفاع الروح القتالية بينها في السبعينيات. وكانت النتيجة جذب كل من لبنان والأردن إلى دائرة الصراع المباشر على أثر الفارات الإسرائيلية ضد القواعد القائمة على أراضيهما. إلا أن سياسة إسرائيل تجاه هاتين الدولتين سرعان ما انحرفت عن مسارها، فما أن اتخذ الملك حسين قراره بطرد الميليشيات من الأردن حتى عادت إسرائيل إلى سياستها التقليدية بتقليد النظام الأردني كقوة محافظة على جناحها الشرقي. وفي الوقت نفسه، زادت حدة التدخل ضد الفلسطينيين في لبنان مما أدى إلى غزو إسرائيلي للبلاد في عام ١٩٨٢، وإلى هزيمة الفلسطينيين ومحاولة إقامة نظام أكثر وداً لإسرائيل تحت زعامة القوى اللبنانيّة التي يرأسها بشير الجميل. وعلى الرغم من الفشل السياسي للغزو الإسرائيلي إلا أنه أدى إلى بدء سلسلة من التغيرات في التوازن الداخلي للقوى بين الميليشيات المسيحية والشيعية والدرزية مما زاد من شدة تمزق البناء اللبناني الهش.

كان من أسباب قدرة إسرائيل على ممارسة قوتها في لبنان توقيع مصر لمعاهدة سلام معها عام ١٩٧٩ . فمن وجہة نظر الرئيس السادات كان ذلك معناه اتخاذ قرار بتطبيع العلاقات مع جارته القوية، كما كان ذلك معناه أيضاً اختلال المعادلة السياسية التي تقول بأن دعم الفلسطينيين ومعاداة إسرائيل كانا وجهين لعملة واحدة. واعتبر ذلك من منظور معظم أنظمة الحكم العربية خيانة عظمى للقضية العربية، ولو أن غالبية هذه الأنظمة سرعان ما بدأت في اتباع المصريين على نفس الطريق. وكانت الإستراتيجية البديلة التي اتبعتها سوريا تمثل في دعم قدراتها العسكرية بحيث تتمكن من مواجهة إسرائيل، بينما تسعى في الوقت نفسه إلى السيطرة على حركة المقاومة الفلسطينية بحيث أصبحت سياساتها خاصة لمتطلبات الأمن السوري. وأدى ذلك أيضاً إلى إثارة موجة من العداء العربي خاصة حين وصل الأمر إلى مواجهة عسكرية سورية مع قوى منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان في عام ١٩٧٦ وما تلاها من محاولة تقسيم الفلسطينيين وإيجاد قيادة بديلة لياسر عرفات منذ ١٩٨٢ وما بعدها.

إن تحليل تأثير الفلسطينيين على السياسة والعلاقات بين الدول العربية ليعد أشد تعقيداً من تأثير إسرائيل. فطوال العقدين التاليين لعام ١٩٤٨ كان الفلسطينيون بلا دولة خاصة بهم وكانوا يعيشون تحت سيطرة أنظمة حكم مختلفة في طبيعتها. ولكن بعد أن بدأوا في تأكيد استقلالية تصرفاتهم في أواخر السبعينيات كان من المحتم أن يمثلوا مشكلات كبرى لتلك الدول العربية التي سعوا لكسب تأييدها. من هذه المشكلات بالطبع خطورة استفزاز رد فعل إسرائيلي عنيف. ومنها أيضاً قدرة القيادة الفلسطينية واستعدادها للالتحكام إلى الأنظمة وإلى شعوبها في أن معاً. ومع أن من مبادئ العقيدة السياسية لفتح الحفاظ على استقلالية تصرف الحركة بتحاشى التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، إلا أن هذا المبدأ كان غالباً ما يتم تجاهله عملياً. وفي بعض الحالات - كما حدث بالأردن في عام ١٩٧٠ وبلبنان بعد ذلك بسنوات قلائل - كان معنى ذلك القيام بمحاولات مباشرة لزعزعة استقرار النظام بالتحالف مع قوى المعارضة، وفي حالات أخرى، كانت هناك ضغوط لاتباع منطق ثوري حل محل الوحدة العربية وضرورة

المواجهة المستمرة مع إسرائيل قبل كل شيء. ونتيجة لذلك، كانت معظم أنظمة الشرق الأوسط معنورة في افتراضها بأن الفلسطينيين على الرغم من احترامهم لقوميتهم على وفاق مع مفهوم أشمل للعروبة إلا أنهم كانوا مستعدين تماماً لتجاوز المصالح القومية الأردنية أو اللبنانيّة أو المصريّة إذا وقفت هذه المصالح في طريق تحقيق أهدافهم الخاصة.

وبإضافة إلى قوميتهم الخاصة قام الفلسطينيون باتباع إستراتيجية متطرفة لتحقيق أهدافهم السياسية. وبدأت هذه الإستراتيجية بالتركيز الشديد على الكفاح المسلح، ولكن - كما حدث لمعظم حركات التحرير الوطنية - تحولت هذه الإستراتيجية إلى التركيز على الدبلوماسية والتسوية التفاوضية. وتمت أولى مراحل هذا التحول عام ١٩٧٤ حين أعلن المؤتمر القومي الفلسطيني الثاني عشر موافقته على ما عرف باسم "الفترة الانتقالية" أو "الخطوة المرحلية" والتي تقرّر بها ضرورة إقامة "سلطة وطنية مستقلة" على أي جزء من الأراضي الوطنية الفلسطينية التي قد تتحرر من السيطرة الإسرائيليّة، وهو ما يشير ضمناً إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد اشتباكات عشرة سنّة، بلغت هذه الإستراتيجية ذروتها ببيان سياسي أصدره المجلس الوطني التاسع عشر والذي انعقد بالجزائر في نوفمبر ١٩٨٨ أكد على إصرار منظمة التحرير الفلسطينية على التوصل إلى "تسوية سياسية" للصراع العربي الإسرائيلي من خلال مؤتمر سلام دولي يتم فيه تمثيل كل الأطراف على قدم المساواة^(٢٤).

كان هذا التطور يرجع إلى تطورات طرأة على مختلف المجتمعات الفلسطينيّة داخل الضفة الغربية وغزة وخارجها أكثر من كونها ترجع إلى نشاط دبلوماسي عربي ما أو إلى مصالح عربية واضحة. والحقيقة أن عدداً من الأنظمة العربيّة بذلك أقصى ما بوسّعها لشق صفوف الحركة وتهبيط قيادتها أو القيام بترتيبات سياسية خاصة مع الإسرائيليّين دون إشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينيّة. وينطبق ذلك على السوريّين الذين سعوا إلى إيجاد بديل عن قيادة ياسر عرفات في أعقاب إزالتها وجود المنظمة من بيروت بعد الفزو الإسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢. وينطبق كذلك على المصريّين حيث كانت اتفاقية السلام بينهم وبين إسرائيل في عام ١٩٧٩ تفتقر إلى أية ضمانات

باحترام حقوق الفلسطينيين. إلا أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تمكنت من التغلب على هذه التهديدات بعدة طرق. فقد تمكنت من إعادة بناء وحدة الحركة وأن تطلق مبادرات سياسية حين كان الأمر يتطلب ذلك. كما استفادت بشكل جيد من الخلافات العربية في إيجاد حلفاء جدد لنفسها وفي تقاضي السقوط تحت تأثير أى نظام معادٍ منفرد، وبذلك كانت فى وضع يسمح لها بالاستفادة القصوى من الانتقاضة ضد الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي اندلعت في ديسمبر ١٩٨٧ واستثمارها كنقطة انطلاق للدعوة إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة بدأتها في المؤتمر الوطني التاسع عشر بالجزائر.

سياسة التكامل الاقتصادي العربي

كان من الطبيعي إبان فترة الاستقلال الأولى أن يفترض أن الاتجاه نحو مزيد من التعاون السياسي بين الدول العربية ينبغي أن يصاحب اتجاه آخر نحو المزيد من التعاون الاقتصادي. وقد تأثرت هذه المشاعر بالتطورات التي حدثت إبان العرب العالمية الثانية حين كان جزءاً كبيراً من المنطقة يدار كوحدة واحدة من جانب مركز إمدادات إنجلizi Amerikي للشرق الأوسط ومركز القاهرة، ثم تأثرت بعد ذلك ببيان التقى نحو إقامة سوق أوروبية مشتركة. وكان أنصار الحركة يرون فيها أيضاً سبيلاً لتطوير التبادل الاقتصادي العربي الذي كان قد تقلص لدرجة كبيرة نتيجة لظهور كيانات اقتصادية قومية مستقلة للقوى الاستعمارية.

على أي الأحوال كانت هناك صعوبات مهمة. فكانت فرص زيادة التبادل التجارى محلوبة لأن معظم الدول العربية حديثة الاستقلال كانت تنتج نفس المعدل تقريباً من المنتجات الزراعية والصناعية، باستثناء واحد كبير هو النفط الذي أسهم بالنصيب الأعظم من التبادل التجارى فيما بينها. إضافة إلى ذلك، لم تكن معظم الأنظمة العربية مستعدة لتخفيض التعريفة الجمركية نظراً لاعتمادها الشديد عليها في حماية صناعاتها الوليدة وفي زيادة مواردها أو في كلِّيَّتها معاً. وكانت ثمة مصاعب سياسية

مهمة كذلك، خاصة خوف الدول ذات الاقتصاد الأضعف من التكامل مع الدول الأقوى اقتصادياً، والمشكلات الضخمة التي تترتب على إنشاء أمانة دولية عربية لمراقبة وتنظيم أي إجراء جديد.

اتخذت الجهد الرامية إلى دفع التكامل الاقتصادي العربي أربعة أشكال رئيسية^(٢٥)، يمكن وصف أولها - والتي بذلت في أوائل الخمسينيات - بأنها مرحلة التجارة الحرة حيث اتخذت مبادرة لاستخدام الجامعة العربية وبعضاً من مؤسساتها في الحد من الحاجز التي تعيق التبادل السلمي والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة. وكان أكبر إنجازاتها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت بين دول الجامعة العربية والتي أبرمت في أول مؤتمر لوزراء الاقتصاد العرب عام ١٩٥٣. وكان من أكبر مؤيديها لبنان التي كانت لها مصلحة خاصة في تأمين النفاذه إلى الأسواق العربية كسبيل للحد من اعتمادها على سوريا في أعقاب فصام الاتحاد الجمركي بين البلدين في عام ١٩٥٠. وقد أدت الاتفاقية إلى شيء من التقدم في الإلغاء المتبادل للتعريفة الجمركية على السلع الزراعية والنفط، ولكن إلى حد أقل بالنسبة للسلع الصناعية التي كان كل الموقعين عليها تلقين على حمايتها.

وأعقبت هذه المرحلة في عام ١٩٥٧ محاولة لإقامة سوق عربية مشتركة ذات تعريفة جمركية خارجية واحدة. وكانت الريادة فيها مصر التي كانت تتوجه إلى استثمار الزخم الذي أحدثه انتصارها على الغزو الإنجليزي الفرنسي لها وهو ما تمكن بفضل العنوان السعودي من جعله انتصاراً اقتصادياً وسياسياً للتضامن العربي. تم التوصل إلى الموافقة المبدئية على إقامة هذه السوق في المجلس الاقتصادي للجامعة العربية في يناير ١٩٥٨، إلا أن كلاً من مصر والأردن والعراق والكويت وسوريا لم توقع على معايدة تربط بينها جميعاً في إقامة السوق العربية المشتركة إلا في أغسطس ١٩٦٤ ليبدأ العمل بها من أول يناير ١٩٦٥ على أن يتم العمل على الإلغاء التدريجي لكل الرسوم الجمركية والقيود النوعية على التبادل التجاري بينها في يناير ١٩٧٤. ولكن حين جد الجد لم يصدق على المعايدة سوى أربع من الدول المعنية - أي باستثناء الكويت - وثبتت

صعوبة التوصل إلى اتفاق على السلع التي ينبغي خفض التعريفات الجمركية والمحصل عليها. وقدم كل من الشركاء الأربع قائمة مطولة من المنتجات المصنعة التي ترغب في إعفائها، وبعد إتمام الجولات الأربع الأولى من الخفض في يناير ١٩٦٨ لم يتحقق الكثير منها، وفي النهاية تقلصت المبادرة برمتها ولها النسيان. وكان هناك افتقار مماثل للتقدم نحو إقامة تعريفة جمركية خارجية مشتركة. فكان يبدو أن مختلف الدول المعنية وافقت على الانضمام إلى الاتحاد لأسباب سياسية بالدرجة الأولى وسرعان ما اعتبرتها هذه الدول خطراً يهدد خلطها التصنيعية القائمة على حماية أسواقها المحلية. ولكن ينبغي أن نلاحظ أيضاً أن العديد من التجمعات الإقليمية الأخرى غير الأوروبية من بنفس النوعية من المشكلات، ومثال ذلك اتحاد أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة لعام ١٩٦٠^(٣٦).

وبدأ التحرك الثالث نحو التكامل الاقتصادي إبان طفرة أسعار النفط بوائل السبعينيات، وشملت إنشاء العديد من الصناديق والبنوك لاستثمار بعض من الثروات الجديدة في الدول العربية التي تفتقر إلى النفط. وهنا وأخيراً كان ثمة تكامل جديد يمكن استغلاله حيث كانت الدول الفنية بالنفط في حاجة إلى العمالة والخبرة لإنشاء مؤسسات حديثة خاصة بها، بينما كانت بقية الدول تتوجه إلى رأس المال اللازم لتنمية اقتصادياتها. كما فتحت هذه الطفرة احتمالات ربط الموارد العربية في مشروعات مشتركة عديدة من بنوك إلى وكالات شحن ومن مصانع تعدين لخطط ضخمة وضعفت لتطوير الناتج الزراعي السوداني. وكانت الكويت هي التي قدمت أفضل النماذج في هذا الصدد، حيث كانت قد أنشأت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ استقلالها عن بريطانيا في عام ١٩٦١. ولم تقتصر أهداف هذا الصندوق على الناحية الاقتصادية وحسب بل كانت له أهداف سياسية تمثلت في رغبة الكويت في إبداء استعدادها لمشاركة ثروتها مع جيرانها العرب من القراء من خلال مشروعات تعاونية مشتركة. وزاد أتباع هذا النموذج منذ عام ١٩٧٠ بإنشاء ما يقرب من ٢٠٠ مشروع عربي آخر.

ويتمثل رابع وأخر أشكال التكامل الاقتصادي العربي في التجمعات الإقليمية الفرعية المختلفة التي كان أنجع نماذجها مجلس التعاون الخليجي. ظهرت الفكرة لأول مرة على هيئة اتحاد مغاربي ناقص النمو تم إنشاؤه بمجلس استشاري في تونس عام ١٩٦٦، ولكن كما حدث بالنسبة للسوق العربية المشتركة أحبطت الجهد الرامي إلى إزالة الحدود أمام التجارة المحلية بسبب وجود خطط قومية منفصلة وهيئات تحظى بقومية مستقلة وكذلك بسبب النفوذ الخاص للمجموعة الاقتصادية الأوروبية التي كانت للاتفاقيات التجارية المفردة معها أفضلية خاصة. كان مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس في عام ١٩٨١ يمثل نموذجاً مختلفاً تماماً ويتمتع بميزات أكثر وضوحاً. فكان بمثابة اتحاد بين دول متعددة اقتصادياً لكل منها خطط طموحة لإنشاء العديد من الصناعات الحديثة القائمة على وفرة الطاقة الرخيصة، وهو برنامج كان من الممكن أن يحقق نجاحاً أكبر لو استطاعت الدول أن تتفق حول كيفية انتساب السوق المحلية النامية فيما بينها^(٣٧). وفي عام ١٩٨٩ تم الإعلان عن قيام تجمعين إقليميين فرعرين آخرين وهما الاتحاد المغاربي العربي الذي ضم الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس، ومجلس التعاون العربي الذي شمل مصر والعراق والأردن واليمن الشمالية. ولكن في كل من هذه الحالات كانت الأهداف السياسية لقيامها أكبر كثيراً من الأهداف الاقتصادية. ففي حالة مجلس التعاون العربي سرعان ما انهار الصرح نتيجة للتوترات الناجمة عن احتلال العراق للكويت. أما الاتحاد المغاربي العربي فكان له مستقبل أكبر نظراً لاشتراك المصالح المتبادلة بصورة أكبر بين دول الشمال الأفريقي في تعاملها المشترك مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومع التجمعات المتوسطية الجديدة التي بدأت في روما في أكتوبر ١٩٩٠.

هل هناك «نظام» عربي؟

يكفي ما ذكرناه حتى الآن عن التفاعل غير العادي بين الدول العربية ولو في العالم الحديث على الأقل، نظراً للصلات اللغوية والدينية والثقافية الوثيقة. أما السؤال الذي

يبقى فيتعلق بما إذا كان نموذج التفاعل بينها ثابتاً ومحدد التوجهات واضحاً بدرجة كافية لتكوين شيء يمكن تسميته «نظام»^(٢٨). للإجابة على هذه السؤال ينبغي أن نوضح بعض سمات الكيان الإقليمي الشرقي أوسيطى، أولى هذه السمات النمو العددى والنوعى للدول العربية المستقلة من الدول الخمس التى وقعت لأول مرة على الميثاق الأصلى للجامعة العربية إلى الإحدى والعشرين دولة فى الوقت الراهن، ما يوحى بزيادة تعقد إستراتيجيات ممارسة الرعامة والتاثير، كما أن هناك ميلاً واضحاً لتنمية التجمعات الإقليمية الفرعية فى كل من شمال أفريقيا والخليج، والسمة الثانية تمثل فى تنامي أهمية العلاقات مع الدول المحلية غير العربية بدءاً من إسرائيل وحتى إيران وإثيوبيا وسائر دول شمال أفريقيا الحدودية كتشاد. فى كل هذه الحالات تجاوز الأمر كونها دولاً معادية أو على الأقل جيراناً يصعب التعامل معهم إلى مرحلة اعتبارهم حلفاء واحد أو أكثر من الأنظمة العربية فى نزاعاته مع سائر المنافسين العرب المحليين، ففى مرحلة الخمسينيات تمكن الرئيس عبدالناصر من تهميش دولة كالعراق التى كانت قد انضمت لحلف بغداد لعام ١٩٥٥ مع حلفاء غير عرب، إلا أن هذا النموذج تحطم فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات على صخرة اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل ثم التحالف الإستراتيجي بين سوريا وإيران الثورة، فى الوقت نفسه دخلت ليبيا والسودان فى ترتيبات مؤقتة عديدة مع الفئات المتناحرة فى داخل كل من إثيوبيا وتشاد.

وتشمل السمنتان الثالثة والرابعة الدول الذى لعبته فى المنطقة القوتان العظميان من ناحية والمجموعة الأوروبية من ناحية أخرى، أما بالنسبة للقوتين العظيمتين، فقد تمثلت اللحظة الفاصلة فى القرار الذى اتخذته الولايات المتحدة فى أواسط الخمسينيات بالتخلى عن السعي إلى إيجاد حلفاء لها من بين الزعماء العرب القوميين العلمانيين من أمثال عبدالناصر، وبهذه إقامة موقفها فى الشرق الأوسط على أساس مساندة الأنظمة الملكية المحافظة «المعتدلة» كالسعودية والأردن والمغرب من لم يمثلوا أى تهديد لحيفتها الأخرى إسرائيل، وكانت هذه فرصة مناسبة للاتحاد السوفيتى لكسب نفوذ كبير عن

طريق من مساعدات مالية وعسكرية للأنظمة الأكثر راديكالية كالنظام المصري والسوسي والعربي، ولكن ما أن لقيت هذه الأنظمة الأخيرة هزيمة شاملة على يد إسرائيل عام ١٩٦٧ حتى خلت الساحة للولايات المتحدة لممارسة هيمنتها بلا منافس لمدة عقدين من السنين قبل أن يبدأ الاتحاد السوفييتي في العودة من جديد في بداية حقبة جورباتشيف. وكان النفوذ الأوروبي يقل في أهميته كثيراً عن ذلك، إلا أنها لعبت دوراً مهماً في المجال الاقتصادي من خلال دفع أعداد متزايدة من الدول العربية للتكتل بهدف تحسين شروط الحصول على موطئ قدم في السوق المشتركة.

من هذا المنظور يبدو أنه لو كان هناك نظام عربي فلابد أنه نظام ناشئ تأثر بتغير موازين القوى في الشرق الأوسط وفي العالم تأثراً كبيراً. وهناك ثلاثة مراحل تفرض نفسها، تميز أولها بتنامي قوة مصر في عهد عبدالناصر، حيث كانت على الرغم من التحديات التي واجهتها تقوم على أساس صلبة لدرجة تكفي لإتماء الشروط التي يتم على أساسها اتخاذ القرار السياسي العربي. ويداً ذلك واضحًا في السيطرة المصرية على الجامعة العربية في الخمسينيات وكذلك في هيمنة عبدالناصر على اجتماعات القمة العربية في أوائل السبعينيات.

وتميزت المرحلة الثانية التي بدأت بالانتصار الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ بهيمنة عسكرية إسرائيلية دعمها في أوائل السبعينيات تحالفها مع الولايات المتحدة. وظل هذا التحالف يستخدم بصورة ثابتة في إخراج الدول العربية المنفردة من التوازن. وبدأت المرحلة الثالثة والأخيرة في أواسط الثمانينيات بمحاولات ناجحة لتوحيد الصف العربي بدءاً من مساندة العراق في حرب الخليج ثم تأييد الفلسطينيين في انتفاضتهم. ومن دلائل هذا الاتجاه قمة عمان في نوفمبر ١٩٨٧، والتي كانت أول قمة تعقد منذ ١٩٨٢. ومن الدلائل أيضاً إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والعديد من الدول العربية والتي كانت قد قطعت في عام ١٩٧٩. وانتهت هذه المرحلة فجأة باحتلال العراق للكويت وما ترتب على ذلك من تفكك وانقسام عربي .

هوامش

- (1) Sami Zubaida, "Theories of nationalism," in G. Littlejohn and others (eds), *Power and the State* (London, 1978).
- (2) Sylvia Haim (ed.), *Arab Nationalism* (Los Angeles, 1962), Introduction; Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939* (Oxford, 1962), Ch. 11.
- (3) Ernest Dawn, "The formation of a Pan-Arab ideology in the inter-war years," *International Journal of Middle Eastern Studies*, 20/1 (Feb., 1988).
- (4) أفضل مثال على الفارق بين التوجهين المثالي والواقعي قدمه بروفسر أرنست جيلتر في سمنار عن "القومية" بكلية سان أنطونى بلكسفورد عام ١٩٨٠ حيث قال إنه "كماقام ماركس بقلب منهجه هيجل رأسا على عقب" فإنه ينوى أن يفعل نفس الشيء مع نظرية إيلى قدورى القائمة بين الأفكار القومية هي التي خلقت التجانس الثقافى بقوله بأن التجانس الثقافى هو الذى يأتي فى البداية. وتكررت هذه المقوله فى كتاب بعنوان *Nations and Nationalism* (Oxford, 1983), pp. 35-8.
- (5) أوردت هذه النقطة فى "Arab nationalism, Arab unity and Arab solidarity," in Talal Asad and Roger Owen (eds), *Sociology of Developing Societies* (London, 1983).
- (6) Said Bensaid, "Al-Watan and Al-Umma in contemporary Arab use," in Ghassan Salamé (ed.), *The Foundations of the Arab State* (London, 1987), pp. 152-9.
- (7) Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism* (London, 1983).
- (8) In Search of Arab Unity . 1930-1945 (London, 1986), p. 162.
- (9) Said Bensaid, "Al-Watan and Al-Umma," p. 152.
- (10) Khaldun Husri, "King Faysal I and Arab unity 1930-33," *Journal of Contemporary History* , 10/2 (April, 1975), pp. 324-5.
- (11) Ahmed Gomaa, *The Foundation of the League of Arab States* (London, 1977), pp. 247-8.
- (12) Bahgat Korany, "Regional system in transition," in Barbara Allen Roberson (ed.), *Middle East Regional Order* (London, 1992).
- (13) Adeed Dawisha, *The Arab Radicals* (New York, 1986), p. 24.
- (14) Moshe Shemesh, *The Palestinian Entity 1959-1974* (London, 1988), pp. 11, 19, 21.

(15) Helena Cobban, *The Palestine Liberation Organisation* (Cambridge, 1984), p. 23.

(16) Walid Kazziha, *Revolutionary Transformation in the Arab World* (London, 1975).

(17) "The end of Pan-Arabism," *Foreign Affairs*, 57/2 (Winter, 1978/9).

(١٨) وهو جزء من عنوان جانبى فى كتاب داوىشا بزارمان *Beyond Coercion*

(19) Georges Corm, *Fragmentation of the Middle East* (London, 1988), Ch. 6.

(20) Eberhard Kienle, *Ba'th v Ba'th: The Conflict Between Syria and Iraq 1968-1989* (London, 1990), Ch. 4.

(21) Elbaki Hermassi, "State-building and regime performance in the Greater Maghreb," in Ghassan Salamé (ed.), *The Foundations of the Arab State*, p. 76-7.

(22) Amatzia Baram, "Qawmiyya and Wataniyya in Ba'thi Iraq," *Middle Eastern Studies*, 19/2 (April, 1983).

(٢٣) أدين بهذه الفكرة للأستاذ مايكل كوك.

(24) Emmanuel Sivan, "The Arab nation-state: In search of a usable past," *Middle East Review* (Spring, 1987), pp. 25-8.

(25) Amatzia Baram, "Mesopotamian identity in Ba'thi Iraq," *Middle Eastern Studies*, 19/4 (Oct., 1983).

(26) Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East* (London, 1988), p. 313.

(27) Mahmud Khalil, *The Arab States and the Arab League, International Affairs* (Beirut, 1962), p. 59.

(28) *Ibid.*, p. 203.

(29) *Middle East News Agency*, 12 Dec. 1989.

(30) Patrick Seale, *The Struggle for Syria* (Oxford, 1965), pp. 1-4.

(31) Kienle, *Ba'th v Ba'th*, Ch. 1.

(32) *Ibid.*, pp. 31-2.

(33) Dan Horowitz, "The Israeli concept of national security and prospects of peace in the Middle East," in Gabriel Sheffer (ed.), *Dynamics of a Conflict* (Atlantic Highlands, NJ, 1975).

(٢٤) يمكن الرجوع إلى أجزاء من الترجمة الإنجليزية للنص في

(2 Dec. 1988), pp. 22-3.

(٢٥) لمزيد من المراجع والتفاصيل عن هذا الرأى انظر مقالنا بعنوان 'Arab integration in historical perspective', *Arab Affairs*, 1/6 (April, 1988).

- (36) M.J.H. Finch, "The Latin American Free Trade Association," in Ali M. El-Agraa (ed.), *International Economic Integration* (London, 1982).
- (37) Abdullah Ibrahim El-Kuwaiz, "Economic integration of the Cooperation Council of the Arab States of the Gulf," in John A. Sandwick (ed.), *Gulf Cooperation Council* (Colorado, 1988).
- (38) Patrick Seale, "Regional order: the implications for Syria," in Roberson (ed.), *Middle East Regional order*.

٤. الدولة والسياسة في إسرائيل وإيران وتركيا

منذ الحرب العالمية الثانية

مقدمة

يركز هذا الباب على العملية السياسية بعد عام ١٩٤٥ في دول الشرق الأوسط غير العربية الكبرى الثلاث، إيران وتركيا وإسرائيل. ولا يجمع بين هذه الدول الثلاث إلا أقل القليل من السمات المشتركة منها أهميتها المحورية بالنسبة للتحالف الأمريكي والمعونات الأمريكية (فيما عدا إيران بعد ١٩٧٩)، ومنها ما يجمع بين إسرائيل وتركيا من قبيل مشكلات الحفاظ على ديمقراطية متعددة الأحزاب. فيما عدا ذلك ليست هناكفائدة من محاولة إيجاد أوجه تشابه فيما بينها، وسنحاول فيما يلى أن نقدم صورة عن السمات البارزة في كل نظام من حيث بنية الدولة وتوزيع السلطات. وسنركز بصورة خاصة على سيولة هذه العملية والتحديات التي تواجهها في كل من الدول الثلاث.

إسرائيل

ظهرت دولة إسرائيل رسمياً في مايو ١٩٤٨ في نهايات حرب أهلية مريرة بين السكان العرب واليهود في فلسطين التي كانت خاضعة للانتداب، تلك الحرب التي تراجعت أوارها بانسحاب القوات البريطانية المفاجئ، وفي ذلك الوقت، كان اليهود يسيطرؤن على معظم المناطق المخصصة لهم بمقتضى اتفاقية التقسيم التي أقرتها الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧ عدا صحراء النقب في الجنوب. ولكن مع ذلك كان عليهم أن يواجهوا غزو جيوش عربية صغيرة وصراعاً معقداً مع المملكة الأردنية الهاشمية، وهو صراع

قدر له أن ينتهي بالتخلي عن الضفة الغربية للسيطرة الأردنية وتقسيم القدس. وفي الوقت الذي انتهت فيه القتال بمقتضى اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ كانت دولة إسرائيل الجديدة قد طردت كل سكانها الأصليين من الفلسطينيين وتعدادهم حوالي ٨٥٠ ألف نسمة عدا ١٦٠ ألفاً منهم^(١).

طبقاً لإعلان الاستقلال الصادر عن مجلس دولة إسرائيل المؤقت فإن "الدولة اليهودية تأسست على يد الشعب اليهودي للشعب اليهودي". يقول يوغال ديفيز إن هذا الإعلان لم يكن له صلاحية شرعية إلا أنه كان ذات قيمة رمزية كبيرة من حيث تمثيله الأوسع نطاقاً من الإجماع بين مختلف تيارات الحركة الصهيونية وطوابعها والتي عملت على تأسيس كيان لهذا^(٢). إلا أن الخلافات بين نفس هذه الطوائف كانت أكبر من أن تسمح بتدوين دستور دائم. فتم إنشاء مجموعة من المؤسسات والقوانين والمارسات يقوم بعضها على تنظيمات يهودية أقيمت في فلسطين تحت الانتداب، بينما تكونت مؤسسات أخرى لمقتضيات سياسية برزت في الأشهر الأولى للاستقلال ولاستمرار سيطرة حزب ماباي على السياسة بزعامة ديفيد بن جوريون أول رئيس وزراء إسرائيلي. وقدم التاريخ السياسي لتلك الفترة رؤية معقدة عن الطريقة التي تنشأ بها الدولة الحديثة، وهو ما يصفه ميشيل بأنه أمر يشمل عملية "تنسيق وتغيير مسميات"^(٣).

من السمات الجوهرية لهذه العملية مدى سيطرة القادة السياسيين على مادتها. يعد رسمياً جزءاً من جهاز الدولة المركزي. ففي بعض الحالات كان القرار مباشراً كـ حدث عندما فرضوا سيطرتهم على معظم الجهاز الإداري للدولة الخاضعة للاستعمار وعلى القوانين التي لم تتضارب مع الأهداف الصهيونية الجوهرية من قبيل تنظيمات حكومة الانتداب التي تحدد نسبة الهجرة اليهودية وشراء اليهود للأراضي. وينطبق نفس الشيء على تحديد المناصب العليا والمؤسسات الواردة في قانون فبراير ١٩٤٩ الانتقالى الذى أنشأ الرئاسة والوزارة والكنيسة وما إلى ذلك. ولكن في حالات أخرى فإن بعض التنظيمات المهمة إما تركت ككيانات لا تدخل في اختصاص الدولة وإما تم إدخالها تحت مظلة الدولة بينما ظلت خاضعة للحزب والسيطرة الإدارية المركزية. وكان اتخاذ القرار يتوقف كما هو الحال في كل مكان على الصراع بين مصالح سياسية مختلفة وعلى بعض الأهداف الصهيونية كالرغبة في جذب المزيد من المهاجرين اليهود وإقامة

علاقات مع يهود العالم والتوجه المعادى تجاه بقية السكان من غير اليهود. وكان يتم تنفيذ جزء من هذه العملية بمفهوم بن جوريون الجديد عن الحاجة إلى فرض سيطرة الدولة اليهوية على التنظيمات التى كانت قائمة قبل قيام الدولة وعلى المؤسسات الحزبية، مما اعتبره أعلى درجات التعبير عن الصهيونية، إلا أن ذلك ينبئ تفسيره على أنه محاولة لتحسين موقفه وموقف حزبه. وقد حققت زعامة حزب ماباي ميزة كبيرة فى صراعها حول التأييد الشعبي بقدرتها على التحدث لا باسمها وحسب، بل باسم الحكومة والدولة والأمة أيضا^(٤).

برى معظم المؤرخين السياسيين أن إنشاء جيش إسرائيلي جديد كان بمثابة أوضح أمثلة حملة بن جوريون لإقامة مؤسسات حكومية أو قومية متحركة من انتماماتها الحزبية المحدودة السابقة. وهكذا فمن الهاجاناه والبالاخ والميليشيات الصغيرة كميليشيا إيرجون التي كانت قائمة قبل قيام الدولة خرجت قوات الدفاع الإسرائيلية كتنظيم عسكري موحد كان يفترض فى أعضائه ألا يدينوا بأى ولاء سياسى أو اجتماعى إلا للحكومة من خلال وزير الدفاع^(٥). وتناكمت السمات المهمة لهذه العملية بأفكار من قبيل الاحتراف والبعد عن السياسة، مما اعتنقه الجيش نفسه كجزء من صورته التنظيمية^(٦). إلا أن بن جوريون كان قادرا أيضا على استخدام هذه العملية كفطاء لاستمرار سيطرته على الجيش كرئيس للوزراء ووزير للدفاع بترقية الضباط الذين يدينهون له ولحزبه بالولاء واستبعاد آخرين من ينتمون إلى منافسيه السياسيين ومنع أية مراقبة فعلية من جانب الكنيست والحكومة باسم المقتضيات العليا للأمن القومى^(٧).

وكان الوضع الجديد لمؤسسة كبرى أخرى كانت قائمة قبل قيام الدولة وهي المستدروت (التنظيم العام للعمال اليهود في فلسطين والذى تأسس في عام ١٩٢٠) خاضعا لمنطق سياسى أكثر انفتاحا. فقد تقرر الإبقاء عليها خارج الجهاز الرسمى للدولة ولكن بعد التنازل عن بعض وظائفها - من قبيل السيطرة على مدارسها - للوزارات الجديدة كوزارة التعليم. ويعتقد أن الأساس المنطقي في هذا المجال يشمل تحويل الخدمات التي كانت تعمل فيما سبق كقاعدة لحزب مابام الذى يعد المنافس السياسي الأكبر لحزب ماباي بينما تركت لها وظائف أخرى تساعده ماباي على توجيهها

الاقتصاد أو الوصول إلى قطاعات عريضة من السكان - بما في ذلك المهاجرين الجدد - من خلال تقديم خدمات اجتماعية كإنشاء صناديق الصحة والمعاشات^(٨) ولا يمثل المستدروت مصالح العمال وحسب بل كان بمثابة جهة عمل كبرى وصاحب مشروعات مهمة كشركة سول بونيه للبناء والتعهير وشركة كور للتصنيع وثانية أكبر بنوك إسرائيل أيضا. لذا فقد كانت فائدتها بالنسبة لحكومة تسعى لتنمية اقتصاد فقير تسير جنبا إلى جنب مع نورها في تجنيد ناخبيين عماليين من بين من يدخلون حديثا إلى سوق العمل الذي كانت ترعاه أو من بين المهاجرين الذين كانت تدعمهم. كما تميزت بالقدرة على أن تفرق وتسود العمال العرب بمجرد أن اضطروا إلى البحث عن وظائف في الاقتصاد الإسرائيلي في الخمسينيات^(٩).

وهناك نوع ثالث من الصيغ تم تطبيقه على تنظيمين صهيونيين كبيرين آخرين نشأ قبل قيام الدولة وهما الوكالة اليهودية (المسئولة عن العلاقات مع اليهود العالم) والصنفoc القومي اليهودي الذي يعد أداتها لشراء الأراضي. وتقرر بشأنهما ضرورة ممارسة نورهما في عملية تنشيط الهجرة والاستيطان باسم كل الشعب اليهودي وليس بالنسبة لدولة إسرائيل وحدها. وسمحت الدولة للوكالة بتلقي الأموال من الولايات المتحدة بسبب أن هذه الأموال لا يمكن أن تعفى من الضرائب طبقاً للقانون الأمريكي إلا إذا نقلت عبر منظمة لها أغراض إنسانية وليس لدولة أجنبية^(١٠). والأهم من ذلك أنها سمح بممارسة بعض إجراءات الإبعاد تجاه السكان العرب؛ فلم يكن مسموحاً مثلاً ببيع الأراضي التي يمتلكها الصنفoc لغير اليهود، ما جعل من الممكن ممارسة التفرقة لصالح اليهود دون الحاجة إلى لفت الانتباه إلى هذه التفرقة عن طريق دمجها في القوانين العامة للدولة^(١١). ولكن ظل كل من الوكالة والصنفoc تحت سيطرة مشددة من جانب الأحزاب السياسية الإسرائيلية الكبرى التي كانت ممثلاً في إدارتهما بالتناسب مع الأصوات التي تلقاها كل حزب في انتخابات ١٩٤٦ للمجلس الوطني السابق على قيام الدولة - وهو الإجراء الذي عرف في لغة الخطاب الرسمية الإسرائيلية باسم "المفتاح" كما لعب مفهوم "المفتاح" دوراً مهماً كدليل يهدى به في توزيع الأموال التي تمنع لها من الخارج والتي كانت تقسم على الأحزاب بنسب متساوية^(١٢). من هذا المنظور غالباً ما يشير علماء السياسة الإسرائيليون إلى كل من الوكالة والصنفoc

باعتبارهما "شبه دولة" بحيث يصعب التمييز بين ما يتعلق بالدولة وما لا يتعلق بها مما يخضع للتلعب السياسي.

كان النظام الذى تم تأسيسه فى السنوات القلائل الأولى بعد عام ١٩٤٨ يتميز بعدة سمات مهمة ظلت محورية فى الممارسات السياسية الإسرائىلية حتى حرب ١٩٦٧ على الأقل. أولها أن السلطة استمرت فى أيدي قادة حزب ماباي (تغيير اسمه فيما بعد إلى الائتلاف العمالى) الذى كان يحصل على ضعف عدد مقاعد الكنيست التى كان يحصل عليها أقرب منافسيه على الرغم من عجزه عن الحصول على أغلبية فى الانتخابات التى كانت تعقد فى ظل نظام التمثيل النسبي الموروث عن فترة ما قبل قيام الدولة^(١٢). كما أفاد الحزب من وضعه المحوري المهم فى لعبه اليمين واليسار، ما كان يعنى استحالة التفكير فى تشكيل ائتلاف بدونه. فى ظل هذه الظروف، كان الماباي قادرا يوما على تقديم رئيس الوزراء ووزير الخارجية وزيرى الخزانة والدفاع. إضافة إلى ذلك، زادت من قدرته على الحكم سيطرته على المؤسسات المهمة كالجيش والجهاز الإدارى وكذلك على المستديروت والوكالة اليهودية اللتين منحتاه موارد إضافية هائلة تتراوح بين الصحيفة والبنك ودار النشر الخاصة بالأولى والأموال التى كانت تلقاها الأخيرة من أمريكا الشمالية وغيرها^(١٣). وكان الماباي قادرا على أداء دور مهم فى تحقيق قبول عام لتفسير الحزب للمهمة القومية لإسرائىل واستراتيجيتها العسكرية وأهدافها الاقتصادية الكبرى بين غالبية السكان اليهود^(١٤).

ثانياً- كان الماباي مستعدا للمشاركة فى السلطة وتوزيع الموارد من خلال إقامة ائتلافات أكبر من تلك التى كانت تلزم لضمان أغلبية برلمانية. ويصف جالنور تلك العملية بعبارة "سياسة التكيف"^(١٥). إلا أن الأمور كانت أكبر من ذلك بكثير فى الواقع. فكان ذلك يشجع الأحزاب الأخرى على الاستمرار فى محاولة اتباع نهج حزب العمل ومحاولات الحصول على الموارد من الحكومة ومن بنوكها ومؤسساتها الانتدابية الخاصة ومن تنظيماتها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة ومن صلاتها بالجاليات اليهودية فى الخارج^(١٦). كما أصبحت الأحزاب همة الوصل الرئيسة بين مختلف الهيئات الرسمية وبشهادة الرسمية التى شكلت دولة إسرائىل.

والسمة الثالثة التي ميزت العقدين الأولين بعد قيام إسرائيل وجود جهاز تنفيذي قوي يسيطر عليه حزب قدم معظم كبار أعضاء الحكومة بما في ذلك رئيس وزراء قوي وله سلطات واسعة غير محددة عن عمد. وكان الحزب والحكومة هما اللذان سنوا معظم التشريعات الجديدة دون معارضة كبيرة من جانب الكنيست أو السلطة القضائية. وكان الكنيست قد اكتسب سلطات سيادية واسعة النطاق على الأقل على الدوّق تقليداً لنظريه البريطاني. وهكذا طبقاً للائحة الكنيست لعام ١٩٥٨ (والتي تم تقديمها كبديل عن جزء من دستور دائم) لم تكن هناك هيئة أخرى يمكن أن تعترض على قوانين الكنيست، بينما كانت سلطة حل الكنيست في يد الكنيست نفسه. ولكن كانت سيطرة الحزب الشديدة على أعضاء البرلمان تستطيع تفريغ هذه المميزات من معناها في الواقع الفعلي.

رابعاً - اتبعت الحكومة والمؤسسات التي تسيطر عليها سياسة التدخل في توجيه مسار الاقتصاد لدرجة كبيرة. وكانت هذه السياسة ضرورية لبناء الجيش والتعامل مع الهجرات المكثفة التي تدفقت في السنوات الأربع الأولى بعد الاستقلال حيث تضاعف عدد السكان اليهود تقريراً. إلا أن مثل هذه السياسة كانت ضرورية نظراً لنقص الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد الإسرائيلي في تلك الفترة وللحصول الحكومة على أموال طائلة من الخارج. فقد ثلت إسرائيل ما يزيد عن ستة مليارات من الدولارات بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٥ كان ثلثها تحويلات من يهود العالم، ومن الولايات المتحدة ومن تعويضات مابعد الحرب والتي دفعتها ألمانيا الغربية^(١٨). ونتيجة لذلك، تمكنت الحكومة من الإسهام بثلثي رأس الأموال المستمرة بإسرائيل في الخمسينيات وبنسبة ٤٠٪ في السبعينيات، ما سمح لها بعمارة مزيد من السيطرة على القطاع العام الذي استخدم بالإضافة إلى المستدرورت نسبة ٤٠٪ من الأيدي العاملة وكذلك على القطاع الخاص من خلال قدرته على تقديم القروض والامتيازات والعقود^(١٩). وحصل المبابي على مزيد من القوة بقدرته على استخدام المستدرورت في السيطرة على العلاقات بين العمال وأصحاب العمل. وفي ظل هذه الظروف، كان الحزب في وضع يسمح له لا بتجهيز الاقتصاد وحسب، بل بتحصيد ما يستتبع ذلك من مميزات سياسية عديدة أيضاً^(٢٠).

وثمة سمة أخيرة ميزت الحياة السياسية الإسرائيلية المبكرة، وتمثل في موقعها في سياق سياسة أمنية عدائية تجاه جيرانها العرب. وكان ذلك يستخدم كمبرر لسوء

معاملة السكان العرب في الداخل من أطلق عليهم البعض اسم "بقايا شعب معاد مقهور"^(٢١). حيث ظلوا يحيون في ظل أحكام عرفية حتى عام ١٩٦٥ وفقدوا الكثير مما تبقى من أراضيهم ومنعوا من تشكيل أحزاب سياسية خاصة بهم على الرغم من منحهم حق التصويت. وهذا ففي حين كانوا أفراداً في الديمقراطية الإسرائيلية من الناحية الرسمية كانوا في الواقع الأمر خاضعين لسيطرة مشددة حولتهم إلى خاضعين لإرادة رجال الدولة والإدارة من اليهود^(٢٢). وظل التناقض الناجم بين فكرة الدولة بمفهوم المساواة للجميع وبين الحرمان الفعلى للبعض من المساواة كامناً حتى عام ١٩٦٧ حين كان العرب لا يزالون يمثلون نسبة ١٠٪ من إجمالي عدد السكان. ولكنه ظهر على السطح بمجرد أن حققت إسرائيل سيطرتها على عدد أكبر كثيراً من العرب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب ١٩٦٧.

يرى كثرة من المحللين الإسرائيليين أن التفوق الساحق لجيشهم في حرب ١٩٦٧ وغزوه السريع لمناطق ورد ذكرها في التاريخ اليهودي القديم - كشرق القدس والضفة الغربية - يمثل حداً فاصلاً في سياسة بلادهم. وهذا صحيح إلى حد ما: فقد أدى إلى بعث فوري للجدل المحتدم عن أهداف الصهيونية فيما يتعلق بالحدود ومعاملة العدد الكبير من السكان غير اليهود الذي أصبح تحت سيطرتهم في ذلك الوقت، مما أصاب حزب العمل بالشلل وخفض من قيمة التوجه الصهيوني لحزب العمل وأضفى أهمية فورية على القوميين الدينيين منهن كان يبدو أنهم قادرون على تقديم حلول أيديولوجية واضحة للمشكلات القائمة^(٢٣). ولكن كانت الحرب تعد في حد ذاتها "حفزاً" لتشييد تيارات كانت قد بدأت في الظهور فعلياً قبل ١٩٦٧^(٢٤). وهناك ثلاثة تيارات منها على درجة خاصة من الأهمية.

كان التيار الأول يشمل التأثير على السياسة المتبعة في بعض عمليات التغيير الاقتصادي والاجتماعي التي كانت قد بدأت في أوائل الستينيات. وكان يتعلق بأنّ الجزء الأكبر من قاعدة التأييد الكبيرة لحزب ماباي - أي الطبقة العاملة من الإشكناز نوى الأصول الأوروبيّة - قد ترقى إلى أدوار إدارية أو كهنوتية بعد عام ١٩٤٨ ليأخذ مكانهم اليهود الشرقيون من آسيا وشمال أفريقيا، ثم العرب الفلسطينيون فيما بعد. وكان هذا العامل وغيره من العوامل مشجعاً لنحو المشاركة السياسية لهؤلاء اليهود

الشرقين من ارتفعت نسبتهم في العدد الإجمالي للسكان من الثلث في عام ١٩٥١ إلى ما يزيد عن النصف في السبعينيات، وبازدياد تعدادهم ومع بدء تنامي الشعور بالاستقلال عن المبادىء والهستروت بين الجيل الثاني من المهاجرين فيما يتعلق بالوظائف والإسكان والضمان الاجتماعي بدأوا في الاحساس بالسخط على الهوة التعليمية والثقافية الواسعة التي تفصلهم عن اليهود من نوى الأصول الأوروبية. وإذا أخذنا مثلاً واحداً مالا يزيد عن ثلاثة وزراء من أصل شرقي تم تعينهم بين ١٩٤٨ و ١٩٧٣^(٢٥). وكان هناك تحول ملحوظ عن حزب العمل من جانب اليهود الشرقيين قبل عام ١٩٦٧، ولو أنه لم يبدأ في التصاعد الفعلى إلا حين بدأت كتلة الليكود وعلى رأسها مناحم بيغن في اتخاذ صورة البديل في السبعينيات. كما بدأ الفلسطينيون في استخدام قوتهم التي اكتسبوها بدخولهم سوق العمل الإسرائيلي ولم يعد من الممكن الاعتماد عليهم للتصويت للمبادىء كما كان الحال فيما مضى.

ومن التيارات التي ظهرت قبل عام ١٩٦٧ أيضاً تزايد السخط بين بعض الأعضاء الشبان بالحزب الدينى القومى لعدم قدرتهم على ممارسة تأثير فعال على الحياة الإسرائيلية بينما كانوا من الشركاء الدائمين في ائتلاف مبادىء. وكان لذلك تأثير مهم بعد الحرب حيث اضطروا حزبهم إلى توجيه اهتمامه إلى مشكلات قومية أوسع نطاقاً - كالحاجة إلى مستوطنين يهود للإقامة بالضفة الغربية - في حين تخلىوا عن دورهم السابق كوسطاء بين الحكومة وغالبية المجتمع^(٢٦).

ثالثاً- كانت أمارات الإجهاد قد بدأت في الظهور على حزب مبادىء كأى حزب يتولى السلطة لمدة طويلة، مما ظهرت بوادره كتوضيع ما يكون في الشقاقات الحزبية الداخلية وزيادة المركزية وفقدان الحماس والجمود الفكري. ومما زاد الأمور سوءاً مواجهته لمصاعب متزايدة في إدارة حملاته الانتخابية المختلفة وتسيير الموارد اللازمة لها. وتكشفت هذه المسارى باستقالة بن جوريون في عام ١٩٦٢ وتأسيسه لحزب منافس يسمى رافى، ويزاده الإضرابات المعادية للحكومة إبان فترة الركود في عامي ١٩٦٧-٦٦. وازدادت الأمور صعوبة بعد ١٩٦٧ حيث ظهرت موجة عارمة من استثمارات رؤوس الأموال الخاصة من الخارج وتمدد قطاعات الاقتصاد كنمو البنية الصناعية العسكرية التي لم يكن للحزب سيطرة كبيرة عليها^(٢٧).

أما التغيرات الكبيرة التي طرأت على أنماط التصويت فلم تكشف إلا في الانتخابات العامة التي عقدت بعد ١٩٦٧ (٢٨). وفي ١٩٦٩ كان ائتلاف العمل وبابام (يعرف في العبرية باسم معراج) لا يزال قادراً على الحصول على نسبة ٤٦.٢٢٪ من الأصوات (و٦٥ مقعداً من مجموع ١٢٠). وفي ١٩٧٣ انخفضت هذه النسبة إلى ٣٩.٧٪ و٥١ مقعداً، وهناك من يرى أن هذه النسبة كان يمكن أن تقل عن ذلك إذا لم تعقد الانتخابات في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، بل بعد عدة أشهر حين تكشف عدم استعداد الحكومة لمواجهة الهجوم المصري السوري. ثم تلا ذلك ظهور تحديات جديدة للائتلاف بقيام الحركة الديمقراطيّة من أجل التغيير والتي حصلت على نسبة ١١.٦٪ من الأصوات في انتخابات ١٩٧٧ أي ما يكفي لتخفيف نسبة المعراج إلى ٣٦٪ والسماح بدخول الليكود (٤٪) في التحالف مع الحزب الديني القومي والحركة الديمقراطيّة من أجل التغيير.

وهكذا كان فوز الليكود في عام ١٩٧٧ بمثابة صدمة بعد سيطرة العمل لعدة عقود من السنين سواء قبل أو بعد قيام الدولة، ما وصفه هوروفيتز بأنه "أكثر من مجرد تغيير في الحكومة" (٢٩). ولكن إذا كان من اليسير أن نلاحظ أن أنماط التصويت الثابتة في الحقبة القديمة قد انتهت فقد كان من الصعب إيجاد بديل لها. فإذا نظرنا إلى الإحصاءات الانتخابية وحدها يتضح لنا ظهور ما يوصف بنظام "الائتلافين" بتوقف الزيادة المنتظمة في التصويت لصالح الليكود في عام ١٩٨٤ ليحل محله شيء أشبه بالمازنق حيث حصل الليكود والعمل على ٤١ و٤٤ مقعداً على التوالى في الانتخابات العامة لذلك العام، وعلى ٤٠ و٣٩ في عام ١٩٨٨. ونظراً لفقدان أي من الحزبين لأغلبية واضحة تؤهله للحكم في وقت يهدى فترة أزمة قومية كبيرة ونظراً للتزايد مطالب الأحزاب الصفرى فقد زادت صعوبة تنفيذ إستراتيجية الائتلاف التقليدية، فلجا الحزبان الرئيسان إلى صيغة جديدة لتشكيل حكومات "وحدة وطنية" تم فيها اقتسام المناصب الكبرى بينهما طبقاً لقواعد مقررة مسبقاً. وأدى هذا إلى كثير من الممارسات المرتبطة بصيغة التحالف في النظم ثنائية الأحزاب في كل مكان في العالم: ظهرت مصاعب صياغة السياسات واضحة المعالم وسادت الشكوك المتبادلة والإحساس بأن أحد الشركين على الأقل في انتظار الفرصة المواتية لإسقاط الحكومة والدخول في جولة

انتخابات أخرى في ظروف مواتية له. وفي الحالة الإسرائيليّة نجد أن ما أبقى على تماسك حكومة الوحدة الوطنيّة حتى ربيع عام ١٩٩٠ الشعبيّة التي حظيت بها في العامين الأولين على الأقل وتتابع الأزمات الاقتصاديّة والدينيّة والسياسيّة التي انتهت بالانتفاضة الفلسطينيّة وإدراك قادة الحزبين أن المشاركة في الحكومة والمناصب الكبريّة والموارد أفضل من لاشيء.

في الوقت نفسه، فإن درجة التماسك الذي ارتبط بممارسة سلطة الدولة في فترة سيطرة العمل انخفضت إلى حد كبير. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النظر إلى عدد من العوامل الجديدة^(٢٠) وأحدّها تناقض سلطة الأحزاب التي تعرض دورها في تمثيل نطاق عريض من المصالح السياسيّة لتحديات متزايدة من جانب تنظيمات قوية جديدة ومن جانب جماعات ضغط من قبيل جماعة جوش أمونيم التي اتخذت دور المدافع عن مصالح المستوطّنين في الصفة الغربيّة. وصحب ذلك انخفاض في سلطات مؤسّسات شبه حكوميّة كالهستدروت والتي بدأت مشروعاتها في معاناة مصاعب جمة إبان فترة الكساد الاقتصادي الطويلة في أواخر السبعينيات وفي الثمانينيات. وهناك سلسلة أخرى من التغييرات أثرت على السلطة التنفيذية التي تعرضت لتحديات متتصاعدة من جانب السلطة القضائيّة ومن جانب جماعات كالتنظيمات الدينية السريّة التي بدأت في إثبات وجودها في الصفة الغربيّة من خلال قتل وإرهاب العرب المعارضين للحكم الإسرائيلي. وكانت نتيجة ذلك تمزقاً شديداً حد من قدرة أية جماعة منفردة على توجيه السياسة الإسرائيليّة. وهو موقف يختلف تماماً عن الموقف الذي ساد في الفترة التي أعقبت الاستقلال مباشرة. ولكن يمكن القول إنّ النظام الراهن يعدّ أقرب إلى النظام السائد في بعض أجزاء أوروبا والأمريكتين منه إلى النظام الذي سبقه.

إيران

خضعت إيران لاحتلال القوات البريطانيّة والسوقيّة والأمركيّة إبان الحرب العالميّة الثانية وقامت هذه القوات بخلع رضا شاه في سنة ١٩٤١ وولت ابنه محمد رضا مكانه. وفي هذه الظروف، فقد العرش معظم سلطاته وقوته وتعرض لضفوط

كثيرى من جماعات سياسية داخل المجلس من كانوا يطمحون إلى التمدد فى الحد من سلطاته بل إلى تحويله إلى شيء أشبه بالملكية الدستورية. وكان الصراع على أشده حول السيطرة على ما كان يعتبر الأداتين الأساسيتين فى يد النظام وهما الجيش والداخلية، وكانت الأخيرة مسؤولة عن كل من الشرطة وتعيين الحكام الإقليميين والمجالس البلدية التى تشرف على الانتخابات. وفيما وراء ذلك، تم إشراك كبار ملاك الأراضى وزعماء القبائل فى السلطة فى الريف، وكانت قلة منهم تدين للشاه بالولاء. وفي ذات الوقت، كان ضعف السلطة الملكية فى الأقاليم وزيادة حدة التوترات الاقتصادية والاجتماعية التى أفرزتها الحرب قد سمحت لبعض التنظيمات الراييكالية حزب توده الماركسي (تأسس فى سنة ١٩٤١) بمساحة تقوم فيها بتجنيد أعضاء جدد والدعائية لسياساتها ولحزب توده نفسه بایجاد حزب على مستوى قومى له صلات قوية بالنقابات المهنية ومنحه قدرة متزايدة على حشد أعداد كبيرة من الناس فى مظاهرات اجتاحت المدن الكبرى^(٣١).

وما أن انتهت الحرب وانسحبت القوات الأجنبية حتى تمكن الشاه من التحرك بسرعة لاستعادة السيطرة الملكية على البلاد. فزاد من حجم الجيش وأحمد نشاط توده واستقطب تأييد أعضاء العائلات الإقطاعية بالمجلس البرلاني، وفي عام ١٩٤٩ انتهز فرصة محاولة اغتياله ليعلن الأحكام العرفية ويدعو لانعقاد مجلس انتخابي مروض أعطى صوته على الفور لزيادة سلطاته. ثم تعرض نجاحه لازمة استمرت ثلاث سنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ بدأت بمعارضة شعبية لبعض الاقتراحات المقدمة لتجديد اتفاقية ١٩٢٣ مع شركة النفط الأنجلو إيرانية. وتحت ضغط هذه الظروف لم يكن أمام الشاه من خيار سوى تعيين حكومة يرأسها معارض قديم من معارضى الملكية وهو الدكتور محمد مصدق الذى لم يكتفى بتأميم صناعة النفط بل استخدم تحالفه مع القوى المناهضة للملكية - الجبهة الوطنية - لزعزع معظم سلطات الملك التى تمكن من استعادتها منذ ١٩٤١. إلا أن التأييد لمصدق سرعان ما اعتراه الضعف، ما جعل من السهل الإطاحة بحكومته فى انقلاب قام به ضباط الجيش الإيرانيون بعون من وكالة المخابرات الأمريكية.

وباستعادة محمد رضا شاه للسلطة بين يديه تحرك بسرعة لقمع كل بؤر المعارضة وإقامة نظام دكتاتورى عسكري مركزى قوى قاعدته زيادة حجم البيروقراطية والجيش

بالتعاون مع جهاز أمني قائم على وكالة لجمع الاستخبارات والمراقبة يعرف باسم سافاك (منظمة الأمن والمعلومات القومية) تأسست في سنة ١٩٥٧. ونال في كل خطواته عوناً أمريكياً على المستوى وأموالاً متزايدة من مبيعات النفط زادت من نسبة ١١٪ إلى ٤١٪ من إجمالي العوائد الحكومية بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٠^(٢٢). ولكن إذا كانت هذه الأموال الطائلة القائمة من الخارج قد أعطت الشاه فرصة زيادة حجم جهازه الإداري وإنفاق الأموال على الإنجازات الشعبية وتخفيض اعتماده على الطوائف الاجتماعية الكبرى كبار ملاك الأراضي إلا أنها أفرزت نتائج سلبية كالتضخم وبده معاناة الاقتصاد من تقلبات مفاجئة بين فترات من الازدهار وأخرى من الكساد^(٢٣).

ومن الأمثلة على عيوب الاعتماد على الدخل الخارجي مانجده في فترة الاضطراب السياسي التي حدثت بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٢. فلدي مزيج من انخفاض العوائد وانتشار العجز والتضخم في أواخر الخمسينيات إلى اندلاع الإضرابات وسائر أعراض السخط الشعبي ثم إلى بدء فترة من التكشف الإجباري حين لم يكن من الممكن الحصول على الأموال الضرورية من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي إلا في مقابل وعد بتنفيذ برنامج يرمي إلى إجراء إصلاح اقتصادي مكثف. وتلت ذلك ضغوط من واشنطن لإجراء مزيد من الإصلاح الشامل حين سعت إدارة الرئيس جون كينيدي الجديدة إلى إقناع العديد من النظم الشمولية الحليفة لأمريكا بتقييد المعارضة الشعبية من محتواها من خلال إجراء إصلاحات اجتماعية. وتمثل رد الشاه في إعلان ما أسماه "الثورة البيضاء" في سنة ١٩٦٢ والذي كان أهم سماتها تنفيذ برنامج مكلف لإعادة توزيع الأراضي. وكان ذلك عاماً ساعد على قيام معارضة شفهية متضاغطة من جانب قطاعات عريضة من الطوائف الحضرية أضيفت إلى سخطهم على التدخل الأمريكي واستبداد الشاه. وشمل ذلك نهوض حزب توده والجبهة الوطنية من جديد وظهور مجموعة من رجال الدين الراديكاليين وعلى رأسهم آية الله الخميني. وبلغت الحركة ذروتها بثلاثة أيام من المظاهرات الشعبية العارمة في طهران وسائر المدن الكبرى في يونيو ١٩٦٢ وقام الجيش بإخمادها بعد وقوع خسائر فادحة في الأرواح. ومرة أخرى سارع الشاه بقمع ما بقي من المعارضة بينما تم ترحيل الخميني إلى تركيا التي خرج منها إلى مقر دائم بالنجف في العراق.

كان تجدد التأييد الأمريكي وتزايد عوائد النفط وبرنامج الإصلاح الزراعي الذي أدى إلى تدمير قوة أقطاب الريف أساساً لمحاولة أخرى لدعم نظام الشاه. وقامت هذه المحاولة كما سبق على زيادة حجم الجيش والجهازين الإداري والأمني لتضاعف في ظلها عدد الموظفين المدنيين بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧٧^(٢٤). ونتيجة لذلك تمكن النظام من مواصلة إحكام قبضته على المصادر المحتملة للمعارضة ومن مد سيطرته لتشمل مجالات جديدة في المجتمع سواء في الريف أو الحضر. ومن أمثلة ذلك دور الذي لعبه الساساكي في إقامة النقابات المهنية تحت رعاية حكومية ثم في الإشراف عليها، ومن الأمثلة أيضاً ضم عدد كبير من كبار رجال الريف إلى نظام من السيطرة على الريف. في الوقت نفسه، كان الوضع المركزي الذي اتخذته الدولة في تدبير الاقتصاد يسمح للنظام بفرصة هائلة للإشراف والسيطرة على أقطاب القطاع الخاص عن طريق الدعم والقروض الانتهائية والحصول على عقود حكومية.

ولكن نظراً للتاكيد على الاستقلال والسيطرة دون أي شكل من أشكال المشاركة السياسية فشلت برامج الشاه في الحصول على التأييد الذي حققته مبادرات مماثلة في بلاد أخرى. ومن الأمثلة على ذلك برنامج الإصلاح الزراعي، فعلى الرغم من توزيعه لتقسيمات صغيرة من الأراضي على مليوني فلاح إلا أنه فقد جوانبه الإيجابية بمحاولة إجبار العديد منهم على التنازل عن نفس هذه التقسيمات في سبيل السماح بإقامة مزارع تعاونية أكبر وأكثر فعالية. وبينما تمت بالفعل إقامة قليل من هذه المزارع كان كم المراة الذي خلفت هذه القصة برمتها يعني أن النظام فقد كل احتمالات الحصول على التأييد السياسي من المستفيدين منه^(٢٥).

كما ظل نظام حكم الشاه على درجة عالية من الحساسية تجاه الصدمات الخارجية. واتضح ذلك بدرجة شديدة في عامي ١٩٧٦-٧٥ عندما بدأت طفرة النفط التي حدثت نتيجة لتضاعف أسعار البترول في أوائل السبعينيات في الظهور وسط دلائل انتشار الفساد وسوء استخدام الموارد. وتمثل رد فعل الشاه تجاه ذلك في إقامة أداة جديدة للسيطرة هي حزب رستاخيز (النهضة) الذي كان تنظيمياً مكتفاً تم تشجيع كل مسؤول إيراني ونوى التفозд فيها على الانضمام إليه ثم أجبروا على ذلك إجباراً^(٢٦). ومهما كان الغرض الحقيقي من هذه المبادرة من حيث سد الفجوة بين نظام الشاه

والمجتمع كل فابن أهم آثار استخدام الحزب كأداة للرقابة والتعبئة تمثل في تكتيف درجة الخوف والسلطان بين قطاعات عريضة من المجتمع ظلت بمعزل عن عملية التعبئة الحكومية حتى ذلك الوقت. ومن بين هذه القطاعات رجال الدين الذين بدأت سلطتهم على أوقافهم الدينية ونظامهم التعليمي للهجوم، وطائفة رجال البازار الذين وجدا أنفسهم خاضعين لصلة غرامات واعتقالات كجزء من حملة حكومية على التضخم تركز على الزيادة الكبيرة في الأسعار والربحية. وهنا بدأ الشاه نفسه في التعرض لضغوط مكلفة من إدارة أمريكية جديدة برئاسة جيمي كارتر ترمي إلى إدانة بعض ممارسات الساواك وغيره من الأجهزة الأمنية باسم حقوق الإنسان.

يرجع بعض المؤرخين بداية آخر موجة من المعارضات ضد الشاه إلى عام ١٩٧٧ حين بدأت دلائل السخط الاقتصادي في الظهور إلى جانب استعداد كبير لانتقاد النظام الذي بدأ في فقد التأييد الأمريكي له^(٣٧). كما أنهم يتذكون أن الاحتجاجات الشعبية المكثفة كانت تمثل بداية ثورة هزت أركان نظام الشاه بل بلغت حد التعبير عن الرغبة في نظام سياسي جديد. أما بالنسبة لأهمية دور الذى لعبته مختلف عناصر التحالف المعادى للشاه فهناك خلاف حولها. فيؤكد البعض على أهمية الإضراب شبه العام الذى أصاب صناعة النفط والبنوك والإدارات الحكومية بالشلل في سنة ١٩٧٨^(٣٨); في حين كانت بالنسبة للبعض الآخر منهم مجرد ظاهرة دينية قدم فيها رجال الدين كل شيء ابتداءً من التحركات اليومية إلى القيادة والعقيدة^(٣٩).

ولم يكن الواقع بهذه البساطة. فعملية الإطاحة بنظام الشاه كانت نتيجة لجهود عدة قوى اجتماعية ذات كصالح متباينة تماماً. ولم يكن رجال الدين جميعهم متدينين. وهناك نقطة أخرى مهمة فيما يتعلق بدور الخميني نفسه. فعلى الرغم من حيوية زعامتها للحركة المناوئة للشاه حتى عام ١٩٧٨ إلا أن تأثيرها كان يتجاوز الأهمية الدينية وحدها. فكان إصراره العنيد على رفض التفاوض مع الشاه قبل أن يتخلّى عن العرش هو الذي حال بين سائر زعماء المعارضة وبين محاولة التفاهم مع النظام. كما أنه كان ماهراً في نوع من الخطابة الشعبية بتأكيداته على نقاط محورية كمعاداة الإمبريالية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ما كان يمثل إجماعاً يلتقي حوله كل أعداء الشاه. ومن السمات المحورية لفكرة توجيهه نداءً للشعب بالقيام ضد طغيان ظالم لا خلق له.

واستمر في جعل هذا النداء بمثابة بؤرة لنزعة قومية شعبية ترى في الإسلام "الرمز المميز للشعب في مواجهة التيارات الاجتماعية "الداخلية" (والموالية للغرب) في بلاده والتي سبق أن استبعدت الشعب وهمسته"^(٤٠).

وهناك جانب آخر يميز زعامة الخميني وهو أنها كانت ترمى إلى السيطرة على مؤسسات الدولة الإيرانية بنفس صورتها في السبعينيات وليس إلى العودة بإيران إلى عهود الإسلام الأولى. ويمكن ملاحظة ذلك في السرعة التي سيطر بها هو وحلفاؤه على الجيش والإذاعة والوزارات الحكومية وتطهير الضباط والمسؤولين الذين كان تأييدهم للثورة موضع شك. وكانت المهمة التالية للخميني إقرار الوضع الجديد بأسرع ما يمكن من خلال التصديق على دستور جديد يقنن الكيانات الكبرى للحكومة الإسلامية الجديدة وهيئتها من كبار المسؤولين. ولو كان كل شيء قد سار كما كان مخططا له لكان الدستور المعنى مزيجا من الدستور الإيراني لعام ١٩٠٦ والدستور الفرنسي للجمهورية الخامسة. وعندما تعرضت المسودة الأولى لتحديات من جانب قلة من الليبراليين في مجلس الخبراء (وهو بمثابة مجلس انتخابي) تمت مراجعتها لتشمل درجة أكبر كثيرا من الإشراف الدينى المباشر وإشارة محددة إلى الفكرة الرئيسية التي تبرر تدخل الدين في السياسة - أى عقيدة الخميني عن ولاية الفقيه^(٤١).

ولا يفسر غموض دستور الجمهورية الإسلامية إلا الأسلوب الذى دون به، فكانت المسودة تشمل سمات تطابق الدستور الليبرالي الأوروبي فى القرن التاسع عشر بتركيزه على الفصل بين القوى، أى بين السلطتين التنفيذية والقضائية والمجلس أو السلطة التشريعية. وكما أوضح زعماء سياسيون كعلى خامنه أى ثانى رئيس للجمهورية فيما بعد، كانوا مقتعنين فى ذلك الوقت بضرورة إقامة نظام من التوازنات يضمن تجنب قيام دكتاتوريات أخرى كدكتاتورية الشاه^(٤٢). ولكن كان الدستور يتضمن إشارة إلى المؤسسات الدينية والمسئولين الدينيين وأفكارا تحدد إطار المؤسسات ذات الطابع العلماني أو العالمي. مثال ذلك البند ٢٦ الذى يركز على "حرية تشكيل الأحزاب والتجمعات والتنظيمات السياسية والمهنية ... شريطة عدم الإضرار بمبادئ الحرية والسيادة والوحدة الوطنية والمعايير الإسلامية والأسس التى قامت عليها الجمهورية الإسلامية". كما نص الدستور على إنشاء كيانات رقابية كمجلس حرس الثورة المكون

من اثنى عشر عضواً والذى أنسنت إليه مهمة ضمان توافق كل التشريعات مع المبادئ الإسلامية (بند ٩٦).

وكانت الوثيقة الدستورية غير دقيقة فيما يتعلق بوضع عدد من المؤسسات والتنظيمات (كتنظيم حراس الثورة) التي ظهرت في فترة ازدواجية السلطة في سنة ١٩٧٩ عندما اضطرت الجماعات الثورية إلى المشاركة في الحكم بوزارة تتكون في معظمها من الليبراليين والتكنوقراط^(٤٢). ففي حالة هذا التنظيم المنكر مثلاً نص البند ١٥٠ على أن حدود واجباته وسلطاته في علاقته بواجبات وسلطات الجيش "يحددها" القانون وهو ما لم يتم تنفيذه في الواقع أبداً واستغرق الأمر عدة سنوات وإنشاء وزارة مستقلة للإشراف على أنشطة العراس حتى أصبح هذا التنظيم جزءاً من بنية الدولة الرسمية.

نظراً للفصل بين السلطات ووجود عدد من المؤسسات الموازية كتنظيم مستشاري الثورة لم يكن التماسك ممكناً إلا على القمة نتيجة لوجود الخميني نفسه والذى تحدد بوره طبقاً للدستور باعتباره الفقيه وزعيم الثورة (البنود ١٠٧ - ١١٠). ولكن من الناحية التنفيذية كان آية الله الخميني بطبيعته فى اتخاذ موقف مع أو ضد هذا الطرف أو ذاك في النزاعات الطائفية المختلفة التي كانت تظهر، وكان ميلاً لـأداء دور صاحب القرار الأخير. أما بالنسبة للأخرين فكانت الأداة الوحيدة لتماسك الحكم هي الحزب الجمهوري الإسلامي الذي تم إنشاؤه في سنة ١٩٧٩ للفوز بأغلبية المقاعد في انتخابات المجلس لعام ١٩٨٠. وما أن نمت قوته بما يكفى لاحتلال أعضائه للرئاسة (بعد خلع بني صدر في سنة ١٩٨١) ومعظم الوزارات والمقاعد البرلمانية حتى كان زعماً في وضع يسمع لهم برسم السياسة شريطة الحصول على إجماع أراء رجال الدين الشطرين سياسياً. لكن ذلك لم يكن سهلاً دائماً. إذ سرعان ما ظهر الانقسام حول مسألة العلاقات بالقوى الأجنبية ومدى إمكانية التضحية بالامتيازات الخاصة في سبيل تلبية احتياجات المجتمع أو في سبيل العدالة الاجتماعية. وبلغت قوة المشاعر جداً كبيراً حتى أنه حين تم عرض ورقة تقترح سن تشريع معتدل لإعادة توزيع الأراضي الزراعية بما فيها الأراضي غير المستصلحة وضمها مجلس الأوصياء بأنها منافية للدين الإسلامي^(٤٣).

كانت العرب مع العراق عاملاً ساعد على إيجاد قدر من التوحد كافية للسماح لآلته الحكم بالعمل بشيء من التماسك حتى أواسط الثمانينيات. ولكن ما أن بدأت عائدات النفط في التدهور بحدة في سنة ١٩٨٦ وما تلا ذلك من انتكاسات عسكرية خطيرة حتى بدأ ظهور شقاقات كبرى في صفوف القيادة. واشتدت حدة هذه النزاعات بعد اتخاذ قرار بالموافقة على وقف إطلاق النار في صيف ١٩٨٨ ويدأ التركيز على ما عرف بمسألة الزعامة. وكما قيل في السنوات التي سبقت وفاة آية الله الخميني في سنة ١٩٨٩ كانت هذه المشكلة ذات شقين: أحدهما يتعلق بدور الفقيه بعد رحيل الخميني، وزادت هذه المسألة تعقيداً بعد محاولة الخميني نفسه أن يعيد تحديد سلطات الفقيه وتوسيعها في يناير ١٩٨٨، وذلك على ما يبدو بهدف الخلاص من السلطة الدينية لكيار فقهاء مجلس الأوصياء وهو ما استخدم في تبرير الاعتراضات التي واجهت التشريع الذي صدق عليه هو نفسه من قبل (انظر الباب السابع). ويتعلق الشق الآخر بالمشكلة التي عرضت لصناعة السياسة بسبب الفصل الدستوري بين السلطات التنفيذية والمجلس والسلطة القضائية. وكان لذلك ما يبرره في المرحلة الأولى من الثورة الإسلامية حسب قول الرئيس على خامنئي في خطبة له في أبريل ١٩٨٨، أما الآن فقد أدت إلى إفراز خلافات ونزاعات ضارة حول السلطة وبنفي التركيز عليها^(٤٥).

وكانت وفاة الخميني وتولى رجل دين صغير السن نسبياً ويسلطات دينية ضئيلة في منصب الفقيه - وهو على خامنئي اى نفسه - تعني أن محاولة آية الله الخميني إعادة تحديد سلطات الفقيه قد أصبحت بلا جدوى. إلا أن مشكلة الفصل بين السلطات قد عولجت بصورة مباشرة في الاستفتاء على الدستور والذي أجري في نفس وقت إجراء انتخابات الرئاسة في أغسطس ١٩٨٨، مما سمح للرئيس الجديد على هاشمي رفسنجاني بتوحيد منصبه رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية في منصب واحد، وهو الإجراء الذي ساعد على تسهيل جهوده الرامية إلى بناء مصدر واحد مركزي للسلطة ورسم السياسات. ولكن لا زال هناك بعض المشكلات. فقد تعرض الرئيس رفسنجاني لهزائم متكررة في جهوده الرامية إلى دمج حراس الثورة في الجيش النظامي. وكان بقاء إيران بدولة دينية يحكمها وينبئها الملايين يعني أن الانتقادات التي وجهها مناقسوه السياسيون لسياسات لا يزال من الممكن دحضها بمنطق رمزي ودينى يستهوي الكثرين.

لم يكن الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية التنافسية أمراً يسيراً في تركيا كغيرها من الدول. فعلى الرغم من الانتصار الساحق الذي حققه زعماء الحزب الديمقراطي الجديد في الانتخابات العامة التي أجريت في سنة ١٩٥٠، إلا أنه احتفظ بشكوكه التي كان لها ما يبررها فيبقاء كبار البيروقراطيين وضباط الجيش على ولائهم التاريخي لحزب الشعب الجمهوري في المقابل، ما يفسر السبب في اتخاذه تدابير مشددة سعياً إلى إحباط قوة منافسيه ونفوذه، وأهمها اقتراح تأسيس لجنة للتحقيق في مزاعم تورط حزب الشعب الجمهوري في أنشطة تخريبية، وهو المخطط الذي كان واحداً من الأسباب الرئيسة لقيام انقلاب ١٩٦٠ العسكري المعادي للديمقراطية^(٤٦).

ومن المصاعب التي وقفت في طريق الانتقال إلى التعددية الأثر الذي تركه التناقض التعددي على العلاقة بين الأحزاب والإدارة المركزية ومصالح المجتمع ككل. فكانت السياسة قبل عام ١٩٥٠ حكراً على نخبة ضيقة داخل الجهاز الإداري بل داخل عدد أصغر من كبار رجال الأعمال وأصحاب المشروعات من كانوا معروفين لبعضهم البعض^(٤٧). أما الآن - وبعد أول انتخابات مفتوحة - فقد اضطر ساسة تركيا إلى الاستجابة لجمهور انتخابي قومي عريض وإلى تدبير سبل توزيع الموارد والمناصب على نطاق أوسع كثيراً. وعادة ما تضفي محاولات تحليل هذه الظاهرة أهمية مبالغها فيها على الديمقراطيين وتلبيتهم الشفاهي لفكرة الحرية الاقتصادية. ولكن في الحقيقة كانت الحقبة التي حاولوا فيها اتباع سياسات اقتصادية حرة تتميز بالقصر، وفي عام ١٩٥٤ كانوا في سبيلهم إلى العودة إلى اتخاذ تدابير حكومية معلنة تشمل تعزيز السيطرة الإدارية على قطاع مهم من النشاط الاقتصادي. كما لجأ الديمقراطيون إلى طريقتين جديدين لاستقطاب تأييد أنصارهم؛ إحداهما - فرض نظام حماية جمركية ومحصّن محددة يمكن استغلالها حسب الظروف في ترجيح بعض المصالح الخاصة أو تمييز بعض الأفراد. والأخرى - فتح الريف التركي عن طريق إنشاء الطرق وتوصيل الكهرباء ووسائل جديدة للنقل والمواصلات.

كانت حركة الضباط في عام ١٩٦٠ تهدف إلى خلع الحزب الديمقراطي الذي كان يتجه تدريجيا نحو الشمولية عن السلطة. ولكن لم يكن وراء ذلك هدف قوي يرمي إليه من قاموا بالانقلاب، بينما استغلت جماعات مؤثرة من المثقفين والموظفين الموقف في إدخال برامج إصلاحية خاصة بهم، منها إحلال دستور جديد يتنااسب مع الممارسة الديمقراطية الجديدة محل دستور ١٩٢٢، وسن قوانين جديدة تسمح بتشكيل اتحادات عمالية وترسيخ العلاقة التبادلية بين العمال وأصحاب الأعمال. ومنها أيضا بذل جهود لتجويب التدخلات الاقتصادية العشوائية السابقة من خلال تنظيم تخطيطي حكومي جديد له سلطة تخصيص قروض ائتمانية حكومية رخيصة وتبادل عملات صعبة تسم بالندرة. وأدت مثل هذه الإجراءات إلى نمو قوة السلطة الإدارية وزيادة عدد جماعات الضغط بمعطالي أكثر إلحاحا. كما ساعدت هذه الإجراءات على تكثيف عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي السريع الذي تميز بزيادة التصنيع والتتحول الحضري وهجرة العمال إلى الخارج. وكانت النتيجة قيام طبقات جديدة (منها طبقة عمالية أكثر تحفزا) وعلاقات جديدة بين جماعات المصالح والحكومة، وعلى المستوى القومي قيام جغرافيا سياسية وانتخابية جديدة.

وكان المستفيد الأول من هذه العمليات حزب العدالة الذي حل محل الحزب الديمقراطي المنحل والذي فاز بعدد من الأصوات يفوق ما حصل عليه منافسه حزب الشعب الجمهوري في كل انتخابات عامة أجريت بين عامي ١٩٦١ و١٩٧١ وعلى الرغم من كل الجهود العسكرية التي بذلت لعرقلته. وفي البداية اضطر إلى الدخول في العديد من التحالفات قصيرة الأجل مع حزب الشعب الجمهوري، ولكن بعد فوزه الساحق في انتخابات ١٩٦٥ تمكن من تشكيل حكومة خاصة به بزعيمه الجديد سليمان ديميريل. وكان ديميريل الذي دعم القوة التنظيمية للحزب بفرض سيطرته على ماظل في جوهه برنامجا سياسيا للتنمية الاقتصادية المخططة^(٤٨). ولكن كان ديميريل هو أيضا من شهد ضعف هذه القوة بانشقاق عناصر من اليمين على زعامته لتشكل تنظيمات جديدة مثل حزب العمل القومي وحزب النظام القومي الإسلامي (انظر الباب التاسع). ومن الأسباب التي تذكر عادة في تفسير هذه الظاهرة زيادة المصالح الاقتصادية المتضاربة التي لم يعد من الممكن احتواها داخل تنظيم واحد، ومن ذلك تزايد المعارضة بين

معنئي المشروعات الكبرى من كانوا يستفيدون من عملية التصنيع السريعة وممثلي صغار الصناع والحرفيين من لم يكن لهم مصلحة في هذه العملية^(٤٩). ومنها أيضاً زيادة الحماس بين صفوف عدد من العمال والتنظيمات الطلابية اليسارية، مما أدى إلى اعتقال معارضيهم من اليمين لأسباب لها مبرراتها^(٥٠).

من الواضح أن العديد من ضباط الجيش تعرضوا للاعتقال في ذلك الوقت وكانوا مستعدين للتدخل من جديد في عام ١٩٧١ لوضع حد لوضع تفشت فيه الفوضى الإدارية والعنف السياسي. وهنا أيضاً لم يكن لدى كبار القادة العسكريين الذين تولوا زمام الأمور برنامج محدد للإصلاح، واكتفوا بإجراء تعديلات دستورية محدودة تهدف إلى كبح بعض العريات التي تم منحها في عام ١٩٦١. وعما كانت له أهمية مستقبلية أكبر ذلك الشقاق الذي حدث في صفوف حزب الشعب الجمهوري حول تأييد قادته للانقلاب العسكري وتولى بولنت أجاويد الذي سارع باستخدام سلطاته في دفعه باتجاه يساري سعياً إلى كسب أصوات انتخابية جديدة بين صفوف الطبقة العاملة والأقليات، مما أدى بدوره إلى تمهيد الطريق أمام زيادة استقطاب السياسة التركية بمجرد أن تم إقرار الحياة البرلمانية من جديد في سنة ١٩٧٣. ويتنافس حزب العدالة مع حزب العمل القومي وحزب الخالص الوطني (الذى حل محل حزب النظام القومى الإسلامى) على تأييد اليمين التركى وسعى حزب الشعب الجمهوري إلى كسب أصوات جديدة بين صفوف الجماعات الراديكالية اليسارية تهيات الساحة لتصعيد المواجهة الأيديولوجية التي سرعان ما ترددت أصواتها في شوارع المدن في أنحاء البلاد. وما زاد الأمر سوءاً عجز كل من حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة عن الحصول علىأغلبية حاسمة في آية انتخابات تم إجراؤها من ١٩٧٣ فصاعداً ما أعطاهم فرصه الاختيار بين تشكيل حكومات أقلية أو تشكيل ائتلاف ما مع حزب أو عدد من الأحزاب الصغيرة.

نظراً للمناخ السياسي المفعم بالتوترات في تركيا في السبعينيات وما أدى إليه من تدخل عسكري آخر في عام ١٩٨٠ ربما اضطر المخلون إلى التركيز على تفسيرات مختلفة تماماً لعدم وجود حكومة قوية وعلى تسييس معظم أجزاء إدارة الدولة وتصاعد عمليات العنف. فيرى البعض أن اللوم يقع أساساً على التنازع بين السلطة والذى ازداد سوءاً بالانشقاقات التي طرأت على النظام الحزبي التركي والبنية الدستورية

للبلاط، ويركز آخرون على القيد التي فرضتها فترة التحولات الاجتماعية السريعة تلتها فترة طويلة من الأزمات الاقتصادية من ١٩٧٣ فصاعداً حيث أدى ارتفاع أسعار النفط وما صحبه من توقف المعونة الأمريكية في أعقاب غزو شمال قبرص وتدور تحويلات العمال الأتراك في أوروبا إلى نقص شديد في العملات الصعبة. ويشير البعض إلى وجود جماعات مختلفة يمينية ويسارية كان يبيو أنها مصممة على الاستيلاء على السلطة بطرق عنيفة تتجاوز الطرق البرلمانية المعهودة.

لعبت كل هذه العوامل دورها بالطبع كل في أوانه، ولكن ينبغي أيضاً أن نشير إلى تحسن الوضع الاقتصادي في عام ١٩٨٠ وهو العام الذي شهد ثالث التدخلات العسكرية، وكان هذا التحسن ناتجاً عن إقرار خطة اقتصادية مستقرة لقيت موافقة من جانب صندوق النقد الدولي في يناير ١٩٨٠ وعودة المعونة العسكرية الأمريكية بمجرد أن قررت الإدارة الأمريكية حاجتها لتقوية تركيا كحليف في مواجهة قوى أطلقتها الثورة الإيرانية^(٥١). كما أن الأحكام العرفية التي أعلنت في ثلاثة عشر إقليناً في ديسمبر ١٩٧٨ كان ينبغي لها أن تحد من العنف السياسي بصورة أكبر مما حدث بالفعل^(٥٢). ويظل السبب يمثل لفراً خاصة حين استطاع الجيش أن يسيطر على الموقف بسرعة في أعقاب توقيع زمام الأمور في سبتمبر ١٩٨٠. وربما كان لسماح كبار قادة الجيش بتدور الموقف في سبيل الحصول على مبررات لانقلابهم العسكري دخل في ذلك^(٥٣). ولكن ربما كان جهاز الشرطة قد أصبح بصفة سياسية أكبر وتعرض للاختراق من جانب أنصار حزب العمل القومي لدرجةعجزته عن ممارسة دور فعال. وربما يصدق ذلك أيضاً على البلديات وسائر الإدارات المحلية التي سيطر عليها حزب العمل القومي أو أية جماعة متطرفة أخرى.

لا شك أن التدخل العسكري حين حدث في عام ١٩٨٠ لقى تأييداً شعرياً جارفاً، إلا أن هذا لا يعني أن أغلبية الشعب التركي كانت مستعدة لفترة طويلة من الحكم العسكري. ويمكن القول أن النجاح المفاجئ لحزب الوطن الأُم بزعامة تورجوت أوزوال في انتخابات ١٩٨٢ يرجع في جزء منه إلى اعتباره في نظر الكثرين تنظيماً لاتربطه صلة كبيرة بقيادة الجيش ويعمل على عودة الحياة المدنية الكاملة^(٥٤). ويمكن أن تعزى قدرة حزب الوطن الأُم على السيطرة على السياسة التركية بقية الثمانينيات إلى ثلاثة

مجموعات من الأسباب: أولها - النجاح الجزئي لسياسات الداخلية الرامية إلى تحويل تركيا من الاقتصاد الموجه داخليا إلى اقتصاد يقوم على تصدير المنتجات المصنعة إلى السوق العالمية بكل مابها من تنافس. ومن حسن حظ حكومة أوزال أن بدأت سياسة تشجيع التصدير في وقت كانت العرب العراقية الإيرانية قد أفرزت فيه طفرة في الطلب على السلع التركية. الا أن تركيا استطاعت أيضاً أن تغزو السوق الأوروبية المشتركة ما كان يعني في جزء كبير منه إلى تدمير الحكومة العسكرية السابقة لكل المؤسسات التي تحمى مصالح العمال وبالتالي سمحت لأصحاب الصناعات بتخفيض الأجور. ولاتزال أسباب تدهور الحماس الشديد الذي أبدته النقابات في السبعينيات بهذه الصورة غامضة، ولكن ربما كانت حداثة نشأة الطبقة العمالية الصناعية التركية نسبياً ونقص الخبرة في النشاط السياسي لها علاقة بذلك التدهور^(٥٥).

وكان السبب الثاني في نجاح حزب الوطن الأم يتمثل في قدرة أوزال على أن ينأى بنفسه ويحرزه ثم بالنظام السياسي بأكمله عن وصاية الجيش (انظر الباب الثامن). وتمت هذه العملية بصورة تدريجية وشملت إعادة بناء الأحزاب التي خلفت الأحزاب القديمة التي قام قادة الجيش بحلها، وإعادة كل السياسيين القدامى بعد استفتاء ١٩٨٧ الذي وضع حداً لفترة النفي التي استمرت مدة عشر سنوات والتي فرضت عليهم بمقتضى دستور ١٩٨٢. كما اشتملت تلك العملية على تقسيم المسؤوليات بين حكومة أوزال وبين الجيش بما يسمح للأولى بتدبير الشؤون الاقتصادية بينما استعاد الأخير سيطرته على الأمن الداخلي. وكانت النتيجة أن نشأ وضع زالت فيه القيود التي قيدت حرية حركة أوزال تدريجياً إلى أن حقق أغلبية برلمانية من أعضاء حزب الوطن الأم انتخبته رئيساً للبلاد في عام ١٩٨٩، مما أعطاه سلطات كافية للاستمرار في السيطرة على حزبه وعلى البرلمان وفرصة منحتها له أزمة الخليج لكي يزيد من دعم سلطاته في الصيف التالي.

وكان السبب الثالث والأخير يتمثل في ضعف المعارضة وانقسامها. فكما حدث في العديد من الدول الأخرى، كان الحزب في أفضل أوضاعه التي تسمح بتقديم الحلول للأزمة الاقتصادية في السبعينيات وبالتالي استطاع أن ينال خصومه في موقف لم يكن أمامهم فيه سوى أن يكونوا مجرد مسخرة لسياساتاته. كما أن التحالف الذي تم بين

السياسيين من تكتلوا لتشكيل حزب الوطن الأم في الأصل كانوا قد جاءوا معهم بأصوات انتخابية ضمن مجموعة متباعدة من الطوائف الدينية والإقليمية والقومية مما أضفي عليه جاذبية تفوق مالمنافسيه من جاذبية. وأخيراً فإن السياسيين القدامى من استعادوا نشاط أحزابهم القديمة في ثوب جديد قد ألقى عليهم كثير من اللوم على العنف الذي ساد السبعينيات وما أعقبه من تدخل الجيش.

كان ذلك كافياً لضمان فوز حزب الوطن الأم الجديد في انتخابات ١٩٨٧ ولكن بأغلبية شعبية أقل كثيراً. ونظرًا لغموض القانون الانتخابي الذي صدر في سنة ١٩٨٣ وبعض التعديلات التي أدخلت عليه قبل إجراء الانتخابات نفسها مباشرة ترجم ثلث الأصوات الذي فاز به الحزب إلى ثلث المقاعد في المجلس البرلماني القومي. وكان ذلك بدوره كافياً للسماح بانتخاب أوزال رئيساً للبلاد ولتصدى لضغوط المعارضة لحل المجلس بعد أن انخفض نصيب حزب الوطن الأم من الأصوات في انتخابات المحليات لعام ١٩٨٩ إلى ما لا يزيد عن ٢١٪، أي ما يقل عن نصيب كبار منافسيه.

كما أدت سيطرة حزب الوطن الأم الجديد على العملية السياسية في الثمانينيات إلى إحداث تغيير كبير في دور الجهاز الإداري التركي وسماته المميزة. وعلى الرغم من محاولات الأحزاب الرئيسية إضعاف الصبغة السياسية على هذا الجهاز في العقود السابقة عن طريق دفع أنصاره إلى المناصب العليا بوزارتي المالية والتجارة إلا أن كبار المسؤولين المدنيين تمكناً من الحفاظ على استقلالية عدد من الهيئات الكبرى للدولة^(٦). ففي حالة حزب الوطن الأم فإن القرارات الاقتصادية ذات البنود الفرعية المهمة لبعض مشروعات الأعمال الحرة - من قبيل البند الخاص بدعم الصادرات أو القروض المدعمة - بدأ يتخذها الوزراء أنفسهم (وزير الوراء غالباً) بدلاً من أن تتخذ الخطوات الإدارية العادية. وكانوا يبررون ذلك بالحاجة إلى الإسراع ببدء الإنتاج وتقادري الإجراءات البيروقراطية في عصر التحرير الاقتصادي، إلا أن هذا الإجراء كان يتم استغلاله لترجيع كفة أنصار الحزب وفي الوقت نفسه معاقبة من أعطوا أصواتهم لمنافسيه. ويمكن ملاحظة نفس هذا التوجه في تخصيص الموارد الحكومية المركزية والتي تفاوت حسب التوجهات السياسية لكل مؤسسة أو هيئة.

هواپیمایی

- (١) لمزيد من التفاصيل عن ذلك الصراع الذي حدث في عام ١٩٤٩، انظر Benny Morris, The Birth of the Palestine Refugee Problem: 1947-1949 (Cambridge, 1987).

(2) Nira Yuval Davis, "The Jewish collectivity," Khamsin 13, Women in the Middle East (London, 1987), pp. 62-3.

(3) E. Roger Owen, "State and society in the Middle East," Items (Social Science Research Council, New York), 44/1 (March, 1990). pp. 10-14.

(4) Yoram Peri, Between Battles and Ballots: Israeli Military in Politics (Cambridge, 1983), pp. 45-6.

(5) Dan Horowitz and Moshe Lissak, Origins of the Israeli Polity (Chicago and London, 1978), pp. 190-1.

(6) Peri, Between Battles and Ballots , pp. 39-40.

(7) Ibid., p. 48.

(8) Horowitz and Moshe Lissak, Origins , pp. 193-4.

(9) Michael Shalev, "Jewish organized labor and the Palestinians," in Baruch Kimmerling (ed.), The Israeli State and Society (Albany, NY, 1989), pp. 103-13.

(10) Horowitz and Moshe Lissak, Origins , pp. 194-5.

(11) Shalev, "Jewish organized labor," p. 93.

(12) Dan Horowitz and Moshe Lissak, Trouble in Utopia: The Overburdened Policy in Israel (Albany, NY, 1989), p. 35.

(١٢) لمزيد من التفاصيل عن النظام الانتخابي الإسرائيلي والمساعب التي تواجه تغييره انظر Misha Louvish, "The making of electoral reform," The Jerusalem Post (13 April 1977).

(14) Dan Horowitz, "More than a change of government," Jerusalem Quarterly , V (Fall, 1977), pp. 14-15.

(15) Shalev, Political economy , pp. 85-118.

(16) Itzhak Galnoor, "Israeli democracy in transition," Mimeo (1987), pp. 28-35.

(17) Horowitz and Moshe Lissak, Origins , pp. 206-10.

(18) Joel Beinin, "Israel at forty: the political economy/political culture of constant conflict," *Arab Studies Quarterly*, 10/4 (Fall, 1988), pp. 437-8 and Table 1.

(19) *Ibid.*, pp. 440-1.

(20) Shalev, Political economy , pp. 122-5.

(21) Erik Cohen, "Citizenship, Nationality and religion in Israel and Thailand," in Kimmerling (ed.), *Israeli State and Society* , p. 72.

(22) Shalev, Jewish organized labor , p. 110-15.

(23) Itzhak Galnoor, "Transformations in the Israeli political system since the Yom Kippur War," in A. Arian (ed.), *The Elections in Israel-1977* (Jerusalem, 1980), p. 123.

(24) *Ibid.*, pp. 123-4.

(25) Peretz, Government and Politics , p. 62.

(26) Itzhak Galnoor, "Israeli democracy in transition," pp. 12-13.

(27) Michael Shaelv, "Israel's domestic policy regime: Zionism, dualism and the rise of capital," in Frances G. Castles (ed.), *The Comparative History of Public Policy* (Cambridge, 1989), pp. 131-2.

(28) Peretz, Government and Politics , pp. 80-1.

Jerusalem Quarterly (Fall, 1977) (٢٩) هذا عنوان مقال موجود في

(٣٠) وأنبع هنا رأي جالنور الوارد في مقالته "Israeli democracy in transition," pp. 35-43.

(31) Ervand Abrahamian, *Iran Between Two Revolutions* (Princeton, NJ, 1982). pp. 281-305.

(32) Hossein Mahdavy, "Patterns and problems of economic development in rentier states: the case of Iran," in M.A. Cook (ed.), *Studies in the Economic History of the Middle East* (Oxford, 1970). Table 2, p. 430.

(33) *Ibid.*, p. 432.

(34) Abrahamian, *Iran Between Two Revolutions* , p. 438.

(35) Fatemah E. Moghadam, "An historical interpretation of the Iranian Revolution," *Cambridge Journal of Economics* , 12 (1988), p. 413.

(36) Fred Halliday, *Iran: Dictatorship and Development* (London, 1979), p. 47.

(37) Henry Munson Jr. "Conclusion: Why only in Iran?," in Munson, *Islam and Revolution in the Middle East* (New Haven, 1988), pp. 126-7.

(٣٨) يلفت حاليداي نظرنا إلى حداثة الثورة الإيرانية مقارنة بالثورتين الروسية والفرنسية ويستشهد بالإضراب السياسي كمثال على ذلك. انظر Fred Halliday, "The Iranian Revolution," *Political Studies* , XXX/3 (Sept., 1982), p. 438.

(39) Hamid Algar, *The Roots of the Islamic Revolution* (London, 1983), pp. 123-4.

(40) Zubaida, *Islam, the People and the State*, pp. 18-20, 33.

(٤١) ثمة تحليل مفصل عن الفكر السياسي لدى الخميني في الباب السابع. ويمكن الإطلاع على ترجمة "The Constitution of the Islamic Republic of Iran," *Middle East Journal*, 34/2 (Spring, 1980), pp. 181-204.

(٤٢) راجع خطبة الجمعة التي القاما على خامنئي اى (١ ماي ١٩٨٩)

(43) "The Constitution of the Islamic Republic of Iran," pp. 202-4.

(44) Asghar Schirazi, *The problems of the Land Reform in the Islamic Republic of Iran* (Berlin, 1987), pp. 13-22.

(٤٥) خطبة الجمعة لعلى خامنئي اى في ٢٨ ابريل ١٩٨٩ .

(46) Feroz Ahmad, *The Making of Modern Turkey* (London, 1993).

(47) Caglar Keyder, *State and Class in Turkey* (London, 1987), p. 117.

(48) Ahmad, *The Making of Modern Turkey* (London, 1993).

(49) Ibid.

(50) Ahmad Samim, "The tragedy of the Turkish Left," *New Left Review*, 126 (March/April, 1981), pp. 72-6.

(51) Tosun Aricanli, "The political economy of Turkey's external debt," in Tosun Aricanli and Rodrick (eds), *The Political Economy of Turkey* (London, 1990), pp. 230-49.

(52) Ahmad, *The Making of Modern Turkey* (London, 1993).

(53) Ibid.

(54) Ibid.

"Street politics: comparative perspectives on (٥٥)
working class activism in Egypt and Turkey," Mimeo , Istanbul, July 1990.

(٥٦) واتبع هنا رأى كوركوت بوراتاف في بحثه بعنوان

"Contradictions of structural adjustment: Capital and the state in post-1980 Turkey," Mimeo , Istanbul, July 1990.

١. تحول المناخ السياسي في الشرق الأوسط بين حرب الخليج

مقدمة

كان التزامن العرضي بين حرب الخليج في عامي ١٩٩١/٩٠ وانهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بداية لعملية يمكن وصفها بأنها «تحول» في بنى الحكم وفي نمط العلاقات بين دول الشرق الأوسط ومع العالم الخارجي. فكان غزو العراق لدولة عربية مستقلة باسم «العروبة» بمفهومها العراقي وما ترتب على ذلك من انقسامات عميقة بين الأنظمة وفي داخل كل من مجتمعات الشرق الأوسط بمثابة ضربة قاضية لما تبقى من إيمان عميق بوحدة كانت تتجاوز المصلحة الفردية لكل دولة. كما تم خوض هذا الغزو عن كم هائل من انعدام الثقة تبدى على سبيل المثال في العزلة المؤقتة لأنظمة دولالأردن واليمن والسودان والتي رفض قادتها أن يدينوا الموقف العراقي صراحة. كما دفع دول الخليج إلى التحول عن ترتيبات الأمن الجماعي في إطار مجلس التعاون الخليجي إلى اتفاقيات دفاع ثنائية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. كما فتح الطريق لتدخل أمريكي مباشر لدفع عملية سلام بين إسرائيل والفلسطينيين أدت إلى مؤتمر مدريد في سنة ١٩٩١ ثم إلى اتفاقيات أوسلو في سنة ١٩٩٢ ثم إلى إنشاء سلطة وطنية فلسطينية في قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية في سنة ١٩٩٤.

وبالنسبة للمنطقة ككل كاد السلام أن يحقق لإسرائيل اعترافاً كاملاً من جانب جيرانها العرب بل بروابط تجارية وثقافية معهم أيضاً. إلا أن التنازلات التي تتطلبها ذلك أدى إلى تكثيف الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه وإلى تسميم الأجواء بصورة أدت في النهاية إلى اغتيال رئيس الوزراء إسحق رابين في نوفمبر ١٩٩٥. ثم صادفت عملية السلام مصاعب أخرى نجمت عن سلسلة من التفجيرات قامت بها

الجماعات الدينية الفلسطينية داخل إسرائيل في أوائل ١٩٩٦ تلماً انتخاب حكومة من حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو أحجمت عن استئناف الانسحاب من مزيد من أجزاء الضفة الغربية الذي نصت عليه اتفاقيات أوسلو واتجهت بدلاً من ذلك إلى التركيز على تكليف عملية الفصل المائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين إبان حرب الخليج من خلال زيادة عزل قطاع غزة عن شمال الضفة الغربية وجنبها^(١).

ووُجِدَتْ ترکيَا نفْسَهَا أَكْثَرَ انفِمَاسًا فِي قَضَائِيَا الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ الْعَرَبِيِّ مِنْ خَلَلِ تَنَامِيِّ مَصَالِحِهَا الْأَمْنِيَّةِ فِي مُسْتَقْبَلِ الْمَنَاطِقِ الشَّمَالِيَّةِ لِلْعَرَاقِ وَالَّتِي عَزَّلَتْ عَنْ سَائِرِ مَنَاطِقِ الْبَلَادِ بَعْدِ إِيجَادِ «النَّطَاقِ الْأَمْنِ» بِهِدْفِ حِمَايَةِ سَكَانِهِ الْأَكْرَادِ مِنْ بَطْشِ صَدَامِ حَسَينِ. وَفِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ شَنَّتْ إِيْرَانُ بَعْدِ فَشْلِهَا فِي تَحْقِيقِ أَيْمَةِ مَكَابِسِ مَهْمَةٍ مِنْ حِيَاةِهَا فِي حَرْبِ الْخَلْجِ حَمْلَةً نَاجِحةً لِإِقْلَامَ عَلَاقَاتٍ جَدِيدَةٍ مَعَ الْوَلِيِّ الْعَرَبِيِّ الصَّفْرِيِّ عَلَى الشَّاطِئِ الْأَخْرَى مِنْ الْخَلْجِ.

وَعَلَى الصَّعِيدِ الدَّاخِلِيِّ شَهَدَ عَدْ مَا بَعْدِ حَرْبِ الْخَلْجِ تَصَاعِدًا فِي الْفَسْفُوطِ الدَّاخِلِيِّ وَالْدُّولِيِّ لِتَحرِيرِ الْبَنِيَّ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاِقْتَصَادِيَّةِ فِي الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ. وَكَانَتْ بَعْضُ هَذِهِ الْعَوْاْمِل تَتَصَلُّ بِالْمَشارِكَةِ فِي الْحَرْبِ نَفْسِهَا. وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكِ تَنشِيطِ الْإِصْلَاحِ الْاِقْتَصَادِيِّ الْمَصْرِيِّ نَتْيَجَةً لِلْوَعْدِ بِتَخْفِيفِ أَعْبَاءِ الْمَدِيُونِيَّةِ كَمَكَافَةً لِلْانْضِمَامِ إِلَى التَّحَالُفِ الدُّولِيِّ ضَدِّ الْعَرَاقِ؛ وَمِثَالُ أَخْرَى حَاجَةُ أَنْظَمَةِ الْخَلْجِ لِلْإِسْتِجَابَةِ لِلانتِقَادَاتِ الشَّعُوبِيَّةِ لِاضْطِرَارِهَا هَذِهِ الْأَنْظَمَةِ لِاستِعْدَادِ الْأَمْرِيْكِيِّينَ وَحَلْفَانِهِمْ لِحِمَايَتِهَا عَلَى الرَّغْمِ مِنْ إِنْفَاقَهَا الْهَائِلَ عَلَى الْمَعَدَاتِ السُّكَّرِيَّةِ.

وَيُمْكِنُ وَصْفُ السَّيَاقِ الْأَكْبَرِ بِأَنَّهُ حَالَةً عَوْلَةً مَكْلُوَّةً اضْطُرَرَتْ بِهَا الْشَّرْقُ الْأَوْسَطُ وَأَنْظَمَتْهَا الْحَاكِمَةُ فِيهَا إِلَى الْإِسْتِجَابَةِ لِلْقُوَّاتِ الدُّولِيَّةِ الْقَوِيَّةِ وَدَفَعَهَا فِي اِتِّجَاهِ الْمَزِيدِ مِنَ الْانْفَتَاحِ وَسُرْعَةِ الاتِّصالِ وَالتَّنَافِسِ التَّجَارِيِّ. وَهَذِهِ الْعَوْاْمِل مُوجَوَّدةٌ مِنْذِ السَّبعِينِيَّاتِ وَلَكِنَّهَا بَدَأَتْ تَعْمَلُ بِقُوَّةٍ خَاصَّةٍ بَعْدِ اِنْتِهَاءِ الْحَرْبِ الْبَارِدَةِ تَدْعُمُهَا مُؤْسِسَاتٌ عَالِمَيَّةٌ كَالْبَنْكِ الدُّولِيِّ وَصَنْدُوقِ النَّقْدِ الدُّولِيِّ وَمُنظَّمَةِ التَّجَارَةِ الْعَالِمَيَّةِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى بَعْضِ السَّيَاسَاتِ الْعَرِيشَةِ مِنْ جَانِبِ الْوَلِيَّاتِ الْمُتَّحِدَةِ وَالْاِتَّحَادِ الْأَوْرَبِيِّ. وَكَانَ مِنَ الْأَنْوَاتِ الْمُهِمَّةِ لِلْتَّشْجِيعِ عَلَى مَزِيدِ مِنْ الْانْفَتَاحِ «الْمَشْروطِيَّةِ» حِيثُ تمَّ رِبَطُ الْمَسَاعِدَاتِ وَالْمَعْوَنَاتِ بِوَعْدِ بِإِجْرَاءِ إِصْلَاحَاتٍ سِيَاسِيَّةٍ وَاِقْتَصَادِيَّةٍ.

والنقطة التي تشير حفيظتي في كثير من الكتاباتتناول الجانب الداخلي من هذه العملية تحت عنوان «التحول» وكأنه تقدم حتى من الشمولية والاقتصاد الموجه إلى ديمقراطيات واقتصادات حرة. صحيح أن قادة العديد من أنظمة الحكم في الشرق الأوسط يذكرون على خلفياتهم الديمقراطية من أجل دعم شرعيةتهم الداخلية والدولية، وصحيح أيضاً أن العديد من المحللين الأكاديميين الغربيين مستعدون لمنع هؤلاء الزعماء ميزة الشك حين يزعمون أن الحاجة إلى التركيز على الأمن في مواجهة الخطر الديني أو بهدف تقديم الإصلاح الاقتصادي على التغيير السياسي يضع عراقيل مؤقتة على طريق إجراء إصلاح جذري.

على أية حال فبمروء عقد التسعينيات دون حدوث تقدم حقيقي ملموس أثبت مصدرى أن أرى تغيراً في لغة «التحول المسود» وقد بدأت تستبدل بها لغة تؤكد على «مرنة» أنظمة الشرق الأوسط الشمولية وعملية «تعديل» بدلاً من تغيير أحادى الاتجاهات يتميز بقدرة على التكيف تسمع لها بإعادة هيكلة العديد من نظم حكمها وإدارتها السياسية دون تنازل فعلى عن السلطة والتحكم، والتنتجة توجزها الكاتبة الروسية ليليا شيفتسوفا في حديثها عن «بدء السوق الحرة والديمقراطية بجوانبها السطحية مع الاحتفاظ في الجوهر بعلاقة التبعية وحكم القلة والحكم بلا مساطعة»^(٢).

وسبيناً فيما يلى بتناول هذه العملية في الجمهوريات العربية الكبيرة تتبعها ملكيتان هما الأردن والمغرب والكيانات الخليجية الخاضعة لحكم عائلات، ثم نطبق جانباً من التحليل نفسه على مجموعة من الدول شهدت تصاعداً في سلطة الأنظمة الحاكمة كالعراق وليبيا والسودان ولبنان، ثم نتجه لتناول عمليات التحرير السياسي والاقتصادي الأعمق في الدول الثلاث غير العربية إيران وتركيا وإسرائيل. وسيقسم تناولنا بقدر كبير من التعميم مع إرجاء التفاصيل للفصلين السابع والثامن.

الجمهوريات العربية الكبرى

من المهم أن نستهل تحليلنا بتناول منصب الرئيس لأنه هو ومستشاريه المحركون الأساسيون في رد الفعل إزاء التحديات المتمثلة في العولمة وال الحاجة إلى المصالحة بينهم

ويبن مواقعهم ومصالح جماعاتهم المحلية المهمة والمتباينة. وبينما الآن ألا نية لدى أي منهم للتنازل عن أي جزء مهم من سلطاتهم وصلاحياتهم، بل إن بعضهم - إن لم يكونوا جميعاً - يرى في المسألة برمتها فرصة لإعادة بناء سلطته على أساس أكثر أماناً بالاستعانة بعنصريه جديدة ويتجوّجه نظام التحكم وضمان استمراريته بتوريث البناء برمته لأحد أبنائهما أو أقاربه المقربين^(٢).

ومن الجوانب الأساسية للعملية كلّ ضم قطاع أكبر من نخبة رجال الأعمال بفتح الطريق أمام عناصر متقدمة منهم إلى بعض الفرص المريحة التي تأويها عملية الإصلاح الاقتصادي الجزئية كبيع المشروعات المملوكة للدولة مثلًا في مقابل دعم مالي أو غير مالي. وكان لذلك ميزة إضافية تظهر النظام وكأنه يشجع المشروعات الخاصة بموازاة التحرك باتجاه اقتصاد السوق بينما يزيد من ثراء الرئيس وأسرته من خلال الصفقات لصالح المقربين. وفي مصر اتّخذت هذه العملية شكل تزايد عدد رجال الأعمال المقربين من حفنة صغيرة في عهد السادات وأوائل العهد التالي له إلى عشرة أو أكثر في التسعينيات^(٤). وفي تونس بسوقها الوطنية الأصفر حجمًا ظل العدد أقل من عشرة^(٥). وفي دول أخرى كسوريا مثلًا كانت فرص اختراق رجال أعمال جدد للصلات بين ضباط الجيش وكبار موظفي الدولة ورأس المال الخاص أقل. ومع ذلك تمت بعض المحاولات لإضفاء طابع شعبي على المشروعات والأعمال بتسهيل ترشيح أصحاب رأس المال كمستقلين في الانتخابات البرلمانية.

ويمكن ربط عملية مد دعم النظام بظهور ما يصفه أستاذ الاجتماع المصري د. سعد الدين إبراهيم باسم «الخلافة الجمهورية»^(٦). ويشير آخرون إلى النسق نفسه باسم «الجمهورية الوراثية»^(٧). وهي عملية بدأت بسوريا حيث بدأ الرئيس حافظ الأسد بإعداد ابنه البكر باسل لخلافته ثم اضطر للتحول لابنه الأصغر بشار بعد وفاة باسل في حادث تصادم في سنة ١٩٩٤. ونظرًا للأهمية التي يتم إضافتها على تولي سلطة الرئاسة بصورة عادية فقد كان من مصلحة من يتمتعون بهذه الميزة أن تكون لهم القدرة على توقع تحولها السلس إلى شخص معروف كابن الحاكم. وكل المطلوب في المقابل أن يعطي الرئيس المزعوم انطباعاً بأنه شاب مهتم بالأفكار الحديثة كالتكنولوجيا وحقوق المرأة وإصلاح التعليم ويتصرف كشخص ذي إيقاع جديد. فأقررت خلافة بشار

الأسد في يوليو ٢٠٠٠ حدّثاً عابراً عن «ربيع دمشق» في إشارة إلى وعد بمزيد من الانفتاح السياسي على غرار «ربيع براغ» الذي روج له الرئيس ألكسندر دوبتشك في تشيكوسلوفاكيا في سنة ١٩٦٨. ولكن كان لابد من تخفيف حدة الحماس للانفتاح خشية أن يثير أملاً ليست لدى النظام نية في تحقيقها. ومرة أخرى كانت سوريا مثالاً جيداً حين تم اعتقال بعض من كبار النشطاء الديمقراطيين في سنة ٢٠٠١ واحتفاء منتديات الحوار التي انتشرت في كل بلدة ومدينة في أرجاء البلاد^(٨).

وكانت الترتيبات السياسية من هذا النوع تتطلب إعداد الساحة. فكان من العناصر المهمة استغلال العملية الانتخابية في محاولة لإظهار أن البلد بدأ الطريق إلى الديمقراطية. فكان لابد من بذل جهد هائل لإقناع الناس بالإدلاء بأصواتهم ونشاء معارضة تحظى بقدر من المصداقية. وكان يمكن استغلال ذلك في تحويل حزب الحكومة إلى أداة أكثر فعالية يحظى بتأييد سياسي واقتصادي. ولكن كالعادة تمأخذ الحذر للحيلولة دون إفلات الأمور خارج نطاق السيطرة، فتم الإبقاء على الانتقاد في أضيق الحدود وتم منع المنتقدين من دخول مجالس الشعب والجمعيات السياسية أو استبعادهم إذا تمكنوا من الدخول كما في مصر. فزادت مواضع الانتقاد وتراكمت الشواهد على عدم استعداد الأنظمة للتنازل عن أية سلطة حقيقة وتحولها إلى أشكال جديدة من الفساد وسوء استغلال السلطة.

وفي ظل هذه الظروف خضعت كل انتخابات أجريت في العالم العربي لنوع من التلاعب بحيث أصبحت نتائجها معروفة سلفاً سواء فوز ساحق لحزب الحكومة أو قرار مسبق بأى مزيج من الأحزاب يؤثره النظام الحاكم كما حدث في الجزائر بعد الانقلاب العسكري على الإسلاميين في سنة ١٩٩٢^(٩). ومن أشكال التلاعب التي تم اللجوء إليها في انتخابات الرئاسة الجزائرية في سنة ١٩٩٥ إضافة ملابس الأسماء الجديدة المختلفة لقوائم الناخبين. وفي الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٩٧ توصلت لجنة تشكلت لتقصي الفساد الانتخابي إلى أن الإدارات المحلية استغلت كل مورد بشري وسياسي ممكن لتفجير النتائج لصالح الحزب الذي يريد النظام^(١٠). ولم تؤد مثل هذه الممارسات إلا إلى تزايد هزلية العملية برمتها. ففي مصر على سبيل المثال كانت انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧ مواضع حماس شعبى كبير، في حين قوبلت انتخابات ١٩٩٠ بفتور تام من قبل

الناخبين. ومع ذلك ففي حالي مصر وتونس على الأقل بدا أن اللجوء للعملية الانتخابية كافٌ لقناع أوروبا والولايات المتحدة بحوث قدر من التقدم نحو مزيد من الديمقراطية. كان أفضل تحليل لهذه العملية التي وصفنا لتوها في الحالة المصرية ما ورد في كتاب "الخدعة الكبرى: الإصلاح السياسي والاقتصادي في مصر" لإبيرهارد كينل (Eberhard Kienle. A Grand Delusion: Political and Economic Reform in Egypt) عدد من الآراء تحدّد معاً لتقدم تفسيراً مقنعاً للطريقة التي تم بها عكس اتجاه الانفتاح المحدود الذي شهدته الثمانينيات. وفي مقدمة هذه الآراء أن النظام في انتخابات أواخر ١٩٩٠ أدرك أن القانون الانتخابي الجديد الذي اضطر لإصداره بعد ما تعرض له قانون ١٩٨٧ من دحض قانوني قد يؤدي إلى ظهور أعضاء برلمانيين مستقلين يصعب السيطرة عليهم عن غيرهم من ينتخبون لحزب ما. وأدى به هذا إلى محاولة الاستعاضة عن أي إخلال بهيمنة الحزب الوطني الديمقراطي بتدخل انتقائي يزيد من عدد المقاعد التي يشغلها أعضاء الحزب الوطني وزيادة عدد المستقلين الذين يتم ضمهم إلى ٨١ بالثلثة من العدد الإجمالي (في مقابل ٧٨ بالثلثة في ١٩٨٧) وهي عملية ساعدت عليها المقاطعة التي قامت بها أحزاب المعارضة جمعاً احتجاجاً على رفض الحكومة إلغاء حالة الطوارئ أو السماح بنقل إدارة اللجان الانتخابية من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل. وزادت هذه النسبة إلى ٩٤ بالثلثة نتيجة لمزيد من التدخل في ١٩٩٥.^(١١)

ولأراء كينل أهمية خاصة لثلاثة أسباب رئيسية أولها أنها تشير إلى حدوث عملية تقليل للديمقراطية قبل الزيادة الكبيرة في أعمال العنف من قبل الإسلاميين من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤. ثانياً أنها تشير إلى أن هذا العنف يمكن أن يعزى إليه بعض مما يسميه تناقل الحريات في بقية سنوات التسعينيات مع أن رفض النظام السماح للمرشحين المستقلين من الإخوان المسلمين بخوض انتخابات المجلس لسنة ١٩٩٥ كان يرجع لورهم في انتقاد سياساته لا لتأييدهم للعناصر المتطرفة الذي ظلل دون دليل يثبته على أي الأحوال^(١٢). ثالثاً أنها تؤكد وجود علاقة وثيقة بين الجوانب السياسية والاقتصادية لسياسة النظام من خلال إثباتها أن المسألة هنا كانت قدرة الإخوان على حشد المعارضة ضد الفساد ورأسمالية المحاباة التي فعل النظام الكثير لتشجيعها^(١٣).

والشيء نفسه يمكن ملاحظته في تونس وإن لم يلق ما يستحق من اهتمام إلا مؤخراً. فشهدت البلاد في هذه الحالة أيضاً قدرًا من الافتتاح بعد تولى ابن على الرناسة في سنة ١٩٨٧ أعقاب إقامة نظام هيمون فيه الحزب الحاكم (الجمع المستوري الديمقراطي) على مجلس خالٍ من أية معارضة وتم فيه تبرير موجة أكبر من القمع لآية معارضة بوجود مخاطر من جانب الإسلاميين بحجم المخاطر التي شهدتها الجزائر. وفي الوقت نفسه بدأت عملية مماثلة من اجتذاب تأييد الرأسماليين المقربين يعزّزاً في رأي إيفا بيلين وضع حظى فيه رأس المال والعمال على السواء بضممان كافٍ من الدولة ألا تندفع باتجاه مزيد من الديمقراطية يهدد وضعها التميز^(١٤).

ويمكن الاستعانة بنموذجي سوريا والجزائر في بيان نقاط مماثلة. فليس هناك نظام من الأنظمة الكبرى في العالم العربي مستعدٌ للتنازل عن أي من سلطاته الراهنة. بل كل الأنظمة تبني عملية تدعيم موجهة لا لتشجيع المزيد من المشاركة السياسية أو الافتتاح الاقتصادي الحقيقي بل لترسيخ سلطاتها في حين تبني هيكل جديدة لدعمها. وأندَى ذلك إلى وضع قيود كبيرة على احتمالات أي افتتاح مستقبلي. بل بلغ الموقف حد أن أصبحت هناك حاجة لنظم سيطرة أشد إحكاماً لاحتواء الانتقادات الشعبية لما تم بالفعل. وكل هذا يتثير تساؤلات أمام التحليل المعاصر بعد أن أدت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى إحياء المطالب الدولية بمزيد من الشفافية والافتتاح والمشاركة. وسنعود إلى مناقشة هذه القضايا في الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب.

الملكيات العربية: المغرب والأردن والخليل

بعض الشخصيات التي وصفنا لتونا وليس كلها نجدها في الملكيتين العربيتين وإلى حد أقل في دول الخليج. فكانت هناك ضغوط مماثلة من الخارج أوجدت الحاجة إلى إستراتيجيات تكيف تهدف إلى استرضاء النقاد سواء في الداخل أو في الخارج. وتمت الاستعانة بالانتخابات الشكلية نفسها كإيماءة إلى حدوث تغيير في التوجهات السياسية. وكان هناك بعض من المشكلات نفسها في دمج الجماعات الدينية وغيرها من الجماعات التي كانت مستبعدة في السابق في الترتيب الجديد للأمور. ففي الأردن

والغرب وكذلك في قطر ثم البحرين تولى الحكم حاكم شاب أعلن على الفور دعمه للندا
باتخاذ بعض تدابير الإصلاح السياسي.

يمثل الأردن ما يسمى الآن حالة كلاسيكية لبلاد أدت إجراءات الانكماش التي
اتخذت فيه لمعالجة أزمة اقتصادية ألت به في سنة ١٩٨٩ إلى وقوع تظاهرات شعبية
على درجة من العنف تكفي لحث الملك حسين على السماح بإجراء أول انتخابات حرة
منذ أربعين سنة. وكانت النتيجة فوز الجماعة التي تنتسب إلى الفرع الأردني من
الإخوان المسلمين وكانت حينذاك من أكبر أنصار الملك. فحق الإخوان - بعد أن انتظموا
في هيكل سياسي جديد وجبهة العمل الإسلامي - نسبة أكبر من التمثيل البرلماني في
انتخابات ١٩٩٣ ولو أن أحداً منهم لم يُكلف برئاسة الوزراء^(١٥). وسرعان ما توترت
العلاقة بين القصر والإخوان نتيجة لعارضتهم لعملية السلام بين الفلسطينيين
وإسرائيليين وما تلا ذلك من معاهدة أردنية مع إسرائيل. وأدى ذلك بالنظام إلى اتخاذ
إجراءات صارمة حيال الإخوان في ١٩٩٥-٩٤ ثم تعديل قانون الانتخابات بما يزيد من
صعوبة فوزهم في انتخابات ١٩٩٧، وكانت النتيجة مقاطعة من جانب جبهة العمل
الإسلامي. وتصاعد التوتر واتخاذ تدابير جديدة لشکم الصحافة المحلية وكبح أنشطة
الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية.

ومن المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من إيجاد مناخ برلماني أكثر انفتاحاً فإن الملك
لم يتنازل عن أي من امتيازاته المهمة وواصل الاعتماد على حكومة محدودة من
مستشاريه المقربين وظل محسيناً من أيام مساعله عن معظم تصرفاته^(١٦). واستمر هذا
الوضع بينما تولى شقيق الملك وولي العهد الأمير الحسن الوصاية على العرش حين
ذهب حسين إلى الولايات المتحدة في سنة ١٩٩٨ للعلاج. وفي لحظة درامية عالية أفل
الملك المحتضر عائداً إلى بلاده في يناير ١٩٩٩ ليعلن استبدال ابنه البكر عبدالله ولیاً
للعهد بالحسن. وكان الخطاب المفتوح الذي كتب لأخيه يفسر له فيه ما اتخذ من
إجراءات يوحى بوجود نقطتين خلافاً لهما الخلاف حول من ينبغي أن يخلف الحسن
والآخرى الزعم بأن الحسن كان يتدخل في تشكيل قيادة الجيش^(١٧).

وبعد أيام قلائل نصب عبدالله ملكاً بعد موت أخيه وبدا واضحاً من تصرفاته
الأولى أنه كـ على وعي تام بالانتقادات الشعبية للنظام والتي طفت على السطح في

آخر سنوات حسين حيث سمع بإدخال تعديلات على قانوني الانتخابات لسنة ١٩٩٧ والصحافة لسنة ١٩٩٨. إلا أن الحديث عن الإصلاح سرعان ما توقف وتراجعت الانتخابات المقررة في ٢٠٠١ في أعقاب التهديد المفترض لأمن البلاد بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر ٢٠٠٠ ثم الأزمة الجديدة الناجمة عن شن الولايات المتحدة حربها على الإرهاب في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر. وعلى الرغم من الحديث عن تحرير الاقتصاد في التسعينيات لم يتم الحد من دور الحكومة في الاقتصاد ولا حد تقدم في الاندماج مع الاقتصاد العالمي قياساً بنسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي^(١٨).

يعزى تعرك المغرب نحو توسيع المشاركة في الحكم في جزء منه إلى تغير المناخ التولى كما سبقت الإشارة وفي جزء آخر إلى حقيقة أن ثلثين سنة من السيطرة الملكية أنهكت المعارضة التي كانت تتسم بالشراسة فيما مضى بعد أن هرم أعضاؤها وبلغ بهم الأمر حد أن قنعوا بالمشاركة في الانتخابات المعدة سلفاً ويشكيل حكومة يسيطر فيها الملك وحلفاؤه على الدفاع والسياسة الخارجية والأمن الداخلي والقضاء. وبلغ الخل في التوازن بين موقف الملك وبعض مستشاريه القدامى من ناحية والحكومة الضعيفة برئاسة عبد الرحمن يوسفى من ناحية أخرى أن تم تقليص عدد من السلطات التي منحت مبدئياً للحكومة الجديدة. كما كانت هناك نقطة جوهيرية تمثل في التذكير الدائم للسياسة بعدم استعداد الملك الحسن لقطع شوط كبير على الطريق إلى ديمقراطية دستورية حيث صرخ بقوة لصحيفة لوموند في سنة ١٩٩٢ قائلاً: «الإسلام يحرم على أن أقيم ملكية دستورية أنتازل فيها بصفتي الملك عن كل سلطاتي فأنماك دون أن أحكم»^(١٩).

وكما حدث في الأردن كان موت الملك المفاجئ في يوليه ١٩٩٩ إيذاناً باحتمال التحرك نحو مزيد من المشاركة في السلطات الملكية. ولو عي بتوقعات شعبه الكبيرة نادى الملك الجديد محمد السادس بمفهوم جديد للسلطة يقوم على المساءلة وحقوق الإنسان والحرية الفردية^(٢٠). وتلت ذلك إيماءات أخرى منها عزل وزير الداخلية المكره دريس بصرى الذي استمر في منصبه لمدة طويلة. ولكن كما حدث في الأردن وفرو

مقابل هذه الإجراءات اتخذت إجراءات أخرى تبقى على سيطرة الملك كحظر بعض الصحف واحدة منها بتهمة إهانة مؤسسات المغرب المقدسة الثلاث الإسلام والأمة والملكية^(٢١). وكما حدث في باقي آخرى في الشرق الأوسط سرعان ما اصطدمت وعد الإصلاح السياسي بالواقع المر للأنظمة الشمولية القائمة على مجموعة من الجماعات والمصالح التي تقوم أى شيء يهدى وضعها التميز. وكانت النتيجة بمثابة فرصة للحاكم الجديد لدعم سلطته بدلاً من التجربة بتحويل بعضها إلى الهياكل البرلمانية الوليدة.

ونتحول الآن إلى التغيرات التي طرأت على نعط الحكم الذي شجعت عليه حرب الخليج الأولى وكانت الدولة الأكثر تأثيراً بشكل مباشر في هذا الشأن الكويت بالطبع. فأعضاء الأسرة الحاكمة كلهم تقريباً تركوا بلادهم وفروا هرباً من الاحتلال العراقي وتمكنوا بذلك من تقديم نقطة حشد لآلاف الكويتيين في المنفى أيضاً. ولكن كان واضحاً أيضاً أنه بمجرد أن يتم طرد العراقيين سيعرضون لضغوط شديدة لتبرير فشلهم عن حماية البلاد طوال الأشهر التي تم الإعداد فيها للغزو وسيواجهون الانتقاد بسبب سوء الإدارة والفساد الذي شمل مكتب الاستثمار الكويتي الذي تبين أنه بدد ممتلكاته التي تحسب بbillions الدولارات دون حسابات منضبطة. لذا وافق آل الصباح على مضض على إجراء انتخابات ١٩٩٢ التي تخوضت عن مجلس تم تقديم ٣٣ من أعضائه البالغ عددهم ٥٠ كجزء من المعارضة^(٢٢).

وكانت النتيجة فترة من (بمقاييس الخليج) النقد المكثف لكبار أفراد آل الصباح من شغلو المناصب الرئيسية قبل الاحتلال لا سيما وزير الخارجية الذي اضطر في النهاية للاستقالة. كما كان هناك اختبار دائم لحدود السلطات الدستورية للأسرة الحاكمة ومنها نجاح المجلس الوطني في إقرار حقه في مراجعة المراسيم الحكومية التي صدرت إبان توقفه في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٢. وفتح أعضاء المجلس الجديد الذي انتخب في ١٩٩٦ مجالات جديدة للنقد منها اتهامات خطيرة بالفساد وسوء الإدارة. وترنحت أسرة آل الصباح أمام هذه الهجمة وظلت تحاول أن تجد سبلًا جديدة لحماية أعضائها من تعرضوا لهجوم المجلس. من ذلك الطريقة التي دبرت بها استقالة الحكومة كلها في مارس ١٩٩٨ لتفادي المزيد من محاسبة وزير الإعلام الشيخ ناصر الصباح. إلا أن هذا لم يكن كافياً للحيلولة دون وقوع سلسلة من الأزمات المصغرة التي

تم فيها التلويع بحل المجلس ثم تم سحبها على أساس أن المجلس الجديد كان من المرجع أن يضم عدداً من منتقى الأسرة الحاكمة لا يقل عن سابقه. إلا أن الأسرة الحاكمة نفذ صبرها في النهاية في صيف ١٩٩٩ وتم توجيه الدعوة لانتخابات جديدة في يولية أي قبل ١٧ شهرًا من موعدها المقرر. وكانت النتيجة مجلساً انقسم أعضاؤه حول عدد من القضايا المثيرة للجدل منها اقتراح من آل الصباح بإعطاء المرأة حق الاقتراع وتطبيق بعض إجراءات إعادة الهيكلة الاقتصادية الأساسية وأبرزها خصخصة قطاعات من الصناعة النفطية المملوكة للدولة. وفي الوقت نفسه تواصلت محاسبة الوزراء بما أدى في النهاية إلى استقالة الحكومة مرة أخرى ثم إعادة توزيع المناصب الوزارية في يناير ٢٠٠١ وهذه المرة لحماية وزير العدل. وكانت هذه رابع مرة يتم فيها اللجوء لهذه المناورة في غضون ثلاث سنوات^(٢٢).

وفي مناطق أخرى بالخليج جاءت التحديات الرئيسية للطرق التقليدية لحكم العائلات من جماعات مختلفة تستعين بالالتماسات والخطب المسجلة وطرق أخرى مباشرة كتججير المنشآت العسكرية الأمريكية بالسعودية في ١٩٩٥ و ١٩٩٦ وإثارة العصيان المسلح بين طوائف الشيعة في البحرين على أثر رفض الدعوة لتجديد الحياة البرلمانية من جانب آل خليفة حكام البلاد. وفي السعودية بصفة خاصة جاءت الدعوة للإصلاح من الدائريتين الدينية والثقافية أي من جماعات تدعو إلى مجتمع أكثر تسامحاً وانفتاحاً ومن بوادر تؤمن بأن السعوديين أهملوا واجبهم كحراس للشريعة وجماعة المسلمين بعامة. ويمكن القول إن كلا الجانبين تبادلا الاتهامات. فتم تقديم التماس ليبرالي في ديسمبر ١٩٩٠ قابله على الفور التماس أكثر تحفظاً في فبراير ١٩٩١ وقعه عدد من كبار علماء الدين من شعروا بأن سلطتهم تتعرض لهجوم مباشر. ولكن يمكن أيضاً ملاحظة أنه كانت هناك نقطة تداخل بين الموقفين. فكلامما كان يدعوه لمزيد من الشورى ولحكومة أكثر انفتاحاً ومزيد من الاهتمام بسيادة القانون وحقوق الإنسان.

واستفرق الأمر من آل سعود بعض الوقت حتى يصوغوا ردًا وذلك لأنه كان من الضروري تحقيق إجماع عائلي قبل الإعلان حتى عن أقل التغيرات وتنفيذها^(٢٣). وحين جاءت الإصلاحات اتخذت شكلين أحدهما الإعلان في مارس ١٩٩٢ عن تأسيس مجلس استشاري يتتألف من ستين عضواً، والآخر استغلال كبار علماء الدين الموالين لآل سعود

في تعنف من رفض منهم التوقيع على بيانات تدين المنتدين بل وتأديبهم إن لزم الأمر فتطبق بذلك الرؤية الرسمية للعلاقة الصحيحة بين العائلة الحاكمة والمؤسسة الدينية. وحدث بعض التأثير في اختيار أعضاء المجلس الجديد الذي لم يبدأ عمله إلا في ١٩٩٤^(٢٥). وزاد عدد أعضائه إلى ٩٠ في سنة ١٩٩٧ ثم إلى ١٢٠ في سنة ٢٠٠١. ومع أن سلطاته كانت قاصرة على إصدار التصريح كانت هناك مجالات سمع له فيها بمساعدة الوزراء وفي حالة لجانه الدائمة الثانية بأن يكون له صوت مسموع في مناقشة السياسات. والنموذج نفسه تم تطبيقه في تأسيس مجالس استشارية أخرى في دول أخرى. ففي عمان على سبيل المثال تم استحداث مجلس جديد موسع في سنة ١٩٩١ بأعضاء تم اختيارهم من ولايات الدولة التسع والخمسين. ومع أنه لم يجتمع بكامل هيئته إلا اثنى عشرة مرة في سنته الأولى فإن لجانه الخمس كانت تجتمع كل أسبوع بصورة منتظمة. وزاد حجمه فيما بعد لتحسين التمثيل وتم استحداث عنصر انتخابي أمكن للناخبين بمقتضاه اختيار أسمين يواصلان إلى الاختيار النهائي. إلا أن دور المجلس ظل استشارياً بحثاً كما في السعودية وربما ساعد على تدعيم سلطة السلطان بالسماح له ببناء قاعدة تأييد أوسع مع الإبقاء على العديد من كبار زعماء البلاد المحليين بالعاصمة في مهام تتصل باللجان وبالتالي بعيداً عن قواعد سلطاتهم الإقليمية^(٢٦).

وكما في كل أنظمة حكم العائلات ما كان لا يغير سياسى مهم أن يحدث في دول الخليج إلا نتيجة لازمة سياسية أو اقتصادية كبيرة أو تولى حاكم جديد. وكان هناك مثالان مهمان للحالة الأخيرة في التسعينيات. ففي السعودية كان مرض الملك فهد معناه انتقال السلطة التنفيذية بعد ١٩٩٧ إلى أخيه غير الشقيق ولي عهده عبدالله الذي تمنع بسلطة شخصية وقدرة على اتخاذ القرار أكبر من الملك نفسه. ونتيجة لذلك نعمت الحكومة السعودية إلى الاستجابة الجادة للموقف الصعب الذي ترتب على الانخفاض الحاد في أسعار النفط في سنة ١٩٩٨ من تعليق التوظيف الحكومي وخفض أشكال الدعم الأساسية وبالنسبة للأسرة الحاكمة نفسها الحد من استعمال الامراء للخدمات الحكومية مجاناً. ولكن سرعان ما انزالت اقتراحات الإصلاح الأساسية كفتح حقول النفط السعودية أمام الاستثمار الأجنبي نتيجة للمعارضة من داخل العائلة

الحاكمة نفسها ومن جانب الفنانين في الوان النفطية من تعرض وضعهم للخطر بسبب هذا المشروع.

وجاء المثال الآخر من قطر حيث تم خلع الحاكم الشيخ خليفة على يد ابنه الشيخ حمد في سنة ١٩٩٥ في انقلاب سلمي، وسمح ذلك للحاكم الجديد ببعده عدد من التغييرات منها إعطاء المرأة حق التصويت في الانتخابات البلدية في فبراير ١٩٩٩ ثم الوعد بتأسيس مجلس منتخب لعام ٢٠٠٤، ونظرًا لأن خلافة ابن البكر لأبيه كانت تزداد انتشارًا في حكم العائلات بصورة عامة فإن احتمالات انتقال السلطة بصورة منتظمة إلى أكبر الأبناء كانت توحى بأن تعاقب الأجيال قد يصبح حافرًا آخر للإصلاح السياسي المحدود، وكان هذا هو الحال في البحرين حيث واصل الأمير الجديد الذي خلف أبياه في مارس ١٩٩٩ ما بدأ من إصلاحات منها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإبداء قدر من التسامح تجاه المعارضين من الشيعة واتخاذ خطوات أساسية منها إجراء استفتاء على ميثاق وطني في فبراير ٢٠٠١ والتمهيد لانتخابات مجلس تشريعي جديد تأسس في نوفمبر ٢٠٠٢، إلا أن سلطة المجلس المنتخب كما يشير النقاد قابلتها سلطة هيئة تشريعية ثانية معينة بأكملها عرفت بمجلس الشورى فأصبح هناك نظام ذو مجلسين تشريعيين اعتبره الكثيرون أقل ليبرالية من النظام ذي المجلس التشريعي الواحد الذي وجد لفترة محدودة من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٥.

الدول الثلاث المنبوذة ولبنان

لأسباب عديدة أصبحت الدول العربية الثلاث العراق ولibia والسودان معزولة إلى حد كبير عن الاقتصاد السياسي العالمي منذ أواخر الثمانينيات بخضوعها لأشكال عديدة من العقوبات الأمريكية أو متعددة الأطراف مما كان له أثره على التجارة والاستثمار.

وكان من نتائج عزل هذه الدول عدم تعرض أنظمتها لضفوط مباشرة من أجل الإصلاح سواء من مؤسسات دولية كالبنك الدولي أو من رغبة من جانبها لجذب الاستثمارات الأجنبية خارج قطاعاتها النفطية الخاضعة لسيطرة الدولة. فكانت النتيجة

المحتومة بقاء دور الدولة كبيراً أو تزايده كما في العراق، ولكن كان المطلوب اكتشاف مصادر جديدة للتأييد تساعد على السيطرة على سكان محلين متذمرين. ونظرًا لوقع العراق تحت الحصار أصبح من الصعب التعرف من الخارج على ما يجري في الداخل، ولكن يبيو من البيانات المتفرقة والمنقوصة التي جمعتها الهيئات الدولية أن صناعة النفط المملوكة للدولة تتضاعف إسهامها في إجمالي الناتج المحلي في السنوات الأولى من القرن العادى والعشرين كما كانت في سنة ١٩٨٩ في حين تقلصت الصادرات غير النفطية إلى ما لا يزيد عن ١ بالمائة من الإجمالي. وفي الوقت نفسه ونتيجة للعقوبات بدأت الدولة في تمويل أو تقديم المؤن لما يقرب من نصف الأسر العراقية كلها بينما اعتمد النصف الآخر عليها للتوزيع المنتظم للغذاء المستورد في ظل برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة الذي بدأ في سنة ١٩٩٧^(٢٧). وكان تحقيق النخبة لأرباح هائلة من التهريب وغيره من أشكال انتهاك العقوبات بمثابة شكل آخر للتنمية.

سمح هذا النوع من السلطة لصدام حسين وحاشيته بحماية أنفسهم بتوسيع ما يسميه تشارلز تريف "دولة الظل" ويتكون من شبكات غير رسمية من القسم والإقصاء تقوم على القرابة أو على نوع جديد من القبيلية أو سائر علاقات الثقة التي يمكن استغلالها في السيطرة على المؤسسات الرسمية للدولة البعلية^(٢٨). وكان من النتائج المهمة لذلك زيادة تقسيت المجتمع المدني حيث كانت عضوية الحزب أو غيره من الشبكات البعلية العديدة هي السبيل الوحيد لبقاء معظم الأسر^(٢٩). إلا أن القسوة في البطش بالشيعة بعد انتقاضتهم في سنة ١٩٩١ هيأت الفرصة للعديد من الزعماء المحليين لإمداد قطاعات من طوائفهم بالمؤن من خلال إنشاء أسبلة للفقراء وغير ذلك من أنشطة الإغاثة. ومن أبرز هؤلاء الزعماء أفراد أسرة محمد صادق الصدر (اغتاله النظام البعلى في سنة ١٩٩٩) الذين تمكنوا من تعينة أنصارهم فيما أصبح قوة شعبية كبيرة تسسيطر على أجزاء كبيرة من أحياء بغداد الشيعية بعد الغزو الأمريكي البريطاني في سنة ٢٠٠٣.

وتعتليها مثالاً آخر لنظام خضع لعقوبات دولية وفي هذه الحالة لدورها في تفجير طائرة ركاب أمريكية فوق لوكريبي بإنجلترا في سنة ١٩٨٨^(٣٠). ومع أنها كانت لاتزال

قادرة على تصدير النفط بحرية فإن التأثير كان كنظيره على العراق تقريباً: تأثير سلبي على الاقتصاد من ناحية وتزايد سلطة القائد - الرئيس القذافي - من ناحية أخرى بالسيطرة على التجارة الخارجية ومكافأة أنصاره بتراخيص لاستيراد سلع استهلاكية شحيحة. وأدى الخوف من أن تشدد الولايات المتحدة العقوبات بالنظام إلى التحول إلى الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للبلاد والذي تعken من استعمال نفوذه لتحقيق بعض التغيرات الطفيفة في المجال الاقتصادي. وفي الوقت نفسه دبر القذافي بشخصيته الون كيخوتية المعتادة "اختفاء" مسرحيًّا عن ساحة الحكم اليومي وإن ظل مسيطرًا بصورة مباشرة على الجيش والجهاز الأمني ووزارة النفط. كما كانت هناك دلائل على الرغبة في إيجاد خلافة جمهورية مع تزايد دور اثنين من بنبيه أُسند إلى أحدهما منصب المفتش العام للقوات المسلحة.

وكان طريق السودان أكثر وعورة حيث أضطر النظام الإسلامي الجديد بزعامة عمر حسن البشير الذي تولى السلطة بعد انقلاب ١٩٨٩ للتعامل مع الحرب الأهلية المتصلة في الجنوب ومع الضغط الأمريكي لوقف دعم الجماعات الإسلامية المسلحة كتلك المرتبطة بأسامة بن لادن (الذى سمح له بالإقامة في البلاد إلى أن تم إبعاده في سنة ١٩٩٦) ومع علاقات تزداد توترًا بانصاره المدنيين من نظم صفوهم منظر النظام الأول حسن الترابي في "الجبهة الإسلامية الوطنية". وكان رد فعل البشير تركيز مزيد من السلطات بيد الجيش مستغلًا ما حقق من فوز في انتخابات ١٩٩٦ الرئيسية في نقل ضباط الجيش إلى مناصب ذات سلطات أكبر ثم التورط في مواجهة مطولة وصعبة مع الترابي نفسه في سباق انتخابات ٢٠٠٠. وفي ديسمبر ١٩٩٩ قام بحل المجلس وأعلن حالة الطوارئ^(٣١). وفي يناير ٢٠٠٠ غير حكومته. وفي مايو التالي قام بطرد القيادة العليا للجبهة الإسلامية الوطنية وقضى بذلك فعليًّا على التنظيم الذي كان لا يزال خاضعاً لسيطرة الترابي والذي كان يفترض أنه يمثل القاعدة الشعبية للنظام^(٣٢).

ولا شك أن أكثر العلاقات تناقضًا مع العولمة علاقة لبنان. فمع أن السياسات المحورية لرئيس الوزراء رفيق الحريري بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٨ تم تقديمها كسبيل لإعادة نظام لبنان ما قبل الحرب الأهلية وبورها كمخزن إقليمي فإن البلاد كانت خاضعة لما يسميه فولكه بيرتيس "الدمع الشمولي"^(٣٣). حيث أخذت السلطة تتركز في

أيدي ثالوث يتتألف من الرئيس والحريري ورئيس المجلس مع إدارة أجزاء مهمة من كل من القطاعين العام والخاص خاضعة لسيطرة ثقة الحريري^(٢٤). وكان (ولايزال) من أهم أنواعهم "مجلس التنمية وإعادة الإعمار" الذي يتمتع بحق منح مشروعات إعادة الإعمار دون مناقصة عامة ومحمي من أي إشراف برلماني. وهناك سمتان مستحدثتان آخرتان هما إقصاء قطاعات كبيرة من الطائفة المارونية عن السلطة واستخدام الجيش في حفظ الأمن الداخلي كإجهاض لإضراب قبل وقوعه في سنة ١٩٩٦. أما قدرة النظام الجديد على مثل هذا الخروج العنيف على النهج السابق فلا شك كانت تقوم على التأييد الذي تلقاه بشكل مباشر من الجارة القوية سوريا وبشكل غير مباشر من الولايات المتحدة.

وخطب النظام لضغط متزايد منذ أواسط التسعينيات ووجد صعوبة في تدبير الموارد اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الجديدة إلى جانب تمويل خدمة مدينة لا يمكن الوفاء بوظيفتها الاجتماعية "توفير فرص العمل والخدمات لفقراء البلاد" إلا بقرصنة داخلية وخارجية ضخمة، وأدت الضغوط من هذا النوع إلى استقالة الحريري في سنة ١٩٩٨ حين وجد من المستحيل عليه أن يشكل الحكومة التي يريدها في ظل المصاعب الاقتصادية والتورّات الطائفية، لكنه عاد من جديد بفضل نجاح مرشحين من أنصاره في انتخابات ٢٠٠٠^(٢٥). فأعطاه ذلك سلطة تكفي لمحاولة إحداث تغيير في الاتجاه وأخذ يبحث عن قروض واستثمارات خارجية جديدة لتنشيط الاقتصاد بينما سعى من جديد لإعادة هيكلة كبريات مؤسسات الدولة كشركة الكهرباء أملًا في خصخصتها المربحة. ومع ذلك ظلت هناك مساعي جمّة ولكن يحصل على قروض خارجية ضخمة اضطر الحريري لبذل وعود بإيجراء إصلاح اقتصادي يصعب الوفاء بها وهي مشكلة تفاقمت نتيجة لصراعه على السلطة مع الرئيس لحود الذي برع كمعارض قوى لكل من الشخصية وإجراء اقتطاعات كبيرة من الدعم الاجتماعي وذلك بهدف بناء تأييد شعبي للتغييرات الدستورية التي يحتاج إليها للسماح له بفترة ولاية ثانية.

إيران وتركيا وإسرائيل

استمر خضوع السياسة الإيرانية في التسعينيات لنوع من الانقسام المؤسسي سمح بمتابعة النزاعات المتعلقة بمجموعة كبيرة من القضايا المهمة - من التحالفات

الأجنبية إلى الإدارة الصحيحة للاقتصاد - دون تعريض استقرار الجمهورية الإسلامية نفسها للخطر. وفي وقت انتخابات المجلس لسنة ۱۹۹۲ كان يمكن التعرف على فنتين كبيرتين تم التعارف على تسميتهم بالمحافظين والإصلاحيين ولكل منهما قواعد السلطة في أجزاء من هيكل الدولة وتعرف كل منها بعوتها من القضايا الاقتصادية والثقافية. ويمكن بصورة عامة إن المحافظين هم الذين التزموا بالدفاع عما اعتبروه أمراً واقعاً تحت قيادة آية الله الخميني، وإن الإصلاحيين هم الذين اعتنقاً العديد من أفكار التحرر والشخصنة وخلق الأسواق التي كانت تشكل الأساس الاقتصادي بالنسبة للبنك الدولي والحكومات الغربية الكبرى. ومع أن كلاً من الفنتين كانت لها مصالح تدافع عنها فإن كليهما كانتا ملتزمتين بالحفاظ على صورة محددة لمجتمع إسلامي وتقمنان بخطورة محاولة إقصاء خصومها.

وتمخضت انتخابات ۱۹۹۲ عما اعتبر انتصاراً ساحقاً للمرشحين من أنصار الرئيس رفسنجاني والإصلاحيين. ولكن تبين فيما بعد أنهم محافظون في القضايا الاجتماعية بقدر ما كانوا ليبراليين في القضايا الاقتصادية^(۳۶). ونظراً لأن المحافظين كانوا يحظون بتأييد المرشد الأعلى على خامنه إى الذي خلف الخميني وكانت لهم قواعد قوية في الإذاعة والجواعيم والمؤسسات الموازية لمؤسسات الدولة كالمؤسسات البنية الضخمة وكذلك في القضاء والشرطة والمجلس فقد كان لهم من الحلفاء ما يكفي لعرقلة العديد من إصلاحات الرئيس المقترحة والحلولة دون تحسين العلاقات بالعالم الغربي والذي كان من المعروف أن التقدم الاقتصادي المستقبلي متوقف عليه. وزاد من دعم موقفهم استمرار معاملة إيران كدولة مارقة من جانب الولايات المتحدة وبعض من حلفائها الأوروبيين لا سيما بريطانيا دون أن تجني آية مكافأة من حيادها في حرب الخليج الأولى.

وكانت النتيجة موقفاً فاتراً بين الفنتين الكبارين استحال معه اتخاذ إلا القليل من المبادرات السياسية الجديدة على المستوى القومي. ثم تغير الموقف بصورة جذرية بسبب النتائج المفاجئة لانتخابات ۱۹۹۷ الرئاسية التي تمخضت عن فوز ساحق لواحد جديد نسبياً هو الملا وزير الإعلام السابق محمد خاتمي. وأفاد خاتمي من مناخ السخط الشعبي العام وتمكن من حشد تأييد العديد من الجماعات التي تهمشت في

المراحل الأولى للثورة الإسلامية كالعلمانيين واليساريين المسلمين والشباب وكثرة من النساء وراء حملة أفرزت نوعاً من مجتمع إسلامي تباخ فيه المعارضة والحرية في إطار سيادة القانون. كما أفاد إلى حد كبير من الانقسامات داخل معسكر رفسنجانى والتي منعت الرئيس المنتهية ولايته من تقديم خليفة له.

وكان النجاح الشعبي الهائل الذي تحقق لخاتمى والهزيمة الماحقة للمرشح المحافظ بمثابة ميزة له فى اختيار أولى حكماته وتحديد أولويات السياسات. كما أفاد من التأييد العذر الذى أولاه له الرئيس السابق رفسنجانى من موقعه الجديد كرئيس لما كان يعرف بمجلس المصلحة الذى كان أنشأه أصلاً فى الثمانينيات لرأب الصدع بين المجلس والقضاء، وفيما بعد وتحت مسماه الكامل مجلس تشخيص مصلحة النظام تضاعف حجمه بما يسمح له بلعب دور أكبر في الحكم، وبانضمام المرشد الأعلى والرئيس بل العديد من أبرز الشخصيات السياسية في إيران لعضوية هذا المجلس أصبح قادراً على لعب دور الوسيط بين الفئتين وضمان إمكانية احتواء ما يشن على قيادة خاتمي من هجمات. ويلاحظ أن خامنه أى نفسه لم يتمكن من الاعتراض علانية على أي من مبادرات الرئيس الجديد وربما كان ذلك لافتقاره إلى السلطة الشعبية التي تسمع له بذلك^(٢٧).

وكان افتقار خاتمي الواضح للحنكة السياسية وفشلـه في التأثير في الوضع الاقتصادي المتدهور بالإضافة إلى أن المجلس والعديد من كبار أعضاء الحكومة كانوا تحت سيطرة معارضـهم المحافظـين كافـياً لضمان استنفاد طاقتـه في سلسلـة من الصراعـات السياسية مع خصومـه من رجال الدين. كانت الانتخابات البلدية في فبراير ١٩٩٩ بمثابة اختبارـ للقوة حيث فازـت جماعـتنا خاتمي ورفـسنجانـى بـمقـاعد معظم المدن الكبرى بما فيها طهرـان التي حصلـوا على مقـاعدـها الخـمسـة عشر جـمـيعـاً^(٢٨). وعلى القدر نفسه من الأهمـية أن معـسـكـرـ خـاتـمـيـ الإـصـلاـحـيـ تمـكـنـ منـ منـعـ مجلسـ الإـشـرافـ علىـ الـانتـخـابـاتـ الـذـيـ يـسيـطـرـ عـلـيـ الـمحـافـظـونـ منـ التـدـقـيقـ فـيـ فـحـصـ أـورـاقـ الـمرـشـحـينـ بـحيـثـ يـرـفـضـ طـلـبـاتـ الـعـدـيدـ منـ كـبـارـ اـنـصارـهـ. ثـمـ اـسـتـغـلـ خـاتـمـيـ نـفـسـهـ تـيـقـيـةـ الـانتـخـابـاتـ كـقـاعـدـةـ لإـعادـةـ التـاكـيدـ عـلـىـ الـمـبـادـىـ الـاسـاسـيـ لـجـدولـ أـعـمـالـهـ الإـصـلاـحـيـ وـمـنـهـ الـحـاجـةـ إـلـىـ إـقـامـةـ مـاـ سـمـاهـ دـيمـقـراـطـيـ إـسـلامـيـ وـحـكـومـةـ تـسـمـ بالـشـفـافـيـةـ وـمـؤـسـسـاتـ مـدنـيـةـ

ونوع من النشاط السياسي يقوم على أحزاب يمكن مساطتها رسمياً على أفعال أعضائها^(٣٩).

وكان استمرار شعبية خاتمي كافياً لضمان أن المرشحين الإصلاحيين المتحالفين معه حققوا فوزاً ساحقاً في انتخابات المجلس التي أجريت في فبراير ٢٠٠٠ على الرغم من أن ما يقرب من ١٠ بالمئة من المرشحين الأصليين تم رفضهم من قبل مجلس الأوصياء، ودفع ذلك القوى المحافظة لمساعدة جهودها قبل انتخابات الرئاسة في العام التالي بعرقلة التشريعات الإصلاحية بالمجلس وعقدمحاكمات لكتاب الإصلاحيين وإغلاق معظم صحفهم ومنشوراتهم، وأفلحت جهودهم إلى حد أن اضطر خاتمي للاعتراف بأن «سلطة الرئيس في بعض المجالات أقل من سلطة أي مواطن عادي»^(٤٠). إلا أن عجزه السياسي لم يكن كافياً لمنعه من تحقيق انتصار آخر أشمل في انتخابات يونية ٢٠٠١ حيث حقق ما يقرب من ٨٠ بالمئة من الأصوات^(٤١).

وكانت شعبية خاتمي غير كافية أيضاً لتحقيق تقدم كبير في اتجاه تحرير الاقتصاد. إذ أحسن المحافظون استغلال مادة في الدستور تحظر منع امتيازات الدول أجنبية في مجالات التجارة والصناعة والخدمات والأهم في التعدين. كما أن محاولات العودة إلى المجتمع الدولي ببدء المحادثات مع البنك الدولي في سنة ١٩٩٦ مثلاً لقيت معارضة من الولايات المتحدة وبعض حلفائها الأوروبيين. ونتيجة لذلك لم يطرأ تغير كبير على التوازن بين القطاعين العام والخاص بل يؤكّد بعض المراقبين أن خطة الخصخصة كانت تسير بصورة أبطأ من إقامة مشروع حكومي جديد^(٤٢).

ومع أن حرب الخليج كانت ضارة بإسرائيل بعزلها المتعدد عن التحالف العسكري وقصفها المحظوظ بصواريخ عراقية فإن إحياء عملية السلام مع الدول العربية المماثلة للفلسطينيين هو الذي كان له أعمق أثر على السياسة الإسرائيلية. وتتمثل ذلك على الفور في هزيمة حركة اليمون في انتخابات ١٩٩٢ أمام حزب عمل بدا أنه يمثل موقفاً أقل تشدداً تجاه المفاوضات.

وفي الوقت نفسه فالقلق حالياً نقاط الضعف في سلسلة حكومات الوحدة الوطنية من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٠ أدى إلى استحداث مبدأين سياسيين مهمين أيضاً في ١٩٩٢ أحدهما اتخاذ نسخة معدلة من الانتخابات الحزبية كوسيلة لانتخاب رئيس الحزب

وتحيد معظم الاماكن على القائمة الفردية للمرشحين التي تقدم للناخبين. وكان العمل أول حزب يطبق هذا النظام في سنة ١٩٩٢ قبيل انتخابات ذلك العام. وتحول الليكود إلى النظام نفسه في مارس ١٩٩٣ حين استغل بنiamin Netanyahu شعبيته المتزايدة في هزيمة إسحق شامير في رئاسة الحزب.

أما الاستحداث الآخر فكان تعديل ١٩٩٠ على القانون الأساسي باتخاذ الكنيست عملية انتخاب مباشر لرئيس الوزراء بدءاً من ١٩٩٦ وذلك لضمان أن يكون الشخص المنتخب من التنفيذ والسلطة ما يكفي لا يضطر لتقديم تنازلات أكثر من اللازم لشركائه الأصفر في الائتلاف. وتم دعم سلطة رئيس الوزراء بتعديل آخر أدخل على القانون الأساسي بحيث أصبح التصويت بعدم الثقة في الكنيست كافياً لإسقاط الحكومة بل لفرض إجراء انتخابات جديدة أيضاً. كما نص التعديل على لا يتم طرد رئيس الوزراء من منصبه إلا بثمانين صوتاً أو أكثر من مجموع ١٢٠ هم أعضاء البرلمان وهي أغلبية ساحقة يصعب تحقيقها.

ولكن يبدو أن الإصلاحات أتت بنتائج عكس المقصود بها^(٤٣). فأدى الاعتماد على الانتخابات الحزبية إلى تزايد استقلالية المرشحين الفرديين حيث أصبحوا ينتخبون من قبل الأعضاء ولا يرشحون من قبل القيادة. والأهم أنها مهدت لظهور جيل ثانٍ من القادة غير المحنكين كنتياباهو في ١٩٩٣ وإيهود باراك الذي هزم شمعون بيريز في رئاسة حزب العمل في سنة ١٩٩٧.

وفي انتخابات ١٩٩٦ العامة نفسها تكشفت عوائق مهمة أخرى. إذ اضطر الناخبون إلى توزيع التصويتين، مرة لاختيار بين بيريز ونتياباهو والآخر لأحد الأحزاب الصغرى التي تمثل مصالحهم الدينية والعرقية والطائفية. وكانت النتيجة أن حصل العمل والليكود على ٦٦ من مجموع ١٢٠ مقعداً بالكنيست، وهي أقل نسبة منذ إنشاء الدولة، وحصلت الأحزاب الدينية الثلاثة على ٢٢ مقعداً والحزب الجديد الذي تأسس لتمثيل التدفق الكبير من المهاجرين الروس على ٧ مقاعد. وبالتالي فمن ناحية عامل الناخبون السباق كانه بين بيريز ونتياباهو وحق الأخير فوزاً على منافسه بهامش لا يزيد عن ٢٠ ألف صوت (من مجموع ناخبيين يبلغ ثلاثة ملايين) وأصبح له حق تشكيل الحكومة التالية بغض النظر عن فوز العمل بمقعدين آخرين. ومن ناحية أخرى

تمكن الناخبون من استغلال الترتيبات الجديدة في تأييد مرشحي الكنيست الأقرب إلى مصالحهم الشخصية. وهناك مجموعتا أرقام يوضحان هذه النقطة : حصل نتنياهو على نسبة أصوات ٤٠٥٠ (توازى ضعف ما حصل عليه حزبه الليكود ٢٥١) بما في ذلك نسبة ٩٠ بالمئة من الأصوات الدينية.

وبيّنت الأحداث التالية نقاط القوة والضعف في كل رئيس وزراء انتخب في ظل هذا النظام الجديد. فتبين أن نتنياهو اعتمد على تأييد شركائه الستة في الائتلاف في الحفاظ على أغلبية ضئيلة في الكنيست كثيّر من سبقه وهو رفع أعطى للأحزاب الصفرى قوة كبيرة في المطالبة بمتنازلات خاصة والا عرقلوا مبادراته الأهم. وفي هذه الظروف بدا أن حكومة نتنياهو تنزلق من أزمة إلى أخرى بسرعة وعاجزة عن اتباع سياسات واضحة حيال أهم مسائلتين في تلك الفترة وهما مستقبل عملية السلام وتحرير الاقتصاد. وفي ديسمبر ١٩٩٨ تدهور تأييدها إلى درجة أن آثر نتنياهو الدعوة لانتخابات جديدة في مايو ١٩٩٩ على مواجهة الهزيمة في أي اقتراع على الثقة في الكنيست.

وكانت النتيجة كارثة محققة لا على نتنياهو وحده حيث خسر السباق على منصب رئيس الوزراء لإيهود باراك باثنى عشرة نقطة منوية (أو ٣٦٢٠٠ صوت) بل على حزب الليكود الذي رأى عدد مقاعده في الكنيست تتهاوى من ٣٢ إلى ١٩. أما مدى ما يقع عليه من لوم في هذه الكارثة فمسألة تحمل الجدل. فازدواجيته وعدم مصداقته أضاعاً عدداً كبيراً من مؤيديه السياسيين السابقين وبينما فضائل منافسه . ومهما كان الأمر فإن هذا الانتصار الانتخابي الهائل أعطى باراك نفسه سلطة كافية لبناء الائتلاف الذي كان يرى أنه ضروري لسحب آخر قوات إسرائيلية من لبنان في سنة ٢٠٠٠ وإحياء عملية السلام المعلقة مع السوريين والفلسطينيين.

بدأت المحادثات بين الفلسطينيين والإسرائيليين والأمريكيين في كامب ديفيد خارج واشنطن في يوليه ٢٠٠٠. وتحقق قدر من التقدم ولكن دون التوصل إلى اتفاق. ثم تغير الموقف بسرعة على آثر الأحداث التي أحاطت بزيارة أرييل Sharon الذي كان حينئذ زعيم المعارضة للساحة خارج المسجد الأقصى بمدينة القدس القديمة في ٢٨ سبتمبر. وفي اليوم التالي وقع قتال عنيف بين الشرطة الإسرائيلية والمتظاهرين بعد أن تصاعد غضب الفلسطينيين على سياسة الأمر الواقع ليبدأ ما عرف فيما بعد بالانتفاضة الثانية

أو انتفاضة الأقصى. وعلى خلاف سبقتها سرعان ما اتخذت الانتفاضة هذه المرة سمة عسكرية على الجانب الفلسطيني شجعت على تصعيد رد الفعل الإسرائيلي إلى حد استعمال الدبابات والمروحيات والسفن الغربية ثم الطائرات القتالية.

ويعد شهرين من مواجهة توترات داخلية متضاده استقال إيهود باراك مطلقاً انتخابات جديدة لمنصب رئيس الوزراء، واستغل هو والرئيس كلينتون أسبوعيهما الأخيرين في المنصب في بذل جهد أخير للتوصيل إلى اتفاق فلسطيني إسرائيلي. فبدأت مقاومات متجلة في طابا المصرية ولكن لم يكن هناك وقت للتوصيل لاتفاق قبل انتخاب أرييل شارون ليحل محل باراك في ٦ فبراير ٢٠٠١. ومنذ ذلك الحين استمر الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين في التصاعد فأحدث خسائر سياسية واقتصادية وبشرية ضخمة على الجانبين ودمر البني التي أنشأتها السلطة الفلسطينية وساعد على تهميش حزب العمل الإسرائيلي.

وهناك بعض الشبه بين السياسة التركية والسياسة الإسرائيلية في التسعينيات إلى حد أن كليهما شهدت تولي حكومات ائتلاف ضعيفة نسبياً بأغلبية برلمانية ضعيفة وخضعت للجذب القوى للمصالح الإقليمية والطائفية. ومع ذلك ففي حالة تركيا تأثر الوضع أيضاً بالعصيان المسلح المستمر بقيادة "партия کارگران کوردستان" (حزب العمال الكردستاني) في عدد من أقاليم البلاد الشرقية وتزايد التأييد الشعبي لحزب رفاه الإسلامي وتنامي الضغط العسكري على الساسة المدنيين وبلغ ذروته فيما سماه عدد من المعلقين "انقلاب ١٩٩٧ الصامت".

بدأ عقد التسعينيات بهزيمة "حزب الوطن الأم" في انتخابات ١٩٩١ بعد أن ساد الساحة السياسية التركية طوال الثمانينيات، وحل محله ائتلاف "الطريق القوي" والحزب الديمقراطي الاشتراكي بقيادة سليمان ديميريل في البداية ثم تأنسوا تشيلر بافتقارها إلى الخبرة بعد انتخاب ديميريل رئيساً للبلاد في ١٩٩٢ عقب وفاة تورجوت أوزال. واستمرت إدارة تأنسو تشيلر حتى ١٩٩٥ إلى أن سحب أحد شركائها الأساسيين في الائتلاف تأيده مما أعاد "الطريق القوي" إلى السلطة كحكومة تعد لانتخابات جديدة بزعامة رئيس وزراء آخر يفتقر إلى الخبرة نسبياً هو مسعود يلمظ.

أدت الانتخابات نفسها التي عقدت في ديسمبر ١٩٩٥ إلى صدمة فعلية للنظام برمته حيث كان الحزب الذي خرج بمعظم الأصوات (٢١٪ بالمنطقة) ومعظم المقاعد (١٥٨) حزب رفاه الإسلامي بزعامة السياسي المتمرد نجم الدين أربكان. وكان هذا الفوز مرتبًا منذ فترة نتيجة لتنامي التأييد الشعبي لرفاه كما ثبت مثلاً بانتخاب أحد أعلامه رجب طيب أردوغان عمدة لاسطنبول في سنة ١٩٩٤. وأفاد إلى حد بعيد من التنظيم المميز لحشد تأييد الطبقات الشعبية والريفية ومن الانقسام حول اليمين التركي والذي تسبب في انقسام الأصوات بين حزبي "الوطن الأم" و"الطريق القوي". وفي نهاية يديرها العلمانيون المخلصون كان هذا كافياً لإيجاد مناخ من الخوف بين العديد من أعضاء النخبة التركية ومنها الجيش دفعهم على الفور إلى تشكيل ائتلاف ضد رفاه من حزبي "الوطن الأم" و"الطريق القوي" في مارس ١٩٩٦ برئاسة يلمظ.

بلغ العداء بين يلمظ وتانسو تشيلر حدًا لم تتم معه الحكومة الجديدة إلا إلى يونية وبعد ذلك لم يبق هناك ائتلاف متماسك سوى الائتلاف الذي يتزعمه حزب رفاه برئاسة وزراء أربكان وشراكة "الطريق القوي" برئاسة تانسو تشيلر. ولكن ما أن خيبت هذه الشراكة المهزلة ظن النقاد ببقاءها في السلطة لأشهر قلائل حتى أصبحت المواجهة بين أربكان والأعضاء العسكريين بمجلس الأمن القومي أمراً محتملاً. ويبدو أن أربكان من جانبه كان يؤمن بأن لديه تقويضًا من الشعب التركي يكفي لتفجير التوازن بين الدين والمجتمع في حين كان قادة الجيش مقتنعين بالقدر نفسه بأن مجرد وجوده في سدة الحكم يشكل تهديداً جوهرياً لقيم الدولة العلمانية ومؤسساتها.

ولكي يزيد الأمر سوءاً أدى أربكان بعدة تصريحات مبدئية زادت من شكوك الجيش. فالفى اتفاقية الدفاع الجديدة التي سبق أن تفاوض الجيش حولها مع إسرائيل وأبدى استعداداً لاستكشاف احتمالات التفاوض مع ممثل المتمردين الأكراد على أساس التضامن الإسلامي. فمنعه قادة الجيش من اتخاذ أية مبادرات جديدة ذات شأن ، بل أجبروه على الموافقة على مهاجمة المدارس الدينية أولًا ثم على التنظيمات الإسلامية كلها. وحين راوح في تطبيق المعايير المقترنة أجبر على الاستقالة في يونية ١٩٩٧ بعد سنة واحدة من تولي الحكم. ولم ينته الأمر عند هذا الحد، فاقنع الجيش الحاكم بإغلاق حزبه وإقصائه عن السياسة لمدة خمس سنوات بدءاً من يناير ١٩٩٨.

والضفوط نفسها واجهت مسعود يلمظ الذي خلف أريكان وعاد رئيساً للوزراء على رأس ائتلاف هش آخر ويتأيد الأقلية في "المجلس الوطني الأعلى". واضطرب هو أيضاً للموافقة على فرض قانون جديد على التنظيمات المشتبه في نهوضها بالدعوة الإسلامية. ولكنه هو أيضاً قاوم تطبيق بعض الإجراءات القاسية لقلق كسانر السياسيين من فكرة استبعاد تأييد الإسلاميين الذي يحتاجه في الانتخابات التالية. وفي بعض المناسبات حاول أن يشن هجوماً مضاداً على استحياء محنداً الجيش من خطورة قيامه بانقلاب رابع ومصرراً على أن الحكومة المدنية لا الجيش هي التي يجب أن تقرر أفضل السبل لتقليل النشاط السياسي الإسلامي. ولكن لم يكن هذا ليردع جنرالات الجيش فاضطروا لتحديد موقفهم بقوة ووضوح أكبر. ففي يونيو ١٩٩٨ أصدر نائب قائد الجيش بياناً قال فيه إن الأصولية «أكبر خطر ومشكلة» على البلاد. وبعد عدة أسابيع أعقب ذلك تاكيد على أن القوات المسلحة عليها «التزام قانوني» بحماية النظام الدستوري الراهن من الصحة الإسلامية.

وفي النهاية اضطرت حكومة مسعود يلمظ للاستقالة عقب فقدان تصويت باللوم في ديسمبر ١٩٩٨ مما مهد الطريق لانتخابات جديدة في ظل حكومة انتقالية برئاسة بولنت أجاويد في أبريل التالي. ومرة أخرى كانت النتائج مفاجأة كبيرة. فاستفاد أجاويد بصورة واضحة من الشعور الوطني بالفرح بعد اعتقال عبدالله أوجلان زعيم "حزب العمال الكردستاني" فاز حزب أجاويد "الحزب اليساري الديمقراطي" بنسبة ٢٢ بالمئة من الأصوات في حين فاز "حزب العمل الوطني" بعد إحيائه بنسبة ١٨,٢ بالمئة ما سمح لأعضائه بشغل مقاعد في المجلس لأول مرة منذ السبعينيات. وسمح ذلك لـأجاويد بتشكيل حكومة ائتلاف مستقرة على غير العادة مع "حزب العمل الوطني" و"حزب الوطن الأم" برئاسة يلمظ.

وساد السياسة التركية الحديث عن الإصلاحات الالزمة لمعالجة أزمة اقتصادية متفاقمة والتعامل مع الشروط التي يتحتم على تركيا الوفاء بها حتى يسمع لها بيده محادثات الانضمام مع الاتحاد الأوروبي. وتشمل الأخيرة ضمانات بحرية الرأي والتجمع والدين وال الحاجة لتوفيق دور القوات المسلحة مع «مبادئ المجتمع الديمقراطي». إلا أن الأولى هي التي طفت على السطح بعد الأزمة الاقتصادية

الخانقة في فبراير ٢٠٠١ حيث أدت المشكلات الحادة التي حدثت في القطاع المصرفي للدولة والتي تفاقمت نتيجة لشادة حامية بين أجاويد والرئيس إلى سباق على العملة التركية أعقبه خفض بنسبة ٥٠ بالمئة من قيمة الليرة. وجاءت النجدة على يد كمال درويش وهو مسؤول تركي في البنك الدولي عاد إلى أنقرة ليتولى وزارة الخزانة والشئون الاقتصادية. وجمعت سياسته بين التقشف المالي والإصلاحات الهيكلية ومنها المزيد من الخصخصة وخفض عدد الموظفين الحكوميين وتمرير قوانين جديدة ضد الفساد الإداري. وفي نهاية السنة نجحت الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخفض التضخم والعودة إلى النمو الاقتصادي.

التطورات السياسية في الشرق الأوسط في التسعينيات :

بعض النتائج

كانت التسعينيات عقداً عصياً بالنسبة لمعظم أنظمة الشرق الأوسط إذ اضطرت للاستجابة للتغيرات الهائلة في المناخ الإقليمي والدولي وكان عليها أن تعامل مع الأصداء الداخلية لهذه الأحداث. وفي نظر البعض في الشرق الأوسط أثارت هذه التغيرات توقعات بمزيد من الحرية والافتتاح بينما كانت أثارت لدى بعض آخر مخاوف من تزايد الغزو الثقافي الغربي بل الغزو العسكري الغربي في بعض الحالات. ومما زاد الأمور تعقيداً عودة من عرفوا باسم "الأفغان العرب" وهم شباب كانوا ذهبوا لمقاومة الروس في أفغانستان، وتصاعد حدة الغضب من تواجد القوات الأمريكية على أرض السعودية، فحدث ارتفاع مفاجئ في مستوى العنف الإسلامي في كل من مصر والجزائر كانت له أصداء هائلة في سائر أرجاء المنطقة. وكان من مؤشرات تراجع المشاعر الجدل المحلي التأثر حول مزايا العولمة ومساونها والدور الذي ينبغي أن يلعبه أو لا يلعبه العنف في الدفاع عن قيم الإسلام.

وفيما يتصل بالدول العربية فالتحليل المبكر لهذا المشهد المعقد كان يرى فيه مجرد مسألة سباق بين التقليديين والإصلاحيين. إلا أن الموقف من داخل أي نظام بعينه كان

يبو أكثر تعقيداً كمحاولة لتفجير مسار حذر بين تغيير مخطط وإجراءات ضرورية لاحتوا الجموع الدينى دون إثارة حفيظة الشعوب ذات الأغلبية المسلمة. ومع ذلك ظل هناك شيء واحد ثابت هو القلق الطاغى حيال الحفاظ على النظام السائد وال الحاجة لطبع النقد وإيجاد مصادر تأييد جديدة وضمان تحقيق انتقال سلس للسلطة إلى من تقدر أن يخلف الحاكم أياً كان.

والاهتمام بالأهداف والد الواقع ليس سوى جزء من القصة. ففى فترات تحول بهذه يكون هناك قدر كبير من التجريب والمحاولة والخطأ وكلام وطنطنة دون طائل. ونرى من جانبنا أن السبيل الوحيد لفهم الأمور بكل ما يكتنفها من تعقيدات تاريخية هو التركيز قدر الإمكان على مسألة التتابع أى الترتيب الزمنى الذى يتم فيه اتخاذ السياسات الجديدة وتطبيقاتها. فهذا من شأنه السماح بفهم بعض الأمور الخافية. من ذلك مثلاً القرارات التى اتخذت فى مصر فى أوائل التسعينيات - الحاجة المفترضة للوجود الطاغى للحزب الوطنى الديمقراطى فى مجلس الشعب واقتسام السلطة فى قطاعات كبيرة من الاقتصاد مع تحالف من البيروقراطيين ورجال الأعمال المقربين - وكيف فرضت قيود صارمة على ما تلا ذلك. وهو منطق لا يتعلق بالإصلاح بل بشيء أشبه بدائرة مغلقة كل إجراء فيها يفرز نتائجه السلبية الخاصة به كالمشكلات التى واجهت النظام المصرى بسبب حزب حاكم يفتقر إلى الحيوية ويكتنف بالانتهازيين من نوى العلاقات الخاصة بالوزراء الذين يسيطرؤن على العقود ويبدهم منع القروض من بنوك الدولة.

كما يمكن الاستعانة بالترتيب الزمنى لتفسير نوعين من التظاهرات السياسية فى الخليج أولهما الاستعانة بالمجالس الاستشارية كوسيلة لتلبية بعض المطالب بتوسيع دائرة المشاركة الشعبية فى الحكم ثم الفرصة التى أتاحتها ذلك لإصلاح الوافدين الجدد كحاكمى قطر والبحرين الجديدين ليسرعوا بهذه العملية بإنشاء مجالس منتخبة. وفي كل الأحوال سواء فى الخليج أو فى غيره يسمع التركيز على الترتيب الزمنى بتحديد اللحظة التى يتم فيها بلوغ حدود عملية الإصلاح والتى يدرك الحاكم فيها أن سلطتهم وسيطرتهم فى خطر حقيقى والتى «انقلب فيها الربيع المجيد إلى الشتاء المألف» على حد تعبير تشارلز جلاس فى تقريره القاتم من دمشق. وإذا أخذ ذلك فى الاعتبار يمكن فهم احتمال التراجع - فى بعض الدول على الأقل - عن آية فترة عابرة من

الانفتاح السياسي بل عن العولمة نفسها إذا قيست بدور التجارة الخارجية. وهذا ما حدث في كل من مصر والأردن في أواخر التسعينيات حيث لم يجد أى قدر من التملق من جانب النظام نفعاً في إغراء المستثمرين المحليين بالتنازل عن أرباحهم الداخلية والدخول في أعمال تصدير أصعب إلى أسواق عالمية تنافسية شرسة.

وكان الوضع مختلفاً إلى حد ما في الدول غير العربية الثلاث. ففي كل من تركيا وإسرائيل وفي إيران إلى حد أقل ظهرت مصلحة حقيقة في الإصلاح السياسي والاقتصادي. كما كان هناك حافز في تركيا تدفعه رغبة قطاع عريض من النخبة للسماح لها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وفي كل من إسرائيل وإيران للاستثمار والمعونات والتأييد الدولي العام. وكان هناك هيكل مؤسسي أكثر تطوراً منه في الدول العربية لإدارة علاقات مركبة مع أجزاء مختلفة من العالم الخارجي. وهنا كانت فكرة انسداد السبل ذات صلة مباشرة. فإذا كانت كل من تركيا وإسرائيل لم تحقق التقدم نحو الأهداف القومية بالقدر الذي تنشده النخب فإن هذا مرجعه أن الحاجة للتركيز على المشكلات الداخلية الحادة - كانتفاضة الأكراد والحل الجزنى للعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية - غالباً ما تحظى بالأولوية على إيجاد إجماع يكفى لتحقيقها، والشء نفسه يمكن قوله عن إيران حيث نجد عملية إصلاح سياسي وإلى حد ما اقتصادي تدعيمها أغلبية كبيرة من مشرعي البلاد ويعرقها قطاع عنيد من رجال الدين يستغل في ذلك طرقاً فوق دستورية.

هوامش

- (1) Amira Hass, *Drinking the Sea at Gaza: Days and Nights in a Land under Siege*, trans. E. Wesley and M. Kaufman-Lacusta (New York: Metropolitan Books, 1999), especially pp. 234-7.
- (2) Quoted in Archie Brown's review of Shevtsova's *Putin's Russia*, *Times Literary Supplement*, 26 June 2003, p. 10.
- (3) استعرت هذا التعبير من Eberhard Kienie, *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt* (London: I. B. Tauris, 2002), p. 164.
- (4) John Demetrios Sfakianakis, 'Families, businessmen and oligarchs: the political economy of crony capitalism in Egypt', Ph.D. thesis (London, 2003), especially pp. 17-22.
- (5) Clement M. Henry and Robert Springborg, *Globalization and the Politics of Development in the Middle East* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), pp. 219-20.
- (6) يرى البعض أن هذا هو السبب الحقيقي لاعتقال إبراهيم فيما بعد.
- (7) For example, Charles Glass, 'Is Syria next?', *London Review of Books*, 24 July 2003, pp. 3-6.
- (8) Michael Jansen, 'Springtime in Syria', *Al-Ahram Weekly*, 22-28 May 2001; Gareth Smyth, 'Syrians hold opposition leader as debate curbed', *Financial Times*, 8-9 September 2001.
- (9) Hugh Roberts, *The Battlefield Algeria 1988-2002: Studies in Broken Politics* (London: Verso, 2003), ch. 11.
- (10) Rachid Tiemcani, *Elections et élites en Algérie: Paroles de candidats* (Algiers: Chihab Editions, 2003), pp. 122-3.
- (11) Kienie, *Grand Delusion*, pp. 140-3.

(12) المصدر نفسه، ص ١٣٨-١٣٩.

(14) Stalled Democracy: Capital, Labor and the Paradox of State-Sponsored Development (Ithaca: Cornell University Press, 2002), pp. 158, 174.

(15) Five IAF members held cabinet office for a brief period in 1991.

(16) George Joffe, 'Introduction' and Ranjit Singh, 'Liberalisation or democratization: the limits of political reform and civil society in Jordan' in George Joffe (ed.), *Jordan in Transition 1990-2000* (New York, NY: Palgrave, 2002), pp. xvi-xx and 79-82.

(17) See the English translation of the letter in 'Word for word: succession in Jordan', *New York Times*, 31 January 1999.

(18) Oliver Schlumberger, 'Transition to development?' in Jofie (ed.), *Jordan in Transition*, p. 234.

(19) Quoted in Gregory White, 'The advent of electoral democracy in Morocco? The referendum of 1996', *Middle East Journal*, 51/3 (Summer 1997), p. 396.

(20) Abdeslam Maghraoui, 'Political authority in crisis: Mohammed VI's Morocco', *Middle East Report*, 31/1, 218 (Spring 2001), p. 14.

(22) This is Cause's own calculation; E Gregory Gause III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States* (New York: Council on Foreign Relations, 1994), pp. 102-3.

(23) Robin Alien, 'Kuwait's PM is invited to form a new cabinet', *Financial Times*, 30 January 2001.

(24) Jean-Francois Seznec, 'Parliaments and auto-parliaments in the Gulf Cooperation Council' (Paper presented at the Middle East Studies Association conference in Anchorage, Alaska, 8 November 2003), pp. 1-2.

(25) R. Hrair Dekmejian, 'Saudi Arabia's Consultative Council', *Middle East Journal*, 52/2 (Spring 1998), pp. 204-10; and Selim Jahel, 'Arabie Saoudite: Le Majlis Al-Choura, un parlement selon la Charia', *Arabics* (May 1998), pp. 20-34.

(26) For example, Abdullah Juma Al-Haj, 'The politics of participation in the Gulf Cooperation states: the Omani Consultative Council', *Middle East Journal*, 50/4 (Autumn 1996), pp. 564-5.

(27) Richard Murphy, *Winning the Peace: Managing a Successful Transition in Iraq* (Washington DC: American University and Atlantic Council, January 2003), p.7.

(28) Charles Tripp, 'Iraq: political recognition and social action', *Items and Issues*, 4/1 (Winter 2002-3), pp. 11-12.

(29) Sami Zubaida, 'The rise and fall of civil society in Iraq', *Open Democracy*, 2 May 2003, <http://www.opendemocracy.net/debates/article-2-88-953.jsp>.

(٣٠) تم رفع عقوبات الأمم المتحدة لمدة قصيرة في سنة ١٩٩١ ثم أعيد فرضها حتى ٢٠٠٣.

(31) Abd al-Wahhab al-Affandi, 'High noon in Khartoum', *Middle East International*, 14 January 2000, pp. 20-1.

(32) Abd al-Wahhab al-Affandi, 'The crisis deepens', *Middle East International*, 19 May 2000, p. 12.

(33) 'Myths and money: four years of Hariri and Lebanon's preparation for a new Middle East', *Middle East Report*, 203, 27/2 (Spring 1997), pp. 19-20.

(34) Clement M. Henry and Robert Springborg, *Globalization and the Politics of Development in the Middle East* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), pp. 219-20.

(35) Jim Quilty, 'Lebanon's free market elections', *Middle East International*, 9 March 2001, pp. 18-19.

(36) Farzin Sarabi, 'The post-Khomeini era in Iran: the elections to the fourth Majlis', *Middle East Journal*, 48/1 (Winter 1994), pp. 104-5.

Olivier Roy, 'Tensions in Iran: the future of the Islamic Revolution' (هذا رأى أولي بربيري روی)، *Middle East Report*, 28/2, 207 (Summer 1998), p. 40.

(38) For example, David Gardner, 'Mayor who made the mullahs see red', *The Financial Times*, 24 July 1998.

(39) See, for example, his speech on the second anniversary of his own election as president, 23 May 1999, as reported by Saeed Barzin, 'Cracks in the reform camp', *Middle East International*, 4 June 1999, pp. 16-17.

(40) Quote of May 2003 in Zand Shakabi, 'Iran: the future of reform', *Middle East International*, 12 September 2003, p. 30.

(41) Jim Muir, 'Khatami romps home', *Middle East International*, 15 June 2001, pp. 12-13.

(42) Guy Dinmore, 'Iranian economy in healthiest shape for decade', *Financial Times*, 15 March 2001.

(43) I take this idea from Avishai Ehrlich, 'For land and God: Israel under Netanyahu', *Israel and Palestine*, 203 (undated: 1998?), pp. 10-12.

الباب الثاني
م الموضوعات في السياسة
المعاصرة في الشرق الأوسط

٧ . سياسة إعادة البناء الاقتصادي

مقدمة

بدأ العديد من الاقتصاديين في السبعينيات في التعليق على ما اعتبروه اتجاهات عالمياً نحو مزيد من التحرر والشخصية وما يشار إليه في أغلب الأحيان بعبارة "انكماش" دور الدولة، أي الخفض المتعمد لنسبة الموارد القومية التي تستوعبها الدولة. ولا عجب أن بدأت نفس هذه الظواهر في جذب انتباه الكتاب الذين يتناولون الشرق الأوسط في كتاباتهم. وكان معظم التركيز منصباً على سياسة الانفتاح المصرية التي أعلنتها الرئيس السادات في عام ١٩٧٤ . ولكن سرعان ما بدأت إشارات أخرى في دول أخرى بالمنطقة سواء في نداء حزب اليسار لخفض دور الدولة في توجيه الاقتصاد في انتخابات ١٩٧٧ في إسرائيل، أو التعديلات البنوية التي بدأها تورجوت أوزال بتركيا قبل انقلاب ١٩٨٠ العسكري مباشرة، أو التحدي المنظم للتخطيط "الاشتراكي" في الجزائر بمجرد تولي شاذلي بن جديد الرئاسة خلفاً لهواري بومدين في سنة ١٩٧٨ .

نظراً لوجود عمليات مماثلة على مستوى العالم فقد كان من الطبيعي بالنسبة للتفسيرات التي بدأت في الظهور حينذاك أن يتم صياغتها إما في إطار دولي وإما في ضوء نماذج نشأت في مناطق أخرى من العالم. ومن نماذج النمط الأول ما يربط بين الركود العالمي في السبعينيات وبين زيادة الديون وبين السياسات التي تضمنتها برامج الاستقرار والتعديل البنوي التي أراد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يفرضها على مصر والسودان وتونس وتركيا والمغرب في نهاية ذلك العقد. ومن النماذج العديدة للنمط الثاني ما يركز على أفكار من قبيل الأزمات التي تواجه الدول التي تقيم استراتيجياتها التنموية على الاستيراد بدلاً من التصنيع، مما يؤدي إلى زيادة تدخل

الدولة في البداية، وحين تفشل هذه الإستراتيجيات تؤدي إلى سياسات يفرضها صندوق النقد الدولي وتهدف إلى خفض الموازنة وزيادة الصادرات وتشجيع القطاع الخاص^(١). إلا أن مثل هذه التوجهات لا تخلو من المشكلات، فهناك عدد كبير من المصاعب تتعلق بالتوفيق الزمني والربط بين الركود العالمي وتأثيره الافتراضي على اقتصاد دولة ما، فيما يتعلق بالشرق الأوسط ظهر أول ارتداد عن توجيه الدولة لخطط التنمية في تونس في سنة ١٩٦٩ في وقت كان فيه الاقتصاد الدولي لا يزال في مرحلة التوسيع السريع. وكان استمرار استفادة الدول العربية من طفرة أسعار النفط في السبعينيات وأوائل الثمانينيات معناه إمكانية تأجيل قيود الدين لأجل أطول كثيراً من المتبوع في أفريقيا أو أمريكا اللاتينية. وليس معنى ذلك إنكار وجود الروابط الدولية، فقد كان وجودها أمراً حيوياً لا من حيث الضغوط التي تمثلها وحسب، بل في أذهان الساسة الذين كانوا يستعيرون ممارساتهم ومفردات سياساتهم من دول أخرى. فنرى مثلاً أحد وزراء الجزائر يستشهد بمقولة دينج خياوبينج في دفاعه عن بعث القطاع الخاص بالصين في قوله "إن لون القطة لا يهم طالما أنها توقع بالفنران"، بينما يختلف الأمر حين نستعرض تأثير العوامل الخارجية على السياسات اليومية في عملية الإصلاح الاقتصادي بالجزائر^(٢).

وهناك مجموعة أخرى من المشكلات تتعلق بفكرة "الأزمة" والعلاقة بين مكوناتها الاقتصادية والسياسية. ومعظم ما يشار إليه على أنه "آزمات" ليست مجرد أحداث اقتصادية بسيطة ذات مقدمات ونتائج، بل شئون سياسية عالية المستوى يمكن السيطرة عليها بسبيل تعود إلى توازن القوى داخل الدولة وليس إلى ما تنص عليه الكتب. وإذا نظرنا من هذا المنظور إلى بعض الأحداث التي وصفت فيما بعد بأنها "أزمة" - من قبيل عجز المصريين عن رسم خطة خمسية ثانية في عامي ٦٤ و٦٥ - نجد أنها لم تقدم بهذه الصورة في حينها، بينما كان المجال مفتوحاً أمام أي زعيم قومي لكي يصف المصاعب الاقتصادية التي تواجه بلاده بالخطورة كلما أحس بوجود ميزة سياسية قصيرة المدى يمكن اغتنامها.

والمشكلة الثالثة والأخيرة فيما يتعلق بالتوجه الدولي أن هذا التوجه يميل إلى التركيز على العقبات التي تواجه الصناعة -التي ينظر إليها على أنها العامل الذي يحدد حجم الدخل والعمالة- وتجاهل القطاع الزراعي وما يمثله من أهمية على الصعيدين القومي والدولي بالنسبة للقطاعين العام والخاص.

ونعود الآن إلى الشرق الأوسط نفسه فنجد أن أشد ما يثير دهشة أي مراقب مدى تباين المحاولات الرامية إلى تغيير النظم الجامدة للإدارة الاقتصادية وطول الفترة التي استغرقتها هذه المحاولات. فعلى النقيض من البرامج قصيرة الأجل التي تركز على جانب الطلب وتتضمن معايير يمكن استيعابها بسهولة - كتغيير معدلات أسعار الصرف أو خفض العجز في الميزانية - نرى أن جانب العرض والتعديلات التي تطرا عليه لصالح زيادة العائد وخاصة الصادرات يواجه شبكة من المصالح المشابكة التي تتطلب إجراءات سياسية معقدة. وسنوضح هذه الصورة باستخدام ثلاثة أقسام جانبية يتناول أولها سياسة إعادة البناء الاقتصادي في عدد من الدول العربية بشمال أفريقيا وخاصة مصر وتونس والجزائر حيث تعرضت إستراتيجيات التنمية التي تسيطر عليها الدولة ذات نظام الحزب الواحد لانتقادات متزايدة نتيجة لضعف هذه الإستراتيجيات وما يعتورها من عيوب ولارتباطها بمديونية دولية متتصاعدة لا يمكن للثروة النفطية أن تحتويها إلا بصورة جزئية. وهنا لعبت السياسة دورها على الصعيد الدولي من خلال عقد صفقات مع الدائنين الأجانب وفي مجالات جمعت بين القومي والدولي - كزارات الزراعة على سبيل المثال - حيث اضطرر خصوم سيطرة الدولة إلى الدفاع عن مواقفهم ضد مصالح ملاك الأراضي الذين ثلّوا الدعم من جهات خارجية كهيئة المعونة الأمريكية وغيرها. وينطبق بعض ما قبل هنا على المغرب أيضاً حيث تبنت الدولة برنامجاً رئيسياً لإجراء تعديل هيكلى في أواخر الثمانينيات. ويتناول القسم الثاني كلًا من سوريا والعراق، وهوما بولتان سمح لهما أموال النفط الطائحة باتباع إستراتيجيات تنموية لاتعوّقها الحاجة إلى الاقتراض من السوق الدولية. ولكن مع ذلك كان نظام البعض في كل منهما يشجع على نمو قطاع خاص يخدم أهدافه السياسية والاقتصادية الخاصة. وفي النهاية سأقدم عدة ملحوظات عن التغيرات التي طرأت على العلاقة بين القطاعين العام والخاص في كل من تركيا وإسرائيل وإيران.

الإصلاح الاقتصادي في ظل المديونية الدولية في شمال أفريقيا:

مصر وتونس والجزائر

استمرت مرحلة التخطيط الاقتصادي الحكومي القائم على الإسراع بالتصنيع والسيطرة المشددة على رأس المال الأجنبي واتساع نطاق الملكية العامة ما يقرب من عشر سنوات بمصر وتونس (عقد الستينيات) ولنفس الفترة في الجزائر (في السبعينيات). في كل من هذه الحالات كان التفكك والاضطراب الذي ميز سنوات الإصلاح الأولى مختبنا في حينه وراء التركيز على الخطة باعتبارها أداة للإدارة العلمية للموارد. ولكن كان واضحاً لقلة من المراقبين عدم وجود منطق معين وراء تأمين بعض الشركات الأجنبية ولا وراء تلك القائمة من المشروعات الصناعية الجديدة المزعج إقامتها^(٢). وكانت السيطرة تتم من خلال عدد من الآليات الإدارية ومن خلال الحزب الحكومي الواحد (الاتحاد الاشتراكي العربي والدستور الجديد وجبهة التحرير الوطنية) الذي كان يستغل في استقطاب التأييد من عدد من مختلف الطوائف الاجتماعية وخاصة العمال ونقاباتهم. ونظراً للألوية المعطاة للقطاع الصناعي تم استبعاد الزراعة إلى درجة كبيرة من عملية التخطيط، إلا أنها خضعت للإشراف من خلال الجمعيات التعاونية للفلاحين العاملين إما في أراضي يمتلكونها وإما في إقطاعيات تم ضمها لملكية الدولة.

كان أول نظام سعى إلى قلب هذه العملية النموذج التونسي بدءاً من ١٩٦٩ حيث تم عزل الوزير المسئول عن إقامة نظام متكامل من الإدارة الاقتصادية "الاشتراكية" - أحمد بن صالح - فجأة وتم إقرار إستراتيجية جديدة تقوم على التوجه نحو الامركزية، وأعقب ذلك في عام ١٩٧١ اتخاذ ترتيبات نحو الانفتاح في مصر، وهي عملية بدأت في التبلور بصورة أكثر تحديداً في "ورقة أكتوبر" التي تقدم بها السادات في أبريل ١٩٧٤ ودعا فيها إلى تحرير القطاع العام والاعتراف بما للقطاع الخاص من دور مهم في عملية التنمية. وبينما أن الأسباب التي كانت تكمّن وراء هذه التحولات السياسية كانت مختلفة تماماً، ففي حين جاء العزل المفاجئ لابن صالح كرد فعل من جانب الرئيس

بورقيبة تجاه المخاطر التي تهدد سلطتها وتمثل في أنشطة أحد أتباعه الطموحين، كان التحول الليبرالي في مصر ذروة عملية مطولة بدأها عبدالناصر نفسه ولعبت هزيمة ١٩٦٧ والركود الاقتصادي وال الحاجة إلى إيجاد موارد جديدة للتنمية الصناعية بورا مما فيها^(٤). ومن أوجه الاختلاف كذلك أن بورقيبة كان حريصا على حماية الدور المحوري لحزب الدستور الجديد، في حين كانت سياسة السادات الاقتصادية الجديدة تتصل بسعيه الموازي إلى محو تنظيم الاتحاد الاشتراكي الذي كان في نظره يمثل جزءاً من مصادر القوة بالنسبة لخصومه الناصريين.

ولم تطرأ أية تحولات على السياسات الاقتصادية في الجزائر إلا في نهاية عام ١٩٧٨. ويمكن تفسير هذا التأخير بأن فترة التخطيط "الاشتراكي" بدأت فيها في وقت لاحق على مصر وتونس، ولأن البلاد لم تكن تعاني العديد من المشكلات الاقتصادية التي سادت في السبعينيات نظراً لامتلاكها ثروة نفطية كبيرة. ولكن كان واضحاً أن قوى التغيير كانت تعمل منذ فترة قبل وفاة الرئيس بومدين المفاجئة في أوائل ١٩٧٨، بل اتفق خلافه فيما بينهم في فترة مرضه الأخيرة على ضرورة قلب سياساته رأساً على عقب^(٥). وسرعان ما تكشفت السياسات الجديدة في المناقشات التي أدت إلى إعلان الخطة الخمسية التالية ١٩٨٤-٨٠ والتي كانت تحتوى على انتقاد حاد للتركيز السابق على الصناعات الثقيلة تحت إدارة هيئات عامة تفتقر إلى الكفاءة، ودعت إلى العدول عن المركبة والاهتمام بالصناعات الخفيفة وتشجيع القطاع الخاص.

وعلى الرغم من البداية الدرامية التي ميزت سياسات التحول الليبرالي إلا أنها تطورت ببطء شديد في شمال أفريقيا وفي ظل ظروف اقتصادية عامة وصراع داخل القيادات السياسية وفي ظل ضغوط زيادة المديونية الخارجية والسعى إلى الحد من النفقات العامة وما ترتب على ذلك من اندلاع أعمال عنف شعبية. فلدى التحول الليبرالي هنا أيضاً وكل مكان في العالم إلى ظهور فوارق كبيرة في الدخل وزيادة معدلات البطالة والفساد، بينما كان خفض الدعم سبباً في زيادة حدة التضخم وانخفاض قيمة العملات ونمو السوق السوداء، وكل مكان في العالم أيضاً كان السخط الشعبي الناجم عن ذلك يمثل تحدياً كبيراً للنظم الحاكمة، إلا أنه في الوقت نفسه قدم فرصة لختلف الفرق والاتجاهات للظهور والتعبير عن نفسها.

وكانَتِ الْوَلَةُ الَّتِي تَقْدَمَتِ فِيهَا عَمْلِيَّةُ إِعَادَةِ الْبَنَاءِ بِخُطْيٍ أَسْرَعَ مِصْرَ حِيثُ كَانَ مِنَ السَّهْلِ احْتِواءُ التَّأْيِيدِ الشَّعْبِيِّ لِلْبُورِ الرَّائِدِ لِلْقَطَاعِ الْعَامِ وَخُضُوعُ السُّوقِ لِسِيَطَرَةِ الْوَلَةِ. كَمَا أَنَّ النَّظَامِ السِّيَاسِيِّ الَّذِي أَعْدَادُ السَّادَاتِ هِيَكَتَهُ كَانَ يُتَبَعُ الفَرْصَةُ أَمَامَ أَنْصَارِ الْقَطَاعِ الْخَاصِّ لِكِي يَسْتَخْدِمُوهُ نَفْوَهُمْ فِي التَّأْثِيرِ عَلَى الْقَرَارِ السِّيَاسِيِّ وَخَاصَّةً مِنْ خَلْلِ الْلَّجَانِ الْمُتَخَصِّصَةِ لِجَلْسِ الشَّعْبِ وَالْبُورِ الشَّعْبِيِّ الَّذِي أُسْنَدَ إِلَيْهِ مَجَمُوعَاتُ الْعَمَلِ الْكَبِيرِ مِنْ قَبْلِ اِتْحَادِ رِجَالِ الْأَعْمَالِ الْمُصْرِيِّينَ الَّذِي كَانَتْ لَهُ أَهمَيَّةٌ كَبِيرَى عَبْرِ مُمَثِّلِيَّةِ الْثَّلَاثَةِ فِي مَجَلسِ إِدَارَةِ الْهَيْئَةِ الْقَوْمِيَّةِ لِلْإِسْتِثْمَارِ. وَجَاءَ الْبُورُ الْمُتَزَادُ لِلْقَضَاءِ بِمُزِيدٍ مِنَ التَّأْيِيدِ لِذَلِكِ التَّوْجِهِ، حِيثُ تَمَّ إِطْلَاقُ يَدِ الْمَحَاكِمِ فِي إِشَارَةٍ وَاضِحةٍ مِنَ السَّادَاتِ عَلَى اهْتِمَامِ النَّظَامِ الْحَاكِمِ بِالْمُدَافَعَةِ عَنِ الْمُلْكِيَّةِ الْخَاصَّةِ وَتَأْمِينِ الْإِسْتِثْمَاراتِ الْمُحْلِيَّةِ وَالْأَجْنبِيَّةِ عَلَى السَّوَاءِ. وَفِي ظَلِلِ هَذِهِ الظَّرُوفَ، كَانَ يَبْدُو أَنَّ التَّوَازِنَ بَيْنَ الْعَامِ وَالْخَاصِّ تَحْدِدُهُ قُوَّةِ الْقَطَاعِيْنِ وَالْحَاجَةِ إِلَى الإِبْقَاءِ عَلَى النَّظَامِ الْحَاكِمِ. وَهَذِهِ نَقْطَةُ مَهْمَةٍ، فَكَانَتْ حَدُودُ نَمْوِ الْقَطَاعِ الْخَاصِّ يَحْدُدُهَا ضَعْفُهُ الْطَّبَيِّعِيُّ نَظَرًا لِاعْتِمَادِهِ عَلَى الْحُكُومَةِ فِي اِسْتِمَادِ الْعُونِ وَالتَّأْيِيدِ وَعَلَى الْقَطَاعِ الْعَامِ فِي الْحُصُولِ عَلَى الْمَوَادِ الرَّخِيْصَةِ وَعَلَى التِّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ فِي اِجْتِذَابِ رَأْسِ الْمَالِ وَالْخَبَرَاتِ التَّكْنُولُوْجِيَّةِ.

فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ، كَانَتْ هَنَاكَ قِيُودٌ شَدِيدَةٌ عَلَى الْاِخْتِيَارِ بَيْنَ زِيَادَةِ الْقَطَاعِ الْعَامِ وَبَيْنَ بَيْعِ جُزْءِهِ مِنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ هَنَاكَ سُوَى بَعْضِ مَشْرُوْعَاتِهِ عَلَى دَرْجَةِ مِنَ الْكَفَاءَةِ الْعَالَمِيَّةِ تَكْفِي لِجَذْبِ شَرِكَاءِ أَجَانِبٍ لِإِقْامَةِ مَشْرُوْعَاتٍ مُشَتَّرِكَةٍ، بَيْنَمَا كَانَتْ بَقِيَّةُ الْمَشْرُوْعَاتِ تَسْهِمُ فِي زِيَادَةِ ضَخَامَةِ نَظَامِ الْخَدْمَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ الْعَامَّةِ فِي مِصْرَ مِنْ خَلْلِ تَقْدِيمِ أَيْدِيِّ عَالِمَةِ رَخِيْصَةِ وَأَمْنَةِ وَسْلَعِ مَدْعُومَةٍ. وَإِنْ صَحَّتْ هَذِهِ الْمُقْوِلَةُ فَإِنَّ الدُّعُوَاتِ الْعَارِضَةِ مِنْ وَقْتٍ لَّآخِرٍ وَالَّتِي تَنَادِي بِخَصْصَةِ أَجْزَاءِ الْقَطَاعِ الْعَامِ لَابْدَ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهَا عَلَى أَنَّهَا مَجْرِدُ كَلَامٍ وَلَمْ يَكُنْ لَّهَا مَعْنَى إِلَّا حِينَ كَانَتْ تَضُطَّرُ النَّظَامُ إِلَى الإِفْسَاحِ عَنِ الْمَنْطَقِ الْكَامِنِ وَرَاءِ سِيَاسَاتِهِ بِصُورَةِ أَكْثَرِ صِرَاطَةٍ. وَكَانَ ذَلِكُ الْحَالُ بِمِصْرِ فِي سَنَةِ ١٩٨٧ حِينَ صُدِمَ الرَّئِيسُ الْمُصْرِيُّ بِاقْتَرَاحِ مِنْ وَزِيرِ السِّيَاهَةِ بِخَصْصَةِ الْقَطَاعِ الْعَامِ فَأَكَدَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْبَيْعِ بِدُعْوَى أَنَّ السَّبْبَ الْأَكْبَرَ فِي الإِبْقَاءِ عَلَيْهِ مَدِ الشَّعْبِ بِالْمُضْرُورِيَّاتِ بِأَسْعَارٍ مُنْخَفِضَةٍ^(٦). وَلَمْ تَوَافَقْ مِصْرُ عَلَى إِجْرَاءِ إِصْلَاحَاتٍ جَوْهِيَّةٍ فِي

القطاع العام إلا في عام ١٩٩١ في محاولة منها للإفادة من دورها في حرب الخليج ضد العراق في الحصول على إعفاءات من الديون من جانب دانشها الدوليين، ثم وافقت على بيع عدد من المؤسسات العامة. وكان ذلك يشكل جزءاً من خطاب آخر للنوايا تم توقيعه مع صندوق النقد الدولي بعد ثلاث سنوات من المفاوضات. وفي هذا الخطاب تم الاتفاق على خفض النفقات العامة كوسيلة للحد من عجز الموازنة الذي كان قد ارتفع إلى درجة كبيرة.

كان تحول التوازن بين القطاعين العام والخاص في تونس أبطأ منه في مصر. فالسياسات الجديدة التي تم اتخاذها، هناك بعد عزل بن صالح ثبت نجاحها من حيث النمو الاقتصادي في معظم عقد السبعينيات ولم تلتقي أولى صدماتها إلا في يناير ١٩٧٨ وما شهدته من إضراب عام وما تلاه من انشقاق بين النظام والنقابة الوحيدة التي كانت بمثابة الشريك الأول لحزب الدستور الجديد منذ الاستقلال. وأدى تصاعد المصاعب الاقتصادية إلى زيادة الغليان الشعبي مما أدى إلى اندلاع انتفاضة "الخبز" في يناير ١٩٨٤ والتي استغلها الرئيس بورقيبة في كسب الوقت لنفسه أمام الدائنين الدوليين وفي إعادة ضم اتحاد العمال التونسي إلى حظيرة النظام بعد تطهيره من قياداته. وفي عام ١٩٨٦، حين انهار ميزان المدفوعات بسرعة شديدة، جرت محاولة جديدة كبرى لإعادة هيكلة نظام الإدارة الاقتصادية مع العودة إلى دفع عجلة التصدير وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة رفع يد الدولة عن الإدارة المباشرة للقطاع العام التونسي. وحيثنى أمكن الحصول على دعم من البنوك الغربية كان النظام في حاجة ملحة إليه^(٢).

كما تطورت عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية ببطء شديد في الجزائر حيث كانت معارضة الإصلاحات داخل النظام وداخل الحزب الواحد أشد مما كانت عليه في تونس. وكانت فترات النشاط الإصلاحي هنا أيضاً تأتى في شكل طفرات تحركها كل أزمة تواجه ميزان المدفوعات وكل اندلاع جديد للسيطرة الشعبية. وكانت بداية الثمانينيات عبارة عن واحدة من هذه الفترات، حيث اتخذت الإجراءات الكبرى في طريق اللامركزية وإعادة النظر في القوانين وحل المزارع الحكومية الكبرى ، ولم تتخذ الإجراءات التالية

إلا حين تداعت أسعار النفط بشكل كبير في سنة ١٩٨٦ مما أدى إلى إجراء خفض كبير على الواردات وإلى بدء جهود جديدة لاحث القطاع العام على رفع كفاءته بإجراءات من قبيل إلغاء وزارة التخطيط مما أعطى لمديري المشروعات العامة مزيداً من الحرية في إدارتها وشجع على التنافس فيما بين البنوك التي تملكها الدولة. وبدأت مرحلة ثالثة على أثر اتفاقية كبرى وقعت في أكتوبر ١٩٨٨ كرد فعل تجاه عاملين من التقشف الشديد وتدحرج مستوى المعيشة. ولكن في هذه المرة، كانت زيادة الإصلاح الاقتصادي تمحبها إعادة هيكلة كبرى للنظام السياسي تشمل خفض سلطات جبهة التحرير الوطنية.

إذا نظرنا إلى شمال أفريقيا كل نجد أن العمليات التي تحدثنا عنها لتونا لها أربع سمات رئيسية: أولاً- هناك نوع من التجانس في الأهداف المعلنة للإصلاح، وهي بصورة عامة رفع كفاءة القطاع العام المترهل وتشجيع القطاع الخاص على أداء دور أكبر في خلق فرص العمل وزيادة الصادرات والاستثمارات. إلا أن الآليات التي تم بها تسيير هذه الخطط لم تكن تعمل بكفاءة عالية، وخاصة التحركات المتربدة نحو اللامركزية وإعادة النظر في القوانين، مما لم يؤد إلى إطلاق حرية أصحاب المشروعات والمديرين في التصرف بالدرجة المطلوبة. وأسباب ذلك لم تمحض بعد، إلا أنها تعود إلى بنية السيطرة الاقتصادية وإلى مقاومة العناصر المعارضة للإصلاح. وحتى حين تم حل المؤسسات العامة الكبرى بسرعة كبيرة، كما حدث في مصر في أواسط السبعينيات وفي الجزائر في الثمانينيات، كان يمكن لمديري القطاع العام أن يحققوا الأرباح التي طلب منهم تحقيقها من خلال الالتزام بقواعد النظام والإذعان لما يمليه عليهم وزراء الاقتصاد الأقوياء.

في نفس الوقت كان اهتمام القطاع العام بالاستمرار على الرغم من الخسائر سبباً في إعاقة الخصخصمة، وكانت الدولة الوحيدة التي شهدت تقدماً طفيفاً تونس حيث أمكن بيع بعض البنوك ومصانع النسيج. أما بالنسبة لإعادة النظر في بعض القوانين فكانت إزالة بعض آثار النظام الاشتراكي لتعنى سوى أن الحصول على إذن أو عقد استيراد أصبح يحتاج إلى موظفين أو ثلاثة موظفين ببيروقراطيين بدلاً من ٢٠ أو ٤٠ موظفاً من كانت سلطاتهم (أو أثمنهم أحياناً) كبيرة وبالتالي، في ضوء هذه

المعوقات، لم تلق النظم الحاكمة في مصر وتونس والجزائر تشجيعاً كافياً لبدء موجة ثانية من الإصلاحات يتم فيها استخدام نظام مصرفى تنافسى لا تعوقه القوانين لتشجيع المشروعات الاقتصادية^(٨). أما محاولات تحسين الناتج الزراعي من خلال السماح للمزارعين باستزراع ما يشاؤن وفي مقابل أسعار قريبة من الأسعار العالمية فقد حققت نجاحاً أكبر.

وكانت السمة العامة الثانية أن المعنيين بعملية الإصلاح الاقتصادي كانوا دائماً على وعي ب حاجتهم إلى درجة ما من الإصلاح السياسي كذلك. وبنرى ذلك واضحاً في مصر حيث دعت ورقة أكتوبر التي أعلنها السادات في أبريل ١٩٧٤ إلى شكل ما من أشكال التحول الليبرالي السياسي أيضاً. وكان الهدف الأول للرئيس في هذه الحالة القبرة على إعادة تشكيل الحزب الواحد بصورة تسمح بتحييد من تبقى من الناصريين وإخضاعهم لسيطرته. وفي الجزائر وتونس كانت أولى فترات الإصلاح تصاحبها جهود لإعادة تنظيم الحزب الواحد، ولم تتم محاولة خفض سلطات الحزب على الحكومة والاقتصاد إلا في وقت لاحق حين أصبح الحزب ينظر إليه كقوة محافظة. في الوقت نفسه، بذل النظام في كل من مصر وتونس جهوداً متعددة لإيجاد قنوات للمعارضة السياسية في تجمعات مسموح لها أن تتحدى الحزب المهيمن في الانتخابات، ولو أن النظام في الحالتين سعى إلى ضمان لا تحصل هذه التجمعات علىأغلبية شعبية.

والسمة الثالثة أن إعادة الهيكلة الاقتصادية كانت تتم في ظروف شهدت مشكلات اقتصادية قصيرة الأجل، وخاصة التدهور الحاد لأسعار النفط وزيادة المديونية الخارجية. وأدت الإجراءات التي اتخذت للتعامل مع هذه الأزمات إلى إفراز سياسات من نوعها، بينما كانت النظم الحاكمة مشغولة في عملية متصلة من المساومة مع دائنيها الأجانب في محاولة لتخفيف الضغوط عليهم لأدنى درجة ممكنة. وربما كان ذلك سبباً في المبالغة في تقدير المخاطر المرتبطة على اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يثير انتفاضات "الخبز"، أو على اختيار مجموعة من البنوك الدولية أو من الشركات دون الأخرى، أو على الموافقة على وعود بإجراء إصلاحات اقتصادية أو إصلاح معدل صرف العملات. وتفاعل هذه السياسات مع سياسات الإصلاح الاقتصادي، وأحياناً تزيد من المصاعب

إلى مهمة القانونين على الإصلاح وفي أحيان أخرى تيسر لهم السبيل بالسماح لهم باقتحام خصومهم في الحكومة والحزب بذل الازمة على درجة من الفسخامة تجعل التغيير أمراً محظواً.

و جاءت سياسات الإصلاح الهيكلية والمديونية الدولية في سلة واحدة من حيث إستراتيجيات النظام لاحتواء معارضة الطبقة العمالية. فمن ناحية، ظل معظم العمال محروميين من حقوقهم بسبب الحاجز الرسمية التي تقف حائلاً دون تشكيل حزب عمالى حقيقي. ومن ناحية أخرى، تم استغلال الحركة النقابية في ربط عضويتها المكثفة بالنظام بأوثق صلة ممكنة، إما من خلال منع وضع متميزة للاتحاد العام للعمال التونسيين أو من خلال إستراتيجية السادات القائمة على ضمان أن يكون رئيس اتحاد العمال المصري مقعداً وزارياً - وغالباً ما يتولى الوزارة المسئولة عن شئون العمال^(٤) - وزاد التشجيع من خلال دعم تكاليف بعض الضروريات الأساسية، وهو إجراء بدأ في التهام جزء متزايد من موازنة الدولة وأصبح من العسير خفضه على الرغم من استعجالات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي الوقت نفسه، تمكنت جماعات العمال من استثمار صلاتها بالحزب الحاكم في الدفاع عن وضعها داخل القطاع العام، وكانت تقاتل في معركة خلفية شرسة ضد جهود ترمي إلى خفض الضمانات الوظيفية أو إلى فتح القطاع أمام مشروعات مشتركة متحررة من القيود الرسمية فيما يتعلق بالأجور والبطالة.

و قبل أن نترك هذه النقطة هناك إيضاح مهم يجب أن تلفت إليه. ظلت في تحليلي لسياسة الإصلاح بين الدول العربية بشمال أفريقيا أعتمدت على فكرة الاقتصاد المنقسم إلى قطاعين "عام" و "خاص". وإذا كان هذا التقسيم يعد نقطة انطلاق ضرورية ويتوافق مع اللغة التي استخدمتها الأنظمة نفسها إلا أن له جانبها أيديولوجياً ويوحي بوجود فاصل أبسط مما عليه في الحقيقة. وكما هو معروف، كانت فكرة العام والخاص قد نشأت في أوروبا الحديثة في صراعها الطويل بين مصالح متباعدة لتحديد مدى سلطات الدولة. وكانت غلبة أي من هذين العنصرين تسانده قائمة طويلة من القوانين والقواعد الإدارية الرامية إلى إضعاف القوة والثبات عليه. وكان انتقال بعض من هذه

الأفكار وتطبيقاتها على الشرق الأوسط يثير مشكلات صعبة على عدة مستويات من التحليل، كما ترتب عليها آثار سياسية مهمة.

ربما كانت أول نقطة يجب تناولها في هذا المضمار أنه بالرغم من وجود صلة عامة بين اليسار السياسي وبين الطبقة العمالية والدفاع عن القطاع العام بشمال أفريقيا إلا أن الوضع الأيديولوجي لأنذرياء القطاع الخاص لايزال غامضاً. ويرجع ذلك إلى دور الدولة وإلى ضعف مصالح القطاع الخاص. وإذا تحدثنا بصورة عامة نقول إن أنظمة شمال أفريقيا بذلك مافى وسعها للحيلولة دون ظهور أيديولوجيا ليبيرالية متماشة يمكن لها لو تغيرت الظروف أن تعمل على حشد القطاعات المؤثرة من البرجوازية، ونرى ذلك واضحاً في مصر حيث جاء تصرف السادات سريعاً لإسكات صحفيين من أمثال على أمين ومصطفى أمين - وهو صحفيان قاما على تحرير الأهرام والأخبار في السبعينيات - وكانت كتاباتهما توحى بالحاجة إلى اقتران فكرتي الحرية الاقتصادية والسياسية. كما تم احتواء محاولات أخرى قامت بها تكتلات جديدة كحزب الوفد حملت لواء الليبرالية، مما يرجع إلى النظر إلى مثل هذه المحاولات على أنها تنتمي إلى عناصر تريد الرجوع بالساعة إلى الوراء إلى ما قبل ثورة ١٩٥٢. كما لم يجد النظام صعوبة في دمج الزعامة الوفدية في أنشطته السياسية وبالتالي احتواه دعواه إلى الحرية والليبرالية.

إن ضعف القطاع الخاص يعد الوجه الآخر لنفس العملة. ولم يكن من المحموم للجماعات المسيطرة على السوق أن تدعم وحدتها أو تقتتها في ذاتها لكي تمثل تحدياً أيديولوجياً للدولة نظراً لاعتمادها الشديد على الحماية البيروقراطية ولتفتتها إلى عدد من التجمعات. ولعل المحاولات التي قام بها الإخوان المسلمين وغيرهم لإقامة قطاع اقتصادي إسلامي قد أضافت مصاعب جديدة لمشروعهم هذا، لأنهم على الرغم من تطلعهم إلى الدفاع عن أنفسهم أمام تزايد القيود الحكومية كانوا معنوين من تطوير أي وضع أيديولوجي يسمح لهم بالظهور بمظهر الدعاة إلى الحرية بالمفهوم الليبرالي.

في ظل هذه الظروف كانت الجهود الرامية إلى دفع الفواصل بين العام والخاص في اتجاه أو آخر تعد جهوداً محدودة إلى حد ما. وإذا نجحت بعض هذه الجهود كان

ذلك نتيجة لتحالف سياسي مؤقت ما أو لضفوط تمارسها جماعات المصالح القوية. وهناك شيء من التضارب الظاهري في ذلك، نظراً لاحتمام الجدل الدائر بين أنصار القطاعين العام والخاص. ومع ذلك فإن هذا الجدل يدور على مستوى شديد العمومية يشن فيه الهجوم على سبيل المثال على عجز الصناعات الحكومية ويقابله اتهام بالفساد واللامساواة يوجه لأنصار تكديس المال الخاص^(١٠).

حدود الثروة النفطية :

تشجيع الريع الخاص في سوريا والعراق

شهدت سوريا في السنتين الإجراءات الكبرى للتأمين وفرض سيطرة الدولة على معظم الاقتصاد. ثم توقف هذا التوجه لفترة قصيرة بعد تولي الرئيس حافظ الأسد السلطة في سنة ١٩٧٠ إذ حاول أن يرسخ دعائم نظامه عن طريق تخفيف القيود على الاستيراد والسماح بقدر من حرية التجارة وتشجيع الآثرياء السوريين الذين كانوا قد فروا إلى الخارج على العودة لاستثمار أموالهم داخل البلد^(١١). وكان الكسب السياسي الكبير من هذا المرحلة المبكرة من الانفتاح يتمثل في إيجاد تحالف بين النظام الطليعى وكبار تجار دمشق من السنة، وهو تحالف ازداد قوته إبان الطفرة الاقتصادية التي ثلت حرب ١٩٧٣ حيث فتحت سوريا الأبواب أمام رأس المال العربى والغربي. وكان ذلك بدوره أساساً قام عليه نمو اقتصادى سريع دام لعشرين سنة ودعمه الإنتاج النطوى السوري في أوائل الثمانينيات والمبالغ المالية الهائلة التي تمكن الرئيس الأسد من الحصول عليها من السعودية والكويت ولibia.

يرى بعض الباحثين أنه لو لا زيادة سيطرة النظام على أزمة الأمور لاحتواء الإخوان المسلمين في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات لزالت حدة التحول الاقتصادي الليبرالي^(١٢). كما يرى نفس الكاتب أن هناك تحالفاً كان قائماً بين مديري القطاع العام وأنصار النقابات المهنية ومسئولي حزب البعث وغيرهم وظهر أثره في

الحفاظ على جمود الحركة الاقتصادية وفي الحيلولة دون ظهور أية محاولة لتشجيع زيادة نمو مصالح القطاع الخاص، كما أنه يرى أن هذا التحالف كان له أثره في كل من القطاع الخاص والريف حيث كان أنصار الجمعيات التعاونية الريفية يمارسون ضغوطاً تعرقل إقامة وحدات تجارية خاصة كبيرة.

من النتائج المترتبة على هذه السياسات أنها سمحت بنمو نظام يتربّع فيه الفساد تمكن فيه عصبة مديرى القطاع العام وأصحاب المشروعات الخاصة من كانوا على اتصال وثيق بالنظام من التحالف على التلاعب بالاقتصاد لصالحهم. ومع أن ذلك كان يمنع الرئيس الأسد ميزة سياسية كبيرة تمكّنه من العمل ك وسيط بين مختلف الجماعات المتنافسة، إلا أنه كان في الوقت نفسه يؤدي إلى الفشل في إفراز إستراتيجية صناعية متماسكة يمكن أن تظل قائمة طالما ظلت عوائد النفط تتدفق على الدولة من مصادر داخلية وخارجية. وكانت النفقات الباهظة على الدفاع وضعف إنتاجية الزراعة السورية تزيد الأمر سوءاً.

كانت جهود إنعاش القطاعات الإنتاجية من الاقتصاد تعوقها الحاجة إلى الحفاظ على السيطرة السياسية، فمن ناحية، كانت الإجراءات الجديدة التي تم اتخاذها في سنة ١٩٨٥ ترمي إلى تشجيع استثمارات القطاع الخاص بتسهيل حرية الاستيراد وإقامة مشروعات مشتركة مع الشركات متعددة الجنسيات. ومن ناحية أخرى، بدأ النظام في الاهتمام بما أسماه "الإدارة الجيدة" في القطاع العام سعياً إلى حل مشكلات الترهُّل وضعف الإنتاجية والعجز عن الاستثمار الأمثل لرأس المال. لكن هذه المبادرة الأخيرة تبدو وقد تم اتخاذها عمداً بحيث تم الحيلولة دون إثارة تساؤلات عن العلاقة بين ضعف الأداء وبين النظام الكلي لسيطرة النظام. وهذه على الأقل النتيجة التي يمكن الفروج بها من التحليل الذي قام به اليزيابيث لونجوبينيز عن الأسلوب الذي تمت به معالجة الأمر في المؤتمر الثامن لحزب البعث في سنة ١٩٨٥، حيث عجزت ندامت الرئيس الأسد "لتحمل المسؤولية" و "معاقبة المقصرين" وانتقادات ممثلي العمال للمديرين لتجاهلهم للتوجيهات المركزية عن الدق على المشكلات الأساسية في هذا الصدد^(١٢). وكانت هذه المشكلات تتعلق بالدور الذي لعبه أعضاء الحزب الواحد - كما

هو الحال في الجزائر - وكانت تزداد تفاقماً بسبب وجود نظام السيطرة السياسية الذي يسمع النظام الحاكم فيه لأعوانه بتجاهله الحدود الفاصلة بين المجالين العام والخاص في سبيل تحقيق مكاسب خاصة على حساب الدولة. ومن الأمثلة على ذلك ما ظهر في المؤتمر الثامن للحزب حيث ادعى مدير القطاع العام كذباً أن سائر سلع القطاع العام ليست على الدرجة المطلوبة من الجودة وبالتالي حصلوا على الإنفاق استيراد بضائع أغلى ثمناً من الخارج - من خلال الشركات التي يملكونها أنصار القطاع الخاص وبالطبع^(١٤).

جاء ظهور القطاع الخاص في العراق نتيجة لمسار مختلف؛ فقد جاءت تأميمات السبعينيات لتفرض على رأس المال الخاص الضعيف وكانت معظم المشروعات التي تم إنشاؤها في السبعينيات من خلق النظام الحاكم نفسه والذي كان يتطلع إلى الحصول على وصول كثیر من الثروة التقطيعية إلى أيدي الشركات الأجنبية. وكان المستفيد الأول من هذه السياسة قطاع البناء حيث يمكن أن نرى يد الدولة تتدخل من خلال إقراض الأموال للعديد من الشركات الجديدة لبدء أعمالها. كما يمكن أن نرى مسؤولية النظام في قول عصام الخفاجي من أن نصف الشركات الكبرى التي هيمنت على هذا القطاع كانت تسيطر عليها عائلات من تكريت والأنبار حيث ينتمي معظم كبار أنصار النظام^(١٥).

و جاءت الفترة الثانية من تشجيع رأس المال الخاص في الثمانينيات وعلى أثر المشكلات المرتبطة بإدارة اقتصاد حرب في الصراع الطويل مع إيران. وبدأ ذلك في القطاع الزراعي حيث تم تشریع قانون في عام ١٩٨٢ يسمح للأفراد والجماعات باستئجار أراض مملوكة للدولة، وهو أمر كان يتم التفاوض على مدة سنوات ماضت^(١٦). ثم امتد العمل به إلى قطاعات أخرى. ثم شهدت البلاد طفرة جديدة في سنة ١٩٨٧ حيث تم إدخال خطة للتحول الليبرالي تتضمن خصخصة بعض الصناعات ذات العائد الكبير نسبياً والمملوكة للدولة وبذل جهود لإضعاف قدر أكبر من الاستقلالية للمشروعات العامة أولاً في تحقيق ناتج أعلى وخفض الخسائر التي تحملها الموازنة العامة. وتلا ذلك في عام ١٩٨٨ خصخصة العديد من المصانع المملوكة للدولة والسياحة

وإقامة بنك جديد - بنك الرشيد - لمنافسة بنك الرافدين الذي كان يحتكر السوق تماماً فيما مضى.

ولكن مع كل مابذله الرئيس من جهود في سبيل التغيير السياسي فإنها لم تتفق بدرجة كبيرة^(١٨). ففي العراق -كما في غيرها من الدول- هناك حدود واضحة لنمو قطاع خاص، خاصة ذلك النوع من القطاع الخاص الذي يضم عدداً من الشركات العملاقة والتوسطة التي تعتمد على الدولة في الحصول على التعاقدات والحماية. كما أن الدولة هي التي تملك سلطة القرار فيما يتعلق بنوعية الصناعات التي يمكن فيها لشركات القطاع الخاص والمشترك الاستثمار فيها وشروط ذلك. فعلى سبيل المثال صدر في عام ١٩٨٨ قرار من مجلس قيادة الثورة يضم قائمة بنوعية المشروعات التي يسمح فيها بإنتاج أجزاء من السيارات وأمكانية منح هذه المشروعات قروضاً من البنك الصناعي بما لا يقل عن نسبة ٥٠٪ من قيمة "الآلات والمعدات والمواد الخام المستوردة والمعونات والاستشارات الفنية"^(١٩). والأهم من ذلك أن التحرك نحو تشجيع القطاع الخاص قد تم في ظل تخفيف السيطرة السياسية لدرجة طفيفة. ومن الواضح أن بنية السلطة كانت تعوق أي تحرك جاد ياتجاه منهن مزيد من الحرية.

غالباً ما يتم تصوير تركيا على أنها النموذج الناجح لدولة عانت أزمة حادة لميزان المدفوعات في أواخر السبعينيات ثم بدأت تحت ضغط من صناعة النقد الدولي عملية تعديل جذرٍ لبنيتها الاقتصادية وشرعت في التحول الليبرالي. وكان التركيز على تشجيع الصادرات التي تضاعفت ثلاثة مرات في قيمتها من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٧ وحققت فائضاً مستمراً في الميزان التجاري. وصاحبت ذلك جهود لجذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة وإزالة سيطرة الدولة على أسعار معظم المحاصيل الزراعية. أما المبادرات الأخرى فلم يكتب لها نفس القدر من النجاح. فاستمرت غالبية المشروعات الاقتصادية في تحقيق خسائر فادحة، على الرغم من إعطائها قدراً أكبر من الحرية في إدارة شئونها، ولم ينجح في أن يكون مرشحاً محتملاً للشخصية منها إلا عدد قليل وبعد فترة طويلة من الإعداد.

كان الإطار السياسي الذي شهد كل هذه التحولات ينقسم إلى ثلاث فترات متميزة، منذ مارق الأحزاب في أواخر السبعينيات وحتى التدخل العسكري في سنة ١٩٨٠ ثم العودة إلى نظام ديمقراطي مقيد بعد ١٩٨٣. وكان تورجوت أوزال شخصية محورية في المراحل الثلاث جميعاً. كان أوزال بصفته رئيساً للجنة التخطيط الحكومية (وكان سباق في هيئة البنك الدولي) مسؤولاً عن إدخال برنامج للاستقرار وإعادة البناء الاقتصادي في عام ١٩٧٩، وهو برنامج استمر هو نفسه في إدارته، في البداية كنائب لرئيس الوزراء في ظل الحكومة العسكرية، ثم كرئيس للوزراء من ١٩٨٢ وما بعدها. وكانت هناك بعض العوامل الدولية الأخرى لها أهميتها، وخاصة تجدد تأييد الولايات المتحدة حيث اعتبرت تركيا رصيداً استراتيجياً قيماً في وقت كانت تعيد فيه تقويم خياراتها في الشرق الأوسط مع بدء الثورة الإيرانية.

وكانت من السمات الجوهرية للبرنامج الذي اقترحه البنك الدولي العودة إلى استعادة الثقة من خلال السيطرة على التضخم والإإنفاق الحكومي والتركيز على التصدير عن طريق تخفيف القوانين وتحرير التجارة وغيرها من الإجراءات التي تجبر

الصناعة التركية على النهوض بآعباء تحديات المنافسة الدولية. ولا سبيل إلى القول ما إذا كان هذا البرنامج سيحقق ما حقق من نجاح لو لا التدخل العسكري. ولكن نظراً لإصرار الحكومة على تدمير قوة النقابات - لأسباب سياسية خاصة بها - كان القطاع الصناعي التركي الحديث في وضع يسمح له باغتنام فرصة الزيادة الهائلة في حجم السوق الشرقي أوسطى بسبب طفرة النفط الثانية ونشوب الحرب بين إيران والعراق. واستمرت هذه الفرصة في الثمانينيات وزادت في سنة ١٩٨٣ بسبب القيود المشددة التي فرضت على أنشطة الطبقة العمالية بمقتضى دستور ١٩٨٢ وفي ظل حكومة بقيادة تورجوت أوزوال وما أبدته من استعداد لإمداد المصدررين بمستوى عالٍ من القروض والضمادات.

وكان لتبني برنامج إعادة الهيكلة وما تبعه من تدخل عسكري آثار مهمة على التوازن بين مختلف المصالح الاقتصادية في تركيا^(٢٠). وكان القطاع الحديث من الاقتصاد التركي قبل ١٩٧٩ خاضعاً لسيطرة مجموعة من المشروعات الحكومية، والشركات الخاصة الضخمة تعمل في سوق محلية خاضعة لحماية عالية وقوانين صارمة. وكان ذلك سبباً في تهيئة مناخ صالح للأحزاب السياسية المتنافسة لاستثمار قدرتها على الوصول إلى مختلف أجزاء القطاع الحكومي في مكافأة أنصارها وزيادة عددهم من خلال منحهم فرص عمل أو تشجيع أصحاب المشروعات الخاصة على الاستثمار في صناعات معينة عن طريق التصاريح والدعم. وكانت الأحزاب العاكمة تجد المال اللازم مثل هذه العملية المكلفة سواء عن طريق المعونات الخارجية أو من تمويل العجز حين توقفت المعونات في منتصف السبعينيات.

ومن السمات الأخرى التي ميزت الاقتصاد في السبعينيات تفتت كل من أصحاب الأعمال والعمال إلى جماعات مصالح مختلفة ومتنافسة، فبالنسبة لاصحاب الاعمال كان الانقسام الأكبر بين العدد القليل من الشركات الحديثة القائمة في إسطنبول والمسجلة في الاتحاد التركي لرجال الأعمال والصناعة TUSIAD وبين عدد أقل من المشروعات القائمة في الأناضول وكانت تشعر بتهديدات السياسيات التي قد تجبرهم على الخضوع لمنافسة أكبر. وفي الوقت نفسه، كان العمال منقسمين إلى أربع نقابات

أكبرها اتحاد العمال التركي (توريك ايش) الذي أنشأته الحكومة في سنة ١٩٥٢ لتمثيل عمال المشروعات الحكومية، بينما كان ثانى أكبر هذه النقابات رابطة نقابات العمال الثوريين DISK تحت قيادة أكثر حماساً. كانت هذه الأفرع والتقسيمات هي التي أدت بالاتحاد التركي لرجال الأعمال والصناعة إلى محاولة إقامة تحالف مع اتحاد العمال التركي في منتصف السبعينيات على أساس مصلحتهما المشتركة في إقامة ديمقراطية اشتراكية وتحقيق رواتب أعلى واقتصاد أكفاء، وهي إستراتيجية وجدت معارضة شديدة من جانب معظم الفئات الأخرى من العمال وأصحاب الأعمال على السواء.

وجاء التدخل العسكري ليغير هذا النمط من المصالح السياسية بطريقتين متميزتين: أولاًهما - تعطيل كل أنشطة عقد الصفقات الجماعية حيث تم إغلاق ثلاثة من النقابات المهنية الأربع. أما رابطة اتحادات العمال الثوريين بما تضمنه من أعضاء يبلغ عددهم ٤٠٠ ألف وتاريخها الطويل في النشاط العمالي فقد تم التعامل معها بطريقة قاسية وتم تقديم قادتها للمحاكمة بتهمة التآمر لإقامة نظام شيوعي. وتلتقت النقابات ضربة أخرى تمثلت في قانون النقابات المهنية والاتفاقيات الجماعية الذي أصدره النظام العسكري ويتضمن فرض القيود على حق الإضراب. صحيح أن التنظيمات العمالية حصلت على عضوية تلقانية في مجالس إدارات مختلف الهيئات الحكومية، إلا أن ذلك كان لايزال يحول بينهم وبين مراكز السياسة واتخاذ القرار. والطريقة الأخرى تمثل في أن جهود الجيش لتحويل النظام السياسي كانت تتضمن محاولة واعية لفصم عرى الصلة بين الأحزاب الجديدة وبين جماعات الضيغط التي وجدت في المجتمع الأكبر.

يحلل إيلكاي سونار هذا النمط الجديد من تمثيل المصالح والذي ظهر بعد ١٩٨٣ من حيث التفتيت الجديد لجماعات أصحاب الأعمال واستمرار ضعف النقابات ذات القوانين التنظيمية المعقدة^(٢١). فيرى أن أصحاب الاعمال كانوا متفرقين على الإعجاب بقمع الجيش لأنشطة الطبقة العمالية قبل تفتيتها مع من استفادوا في القطاع الحديث من سياسة تورجوت أوزال الخاصة بتشجيع الصادرات ومع أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة من كان يساورهم القلق من ظهور المسؤولية وعلى قدرتهم على البقاء في السوق المحلية. كما يصف سونار أيضاً جهود رئيس الوزراء

للحفاظ على الروابط مع كلتا الفئتين بإنشائه لاتحاد الغرف التجارية والصناعية ووضع قيادته بين يدي ممثلي المشروعات الصغيرة على أمل أن يكون ذلك أساساً لدمج الجنان الإسلامي المحافظ في حزبه الوطن الأم. إلا أن التناقضات بين مصالح الفريقين - حسب قول سونار - كانت أعمق من أن يتم التوفيق بينها بهذه السهولة. وبذلك سُنحت الفرصة للحزب اليميني الآخر - الطريق المستقيم - لاستقطاب بعض من الأعضاء الساخطين من كلا الفريقين.

يخرج سونار من هذا التحليل بنتيجة مهمة. فنظراً لسيطرة الاتحاد التركي لرجال الأعمال والصناعة فقد كانت لهذا الاتحاد ومن يمثلهم مصلحة واضحة في السعي إلى ممارسة سيطرته على مجتمع الأعمال التركي باكمله كمشروع ليبرالي يرتكز على إضفاء قدر من الكفاءة على الاقتصاد يؤهله للانضمام إلى المجموعة الأوروبيّة. إلا أن هذا الطريق كان مسدوداً لأنّ ما كان ليتحقق إلا على حساب صغار المنتجين من كانوا يشكلون ذخراً انتخابياً أهم من أن يتتجاهله ساسة الحزب^(٢٢). كما يمكن الإشارة إلى أن العديد من الإجراءات التي اتخذها النظام والرامية إلى تخفيف القيود كان يمكن أن تعد إعادة تنظيم للإدارة الاقتصادية للدولة لصالح الشركات الكبرى التي تتخد من التصدير هدفاً لها.

أما بالنسبة للعمالة المنظمة، فقد كانت تحت سيطرة اتحاد العمال التركي الذي أصبح يمثل أكثر من ٨٥٪ من العمال المسجلين في الاتحاد في سنة ١٩٨٧. ومع أنّ أعضاء الاتحاد كانوا يواجهون موقفاً تتصاعد فيه نسبة البطالة وانخفاض الرواتب بعد ١٩٨٣، إلا أنّ قياداته كانت بطيئة في الاستجابة للنداءات التي تدعو إلى زيادة التحرك. وكان ذلك ناجماً عن العوائق القانونية واشتغال الاتحاد في عضويته على عدد كبير جداً من عمال القطاع العام من كانوا يعتمدون على الحكومة في توفير الوظائف والرعاية. وفي ظل هذه الظروف، ظلت المعارضة العمالية للنتائج المرتبطة على إعادة البناء دون فعالية^(٢٣).

وإذا نظرنا إلى الأداء الاقتصادي التركي من منظور دولي، نجد أنه كان يعد ناجحاً بصورة باهرة في الثمانينيات. ولكن إن أمعنا النظر نجد ذلك ناجماً عن عوامل

محددة توافرت له: أولاً- كان الاقتصاد قد أتم مرحلة الإحلال المهمة واستعد إلى التحول إلى دفع عجلة الصادرات. وما أن تم تطبيق السياسة الجديدة حتى انفتحت أسواق جديدة للسلع التركية في الشرق الأوسط نتيجة لطفرة أسعار النفط واندلاع الحرب العراقية الإيرانية. وما كانت الس杵 التركية لتمكن من المنافسة لو لا التدخل العسكري وهجومه على سلطات النقابة. وفي حالة تركيا، كان الجيش من عوامل نجاح السياسة الجديدة "بالتحالف" مع البنك الدولي.

من الاقتصاد الإيراني بنوع مختلف تماماً من إعادة البناء نتيجة للعملية الثورية التي بدأت في سنة ١٩٧٩ . وقبل ذلك، كان نظام الشاه - على الرغم من التزامه التام بحرية المشروعات - يستغل ثروته النفطية المتزايدة في دعم القطاع العام النامي. وكانت الدولة بدءاً من السنتينيات قد بدأت في الاستثمار في مشروعات التصنيع التي كانت أكبر من أن يقوم بها قطاع الأعمال. كما قامت الدولة بإيجاد احتكارات عامة في بعض أجزاء قطاعات التمويل والنقل والمرافق. وكانت تلك الخطوة أهم بكثير من المحاولات المترددة القليلة لخخصصة مشروعات الدولة التي بدأت نتيجة لـثورة البيضاء في عام ١٩٦٣ في منتصف السبعينيات. إلا أن القطاع الخاص كان يتسع حجماً بصورة سريعة ولو أنه كان يستمد الكثير من نفقات عوائد النفط ويعتمد على الدولة في الحصول على التراخيص والدعم والحماية.

وجود قطاع خاص يضاف إلى الأنشطة الحكومية والقطاع التعاوني، والمادة ٤٧ التي تنص على "احترام الملكية الخاصة ولكن بشرط الحصول عليها بالوسائل القانونية فيها"^(٢٥).

واستمرت عمليات التأمين حتى عام ١٩٨٢ ثم توقفت. وهناك سببان لذلك. أولاً، بدخول البلاد في حالة حرب، أدرك بعض من كبار مسؤولي الدولة أن الدولة نفسها كانت ستواجه صعوبة شديدة في إدارة تلك المجموعة الضخمة من المشروعات بكفاءة. وكان اختيار بعض المشروعات للبقاء تحت سيطرة الدولة يتم بصورة عشوائية. وبلغ هذا الاتجاه ذروته في سنة ١٩٨٢ حين أصدر آية الله الخميني مرسوماً من ثماني نقاط يؤكد على الحاجة إلى احترام الحريات والملكية الفردية. ومنذ عام ١٩٨٣ فصاعداً، بدأت بعض الصناعات المؤممة في العودة إلى أصحابها السابقين ولكن مع الإبقاء على عدد كبير من أصحاب الوظائف الثابتة فيها. وفي ١٩٨٦ كان أكثر من ٩٠٪ من العاملين بالتصانع الكبري لايزالون يعملون إما في مشروعات تخضع لسيطرة الدولة مباشرة وإما لسيطرة الهيئات الرسمية من قبيل "مؤسسة المستضعفين"^(٢٦).

وكان السبب الآخر لتوقف عملية التأمين يتمثل في ظهور "مجلس حراس الثورة" كمدافع كبير عن حقوق الملكية الخاصة وحرية الدخول في النشاط الاقتصادي. وكان لهذه الخطوة أهميتها في برامج توزيع الثروات التي أعدها المجلس البرلماني وغيره. ولكن من المهم أن ندرك أن الصراع الأيديولوجي السياسي الذي نجم عن ذلك لم يؤثر على التأمينات التي كانت قد حدثت بالفعل وكان لا يشير إلا إلى مسألتين شرعيتين حساستين هما حق الملكية الخاصة للممتلكات المدنية والزراعية وحرية التجارة. وفي هذا المجال تمكنت القوى المحافظة ممثلة في "مجلس حراس الثورة" من اتخاذ موقف فيما يتعلق بالمبادئ التي نص عليها الشرع صراحة. وفي الوقت نفسه، اتضحت قوة موقفهم في استغراق عملية إقناع آية الله الخميني للتخلص في الأمر مدة خمس سنوات مع كل ما بذلك الساسة من أمثال على أكبر رفسنجاني من جهود، ومع أن البلاد كانت في حالة حرب وكان السخط الشعبي في ارتفاع مستمر، وكان آية الله الخميني نفسه يجد السياسة التي يمكن أن تحقق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من قبيل برامج

الإصلاح الذاعنى التى كان "مجلس حرس الثورة" يعترض عليها^(٢٧). ولم يتغير الموقف على الرغم من إعادة تفسير آية الله الخمينى لسلطات الفقيه فى يناير ١٩٨٨ وتشكيله لجنة لمحاولة التوفيق بين وجهات نظر كل من المجلس البرلمانى و "مجلس حرس الثورة". وتمكنـت اللجنة من إجبار "مجلس حرس الثورة" على إفساح الطريق أمام بعض المسائل الثانية، إلا أنها لم تؤد إلى تحرير أى من الإجرامـات التي ظل "مجلس حرس الثورة" يعارضها لمدة طويلة. وكان لهذا المـنزل أثره على المناطق الريفية حيث أثـرت النزاعـات الدائنة حول الملكية على بعض من أكثر الأراضـى الزراعـية إنتاجـية.

قام على أكبر رفسنجانى فى خطبة له فى عام ١٩٨٤ بتحديد فريقـين كـبـيرـين فى صـفـوفـ النـظـامـ الثـورـىـ الإـيرـانـىـ منـ النـاحـيـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ،ـ يـؤـيدـ أحـدـهـماـ تـأـمـيمـ مـعـظـمـ الصـنـاعـاتـ،ـ وـيـؤـيدـ الـآخـرـ "الـقطـاعـ الـخـاصـ"^(٢٨).ـ وـماـ أنـ اـسـتـقـرـتـ أـوـضـاعـ الـفـرـيقـيـنـ بـعـدـ ١٩٨٢ـ،ـ حـقـقـ كـلـ مـنـهـمـ اـنـتـصـارـاتـ كـبـرىـ إـلـاـ أـنـ أـيـاـ مـنـهـمـ لـمـ يـتـمـكـنـ مـنـ الـانـفـرـادـ بـالـسـاحـةـ.ـ فـفـىـ حـينـ لـمـ يـتـمـكـنـ الـمـحـافـظـونـ مـنـ إـلـغـاءـ مـعـظـمـ عـمـلـيـاتـ التـأـمـيمـ السـابـقـةـ أوـ مـنـعـ الـدـوـلـةـ مـنـ مـارـسـةـ تـأـثـيرـاـ القـوىـ عـلـىـ الـاـقـتـصـادـ عـنـ طـرـيـقـ الـاسـعـارـ وـالـسـيـطـرـةـ عـلـىـ الـاـنـتـنـامـ وـبـوـرـهاـ الـاـسـاسـىـ فـىـ عـمـلـيـاتـ الـاـسـتـيـرـادـ،ـ تـمـ مـنـعـ الرـادـيـكـالـيـنـ مـنـ تـبـنىـ خـطـةـ خـمـسـيـةـ تـنـطـلـقـ قـرـوـضاـ خـارـجـيـةـ وـلـمـ يـتـمـكـنـواـ مـنـ اـسـتـخـدـامـ أـغـلـيـتـهـمـ الضـيـقةـ بـالـمـلـجـلـسـ الـبـرـلـانـىـ فـىـ دـفـعـ بـعـضـ الـإـجـرـامـ الـرـامـيـةـ إـلـىـ إـيـادـةـ تـوزـيعـ الدـخـلـ.ـ وـفـىـ نـفـسـ الـوقـتـ،ـ كـانـ السـاحـةـ فـيـمـاـ بـيـنـ الـفـرـيقـيـنـ تـحـتـهـاـ جـمـاعـاتـ ضـفـطـ مـخـلـفـةـ الـمـشـارـبـ مـنـ قـبـيلـ الـجـمـعـيـةـ الـطـهـرـانـيـةـ لـتـجـارـ الـبـازـارـ أـوـ الـغـرـفـةـ الـتـجـارـيـةـ وـالـصـنـاعـيـةـ وـالـنـاجـمـ وـهـىـ أـمـ جـمـاعـاتـ الضـفـطـ عـلـىـ جـانـبـ الـقـطـاعـ الـخـاصـ،ـ وـكـانـ كـلـهاـ تـسـعـىـ إـلـىـ الـحـصـولـ عـلـىـ موـافـقـةـ آـيـةـ اللهـ الخـمـينـىـ وـاقـرـارـ مـاتـراهـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـالـحـدـودـ الـمـائـنـةـ بـيـنـ الـعـامـ وـالـخـاصـ.

واستـفـرقـ الـأـمـرـ حـتـىـ نـهـاـيـةـ الـحـربـ معـ الـعـرـاقـ وـاـنـتـخـابـ الرـئـيسـ رـفـسـنجـانـىـ فـىـ سـنـةـ ١٩٨٩ـ لـكـىـ يـتـمـ السـمـاحـ بـايـجادـ إـجـمـاعـ فـىـ الـأـرـاءـ حـولـ ضـرـورةـ اـتـخـاذـ خـطـواتـ لـوـقـفـ التـدـهـورـ الـسـتـمـرـ فـىـ الـاـقـتـصـادـ وـالـتـدـنـىـ الشـدـيدـ فـىـ الدـخـلـ الـحـقـيقـىـ طـوـالـ السـنـوـاتـ الـعـشـرـ السـابـقـةـ.ـ وـكـانـ ذـلـكـ يـشـمـلـ تـحـوـلاـ مـهـمـاـ إـلـىـ الـوـرـاءـ نـحوـ تـشـجـيعـ الـمـشـروـعـاتـ الـخـاصـةـ عـنـ طـرـيـقـ بـيـعـ كـلـ الصـنـاعـاتـ غـيرـ إـسـتـراتـيـجـيـةـ وـالـمـشـروـعـاتـ

الخدمية والتجارية التي تملكها الدولة وإشراك القطاع الخاص في الخطة الخمسية لإعادة التعمير بعد الحرب والتي أعلنت في مارس ١٩٩٠. وظلت هناك عقبتان عسيرتان إحداهما الحصول على رأس المال الأجنبي، فعلى الرغم من موافقة المجلس على احتياج الخطة لبلغ ٢٧ مليار دولار من القروض الخارجية إلا أن العديد من كبار الساسة ظلوا على عنادهم فيما يتعلق بمخاطر الاقتراض من الخارج بينما استمر المستثمرون الأجانب في قلقهم على أي مشروع لا يستطيع الوفاء بالتزاماته عن طريق إنتاج سلع للتصدير الفوري، ثانياً، بقي سوق تبادل الأسهم في طهران أصفر في مداره من أن يتمكن من أداء دور مهم أنسد إليه في بيع المستلكات الحكومية^(٢٤). وفي ظل هذه الظروف، كان الطريق الأسهل محاولة بيع ٤٩٪ من أسهم الصناعات العامة كتلك التي تتنمي إلى هيئة الصناعات الوطنية الإيرانية.

كان نعطا إعادة البناء الاقتصادي الإسرائيلي في السبعينيات والثمانينيات مختلفا تماماً ويجب النظر إليه من منظورين: أولهما - رد الفعل السياسي تجاه الفترة الطويلة من التراخي الاقتصادي من ١٩٧٣ و ١٩٨٤، والأخر تغير العلاقة بين القطاعين العام والخاص، ما بدأ إبان الركود الذي ساد في عامي ٦٥/١٩٦٦.

كان عام ١٩٧٣ نهاية فترة طويلة من النمو الاقتصادي السريع بدأت في منتصف الخمسينيات^(٢٥). ومنذ ذلك الحين وحتى ظهور خطة الاستقرار الاقتصادي في يونيو ١٩٨٥ كان الاقتصاد ينمو بمعدل ١٪ سنوياً فقط. وصاحب ذلك معدل سريع من نمو التضخم وزيادة مشكلات ميزان المدفوعات وزيادة عدد الإضرابات واتساع الفوارق بين الأغنياء والقراء على الرغم من انعدام نسبة البطالة تقريباً. وكانت أسباب هذا الأداء السن متباينة، إلا أنها كانت تتعلق بارتفاع أسعار النفط المستورد وركود التجارة العالمية والزيادة الكبيرة في الإنفاق الدفاعي بعد حرب ١٩٧٣.

من العسير أن نحدد مدى تأثير التباطؤ الاقتصادي على هزيمة تحالف العمل في انتخابات ١٩٧٧. لاشك أن أهم عامل في هذا الصدد كان يتمثل في تخليه عن كثير من مؤيديه في الفترة الانتقالية بين صفوف اليهود الشرقيين والعرب الفلسطينيين، وهي ذروة عملية ظلت سائدة لسنوات عديدة. إلا أن كتلة الليكود لم تتقدم بسياسات لحل

ال المشكلات الاقتصادية وخاصة التحول الليبرالي وتخفيض القوانين^(٣١). وعلى الرغم من تطبيق هذه المبادرات من جانب حكومتي الليكود اللتين توليتا الحكم بين ١٩٧٧ و١٩٨٤، إلا أن تأثيرها الاقتصادي كان محدوداً بينما اتسع أثرها أمام برامج أخرى من قبيل ضمان الحد الأدنى من الأجور وزيادة الإنفاق على التجديدات الحضرية وإقرار نظام جديد للعملات الصعبة مما أدى إلى زيادة ضخمة في النقد المتداولة وطفرة استهلاكية متعمدة قبل انتخابات ١٩٨١ و١٩٨٤ اللتين أجريتا عمدًا بهدف زيادة التأييد الشعبي للكللة. وكانت النتيجة انطلاق التضخم ليبلغ ٤٥٪ سنويًا في ذروته ولم يكبح جماحه سوى خطة صممتها حكومة الوحدة الوطنية في سنة ١٩٨٥. وكانت خطة الإقرار الاقتصادي التي تم تبنيها حينذاك تشبه الخطة التي نفذت بالأرجنتين وبوليفيا والبرازيل، وكانت تتضمن تجميد الرواتب والأسعار وخفض سعر العملة والنفقات الحكومية. ولكن لم تتحقق الخطط في هذه الدول سوى نجاح مؤقت وجذري بينما انخفضت الأسعار هامنا بسرعة شديدة إلى نسبة ٢٠٪ وحدثت زيادة طفيفة في نسبة البطالة واستؤنف النمو بدرجة محدودة. وكان ذلك يرجع في رأي البعض إلى الحذر الشديد في عرض الخطة على كل من العمال وأصحاب الأعمال وإلى التضامن الاجتماعي الذي يتتوفر في بولندا صافية كإسرائيل يمكن فيها السيطرة على الأسعار بصورة أسهل^(٣٢).

إلا أن خطة الإقرار لم يصحبها جهد لتغيير البنية الأساسية للاقتصاد، وعلى مدى السنوات القليلة التالية بدأت معدلات الأجور والبطالة في الارتفاع من جديد، بينما استمرت الحكومة في تقديم القروض لشركات خاسرة^(٣٣). وكانت النتيجة خطة إقرار ثانية اتخذت في سنة ١٩٨٩ قام بوضعها شيمون بيريز وزير المالية وذعيم حزب العمل. وتضمنت الخطة الجديدة خفضاً جديداً للعملة لتشجيع الصادرات وخفضاً آخر للرواتب الحقيقة. وكانت موافقة المستدروت على مثل هذا الإجراء نيابة عن أعضاء الاتحاد الثمن الذي دفعته لكسب تأييد الحكومة مرة أخرى بعدد من مؤسساتها الاقتصادية والمالية المنهارة مثل كابوت هاپوليم وهي صندوق التأمينات الصحية الذي كان يرعى ٤٪ من السكان بالإضافة إلى العديد من مستوطناتها الزراعية^(٣٤).

هناك عدد من الأسباب التي تفسر انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الإسرائيلي في السبعينيات والثمانينيات، ومنها ارتفاع النفقات الدفاعية ومستوطنات الضفة الغربية. ومن الأسباب أيضاً محاولة تغيير التوازن بين الجماهير والمشروعات الصناعية الخاصة التي بدأت مع الكساد الذي ساد في ١٩٦٧/٦ حين واجهت حكومة العمل التي كانت في السلطة آنذاك انخفاضاً حاداً في الدعم الخارجي بعد آخر دفعات التعويضات الألمانية في سنة ١٩٦٥. وتمثل رد الفعل في محاولة استثمار الانكماش الاقتصادي في "قاطم" الصناعة الإسرائيلية عن اعتمادها السابق على الدعم الحكومي وإجبارها على زيادة القدرة على التنافس وكسب العملة الصعبة بزيادة الصادرات. وزاد تنفيذ هذه السياسة بدرجة أكبر إبان المناخ الاقتصادي الجديد الذي أعقب حرب ١٩٦٧ والذي تميز بزيادة الدعم الأمريكي وزيادة النفقات الدفاعية وتهيؤ الفرص لتوسيع دائرة الأعمال العامة. فتم بيع العديد من الشركات المملوكة للدولة للأفراد وتم إقرار إدارة جديدة تعمل على تحقيق الربحية لإدارة الجناح الصناعي من المستروت، بينما تم تشجيع الشركات الإسرائيلية على التنافس للحصول على تعاقدات في القطاع الدفاعي سريع النمو.

كانت نتيجة ذلك ظهور قطاع صناعي خاص تسيطر عليه عدة شركات ضخمة ويتميز بحماسه الشديد في التوجّه للحكومة لنحو الدعم والتأييد^(٢٥). وعلى الرغم من استثمار رؤس الأموال في عمليات جديدة والتوجّه الناجح نحو أسواق التصدير الأجنبية إلا أنه نما ببطء بعد ١٩٧٣ ولم يقدم سوى زيادة طفيفة في فرص العمل. وسبب ذلك في رأى البعض ارتباط الشركات الكبرى بإنتاج الدفاعي الإسرائيلي المتامٍ الذي أمكن فيه تحقيق أرباح هائلة نتيجة للتعاقدات الحكومية والدعم المالي الحكومي ومساعدة الحكومة له في الحصول على طلبات من الخارج^(٢٦). إلا أن هذا النوع من التركيبة الصناعية كان معرضاً للتغيرات التي تطرأ على النفقات العسكرية، فبدأ في المرور بمصاعب جمة في منتصف الثمانينيات نتيجة لتدحرج التعاقدات الحكومية بعد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان وما أصاب سوق السلاح الدولية من

تجلطات. فلدي ذلك إلى تهيئة الساحة أمام حكومة الوحدة الوطنية لكي تحاول استعادة بعض من الاستقلالية المفقودة للدولة عن طريق خفض الدعم المقدم للصناعة ورفض إقالة الشركات الخاسرة من عشرتها. وكانت عملية خصخصة الصناعات المملوكة للدولة لازال صعبة نظرا لما كانت تضمه من أموال ضخمة ومقاومة بيع المنشآت الصناعية الإستراتيجية -كشركة الكيماويات الإسرائيلية- للأجانب. وفي أواخر سنة ١٩٩٠ تمت بعض عمليات البيع الناجحة ومنها بعض أسهم بتك بيزيك واحتكار الاتصالات السلكية المملوک للدولة. كما تحقق بعض التقدم في عملية إعادة جدولة الديون الضخمة المستحقة للبنوك الإسرائيلية والأجنبية والمستثمرين. وتم ذلك في مارس ١٩٩١^(٣٧).

هوامش

- (1) Guillermo O'Donnell, "Reflections on the patterns of change in the Bureaucratic Authoritarian state", *Latin American Research Review*, 13 (1973), pp. 3-37.

(2) "Les economies Arabes face à la crise: les solutions libérales et ses limites," *Maghreb/Machrek*, 120 (April/May/June 1988), pp. 110-11.

(٢) ربما كان أفضلي مرجعين في هذا الصدد هما العالمان الاقتصاديان الذين كانوا بمصر في بداية السبعينيات، ويعرفان المخططيين معرفة شخصية وفها .

P.K. O'Brien, *The Revolution in Egypt's Economic System* (Oxford, 1966), Ch. 5.

Bent Hansen, *Development and Economic Policy in the UAR* (Amsterdam, 1965).

(4) L.B. Ware, "The role of the Tunisian military in the post-Bourguiba society," *Middle East Journal*, 39/1 (Winter, 1985).

(5) Mahfoud Bennoune, *The Making of Contemporary Algeria, 1830-1987* (Cambridge, 1988), pp. 262-3.

(6) Monte Palmer, Ali Lila and Sayed Yassin, *The Egyptian Bureaucracy* (Syracuse, NY, 1984), pp. 17-18.

(7) Clement Henry Moore, "La Tunisie après vingt ans de crise de succession," *Maghreb/Machrek*, 120 (April/May/June 1988), pp. 8-9.

(8) Ibid., pp. 9-10.

(9) Robert Bianchi, "The corporatization of the Egyptian labor movement," *Middle East Journal*, 39/1 (Summer, 1986), pp. 438-41.

(١٠) قارن مثلاً بين اللغة المستخدمة في دوقة أكبر والمتباين القومي الجزائري لعام ١٩٧٦ .

(11) Malcolm Kerr, "Hafiz Asas and the changing pattern of Syrian politics," *International Journal*, XXVII, 4 (Autumn, 1973).

(12) Raymond Hinnebusch, *Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria* (Colorado, 1990).

(13) Elizabeth Longueness, "Secteur public industriel: les enjeux d'une crise," *Maghreb/Machrek*, 109, p. 6.

(14) *Ibid.*, pp. 16-20.

(15) Isam al-Khafagi, "The parasitic basis of the Ba'athist regime," in *CARDRI-Committee Against Repression and for Democratic Rights in Iraq, Saddam's Iraq: Revolution or Reaction* (London, 1986), pp. 73-88.

(16) Robert Springborg, "Iraqi *infitah*: agrarian transformation and growth of the private sector," *Middle East Journal*, 40/1 (Winter, 1986), p. 37.

(17) *Middle East Economic Digest*, 31/13 (28 March 1987), p. 18.

(18) Marion Farouk-Sluglett, "Iraq after the war (2)- the role of the private sector," *Middle East International*, 17 March 1989, pp. 17-18.

. . . (١٩) الواقع العراقي ١٤/٣١ (٦ أبريل ١٩٨٨)، من ٤-٥

(٢٠) يرتكز هذا التحليل على :

Caglar Keyder, *State and Class in Turkey* (London, 1987), Ch. IX.

(21) Sunar, "Redemocratization in Turkey".

(22) *Idem*.

(23) *Idem*.

(24) Shaul Bakhash, *The Reign of the Ayatollahs* (London, 1985), pp. 178-85.

(25) "Constitution of the Islamic Republic of Iran," *Middle East Journal*, 34/2 (Spring, 1980), p. 193.

(26) Patrick Clawson, "Islamic Iran's economic policies and prospects," *Middle East Journal*, 42/3 (Summer, 1988), pp. 381.

(27) Shaul Bakhash, *The Reign of the Ayatollahs*, Ch. 8.

(28) Shahroukh Akhavi, "Elite factionalism in the Islamic Republic of Iran," *Middle East Journal*, 41/2 (Spring, 1987), p. 184.

(29) Vahid Nowshirvani, "Problems and prospects of privatization," Mimeo .

(بحث تم تقديمها في مؤتمر عن الاقتصاد الإيراني في جنيف. سويسرا، في نوفمبر ١٩٩٠، من ١٠)

Michael Shalev, "Israel's domestic policy regime: Zionism, dualism and the rise of capital," in Frances G. Gastles (ed.), *The Comparative History of Public Policy* (Cambridge, 1989), pp. 100-40.

(31) Ira Sharansky and Alex Radian, "The Likud government and domestic policy change," *Jerusalem Quarterly*, 18 (Winter, 1981), pp. 91-5.

(32) Dr Michael Bruno, *Hicks Lecture*, Oxford, 3 May 1988.

(33) Gideon Eshrat, "Interview," Middle East Report (March/April, 1989), pp. 23-5.

(34) Peretz Kidron, "The pay off," Middle East International , 17 Feb. 1989, pp. 10-11.

(35) Shalev, Israel's domestic policy regime , pp. 131-8.

(36) Idem.

(37) Financial Times , 5 March 1991.

٨ . سياسة المنطقة

مقدمة

إن موضوع الدين والسياسة يتسم بالتعقيد والصعوبة، سواء بصورة عامة أو في سياق الشرق الأوسط بصورة خاصة. لذا فمن الأهمية بمكان أن نحدد الموضوع بأدق صورة ممكنة قبل الخوض في تحليله. بداية، لسنا هنا بقصد دراسة الدين نفسه بل تأثيره على السياسة وتوزيع القوة في الدولة الحديثة. وبالتالي فإن دراسة المذاهب الخاصة ونظم الشرائع لا يهمنا هنا إلا بقدر ما تمثل مصدراً مهماً للنشاط السياسي.

وهناك مجموعة أخرى من التعريفات السلبية تتصل بالمدى الذي يبلغه مثل هذا التحليل. أرى من جانبي ضرورة أن يمتد إلى سبر غور التأثير السياسي للأديان الثلاثة الكبرى بالشرق الأوسط، الإسلام والمسيحية واليهودية. وأسباب ذلك من شقين. فالدراسات التي تدرس النشاط السياسي الديني والتي تقتصر على المسلمين تميل إلى المبالغة في إضفاء التأثير الإسلامي على الممارسة السياسية. ونظراً لاتخاذ الدين سمة عرقية أو سياسية مميزة فإن هناك العديد من المجالات السياسية التي يستحيل فهمها من حيث الخلافات القائمة بين الشعوب ذات الهويات الدينية المتباينة ومنها مصر والسودان (مسلمون وموسيحيون) ولبنان (مسلمون وموسيحيون) وإسرائيل (مسلمون وموسيحيون ويهود).

والسؤال التالي: ما السمات المشتركة بين الحركات والممارسات السياسية الدينية في الشرق الأوسط؟ وفي هذا الصدد، أود أن أتبع رأي زبيدة القائل بأنه بالرغم من وجود العديد من أنماط النشاط السياسي القائم على الدين والعديد من أشكال التنظيم وأنماط القيادة، إلا أن هناك بعض العناصر المشتركة المستقة من السياق التاريخي

المشترك الذى يجمع بينها جمِيعاً^(١). وأول هذه العناصر - فى رأى زبيدة - أنهم يتسابقون على السلطة فى إطار سياسية محلية صارمة تحدها الحدود الخاصة للدول^(٢). لكننا لا ننكر أن بعض الحركات المعنية ترتبط ببعضها البعض عبر الحدود ولا أن بعضها منها شن هجوماً قاتلاً على أسس دينية على شرعية الدولة الحديثة. وإنما المقصود أن الأغلبية الساحقة من العناصر السياسية الدينية الفاعلة تتصرف كما لو كان هدفها الأسنى التأثير على السياسات والأحداث فى إطار نظام ما. ويتربَّ على ذلك ثلاث نتائج: أولاً، فى سعيها إلى الحصول على القوة، نجد أن هذه العناصر الفاعلة تشترك فى كثير من المفردات وفي العديد من الممارسات التى يقوم بها السياسة الآخرون داخل نفس الحلبة. فهم يتحدون عن الديمقراطية وعن الحقوق المدنية وعن الدستورية. وفوق هذا وذاك، فهم يشتراكون فى الاهتمام العام بالقومية ومستقبل كل مشروع قومي حتى حين يبذلون جهداً خارقاً لوضع الفوارق بين وطنيتهم وبين وطنية خصومهم العلمانيين، كما حدث مع الإخوان المسلمين فى مصر^(٣). ثانياً - إن وجودهم على الساحة السياسية يورطهم فى صراعات مع سائر الجماعات السياسية التى تسعى إلى التشويش على رسالتهم وإسامة تفسيرها أو إعادة تنتظيرها من منظور مختلف. وهنا أيضاً تمدنا مصر بمثال جيد على ذلك، حيث شن النظام حملة مكثفة لإقناع الجماهير بأن شباب الجihad الإسلامى وهى الجماعة التى قدمت المحاكمة بتهمة اغتيال السادات - كانوا يسيئون فهم رسالة الإسلام بتركيزهم على بعض التعاليم الكبرى على حساب التعاليم الأخرى. ثالثاً - نظراً للحاجة إلى التوافق مع الظروف السياسية السائدة، اضطررت كل الجماعات الدينية إلى تغيير إستراتيجياتها وتكتيكاتها بمرور الوقت. ونرى ذلك واضحاً في حالة الساسة الدينيين الإسرائيليين حيث أبوا في البداية رد فعلهم تجاه قيام الدولة في عام ١٩٤٨، ثم تجاه الانتصار العسكري لعام ١٩٦٧، ونراه كذلك لدى معظم الجماعات الإسلامية في بداية الثمانينيات حيث تناقض الهجوم المباشر على الأنظمة العربية وتبني سياسات أكثر تصالحة.

كما كان للسياق التاريخي أهميته حيث يقدم حافزاً لزيادة كثافة النشاط السياسى الدينى بين بعض الجماعات. وليس هناك تفسير لذلك، ولكن يبدو أنه يرجع

إلى الفشل الواضح الذي مرت به الأيديولوجيات العلمانية التنموية، وإلى تأثير صدمة ١٩٦٧ على اليهود والمسلمين والسيحيين على السواء، وإلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي شهدتها السبعينيات وما ترتب عليها من قيام نمط مساعدة الذات فيما بين الجماعات الطائفية المحلية لتقديم العون والحماية للفقراء والمعطلين، في الوقت نفسه، هناك سمة أخرى مهمة أطلق عليها البعض اسم "يقظة الوعي بالذات التاريخية" بين كل أنماط الجماعات والطوائف التي أصبحت ترى في ذاتها مكان الآخرين يرونها فيها - أي التخلف والهامشية والرجعية - وكان رد فعلها تجاه ذلك يتمثل في إيجاد حركات ترمي إلى تأكيد الذات روحانياً^(٤). وهذه سمة شجعت على شعور هذه الجماعات بالتهديد والعجلة ونفاد الصبر التي ميزت غالبية سياساتهم.

وأصبح لفظ "أصولي" *fundamentalist* يطلق على أصفر الجماعات الدينية وأعلاها صوتاً في الشرق الأوسط، إلا أن هذا اللفظ ليس صحيحاً لعدة أسباب. فالمفهوم نفسه كان قد تم تصميمه لوصف معتقدات بعض الجماعات البروتستانتية بالولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الأولى من كانوا يؤمنون بالحقيقة المطلقة للكتب المقدسة مع رفض تام لبعض مكونات العالم الحديث^(٥). والغالبية الساحقة من المسلمين يؤمنون بالحقيقة القائمة على القرآن وما يحتويه^(٦). كما أن الإسلام كغيره من البيانات الكبرى له تقاليد الحياة حيث تحيط بالناس مؤسساته (من مساجد ومدارس ومعلمين) تذكرهم بتاريخهم وتؤكد لهم على الممارسات الدينية الصحيحة^(٧). وتتضامن هذه المؤسسات معاً في عملية مستمرة من تفسير المعتقدات والممارسات في ضوء الظروف المعاصرة. وهكذا ففي حالة الإسلام، نجد أن أفضل لفظ لوصف السياسة الدينية للسبعينيات والثمانينيات لفظ "تجديد" الذي استحدثه أحد القائمين عليه^(٨).

ومن المفاهيم القيمة لفهم التطبيق المعاصر للسياسة الدينية مفهوم الطائفية، وينبع ذلك من استغلال الدين كسمة عرقية مميزة تحصل حدود طائفية ما عن حدود طائفية أخرى ذات تحديد ديني أيضاً^(٩). والأفكار الطائفية في رأى زبيدة لا تجر في أعقابها بالضرورة أية أفكار سياسية محددة غير التميز واحتقار الأديان الأخرى^(١٠). كما أنها لا تشمل كل من ينتمون إلى هذه الطائفة إلا فيما ندر. لكنها يمكن أن تستغل بفعالية

عالية في حشد أعداد كبيرة من الناس لصالح الحركات الداعية إلى أنماط من تأكيد الذات على أساس دينية من قبيل منظمتي أمل والتوحيد في لبنان أو الوعي السياسي الشديد بالذات بين العديد من أقباط مصر في السبعينيات والثمانينيات.

وسبباً حدثنا التالي بدراسة السياق الإسلامي في المنطقة حيث ظهر الفصل بين الكنيسة والدولة أو بين الدين والسياسة إبان العقود الأخيرة من الدولة العثمانية وبدأت ممارسته في ذلك الوقت. ثم تتجه بعد ذلك إلى مناقشة الثورة الإيرانية التي تعد نموذجاً لحركة دينية تهدف إلى إقامة دولة إسلامية خالصة. وقد أصبحت فيما بعد مختبراً مهماً للعديد من أنماط الممارسة السياسية الدينية ونموذجاً للعديد من التنظيمات الإسلامية العربية التي انبهرت بنجاحها. وستتم مناقشة السياق الإسلامي العربي في الجزء الثالث من الباب ليلي السياق المسيحي في الجزء التالي، ثم السياق اليهودي في الجزء الأخير.

السياق الإسلامي : مقدمة

يبدأ العالم الحديث بالنسبة لممارسة السياسات الإسلامية بدخول القوانين التجارية والعقارية الغربية إلى الإمبراطورية العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر. وقبل هذا التاريخ كان هناك نوعان من القوانين، أحدهما الشريعة الدينية والأخر القانون السلطاني، وكان كلا النوعين يطبقه نفس القضاة حيث كانوا معاً يشكلان نظاماً واحداً بالتبادل. ولكن مع انتشار المحاكم "النظامية" (الغربية) الجديدة التي أدارتها وزارة العدل انفصل هذان النوعان من القانون وأصبح من الممكن التمييز بين الدين والسياسة، ما لم يكن يمكن تصوره من قبل^(١). ثم أصبح ذلك القاعدة بالنسبة للنظام الجديد من السياسة الذي اتخذ إيان حكم عبدالحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) حيث سعى هو ومستشاروه إلى تحديد أطر للمؤسسات الإسلامية بهدف تحقيق التكامل بين رعایا الإمبراطورية من المسلمين وإضفاء الشرعية على الحكم السلطاني. ويقيام الجمهورية التركية في عام ١٩٢٢، تم استعمال نفس هذا التمييز كقاعدة لسياسة العلمنة التي تهدف إلى خفض النفوذ الديني المؤثر على سياسة الدولة من خلال شن هجوم مباشر على النظام الديني ذاته.

ومن التجديدات الأخرى التي ظهرت في القرن التاسع عشر وكانت لها آثار شديدة الأهمية على مستقبل السياسة الدينية استجابة الدولة العثمانية للضغط الغربي لنزع حق المساواة أمام القانون لرعاياها من المسيحيين واليهود. واتخذ هذا الإجراء شكل قوانين تعطى الحق في إقامة أطر طائفية للشعوب على اختلاف مذاهبها ودياناتها يسمح لهم فيها بالحفاظ على هوياتهم العرقية واللغوية. واستمر العديد من هذه التقسيمات عبر الفترة الاستعمارية بل مع مزيد من التمييز "للأقليات" من كانوا في حاجة إلى الحماية من "الأغلبية".

اتخذت ريدل أفعال بعض مسلمي الشرق الأوسط تجاه هذه التطورات شكلين متميزين قائمين على المفهوم الجديد للدين وتميزه عن السياسة والدولة. أحدهما - محاولة بدأت في مصر والإمبراطورية العثمانية لإضفاء الشرعية منظور جديد للإسلام من خلال البحث عن مفاهيم في النظرية الإسلامية تضاهي المفاهيم الغربية قوية الأثر كالديمقراطية والدستورية و"سيادة الشعب". والآخر - مواجهة الحظر الماثل في النزعة العلمانية إما من خلال إقامة مظلة وقائية من المؤسسات يمكن للمسلم التقى فيها أن يواصل ممارسة شعائر دينه دون تدخل أو من خلال ممارسة الضفوط على الدولة لإعادة تحديد أطر مؤسساتها ونظامها التشريعي بأكمله على أساس من الشريعة الإسلامية. ولاشك أن أقوى التنظيمات من النوع الأخير من السياسات وأشدتها تأثيراً كان تنظيم الإخوان المسلمين الذي نشأ بمصر عام ١٩٢٨، وسنناقش دور هذا التنظيم فيما بعد في هذا الباب.

لايزال النقاش دائراً حول مسألة أي الحركات في الشرق الأوسط كانت أول من نادى صراحة بإقامة الدولة الإسلامية. فيرى البعض أنها كانت حركة الإخوان المسلمين في الثلاثينيات، في حين يرى آخرون أن هذا التطور في الأحداث جاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية^(١٢). وهناك قدر من الإجماع على المكونات الرئيسية لهذه الحركات. ويركز التحليل في هذا الشأن على نقطتين رئيسيتين دون غيرهما. إحداهما مسألة القيادة وتحديد مؤهلات حكم مثل هذه الدولة. والأخرى الإيمان بأن مثل هذه الدولة ينبغي أن تحكمها الشريعة الإسلامية^(١٣). ويمكننا أن نؤكد أنه لم يحدث حتى

الآن أن قام مجتمع إسلامي على حكم الشريعة إلا في بعض جوانب الحياة الاجتماعية^(١٤). وظللت الدعوة الرئيسية ل معظم الدعاة السياسيين الإسلاميين تدور حول بعد المجتمع عن الدين و حول تطبيق شرائعه، سواء بصورة مباشرة أو كأساس للنظام القانوني بأكمله، و حول ما إذا كانت الدولة تعتبر إسلامية أو لا. وهم يرون أن الهوة بين الدين والسياسة، أو بين الدين والدولة، قد ازدادت اتساعاً بسبب تدخل الغرب وينبغي سدها بكل السبل الممكنة.

الدين والسياسة في جمهورية إيران الإسلامية

قبل الإطاحة بنظام الشاه في يناير ١٩٧٩ بفترة وجيزة اتخذت قيادة التحالف الثوري من "الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية" شعاراً لها^(١٥). في إشارة واضحة إلى دور المتزايد لآية الله الخميني وخلفائه من رجال الدين. ولكن ينبغي أن نلاحظ أيضاً أنهم كانوا مجرد جزء من تحالف ضخم من القوى المعادية للشاه ويشتم جماعات ذات توجهات أيديولوجية متباعدة. وكان دور الدين في البنية السلطوية الجديدة قد تم تحديده قبل عدة سنوات من قيام الثورة.

ما أن أتى الرعيم الثوري إلى طهران بعد رحيل الشاه حتى أنشأ مجلساً ثورياً وحكومة مؤقتة مكلفين بوضع دستور جديد وإجراء انتخابات لشغل المناصب الكبرى في الدولة. وتلا ذلك في مارس ١٩٧٩ إجراء استفتاء على سؤال واحد: هل توافق على إحلال جمهورية إسلامية محل النظام الملكي؟ وكانت النتيجة الموافقة بأغلبية ساحقة. فكان ذلك في الحقيقة تعبيراً عن أمنيات أغلبية الشعب الإيراني^(١٦). وتمت الموافقة كذلك على ضرورة تحديد إطار البنية المؤسسية للجمهورية في وثيقة دستورية جديدة. وتم وضع أولى مسودات الدستور على يد أعضاء الحكومة المؤقتة التي استقل الكثير من دستور ١٩٠٦ الإيراني ودستور الجمهورية الفرنسية الخامسة. ومن الغريب أن هذه المسودةحظيت بموافقة آية الله الخميني والمقربين إليه بعد إدخال تعديلات طفيفة مع أنها لم تمنع رجال الدين وضعاً متميزة ولم تعط مجلس حراس الثورة سوى حق

اعتراض محدود على التشريعات التي تعتبر غير إسلامية^(١٧)، ولا نعرف السبب في ذلك حتى الآن. ولكن ربما كان الأمر يتعلق برغبة الخميني في إقامة الحكومة الجديدة بأسرع ما يمكن قبل وفاته^(١٨). كما أنه كان في هذه الفترة يفقد الثقة في قدرة رجال الدين على إدارة دفة الحكم وبالتالي كان يريد السماح بمزيد من التوازن بين العناصر الدينية والعلمانية.

ولكن حين تم تسليم المسودة الأولى للمناقشة فيما بعد من جانب مجلس الخبراء الذي كان غالبية أعضائه من رجال الدين تمت إعادة النظر فيها. كانت فكرة ولادة الفقيه تمثل محور اهتمام الحكومة ولو أن هناك جدلاً حاداً دار بين الملايين أنفسهم حول المخاطر الجمة التي تترتب على تورط رجال الدين في السياسة. وبعيداً عن الشكوك التي حامت حول تحديد لفظ "فقيه" على أساس ديني، فقد رأى البعض أنه يعني إشراك المؤسسة الدينية في السياسة اليومية مما قد يؤدي إلى سخط الجماهير عليها إن تعقدت الأمور. ولكن في النهاية، كان الفوز للرأي الذي رأى في دور الفقيه ضرورة لتحقيق الدولة الإسلامية^(١٩). وأُجري تعديل آخر يهدف إلى منح مجلس حفاس الثورة سلطة مراقبة التشريعات البرلمانية بدرجة تفوق ما للمحكمة العليا في فرنسا مثلاً من سلطات؛ مما ترتب عليه نتائج سياسية كبرى في المستقبل^(٢٠).

أدى إعلان الدستور الجديد إلى تمهيد الطريق لا لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وحسب، بل بدء صراع حاد على السلطة دفع الحزب الجمهوري الإسلامي حديث النشأة أذاك إلى الحنق على طابور طويل من القوى الدينية والعلمانية التي كانت تعارض ما اعتبرته محاولة لاحتكار السلطة. بداية، كان قادة الحزب في موقف دفاعي وعجزين عن الركون إلى تأييد الخميني نفسه. ولكن بمرور الوقت، بدأوا في تحقيق نفوذ كبير داخل التنظيمات الثورية الجديدة كالمحاكم الثورية والحرس الثوري وعلى شبكات رجال الدين في الأقاليم للحصول على تأييدهم لإقامة نظام ديني تماماً يسيطر فيه رجال الدين على كل جوانب الحكم. من ثم، وبالرغم من حصول مرشح الحزب الجمهوري الإسلامي على نسبة ضئيلة من الأصوات في انتخابات الرئاسة في يناير ١٩٨٠، إلا أن نجاحه في الانتخابات البرلمانية في مارس أمد الحزب بنقطة

انطلاق للحصول على معظم المناصب المهمة في مجلس الوزراء وذلك على الرغم من المقاومة الشديدة من جانب الرجل الذي كان مقدرا له أن يصبح ألد خصمه، ألا وهو الرئيس بنى صدر. وكان مما ساعد الحزب الجمهوري الإسلامي في حملته للحصول على السلطة ما عرف باسم "الثورة الثقافية" التي كانت نهيف إلى فرض توجهاته الدينية المتشددة على الجامعات، ثم ما عرف باسم "الثورة الإدارية" التي استغلت تشكيل اللجان في كل إدارة حكومية أو مصلحة عامة في التخلص من معارضيه وإحلال مؤيديه محلهم. وكانت المؤسسة الوحيدة التي استطاعت مقاومة هذه الحملة الشعواء الجيش الذي كان دوره مهما للغاية في الوقوف في وجه الفزو العراقي في سبتمبر ١٩٨٠. ولكن حتى في هذا المجال، استغل الحزب الجمهوري الإسلامي الحرس الثوري كذلة عسكرية موازية وجدن الملائكة أنفسهم في الوحدات النظامية.

لم يكن دور آية الله الخميني في ذلك كله واضحا بصورة حاسمة. فعلى الرغم من تعاطفه مع بنى صدر إلا أنه اتخذ جانب الحزب الجمهوري الإسلامي في المراحل الأولى على الأقل^(٢١). ولكن بمرور الوقت، تقلصت تحفظاته على دور الملائكة في الحكم إلى درجة ملحوظة، بينما كان الأداء الجيد لبني صدر قد دعم ثقته في مهارة الخبراء العلمانيين وفي إمكانية الاعتماد عليهم. في الوقت نفسه، كان واقعا تحت تأثير اندفاع الحزب الجمهوري الإسلامي لحيازة السلطة ونجاحه في تقويض دعائم المعارضة المتردمة. ونتيجة لذلك، فجئن بدأ المجلس في اتخاذ إجراءات عزل بنى صدر في يونيو ١٩٨١، لم يكن أمام الخميني سوى الموافقة على القرار وعلى تنصيب مرشح الحزب الجمهوري الإسلامي، وهو محمد على رجائني، خليفة له. وبعد شهرين، لقى رجائني مصرعه في ثاني أكبر انفجار يتم توجيهه إلى قيادة الحزب الجمهوري الإسلامي من جانب تحالف الجماعات الإسلامية المتشددة واليسارية بزعامة مجاهدين خلق، وخلفه في الرئاسة على خامنهائي في أكتوبر ١٩٨١.

وفي العامين التاليين، قام الملائكة ومعهم الحزب الجمهوري الإسلامي بإخماد كل المعارضة وبإقامة حكومة ثيوقراطية وسياسات دينية استمرت حتى وفاة الخميني في عام ١٩٨٩. ويبرز تساؤل عن الدور الذي يمكن أن يلعبه الدين بمؤسساته وممارساته

في العالم الحديث. ويمكن الإجابة عن هذا التساؤل من زاويتين: أولاهما النظر فيما قاله الخميني وكبار الساسة الدينيون عن السمة الإسلامية لحكمهم. فكانوا يرون أن وضع دستور إسلامي وتطبيق فكرة ولادة الفقيه معناه أن إيران قد أصبحت دولة إسلامية. ونرى ذلك واضحاً في خطبة القائمة على خامنهائي في الذكرى الثامنة للثورة في فبراير ١٩٨٧ حيث أشار إلى التغيرات الحادة التي طرأت بعد الثورة، فيقول: "إننا نعيش الآن في مناخ إسلامي، وليس في مناخ ثقافي غربي. إنه مناخ صحي. فالآباء لم يعودوا قلقين على أخلاق أبنائهم"^(٢٢).

كما كان الملايين يشيرون إلى أسلمة النظام القانوني، وهو ما كان الخميني نفسه يولي أهمية كبرى^(٢٣). وكان ذلك يشمل إقصاء القضاة غير الدينيين وإعادة صياغة العديد من القوانين بما يتماشى مع المفاهيم الإسلامية. إلا أن من الكتاب من يؤكد أن القوانين كانت لاتزال تتضم أنواعاً متباعدة من المحاكم والقوانين^(٢٤). وهناك أيضاً من رأوا من منظور إسلامي أن أية محاولة لتقنين الشريعة أو للتدخل في شئون القضاء لا بد أن يثير شكوكاً خطيرة في السمة الدينية للقضاء^(٢٥). وينطبق ذلك أيضاً على مشروع القانون الذي مرره المجلس في ديسمبر ١٩٩٠ والذي يسمح للمتهمين بأن يكون لهم من يمثلهم في المحاكم، مما يتنافى مع الممارسات الدينية السابقة^(٢٦). على أية حال، كان مجرد وجود نظام قانوني إسلامي يعد دليلاً في نظر الفالبيه العظمى من الإيرانيين على السمة الإسلامية للدولة.

وهناك رأيانا أخيران عن السمة الإسلامية لنظام ما بعد الثورة، أحدهما الاهتمام الذي أولى للسلبية الأخلاقية. فكما هو الحال في معظم الحركات الدينية، كان هناك اهتمام كبير بالتعاليم الدينية ومكافحة ما كان يعد من المؤثرات الضارة من خلال التعليم والتركيز على الأسرة كمصدر للتعاليم الأخلاقية. وكان ذلك يشمل جهوداً لإعادة المرأة إلى البيت لرعاية الأطفال، ولو أنه حدث شيء من التراجع فيما يتعلق بقضايا كالإجهاض وتنظيم النسل. وهناك مؤشر آخر يتمثل في الاهتمام بصحة العقيدة مما أدى إلى تكوين لجان للرشاد الإسلامي من خلال الجهاز الإداري مع التركيز على من أسندت إليهم مهام الإشراف على الإعلام والنشر وعلى سلوكيات العاملين بالمؤسسات الكبرى كالجيش.

إذا نظرنا إلى الصورة من الخارج ويشئ من التركيز على الممارسة السياسية، فإنها تبدو مختلفة إلى حد ما ويزداد التوتر بين السمات الدينية والحداثة اتضاحاً. وفي هذا الصدد، تبرز سمتان تميزان التركيبة الحكومية. أولاهما - السلطة المخولة لكل من منصبي الفقيه ومجلس حرس الثورة. فكان الخميني يحظى بحضور واضح في النظام الجديد بناء على شخصيته الكارزمية وبوره كمهندس للثورة وهيمنت على أهم شبكات رجال الدين، وكان يدعم هذا وذاك صلاحياته الدستورية الهائلة^(٢٧). ومكذا ظل الخميني الحكم الفصل في كل القضايا السياسية ذات الخطرا. ولكنه غالباً ما كان يجد من يتصدى له من بين أعضاء مجلس حرس الثورة من كانت تفسيراتهم لما يتفق أو لا يتفق مع تعاليم الإسلام تسمح لهم بعرقلة تمرير أهم القوانين في المجلس البرلماني والتي كانت موضع تصديق من الفقيه نفسه. وكان رد الخميني على مثل هذا التحدى أن طلب من المجلس إعادة صياغة مسودة القانون حتى يحظى برضاء الحراس، فربما كان بذلك لا يود أن يدخل في تحديات مع كيان سياسي يرتبط بالسمة الدينية للدولة أياً ارتباط.

وكانت السمة الأخرى للجمهورية الإسلامية التعذرية. كانت التعذرية مستندة من التقسيم الدستوري للسلطة بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، وكذلك من السمة الخاصة للمؤسسة الدينية الإيرانية قبل الثورة، ومن قيام تنظيمات عديدة يهيمن عليها الفقهاء إبان فترة الاضطراب الثوري لعام ١٩٧٩ وما تلاه. كانت السيطرة على التعليم الإسلامي والمؤسسات الخيرية المرتبطة به تمارسها تاريخياً جماعة محدودة من كبار آيات الله من كانوا يعتبرون متساوين في المكانة والخبرة^(٢٨). ونظرًا للدور التالي الذي لعبته القيادة الدينية في الثورة، تحمّت أن يستمر التناقض بينهم إلى ما بعد الثورة وقيام الجمهورية الإسلامية. كما كان الملأ هم المستفيدين من حقبة "ازدواجية السلطة" في المرحلة الأولى من الحكم الثوري، حيث سيطروا على قطاع عريض من المؤسسات والمحاكم وسنحت لهم فرص هائلة في كسب مزيد من السلطات. وتميزت هذه البنية بما قد نطلق عليه اسم "تعذرية الملأ" وهو استغلال الحكومة للمساجد لأداء مهام عديدة ومتباينة بدءاً من الاستدلال على استقامة المتقدمين لشغل المناصب الرسمية إلى استغلالها كمراكز لتوزيع حصص الأغذية إبان الحرب مع العراق.

كانت كل هذه الأشياء هي التي أضفت على سياسات العقد الأول من الجمهورية الإسلامية كثيراً من سماتها الدينية المتميزة. وعلى الرغم من دور الخميني والحزب الجمهوري، كان وجود هذا الكم من مراكز القوى عاملاً مشجعاً لقيام تنافس شديد مما جعل التنسيق بينهم أمراً عسيراً. وكان من الطبيعي كذلك أن يتخذ هذا التنافس غطاءً بيانياً وهو السبيل الوحيد لكسب الساحة في أي مجال يسيطر عليه الفقيه ومجلس حراس الثورة. إلا أن ذلك لم يعن اختفاء السباق التقليدي على المناصب والنفوذ السياسي وهي أشياء كانت تجذب الفقهاء كغيرهم من البشر.

سبق أن ناقشنا مشكلات هذه التعديلية في الباب الخامس، ولا يبقى إلا أن ننظر بشيء من التعمق في النتائج السياسية الدينية المترتبة على محاولة الخميني لحل بعض من هذه المشكلات قبيل وفاته. بدأ ذلك برده على ما كان يعد مجرد إعادة صياغة لما صرّح به الرئيس على خامنه إى عن النزعة السلفية السائدة بـأن السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدولة الإسلامية تخضعان لتشريع ديني أعلى^(٢٩). وفي رده على ذلك كتب الخميني قائلاً له: «بيبو أنك لا تعرف بالحكومة كهيئة علياً مفوضة من قبل الله والرسول وبأنها من أهم التشريعات الإلهية ولها أولوية على سائر التشريعات الإلهية الثانية». ثم أردف قائلاً أن مقولته خامنه إى لو صحت وكانت تعنى تعطيل مئات من المهام الموكلة للحكومة وأن «الحكومة مخولة بالغاء أي اتفاق تشريعي تبرمه الحكومة مع الشعب ومن جانب واحد إذا ما تبين أن هذا الاتفاق يتنافي مع مصلحة البلاد والإسلام»^(٣٠).

اتخذ تدخل الخميني نزيعة للهجوم على مجلس حراس الثورة والسلطات المخولة له. كما أثار هذا التدخل العديد من التساؤلات المتعلقة عن موقفه الجديد من دور الفقيه. فهل كان يرى أن الفقيه يمكن أن يجب الشريعة لصالح الجماعة؟ أم كان يزعم أن الحكومة الإسلامية على حق مجرد أنها حكومة إسلامية؟ ولكن سرعان ما خفت هذه التساؤلات حيث توفي الخميني وتم تعيين خليفة له لم يكن في موقف يؤهله لاتخاذ موقف من أية قضية ذات أهمية دينية. وبالتالي اضطررت الحكومة الجديدة برئاسة رفسنجاني إلى التأكيد على وجودها والتحرك ضد سائر مراكز القوى بأساليب جديدة

هادئة للهجموم، فقامت بعملية ناجحة طردت على أثرها خصومها من رجال الدين من مجلس الخبراء - وهو الكيان المخول باختيار الفقيه التالي - واستبدلت بهم خبراء من الجهاز الحاكم من غير رجال الدين، إلا أن القضايا التي أثارها الإمام الخميني كانت محورية بالنسبة لممارسة الحكومة الإسلامية لصلاحياتها، وكان لابد من طرحها ومواجهتها إن أجلأ أو عاجلاً من قبل خلفائه أو أى من يزعمون إقامة نظام حكم مماثل.

السياسة الدينية في الدول العربية

كانت للثورة الإسلامية تأثيرات هائلة على الدول العربية، سواء على ما تضمه تلك الدول من سكان من الشيعة أو على قطاعات عديدة من المجتمع الإسلامي السنّي، وخاصة من يحيون منهم في ظل نظم دكتاتورية أو حليفة للغرب ومن يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي بالضفة الغربية وغزة. ولكن حري بنا كذلك أن نلاحظ أن الثورة الإيرانية جاءت في أعقاب مما يزيد عن عشر سنوات من تصاعد المد الديني واحتدام النشاط السياسي الديني، مما يعزوه المحللون السياسيون إلى تأثير هزيمة ١٩٦٧ وتصاعد القوة المالية لدول دينية محافظة كالسعودية. فأصبحت الأنظمة والأيديولوجيات القومية والعلمانية العربية في موقف دفاعي تماماً. وفي الوقت نفسه، كانت هناك عناصر سياسية متباينة تعيد استكشاف حيوية لغة الخطاب الإسلامي وتبعد المفردات الدينية، خاصة حين تتضمن موضوعات أخرى حيوية كالقومية والعدالة الاجتماعية^(٢١). فلم يكن الدين قد نأى عن تأثيرات هزيمة الناصرية والمشروعات القومية المعاشرة، بل إنه كان يقدم لغة أفضل لتناول الأحزان الناجمة عن انتهاك كرامة الإنسان^(٢٢).

كانت حركة الإخوان المسلمين أهم حركة سنّية من حيث استمرارية التأثير ومن حيث النطاق التنظيمي والأيديولوجي. وكانت قد بدأت على يد مدرس مصرى هو حسن البنا بالإسماعيلية عام ١٩٢٨، ثم انتقلت إلى القاهرة في عام ١٩٢٢. بداية، كانت هذه الحركة ضمن العديد من التنظيمات الإسلامية التي شاركت في الأعمال الخيرية والتكافل،

وكان البناء نفسه منضماً قبل ذلك إلى عدد من هذه التنظيمات كجماعة السلوك الأخلاقي وجماعة النهي عن المنكر^(٢٣). إلا أن حركة الإخوان نمت بصورة فائقة واتسع نطاقها من حيث العضوية والمدى عن أية حركة أخرى، ومن المهم لنا أن نعرف السبب في ذلك، فكان من الأسباب ما اتسم به زعيمها من مهارة تنظيمية وشخصية قوية، مما سمح له ببناء كيان مفكك يمكن للعديد من الجماعات المحلية المستقلة أن تتضمن إليه على المستوى القومي من خلال أنشطة زعامة تعرف طريقها إلى الصحف وسائل وسائل الاتصال المباشر. كما قام البناء بتطوير مفهوم متميز عن "شمولية الإسلام" تمثل المدارس والمساجد والعيادات إطاراً يمكن للمسلم الحضري أن يدير معظم حياته فيه دون الحاجة إلى المؤثرات الغربية والعلمانية من حوله^(٢٤).

في ضوء نقاط القوة هذه،تمكن الإخوان المسلمين من تجنيد عدد كبير من الأعضاء وبسرعة فائقة في المناخ الخاص الذي ساد في الثلاثينيات، ونمط الحركة إلى درجة تكفي للدخول في منافسة مع سائرقوى الفاعلة على الساحة السياسية. وتربت على ذلك عدة نتائج مهمة: أولاً - اضطر الإخوان إلى تحويل رسالتها بحيث تجذب فئات معينة كالعمال والموظفين الحكوميين من كانوا ينتمون قبل ذلك للوفد أو لآلية جماعة قومية راديكالية على الساحة. ثانياً - كان حسن البناء وأنصاره يتعرضون للهجوم والتخييف من جانب الساسة الآخرين بحيث أصبح من الضروري للإخوان أن يقوموا بتحديد دورهم السياسي بصورة أكثر دقة. وكان البناء نفسه راضياً عن دوره كضمير ديني للأمة من خلال كتابته رسائل للملك مثلاً يقدم له فيها رأيه في بعض القضايا ذات الأهمية القومية. في الوقت نفسه، كان آخرون قد بدأوا في إعداد الحركة لأداء دور أكثر نشاطاً إما بتحويلها إلى حزب سياسي تقليدي وإما بتكوين "جهاز سري" بدأ في سلسلة اغتيالات وقائية ضد من اعتبروا أخطر أعداء الحركة وحين شعر الإخوان بالتهديد المباشر لتنظيمهم من قبل خصومهم^(٢٥). كان دور البناء نفسه في هذه التطورات الأخيرة موضع جدل واسع^(٢٦). لكن من الأهم لنا هنا أن ندرك أن منطق الحركات الدينية الكبرى يدفعها لا محالة إلى مواجهة اختيارات من هذا النوع وأن هناك قوى داخلية تزج بها في اتجاهات متباعدة.

إن تاريخ حركة الإخوان المسلمين بعد الحرب العالمية الثانية يقدم دلائل عديدة على هذه الملحوظة. ففي حين كان سلوك الحركة في أواخر الأربعينيات لا يختلف عن سلوك أي من الأحزاب السياسية الأخرى - بل تم اغتيال حسن البنا نفسه عام ١٩٤٩ - نجد أنها قد دخلت في صلة وثيقة مع الحكومة الثورية الجديدة لضباط الأحرار حتى أن أحد أهم من انضموا إليها وهو سيد قطب تم تعيينه سكرتيراً عاماً لحركة التحرير الخاصة بالنظام الحاكم الجديد في عام ١٩٥٢^(٣٧). ولكن سرعان ما تدهورت العلاقات، وفي عام ١٩٥٤ أعلن حظر التنظيم، بينما تم اعتقال سيد قطب وسائر قيادات الحركة بعد محاولة فاشلة لاغتيال عبدالناصر نفسه. ثم استمر سيد قطب السنوات العشر التي قضىها بالمعتقل في إعادة كتابة التاريخ الإسلامي، بما استفله في تعزيز ما ذهب إليه من أن مصر لم تكن دولة إسلامية بل في حالة "جامالية" وأنه لا سبيل أمام المسلمين لكى يعيشوا حياة إسلامية صحيحة إلا اقتلاع جذور النظام السياسي القائم^(٣٨). وانتشرت هذه الفتوى على نطاق واسع بعد إعدام قطب عام ١٩٦٥ وكانت ركيزة استندت إليها عدة جماعات متطرفة صغيرة تم تكوينها في السبعينيات.

سمح الرئيس السادات لحركة الإخوان المسلمين بإعادة تشكيل نفسها في بدايات السبعينيات وسرعان ما لعبوا دوراً لا يقل تعقيداً عن دورهم في الأربعينيات. ففي حين رضى معظم أعضائها ببناء بعض المساجد والمستشفيات والمدارس الجديدة، استغل غيرهم سياسة الانفتاح الاقتصادي التي بدأها السادات في تكوين أنماط جديدة من الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية، وانشق فريق ثالث ليشارك في تنظيمات سياسية دينية جديدة تتدرج جميعاً تحت مسمى "الجماعات الإسلامية" التي كان لها حضور متميز في الجامعات حيث شجعوا النظام على سحق خصومها الناصريين وغيرهم من قوى المعارضة. وقام بعض أعضاء هذه الجماعات نفسها بمحاولة الإطاحة بنظام السادات. إلا أنها كانت أقل عدداً وأناة من أن تدير ما هو أكثر من مجرد هجمات متفرقة على المنشآت الحكومية والكتائش والقيام ببعض عمليات الاغتيال. وكانت أكبر عملية حققتها الجماعات اغتيال الرئيس السادات في يوم الاحتفال بالنصر في أكتوبر ١٩٨١. ثم اتبع الرئيس حسني مبارك من بعده سياسة مزدوجة تجاه

الحركات الدينية، فشجع الإخوان المسلمين على المشاركة في مجلس الشعب والانتخابات (ولو أنهم لم يمثلوا حزبا سياسيا) سعيا إلى عزل الجماعات الأصغر والأشد راديكالية من خلال المواجهة والاعتقال. وفي ظل هذه الظروف، عاد الإخوان المسلمين إلى إستراتيجية الضغط السلمي من أجل إدماج أجزاء من الشريعة في النظام القانوني بينما شرعوا في بناء مؤسسات لبنية اقتصادية واجتماعية إسلامية بديلة استعدادا ليوم يتولون فيه السلطة السياسية.

نشأت جماعات تطلق على نفسها اسم الإخوان المسلمين في سوريا وفلسطين في الأربعينيات، وفي الأردن عام ١٩٥٢، وفي السودان عام ١٩٥٤. واتخذت كل هذه الجماعات نفس النهج والأسلوب التنظيمي: شبكة من التنظيمات المحلية ذات قيادة قومية تضفي عليها سمة التماسك والوحدة العقائدية. وتميزت هذه البنية بميزة استغلال المؤسسات الخيرية الإسلامية التي كانت قائمة من قبل في كل قرية وبلدة ومدينة. كما تتميز بتشجيع البنية المفكرة التي تسمح ل معظم فرق التنظيم بالتماسك والبقاء إذا ما تم حظر نشاط التنظيم الأم. وكما هو الحال في مصر، كان يمكن استغلال الجماعات المحلية كقاعدة لإقامة تنظيم من الخلايا السرية إذا ماتحتم عليها العمل السري. ولكن مع كل هذا التشابه الواضح، كانت التجارب التي مرت بهذه التنظيمات المختلفة متباينة إلى درجة كبيرة حيث كانت كل منها تحيى في بيئة سياسية عربية لها سماتها الخاصة.

كانت حركة الإخوان المسلمين السورية تشبه التنظيم الأصلي المصري في بدايته من حيث التنظيم والممارسات السياسية. فقد استغلت هي أيضا وجود جماعات إسلامية أخرى، وتمكنـت كذلك من اجتذاب الأعضاء بسرعة عن طريق تقديم كم من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الثقافية يفوق ماقدمته أية جماعة أخرى سابقة^(٣٩). ولكنها كانت تختلف عن التنظيم المصري في سرعة اندماجها في مختلف أشكال الانتخابات السورية وحصلت على ثلاثة مقاعد بالبرلمان عام ١٩٤٩، وبخمسة مقاعد عام ١٩٥٤، وبعشرة مقاعد عام ١٩٦١ حيث حققت كسبا واضحا بعد حظر نشاطها من جانب عبدالناصر إبان قيام الجمهورية العربية المتحدة قصيرة الأجل^(٤٠).

لم تلعب حركة الإخوان المسلمين في سوريا إلا دورا ثانويا في فترة الاضطراب السياسي في السبعينيات، إلا أنها ظهرت بعدها كأحد أعداء حزب البعث في العقد التالي، وبينما كان عدد أعضائها لا يزيد عن سبعة آلاف نجحت في الحصول على تأييد واضح من نسبة لا يستهان بها من سكان الحضر من السنة ومن كانوا ساخطين على خصوصهم لحكم نظام بحريه طمانيا اشتراكيا ريفيا وفوق هذا وذاك طويها^(٤١)، من ثم فقد انتهزوا فرصة حصول أعضاء من مختلف الجماعات الإسلامية على تدريب على السلاح من حلفائهم داخل منظمة التحرير الفلسطينية في أواخر السبعينيات وبدأوا في شن هجمات خطيرة على أهداف بعثية وعلوية، إلا أن ما زاد من تحويل الحركة إلى تنظيم قوى تناهى السخط على بعض سياسات حكومة الأسد - وخاصة سوء الادارة الاقتصادية وغزو لبنان عام ١٩٧٦ لنصرة المسيحيين على المسلمين وحلفائهم الفلسطينيين - وتاثير الثورة الإيرانية التي أثبتت إمكانية الإطاحة بأقوى الأنظمة عن طريق العمل الشعبي المكلف. وهكذا نالت حركة الإخوان المسلمين مكان الصدارة في حملة واسعة النطاق للعصيان المدني في حلب في الشهر الأول من عام ١٩٨٠، ولكن ما أن تم قمع العصيان من قبل قوات الأمن بالإضافة إلى بعض مظاهر المعارضة الضعيفة في دمشق وغيرها حتى عجزت الحركة عن نيل التأييد المكلف الذي كانت تحتاج إليه للحفاظ على استمرار الحملة. وزادت صعوبة الموقف في يوليو ١٩٨٠ حين صدر أمر بإعدام من يتنتمي إلى التنظيم، وبالتالي كان عليهم أن يدخلوا وحدهم في مواجهة مسلحة أخيرة في حماة في بداية عام ١٩٨٢، وعلى الرغم من المقاومة الشديدة التي أبدتها أنصار الحركة إلا أنهم غلبو على أمرهم وقتل عدد كبير منهم. ثم بدأ تفتت قادة الحركة من عاشوا في المنفى، بينما اتخذ حزب البعث خطوات كبيرة لاستعادة سلطوته في المدن وعلى مساجد البلاد خاصة من خلال عملية تجنيد جماعي للائمة الذين يبيرون الولاء^(٤٢).

أما في السودان فكان الوضع مختلفا تماما، فكان على الإخوان المسلمين هناك أن يعملوا على ساحة تسيطر عليها مجموعتان إسلاميتان طائفيتان وهما الانصار والختمية، اللتان كان لكل منها أحزاب تابعة سيطرت على السياسة الطائفية للبلاد في

الفترات التي تخللت الانظمة العسكرية. وبالتالي لم يكن لحركة الإخوان ذات الصبغة الأيديولوجية مكان هناك، واستغرق الأمر عشرات السنين حتى تمكنوا من إثبات وجودهم بالسودان. وكان ذلك يرجع إلى مهارة القيادة، وبعد انشقاق وقع في منتصف السبعينيات، تمكن جماعة حسن الترابي (وتعرف الآن باسم الجبهة الوطنية الإسلامية) من انتهاز فرصة سياسة المصالحة التي اتبعها جعفر النميري مع المعارضة لمشاركة في النظام الحاكم عن كثب، واللحصول على مناصب مهمة في النظام التعليمي والإداري، وللفوز بعدد من المقاعد في انتخابات ١٩٨٠ البرلانية^(٤٢). ثم تمكنت فيما بعد من استغلال فرصة القرار الذي اتخذه النميري بتنقين أجزاء من الشريعة الإسلامية عام ١٩٨٢ في كسب مزيد من التفويذ. وقد سمح ذلك للجبهة الوطنية الإسلامية بالظهور بمظهر المطبق الأول للشريعة الإسلامية والاستفادة من تصاعد التوتر بين المسلمين وغير المسلمين من خضعوا على مضض لحكمها. ومهد تطبيق الشريعة على النشاط المصرفى السوداني الطريق إلى التوسيع الهائل في الصرافة الإسلامية مما أمد الجبهة بمصدر رئيس للتمويل.

يتضمن النفوذ المتزايد للجبهة الوطنية الإسلامية من الطريقة التي تمكن بها زعماؤها من التفاوض حول الوضع السياسي سريع التغير بعد ١٩٨٢. وكانت محاولة الانقلاب الفاشلة على نظام النميري في يناير ١٩٨٥ تعنى أنهم كانوا خارج حكمته حين تمت الإطاحة بها بعد ذلك باشهر قلائل، ما سمح لهم بالمشاركة في الانتخابات التالية في مارس ١٩٨٦ حيث حصلوا هم وأنصارهم على عدة مقاعد وعلى مكان مهم في الحكومة الإنلافية الجديدة بما يكفى لسد السبيل أمام أي تحرك يهدف إلى سحب إلغاء تطبيق الشريعة أو اتباع توجهات تصالحية تجاه المتمردين على الحكومة منمن كانوا قد بدأوا التحرك في الجنوب^(٤٣). كما تمكنوا أيضاً من أداء دور فعال من وراء الستار في الحكومة العسكرية الجديدة التي تولت السلطة في يونيو ١٩٨٩. وكانوا في كل ذلك يستغلون عملية الاستقطاب المتزايدة في السياسة السودانية بين المسلمين وغير المسلمين من كانوا يسعون إلى التركيز على التناقض بين ما هو إسلامي (الشريعة) وبين ما هو غير إسلامي (أى سوداني علماني أو مسيحي)^(٤٤). وفي مثل هذه المعادلة،

كانت الجبهة الوطنية الإسلامية تتخذ مظهر حامي حمى الشريعة. وفي أواخر عام ١٩٩٠، كان تفعيل هذه الإستراتيجية أهدى الجبهة الوطنية الإسلامية بنفوذ يكفي لإقناع الرئيس العسكري - الفريق البشير - في مارس ١٩٩١ بإعلان تقنين نمط جديد من الشريعة خاص بالعقوبات الجنائية دون إقامة دولة إسلامية.

والنموذج الأخير لنشاط الإخوان نجده في المنطقة الفلسطينية الإسرائيلية الأردنية، ففيما يتعلق بقطاع غزة الذي دخل تحت السيطرة المصرية عام ١٩٤٩، لم ينج التنظيم من بطيء نظام عبدالناصر العام عام ١٩٥٤^(١٦). إلا أنه استطاع البقاء في ظل الوضع الجديد الذي نجم عن الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ حيث تمكّن من استغلال فرصة تصاعد المد القومي الفلسطيني في تجنيد أعضاء جدد تحت المظلة العامة للتجمع الإسلامي. وعلى الرغم من توثر العلاقات بينه وبين منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنه تمكّن من السيطرة على معظم المؤسسات الدينية في القطاع. وما أن بدأت الانتفاضة الفلسطينية كان تركيزه على الأهمية القصوى للصحوة الدينية وإستراتيجية تحجب المواجهة المباشرة مع الإسرائيليين عاملًا مساعدًا لأنصاره على تكوين حركة أكثر نشاطاً هي حركة حماس (حركة المقاومة الإسلامية) التي سعت إلى توجيه معظم المقاومة الشعبية إلى الإضراب والتظاهر في عام ١٩٨٨، وأدى ذلك إلى نشأة حركة معارضة لحركة حماس لامن جانب الإسرائيليين (الذين أعلنوا حظر نشاطها) وحسب، بل من جانب منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة الجبهة الوطنية الموحدة، ولم تتوافق حماس على تنسيق أنشطتها مع منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بالمنظمة وزعامتها للنضال الوطني إلا حين تدخل ياسر عرفات وقيادات الإخوان المسلمين بمصر^(١٧).

وكان تاريخ تنظيم الإخوان المسلمين في الضفة الغربية مختلفاً أيضاً. ففي فترة الحكم الأردني استفاد التنظيم من حرية نشاط الإخوان داخل الأردن نفسه في مقابل تأييد النظام الهاشمي ضد خصومه من اليساريين والقوميين العرب. ولكن بعد ١٩٦٧، أجبر الإخوان على اتخاذ نمط سري جديد من التنظيم، بينما حافظوا على روابطهم بالحركة في عمان. وكما حدث في غزة، استغل التنظيم تزايد قوته منذ أواخر السبعينيات في تحدي هيمنة منظمة التحرير الفلسطينية والجماعات الموالية لها على

معظم مؤسسات الضفة الغربية، كالجامعات والنقابات واللجان الشعبية^(٤٨). لكنه نادرًا ما استطاع أن يحصل على نفس القدر من النفوذ الذي حصل عليه بفرزة، وظل معرضًا للانتقاد بأنه شق صفوف الحركة الوطنية وبالتالي قام بما كانت ترغبه إسرائيل. واستمرت هذه القيود نفسها بعد قيام الانتفاضة؛ وبعد فترة من تحدي القيادة الوطنية الموحدة عام ١٩٨٨ وافق التنظيم على تنسيق أنشطته مع زعماء الانتفاضة لصالح الوحدة.

إلى جانب الإخوان المسلمين وما أفرزه تنظيمهم من جماعات أكثر راديكالية، بدأت حركات إسلامية سنوية أخرى في الظهور في أواخر السبعينيات، وكان معظمها متاثراً بالثورة الإيرانية بصورة مباشرة. وكانت هذه الحركات تنقسم بصورة عامة إلى نوعين، ظهر أولهما في تونس والجزائر حيث كانت تسير على نهج الإخوان المسلمين تماماً تقريباً وتهدف إلى كسب القوة والنفوذ بسبيل برلمانية. وكان النوع الآخر جماعات أصغر حجماً وأكثر حمية تكرس نفسها لإقامة بوله إسلامية عن طريق العنف في معظم أنشطتها.

كان التنظيم الإسلامي التونسي الأول وهو حركة التوجه الإسلامي من خلق جماعة من الناس زالوا راديكالية على أثر إضراب ١٩٧٨ العام ثم الثورة الإيرانية التي أقنعتهم بأن الدين يجب أن يلعب دوراً حيوياً في الحياة السياسية. وكان رد فعلهم عبارة عن تأسيس الجمعية الإسلامية التونسية التي سعت إلى كسب التأييد في المدارس والمساجد حيث لم يكن القادة يتبنّون إلى الحكومة والجهاز الديني الرسمي انتقاماً مباشراً^(٤٩). يقول زعيمها رشيد الغنوشي : «لا يكفي أن يصلى المرء خمس مرات في اليوم ويصوم لكي يصير جديراً بالإسلام. إن الإسلام نشاط ... إنه الوقوف إلى جانب الفقراء والمظلومين»^(٥٠).

غيرت القيادة اسمها إلى "الحركة الإسلامية التونسية" عام ١٩٨١ حين أعلن الرئيس بورقيبة برنامجه للتتحول السياسي الليبرالي في محاولة فاشلة لكي يسمح لها النظام بممارسة نشاطها بصورة علنية كحزب عادي. لذا فقد سعت إلى مد نفوذها بطريقتين، إحداهما أن تقيم شبكة من البرامج الاجتماعية التكافلية وتقديم عن قانوني مجاني ورعاية صحية. والطريقة الأخرى أن تتعاون مع سائر قوى المعارضة تأييداً لحقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية. وتعد هذه السمة الأخيرة أشد ما يميزها عن

الإخوان المسلمين في مصر من اتهمهم الفنوشى بالرغبة فى فرض الوصاية على المجتمع دون محاولة تغييره^(٥١). وعلى الرغم من تردد زعمائها على السجون وتعرض صحفها ودور النشر الخاصة بها للتغريب باستمرار إلا أن الحركة استمرت فى سعيها لكسب الاعتراف بها كحزب سياسى. إلا أن سعيها قد خاب للمرة الثانية مع النظام الجديد للرئيس زين العابدين بن على قبيل الانتخابات العامة التى أجريت فى أبريل ١٩٨٩ بدعوى أنها قد تحقق تائيدا يكفى لتهديد الحكومة. ولكن بعد عامين، انقسمت رعامة الحركة تماما على أثر حرب الخليج فى يناير ١٩٩١ واضطررت إلى التصريح بأن الحركة الإسلامية التونسية نفسها لم تعد قوة متماسكة.

وكان النوع الثانى من التنظيم السياسى الدينى السنى يتكون من جماعات تتادى بالإطاحة بالنظام القائم واستبداله بدولة إسلامية به. وكانت غالبية هذه الجماعات تميز بصغر الحجم والسرية والاستعداد للجوء للعنف. وكانت تستلهم أيديولوجيتها من الثورة الإيرانية وتركتز على التعاون بين السنة والشيعة وفي بعض الأحيان كانت تتلقى التأييد والدعم من طهران. وكانت أسماء هذه الجماعات - الجهاد، التوحيد - تعبر في الغالب عن معنى واحد. ونظرا لنشاطها المתחمم وتعجل أتباعها، فقد تورطت في مصادمات مستمرة مع الأنظمة الحاكمة التي تعارضها، وفي العديد من الحالات، توغلت أو اصرت العمل بين أعضائها داخل السجون. ونجد مثل هذه الجماعات في مصر وتونس والمغرب ولبنان والأردن وبين صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة^(٥٢).

وكان المناخ الذي تميل الجماعات الشيعية إلى العمل في ظله يتناوب تماما. فمن الناحية التاريخية، تعرضت الطوائف الشيعية لعملية تهميش في العالم العربي من جانب سلسلة طويلة من الأسر الحاكمة السنوية، ولا تزال هذه الطوائف تمثل إلى العيش في مناطق جبلية أو صحراوية فقيرة. وبالتالي فقد تميز أفرادها بالاستجابة للحركات الطائفية في القرن العشرين سواء من منظور ديني أو طبقي. ومن سمات الحياة الشيعية أيضا دور رجال الدين وتاثره بالدراسة في المدن المقدسة بكل من العراق وإيران. ففي هذه المدن تعرف رجال الدين على أفكار رجال مثل آية الله الخميني أو محمد باقر الصدر بالنجف والذي كان يركز في نهجه على نشاط رجال الدين بلغة

تضم كثيراً من مفردات الماركسية والعلمانية يتنافسون بها على استقطاب الأتباع. وفي ظل هذه الظروف، كان لابد أن يكون للثورة الإيرانية أثر كبير، سواء على التنظيمات الطائفية الساعية إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة للشيعة أو على الحركات ذات الأيديولوجيات الخاصة والتي تسعى إلى الإطاحة بالنظام الحاكم القائمة وإلى إقامة نولة إسلامية.

هناك نموذجان من نوعين مختلفين تماماً من الحركات الطائفية الشيعية المتأثرة بالأحداث الجارية في إيران نجدهما بكل من السعودية ولبنان. ففي السعودية، تجراً ما يزيد على ٤٠٠ ألف من الشيعة الذين يعيشون بالمنطقة الشرقية وأقاموا احتفالات عاشوراء علينا عام ١٩٧٩، وذلك على الرغم من الحظر الحكومي مثل هذه الاحتفالات. ففتحت الشرطة نيرانها وسقط حوالي ١٧ قتيلاً. وكما يحدث عادة في مثل هذه الحالات، نجحت الحكومة السعودية في تهدئة الموقف من خلال صب الأموال في مشروعات عامة بالمنطقة^(٥٣).

أما النموذج اللبناني فكان مختلفاً تماماً. فكان انهيار الحكومة المركزية بلبنان إبان الحرب الأهلية والقلائل التي سببتها الاعتداءات الإسرائيلية من حين لآخر على الجنوب سبباً في انطلاق السكان الشيعي من قيود السياسة الرسمية وسمحت بنمو أشكال جديدة من التنظيمات السياسية ذات الأهداف المتباعدة لإعادة إعمار الدولة والمجتمع^(٥٤). ومن هذه التنظيمات حركة أمل التي نشأت في أواخر السبعينيات، وكانت تضم ميليشيا وتدعو إلى التضامن الشيعي ما كان له صدى بين صفوف الطائفة الشيعية كلها^(٥٥). وأدى ذلك إلى تحويل الحركة إلى عنصر سياسي فعال في المحاولات العديدة الرامية إلى إقامة نظام سياسي جديد في لبنان. إلا أن خضوع الحركة لقيادة علمانية ضعيفة كان يعني أن أعضاءها يمكن استقطابهم من جانب جماعات أخرى، وخاصة من جانب حزب الله الموالي لإيران والذي كان تحت قيادة دينية ونشأ عام ١٩٨٢. وكأى من التنظيمات اللبنانية الساعية إلى اكتساب نفوذ سياسي في ذلك الوقت، كان لابد للحركة من أن تركن إلى ميليشيا خاصة بها. أما وجه اختلاف حزب الله عن أمل فكان يكمن في أن مهمته المعلنة لم تكن تحسين أوضاع الشيعة كطائفة،

بل إقامة جمهورية إسلامية. ولكن كحزب ثوري له خصوم كثيرون، فقد بقيت بنيته التنظيمية سرية، وكذلك علاقته بجماعة الجihad التي كانت مسؤولة عن العديد من عمليات اختطاف الأجانب في بيروت في منتصف الثمانينيات. ولكن من المعروف أنه اضطر إلى التحول إلى حركة أشد مركزية بضغط من الإيرانيين الذين أمنوه بالمال والسلاح والتأييد ضد الجيش السوري في بيروت^(٥٦).

وآخر الحركات الشيعية التي ندرسها هنا حركة تطورت بسبب السياسات الخاصة التي اتبعها العراق، وفي حزب الدعوة الإسلامية الذي تأسس في الخمسينيات واستمر في تمثيل الشيعة ومصالحهم في مواجهة التوجهات العلمانية للأنظمة المتالية. وظهرت مثل هذه التوجهات بصورة خاصة بعد ١٩٦٨ حين شددت الحكومة البغدادية قبضتها على النشاط الديني وسعت إلى تشديد سيطرتها على المؤسسات الحيوية لمدينتي النجف وكربلاه المقدستين. فأدى ذلك إلى إشعال حركة مقاومة عنيفة بلفت ذرورتها في المظاهرات واسعة النطاق في عاشوراء فبراير ١٩٧٧. وكما حدث بالسعودية بعد ذلك بعامين، كان رد الفعل المبدئي من جانب النظام الحاكم يتمثل في محاولة اجتذاب الشيعة كطائفة من خلال فتح حزب البعث والإدارة أمام مزيد من التمثيل الشيعي^(٥٧). إلا أن هذه السياسة سرعان ما انزوت أمام تأثير الثورة الإيرانية العام الرامي شجع قادة حركة الدعوة على إعادة تنظيم حركتهم استعداداً لتصعيد المواجهة ضد من اعتبروهم "شرذمة الحكام العلمانيين الكفرة". وكانت من عناصر سياستهم الفتوى التي أصدرها محمد باقر الصدر في يونيو ١٩٧٩ بتحريم انضمام المسلمين إلى حزب البعث والدعوة إلى التأييد التام للثورة الإيرانية. ومن هذه العناصر أيضاً حملة المظاهرات ومحاولات الاغتيال. وجاء رد فعل النظام الحاكم سريعاً ووحشياً، فتم إعدام باقر الصدر نفسه، وصدر الحكم بإعدام من ينضم إلى حركة الدعوة، وحين قامت العراق بغزو إيران في سبتمبر ١٩٨٠، كان قد تم سحق الحركة تماماً بحيث لم يبق منها إلا ظل يعيش بالخارج في طهران والكويت^(٥٨). كما تم اغتنام الفرصة لخنق سلطات رجال الدين الشيعة، مع السعي إلى كسب تأييد الجماهير عن طريق بدء برامج للتنمية الاقتصادية وفتح باب المناسب بالحزب والحكومة^(٥٩). ويبدو أن

ذلك كان كافياً لضمّان ولاء أغلبية السكان الشيعة إبان الحرب الطويلة ضد إيران، ولكنه لم يكن كافياً إبان انهيار سيطرة الحكومة المركزية الذي أعقب نهاية حرب الخليج في فبراير/مارس ١٩٩١.

المسيحيون بين الطائفية والقومية

تأثير المسيحيين العرب بنفس ما تأثر به المسلمين العرب، وخاصة صدمة حرب ١٩٦٧ وما نجم عنها من ارتقاض المذهب الديني. ولكن كان رد فعلهم يتفاوت من بيئة إلى أخرى ويتوقف على مكانهم من الحركة القومية في كل دولة وعلاقتهم بغيرائهم من غير المسيحيين. فمنذ ١٩٢٢، سعت الأنظمة المصرية المتعاقبة وحققت نجاحاً كبيراً في إثبات أن الأقلية القبطية الصغيرة (حوالى ٧٪ من السكان) جزء لا يتجزأ من المجتمع القومي. وتحقق ذلك على وجه الخصوص أيام حكم حزب الوفد الذي كان منفذًا مهمًا للسياسة المسيحيين. ولكن بإلغاء الأحزاب القديمة عام ١٩٥٢، أصبح أبرز معنى الأقلية المسيحية هو رجال الدين الذين تمكناً تحت زعامة الأنبا شنودة الثالث الذي انتخب بطريركاً عام ١٩٧١ من تشجيع عملية التأكيد على الهوية القبطية، وهو ما بدأ في بدايات فترة حكم السادات.

اتخذ ذلك صورة تعبئه طائفية تركز على الكنائس وإيجاد العديد من التنظيمات الطائفية والخيرية الجديدة^(١٠). وكان من عوامل دفع هذه الحركة إحساس عام بأن سياسة السادات كانت تؤدي إلى تعميق الهوية الإسلامية لمصر، مما أوحى به إشراك الإخوان المسلمين في النقاش الدائر حول دستور ١٩٧١. ولم يمر وقت طويلاً حتى واجهت الطائفة المسيحية معارضة من جانب بعض الجماعات الإسلامية الراديكالية بدأت بشجار حول محاولة تحويل جمعية خيرية إلى كنيسة في منطقة الخانكة قرب القاهرة عام ١٩٧٢، ويلفت ذرورتها بسلسلة من التفجيرات والاعتداءات على الممتلكات المسيحية بالقاهرة والصعيد عام ١٩٨٠. وتمثل رد فعل الرئيس السادات إزاء هذه الأحداث في إصدار أمر بإلقاء القبض على مئات من العناصر النشطة من المسيحيين

وال المسلمين على السواء في صيف ١٩٨١. واستمرت العملية الطائفية في فترة الرئيس مبارك مع السعي إلى جذب العديد من الأقباط إلى الاندماج في مؤسسات تقودها الكنيسة. إلا أن زعماء هذه الحركة بذلوا مزيداً من الجهد لزيادة حدة النزعة الانفصالية الضمنية مع التأكيد على أهمية الهوية الدينية للتاريخ المصري ودور الأقباط كقديسين وأبطال^(٦٢).

وكان السكان المسيحيون بالسودان أشد انقساماً من أن يكون لهم رد فعل مماثل حين شعروا بالتهديد كمواطنين سودانيين. وبالتالي فقد اتخذت معارضتهم لما اعتبروه هيمنتاً إسلامية على الدولة ولمحاولات فرض أجزاء من الشريعة الإسلامية بعد ١٩٨٣ أشكالاً عديدة. وتراوحت هذه المعارضية من احتجاج الكنائس الشمالية إلى الور الذي لعبه زعماء الكنائس في تمرد الجنوب^(٦٣).

وهناك مناخ ثالث تمثل في أوضاع المسيحيين الفلسطينيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي. فنظروا لافتقارهم إلى دولة خاصة بهم أو حتى إمكانية إقامة مؤسسات قومية خاصة بهم، كان الحفاظ على الوحدة فيما بينهم مسؤولية أفراد وجماعات محلية بمساعدة من منظمة التحرير الفلسطينية من الخارج. وفي ظل هذه القيود، كان النشاط الأكبر يتركز في المجال الثقافي الذي كان المجال الوحيد غير الغاضب للسيطرة الإسرائيلية المباشرة^(٦٤). وبذلك جهود ضخمة في هذا المجال من أجل تعليم قرارات خاصة عن القومية الفلسطينية والتاريخ الفلسطيني الذي كان الدين يمثل فيه تراثاً ثقافياً أكثر من كونه سمة مميزة للهوية^(٦٥). وكانت لذلك التوجه أهمية كبيرة في الانتفاضة حيث بربت به جماعات كالإخوان المسلمين - ثم جماعة حماس - سمعت إلى إعادة تفسير كل شيء من منظور ديني. كما أدت الانتفاضة إلى تيسير مواجهة المحاولات الإسرائيلية الramatic إلى شق صفوف الكنائس المسيحية بالقدس من خلال ممارسة الضغط على الكنيسة الأرثوذكسية بصفة خاصة لكي تتخذ موقفاً عاماً ضد السياسات العسكرية بالضفة الغربية وقطاع غزة^(٦٦).

وهناك نقطة أخرى تتعلق بتعزيز النظام الطائفي بلبنان حيث زادت أهمية الدين كمصدر للهوية مع تطور الحرب الأهلية. وكانت للحرب أسباب عديدة، لكن من أهم

أسبابها السياسات التي اتبعها الزعماء المسيحيون لحماية الوضع المتميز الذي تتمتع به المارونيون في إطار الدولة اللبنانية. ومن هذه المميزات، نمو مؤسسات كالميليشيات التي كان يمكن الاستعانة بها حين تعجز الشرطة والجيش الحكومي عن التعامل مع الضغوط الرامية إلى الإصلاح والتي مارسها تحالف الجماعات الراديكالية واليسارية المسلحة بتأييد عسكري فلسطيني^(١٧). كما كانت تشتمل جهوداً لحشد طائفتهم لتعطيل الزخم الأيديولوجي للمعارضة من خلال إضفاء سمة طائفية على الصراع بمجرد أن بدأ. ونظراً للأهمية التي أضفت على الهوية الدينية في لبنان، كان من السهل قصف المناطق التي تقطنها أغلبية مسلمة في بيروت وغيرها وبالتالي تحويل الصراع إلى صراع إسلامي - مسيحي.

الدين والسياسة في الدولة اليهودية

منذ عام ١٩٤٨ كان هناك ما يشبه الإجماع الدولي بين يهود إسرائيل على ضرورة تحويل إسرائيل إلى دولة يهودية. وظهر ذلك واضحاً عام ١٩٤٩ في سلسلة من التنازلات بين حكومة بن جوريون والحزب الديني القومي حيث النشأة الذي فاز بستة عشر مقعداً في أول انتخابات عامة. وشملت هذه التنازلات اتفاقيات على عدم وضع دستور دائم، ما أصر الحزب الديني القومي على أن يكون قائماً على الشريعة اليهودية (الاخلا) - وإقامة وزارة للشئون الدينية لها سلطة رسمية على عدد من جوانب الحياة اليهودية، كالزواج مثلًا. وعلى هذا الأساس، أصبح الحزب الديني القومي يلعب دوراً محورياً ك وسيط بين الدولة وأغلبية الإسرائيليين من المتندين. كما حصلت الأحزاب الدينية الأخرى - كحزب أجودات إسرائيل - التي تمثل قطاعاً من الطوائف المتطرفة على مقاعد بالكنيست، إلا أنها نادراً ما حاولت الحصول على مناصب وزارية في الائتلافات التي سيطر عليها حزب العمل في الخمسينيات والستينيات.

كان الانتصار الساحق على الجيوش العربية عام ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية (وتعرف عند اليهود باسم "يهودا والسامرة") سبباً في إضفاء قدر من الشك حول كل

هذه الترتيبات، فتم صبغ العرب بصيغة يمينية، وظهرت التساؤلات حول وضع تعريفات جديدة لمعنى الهوية الإسرائيلية واليهودية. وشجع هذا الانتصار على التعبير عن شكل مكثف من النزعة القومية الإقليمية والعرقية التي أضفت فيها أهمية متزايدة على الالتزام الديني بضم الصفة الغربية بل تطهيرها من سكانها من غير اليهود. وهكذا على الرغم من ثبات نسبة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الدينية الخالصة في معظم الانتخابات العامة التالية، فقد كان الطريق مفتوحاً لبدء أنشطة لتطوير أشكال جديدة من السياسة تقوم على مزيج جديد من الدين والطائفية والعرقية والأنماط الأشد تطرفاً من النزعة القومية اليهودية^(٦٨).

وكانت أولى التنظيمات التي استجابت للمناخ الجديد الحزب الديني القومي الذي كان يضم وحتى قبل حرب ١٩٦٧ مجموعة تدافع عن الاستعانتة النشطة بالتراث الديني لتكوين نطاق أوسع من القضايا الاجتماعية والسياسية. ومن النتائج الفورية المترتبة على ذلك التركيز الشديد على قضايا من قبيل الاستيطان بالصفة الغربية حيث امتنجت العناصر الدينية والسياسية. وأدى ذلك بدوره إلى قيام أعضاء الحزب الديني القومي بتأسيس حركة جوش أمونين (كتلة المؤمنين) في عام ١٩٧٤ والتي اتخذت لها برنامجاً يضم ممارسة الضفوط لإقامة مزيد من المستوطنات الجديدة وضم الصفة الغربية في مواجهة أي تنازلات تمنع للفلسطينيين والأردنيين^(٦٩). ولتعزيز هذا التوجه، أقام أعضاء الحزب سلسلة من المستعمرات اليهودية بالقرب من المراكز السكانية الفلسطينية الكبرى مثل كريات أرابا على مشارف الخليل. وعندما أصيب أعضاء جوش أمونين بالإحباط نتيجة لتضليل الدعم الذي تلقوه من حكومة الليكود بعد ١٩٧٧، سعوا إلى اتباع طرق أخرى لتحقيق أهدافهم التي تركزت حينئذ في تأمين ضم الصفة الغربية داخل حدود اليمونة الإسرائيلية الفعلية. وقد نجحوا في ذلك إلى درجة أنهم أصبحوا يؤمنون على حشد الأصوات الانتخابية المؤيدة للتشبث بالأرض المحتلة على الرغم من أن مستوطني جوش أمونين لم يزيدوا عن خمسة آلاف في أواخر الثمانينيات^(٧٠). كما حصل نوابهم من الحكومة على دور رسمي في دفع عملية الاستيطان اليهودي بالصفة الغربية^(٧١).

ويعد جوش أمونيم جات أحزاب وحركات أخرى بمشروعات سياسية دينية جديدة، ومنها حزب كاخ الذي أنشأه مائير كاهانا والذى حصل على مقعد واحد فى انتخابات ١٩٨٤ بناء على برنامجه الرامى إلى ضرورة تطهير الأرض المقدسة من غير اليهود. كما تضمنت رسالة كاهانا مجموعا شرسا على اليهود الذين وصفهم بالمروق والمهاونة. وأثارت هذه الآراء معارضة كبيرة وأدت فى نهاية الأمر إلى عزل حزبه من الكنيست لعنصرية وتقويه للسمة الديمocrاطية للدولة^(٧٧).

ثم تكونت أحزاب جديدة تمثل مختلف الجماعات المفالية والمتطرفة. ولعل أعضاء أجودات يسرائيل بدأوا فى أداء دور نشط فى السياسة بعد أن بدأ زعيمهم الروحى فى إصدار الأوامر لاتباعه بالتصويت فى الانتخابات بعد أن كان معظمهم يمتنون. ولم يكن على مثل هذه الأحزاب إلا أن تحصل على مقاعد قليلة لكن تعدد شريكة فى أي ائتلاف يمكن أن يتكون إبان المفاوضات المعقدة التى كانت تسبق تشكيل حكومى الوحدة الوطنية عامي ٨٤ و ١٩٨٨. وكان ذلك يسمح لهم بالتالى بالحصول على مناصب وزارية ووعود بالتمويل ويتطلب إجراءات يتطلعون إلى تطبيقها، ومنها وضع قيود على التحرّكات أيام السبت مثلا. وفي أواخر الثمانينيات، كانت كل هذه الأحزاب قد دبرت أمرها وتمكنـت من بناء شبكة واسعة من المدارس والمستشفيات وقدمت الإسكان المدعـم لاتباعها، ما مكـنـهم من الحصول على أكبر المكاسب الممكنـة من قرار رئيس الوزراء مناحم بيـجن عام ١٩٧٨ بالإعفاء التام لتلاميـذ المستـوطنـات (المدارس الدينـية) من الخـدـمة العسكريـة. ونتـيـجة لـذـلـكـ، زـادـتـ نـسـبةـ التـصـوـيـتـ لـصالـحـ أجـودـاتـ يـسرـائيلـ لـدرـجـةـ مـكـنـتـهـ منـ الحصولـ عـلـىـ خـمـسـةـ مقـاـعـدـ فـيـ اـنـتـخـابـاتـ ١٩٨٨ـ،ـ وـحـصـلـ حـزـبـ دـيجـالـ هـاتـورـاهـ (ـحـزـبـ اـنـشـقـ عـنـ أجـودـاتـ يـسرـائيلـ فـيـ نـفـسـ ذـلـكـ العـامـ)ـ عـلـىـ مـقـعـدـيـنـ^(٧٨).

هوامش

- (1) Sami Zubaida, "Reading history backwards," MERREPORT , 16 (Sept/Oct.,1989), pp. 39-41.
- (2) Ibid., p. 39.
- (3) انظر مثلاً آراء حسن البنا التي وردت في : Charles Wendell (ed. and trans.), Five Tracts of Hassan Al-Banna (1906-1949) (Berkeley, 1978), pp. 40-65.
- (4) V.S. Naipaul, "The shadow of the guru," New York Review of Books , 20 Nov. 1990, p. 69.
- (5) Roger Savory, "Ex Oriente Nebula: An inquiry into the nature of Khomeini's ideology," in Peter Chelkowski (ed.), Ideology and Power in the Middle East (Durham, NC, 1988), p. 340.
- (6) Ibid., p. 341.
- (7) استقت بيت رأيي هنا من: Talal Asad, The Idea of an Anthropology of Islam: (Washington, DC, 1989), pp. 14-15.
- (8) Richard Antoun & Mary Elaine Hegland (eds), Religious Resurgence: Contemporary Cases in Islam, Christianity and Islam (Syracuse, 1987), p. 259.
- (9) Zubaida, Islam, The People and the State , pp. 152-4.
- (10) Ibid., p. 153.
- (11) استقرت هذه الأفكار من ذكرى جورج إسلاموفلور اينان.
- (12) Nazih Ayubi, Political Islam (London, 1991), p. 131.
- (13) J. Schacht, "The schools of law and later developments of jurisprudence," in Majid Khadduri and Herbert Leibesny (eds), Law in the Middle East , 1, Origin and Development of Islamic Law (Washington, DC, 1955).
- (14) Asad, The Idea of An Anthropology of Islam , p. 13.
- (15) Fred Halliday, "The Iranian revolution and religious populism," Journal of International Relations , 36/2 (Fall/Winter, 1982/83), p. 197.
- (16) Shaul Bakhash, Reign of the Ayatollahs (London, 1985), p. 73.

- (17) Ibid., p. 74.
- (١٨) هذا اقتراح شخص من جانب أحد أعضاء مجلس الثورة في ذلك الوقت.
- (19) Shaul Bakhash, *Reign of the Ayatollahs* , pp. 84-5.
- (20) Chibli Wajdi Mallat, *The Renaissance of Islamic Law* (Ph.D. London University, Sept. 1989), pp. 131-146.
- (21) Shaul Bakhash, *Reign of the Ayatollahs* , pp. 99-110 and Ch. 6.
- (22) SWB, 2nd series, ME/8491 (13 Feb. 1987), A/3.
- (23) Shaul Bakhash, *Reign of the Ayatollahs* , pp. 227-241.
- (24) Zubaida, Islam, *The People and the State* , pp. 173-4.
- (25) Ibid., p. 174.
- (26) *The Independent* (London,), 31 Dec. 1990.
- (27) Shaul Bakhash, *Reign of the Ayatollahs* , pp. 241-2.
- (28) Zubaida, Islam, *The People and the State* , pp. 174-7.
- (29) Ibid., p. 110.
- (30) Ibid., p. 111.
- (31) Alber Hourani, "Conclusion," in James Piscatori (ed.), *Islam in the Political Process* (Cambridge, 1983), pp. 228-9.
- (٣٢) هذه فكرة أخرى من دكتور حوري إسلاموغلو إينان.
- (33) R. P. Mitchell, *The Society of Muslim Brothers* (Oxford, 1969), p. 2.
- (34) Ayubi, *Political Islam* , p. 131.
- (35) R. P. Mitchell, *The Society of Muslim Brothers* , pp. 30-2.
- (36) Ibid., p. 111.
- (37) Ayubi, *Political Islam* , p. 138.
- (38) Zubaida, Islam, *The People and the State* , pp. 174-7.
- (39) Ayubi, *Political Islam* , p. 87.
- (40) Raymond Hinnebusch, *Authoritarian Power and State Formation in Ba'thi Syria* (Boulder, Colorado, 1990), p. 287.
- (41) Ibid., pp. 282-5.
- (٤٢) انظر "النذير" ٦١ (أكتوبر ١٩٨٣)، وهي صحيفة ناطقة بلسان المعارضة الإسلامية.
- (43) Alexander S. Cudsi, "Islam and politics in Sudan," in Piscatori (ed.), *Islam in the Political Process* , pp. 48-53.
- (44) Ayubi, *Political Islam* , pp. 108-12.

(٤٥) هذا هو رأي إبريس الحسن كما ورد لدى غسان سلامة في مقالته :

"Note de lecture: La religion dans la société Arabe," *Maghreb/Machrek* , 129 (July/Aug./Sept. 1990), pp. 146-7

(46) Mohammad Shadid, "The Muslim Brotherhood movement in the West Bank and Gaza," *Third World Quarterly* , 10/2 (April, 1988), pp. 659-62.

(47) *Ibid.*, pp. 679-80.

(48) Mohammad Shadid, "The Muslim Brotherhood," p. 662.

(49) Ayubi, *Political Islam* , pp. 114-115.

(50) Linda Jones, "Portrait of Rashid al-Ghannoushi," *MEREPORT* (July, 1988), p. 20.

(51) Ayubi, *Political Islam* , p. 115.

(52) A Jamal Benomar, "The Islamic movement and religious discourse in Morocco"; Marion Boulby, "The Islamic challenge: Tunisia since independence"; Saad Eddin Ibrahim, "Egypt's Islamic activism in the 1980s."

(53) Joseph P. Kechichian, "Islamic revivalism and change in Saudi Arabia," *The Muslim World* , LXXX/1 (Jan. 1990), pp. 405.

(54) Mitchell Humphrey, "Islam, state and society: the Lebanese Case," p. 2.

(55) Augustus Richard Norton, *Amal and the Shi'a-A Struggle for the soul of Lebanon* (Austin, Texas, 1987). "أمل" هو اختصار عبارة "أفواج المقاومة اللبنانيّة".

(56) Martin Kramer, "The moral logic of Hizballah," *Occasional Paper* : Dayan Center for Middle Eastern and African Studies , Tel Aviv 1987, pp. 2-3.

(57) Ofra Bengio, "Shi'is and politics in Ba'thi Iraq," *Middle Eastern Studies* , 21/1 (Jan. 1981), pp. 2-4.

(58) Amatzia Baram, "The radical Shi'ite opposition movements in Iraq," in Sivan and Friedman (eds.), *Religious Radicalism* , pp. 96-7.

(59) Ofra Bengio, "Shi'is and politics," pp. 9-11.

(60) Hamied Ansari, "Sectarian conflict in Egypt and the political expediency of religion," *Middle East Journal* , 38/3 (Summer, 1984), pp. 398-400.

(61) *Ibid.*, pp. 408-15.

(62) William Suliman Kilada, "Christian-Muslim relations in Egypt," in Kail C. Ellis (ed.), *The Vatican, Islam and the Middle East* (Syracuse, NY, 1987), pp. 258-9.

(63) Abdullah Ahmad Naim, "Christian-Muslim relations in Sudan," in *Ibid.*, pp. 269-273.

(64) Glen Bowman, "Nationalising the sacred," *Review of Middle East Studies* , V (1992).

(65) *Idem*.

(66) Daoud Kuttab, "Christians, Israel and the intifada," *Middle East International* , 353 (7 July 1989), pp. 18-19.

(67) Kamal S. Salibi, *Crossroads to Civil War: Lebanon 1958-1976* (London, 1976), pp. 43-6.

(68) Oltzhak Galnoor, "The 1984 elections in Israel," *Middle Eastern Review* , XVIII/4 (Summer, 1986), p. 54.

(69) David J. Schnall, "Religion and political dissent in Israel," in Antoun and Hegland (eds.), *Religious Resurgence* , p. 171.

(70) *Ibid.*, p. 172.

(71) Schnall, "Religion and political dissent," p. 191.

(72) Aviezer Ravitsky, "Religious radicalism and political Messianism in Israel," in Sivan and Friedman (eds.), *Religious Radicalism* , pp. 33-37.

(73) Margalit, "Israel: the rise of the Ultra Orthodox," pp. 41-2.

٩ . دور الجيش في الدولة والمجتمع

توجهات نظرية لدراسة الدور السياسي للجيش

مقدمة

إن معظم الدراسات التي تناولت الدور السياسي للجيش في الشرق الأوسط كتبت من منظوريين: إما محاولة لتقسيير وقوع الانقلابات العسكرية، أو لمناقشة دور الجيش في عملية بناء الدولة. وهذا أمر له مبرراته في ضوء التاريخ الحديث للمنطقة، ولكن لم يفرز رؤية واضحة. تمثل الكتابات التي تتناول انقلابات الشرق الأوسط إلى إقامة تحليلاتها على افتراض مبسط فحواه أن السبيل الوحيد أمام الجيش لكي يمارس سلطته السياسية يتمثل في الإطاحة بالنظام السياسي المدنى. كما أضفت هذه الكتابات أهمية مبالغًا فيها على بعض العوامل المحلية، كالطبيعة العسكرية للإسلام أو الحضارة العربية، كمبرر للتدخل العسكري. إلا أن ضباط الجيش في ثكناتهم لهم ما لضباط الجيش في الحكم من نفوذ وسلطة. وتعد الانقلابات والأنظمة العسكرية سمة عامة من سمات عالم ما بعد الحقبة الاستعمارية، وبالتالي فهي ترجع إلى عوامل دولية عامة وليس إلى عوامل شرق أوسطية خاصة. وثبت عقم بعض الأفكار التي تحاول تعريف دور الجيش في بناء الدول بأنه دور أفراد الطبقة المتوسطة ومن يرثون الرزى العسكري. فالجيوش واجباتها الأساسية الخاصة بها بمعنى أن مواردها التقنية والعلمية والإدارية تخصها دون بقية المجتمع مهما كانت الحاجة إليها. كما أن العلاقة بين الجيش كمؤسسة وبين الجهاز الإداري المدني مثلاً أو الطبقة الصناعية الرأسمالية تعد أشد تعقيداً مما يسمح به أي تحليل.

نظراً للطبيعة القاصرة لمثل هذه التوجهات التبسيطية الساذجة، فإنه من الأرجى لنا أن نحلل دور الجيش في إطار أوسع؛ إطار يسعى إلى تحديد مكانته داخل الدولة والمجتمع على السواء. ويندوي ذلك إلى التركيز على ثلاثة سمات محددة^(١). أولها الفكرة التي ترى في الجيش مؤسسة ذات طابع خاص ولها طبيعتها الخاصة في التدرج الهرمي وتحديد الحدود والحرافية ما ينطبق على سائر المؤسسات العسكرية في سائر الدول. ومن الطبيعي أن يميل الجيش إلى فرض سيطرته التامة على طريقة التجنيد والتعبئة والتدريبات وترقية الضباط. كما يميل الجيش إلى حماية نفسه من المؤثرات التي تهدد تكامله كمؤسسة، ومنها الإسراع بترقية من يحظى بحظوة سياسية من ضباطه أو تسييس سائر كوادره. ويمكن أن نرى كل هذه الآليات المؤسساتية في سياق الشرق الأوسط. ولكن مما يوسع له أنه لم تتوفر أبحاث كثيرة تتناول كيفية سريلان هذه الآليات في الواقع، عدا فيما يتعلق بالجيش التركي والقليل عن الجيش الإسرائيلي^(٢). كما تضم المنطقة عدداً كبيراً من مختلف أنماط التنظيم العسكري، بدءاً من الجيش المصري أو التونسي المحترف إلى القوات القبلية في الجزيرة العربية، فضلاً عن محاولات إنشاء جيوش ثورية شعبية في ليبيا وإيران واليمن الجنوبية، أو لتكوين ميليشيات فلسطينية.

وهناك مجال آخر للتحليل يشمل المناخ الدولي. كانت معظم جيوش العالم الثالث قد نشأت في الأصل على غرار الأنماط الأوروبية من التنظيمات المطلوبة لخوض الحروب الاستعمارية مستعينة بأسلحة وتقنيات أوروبية. ثم نشأت أنماط جديدة مستقلة من خلال ثقى أو شراء أنظمة تسليح معقدة وحديثة تملئ طبيعتها الخاصة من البنية التنظيمية والتكتيكات وتحتاج إلى مهارات خاصة وقطع غيار ودعم تقنى عام لا وجود له إلا في الخارج. وفي ظل هذه الظروف، يتحتم على الضباط المحليين عادة أن يتقبلوا ما يختاره لهم آخرون من أسلحة، بينما تتحصر فرصتهم في الحصول على نوعية أفضل في الحصول على دعم دبلوماسي قوى من حكومتهم أو بناء علاقة خاصة مع من يملونهم بالسلاح في واشنطن أو موسكو أو أوروبا. وعادة ما تخضع صناعة السلاح المحلية لنفس القيود. وفي سياق الشرق الأوسط، كان الجيش الإسرائيلي الجيش

الوحيد الذى تمكن من التحرر من هذا القيد والتبعية برفع مستوى الخبرة التقنية ومن خلال العلاقات القوية مع فرنسا فى البداية ثم مع الولايات المتحدة فيما بعد. إلا أن ضعف الجيوش لم يحل دون اتجاه الأتراك أو بعض الجيوش العربية إلى محاكاة بعض الممارسات العسكرية الدولية عمداً، ومن ذلك مثلاً : التركيز الهائل على إيفاد الضباط للتدريب فى الخارج.

والسمة الثالثة والأخيرة التى تحتاج إلى دراسة العلاقة بين الجيش والدولة التي يعد جزءاً منها. وهذا موضوع آخر شديد التعقيد. ويمكن لنا أن نبدأ في هذا الصدد بمحاجة أن كلام من الجيش والقطاعات المدنية من الحكومة تحاول أن تضمن في علاقتها توسط أقل عدد من الأفراد على أعلى المستويات، وهم عادة رئيس الدولة أو وزير الدفاع الذى يتولى غالباً قيادة الجيش. ومن المزايا المترتبة على ذلك الحفاظ على وحدتهم المؤسسية من تدخل الآخرين. ويميل الجيش عادة إلى فرض سيطرته إلى أقصى حد على شئونه الداخلية، بينما يسعى المدنيون إلى منع الجيش من السعي إلى استقطاب حلفاء سياسيين خارج مجلس الوزراء، كما يسعى الطرفان إلى التأثير في عدد كبير من الممارسات التي تحكم العلاقة بينهما، ومنها مثلاً طرق وضع الميزانية والموارد المخصصة لهما والأثار المحددة لكل منها. والمحصلة النهائية في معظم الحالات ليست إلا مسألة مساومات تدل على قوة كل منها في النجاح في عدة مجالات رئيسة، كحصة الجيش في الموازنة السنوية، أو حجم الصناعات العسكرية، أو مدى إمكانية تدخل الجيش في عملية الأمن الداخلي والقوات غير النظامية الخارجية عن سيطرته. كما قد يشعر الجيش بشرعية إبداء القلق تجاه تكوين المناخ العام كالنظام التعليمي والاقتصاد وال العلاقة بين الشعب بمختلف طبقاته وطوابقه^(٢).

ما الذى يحدد درجة قوة الجيش؟ هناك عدد كبير من العوامل الأخرى تلعب دوراً في هذا الشأن، ومنها مكانة الجيش وقدرته على ترهيب الحكومة المدنية أو تحاشيها، وعلى مدى التماسک بين قايتها وعلى درجة تعرض البلاد لخطر عسكري. من هذا المنظور فإن وضع الجيش داخل أية دولة أو مجتمع قد لا يكون مستقراً أو محدوداً، بل يتغير مع الوقت بالضرورة. كما يسعى رؤساء الأركان دائماً إلى زيادة الموارد الضعيفة

أو للسعاح لهم بتحديد دورهم في الحفاظ على الأمن القومي، ويحاول الساسة - المدنين والعسكريون المتقاعدون - إلى الحفاظ على أنشطة الجيش تحت سيطرتهم بصورة ما، وعادةً ما يسعى كل من الجانبين إلى السيطرة على الرأي العام واستقطاب الحلفاء ومحاولة السيطرة على كبار الخصوم أو إشاعة الفرقة بينهم. وهذا جوهر العلاقة المدنية- العسكرية في الشرق الأوسط.

نمو الجيوش الكبيرة في الدول العربية الكبرى:

مصر وسوريا والعراق

نشأت الجيوش المصرية وال叙利亚 والعراقية حديثاً على يد المستعمرين الإنجليز والفرنسيين بعد حل التشكيلات العسكرية السابقة. وظلت هذه الجيوش صغيره الحجم ما لم تدع الحاجة إلى قيامها بدور خارجي (كما حدث في العراق إبان التهديد التركي في منتصف العشرينيات)، وكان تسليحها ضعيفاً وكان عليها أن تتعايش مع قوات شرطة شبه عسكرية. ولم يبدأ نموها الحقيقي إلا بعد الاستقلال، مما أدى إلى توسيع كبير في إعداد صفارات الضباط للتدريب. وكما كان الحال إبان العهد الاستعماري، كان دور الجيش الأساسي الحفاظ على الأمن الداخلي، كما استمر التركيز على ضرورة طاعة الضباط لساداتهم المدنيين وابتعادهم عن السياسة. إلا أن ذلك كان قد أصبح أمراً غير يسير في ذلك الوقت حيث وجدت الجيوش نفسها مشاركة في أنشطة سياسية، كقمع الإضرابات، وكان الضباط هدفاً لاستقطاب الجماعات الوطنية الراديكالية الصغيرة التي كانت تسعى إلى زيادة قوتها بدعم من الجيش.

يمكن تفسير الانقلابات الأولى - في العراق في عام ١٩٢٦ وفي سوريا في عام ١٩٤٩ وفي مصر في عام ١٩٥٢ - في ضوء مزيج من العوامل المؤسسية والسياسية. ففي حالة العراق، كان الجيش كبيراً ونال مكانة مرموقة بدوره في إخماد حركات التمرد الداخلية، إذ أمكن إغراء قائد اللواء بكر صدقي بـإلقاء ثقله إلى جانب بعض الساسة

من نوى الاتجاهات الإصلاحية^(٤). وفي سوريا، وبعد ما يزيد عن عشر سنوات، كان الدافع الرئيس لقائد عسكري آخر، هو اللواء حسني زايم لتولى القيادة يتمثل في الدفاع عن شرف الجيش ووسط نزاع حاد بين الجيش والسياسة المدنيين حول المسئولية عن ضعف الأداء في حرب فلسطين. ولكن كان هناك في كلتا الحالتين قدر من التوحد بين كبار الضباط حول ما ينفي فعله بالقوة التي تمت السيطرة عليها، مما أدى إلى قيام صراعات داخلية حادة بلفت ذرورتها بمقتل اللواءين بكر و زايم بعد أشهر قليلة من قيامهما بالانقلاب. وتلت ذلك فترة من الاضطراب السياسي تمكّن الجيشان العراقي والسوسي من السيطرة على الحكومات المدنية دون أن يمتلكوا من القوة ما يكفي للحلول محلها.

ويمكن القول إن الإطاحة بزايم في عام ١٩٤٩ على يد أحد الضباط من ذوى الرتب المتوسطة كانت بداية لفترة جديدة من التدخل العسكري كانت الانقلابات العسكرية فيها يقوم بها ضباط صغار كان عليهم أولاً أن يتخلصوا من قادتهم قبل إقامة نظام حكم جديد. وغالباً ما تحول هؤلاء الضباط الصغار إلى قوميين راديكاليين في المعاهد العسكرية. كما كانوا في موقع تسمح لهم بتنظيم الانقلابات، حيث كان الضباط من ذوى الرتب المتوسطة - كما هو الحال في كل المؤسسات العسكرية - هم أشد الضباط سيطرة على القوات في التكتبات. فيعد استيلاء الرائد عبدالناصر على المؤسسات الكبرى بالقاهرة في يوليو ١٩٥٢ مثلاً صادقاً على هذا النمط الجديد من التدخل. ولكن على الرغم من السيطرة التامة على الجيش والإدارة المدنية، كانت إقامة نظام حكم عسكري تلقى مصاعب جمة بسبب الخلافات داخل مجموعة "الضباط الأحرار"، بينما لم تحل مشكلة تحقيق التوازن بين الجيش والحكومة التي تخضع لسيطرة الجيش إلا بإطلاق يد المشير عبد الحكيم عامر رئيس الأركان في إدارة مؤسسته بائمة صورة يختارها. وعاد قيام الانقلابات في أماكن أخرى على يد ضباط تحت رتبة لواء في العراق في عام ١٩٥٨ وفي سوريا في أوائل السبعينيات. وكان كل حاكم جديد في هاتين الدولتين أيضاً يجد صعوبة بالغة في تدعيم علاقاته بالجيش بصورة مرضية نظراً لتسبيس فرق الضباط إلى درجة بعيدة. ونتيجة لذلك، تورط القادة العسكريون في

الشنون الداخلية إلى حد بعيد، ولا شك أن ذلك كان من الأسباب العديدة لضعف الأداء في حرب ١٩٦٧ مع إسرائيل.

كانت هزيمة ١٩٦٧ وما تلاها من إقامة أنظمة عسكرية جديدة في العراق في عام ١٩٦٨ وفي سوريا في عام ١٩٧٠ وخلافة السادات في مصر قد مهدت الطريق لبدء تحول آخر في التوازن بين الجيش والدولة. وكان يميز الوضع الجديد ثلاث سمات ذات أهمية خاصة. أولاً - كانت الجيوش الثلاثة قد زادت حجماً وعدة نتيجة لإمدادات الأسلحة الروسية المعقدة وتحسن نوعية التدريبات. فتحولت بصورة عامة إلى تنظيمات محترفة ذات أهداف محددة بوضوح تمثل في الدفاع عن البلاد ضد أعدائها الخارجيين. ويمكن أن نلاحظ الشمار الأولي لهذه السياسة الجديدة في تحسن أداء المؤسسات الثلاث جميراً في الحرب التالية ضد إسرائيل في عام ١٩٧٣. ثانياً - نمت أشكال عديدة أخرى من التنظيمات شبه العسكرية لتتولى عبء الأمن الداخلي. ففي مصر تم تكوين وحدات الأمن المركزي، وفي سوريا تشكلت الفرق الداعية تحت قيادة رفعت الأسد، شقيق الرئيس. ثالثاً - حققت الأنظمة الثلاثة جميراً نجاحاً أكبر في فرض سيطرتها على الجيش، وأحياناً بطرق قديمة مجرية كتغيير السادات المتوالى لوزير الدفاع ورئيس الأركان، وأحياناً أخرى بطرق جديدة مبتكرة كاستخدام تنظيمات حزب البعث العراقي ككلاب حراسة على الجيش، مع الاستعانة بمعفوبين سياسيين على غرار الصين والاتحاد السوفيتي^(٤).

وكانت الجيوش المصرية والعراقية والسويسرية أكبر وأهم من أن يتم تهميشها في الدولة أو المجتمع (انظر الجدول ٨). ولا تتوفر لدينا أرقام دقيقة، إلا أنه يبدو أن الجيش السوري في أواسط الثمانينيات زاد إلى ما يقرب من ٤٠٠ ألف رجل نظراً لتورطه الشديد في لبنان ومواجهة احتمالات قيام حرب مع إسرائيل، ما يمثل ٥٪ من مجموع السكان وما يزيد عن ٢٠٪ من القوى العاملة بالبلاد^(١). وفي الوقت نفسه، كانت النفقات الداعية تستوعب أكثر من ٣٠٪ على الأقل من الميزانية السنوية بما يوازي ١٥٪ تقريباً من الناتج القومي. وكانت الحرب الطويلة مع إيران تعني أن الجيش العراقي قد ازداد حجماً ليصل إلى ما يقرب من مليون رجل في منتصف الثمانينيات.

وفي ظل هذه الظروف، كان ظهور الجيش كمؤسسة ذات تأثير كبير على السياسات القومية في كل المجالات. ومن الأمثلة تشجيع الجيشين العراقي والسوسي على استخدام مواردهما لتطوير مصانع وورش ضرورية للحفاظ على ترسانتهما الضخمة من الأسلحة الحديثة وخفض اعتماد كل منهما على الواردات بتصنيع أقصى قدر ممكن من احتياجات محلية. وقد تحقق ذلك من خلال الدخول في مجالات معينة من الأنشطة غير العسكرية، ومن الأمثلة الرائدة على ذلك قيام شركة الإسكان العسكري بسوريا والتي يقدر أنها تحولت في منتصف الثمانينيات إلى أكبر المشروعات في البلاد^(٧). ولعبت وزارة الصناعات العسكرية دوراً مماثلاً بالعراق^(٨).

الجدول ٨ : القوات المسلحة مقارنة بالسكان والناتج القومي بمصر وال伊拉克 وسوريا (١٩٨٩)

إجمالي الناتج القومي	الإنفاق الدفاعي (مليار دولار) --	السكان (مليار دولار)	القوات المسلحة (مليون)
١٠٢٠١ (١٩٨٨) ٤٦٠٩	٦.٨١ (١٩٨٨) ١٢.٨٧	٥٤.٧٧٤	٤٥٠.... مصر
		١٩.٠٨٦	١٠٠..... العراق
٢٠.٢٦	٢.٤٩	١٢.٩٨٣	٤٠٠.... سوريا

أما في مصر فقد تطورت الأمور في اتجاه مختلف. فقد انتهز الرئيس السادات فرصة اتفاقية السلام مع إسرائيل في إجراء خفض شديد في حجم الجيش وإعادة تحديد نوره بعد أن قلت فرص مواجهات جديدة مع عدوه الإسرائيلي. وكان لكتاب المبادرتين تأثير ضار على الروح المعنوية للجيش ويرى البعض أنهما كانتا السبب في قيام الجنود الساخطين باغتيال الرئيس السادات في نهاية الأمر. أما الرئيس الجديد حسني مبارك - وهو رجل أكثر عسكرية من سلفه - فسعى إلى قلب المعادلة. فعمل على

إعادة بناء الجيش وإحلال المعدات الروسية المتهالكة بأسلحة حديثة من الولايات المتحدة ومنع مزايا إضافية عديدة للضباط. وساعد على ذلك أبو غزالة وزير دفاعه والقائد العام للقوات المسلحة. إلا أن أبو غزالة كان قد وسع من دور الجيش في العديد من المجالات الجديدة من الحياة المصرية في سنوات قلائل لدرجة أن نشبت توترات حادة بينه وبين الرئيس، ما دعا عدداً من المحللين إلى مقارنة علاقتها بالعلاقة التي كانت بين عبدالناصر والمشير عبد الحكيم عامر في منتصف السبعينيات^(٩). إلا أن مثل هذه المقارنات تميل إلى إغفال فوارق مهمة بين السياقين التاريخيين. ولكننا في هذه الحالة، نرى لها ميزة طرح عدد من التساؤلات حول موقف تمكن الجيش فيه من الحصول على ما يريد على طريق الاستقلالية والسيطرة على الموارد القومية، ولكن على حساب زيادة الشقاق بينه وبين جماعات مدنية عديدة والمحاذفة بحدوث خفض حاد في تماسك الجيش وفعاليته في أداء مهامه.

كان توسيع دور الجيش المصري بعد ١٩٨١ مؤثراً على ثلاثة مجالات: أولها - الأمن الداخلي حيث استطاع أن يفرض سيطرته على قوات الأمن المركزي بعد أن بُرِزَت الحاجة إلى استخدام قوات الجيش في إخماد حالة تمرد استمرت عدة أيام وشملت العديد من وحدات الأمن المركزي بالقاهرة في فبراير ١٩٨٦. يقول الفريق أبو غزالة عن العلاقة الجديدة التي نشأت: «إن دور الشرطة والجيش يكمل أحدهما الآخر ولا سبيل إلى الفصل بينهما. فيقع عليهما معاً مهمة فريدة، ألا وهي ضمان أمن مصر داخلياً وخارجياً»^(١٠). وظهر حضور الجيش أيضاً من خلال اللجوء المستمر للمحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين، وخاصة أفراد الجماعات الإسلامية المتهمين بتبيير المؤامرات ضد الدولة. والمجال الثاني يتمثل في الصناعات العسكرية حيث استخدم الجيش سيطرته على «الهيئة القومية للإنتاج الحربي» و«الهيئة العربية للتصنيع» لبدء برنامج طموح لتصنيع المعدات وإعادة بنائها، سواء لاستخدامه الخاص أو للتصدير. وفي هذا الصدد، تمكن الجيش من انتهاز فرصة امتلاك مصر لأشد التقنيات تقدماً في العالم العربي وكذلك الخبرة الطويلة مع أنظمة الأسلحة الروسية التي كانت مستخدمة لدى العديد من جيرانها. وكان المجال الثالث والأخير للتوسيع يتمثل في الأشغال العامة والقطاع الاقتصادي خاصه ما يتصل منه باستصلاح الأراضي وانتاج الأغذية.

كل هذه الأنشطة خلقت أنواعاً جديدة من التوترات. ففي حالة الأمن على سبيل المثال أدى توسيع دور الجيش إلى التنافس بين الجيش من ناحية وبين الشرطة ووكالات المخابرات المدنية من ناحية أخرى حول أقدر هذه الأجهزة على إلقاء القبض على المتمردين وعلى حفظ الأمن. في الوقت نفسه، كان نمو صناعة عسكرية خارج سيطرة جهاز المحاسبات الحكومي ويدبره رجال لديهم مصالحية التفاوض المباشر لإقامة مشروعات مشتركة مع شركات أجنبية ولترتيب تعاقدياتهم الخاصة ببيع منتجاتهم للأنظمة العربية الأخرى سبباً في دخول الجيش إلى حلبة التنافس والصراع مع عدد كبير من الوزارات المدنية المشاركة في التخطيط والاقتصاد والعلاقات الخارجية.

وفي عام ١٩٨٦ كان دور الجيش قد ازداد وبدأ في التأثير على الحياة في مصر في مجالات عديدة إلى درجة أنه لم يعد يستطيع أن يحمي نفسه من النقد العام، خاصة من جانب صحف المعارضة. وربما كان الرئيس مبارك سعيداً باستخدام المجال الأوسع من الحرية والمرتبط بنشاط التعذيرية الحزبية في السماح بحوث ذلك كجزء من حملة تهدف إلى استعادة سيطرته على الموقف. فشن الجيش حملة علاقات عامة قدم فيها نفسه كتنظيم كفء يهتم بالرقي بمستوى الحياة القومية. وكانت النتيجة قيام جدول مستمر نوّقش فيه لأول مرة الدور المناسب للجيش في المجتمع المصري^(١١). وكان لذلك بعض المزايا بالنسبة لقيادة الجيش، إذ سمع له ذلك بزيادة ميزانية الجيش في وقت كانت البلاد فيه لا تواجه أي عدوٍ ذو شأن. إلا أن الجدل الدائر لم يتعرض لبعض المشكلات الصعبة التي تحتاج إلى حل. وبالنسبة للجيش نفسه، كان من بين أشد المشكلات إلحاحاً ما تعرض له من اتهامات بأن تركيزه الشديد على النشاط الاقتصادي أدى إلى خفض كفاءته العسكرية، وأن مصانعه لا تستحق ما تكلفته، وأن العلاقات الوثيقة بين ضباطه وبين رجال الأعمال المدنيين تمثل أرضية خصبة للفساد.

من السمات المحورية لهذا التحليل أن دور الجيش دور متغير باستمرار ويحتاج إلى تعديل دائم. ومن الأمثلة على ذلك ما حدث بمصر لدى عزل أبو غزالة في أبريل ١٩٩٠ بعد أن فقد التأييد الأمريكي بسبب مشاركته في محاولة تهريب قطع غيار صواريخ إلى مصر. وكانت النتيجة أن تمكّن الرئيس مبارك من إعادة تأكيد سيطرته

على ميزانية الجيش وصفقات السلاح مع الولايات المتحدة. كما ساعدت هذه الحركة على خفض حدة الشقاق بين الجيش والشرطة ووكالات المخابرات الدينية. وفي ذات الوقت، من المحتمل أنها كانت محل ترحيب من جانب الضباط الذين كانوا يرون في توسيع أبو غزالة دور الجيش نأى به عن هدفه الأول وهو التدريب والدفاع القومي.

وكان الموقف في كل من العراق وسوريا في الثمانينيات مختلفا تماماً نظراً لدورهما في مواجهات عسكرية كبرى، مما أدى إلى زيادة هائلة في حجم القوات المسلحة وفي الموارد التي احتاجها إليها للحفاظ على أوضاعهما. كما أدى ذلك إلى تغيير العلاقة بين الرئيس وكبار ضباطه، وفي العراق خاصة، فمن ناحية، كان يحتاج إلى قادة عسكريين، ومن ناحية أخرى، كان عليه أن يضمن استمرارهم في طاعة أوامره وألا تؤدي انتصاراتهم أو هزائمهم إلى محاولة الحلول محله. وزادت صعوبة تحقيق ذلك بسبب حتمية محافظة الجيوش على أدنى حد من التماس克 وعدم التعرض لسياسات "فرق تسد" أو السيطرة الشخصية. ويبدو أن الرئيس صدام حسين استطاع التغلب على هذه المشكلة الصعبة من خلال اتباع سياسة التحرير السريع لقادته العسكريين من منصب إلى آخر بحيث لا يمكن لأي منهم من تكوين علاقات شخصية، بينما أبدى اهتماماً كبيراً بالروح المعنوية للجيش خلال العديد من زياراته إلى خطوط الجبهة. ومن التغيرات الأخرى التي نجمت عن الحرب شن حملة طوع ضخمة للانضمام إلى "الجيش الشعبي" الذي تم تجريد بعض وحداته للقتال ضد الإيرانيين، ما أدى إلى محور السمة البعثية عن هذه القوات شبه النظامية. وكان الرئيس الأسد أيضاً يواجه مشكلات مع قادة بعض قوات شبه النظامية حيث تنافسوا فيما بينهم حول السيطرة على شوارع دمشق إبان أزمة الخلافة التي نشببت لدى مرضه الخطير في صيف ١٩٨٤. وما إن قام بنفي عدد من القادة المشكوك في مواقفهم - ومنهم أخيه رفعت - حتى بدا وكأنه قد قام بدمج بعض الكيانات الداعية في الجيش النظامي^(١٢). كل ذلك يزيد من صعوبة تحليل الموقف في كل من سوريا والعراق، مع أنه يضم العديد من مكونات الموقف التي دفعت الجيش في مصر إلى وضع يحتم فرض متطلبات ضخمة جديدة على الموارد القومية وإلى الدخول في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية تقريباً.

دور الجيش في الدول العربية الصغيرة

ليست هناك دولة عربية لديها من المؤسسات العسكرية ما يداني مصر أو سوريا أو العراق. فإذا نظرنا إلى الأرقام الواردة في الجدول (٨)، نجد أن الجيشين الوحدين الآخرين اللذين يضم كل منهما ما يزيد عن مئة ألف رجل هما الجيش المغربي الذي تضخم حجمه منذ السبعينيات لمواجهة ميليشيات البوليساريو في الصحراء المغربية، والجيش الجزائري. إلا أن هناك عدداً من الدول لعب فيها الجيش على صفر حجمه بورا حيويا فيبقاء النظام الحاكم، من ذلك الأردن وليبيا واليمن. وحتى في الحالات التي أبقى الجيش فيها ضعيفاً عن عمد حتى يصعب قيامه بتدخل عسكري مباشر كان لا يزال من الممكن للضباط الطموحين أن ينزعوا سيطرة العاصمة السياسية عن ما يعد أقوى جهاز عسكري في بلادهم، ومن الأمثلة على ذلك بور الجيش في السودان بدءاً من انقلاب الفريق عبود في عام ١٩٥٨ وحتى انقلاب الفريق حسن البشير في عام ١٩٨٩، أو خلع الرئيس الحبيب بورقيبة عن رئاسة تونس على يد الفريق زين العابدين بن علي، مدير المخابرات العسكرية، في عام ١٩٨٧.

ويمكن تقسيم الجيوش العربية الأصغر حجماً بصورة عامة إلى عدد من الأنماط. وهي تشمل نمطاً حديثاً ومحترفاً (كما هو الحال في الجزائر والأردن والمغرب والسودان وتونس واليمن الشمالي سابقاً)، ونمطاً آخر حديثاً ومحترفاً يتعايش مع تنظيمات عسكرية تقوم على القبلية (كما هو الحال في السعودية وعمان)، ونمطاً تجريبياً للجيوش الشعبية الثورية (لبيبا في أواخر الثمانينيات وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)؛ ونمطاً يميل إلى المساواة دون اعتبار للبيانات (لبنان)، ونمطاً يعتمد على المرتزقة (الإمارات العربية المتحدة قبل أزمة الخليج)، والميليشيات (المقاومة الفلسطينية). وستناقش الآن الظهور السياسي لعدد من الجيوش من كل من هذه الأنماط فيما عدا النمطين الأخيرين.

إن أكثر الأنظمة الشرق أوسطية اعتماداً على تأييد جيش محترف في بقائهما هما النظامان الملكيان في الأردن والمغرب. وتجمع بينهما سمات مشتركة عديدة. فالجيش

في كل منها قامت بتكوينه إحدى القوى الاستعمارية وظل تحت قيادة وسيطرة ضباط أجانب في السنوات الأولى بعد الاستقلال. وفي كلتا الحالتين أيضاً كانت عملية تكوين فرق ضباط محلية موسعة تعد أمراً صعباً وغالباً ما كانت تؤدي إلى محاولات انقلابية أمكن إخمادها بصعوبة بالغة. كما لجأ كل من الملك حسين في الأردن والملك الحسن في المغرب إلى معادلة واحدة في سبيل ضمان ولاء قواته المسلحة، إلا وهي مزج من اهتمام الحاكم اليومي باحتياجات الجيش في إطار دوره كقائد أعلى للقوات المسلحة وتهيئة مكانة مرموقة ورواتب عالية لضباط يتم تجنيد معظمهم من مناطق قبلية محافظة مع وفرة في فرص الالتحاق بالأعمال الحرة أو الوظائف الحكومية بعد التقاعد. وما أن تحقق ذلك حتى أصبحت بحوزة كل من الملكين قوة مسلحة كفء يعتمد عليها وأبلت بلاده حسناً في المعارك وأمكن الاستعانة بها في الحفاظ على الأمن الداخلي تساعدها في ذلك سيطرتها على القوات الحكومية شبه النظامية أيضاً.

الجدول (٩): نفوذ الجيش والقوات شبه النظامية العربية، ١٩٨٤-٦٦

القوات شبه النظامية			القوات النظامية			الدولة
١٩٨٤	١٩٧٥	١٩٦٦	١٩٨٤	١٩٧٥	١٩٦٦	
١٤....	١.....	٩....	٤٦....	٢٩٨...	١٨....	مصر
٦٥....	١٩...	١....	٦٤....	١٠١...	٨....	العراق
٢٨٥..	٩٥..	٨...	٣٦٢...	١٣٧...	٦....	سوريا
٢٥....	١....	٨...	١٢....	٦٢...	٦٥...	الجزائر
٢....	٢٢...	٨٥..	٦٨...	٦٨...	٢٥...	الأردن
٧٥..	٥....	٢٥..	٢٠٣..	١٥٢..	١٠٨..	لبنان
١....	٢٢...	غير متاح	٧٣...	٢٥...	٥...	ليبيا
٣....	٢٢...	٣...	١٤٤...	٥٦...	٣٥...	المغرب
٤٥....	٢٢...	٢....	٥١...	٤٢...	٣...	السعودية
٧...	٥....	٣...	٥٨...	٢٨٦..	١٢...	السودان
٢٥....	غير متاح	غير متاح	٣٦٥..	٢٠٩..	غير متاح	اليمن ش
٤٥....	غير متاح	غير متاح	٢٧...	٩٥..	١....	اليمن ج
٨٥..	١....	٥...	٣٥...	٢٤...	٢....	تونس

١٩٨٤/٨٣	١٩٧٩	١٩٧٣	١٩٦٩	
٢٧٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	غير متاح	البحرين
١٢٤٠٠	١٠٠٠	١٤٠٠٠	١٠٠٠	الكويت
٦٠٠	غير متاح	٣٠٠	غير متاح	قطر
١٩٩٥٠	١٢٠٠	٩٦٠٠	غير متاح	عمان
٤٦٠٠	٢٦١٠٠	١١١٥٠	غير متاح	الامارات

وبالنسبة للاردن، كانت نواة الجيش تمثل في "الفيلق العربي" تحت قيادة ضباط إنجليز، وقد تم تكوينه أساساً من أفراد ينتمون إلى قبائل جنوبية صفيرة. وسرعان ما ازداد حجم الفيلق في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات ومر بثولي أزماته الطاحنة عندما تورط تحت قيادة ضباط أردنيين تم تعينهم حديثاً في السياسات القومية الفلسطينية والعربية الراديكالية في الفترة التي تلت الهجوم الإنجليزي الفرنسي الإسرائيلي المشترك على قناة السويس، حيث بلغت مكانة الرئيس عبد الناصر ذروتها. ولم يتمكن الملك حسين من البقاء إلا بحشد ضباط يديرون له بالولاء، فتحبط محاولة انقلابية في أبريل ١٩٥٧، وقام بعملية تطهير للعناصر غير الموثوق بها، ثم قام بإعادة تنظيم الجيش على أسس أكثر أمناً^(١٣). وشمل ذلك خفض مكانة الجنود الفلسطينيين من المتعلمين ونوى الوعي السياسي عن طريق قصرهم على الأفرع الفنية من الجيش ثم تجنيد عدد كبير من الجنود من القبائل ومن فوضت إليهم السيطرة على وحدات المدرعات والمشاة التي كانت تمثل الصنوف الأمامية في أية معركة. لذا فقد ظل معظم الضفة الغربية في حرب يونيو ١٩٦٧ وحتى القتال الشرس ضد ميليشيات المقاومة الفلسطينية في عمان وفي الشمال في ١٩٧١/٧٠، إلا أن تكاليف الاحتفاظ بمثل هذه

القوات كان باهظا يحتاج إلى أموال طائلة من المعونات الأجنبية ويستقطع أجزاء كبيرة من الموارنة المحلية.

كانت نواة الجيش المغربي الحديث الذي تأسس رسميا في مايو 1956 من المغاربة ومعظمهم من البربر من أهل الجنوب من خدموا في صفوف الوحدات الفرنسية والإسبانية في الحقبة الاستعمارية. وظل الجيش المغربي يعتمد على الضباط الفرنسيين في القيادة والتدريب حتى 1960. وكان أول رئيس لاركانه ابن الملك الأمير حسن الذي أولى اهتماما فائقاً إليه قبل وبعد أن خلف أباه في عام 1961. وكان ذلك يتضمن تلقانياً مسألة السيطرة على الجيش إبان الصراع الشرس مع الساسة القوميين من كانوا يتطلعون إلى خفض الامتيازات الملكية. وظلت فرق الضباط على ولائها للملك على الرغم من وقوع محاولات لاغتياله في عامي 1971 و 1972 بقيادة ضباط في الجيش. ومنذ ذلك الحين أجريت عملية تطهير وإعادة تنظيم للجيش الذي أصبح دعامة حكم الملك والعنصر الفعال في الحفاظ على الأمن الداخلي بتعزيز ضباط الشرطة شبه النظامية وأداء دور نشط في استيلاء الملك الحسن بالقوة على الصحراء الإسبانية.

ولعل أفضل مثال على النمط الثاني من تنظيم الجيوش والذي يتم فيه مزج القوات القبلية بجيش محترف صغير ما نجده في المملكة السعودية. ففي العقود الأولى بعد قيام الدولة، كانت الأسرة الحاكمة تعتمد بصورة شاملة على القبائل في تجنيد الأفراد المسلمين مع إغراء عدد منهم بالاستقرار بصورة دائمة في الواقع الاستراتيجية المهمة واستدعاء آخرين كلما دعت الحاجة. وكان ذلك كافيا تماما في حقبة كان وجود الإنجليز فيها في كل مكان حول الجزيرة العربية يمد السعوديين بدرع واق ضد أية قوات أكثر حداثة تحاول الإطاحة بهم. كما لم تكن هناك الأموال الكافية للوفاء بتكليف الجيش. إضافة إلى ذلك، كان هناك خوف من وجود فرق من الضباط المحترفين من كان يمكن أن يشكلوا نواة للمعارضة السياسية. إلا أنه كانت هناك ضغوط لتشكيل قوات دائمة، خاصة بعد تصدير أولى شحنات النفط التي أمدت السعوديين لا بمال وحسب، بل بالمنشآت الثمينة التي ينبغي الدفاع عنها أيضا. لذا تم تجنيد فرقة حرس ملكي صغيرة، تلتها نواة لجيش محترف قام بتدريبه الأميركيين.

وظهر دافع جديد لتوسيع نطاق الجيش في عام ١٩٦٢ مع الإطاحة بنظام الإمام أحمد باليمن الشمالي على يد جماعة من الضباط الناصريين ثلثاً حرب أهلية واجه الملكون - الذين دعمهم السعوديون فيها - جيشاً جمهورياً تدعمه قوات مصرية كبيرة ومعادية بلغ حجمها أحياناً ٧٠ ألف رجل، إلا أن الأسرة الملكية السعودية واصلت اهتمامها وحضرها في وقت كان وجود عبدالناصر على هذه الدرجة من القرب منها سبباً في تشجيع مؤامرتين عسكريتين على الأقل ضدها. وكانت المعادلة التي اتبعتها لإحكام سيطرتها تتلخص في الاستعانتة بالأمراء الملكيين كقادة كبار، وإسناد مهام الأمن الداخلي لحرس وطني مستقل تكون أساساً من عناصر قبلية موالية، والاستعانتة بضباط أجانب لتقديم العون الفنى والدفاع عنها ضد أية محاولات انقلابية جديدة. إضافة إلى ذلك، كانت الأسرة الملكية على استعداد لإنفاق أموال طائلة لا على الأسلحة الحديثة فحسب، بل على الثكنات والإسكان والمستشفيات العسكرية أيضاً. ويبدو أن هذه الجهود تم خصت عن تكوين طبقة من الضباط يعتمد عليها وتتمتع بامتيازات كبيرة لكنها باستثناء الطيارين بالسلاح الجوى كانت تقضى القليل من الوقت في التدريب والمناورات ولا يتوقع منها أن تصمد في أية معركة. في الوقت نفسه، تم اتباع نفس النمط تقريباً في التوايلات العربية الخليجية المجاورة للسعودية والتي قامت جميعاً ببناء جيوش صغيرة ذات عتاد باهظ التكاليف قام بتدريبها خبراء أجانب وتحت قيادة أعضاء من الأسر المالكة نفسها. وتبدى ضعفها ظاهراً إبان الغزو العراقي للكويت في . ١٩٩٠

والنمط الثالث، وهو نمط الجيش الشعبي التجريبي تمت تجربته في كل من ليبيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبية). وفي حالة ليبيا، كانت الإطاحة بالملك إدريس قد تمت على يد جماعة صغيرة من الضباط الشبان بالجيش الصغير المحترف الذي تلقى تدريباً على يد ضباط أوروبيين. ثم ازداد عدد الجيش بدرجة كبيرة وظل قرابة عشر سنوات بعيداً عن تجارب اللجان الشعبية والثورية التي حاول العقيد القذافي ورفاقه أن ينالوا التأييد الشعبي من خلالها. ولكن مع بداية الثمانينيات وفي ظل الخوف من تنامي السخط في صفوف الضباط، بدأ القذافي يتحدث عن إلغاء

الجيش النظامى وإحلال قوات شعبية محله وتشمل كل المواطنين الذين أصبح لزاماً عليهم أن يتلقوا تدريباً على حمل السلاح. فيرى القذافى أن القوة العسكرية لا ينبغي أن تتظل في أيدي الجيش النظامية «خشية استغلالها في السيطرة على الشعب»^(١٤). ولكن على الرغم من تنظيم هذه البرامج التخطيطية فيما بعد للطلبة ومختلف فئات العمال - كعمال المصانعات النفطية - إلا أنه لم تجر أية محاولة لإعادة تنظيم الجيش نفسه فيما عدا خفض امتيازات الضباط وإعادة أعضاء الحرس الثورى واللجان الشعبية إلى ثناياهم للخطابة فيهم وفي الجنود. وكان لذلك أكبر الأثر على الروح المعنوية للجيش وربما كان ذلك سبباً في وقوع عدة محاولات لاغتيال القذافى في ١٩٨٤^(١٥) و١٩٨٥^(١٦). وتمثل رد فعل القذافى في سلسلة جديدة من الخطب عن الحاجة إلى استبدال «جيش شعبي» بالجيش النظامي^(١٧). ولكن لم يتخذ حتى الآن ما يدل على تنفيذ هذا المشروع، ما يرجع بلا شك إلى كون الجيش النظامي بما لديه من ترسانة ضخمة من الأسلحة الروسية المعدة أداة ضرورية لتنفيذ سياسة النظام داخل ليبيا وعبر حدودها الجنوبية مع تشاد.

ولم تكن محاولة إقامة نمط جديد من التنظيمات العسكرية الثورية في اليمن الجنوبية أكثر نجاحاً. ففي أعقاب انسحاب الإنجليز في عام ١٩٦٨، قامت حكومة جبهة التحرير الوطنية باتخاذ سلسلة من الإجراءات الرامية إلى إعادة تنظيم الجيش الذي ورثه عن الحقبة الاستعمارية وإخضاعه لسيطرة مدنية تحظى بثقة النظام. فتم إدخال المكاتب السياسية على كل مستوى من مستويات القوات المسلحة، بينما سارت سياسة الترقى والتجنيد على نهج يهدف إلى خفض احتمالات الشقاق القبلي بين القوات^(١٨). إلا أن ذلك لم يكن كافياً للحيلولة دون توريط الجيش في الصراعات الداخلية حول السلطة بين زعماء الحزب الاشتراكي اليمني، مما اتضح في أجل صورة في القتال المrier الذي وقع بين مؤيدي الرئيس على ناصر محمد وبين مؤيدي منافسيه داخل الجيش في يناير ١٩٨٦.

وآخر أنماط الجيوش العربية، وهو النمط الذي يميل إلى المساواة بغض النظر عن العقيدة، فكان قاصراً على لبنان. ويرجع هذا النمط في صورته التنظيمية الخاصة وبدوره داخل النظام السياسي إلى عاملين، أحدهما الطريقة التي انعكس فيها التوازن الطائفى في السعى إلى تجنيد أعداد متساوية من المسيحيين والمسلمين، وفي تقسيم الجيش إلى وحدات تتكون من أعضاء طائفية واحدة أو أخرى، والعامل الآخر الإجماع بين معظم القادة السياسيين على ضرورة الإبقاء على صغر حجم الجيش. وكان المفترض أن يؤدي ذلك إلى الحيلولة دون تورطه في السياسة الداخلية ونفادى جر البلاد إلى صراعات عسكرية مع جيرانها، وخاصة إسرائيل. وكانت نتيجة ذلك أن الجيش ظل في السنوات الأولى بعد الاستقلال في صورة أقرب إلى حامية ذات قوة محدودة لحفظ السلام وتؤمن إدارة الانتخابات بالطريقة المطلوبة. ولكن نظراً لقدرة الجيش على أداء دور القوة المحايدة طالما ظل متعدداً، فقد بدأ الجيش تحت قيادة أول رئيس لأركانه في أداء دور أخذ يزداد أهمية. وقد حدث ذلك لأول مرة في عام ١٩٥٢ حين رفض شهاب التدخل لإخماد الاحتجاجات ضد محاولات الرئيس بشارة الخوري لتفصيل الدستور، ثم تولى بنفسه ولعدة أيام منصب رئيس مؤقت لكنه ييسر عملية الانتقال إلى الرئيس التالي وهو كميل شمعون. وحدث ذلك مرة أخرى في عام ١٩٥٨ حين وقف شهاب وقواته على الحياد في القتال بين العناصر الموالية لشمعون والعناصر المعادية له، وفي النهاية تم انتخابه هو نفسه رئيساً.

ونظراً لأن شهاب بدأ بمجرد أن تولى السلطة في الاستعانتة بالجيش عمداً لدعم مجهوداته للإصلاح الإداري والسياسي، فقد تهيأت الساحة لقيام حكومة عسكرية عربية أخرى. وكان ذلك بكل تأكيد ما اعتقده كثير من الضباط والساسة المدنيين، إلا أن شهاب نفسه تراجع فيما بعد عن هذا المسلك الخاص وهدد بالاستقالة في محاولة لاستعادة تأييد الجيش، ثم حاول أن يقيم علاقات جديدة بين الجيش والدولة يساند الجيش فيها جهوده بكل قوة ولكن من وراء الكواليس. إلا أن النتيجة لم تكن الاستقرار، بل كانت وضعاً بدأ عدد كبير من الساسة في ظله في كره الجيش والخوف من تدخله.

و خاصة تدخل المخابرات العسكرية أو "المكتب الثاني". و يلتفت هذه العملية ذروتها في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٠ حين قامت الأغلبية المعادية لشهاب بانتخاب سليمان فرنجية بتفويض واضح لخوض قدرات الجيش على التدخل في العملية السياسية. و في ظل هذه الظروف، أصبح الجيش عاجزاً عن أداء دور إيجابي في الأزمة المتصاعدة التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥ حيث بدأت قوى أخرى، و خاصة الميليشيات المسيحية واليسارية بعون من الميليشيات الفلسطينية، في الاقتتال فيما بينها. وكانت المحاولة الانقلابية التي قام بها اللواء عزيز الأحباب في فبراير ١٩٧٦ آخر محاولة يقوم بها ضابط للاستعانت بالجيش كقوة محايضة. إلا أن الجيش كان قد أصبح أضعف كثيراً من أن يلعب مثل هذا الدور، وبعد أيام قلائل، كانت حركة العصيان التي قادها ضابط شاب مسلم بداية لعملية تفكك أدت بالجنود المسلمين والمسيحيين إما إلى الهرب من الجيش وإما إلى إعادة تنظيم أنفسهم في وحدات طائفية تتسمى بصورة غير قوية إلى الميليشيات الكبرى.

الجيش والسياسة في تركيا وإيران وإسرائيل

إن تحليل دور الجيش في كل من تركيا وإيران وإسرائيل يمثل عدداً من المشكلات الخاصة. في بينما احتل الجيش في تركيا وضعاً عاماً للغاية في النظام السياسي بتدخله المتكرر في ١٩٦٠ و ١٩٨٠ و ١٩٧١، نجد أنه يمارس تأثيره في إسرائيل وراء غطاء من الحكم المدني. أما بالنسبة لإيران، فالمشكلة الرئيسية تتمثل في التحديد الصعب لوضع الجيش تحت حكم الشاه، ثم تحت حكم النظام الثوري الإسلامي بعد ١٩٧٩.

وفي حين يعترف المراقبون بدور بارز للغاية للجيش في تركيا، إلا أنه ليس هناك اتفاق عام حول تفسير ذلك. ومن العوامل التي ترد غالباً في هذا الصدد استمرارية إضفاء الأهمية على الجيش منذ العهد العثماني ثم عبر قيام الجمهورية في عام ١٩٢٣. ولكن هناك أيضاً قدرة الجيش على شئونه الخاصة كالتجنيد والتدريب

والترقيات، مما أتاح له قدرة خاصة على إنشاء كواكب ضباطه وإيجاد ثقافة عسكرية محددة تمثل وجهة نظر الجيش في دوره داخل المجتمع التركي. وقد ورد الحديث عن ذلك مفصلاً لدى محمد علي بيراند في وصفه للطريقة التي يقوم الجيش فيها بتجنيد الفتى من أنحاء الأناضول عند سن الثانية عشرة وإخضاعهم لعملية مطولة من النظام والتدريب صممت لإبعادهم عن كل انتهاكthem وارتباطاتهم الدينية^(١٨). والنتيجة، تنظيم يصعب السيطرة عليه لأسباب سياسية من الخارج وله قدرة متميزة على الحفاظ على تماسكه ووحدته التنظيمية في أوقات كان المجتمع التركي نفسه فيها مفككاً ومتقساً إلى طبقات متباينة وفرق وجماعات عرقية ودينية ومذهبية.

وجاء التحدي الأكبر متمثلاً في إعادة تحديد مكانة الجيش داخل الدولة في الفترة الحديثة في عام ١٩٥٠ بسقوط حزب الشعب الجمهوري عن الحكم ليحل محله الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مenderis. وكان ذلك بمثابة حرمان مفاجئ للجيش من شريكه السياسي القديم وتشجيع لمندريس على محاولة تأمين ولائه المشكوك فيه عن طريق التدخل في عملية ترقية كبار الضباط. وحدث تغيير آخر حين انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٥٢، وهو حدث وجد ترحيباً لدى غالبية الضباط لكنه اضطرر عدداً منهم إلى إدراك مدى ضعف تدريبهم ومعداتهم في المقارنة بدول أوروبا الكبرى. وبلغ السخط مداه في عام ١٩٦٠ حين أدت التصرفات الدكتاتورية للديمقراطيين إلى إشعال حركة تمرد عسكرية من جانب جماعة من صفوف الضباط لم يمكن السيطرة عليهم إلا على يد بعض الجنرالات ومن استطاعوا إدارة الانقلاب من خلال إنشاء "لجنة وحدة وطنية". وكانت هناك درجة كافية من الوحدة لإبرام اتفاق يقضى بضرورة أن يعيid الجيش السلطة بعد إقرار دستور جديد وإجراء انتخابات جديدة، إلا أن الاتفاق حول صيغة تعاون الجيش مع الحكومات المدنية في المستقبل استغرق وقتاً طويلاً. ولم يتم حل المشكلة إلا بإنشاء هيئة دائمة جديدة وهي مجلس الأمن القومي بدور دستوري محدد يسمح له بتقديم "توصيات" عن الشؤون العسكرية إلى مجلس الوزراء، وبالتحالف الضمني بين كبار الضباط وسليمان ديميريل، زعيم حزب العدالة الذي ظهر كخليفة ناجح انتخابياً للحزب الديمقراطي المحظوظ^(١٩).

وكان التدخل الكبير الثاني له نفس سمات سابقه. فقد جاء في وقت زادت فيه حدة المشكلة الاقتصادية مما تبدت معالله في اجتياح العنف السياسي وخاصة من اليسار. كما بدت عليه كل أمارات الإضطرار من جانب الجنرالات خوفاً من قيام انقلاب عسكري آخر من جانب صفار الضباط. ولكن في هذه المرة، كان القادة أشد انقساماً من المرة السابقة ولم يتمكنوا من الاتفاق على أكثر من إقامة حكومة مدنية جديدة مفوضة لإقرار بعض التعديلات الدستورية المقيدة للحريات السياسية في عدد من المجالات. كما استغل الساسة هذا الانقسام العسكري للحيلولة دون انتخاب مرشح الجنرالات كرئيس للبلاد، وهو رئيس الأركان السابق جنرال سوناي. وكانت النتيجة فتح الطريق أمام إعادة الحكم المدني بعد إجراء الانتخابات العامة في أكتوبر ١٩٧٢.

وهناك ما يبرر افتراض أن الجيش قد استفاد من دروس التدخل بين ١٩٧٢-٧١ وهو ما كان يعني اختلاف سمات التدخل التالي في عام ١٩٨٠.^(٢٠) ففي هذه المرة كان هناك قدر أكبر من التخطيط المسبق ممتنعاً بتوصيم أكبر على الحفاظ على وحدة الجيش في خضم إقرار دستور جديد وبنية سياسية جديدة تم فيها تطهير العناصر السياسية القديمة^(٢١). ولكن ينبغي أن تكون حريصين في تقبل تبريرات الجيش عن توافقه دون تمحيق، خاصة حين تصبحها حملة علاقات عامة تقدم الجيش في صورة الحكم المحايد والخادم الأمين للمصالح القومية التركية والذى اضطر للتدخل فى موقف سيطرت فيه الفوضى والانهيار الإداري التام على المجتمع^(٢٢). صحيح أن العنف السياسي والطائفى كان قد بدأ فى الدخول فى طور الحرب الأهلية، إلا أنه كانت هناك أيضاً أسباب عسكرية ملحة للتدخل، وخاصة الخوف من اتساع نطاق الصراع ليشمل تكتناته والقلق من عواقب المناخ الاقتصادي والاجتماعي على مصالح الجيش من حيث التجنيد والإنتاج الحربى وأنشطة مساعدات القوات المسلحة^(٢٣). كما كانت ثمة مصلحة للجيش بالذات فى الخروج من الساحة السياسية بأسرع ما يمكن، وهو ما تبين جلياً فى خطاب ألقاه الجنرال أفرن أمام بعض الضباط المبتدئين بالأكاديمية الحربية بعد اثنى عشر يوماً من انقلاب سبتمبر ١٩٨٠، حيث قال:

كما تدخل الجيش في السياسة بدأ يفقد نظامه ويعرف الفساد الطريق إليه ... من ثم، فابنى أطالبكم من جديد بـ لا تخنوا من عمليتنا الحالية مثلاً تحتنونه، وألا تتدخلوا في السياسة. كان علينا أن ننفذ العملية في إطار سلسلة من الأوامر لـ كى ننفذ الجيش من السياسة ونطهره من دنسها^(٢٤).

سبق أن ناقشنا جهود الجيش في إعادة بناء النظام السياسي التركي (الباب الخامس). إلا أن هذه الجهود تثير تساؤلات مهمة للغاية عن تحليل الضباط للأخطاء التي حدثت في تركيا وكيف يمكن تصحيحها. فمن وجهة نظرهم، لا يبدأ التفسير بالنظر في مشكلات قامت بسبب عقود طويلة من التغيير الاقتصادي والاجتماعي السريع، بل من إحساس بأنه مهما كانت هناك من مصاعب فإنها إما لم تعالج بالطريقة السليمة على يد الساسة المتعطشين للسلطة أو أنها زادت تفاقماً على يد المضللين من الأتراك الذين أسلموا قيادهم لتتأثر أيديولوجيات أجنبية خطيرة. من هنا تبين ضرورة إقامة بنية يمكن للأحزاب القومية الجديدة فيها أن تعمل على تطوير سياسات بناة بمعزل عن التأثيرات الضارة لجماعات المصالح والطبقات في المجتمع وبقيادة أشخاص حرفيين على الصالح العام. لا شك أن أي ضباط بأى جيش آخر كانوا سيوافقون على ذلك. إلا أن المشكلة تمثل في أن الحياة السياسية في مجتمع صناعي حضري لا يمكن تقييدها بهذه السهولة، وفي أن الأحزاب الجديدة كانت مضطرة إلى الانضمام إلى المصالح القائمة أو تواجه الانقراض الانتخابي.

بعد الانتخابات التي أنت بحزب الوطن الأم بزعامة تورجوت أوزال إلى السلطة في عام ١٩٨٣، بدأت الحياة السياسية التركية في التحرك ببطء تجاه تحقيق توازن جديد بين الحياة العسكرية والحياة المدنية. ومن ناحية أخرى، لا الرئيس العسكري - كنعمان أفنر - ولا أعضاء مجلس الأمن القومي - على الرغم مما لهم من سلطات واسعة - يقدرون على إيجاد آلية محددة لممارسة نفوذهم على الحكومة المدنية أولاً بأول بمجرد أن توقفوا عن اللجوء إلى إملاء أوامرهم كالمعتاد. ومن ناحية أخرى، كانت لرئيس الوزراء المنتخب - حتى في ظل الدستور الجديد - سلطات كافية لبدء رسم سياساته الخاصة به، ويبادر حين تملكه الثقة بدرجة كافية إلى تحدي الجيش على جزء من

أرضه، عن طريق السعي إلى ممارسة النفوذ للتأثير على ترقيات كبار قادة الجيش مثلًا. ومن العوامل الأخرى التي ساعدت على دعم موقف المدنيين في مواجهة الجيش الاستقرار الذي حققته حكومة حزب الوطن الأم طوال معظم الثمانينيات وقرارها بالتقدم بطلب للانضمام لعضوية السوق الأوروبية المشتركة في أبريل ١٩٨٧. وكانت النتيجة شيئاً من الانقسام الفعّل في العمل السياسي حيث تمكن الجيش من مضاعفة حصته من الميزانية القومية بين ١٩٨٥ و١٩٨٠ ولعب دور رئيس في الأمن الداخلي، مع التخلّي عن سائر مجالات رسم السياسات للحكومة الدينية^(٢٩). واستمر هذا التوجّه بعد انتخاب أول رئيس غير عسكري في عام ١٩٨٩ من خلال استعانته المكثّفة بمجلس الأمن القومي (المكون من أربعة وزراء قدامى ورؤساء الأسلحة الأربع للقوات المسلحة - الجيش والبحرية والقوات الجوية وقوات الحرس) كمجلس استشاري وهيئة سياسية أقوى من مجلس الوزراء نفسه. وتميزت قدرة الرئيس على إدارة المجلس في استقالة قائد الجيش جنرال تورومنتاي في ديسمبر ١٩٩٠. كان الجنرال تورومنتاي من اختيار الرئيس أولًا نفسه حيث قام بتعيينه في سبتمبر ١٩٨٧، إلا أن هذا لم يكن كافياً للحيلولة دون وقوع خلاف كبير حول الطريقة التي كانت تتخذ بها القرارات المتعلقة بالجيش في ذلك الوقت، وخاصة في المناخ المشحون الذي أعقب الفزو العراقي للكويت.

على الرغم من أوجه التشابه العديدة بين سياسات أتاتورك في تركيا وسياسات رضا شاه في إيران، فقد تزايد دور الجيش في اتجاهين مختلفين تماماً في البلدين. وربما كان أهم أسباب ذلك أن الجيش في إيران قد ظل دائمًا تحت سيطرة الحاكم الشديدة ولم يسمع له أبداً بتحقيق هويته المؤسسيّة أو وجهة نظره عن مكانته داخل الدولة. فكان كلاً الملاكين مولعاً بbole الضباط له وذهبوا إلى حدود بعيدة لإظهار سلطتهم الشخصية على الجيش عن طريق منع قادته من ممارسة حرية التصرف وإدارة نظام من الفساد المقنن الذي تمكن الضباط الأفراد في ظله من تكوين ثروات طائلة ولكن في ظل مجازفة بالتعرف للمحاكمة إذا ما انقلب الحاكم ضدهم. وفي ظل هذه الظروف، وعلى الرغم من الحجم الهائل للجيش وحصته الكبيرة من الميزانية، وخاصة

في السبعينيات، فقد لعب الجيش دوراً هاماً في عملية رسم السياسات واقتصر دوره على تلقي كميات هائلة من الأسلحة الأمريكية المتطورة دون أن يكون له رأى في كيفية استخدامها أو السؤال عن العدو الذي يمكن استعمالها ضده. واتضحت المزايا الكبرى التي جنאה الشاه من هذا النظام في المظاهرات التي ميزت المراحل الأخيرة من الثورة في عام 1978 حيث لم يكن هناك أية حركات تمرد داخل الجيش الذي ظل على ولاته الشديد له بعد رحيله عن البلاد. ولكن في المقابل، لم يكن من الممكن نشر قوة الجيش الهائلة بصورة مستمرة ضد المعارضة لأنَّه كان يعتمد تماماً على مزاج قائده الملكي الأعلى في تلك الأوامر^(٢٦). وحين بدأت سلطة الشاه في الانهيار، بدأت مسألة السيطرة المستقبلية على الجيش في اتخاذ أهمية كبيرة، وخاصة بالنسبة لأية الله الخميني ومستشاريه في باريس والساسة الأمريكيين بواشنطن. وبالنسبة للأمريكيين، كان الخوف من انهيار الجيش أو الوضع في أيدي الثوار دافعاً للسعي إلى تشكيل حكومة مؤقتة تحل محل الشاه بأسرع ما يمكن. وبالنسبة للخميني، كان هو أيضاً يريد السيطرة على الجيش، ولو أنَّ تفتقَّتُ الجيش بمجرد عودته إلى طهران كان في صالحه، حيث ترك فراغاً كان عليه أن يملأه على وجه السرعة بتشكيل الحرس الثوري شبه النظامي. وقد أتاح له ذلك الوقت أيضاً لتطهير الجيش من كبار ضباط الشاه واستبدال ضباط ثوريين بهم^(٢٧).

وبعد ذلك مباشرةً، بالغ العراقيون في تقدير انهيار الحالة المعنوية للجيش القديم وقام بغزو جنوب غرب إيران مما أضطر الجمهورية الإسلامية الجديدة إلى إعادة بناء قواتها المسلحة لكي تواجه التهديدات. وتمثل ردها في ضم الوحدات النظامية إلى قوات حرس الثورة خشية انتهاز الجيش فرصة أي انتصار يحققها بمفرده للقيام بثورة مضادة. وعملت القواتان معاً بكفاءة عالية على طرد الفرازة وردهم عبر الحدود ثم الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي بجنوب العراق نفسه. إلا أنَّ مسألة فعاليتها العسكرية على المدى البعيد ظلت تعتمد على التخمين. فكانت كثرة من المعلقين ترى أنَّ الحرس بما لهم من حماس شديد واستعداد للتضحية بذاته باعتداد مكلفة هم الذين ساعدوه على انتصار إيران في البداية. ولكنَّ كان من الواضح أنَّ الجيش

النظامي أيضاً لعب دوراً مهماً وأنه قد استفاد أيضاً من الحاجة إلى تطوير تكتيكات غير تقليدية حين عجز عن استخدام بعض من الأسلحة المعقّدة التي تكبدت في ترسانة الشاه الهاشمية بسبب الحظر الأمريكي المفروض على المعونات التقنية وقطع الغيار^(٢٨). ومع ذلك، كان الانهيار المفاجئ لمعنيات الإيرانيين في ربيع ١٩٨٨ يعزى إلى وقوع خسائر فادحة بين الضباط وضباط المصف في الهجمات الأولى وصعوبة الحصول على مجندين جدد للبقاء على قوة حراس الثورة.

يمثل تحليل دور الجيش الإسرائيلي في الدولة والمجتمع أنواعاً مختلفة من المشكلات. بداية، يمكن القول إنه نمط غير مأثور من التنظيمات، حيث تم تأسيسه في سنة ١٩٤٩ على فرض أنّ البلاد لا تملك من الموارد ما يكفي للحفاظ على جيش كبير دائم، وكان المطلوب "ميليشياً من المواطنين المدربين والمجهزين للقتال والذين يمكن تعبيتهم في فترة وجيزة"^(٢٩). وكانت النتيجة تشكيل ما اختار كثير من المراقبين تسميه "جيش المواطنين" الذي تقوم قاعدة قوته على التشكيلات الاحتياطية. وكانت لذلك الاتجاه أهميته من حيث العلاقة بين الجيش والمجتمع، وهو ما أسماه هوروفيتز "جيش مدنى في مجتمع عسكري"^(٣٠). إلا أن ذلك لا يجعلنا ننسى أن الحفاظ على مثل هذا الجيش كان يحتم في الوقت نفسه إيجاد ضباط عاملين محترفين للمحافظة على قدراته بين كل حملة وأخرى، وأن هؤلاء المحترفين هم الذين كانوا في وضع يسمح لهم بذراء دور كبير في التأثير على الشئون المهمة كحجم موازنة الجيش بل أحياناً في اللجوء إلى العرب نفسها^(٣١).

تعد الطريقة التي يمارس بها الجيش نفوذه مسألة معقّدة، ولكن مما لا شك فيه أن العناصر الرئيسية رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان. وبالنسبة للفترة من ١٩٤٨ وحتى ١٩٥٢، ومرة أخرى من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٧، تولى كل من ديفيد بن جوريون وليفي أشكول وزارة الدفاع بالإضافة إلى رئاسة الوزراء، وهو إجراء يمكن أن يعطي الحكومة سيطرة كبيرة على الجيش. ولكن لم ينطبق ذلك على كل الحالات. فقد أدى إيمان بن جوريون العميق بأهمية الأمن القومي إلى لجوئه لإخفاء العديد من الأمور عن زملائه من المدنيين. وبعد تقاعده في سنة ١٩٦١، كان خليفته يفتقر إلى السلطة الضرورية لمنع رئيس أركانه القوى من التصرف وفق هواه. لذا، ففي الأزمة التي تصعدت

إلى حرب يونيو ١٩٦٧، كان الجيش - وليس رئيس الوزراء - هو الذي بدأ في اتخاذ القرارات المهمة، وخاصة بعد أن مارس ضغوطه على ليفي أشكول لكي يتنازل عن منصب وزير الدفاع ل Yoshiyahu Dahan. وظل ديان في منصب الوزير حتى عام ١٩٧٤، ثم خلفه شيمون بيريز في البداية، ثم جاء من بعده في سنة ١٩٧٧ قائد عسكري قوي آخر، وهو عوزير ثايتسمان. ولكن لا شك أن أقدر وزير على الهيئة على الحكومة كان أريل Sharon الذي تولى منصبه من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٣ واستخدمه في أن يصبح رئيس أركان فائق القدرة كما أسماه هوروبيتز؛ أي أنه كان شخصاً قوياً بما يكفي لاستخدام سيطرته على المؤسسة الدفاعية باكملها لفرض القرارات الرئيسة المتعلقة بالعرب والسلام، وأشهرها استغلاله لغزو لبنان في سنة ١٩٨٢ في محاولة تغيير توازن القوى السياسية بـأكمله بين إسرائيل وجيرانها العرب^(٢٢).

تتسم محاولة بيري لتحديد أربعة أنماط مختلفة من العلاقات بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان بالصرامة الشديدة، ولا تأخذ في الاعتبار الأهمية القصوى لـللامع الشخصية^(٢٣). ويري كذلك في هذا الصدد أن الحبود بين ما هو عسكري وما هو مدنى في العديد من المجالات المهمة من الحياة القومية كانت في صالح الجيش. وهو يفسر ذلك في ضوء عدة عوامل منها الدور السياسي المهم الذي يلعبه الجيش باعتباره الحكم على الضفة الغربية وقطاع غزة بعد احتلالهما في سنة ١٩٦٧ والانضمام المتزايد لـكبار ضباط الاحتياط من أمثال الجنرالات رابين وايتان وشارون إلى عالم السياسة؛ وربما الأهم من كل ذلك أن العلاقة بين المدنية والعسكرية تطورت إلى ما يقرب من الشراكة منه إلى نظام يحافظ فيه الأول على سيطرته على الأخير^(٢٤). كما يشير إلى فشل محاولتين في عام ١٩٦٨ و ١٩٧٥ لتحديد مسؤوليات كل منها من الناحية الدستورية^(٢٥). وينطبق نفس الشيء على محاولة ثالثة في نفس الصدد، وهي لجنة كاهانة لعام ١٩٨٣ والتي لم تؤد إلى إيجاد آلية جديدة للحيلولة دون حدوث مواقف مماثلة في المستقبل على الرغم من تنحية Sharon بتهمة تضليل الحكومة. ومنذ ذلك الحين، زاد الدور السياسي للجيش من جديد مما يرجع إلى دوره في قمع الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في ديسمبر ١٩٨٧.

على أية حال فعل الرغم من فلق الجيش على تكريس مجهوداته وموارده للأمن الداخلي وعلى حساب استعداده لحرب كبرى، إلا أن معظم المحللين الإسرائيليين - بما فيهم بيري يؤمنون بأن هناك حدوداً للتدخل السياسي للجيش لا يحتمل تجاوزها. ولا يتم تفسير ذلك من حيث البنية الرسمية، بل من حيث القيم المشتركة المتعلقة بأهمية الحفاظ على تفوق السلطة المدنية والدور الذي يلعبه الجنرالات الذين تحولوا إلى ساسة في الإبقاء على زملائهم السابقين تحت سيطرتهم^(٣٦).

هوامش

- (1) Maurice Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations* (Chicago, 1964).

(2) Mehmet Ali Birand, Emret Kapitan, Translated as: *Shirts of Steel: An Anatomy of the Turkish Army* (London, 1991).

(3) William Suliman Kilada, "Christian Muslim Relations in Egypt," in Kail Ellis (ed.), *The Vatican, Islam and the Middle East*, Syracuse , NY, 1987, pp. 258-9.

(4) Mohammad Tarbush, *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941* (London & NY, 1985), pp. 123-33.

(5) Robert Springborg, *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order* (Boulder, Colorado, 1989), pp. 96-7.

(6) Brig.-Gen. (Res.), Aharon Levran, "Syria's military strength and capability," *Middle East Review* , XIX (Spring, 1987), p. 8.

(7) Elizabeth Picard, "Arab military in politics: From the revolutionary plot to the authoritarian state," in Adeed Dawisha and Zartman (eds), *Beyond Coercion: The Durability of the Arab State* (London, 1988), p. 139.

(8) Peter Sluglett, "Iraq since 1986," in *Middle East Report* , 167 (Nov/Dec., 1990), p. 21.

(9) Robert Springborg, *Mubarak's Egypt* , p.98.

(10) Al Yassar al Arabi, *L'Égypte Gauche* (Paris), 79 (Dec., 1986), p. 13.

(11) Robert Springborg, *Mubarak's Egypt* , pp. 118-23.

(12) Alastair Drysdale, "The succession question in Syria," *Middle East Journal* , 39/2 (Spring, 1985), p. 252.

(13) Vatikiotis, *Politics and the Military in Jordan* (London, 1967), pp. 127-34.

(14) Jamahiriya Review in "Libya," Colin Legum, Haim Shaked and Daniel Dishon (eds), *Middle East Contemporary Survey* , VI, 1981-2 (New York & London, 1984), p. 736.

- (15) Yehudit Ronen, "Libya," in Itimar Rabinovitch and Haim Shaked (eds), Middle East Contemporary Survey , IX, 1984-5 (Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, The Shiloah Institute, Tel Aviv University, 1987), pp. 561-2.
- (16) Idem.
- (17) Helen Lackner, Yemen: An Outpost of Socialism Development in Arabia (London, 1985), p. 102.
- (18) Birand, *Shirts of Steel* , Ch. 1.
- (19) Feroz Ahmad, *The Making of Modern Turkey* (London, 1991, forthcoming).
- (20) Birand, *The Generals' Coup in Turkey* (London, 1987), pp. 137-8, 198-208.
- (21) Feroz Ahmad, "military intervention and the crisis in Turkey," *MERIP*, 93 (Jan 1981), p. 5.
- (22) *Ibid.*, pp. 6-7.
- (23) Alan Richards and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East: State, Class and Economic Development* (Boulder, Colorado, 1990), pp. 365-6.
- (24) Hale, "Transition to civilian government," p. 163.
- (25) Metin Haper, "The state, the military, and democracy in Turkey," *Jerusalem Journal of International Relations* , 9/3 (1987), pp. 61-3.
- (26) Shaul Bakhash, *Reign of the Ayatollahs* (London, 1985), pp. 16-18.
- (27) Sepehr Zabih, *The Iranian Military in Revolution and War* (London and New York, 1988), CH. 5.
- (28) *Ibid.*, Ch. 9.
- (29) Edward Luttwark and Dan Horowitz, *The Israeli Army* (London, 1975), p. 76.
- (30) Dan Horowitz, "The Israeli Defence Forces: A civilianized military in a partially militarized society," in R. Folkowicz and Korbanski (eds), *Soldiers, Peasants and Bureaucrats* (London, 1982).
- (31) Peri, *Between Battles and Ballots* , pp. 130-1.
- (32) Dan Horowitz, "Changing patterns of civil/military relations in Israel," (Lecture), Oxford, 26 Oct. 1982.
- (33) Peri, *Between Battles and Ballots* , Ch. 7.
- (34) *Ibid.*, pp. 172-4.
- (35) *Ibid.*, pp. 131-43.
- (36) *Ibid.*, Ch. 5

١٠ . الأحزاب والانتخابات

مقدمة

في الجزء الأول من القرن العشرين ظهر العديد من التنظيمات السياسية في الشرق الأوسط تحت اسم أحزاب، بينما أطلقت بعض هذه التنظيمات على نفسها اسم اتحادات أو جبهات أو هيئات. وكانت هذه التنظيمات ترجع في أصلها إلى بداية ظهور مجال سياسي حديث داخل الإمبراطورية العثمانية والدول التي خلفتها بما صاحبها من مفردات وأفكار ومارسات سياسية قائمة على أفكار الدستورية والتمثيل النيابي والقومية وفي بعض الحالات على الثورة^(١). واتخذت هذه التنظيمات أشكالاً مختلفة وكانت لها أنماط عديدة من العلاقات مع المجتمع الكبير. وفي هذا الباب، لن نركز إلا على الأحزاب التي كانت ببنيتها تسمح لها بالمشاركة في نظام قائم على الانتخابات التنافسية التي يمكن للفائزين فيها أن يقوم بتشكيل الحكومة^(٢). وسنستبعد من مناقشتنا الأحزاب الشيوعية العربية التي لم تحظ بقدر كبير من الوجود المعلن والتي لم تستطع تأمين انتخاب أي من أعضائها للبرلمانات العربية قبل نجاح خالد بقداش في الانتخابات السورية في سنة ١٩٥٤.

الأحزاب والانتخابات في الدول العربية في الحقبة الاستعمارية وما بعدها

كل الدول التي خلفت الإمبراطورية العثمانية، باستثناء فلسطين، أصبحت لها دساتير تنص على إجراء انتخابات دورية. ولا غرو أن كانت هناك تفسيرات متعددة

لكيفية إجراء هذه الانتخابات، بالإضافة إلى إدخال تعديلات مستمرة على القوانين التي تحكمها بصورة تزيد من خضوعها لسيطرة الحكومة. ويلفت هذه العملية ذرورتها في مصر، حيث كان التناحر حول التمييز السياسي بين الإنجليز والقصر والأحزاب كافياً لأن تتم كل نورة انتخابية في ظل مجموعة مختلفة من القوانين.

وفي كل من سوريا والعراق، كانت القوى الاستعمارية ترجع استمرار النهج العثماني القائم على تنافس ذي مرحلتين يختار فيه الناخبون عدداً محدوداً من الناخبين من يقومون بدورهم بانتخاب أعضاء المجلس النيابي أو المجلس القومي، مما كان يتبع للحكومة فرصة التدخل في الاختيار في المرحلة الثانية، ولم يتم إلغاؤه إلا في المناخ السياسي الجديد الذي ساد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في سوريا في أوان الانتخابات العامة لعام ١٩٤٧ وفي العراق في سنة ١٩٥٢. ومن ناحية أخرى، كان نظام المرحلة الواحدة في كل من لبنان والأردن متبعاً خلال الحقبة الاستعمارية كلها، بينما كان هناك بمصر اتجاه للتدرج بين كلا النظيرتين حتى أواخر الثلاثينيات.

وكانت المجموعة الثانية والخامسة من الاختلافات تتعلق بمسألة تحديد من يتم السماح لهم بالتصويت أو الترشح للانتخابات. فنظراً لمناخ الرأي العام الذي ساد في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كان من الصعب ألا يقوم حق الانتخاب على فكرة حق الذكور البالغين في الاقتراع، ولو أن هناك جهوداً كانت تبذل للحد من ذلك الاتجاه بالإصرار على ضرورة حيازة الناخب لبعض الممتلكات أيضاً. ففي سوريا - في أوائل العشرينيات مثلاً - كان حق الانتخاب قاصراً على الذكور أصحاب الأموال من سن ٢٥ فصاعداً، بينما في العراق وفي نفس الفترة أعطى هذا الحق لكل دافعي الضرائب من الذكور فوق سن ٢١ في المرحلة الأولى وفوق سن ٢٥ في المرحلة الثانية. على أية حال، فقد ثبتت صعوبة التمسك بهذه الأفكار في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وخاصة حين كانت هناك ضيوف تمارسها الأحزاب الراديكالية - كحزب البعث - التي أدركت أنه لا سبيل لها إلى الفوز في بعض المناطق التي يسيطر عليها كبار المالك وحلفاؤهم إلا إذا تم السماح لأكبر عدد من البالغين بالمشاركة في التصويت^(٣).

أما في مصر فقد خضع النظام الأصلي لحق الذكور في الاقتراع في سن ٢١ لتغيرات جذرية في ظل دستور إسماعيل صدقى الجديد وقانونها الانتخابي لعام ١٩٣٠ حيث تم فرض شروط بتوفر مؤهلات تعليمية وملكية صارمة لدرجة حرمت ما يقرب من ٨٠٪ من المواطنين من حق الانتخاب^(٤). وفي الوقت نفسه، كان هناك قانون جديد آخر يسمح للعمر المعيين من قبل الحكومة بالترشح للبرلمان دون أعضاء المهن الحرة من يعيشون خارج القاهرة - وهي فئة أقل خصوصاً للسيطرة المركبة. ثم عالت مصر إلى نظامها السابق مع إعادة إقرار دستور ١٩٢٣ في عام ١٩٣٥. ولا غرابة في استبعاد المرأة من حق الانتخاب في دول الشرق الأوسط العربية حتى بدأت سوريا بإعطائها هذا الحق في سنة ١٩٤٧، وتلتها لبنان في سنة ١٩٥٢، والعراق ١٩٥٣.

وعلى الرغم من فرض القيود على حق الانتخاب، فإن حجم الناخبين واستعمالهم على عدد كبير من الناخبين الريفيين والأميين قد أوجد مشكلات وفرصاً في أن معاً للحكوميين والسياسيين المعينين. وكانت غالبية الناخبين تعيش خارج المدن الكبرى في ظل ظروف تجعلهم خاضعين لنفوذ كبار المالك. وغالباً ما كانت الحكومات الاستعمارية تقوم بتصميم نظم تبالغ في تمثيل التصويت الريفي، في حين كانت الأحزاب الجديدة تختار أكبر عدد ممكن من المالك أو تتركهم يرشحون أنفسهم كمرشحين مستقلين في الانتخابات علىأمل أن يخضعوهم لسيطرتهم بمجرد أن يحصلوا على مقاعدهم في المجلس النيابي. ومن الطرق الأخرى التي اتبعت لاستقطاب أصوات سكان الريف ماتتمثل في تدخل المسؤولين الحكوميين العاملين في القرى من كانت لهم سيطرة مباشرة على كل جوانب حياة الفلاحين. وفي مصر كان من الشخصيات الرئيسية في هذه المجال العمدة، وكان من المأمول بالنسبة لأى حزب أن يقوم بتعيين أنصاره في هذا المنصب حين يتولى الحكم، وأن يقوم بعزل أكبر عدد ممكن من خصومه منه^(٥).

أما بالنسبة لمسألة الأمية، فلم يكن يعتد بها كثيراً في عملية الاقتراع قبل إدخال عملية الاقتراع السرى، ما لم يحدث في لبنان حتى عام ١٩٥٢ وفي سوريا حتى عام ١٩٥٤، ولكن بعد ذلك كان على الحكومة إما أن تقيم نظاماً يسمح بالاقتراع في أطراف

مختومة (سوريا ١٩٥٤) أو باختيار رموز معينة تشير إلى المرشحين أو الأحزاب (السودان ١٩٥٨)، أو بقبول وضع يطلب من الناخب فيه أن ينطق باختياره أمام المسؤولين في الدائرة الانتخابية، مما كان يجعل الناخب عرضة للرشوة أو الإكراه من جانب من يسمعونه^(١).

وهناك نقطة أخيرة فيما يتعلق بعملية الانتخابات وتمثل في الطريقة التي سعى بها كل نظام إلى توفيق أوضاع الأقليات. وقد وردت القوانين الخاصة بحماية الأقليات في مواليف الانتدابات المخولة للإنجليز والفرنسيين من قبل الأمم المتحدة، وكانت تساعد ولو في بعض الحالات فقط على دعم سياسة فرق تسد. فنرى ذلك في لبنان حيث يقوم النظام بأسره على مبدأ التمثيل الطائفى. لكنه وجد أيضاً في كل من الأردن والعراق حيث تم تخصيص مقاعد خاصة لأعضاء الأقليات المصنفة رسمياً، كالسيحيين واليهود، وفي الأردن، أعضاء الجاليات الچركسية. وقامت بعض الدول الأخرى، كسوريا، باتخاذ إجراءات خاصة لتمثيل المصالح القبلية. والدولة الوحيدة التي لم يطبق فيها هذا النظام مصر، حيث حصلت البلاد على استقلالها على أثر انقلاب وطني، ثم أقرت دستوراً لا يفرق بين مواطنيه.

ولكن كما نعلم جميعاً، فالدستور لا تدل بالضرورة على الممارسة السياسية، وفي كل حالة، كان إجراء الانتخابات مقيداً بالتشريعات المتعلقة على سبيل المثال بحق تشكيل الأحزاب أو وجود رقابة رسمية، بل بعدد كبير من المناورات والتدخلات ما يعني أن قلة قليلة من عمليات الاقتراع التي أجريت في الدول العربية في الحقبة الاستعمارية وأوائل عهد الاستقلال هي التي يمكن اعتبارها حرة إلى حد ما، ومنها الانتخابات السورية للأعوام ١٩٤٢ و ١٩٤٧ و ١٩٥٤، والانتخابات اللبنانية لعام ١٩٤٢، والانتخابات الأردنية لعام ١٩٥٦، والانتخابات العراقية الأولى لعام ١٩٥٤، والانتخابات القليلة التي أجريت في مصر والتي سمع فيها للتأييد الشعبي الكبير الذي حظى به الوفد لأن ينعكس في شكل أغلبية برلمانية كبيرة (خاصة في الأعوام ١٩٢٩، ١٩٢٤، ١٩٣٦، ١٩٥٠). وبالنسبة للبقية الباقية، فإن قائمة الأنواع المختلفة للتدخل وسوء الممارسات تطول، بدءاً من اللجوء إلى الأحكام العرفية أو أي نوع آخر من قوانين

الطارئ، وتقييد النشاط السياسي وانتهاء بالرشوة والترهيب وحشو صناديق الاقتراع^(٧). كان هذا إذن السياق الذي كان أدعية السياسة يجبرون على إدارته. ودخل الكثيرون الانتخابات مستقلين، بينما فضل آخرون تقديم خدماتهم لواحد أو لآخر من تكتلات المجلس النيابية التي شكلها الزعماء للدفاع عن مصالحهم الخاصة. ولم يدخل أغلب المرشحين الانتخابات كأعضاء، في جماعة تحظى بقدر من التنظيم والتماسك يضفيان عليها صفة الحزب بجدارة إلا في مصر وسوريا (وفي كل من المغرب والسودان لفترة وجيزة). وحتى في هذه الحالات، كانت قلة من هذه الجماعات هي التي تتتوفر لها عضوية وأفرع خارج نطاق المدن الكبرى.

كان أهم التنظيمات السياسية في مصر وسوريا هما العزيزان القوميان الوف والجمع الوطني، وكانت ثمة سمات مشتركة بين الوف وبين حزب المؤتمر الهندي من حيث إنه كان قد بدأ كحركة شعبية مناهضة للاستعمار بدعوى أنه الممثل الوحيد للمصالح القومية قبل أن يتکيف للمشاركة في أول انتخابات تنافسية بدأت في عام ١٩٢٤-٢٣. وكانت النتيجة نمطاً من التنظيم يسيطر على الحزب فيه زعيم والمقربون إليه بمجلس الشيوخ والمجلس النيابي وتدعمهم سلسلة من اللجان على مستوى الأقاليم والمحافظات والتي ساعدت على تنسيق الحملات الانتخابية وتعبئة تأييد القاعدة الشعبية كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ومع ذلك، لم تكن هناك عضوية رسمية ولا اكتتاب، ولم يكن هناك سوى مؤتمر سنوي واحد - عقد في سنة ١٩٢٥^(٨). إضافة إلى ذلك، كان الحزب يبذل أحياناً جهوداً جادة لتنظيم قطاعات معينة من المعارضة، وخاصة بين الشباب والنساء والعمال. لذا فقد كانت هناك قطاعات من الشباب باللجان المحلية في العشرينيات، بينما تم إنشاء تنظيم مركزي للوفديين الشبان لواجهة النفوذ المتضاد بعض الجماعات الجديدة التي كانت في طور النشأة في ذلك الوقت، وخاصة حزب مصر الفتاة والإخوان المسلمين^(٩).

وكما هو الحال بالنسبة للعديد من الحركات القومية المشابهة، أبدت قيادة الوف ميلاً مبكراً للانقسام حول أمور شخصية وسياسية، حيث تکتل بعض الأعضاء المنشقين وأسسوا تنظيمات سياسية منافسة. وبدأت هذه العملية في سنة ١٩٢٢ بتشكيل الحزب

الدستوري الليبرالي من عدد من الوفديين السابقين ممن أمنوا باتجاه أكثر تدريجية نحو الكفاح من أجل الاستقلال. وترتبط على عمليات الانشقاق التالية تشكيل الحزب السعدي في سنة ١٩٢٨ وكتلة مكرم عبيد الوفدية المستقلة في سنة ١٩٤٢. ومن هذه الجماعات المنشقة، لم يسع إلى إقامة تنظيم على غرار التنظيم الذي انشقوا عليه بما له من شبكة من الدوائر الانتخابية المحلية إلا السعديون. ولكنهم على ما يبدو وجدوا أنه من الأسهل أن يلجنوا إلى الناخبين في الريف وأن يحصلوا على ما يحتاجون إليه من أموال لتفطية حملاتهم من خلال إعطاء تأييدهم لترشيح أعضاء في عائلات كبيرة من الإقطاعيين في مقابل تبرعات مالية، كما فعل الدستوريون الليبراليون من قبلهم^(١٠). وحين كانت مثل هذه الأحزاب تصل إلى السلطة، كانت تجد أمامها خيارا آخر يتمثل في تغيير القوانين المنظمة للانتخابات، أو تعين عمد جدد بهدف تحسين إمكاناتها الانتخابية.

كان التنظيم القومي السوداني الأساسي التجمع الوطني الذي قاد الكفاح من أجل الاستقلال عن فرنسا في الثلاثينيات. وقد شارك التجمع - كما فعل الوفد - في السياسة الانتخابية في تلك الفترة، ولكن ببنية إدارية أضعف تتألف من مكتب يديره سكرتير دائم في دمشق تساعدته صحفتان، وتكون قوته في كون زعمائه ينتمون إلى صفوة ضيقة ولهم شبكة موسعة من المنتفعين من القادرين على جمع التبرعات والحصول على الأصوات الانتخابية في المناطق الحضرية^(١١). وينزل التجمع جهوداً للكسب التأييد في الريف. وبعد الاستقلال، غير اسمه إلى الحزب الوطني قبيل إجراء انتخابات ١٩٤٧. ولكن في ذلك الوقت، كان قد فقد كل تمسكه، وفي عام ١٩٤٨، عانى انشقاقاً كبيراً، حيث قام الأعضاء المنشقون في حلب والمنطقة الشمالية بتشكيل حزب الشعب لينافس التجمع^(١٢). وكان هذا الحزب أيضاً عبارة عن تحالف للوجهاء وكان لا يضم إلا عدداً قليلاً من الأعضاء بالإضافة إلى مرشحه للانتخابات اعتماداً على صيتها ومكانتهم الاجتماعية^(١٣). وفي انتخابات ١٩٥٤، حصل حزب الشعب على ٢٠ مقعداً من مجموع ١٤٢ مقعداً، مقارنة بالحزب القومي الذي حصل على ١٩ مقعداً، وحصل المرشحون المستقلون على ٦٤ مقعداً.

واثمة سمة أخرى ميزت السياسة المصرية والسويسرية في الحقبة الاستعمارية وال فترة الأولى من الاستقلال، وهي ظهور كيانات سياسية جديدة أفضل تنظيمياً تقوم على أساس أيديولوجية، وكانت قد بدأت في العادة كجماعات ضغط غير برلمانية قبل أن تقرر المشاركة في النظام الانتخابي لدعم مصالحها. وكانت التنظيمات التي تنتهي إلى هذا النوع تميل إلى الإبقاء على صفر حجمها. فلم يضم مصر الفتاة الذي تحول إلى حزب رسمي في سنة ١٩٣٦ أكثر من ألف عضو نشط^(١٤). لكنه كان له عدد من المرشحين للبرلمان نظراً لأن الحملات الانتخابية تقدم منبراً جيداً لنشر سياساته واستقطاب أعضاء جدد. وحين تم انتخاب أحد أعضائه - وهو إبراهيم شكري - في سنة ١٩٥٠، تمكن من ترك تأثير هائل من خلال خطبه ومقترحاته التشريعية الجديدة، وخاصة في وقت كان معظم نواب المجلس النيابي الذين يتبعون لجماعات حزبية أكبر يلونون بالصمت المطبق^(١٥).

وفي سوريا، اتبع عدد من الأحزاب نهجاً مماثلاً. ومنها الحزب الاشتراكي القومي السوري الذي نشأ في الأصل كجمعية سرية بلبنان في سنة ١٩٤٥، وحزب البعث الذي تأسس في سنة ١٩٤٢. وقام هذان الحزبان بتوحيد قواهما في سنة ١٩٥٢ ليشكلا حزب البعث العربي الاشتراكي، وكانا على درجة من التنظيم مكنتهما من الحصول على ٢٢ مقعداً في انتخابات ١٩٥٤ التي اتسمت بقدر من النزاهة، مقارنة بالحزب الاشتراكي القومي السوري الذي لم يحصل إلا على مقعدين^(١٦). ولكن نظراً للسيطرة التي فرضها كبار الإقطاعيين على التصويت في المناطق الريفية، لم يكن من المنتظر لحزب من هذا النوع أن يصل إلى السلطة من خلال صناديق الاقتراع، وقد أصبح هذا عاملاً مهماً لتشجيع زعمائه على التحالف مع ضباط الجيش في سبيل اجتذاب الجيش بما له من ثقل إلى جانبهم.

لم تكن هناك أحزاب كبيرة في العراق أو الأردن أو لبنان، وكان التماسك الضئيل الذي اتسمت به الحياة السياسية يعزى إلى تكتلات انتخابية تمت إقامتها في المجلس النيابي على يد سياسيين مخضرمين. ولا غرابة في أن هذه التكتلات لم يكن لها نشاط قائم بذاته، فكان لزعمانها قاعدتهم السياسية المستقلة، بينما كان شركاؤهم المقربون

يميلون غالباً إلى تحويل ولائهم من هذا إلى ذاك سعياً وراء المكاسب الواقتية^(١٧). ويبدأت الأحزاب ذات التنظيم الأفضل من النوع القائم على أيديولوجيا في الظهور في الأربعينيات والخمسينيات، وحينئذ تحولت من تنظيمات محظورة إلى تنظيمات شرعية واستعدت لتقديم مرشحيها للبرلمان. وتعد الكتابة اللبنانية مثالاً على هذا النوع من التنظيمات^(١٨). وكانت الكتابة قد تأسست كحركة غير برلمانية وشبه عسكرية في الثلاثينيات، ولم تكن مسجلة كحزب سياسي حتى عام ١٩٥٢ حين بلفت عضويتها حوالي ٤٠ ألفاً وتبلورت قيادتها وتأسست مكاتبها في أرجاء البلاد. وتلا ذلك تأسيس الحزب الاشتراكي الشعبي بزعامة كمال جنبلاط والذي ورد أن عضويته بلغت ١٨ ألفاً في سنة ١٩٥١^(١٩). إلا أن هذه التنظيمات الجديدة ظلت على صفرها، وفي عام ١٩٥١ كان ما لا يزيد عن ١٠ من النواب المنتخبين في المجلس النيابي اللبناني والبالغ عددهم ٧٧ ينتمون إلى أحد هذه التنظيمات أو الآخر^(٢٠). وفي العراق، كان أكبر الأحزاب الرسمية - وهو الحزب الوطني الديمقراطي - يضم أقل عن سبعة آلاف عضو ولم يفز إلا بخمسة مقاعد في انتخابات ١٩٤٧. وفي الأردن، كانت أهم الأحزاب السياسية التي سمح لها بممارسة نشاطها بين ١٩٥١ و١٩٥٧ مجرد أفرع من تنظيمات تأسست في الأصل في بقاع آخر من العالم العربي^(٢١).

نظراً للمناخ العام للحياة السياسية وعجز الأحزاب السياسية عن التعامل مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الملحة في ذلك الوقت، كانت ممارسة الديمقراطيّة المتعددة الأحزاب تتلقى انتقادات من كل ناحية ولا تجد إلا القليل من الالتفاف من نوى الصوت المسموع في الدول العربية في الأربعينيات والخمسينيات^(٢٢). وكان ذلك من أسباب سهولة اقتلاعها على يد أنظمة الحكم العسكرية في مصر وغيرها حيث تعرضت لانتقادات مستمرة ووصفت بأنها بدعة من ابتكار الغرب وتهدف إلى إشاعة الفرقة السياسية والاجتماعية في وقت كانت الدول الجديدة تحتاج فيه إلى تركيز كل قواها على المشكلات الكبرى كالاستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية والدفاع عن حقوق الفلسطينيين^(٢٣). وكان عبد الناصر أحد زعماء هذه الحركة، وكانت وجهة نظره في هذا الشأن في غاية الأهمية. فقد ورد أنه قال في لقاء أجراه معه محرر بصحيفة هندية في مارس ١٩٥٧ ما يلى :

هل لي أن أسألك سؤالاً: ما الديمocracy؟ يفترض أنتا كانت لدينا ديمocracy من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥٢، ولكن ما الفائدة التي عادت على شعبنا من هذه الديمocracy؟ أقول لك: كان الإقطاعيون والباشوات يحكمون شعبنا، وكانوا يستغلون هذا النوع من الديمocracy كأداة تعمل لصالح النظام الإقطاعي. وكنت ترى الإقطاعيون يجمعون الفلاحين ويسوقونهم إلى صناديق الانتخابات حيث يدلّي الفلاحون بأصواتهم حسب تعليمات سادتهم... وأريد أن أحذر الفلاحين والعمال اجتماعياً واقتصادياً بحيث يستطيعون أن يقولوا «نعم». أريد للفلاحين والعمال أن يتمكنوا من أن يقولوا «نعم» ولا دون أن يكون لرأيهم أي تأثير على معيشتهم وأرزاقهم. وهذا في رأيي أساس الحرية والديمocracy^(٢٤).

التنافس الحزبي في فترة ما بعد الاستقلال: المغرب ولبنان

لم يكن هناك سوى دولتين عربيتين استمرت فيما المنافسة متعددة الأحزاب إلى ما بعد الاستقلال، وهما المغرب ولبنان. ومن المفيد دراستنا هذه أن نتقى أسباب ذلك والظروف التي أدت إليه. ففي المغرب، كانت هناك فترة في أواخر الخمسينيات كان الحزب القومي الأساسي فيها - وهو حزب الاستقلال - يبدو كأنه بلغ مكانة يهيمن منها على الحياة السياسية للبلاد، إلا أن ذلك لم يكن صحيحاً. فكان حزب الاستقلال قد قاد الكفاح من أجل الاستقلال عن فرنسا، وعلى الرغم من اضطراره إلى ممارسة نشاطه سراً معظم الوقت، إلا أنه استطاع أن يتحول إلى تنظيم مكثف في أواخر الأربعينيات، يسانده تأييد شعبي كبير في المدن ويحظى بتعاون من جانب السلطان محمد الخامس. وكان كفاحه من أجل الاستقلال بمثابة باعث آخر على دعم قواعده وتوسيع نطاقه باعتباره القوة السياسية الوطنية الأولى^(٢٥). وحقق نجاحاً كبيراً حتى بلغ مئويه المليونين في سنة ١٩٥٦ من مجموع سكان يبلغ عشرة ملايين^(٢٦). مما أمده بقاعدة عريضة كان يحتاج إليها في سعيه إلى تأكيد حقه في الاستحواذ على السلطة في دولة يتمنى أن تقوم على حكم الحزب الواحد.

وكان فشل حزب الاستقلال في تحقيق أهدافه يعني إلى مزيج من المعارضة الملكية (اتخذ محمد الخامس لقب "ملك" في سنة ١٩٥٥) وافتقار الحزب إلى التمازن الداخلي، وفيما يتعلق بالملك فقد استعان بسلطته المستقلة لمنع الحزب من بلوغ مكانة تؤهله لتحدي سلطاته. فلم يعين سوى عشرة من الاستقلاليين في أول مجلس للوزراء في نولة المغرب المستقلة، وعلى الرغم من تزايد هذا العدد في الحكومات التالية - وخاصة في سنة ١٩٥٨ - إلا أن الحزب لم يستحوذ على الحكومة بالصورة التي أرادها^(٢٧): وفي الوقت نفسه، اتّخذ الملك إجراءات تضمن إحكام سيطرته على الجيش والقوات المسلحة والجهاز الإداري وكذلك المصادر الرئيسية للسيادة السياسية. كما شجع على تنظيم كيانات منافسة لتنظيم الحركة الشعبية التي حظيت بتأييد كبير بين الإقطاعيين وكبار المالك في بعض المناطق كجبال البرير أو الريف وهي مناطق وجد حزب الاستقلال صعوبة في اخترافها. وكان السلاح الأخير يتمثل في قدرة الملك على وضع قواعد اللعبة السياسية عن طريق إجراءات من قبيل ميثاق ١٩٥٨ للحربيات الشعبية الذي حدد نوعية الحزب المسموح بإقامته، ودستور ١٩٦٢ الذي تضمن بندًا خاصاً يحظر إقامة نظام حكم الحزب الواحد^(٢٨).

ووجد سعي الملك لحماية سلطاته عوناً من بوادر معينة داخل قيادة حزب الاستقلال تصدرت الحزب في سنة ١٩٥٩. وقد خضعت أسباب ذلك للعديد من التفسيرات المتباينة^(٢٩). فيشير بعض الكتاب إلى أهمية المنازعات الشخصية في هذا الشأن، بينما يشير آخر إلى أن الحزب لم يكن أكثر من تحالف بين مصالح متباينة وعلاقات متعرجة مع سائر العناصر الكبرى للحركة الوطنية، واتحاد العمال وجيش التحرير والقصر نفسه. وهناك اتفاق أكبر حول السبب المباشر للشقاق وهو الخلاف حول الطريقة التي ينبغي على الحزب أن يتبعها في تنظيم نفسه استعداداً للانتخابات المحلية التي أجريت في سنة ١٩٦٠. وكانت النتيجة تكتل جماعة منشقة بقيادة مهدي بن بركة وتشكيل تنظيم منافس باسم الاتحاد القومي لقوى الشعبية.

ولم تجر أية انتخابات عامة بالمغرب إلا في سنة ١٩٦٢، أي بعد سنوات قلائل من ولاية الملك الجديد، الحسن الثاني، مما أتاح لأنصار الملك وقتاً كافياً لتكوين تنظيم جديد

باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية تكون من عدد من الاعضاء السابقين بالحركة الشعبية التي لقيت من الشرطة والإدارة المركزية عوناً كافياً للفوز بـ ٦٩ مقعداً في المجلس النيابي في مقابل فوز حزب الاستقلال بـ ٤١ مقعداً، وفوز الحركة القومية للقوى الشعبية بـ ٢٨ مقعداً. وينبغي أن يعزى التوفيق الذي حققه حزب الاستقلال إلى المكانة التي نالها إبان الكفاح الوطني وإلى حسن تنظيمه في المدن الكبرى حيث استطاع أن يحظى بعضوية أفراد يساندونه مالياً وبينما من المراقبين الذين أقاموا اتصالاً مستمراً بين قيادة الحزب وأفرعه المحلية^(٢٠). وربما كان تعرض كلاً الحزبين لحملة من الترهيب الرسمي إلى قدرة الحزبين على منع جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية من الحصول على أغلبية كاملة. وبلغت هذه الحملة ذروتها باعتقال معظم قيادات الاتحاد القومي للقوى الشعبية في أواخر نفس العام بعد اكتشاف مؤامرة مزعومة ضد الملك. وتلت ذلك فترة شهدت أزمة اقتصادية خانقة أدت إلى قيام حركات تمرد وشيوع حالة من السخط، ثم إلى إعلان حالة الطوارئ في سنة ١٩٦٥ وتعطيل الحياة النيابية مدة خمس سنوات.

قام الملك الحسن بمحاولتين لإحياء نظام مقيد من النشاط متعدد الأحزاب في عامي ١٩٧٠/٦٩ وفى عام ١٩٧٧. وفي أقرب فرصة، انتهت التجربة مع برلمان جديد تم انتخابه بطرق مباشرة وغير مباشرة، نهاية مفاجئة نتيجة لمحاولات انقلابية عسكرية تمت في ١٩٧١ و ١٩٧٢. وأجريت ثالث انتخابات مغربية في سنة ١٩٧٧، وكان السباق المباشر يدور حول ١٧٦ مقعداً ببرلمانيا و ٨٨ مقعداً يختارها المجمع الانتخابي. وإذا جمعنا الطريقتين معاً، نجد أن المقادير الـ ١٤١ حصل عليها المرشحون المستقلون، بينما حصل الاستقلال على ٤٩ مقعداً، والحركة الشعبية ٤٤ مقعداً، وحصل حزب جديد يسمى الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية على ١٦ مقعداً، وهو حزب تكون من أعضاء من الجناح المعتمد من الاتحاد القومي للقوى الشعبية.

وتم اللجوء إلى مزيد من التعديلات الدستورية بهدف إطالة حياة المجلس النيابي لمدة ست سنوات أخرى تمت حتى عام ١٩٨٣. وجاءت الانتخابات المغربية الرابعة في سنة ١٩٨٤، وكانت في ظل قوانين جديدة أيضاً. وفي هذه المرة حضرت ٢٠٤ مقاعد

للانتخاب المباشر و ١٠٢ أخرى من المقاعد للانتخاب غير المباشر. كما كان هناك قدر كبير من تقسيم الدوائر الانتخابية لضمان احتواء العديد من الدوائر الانتخابية الحضرية على تصويت ريفي واسع النطاق^(٢١). وكان الاهتمام الشعبي بالانتخابات - حسب رأى البعض - ضعيفاً للغاية بالمعايير المغربية. ويرجع ذلك إلى ضعف الفروق بين البرامج التي عرضتها الأحزاب الثانية التي كانت جميعها مجبرة على إظهار ولائها للملك وسياساته إن أرادت الدخول في المنافسة^(٢٢). وحصل على أكبر عدد من المقاعد (٨٢ مقعداً) بين الأحزاب المشابهة للقصر، وهو الاتحاد الدستوري، الذي تكون في سنة ١٩٨٣، بينما نهب ٤٧ مقعداً إلى الحركة الشعبية، و ٤٢ لحزب الاستقلال، و ٣٩ للاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية. لكن الحكومة الجديدة التي تشكلت في سنة ١٩٨٥ لم تضم سوى أعضاء من أحزاب الوسط، ولم تشتمل على أي من أعضاء الجماعتين الأخيرتين.

إن مسار السياسة المغربية في السبعينيات والثمانينيات يشير إلى ما يؤيد وجهة النظر التي ترى أن هدف الملك كان يتمثل في إقامة نظام من التعددية المنظمة يلعب فيه هو نفسه الدور المحوري كحكم بين الجماعات المتنافسة - وهي إستراتيجية سماها البعض "فرق تعش"^(٢٣). ولكن على الرغم مما كتب عن سلطات القصر وتفتت المجتمع المغربي، إلا أن الملك وجد أن هذه ليست بال مهمة اليسيرة. فمثل هذا النظام لا يتسم بالاستقرار في جوهره، ويطلب تدخلًا ملكيًا مستمراً للحفاظ على كل الأحزاب ممثلة في وضع لن يسمع فيه إلا لقلة بjenى المناصب، في حين يظل الباقي ممحورين في موقف المعارضة النيابية الدائمة بالجلس. كما كانت هناك مشكلة تشجيع الأحزاب القديمة للمشاركة في الانتخابات ضد الجماعات التي يؤيدها القصر والتي كانت تعرف مقدماً أنها ستتحظى بكل فرص التأييد من جانب إدارة موالية. وكان كل ذلك في بلد شهد حالة دائمة من التعبير عن السخط الاقتصادي والاجتماعي واسع النطاق.

ولو قدر لهذا النظام أن يعمل، لكان الأمر يتطلب من الأحزاب القائمة أن تحول إلى شيء أشبه بجماعات الضغط التي تمثل بعض المصالح الخاصة والتي كان تستمد تماسكتها من قدرتها على الحصول على الموارد الازمة للمنتفعين، وليس من الحفاظ على تنظيم محكم وضروري لإدارة المرشحين في الانتخابات المغربية النادرة. وبالنسبة

الحقيقة، كان قادة الحزب يعلمون أنهم لن يسمع لهم ممارسة حتى هذه الأنشطة المحددة إلا إذا أعتبروا ظاهرياً عن تأييدهم للمبادئ المحورية التي تقوم عليها السياسة الملكية، كضم الصحراة الإسبانية، وتذكروا أن يمارسوا نوعاً من النقد حدته تعليمات الملك الحسن الخامس لعام ١٩٥٧ بضرورة أن يظل "مخالماً وبناءً"^(٣٤). وبالمواقة على هذه الشروط، كان هؤلاء الرجال في وضع يستمدون فيه بعض الميزات الضئيلة من الأزمات الدورية التي تعرضت لها المغرب من حين لآخر حين كان الملك يطلب منهم التنازل عن بوائزهم الانتخابية تأييداً لأحد برامجه للإصلاح الاقتصادي.

ويرجع طول بقاء نظام المجلس النبابي والحزبي اللبناني إلى أسباب متباينة. فقد لعب المجلس النبابي دوراً مهماً في عملية التمثيل الطائفى والمساومات بين الطوائف، بينما كان إقرار نوع ما من الديمقراطية يعد آلية ضرورية للتوفيق بين زعماء الطوائف الكبارى على الساحة السياسية اللبنانية. وكان النشاط الحزبى مجرد عنصر ضئيل من الموقف الكلى. ولكن ما إن تفاقم العجز عن احتواه فى إطار القواعد والتقارب المزعزعة القائمة حتى بدأ يلعب دوراً مهماً في انهيار الحكومة والدولة بعد ١٩٧٥.

ويلاحظ الكثيرون من يكتبون عن لبنان الدور المحوري للبرلمان في دستورى ١٩٢٦ و ١٩٤٢، لكنهم يفسرون ذلك على أنه نتيجة للسعى المتعمد من جانب البعض، كالfilfer السياسي ميشيل شيئاً، لتقديم آلية للمصالحة الطائفية^(٣٥). وبينما أن شيئاً لم يكن لديه الكثير ليفعله حال دستور ١٩٢٦ وأن معظم ما كتبه كان تبريراً معقداً للآليات القائمة بالفعل^(٣٦). والأهم في هذا الصدد التوافق الوثيق بين نظام التمثيل النبابي الذي أقره الفرنسيون على أساس وجود إدارة مركزية ضعيفة، وبين البنية الاقتصادية والاجتماعية القائمة بالفعل في المنطقة منذ أواخر العصر العثماني. ونظراً لإصرار فرنسا على تخصيص مقاعد في المجلس النبابي الجديد لأعضاء أكبر الطوائف عدداً بالنسبة مع أعدادها داخل التركيبة السكانية الإجمالية، فقد كان من المحم أن يخرج الأعضاء المنتخبون من العائلات الكبيرة التي كانت قوتها تقوم على سيطرتها على الموارد الاقتصادية والاجتماعية المهمة. وكان وجودهم في المجلس النبابي واستعدادهم لتولي مناصب حكومية أتاح لهم الفرصة لزيادة قوتهم، بينما كانت إمكانية تحقيق ذلك

بالنسبة لكتاب الشخصيات المسلمة والمسيحية على السواء يمثل تشجيعاً هائلاً لهم على نسيان معارضتهم لفصل لبنان عن سوريا والمشاركة في النظام الجديد. ويبقى الحديث عن الجهود التي بذلت لضمانبقاء الإدارة المركزية على ضعفها. وكان ذلك يرجع في جزء منه إلى سيطرة مصالح التجار والبنوك على الاقتصاد اللبناني. لكنه كان في الوقت نفسه نتيجة لوضع توقف فيه قدرة الأعيان على إرضاهم عملائهم السياسيين على قدرتهم على إمدادهم شخصياً بالموارد والخدمات التي كانوا سيحصلون عليها من النظام البيروقراطي نفسه لو كانت الإدارة أكثر تطولاً.

لم تكن الفرصة في مثل هذا النظام كبيرة لتوارد أحزاب سياسية منظمة. فمن ناحية، كان يمكن تمثيل معظم المصالح الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الحكومي، سواء بصورة مباشرة من خلال السلطة من الأعيان أو بصورة غير مباشرة من خلال واحدة أو أكثر من التنظيمات القائمة على أسس طائفية، كالكنيسة المارونية أو جمعية المقاصد التي تعد أكبر جمعية خيرية إسلامية في البلاد. ومن ناحية أخرى، فإن اقتصاداً يقوم في معظمها على الزراعة والخدمات لم يكن ليشجع على التكتل أو أي من أنماط التضامن الحضري التي كان يمكن أن تهيئ المجال لقيام أحزاب تقوم على أسس طبقية. وفي ظل هذه الظروف، فقد دخل أغلب النواب المنتخبين للبرلمان (ثلاث في سنة ١٩٦٤) إما مستقلين وإما ضمن قائمة من القوائم الانتخابية للأعيان، بينما ظل الشكل الأساسي للتحالف السياسي متمثلاً في الكتلة النيابية بالمجلس دون أي جانب جماهيري سوى الكاريزمة الشخصية لزعمهان^(٣٧).

لم تبدأ التنظيمات السياسية في تسجيل نفسها كأحزاب لدخول سباق الانتخابات إلا في العقد الذي تلا الاستقلال. ومن أوائل هذه التنظيمات تنظيم الكتاب الذي فعل ذلك "على مضض" في عام ١٩٥٢^(٣٨). والمقصود من عبارة "على مضض" أنه لم يشعر بالقدرة على التخلص عن جانبه العسكري الذي قدر له أن يلجأ إليه فيما بعد في الحرب الأهلية المحدودة في سنة ١٩٥٨. وكان يسيطر على الحزب زعيمه بيير الجميل الذي كان يعمل من خلال مكتب سياسي يدعمه عدد من الموظفين المتخصصين وعدد قليل من الموظفين الدائمين. وفي الوقت نفسه، كان هناك اهتمام كبير باجتذاب عضوية منتظمة

(٨٥٪ من المسيحيين) بلغت ٦٠ ألفاً في الستينيات^(٣٩). أما الأحزاب الأخرى التي كان لها من التنظيم ما يؤهلها للحصول على مقاعد قليلة في المجلس النيابي فكانت الحزب الاشتراكي التقدمي وحزب الطاشناقالأرمني.

كانت التنظيمات التي أطلقت على نفسها اسم أحزاب في لبنان، كما في غيرها من الدول، قد قادت لعدة أغراض غير التنافس الانتخابي. فكان بعضها يمثل مصالح المجتمعات الطائفية المحلية، بينما كان بعضها الآخر على علاقة وثيقة بالأحزاب العربية الأخرى، أو بأنظمة عربية بارزة كنظام جمال عبد الناصر في بعض الحالات. وعندما أصبح العنف سمة من سمات الحياة السياسية اللبنانية بعد ١٩٦٧، بدأ الكثيرون في تنظيم صفوف مليشيات خاصة بهم وفي تطوير ندق قوى للمجلس النيابي والنظام اللبنانيين. ومن أبرز أمثلة هذه الجماعات حركة إبراهيم قبيلات الناصرية المستقلة - المرابطون - التي جمعت بين وظيفة النادي الاجتماعي في بعض الأحياء الفقيرة ببيروت مع التركيز على التطوع العسكري^(٤٠). وفي عام ١٩٧٢، اتحدت عدة أحزاب راديكالية مع حزب كمال جنبلاط الاشتراكي التقدمي ومنظمة التحرير الفلسطينية ببنان وشكلت ما عرف فيما بعد باسم الحركة الوطنية، بهدف العمل على إحداث تغيير جذري في النظام السياسي. وواجهت الحركة تحديات من جانب زعماء الكتاب من كانوا يرون في أنفسهم أكبر المدافعين عن الواقع القائم. ونجد المثال على فكرهم في الرسالة المفتوحة التي وجهوها للرئيس اللبناني في سنة ١٩٧٣ لتحذيره مما أسموه خطر محاولات الماركسيين فرض نظامهم على البلاد كلها. وقام ستوكس بترجمة هذه الرسالة فيما يلى:

«نحمد الله أن الدولة قررت أن تخذ موقفا صلبا لمواجهة هذه التحديات، ونحن نؤيدك وندعم موقفك. ولكن إذا فشلت الدولة في أداء واجبها أو ضعفت أو تخاذلت، فإننا يا سيادة الرئيس سنقابل المظاهرات بمظاهرات أكبر منها، والإضرابات بإضرابات أكثر امتدادا، وسنقابل العنف بالعنف والقوة بالقوة»^(٤١).

وгин بدأ القتال في سنة ١٩٧٥، كانت مليشيات الحزب العناصر الفاعلة فيها، إلى أن انهار الجيش في أوائل عام ١٩٧٦ وما تلاه من تدخل متزايد من جانب الجماعات الفلسطينية والسوربين من بعدهم.

إجراء الانتخابات بدون أحزاب: الأردن والكويت

كانت التنظيمات التي تسمى نفسها أحزاباً موضع ارتياح من جانب أنظمة الحكم العربية، وخاصة في منطقة الخليج وال سعودية، حيث تعرضت دائمًا للحظر، وفي الأردن حيث كان وجودها القانوني قصير الأجل، وكانت تعد بصورة عامة عوامل تفكك اجتماعي وعنصري تحمل أيديولوجيات ضارة وجسروا للتدخل السياسي الأجنبي. وربما كانت مثل هذه الأحساس هي التي منعت الحكام من تكوين أحزاب ملکية تؤيدتهم. لذا، في النول القليلة التي شهدت انتخابات تنافسية من حين لآخر، أجبر المرشحون على الدخول كمستقلين وألا يشيروا للتوجهات أو الجماعات التي يمثلونها إلا نادياً.

وسمح للجماعات في بادئ الأمر بالتقدم للحصول على تصاريح بالتحول إلى أحزاب في الأردن بمقتضى "قانون الأحزاب السياسية" لعام ١٩٥٥. وشارك بعضها في انتخابات ١٩٥٦ العامة، وتمكن بعد ذلك الاشتراكيون القوميون، بما لهم من ١٢ مقعداً من مجموع ٤٠ مقعداً، من تشكيل حكومة قصيرة الأجل. إلا أنه سرعان ما تم حظر الأحزاب مرة أخرى إبان الأزمة السياسية في أبريل ١٩٥٧ وظل الحال كذلك منذ ذلك الحين. ودخل المرشحون كمستقلين في عدد قليل من الانتخابات العامة حتى ١٩٦٧؛ ثم فكر الملك أنه من الحكمة أن يتم تعطيل الحياة النيابية تماماً نظراً للمشكلات التي نجمت عن سيطرة إسرائيل على المواطنين الفلسطينيين بالأردن من يعيشون بالضفة الغربية المحتلة. لذا، فقد توقف المجلس المصغر عن الانعقاد بين ١٩٧٤ و ١٩٨٤ بدعوى أن ذلك يتعارض مع قرارات القمة العربية بالرباط التي قررت أن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.

وفي النهاية تمت دعوة المجلس النيابي للانعقاد في يناير ١٩٨٤ استعداداً لإجراء انتخابات جديدة في الضفة الشرقية. واستفردت مراجعة قانون الانتخابات عامين آخرين، ولم تعقد الانتخابات نفسها إلا في نوفمبر ١٩٨٩. وفي ذلك الوقت، كان الوضع الداخلي قد تغير تماماً، بسبب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية أولاً، ثم بسبب حركات

العصيان والمظاهرات التي اندلعت في أبريل ١٩٨٩ احتجاجاً على زيادة الأسعار والحد من النفقات الحكومية وما إلى ذلك من إجراءات اتخذت لمعالجة الأزمة الاقتصادية الطاحنة، وتم تعيين حكومة جديدة للتعامل مع الأوضاع وبدلت الوعود بإجراء انتخابات حرة بدون تدخل رسمي، وأجريت الانتخابات في نوفمبر التالي، وشارك فيها ١٤٠٠ مرشحاً حول ٨٠ مقعداً بالضفة الشرقية، وتم تخصيص ١٧ مقعداً للمسيحيين و٢ لاعضاء الجاليات الچركسية والشيشينية، وأدلت المرأة بصوتها لأول مرة في انتخابات عامة، وكانت هناك ١٢ مرشحة^(٤٢).

وعلى الرغم من حظر دخول الأحزاب السياسية انتخابات ١٩٨٩ سمحت السلطات بحرية كبيرة للمرشحين في الإعلان عن ارتباطهم بحركات وتوجهات معينة. ونتيجة لذلك كان العديد منهم في وضع يمكنهم من الاستفادة من إمكانيات جماعاتهم من حيث التمويل والتنظيم. فاستأجر بعض المرشحين شاحنات صغيرة تحملهم عبر بوائزهم الانتخابية. وحظى آخرون بعدد من المؤيدين في اللجان الانتخابية يكفي للاستفادة من ميزة السماح للأمينين من الناخبين بتحديد اسم من اختياره بصوت مسموع. ومن المفترض بصورة عامة أن أعضاء حركة الإخوان المسلمين الأردنية ذات التنظيم الجيد قد فازوا بحوالي ٢٠ مقعداً، بينما فازت الجماعات اليسارية والإصلاحية والليبرالية المختلفة، بما فيها المؤسسين المشاركون بالحزب الشيوعي الأردني وأحد أعضاء الحزب الديمقراطي الأردني والجناح الأردني من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين^(٤٣).

وزادت الانتخابات من الضغوط الملقاة على الملك حسين لتحديد الشروط للسماح بإقامة أحزاب وتروشيع مرشحين عنها للمجلس النيابي. وكان رده على ذلك أن أمر بتشكيل لجنة من ٦٠ عضواً في أبريل ١٩٩٠ لوضع ميثاق وطني يحدد الأسس الضرورية. وكان يبيو أنه يريد أن يضمن موافقة هذه الأحزاب مقدماً على تأييد كل من الدستور والملكية، وأن تكون هناك قواعد تمنعها من التعرض لسيطرة خارجية. وتم اختيار أعضاء اللجنة من كل التنظيمات السياسية القائمة بعد إجراء المشاورات التي

لابد أنهم قد وافقوا فيها على الالتزام بتوجيهات الملك^(٤٤). وكان من المفروض أن يتم تقديم الميثاق نفسه إلى مؤتمر قومي في يونيو ١٩٩١.

تم تنفيذ فكرة الميثاق القومي في تونس وفي عدد آخر من الدول العربية في نفس الفترة تقريباً، حيث اجتمع ممثلو عدد كبير من الجماعات السياسية لوضع القواعد لمستقبل الحياة السياسية بالبلاد. وبذلك، كان لهذا الإجراء جاذبية واضحة لدى الأنظمة الشمولية التي ساورها القلق حول مخاطر الانفتاح على التنافسية التعددية. وشاعت بالكويت صورة معدلة من هذه الفكرة ذاتها قبيل الفزو العراقي مباشرة في صيف ١٩٩٠.

سارت التجربة الكويتية مع الديمقراطية بصورة متقطعة. فبعد الاستقلال في سنة ١٩٦١، تم تشكيل مجلس استشاري لوضع دستور ١٩٦٢ يتضمن بندًا يتعلق بإقامة مجلس وطني منتخب. وعقدت الانتخابات نفسها في سنة ١٩٦٣، حيث شارك فيها ٢٠٥ أشخاص كمستقلين يتنافسون حول ٥٠ مقعداً. وكان المرشحون الناججون يشملون أفراداً من أسرة الصباح الحاكمة والتجار والمثقفين والشيعة والبدو^(٤٥). وتم الإبقاء على عدد الناخبين محدوداً عن عدد ليصل إلى ما لا يزيد عن ١٧ ألفاً من الذكور - تم تحديدهم بأنهم أعضاء الأسر التي عاشت بالكويت بصورة دائمة منذ عام ١٩٢٠. وكان معنى ذلك صغر حجم الدوائر الانتخابية بصورة ملحوظة، وكان كل مرشح معروفاً شخصياً لدى كل الناخبين، وكان يستطيع في بعض الحالات أن يدعو عدداً كبيراً منهم لوليمة تقام في الشارع المجاور لبيته. وأجريت انتخابات أخرى عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٥ قبل أن يقوم الأمير فجأة بحل المجلس الوطني في سنة ١٩٧٦ خوفاً من تشجيع التوتر بين الجاليات العربية المتنافسة مع بدء اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية. وكانت المشكلات قد بدأت في الظهور بالفعل نتيجة لمساعي كتلة المعارضة الصغيرة المكونة من عشرة أعضاء تقريباً لنزع بعض سلطات الصباح، وكانت هناك ادعاءات بأن الأسرة كانت تدخل في الانتخابات للحيلولة دون انتخاب بعض من كبار نقادها^(٤٦).

ووافق الأمير على السماح بإجراء انتخابات جديدة في سنة ١٩٨١. ومرة أخرى كان التدخل الحكومي وإقامة دوائر انتخابية صغيرة سبباً في صعوبة مشاركة أعضاء

المعارضة غير الرسمية، إلا أن هناك جماعات جديدة تمكنت من الفوز بتمثيل نوابي بالمجلس، وخاصة من استطاعوا التركيز على مؤهلاتهم الدينية سواء بين الشيعة أو السنة. وأجريت انتخابات أخرى في سنة ١٩٨٥ وأفرزت مجلساً يضم ما يسميه بيترسون "تكلات غير رسمية" قوامها نوابان أو ثلاثة نواب تدعيمهم "تنظيمات محددة ذات قواعد راسخة"^(٤٧). وكان من هذه التنظيمات الكتلة الديمocrاطية بزعامة أحمد الخطيب، وجمعية الإصلاح الاجتماعي و الجمعية الثقافية الاجتماعية و جمعية نهضة التراث. وكان هناك أيضاً القوميون العرب الذين ركزوا على أهمية دور الكويت في العالم العربي. واستمر هذا المجلس، الذي يعد السادس في تاريخ الكويت، ما لا يزيد عن عام واحد، ثم تم حله في سنة ١٩٨٦.

وزادت الضغوط الرامية إلى إعادة الحياة الديمocratie ببطء، إلا أنه مع بداية عام ١٩٩٠ زادت هذه الضغوط قوة لدرجة أجبرت الحكومة على اقتراح تشكيل لجنة وطنية تكون مهمتها الأساسية مناقشة وسائل السيطرة على المجلس النبأى بحيث يتم تجنب المواجهات السابقة بين وزراء آل الصباح وبين النواب. وأدى التصويت على ثلاثي الأعضاء لعدد ٧٥ مقعداً إلى إجراء انتخابات مباشرة في يونيو. وكانت المحصلة أصغر كثيراً مقارنة بعام ١٩٨٥، ما يعزى في جزء منه إلى مقاطعة عدد لا يستهان به من النواب القدامى بال مجلس النبأى للانتخابات^(٤٨). وجاء الغزو العراقي ليقطع المناقشات التي كان يمكن أن تؤدي إلى إجراء إصلاحات دستورية أكبر أو إلى وضع ميثاق وطني كويتي.

إيران قبل الثورة الإسلامية ويعدها: حزب واحد أم تعددية؟

مررت إيران منذ عام ١٩٤٥ بثلاث مراحل أفسح النظام التعددي الوليد فيها المجال لمحاولة إجهاضية لإقامة نولة الحزب الواحد. كانت أولى هذه المراحل في الفترة من ١٩٤١ إلى ١٩٥٢، حيث كان إجبار رضا شاه على التنازل عن العرش بداية لحياة سياسية أكثر انفتاحاً إلى حد ما، مما شجع على قيام عدة أنواع جديدة من الكيانات

اتخذ معظمها أحد شكلين كان أولهما تكتل جماعات من أعضاء المجلس في تجمعات كوسيلة للحصول على مزيد من القوة الانتخابية والتفوز السياسي. وكان الشكل الآخر يتكون من جماعات تكونت "من أعلى" على يد بعض الشخصيات البارزة بتمويل من بعض الرأسماليين الآثرياء في الغالب^(٤٩). وكان الحزب الوحيد الذي كان له تنظيم على مستوى قومي حزب توده (الجماهير) الذي ذهب إلى مدى بعيد في استقطاب التأييد الشعبي الذي شمل بعض أعضاء طبقة رجال الدين، مع أنه تكون على يد مجموعة من الماركسيين^(٥٠). وقد استفاد هذا الحزب إلى درجة كبيرة من ارتباطه بالحركة العمالية الناشئة في المدن الصغيرة، وحقق مكانة مكتنفة من فوز ثمانية من أعضائه المرشحين البالغ عددهم ٢٢ في انتخابات ١٩٤٢ العامة. إلا أنه تعرض فيما بعد لسلسلة من الهجمات المستمرة من جانب الحكومات المتولدة في عام ١٩٤٦، ولهمجات أخرى في ١٩٤٩ ثم في ١٩٥٣ لدرجة نفي وجوده كقوة سياسية نشطة.

كان نجاح توده المؤقت عاملاً مشجعاً لجماعات أخرى على محاولة إقامة تنظيمات قومية من نفس النوع، ومن أهمها حزب إيران الديمقراطي الذي شكله أحمد قوام، رئيس الوزراء في ذلك الوقت، في سنة ١٩٤٦، واشتد ساعد الحزب الجديد بتحالفه المؤقت مع توده في الأشهر الأولى من قيامه وقبل انقلابه ضده، وفي الوقت نفسه كان يحاكيه في بنائه المتميزة. فاتخذ هو أيضاً أنفرعاً له في أرجاء البلاد، مع استقطاب عدد من التنظيمات المؤيدة من النساء والطلبة والعمال. وأدى ذلك إلى اكتسابه قوة كافية للحصول على ما يقرب من ٨٠ مقعداً في الانتخابات التي أجريت في شتاء ١٩٤٧/٤٦، قبل أن يتعرض للانقسام والانهيار النهائي بعد استقالة قوام من الحكومة في صيف ١٩٤٧.

وجرت محاولةأخيرة لتشكيل تنظيم سياسي قومي من جانب محمد مصدق، السياسي الكبير الذي كانت له مكانة كبيرة وعلى نطاق واسع. وقام التنظيم على أساس الجبهة الوطنية التي ساعد هو نفسه على تأسيسها في سنة ١٩٤٩. وكان هذا التنظيم في جوهره تنظيماً مفككاً يتكون من جماعات مصالح وحدت بينها المعارضة لكل من التفوز البريطاني وطموحات الشاه لأن يتحول إلى ما هو أكثر من مجرد حاكم

ملكي دستوري. وكان مصدق نفسه يصر على السماح بانضمام التنظيمات فقط، وليس الأفراد، إلى هذا التنظيم. فكان يرى أن إيران لم تكن قد بلغت مرحلة الاستعداد لقيام أحزاب على غرار أحزاب الغرب، وأن صورة ما من التحالف القومي هي التي يمكن أن تسمع للزعماء بالتحديث باسم الأمة^(٤١). ومع أن الجبهة لم تتمكن من إحراز الفوز إلا للثانية من مؤيديها في انتخابات ١٩٥٠ العامة، إلا أنها استمرت في أداء دور نشط إبان أزمة تأميم النفط في أوائل الخمسينيات، وقبل فقدان تأييد طبقة رجال الدين وغيرهم من الجماعات المهمة، ثم طردها من السلطة علىثر انقلاب الشاه بمساعدة من الولايات المتحدة في سنة ١٩٥٣.

وبدأت الدورة الثانية مع التجربة المحيرة التي خاضها الشاه مع حكومة العزيزين والتي بدأت بعد إلغاء الأحكام العرفية في سنة ١٩٥٧. فدعىأعضاء المجلس الذين كانوا قد تم انتخابهم تحت رقابة حكومية مشددة في العام السابق للانضمام إلى أحد التكتلين الجديدين عرف باسم حزب الشعب والشاه. ويجدر هنا أن نلاحظ أن أيًا من هاتين الجماعتين لم يكتب لها البقاء تنظيميا بمفردهما، فلم تكونا في حاجة إلى عضوية عادية ولم تكن لهما مصالح تتمثلهما ولا سيطرة كبيرة على العملية الانتخابية التي كان المرشحون فيها يخضعون لاختيار الشاه ومخابراته وليس لاختيارهما. كما أن الشاه هو الذي كان يختار رئيس الوزراء ويعزله إن لم يرض عنه. وتناولت الأحزاب الحكومات حتى عام ١٩٦٢ حيث ظلت تحت سيطرة أعضاء الحزب الوطني حتى عام ١٩٧٥ حين قرر الشاه فجأة أن يؤلف تنظيميا سياسيا قوميا وحيدا عرف باسم رستاخيز (النهاية). وسرعان ما انتشرت أفرعه في أنحاء البلاد، وأجبر كبار المسؤولين وأصحاب النفوذ على الانضمام إليه زمرا، بما فيهم كل أعضاء المجلس تقريبا.

لatzالأسباب التي دعت الشاه إلى اتخاذ هذا القرار مجهرة. ويقترح البعض أنها كانت تتعلق برغبته في فرض درجة أكبر من النظام الاجتماعي وإحكام السيطرة على البلاد في وقت شهدت فيه تحولات اقتصادية سريعة في أواخر الطفرة النفطية الأولى^(٤٢). ويمكن أيضًا اعتبار هذا القرار إجراء سياسيا واجتماعيا مخططا لمواجهة الآثار الخطيرة المتربطة على الإفراط في مركزية اتخاذ القرار لسد الفجوة الضخمة التي

ووجدت بين الشاه والمجتمع. ولعب التور الأكبر في رسم خطة التقنيocrاطيون الإيرانيون الذين تلقوا تعليمهم الولايات المتحدة من اتبعوا نهج التعبئة الاجتماعية لكتاب علماء السياسة الأميركيين، وكانوا يعرفون محليا باسم "الماستشوتين" نظرا لأنهم تلقوا تعليمهم في MIT (معهد ماستشوستس التكنولوجي). وستتحدث في الباب الخامس عن التور الذي لعبه تأسيس رستاخيز في تقويض دعائم النظام وتمهيد الطريق إلى الثورة التي أطاحت بالشاه.

بدأت الدورة الثالثة والأخيرة في سنة ١٩٧٩ . وهنا أيضاً، كانت هناك فترة قصيرة من الحرية السياسية شجعت على قيام عدد كبير من الجماعات والاحزاب والتكتلات، كان أهمها الحزب الجمهوري الإسلامي الذي أسسه آية الله بهشتى الذي كان عضوا مؤثرا بالمجلس الثوري الذي شكله الخميني، بهدف السيطرة على طبقة رجال الدين. وجاء التأييد من جانب قطاع من رجال الدين الأكثر انفصالا في السياسة، وجاء المبررات الأيديولوجية لا من جانب فكرة الخميني عن ولادة الفقيه وحسب، بل أيضاً من إصرار بهشتى على ترجيح حسن الخلق والسيرة كمعايير للخدمة الحكومية بدلا من الخبرة والحنكة^(٥٢). ومع ذلك فقد استغرق الأمر بعض الوقت حتىتمكن الحزب الجمهوري الإسلامي من الحصول على التأييد الكامل من جانب الخميني نفسه الذي كان لايزال يتطلع إلى التقوقاط من غير الدينين، من أمثال أبو الحسن بنى صدر - أول رئيس للجمهورية - لتولى إدارة شئون البلاد. ولم يغير الخميني رأيه ويتجه إلى تأييد فكرة اتخاذ رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة من أعضاء الحزب الجمهوري الإسلامي إلا بعد أن كان الحزب قد استعان بتنظيمه على المستوى القومي للفوز بثمانين مقعدا (من مجموع ٢٧٠) في انتخابات المجلس لعام ١٩٨٠ وبدأ في شن هجومه المتواصل على بنى صدر نفسه، ثم استغل بهشتى وزملاؤه رأس الجسر الذي أتيح لهم لإقامة شبـه احتكار للسلطة لأنفسهم، تدعيمـهم في ذلك شبكة من التأييد الدينـي امتدـت من طهران وحتى أصـفـرـ الأـحـيـاءـ فيما يـعـدـ فيـ حـقـيقـتـهـ نظامـ حـكـمـ دـينـيـاـ (ثـيـوـقـرـاطـيـةـ).

ولكن ما أن تمكن الحزب الجمهوري الإسلامي من احتكار السلطة حتى بدأ في الانقسام والتفكك. ويمكن القول في هذا الصدد إنه لم يكن له ما يبرر استمراره بعد أن تحقق هدفه في فرض السيطرة الدينية. وكانت المسئولية عن الحكم واتخاذ القرار على أساس يومي تعنى أن أعضاءه وجدوا أنفسهم على الجانب المضاد من التقسيمات السياسية الجديدة التي ظهرت على وجه السرعة. وفي عام ١٩٨٤، عجز الحزب عن تجميع قائمة متفق عليها من المرشحين للانتخابات العامة، بينما تعرض عدد من مؤيديه للهزيمة حتى في المدن التي كانت تخضع لسيطرة رجال الدين، كمدينة قم. وظل العزب يتغير كتنظيم حتى عام ١٩٨٧ حيث بدأ يتعرض للتجريع من جانب الخميني بناء على نصائح من الرئيس خامنه آى ورئيس المجلس على أكبر رفسنجانى على ما يبدو، حيث كانا يؤمنان بأن فرص سعيهما إلى السلطة ستتحسن بدوره^(٤).

التعديدية في إسرائيل وتركيا

يتفق محلو السياسة الإسرائيلية على دور الأحزاب الكبرى في الحياة السياسية للبلاد، بل يذهب أحدهم إلى حد القول بأنها مارست من النفوذ قدرًا «أكثر انتشاراً منه في أيّة دولة أخرى باستثناء الدول ذات الحزب الواحد»^(٥). وهناك اتفاق عام أيضًا حول الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة. أولها دور الأحزاب في مرحلة ما قبل قيام الدولة، حيث كانت بمثابة أدوات كبيرة في عملية الاستيطان والسعى إلى إقامة وطن قومي. وفي غيبة حكومة يهودية، شاركت الأحزاب الكبرى - كحزبي ماباي و مابام - في عملية استيعاب المهاجرين الجدد ومدتهم بالتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والحماية العسكرية من خلال ميليشياتها. كما كانت هذه الأحزاب المصادر الرئيسة لتوزيع الأموال الصهيونية القادمة من الخارج، والتي كانت مخصصة لهم طبقاً لآلية عرفت باسم «المفتاح» والتي كانت تتلقى المال من خلالها بالتناسب مع عدد الأصوات التي تحصل عليها في انتخابات الجالية اليهودية^(٦). وأصبح حزب ماباي - الذي تأسس في سنة ١٩٢٠ - هو الحزب المهيمن في مرحلة ما قبل قيام الدولة بسبب سيطرته على المستدرور ونجاحه الانتخابي المتواصل.

وزادت المكانة المحورية للأحزاب على بعد عام ١٩٤٨ حيث كان تأسيس الحكومة ويور هذه الأحزاب في استيعاب الموجات الجديدة من المهاجرين اليهود قد أمنها بفرص جديدة لتوسيع أنشطتها. وفي ذلك الوقت زادت الأموال القادمة من الخارج لتوزيعها، وزادت معها السيطرة على المؤسسات الجديدة والحصول على مناصب في الإدارات الإسرائيلية الجديدة. وهنا أيضاً، كان حزب ماباي، الذي كان يحظى بأكبر عدد من الناخبين، هو الذي تفوق في تنظيم سلسلة من التحالفات قامت بتوزيع حصص الموارد الحكومية على كل الأحزاب اليهودية الكبرى باستثناء حزب حيروت بزعامة مناحم بييجن. وكانت النتيجة تشكيل نظام تولت فيه الأحزاب دور الوسيط في الوفاء باحتياجات الجماهير وتوزيع الخدمات الإدارية^(٥٧). ومن النتائج أيضاً تلك الدرجة الرفيعة من المشاركة الرسمية في الأنشطة الحزبية، حيث وصلت نسبة الناخبين الإسرائيليّين الذين انضموا كأعضاء حزبيّين إلى نسبة تتراوح بين الربع والثلث^(٥٨).

ومن المؤثرات المهمة الأخرى التي عملت على تنمية النظام الحزبي الإسرائيلي الآلية التي تمت بها إدارة الانتخابات. وكانت هذه الآلية في جوهرها استمرارا للنهج الذي اتبَع في مرحلة ما قبل قيام الدولة والتي ربطت بين التمثيل النسبي وبين جمهور انتخابي يهودي موحد يمثل كل حزب فيه قائمه الانتخابية. وتم اتباع نفس النهج في انتخابات يونيو ١٩٤٨ للمجلس الانتخابي الذي تم تشكيله في وقت كان القتال لايزال مشتعلًا فيه، ولم يكن من الواضح بعد ما ستكون عليه حدود إسرائيل النهائية^(٥٩). ومع أن بن جوريون وعددا من زملائه كانوا يتطلعون إلى إقرار نظام تعددية الدوائر الانتخابية، لقى مثل هذا التغيير عوائق كثيرة من جانب الأحزاب الصغيرة التي رأت فيه خطرا عليها. وكانت النتائج متضاربة إلى حد ما. فمن ناحية، كان النظام قد أدى إلى دعم قوة زعماء الأحزاب الذين كانوا يفرضون سيطرتهم التامة حتى أواخر السبعينيات على تحديد من يسمع له بتسجيل اسمه مرشحا على القائمة القومية الموحدة. ومن ناحية أخرى، فنظرًا لأن أي حزب أو قائمة يمكن لها في ظل النهج الإسرائيلي للتمثيل النسبي أن تفوز بمقعد بالكنيست بالحصول على ٢٠ ألف صوت، فقد كان ذلك عاملاً مشجعاً على تصاعد انقسام الجماعات المنشقة والفرق الصغيرة.

من المناسب هنا أن نقسم الأحزاب الكبرى إلى ثلاثة جماعات - اليسار واليمين والتوجه الديني - أحذين في اعتبارنا أن كلا من اصطلاحى اليسار واليمين يقصد بهما الموقف من السياسيين الداعية والخارجية. وكانت أهم الأحزاب التي تنتسب إلى الفئة الأولى ماباى والحزبيين المنشقين عليه : أحذنت هاعاقدودا ورافى الذين اندمجا مرة أخرى في سنة ١٩٦٨ ليشكلوا حزب العمل، ومايام الذى انضم إلى العمل في انتخابات ١٩٦٩ لتشكيل قائمة ائتلافية عرفت باسم معراج (التحالف). وفي الوقت نفسه، كان الحزبان الرئيسيان في اليمين هما حيدروت وحزب الليبراليين (مزيج من الصهيونيين والتقديميين) الذى انضم إلى حيدروت لتشكيل حزب جاهال في سنة ١٩٦٥، وعدد من الجماعات الصغيرة التي انضمت أيضاً إلى جاهال في سنة ١٩٧٧ لتشكيل تكتل انتخابي عرفت باسم ليكود. وفي النهاية، كانت الأحزاب الدينية الكبرى الحزب الديني وأجودات يسرائيل وبعض الأحزاب الأحدث التي ظهرت في الثمانينيات، كحزب شاس.

سيطرت الأحزاب التي تنتسب إلى هذه المجموعات الثلاث على السياسة الإسرائيلي عبر سنوات، وحصلت على سبيل المثال على حوالي ٨٠٪ من الأصوات في سنة ١٩٧٢ وعلى ١٠٠ مقعد من مقاعد الكنيست البالغ عددها ١٢٠^(١٠). وكانت التنظيمات السياسية الأخرى ذات الأهمية الحزب الشيوعي الذي انضم إلى حزبين في سنة ١٩٦٥ و ١٩٧٣، ثم انضم مرة أخرى ليصبح القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح)؛ وحركة الديمقراطية من أجل التغيير والتي حصلت على ١٥ مقعداً بانتخابات ١٩٧٧ وتخللت في أوائل الثمانينيات. أما البقية - وهي مجموعة كبيرة من الجماعات والقوانين والتنظيمات ذات العضو الواحد - فقد فازت بمقعدين في مختلف الانتخابات، لكن أي منها لم يحظ بعضوية عادية أو بالاقتراب من مصادر التمويل أو الإداره المركزية لدرجة تؤهلها لأن يطلق عليها اسم أحزاب بالمعنى المقبول للتسمية.

سبق أن تحدثنا (في الباب الخامس) عن كيفية سيطرة ماباى ثم حزب العمل على النظام السياسي الإسرائيلي من ١٩٤٩ إلى ١٩٧٧. ويفتهر كل من الليكود وتحالف العمل - معراج فيما بعد - تحولت السياسة الإسرائيلية إلى ما يوصف بنظام الائتلافين الذي تم فيه اقتسام مجموع المقاعد ٩٩ في سنة ١٩٨١، ٨٥ في سنة ١٩٨٤؛ ٧٩ في

سنة ١٩٨٨) بينهما. وفاز الليكود بأغلبية كبيرة على التحالف في عامي ١٩٧٧ و ١٩٨١ تمكنه من تشكيل الحكومة، ولكن في عام ١٩٨٤ - وفي وقت شهد أزمة قومية طاحنة - لم يتمكن أي منها من العثور على جماعات برلمانية صافية توافق على العمل معه، وكانت النتيجة تشكيل حكومة وحدة وطنية ضمت وزراء من كلا الائتفين. وانتشرت هذه التجربة في عام ١٩٨٨، إلا أنها انتهت في ربيع ١٩٩٠ بانسحاب العمل وتشكيل حكومة يسيطر عليها الليكود في مايو.

تميز تحالفات الأحزاب الصغيرة التي لازالت تحتفظ بكيانها المستقل في السياق الإسرائيلي بعدة خصائص تنظيمية متميزة. ففي حين لازالت الأحزاب نفسها تعامل مع أعضائها بالخطاب الأيديولوجي المفتوح، فإن هذا الخطاب يتوارى في الائتفاف لصالح الوحدة. كما أن هناك عملية معقدة تتطلب وضع القائمة الانتخابية المشتركة التي يتحتم فيها ضمان شفاف زعماء الأحزاب المرشحة وأنصارهم لمناصب القيمة^(١١). وزادت الأمور تعقيداً في أواخر السبعينيات حين انتقل التحالفان إلى نظام كان يسمح فيه حتى للوفود المشتركة في المؤتمرات أن تلعب دوراً نشطاً في العملية.

وهناك عنصر آخر من عناصر السياسة الإسرائيلية، وهو التنافس حول أصوات العرب التي كانت تمثل أكبر كتلة من الناخبين من غير المتندين، مع أنها كانت لتشكل أكثر من ٨٪ من مجموع الأصوات في أوائل الخمسينيات. ونظرًا للنفوذ الذي مارسه ماباي (و العمل) على مختلف الأجهزة الحكومية والجيش الإسرائيلي إبان فترة الإدارة العسكرية للمناطق العربية من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٥، فقد تمكن من الفوز بأكثر من النصف في كل انتخابات حتى ١٩٧٧^(١٢). وفي هذا السبيل، كان يتقدم بقائمة منفصلة من أعيان العرب لكي يحصل على تأييد أنصاره. ولم يسمع للعرب بالانضمام كأعضاء كاملى العضوية إلا حين أحس بضعف سيطرته عليهم. كما حاول القادة الإسرائيليون أن يزيدوا من سيطرتهم بحظر تشكيل أي حزب عربي خالص. وفي ظل هذه الظروف، اتجه معظم من تبقى من السكان العرب إلى التصويت لصالح القائمة الشيوعية لأنها تتكون من عناصر تنتقد المشروع الصهيوني، ولأنها كانت القائمة الوحيدة التي تسمع لقيادة عربية مشتركة لأن تلعب دوراً مهما. وفي النهاية تم تشكيل تنظيم عربي خالص،

هو الحزب العربي الديمقراطي، في عام ١٩٨٨ لكي يفوز بمقعد واحد في انتخابات ١٩٨٩. وقام بتأسيسه عضو عربي بالكنيست هو عبد الوهاب دراوشه الذي كان قد استقال من حزب العمل احتجاجاً على سياسة نحو الانفلاحة. ومما يذكر أنه لم يتمكن من النجاح في مشروعه إلا بانتهاز فرصة سابقة السماح لعدد من أعضاء الكنيست من اليهود بتشكيل أحزاب خاصة بهم من قبل. ولقي مطلبهم معارضة من الأحزاب الأخرى، فاضطر إلى التهديد برفع الأمر إلى القضاء في سبيل الحصول على الدعم اللازم من جانب المستشارين القانونيين للحكومة.

أجريت أول انتخابات تنافسية في تركيا في سنة ١٩٥٠. وكان العزيان الرئيس المتنافسان فيها هما الحزب الحاكم السابق، حزب الشعب الجمهوري، والحزب الديمقراطي الذي كان قد أسسه كبار أنصار حزب الشعب الجمهوري في سنة ١٩٤٥. وتقدم كلاً الحزبين للناخبين ببرامج متطابقين تقريباً^(٦٢). ومع ذلك استطاع الحزب الديمقراطي أن يستغل فرصة انتشار العداء لحزب الشعب الجمهوري، وخاصة في المناطق الريفية، ليحقق انتصاراً ساحقاً بنسبة ٥٢٪٠٢٥ من الأصوات في مقابل ٢٨٪٠٢٨ لمنافسه. ونظراً لأن النظام الانتخابي المستخدم في ذلك الوقت كان يبالغ في الأغلبية التي يحققها المنتصر حين يتعلق الأمر بتخصيص المقاعد، فقد ترجم هذا الانتصار بعدد ٤٠٨ مقعداً في المجلس الوطني المكون من ٤٥٠ مقعداً، في مقابل ٣٩ مقعداً حصل عليها حزب الشعب الجمهوري^(٦٤). واستطاع حزب الشعب الجمهوري أن يستعيد قوته في الانتخابات التالية، لكنه لم يحظ بشعبية كبيرة في الريف، حتى أنه لم يتمكن فيما بعد أبداً من الحصول على أكثر من ثلث إجمالي الأصوات، وظل في صراع دائم كقوة سياسية كبرى بسبب التدخل العسكري لعام ١٩٦٠ ولأن معظم قادة الجيش كانوا يرغبون في عودته إلى السلطة. وظل هذا الحزب على حاله خلال السنتين التاليتين حيث فاز حزب العدالة الذي خلف الحزب الديمقراطي بعد حظره، بغالبية شعبية في كل انتخابات بين ١٩٦١ والتدخل العسكري التالي في سنة ١٩٧١.

كان النظام شنائى الأحزاب الذي ظهر في الخمسينيات والستينيات يتميز بعدة سمات أساسية. فكان كلاً الحزبين منظماً بصورة كانت تعكس النظام الإداري

- والانتخابي - للبلاد بقيادة قومية تدعمها مناصب على مستوى الأقاليم والاحياء . واتخذت الإجراءات لضمان قدر من الديمقراطية بين الحزبين - فاقر حزب الشعب الجمهوري على سبيل المثال يجرأ انتخابات داخلية لرئاسة الحزب كل أربع سنوات في الأربعينيات - إلا أن النظام قد أبقى على سلطات واسعة بين أيدي أصحاب مناصب القمة من كانوا نادراً ما يلقون تحدياً معنوناً على مستوى أدنى^(٦٥) . ومن أسباب ذلك الطريقة التي تطورت بها الأحزاب لا باعتبارها أنواعاً لمختلف المصالح الاقتصادية والاجتماعية، بل كشبكات من المتنفعين يمكن من خلالها تمرير الموارد الحكومية إلى أنصارها . وفي ظل هذه الظروف، سيطرت على التنظيمات المحلية مجموعة صغيرة من العناصر النشطة التي كانت تستمد قوتها من علاقتها القريبة من القيادات العليا . وكانت التنظيمات تمثل إلى التفكك، حيث لم تكن سجلات العضوية تحفظ جيداً ولم تكن الأفرع تبعث إلى الحياة إلا في أثناء الانتخابات القومية أو البلدية^(٦٦) .

كان النظام الانتخابي التركي الجديد، كسلفة، قائماً على نمط معقد من التمثيل النسبي الذي تم إقراره في سنة ١٩٦١ . فكان يميل إلى التفرقة ضد الأحزاب الصغيرة^(٦٧) . كما كان الجيش قد عين نفسه حارساً للتقاليد التي أرساها أتاتورك، فكان يتدخل لمحظ أي حزب يرى أنه ذات توجهات دينية أو راديكالية . ولكن تشكل في أواخر السبعينيات تنظيمان جديدان شنا هجمات كبيرة على صفوف حزب العدالة، وخاصة بين صفوف الجماعات الساخطة على يمين الطوائف السياسية التركية، وبالتالي فقد حققا قدرًا من القوة مكتملاً من أداء دور مهم في سياسة تعددية الحزبية في السبعينيات . وكان أحد هذين التنظيمين قد نشأ حين انشق نجم الدين أربكان عن حزب العدالة في سنة ١٩٦٨ ليشكل حزب النظام الوطني الإسلامي، وحين تعرض حزب الأخير للحظر شكل حزب الخالص القومي الذي حصل على ١١.٨٪ من الأصوات في انتخابات ١٩٧٣ العامة . وكان التنظيم الآخر - وهو حزب العمل الوطني - قد ظهر نتيجة لتولي العقيد ألب أرسلان توركس لقيادة الحزب الوطني للفلاحين الجمهوريين الصغير في منتصف السبعينيات .

تم تنظيم الحزبين الجديدين على نفس الاسس التي قامت عليها الاحزاب القديمة تقريباً. فشكل هذان الحزبيان تنظيمات شديدة المركزية تدعمها أفرع في كل أنحاء البلاد^(١٨). كما كانا على نفس القدر من الاعتماد على ما يحصلان عليه من رعاية حكومية، وكانا يستفيدان للغاية من حاجة الأحزاب الأخرى لهما كشركاء ائتلافيين في حكومات الأقلية التي شكلها حزب الشعب الجمهوري في سنتي ١٩٧٤/٧٣ و ١٩٧٧/٧٥. ومع ذلك، كانت لكل منها سمات غير عادية كذلك. فقد شكلا شبكة تحالف مع جماعات الشباب والاتحادات العمالية التي كانت تشتراك معها في الأيديولوجيا العامة. كما قام كلاما بتأسيس أفرع لها بين صفوف العمال الآتراك المقيمين بألانيا الغربية، ورثنا إليهم في الحصول على الدعم المالي وغير المالي. كما كان هناك اختلاف كبير واحد، فكان حزب العمل الوطني بصورة خاصة يعتبر السياسة الانتخابية مجرد جانب واحد من سعيه إلى السلطة، وكان يبدى اهتماما مساويا لتطوير جناح عسكري استعان به في محاولته السيطرة على الشوارع واغتيال أعضاء الجماعات من كان يعتبرهم خونة لرؤيته القومية المتعصبة عن تركيا جديدة.

كان ظهور الأحزاب الجديدة عرضاً من أعراض تحول مهم طرأ على النظام التركي ككل. فقد أدخلت بعدها أيديولوجيا حادة شجع حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة على التحرك يميناً ويساراً، وساعدت على زيادة تسييس العديد من المؤسسات التركية، ومنها الجهاز البيروقراطي والجامعات والمدارس ووسائل الإعلام والشرطة. ولم يكن الجهاز البيروقراطي بصورة خاصة في وضع يسمح له باحتواء أنصار حزب العمل الوطني أو حزب الخلاص القومي في كوادره^(١٩). وكان لكل هذه الأشياء تأثير قوى على قيادات الجيش من كانوا يميلون إلى تولي القادة الحزبيين أنفسهم المسئولية المباشرة عن كثير من العنف والاضطراب الذي ساد في أواخر السبعينيات. وتم خفض الأمور عن سعي دائب إبان التدخل العسكري بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٣ لتصحيح النظام السياسي من خلال حل الأحزاب القديمة ثم التشجيع على ظهور أحزاب أخرى جديدة لا ترتبط بجماعات المصالح الاقتصادية والاجتماعية وتلعب ما كان يعتبر نوراً بناء وليس هداماً في الحياة القومية^(٢٠).

كان من المفترض في النظام الجديد أن يكون إطاره دستور ١٩٨٢ والقانون الانتخابي وقانون الأحزاب لعام ١٩٨٣ . وكانت جميعها مصممة لتشجيع ظهور عدد قليل من الأحزاب القومية الجديدة لا علاقة لها بتنظيمات ما قبل عام ١٩٨٠ ، وخاصة فيما يتعلق بقياداتها . إلا أن ذلك لم يتحقق . فمع أن انتخابات ١٩٨٣ العامة شهدت تنافساً بين ثلاثة من أمثل هذه الأحزاب ، حزب الوطن الأم بزعامة تورجوت أوزال ، والحزب الديمقراطي القومي والحزب الشعبي القومي ، إلا أن الحزبين الآخرين سرعان ما حل محلهما جماعات كانت تمثل تواصلاً مباشراً تقريباً مع الأحزاب القديمة . وهناك أسباب مختلفة وعديدة لذلك ، إلا أن أهمها أن الأحزاب القديمة كانت قد قامت بتطوير هيكل تنظيمية وعلاقات مع بوادر انتخابية تمكناً منها من النجاة والبقاء خلال فترات التدخل العسكري المتكررة ، وأن الساسة المنتخبين ديمقراطياً سرعان ما كانوا يحصلون على شرعية أكبر مما يحصل عليه الرئيس العسكري الذي كان يسعى إلى السيطرة عليها^(٧١) .

كانت للنظام الحزبي الذي أقر في نهاية الثمانينيات سمات عديدة مهمة . فكان يتمركز حول حزب الوطن الأم الذي تمكّن تورجوت أوزال من خلاله من السيطرة على الحكومة ومجلس الوزراء وكل المؤسسات المهمة بالدولة فيما عدا الجيش بفضل نجاحه الانتخابي وزعامته القوية سواء كرئيس للوزراء أو رئيس للجمهورية بعد عام ١٩٨٩ . ونظراً لكونه تنظيماً حزبياً جديداً ، فقد كان في جوهره تحالفاً بين سياسيين من الصفة الثانية انضموا إليه من أحزاب أخرى في سنة ١٩٨٢ . فأنشأ لنفسه تنظيماً قومياً أيضاً على الطراز القديم وبقيادة سيطرت على التنظيم بنفس الصورة التي حدثت قبل عام ١٩٨٠ . فيقال على سبيل المثال إن أوزال قام بتعيين وزرائه في سنة ١٩٨٢ دون آية إشارة إلى حزبه^(٧٢) . وتم كل ذلك على الرغم من جهود الجيش لإدخال قدر أكبر من الديمقراطية والمشاركة بين الأحزاب بإصراره على إجراء انتخابات لرئاسة الأحزاب . واستفادت الأحزاب الأخرى من شبكاتها التنظيمية القديمة ، لكنها عانت مشكلة توقف الدعم الحكومي وتلقى اللوم مع غيرها أحياناً على ما شهدته البلاد في أواخر السبعينيات من فوضى . وتجلى ذلك بصورة واضحة في نتائج الانتخابات العامة لعام

١٩٨٧ والتي حصل حزب الوطن الام فيها على ٢٩٪ من الاصوات (و ٢٩٢ مقعدا من مجموع ٤٥٠)، بينما حصل الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي على ٨١٪ /٢٤، من الاصوات، وحصل حزب الطريق المستقيم على ٨١٪ /١٩، ولم يحصل حزب الرخاء ولا حزب المسعي الوطني على نسبة الـ ١٠٪ الالزمه للحصول على أية مقاعد بمقتضى الدستور.

هوامش

- (1) Sami Zubaida, *Islam, The People and the State* (London, 1989), p. 122

(2) تعدد فكرية الانتخابات التتنافسية محرراً يدور حول تعريف كارل بوير للديمقراطية كما ورد لدى شالمرز جونسون في مقالته بعنوان "South Korean democratization," *The Pacific Review*, 2/1 (1989), pp. 3-4.

(3) Patrick Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics 1945-1958* (Oxford, 1965), p. 173.

(4) P.J. Vatikiotis, *The Modern History of Egypt* (London, 1969), p. 283.

(5) Gabriel Baer, "The village shaykh," in Baer, *Studies in Social History of Modern Egypt* (Chicago and London, 1969), p. 33.

(6) Seale, *The Struggle for Syria*, p. 173.

(7) Philip Khoury, *Syria and the French Mandate* (London, 1987), pp. 365-6.

(8) Marius Deeb, *Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals 1919-1939* (London, 1979), pp. 163-72.

(9) Idem.

(10) Robert Springborg, *Family, Power and Politics in Egypt* (Philadelphia, 1982), p. 125.

(11) Khoury, *Syria and the French Mandate* (London, 1987), pp. 266-73.

(12) Seale, *The Struggle for Syria*, p. 24.

(13) Ibid., pp. 28-31, 174-6.

(14) James Jankowski, *Egypt's Young Rebels: 'Young Egypt': 1933-1952* (Sanford, CA, 1975), 31.

(15) Ibid., p. 189.

(16) Seale, *The Struggle for Syria*, pp. 177, 181.

(17) Abdo Baaklini, *Legislative and Political Development: Lebanon 1842-1972* (Durham, NC, 1976), pp. 181-2.

(18) John Entelis, *Pluralism and Party Transformation in Lebanon: Al-Kataeb, 1936-1970* (Leiden, 1970), p. 44.

- (19) Hudson, *The Precarious Republic*, pp. 187-8.
- (20) Baaklini, *Legislative and Political Development*, p. 181.
- (21) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, 1978), p. 465n.
- (22) لمزيد من المعلومات عن الدفاع المستنبط عن الديمقراطية من جانب كبار المفكرين المصريين في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وخاصة في الثلاثينيات، انظر: Ami Ayalon, "Egyptian intellectuals versus Fascism and Nazism in the 1930s," in Uriel Dann (ed.), *The Great Powers in the Middle East 1919-1939* (New York, 1988).
- (23) Malcolm Kerr, "Arab radical notions of democracy," *St Antony's Papers*, 16 (London, 1963), pp. 9-11.
- (24) BBC, SWB, 194, 12 March 1975.
- (25) William Zartman, "Political pluralism in Morocco," in William Zartman (ed.), *Man, State and Society in the Contemporary Maghreb* (London, 1973), pp. 247-8.
- (26) Douglas E. Ashford, *Political Change in Morocco* (Princeton, 1961), p. 246.
- (27) Ibid., p. 97.
- (28) John Waterbury, *The Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite* (London, 1970), p. 145.
- (29) Ashford, *Political Change*, Ch. 8; Waterbury, *The Commander of the Faithful*, Ch. 9.
- (30) Stuart Schaer, "King Hassan's alternatives," in Zartman, *Man, State and Society*, p. 239.
- (31) Mustapha Sehimi, "Les élections législatives au Maroc," *Maghreb/Mashreq*, 107 (Jan/Feb/March, 1985), p. 25.
- (32) Ibid., p. 27.
- (33) Waterbury, *Commander of the Faithful*, pp. 145-9.
- (34) Ashford, *Political Change*, p. 307.
- (35) Kamal Salibi, *The Modern History of Lebanon* (London, 1966), p. 166.
- (36) Edmond Rabbath, *La formation historique du Liban politique et constitutionnel*, 2nd ed. (Beirut, 1986), I, pp. 393-7.
- (37) Hudson, *precarius Republic*, p. 232.
- (38) Frank Stoakes, "The supervigilantes: The Lebanese Kataeb Party as builder, surrogate and defender of the state," *Middle East Studies*, 11/1 (Jan., 1975), p. 215.
- (39) Ibid., p. 216-17.

- (40) Marion-Farouk Sluglett and Peter Sluglett, "Aspects of the changing nature of Lebanese confessional politics," *Peuples Méditerranées*, 20 (July/Sept., 1982), pp. 67-8.
- (41) Stoakes, "The supervigilantes," p. 222.
- (42) Valerie Yorke, *Domestic and Regional Security: Jordan, Syria and Israel* (Aldershot, Gower, 1988), pp. 79-85.
- (43) *Idem*.
- (44) Lamis Andoni, "preparing a national charter," *Middle East International*, 2 Feb. 1990, 10.
- (45) J. E. Peterson, *The Gulf Arab States: Steps Towards Political Participation* (New York, 1988), pp. 39-40.
- (46) *Ibid.*, pp. 43-4.
- (47) Peterson, *The Gulf Arab States*, pp. 42-6.
- (48) Nadim Jaber, "Protracted internal struggle," *Middle East International*, May 1990, p. 12.
- (49) L. P. Elwell-Sutton, "Political parties in Iran: 1941-1948," *Middle East Journal*, III/1 (Jan., 1949), p. 49.
- (50) Ervand Abrahamian, *Iran Between Two Revolutions* (Princeton, NJ, 1982), pp. 281-5.
- (51) *Ibid.*, pp. 251-3.
- (52) Fred Halliday, *Iran: Dictatorship and Development* (London, 1979), p. 47.
- (53) Shaul Bakhash, *The Reign of the Ayatollahs* (London, 1985), pp. 105-6.
- (54) Ali Behrooz, "Iran ponders the next move," *The Middle East* (Aug., 1987), pp. 6-7.
- (55) Benjamin Azkin, "The role of parties in the Israeli democracy," in Gregory S. Mahler (ed.), *Readings in the Israeli political system* (Washington, DC, 1982), pp. 51-2.
- (56) Dan Horowitz and Moshe Lissak, *Trouble in Utopia: The Overburdened Polity in Israel* (Albany, NY, 1989), p. 35.
- (57) Itzhak Galnoor, "Transformations in the Israeli political system since the Yom Kippur war," in A. Arian (ed.), *The Elections in Israel-1977* (Jerusalem, 1980), p. 134.
- (58) Azkin, *Parties*, p. 65.
- (59) Misha Louvish, "The making of electoral reform," *The Jerusalem Post* (13 April 1977).

(60) Don Perez, *Government and Politics of Israel*, 2nd edn (Boulder, Colorado, 1983), p. 75.

(61) Benjamin Azkin, "Likud," in Howard Penniman (ed.), *Israel at the Polls* (Washington, DC, 1979), p. 107.

(62) Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State* (Austin and London, 1980), p. 288.

(63) Feroz Ahmad, *The Making of Modern Turkey* (London, 1991, forthcoming).

(64) *Ibid.*

(65) Ilter Turan, "Political parties and the party system in post-1983 Turkey," in Metin Heper and Ahmet Evin (eds), *State, Democracy and the Military: Turkey in the 1980s* (Berlin, 1988), pp. 63-6.

(66) *Ibid.*, p. 64.

(67) William Hale, "The role of the electoral system in Turkish politics," *International Journal of Middle Eastern Studies*, 11 (1980), pp. 402-11.

(68) Binnaz Toprak, "Politicization of Islam in a secular state: The National Salvation Party in Turkey," in Said Amir Arjomand (ed.), *From Nationalism to Revolutionary Islam* (London, 1984), pp. 127-9.

(69) C. H. Dodd, "Aspects of the Turkish state," *Bulletin*, 15/1 and 2 (1988), p. 80.

.) راجع نفس هذا الباب .(٧٠)

(71) Ergun Ozbudun, "The Turkish party system: institutionalization, polarization and fragmentation," *Middle Eastern Studies*, 17/2 (April, 1981), p. 235.

(72) Feroz Ahmad, "The transition to democracy in Turkey," *Third World Quarterly*, 7/2 (April, 1985), p. 217.

11. أنظمة الحزب الواحد

والعودة إلى الديمقراطية

مقدمة

كانت إقامة أنظمة الحكم ذات الحزب الواحد والمحكرة للنشاط السياسي من السمات المشتركة بين دول العالم الثالث في فترة ما بعد الاستقلال. وكانت هذه السمات في بعض الحالات من خلق التنظيمات التي قادت الكفاح من أجل الاستقلال، وفي حالات أخرى، ظهرت لأول مرة على يد أية مجموعة من القادة المدنيين أو العسكريين تستطيع أن تتفوز إلى السلطة في السنوات التالية. وكانت أسباب هذه الظاهرة واحدة في الغالب، فمن ناحية، ارتبط التناقض التعددي بين الأحزاب بالانقسام والتبديد والافتقار إلى الكفاءة، وكان هذا التناقض يُنظر إليه كعقبة في طريق بناء الأمة وتنميتها. ومن ناحية أخرى كان من المعتقد أن أنظمة الحزب الواحد أفضل نهج لإدارة اقتصاد موجه وللإشراف على النظم القومية للتربية والسيطرة.

وفيها يتعلق بالدول العربية بالشرق الأوسط، ظهرت أنظمة الحزب الواحد في ثلثاً منذ الخمسينيات فصاعداً. ومن هذه الدول تونس والجزائر، حيث كان الحزب نفسه في طبيعة الكفاح ضد الفرنسيين، وسوريا والعراق، حيث أدت الانقلابات العسكرية التي قام بها ضباط يتمنون إلى البعث إلى اتساع نطاق نشاط الحزب، ومصر والسودان ولibia، حيث حيث قامت الأنظمة العسكرية بعمليات تعيبة مكلفة لنيل التأييد المدني. ويحتاج النظر في هذه الظاهرة إلى تحليل هذه التنظيمات الحزبية نفسها وعلاقتها المختلفة بالإدارة والجيش وقوات الأمن وزعماء الأنظمة الحاكمة. إضافة إلى ذلك، هناك

مشكلة صعبة تتعلق بمعرفة مدى انتتمانهم إلى أيديولوجياتهم. فقد كانوا جمِيعاً في فترة ما يسمون أنفسهم "اشتراكين"، مما يحتاج إلى تفسير دقيق، ولكن الشيء الذي كان ذات أهمية أكبر عادة هو اللجوء إلى أيديولوجيا رسمية بهدف احتكار الخطاب السياسي الشرعي ومحاولة السيطرة على مضمون الخطاب المقبول وحدوده. وتتعلق النقطة الأخيرة بالطريقة التي تعامل بها مختلف قادة الشرق الأوسط مع الضفوط الحتمية التي أفرزت أنماطاً متباينة من الشخصيات، سواء بالخضوع لها أو الإفادة منها.

تونس والجزائر

تأسس حزب الدستور الجديد في تونس في سنة ١٩٣٤ على يد الحبيب بورقيبة ورفاقه بغرض أن يكون تنظيماً شعبياً ملائماً، على عكس سلفه - حزب الدستور - الذي كان يتتمى إلى النخبة. وكان نجاحه في مسعاها كبيراً. ومع أنه لم يكن يمثل قوة سياسية قومية إلا بصورة متقطعة، إلا أنه تمكن من الحصول على التأييد الكافي لكي يُعترف به سواء من جانب الفرنسيين أو غالبية التونسيين باعتباره القوة الرائدة في الحركة القومية^(١). وفي عام ١٩٥٥ - أي قبل عام من حصول البلاد على استقلالها - كان للحزب مكتب سياسي ومؤتمر قومي ومنته فرع وجيش صفير^(٢). كما تمكن من النجاة من حالة انقسام داخلي خطيرة حين تعرضت زعامة بورقيبة وقبوله باتفاقية فرنسية تونسية منحت الفرنسيين وضعاً اقتصادياً وعسكرياً متميزاً للتحديات من جانب صالح بن يوسف، الأمين العام للحزب. لكل هذه الأسباب، تمكن الحزب من تحقيق انتصار حاسم في الانتخابات التي أجريت لعضوية المجلس الانتخابي بعد الاستقلال مباشرة، في مارس ١٩٥٦، وتكليف البالى له بتشكيل أول حكومة وطنية في تونس.

وكأى زعيم قومي آخر جدد على السلطة، واجه بورقيبة مهمة صعبة في إقرار سلطاته، بينما كان في الوقت نفسه يشرف على العلاقات الجديدة بين حزب الدستور الجديد وبين الإدارة، وكذلك بين الحزب وبين القوى الأخرى على الساحة السياسية

التونسية. وقد قام بتوسيع هذه المهام بإقتناع المجلس الانتخابي بخلع البالى وإعلان تعينه هو رئيساً للجمهورية الجديدة. ثم استعمل بعد ذلك سلطاته الجديدة في تدعيم الحزب وضمان ربط بنية التنظيمية بالبنية الإدارية للحكومة. وكانت هذه المهمة حيوية، وكان هناك قدر كبير من التداخل الوظيفي، حيث كان المطلوب أن يتولى أعضاء الحزب المناصب العليا للدولة. وجاء رد بورقيبة متمثلاً في سحب معظم وزراء حكومته من المكتب السياسي لحزب الدستور الجديد، تغيير الأفرع الإقليمية للحزب في عام ١٩٥٨ بمعفوفين عن الحزب يتم تعينهم في كل من المحافظات (أو الأقاليم) الثلاث عشرة التي قسمت إليها البلاد حديثاً^(٢).

ومع أن هذا الإجراء كان يستهدف توفيق ظروف الحزب مع الدولة - وليس العكس - إلا أن بورقيبة ظل يؤمن بأهمية وجود تنظيم قوي قائم على قاعدة عريضة يكون بمثابة أداة للتعبئة الشعبية وكوسيلة لاحتياط شرعية النشاط السياسي. فكان بصفته رئيساً لحزب الدستور الجديد، رئيساً لعدد كبير من الأعضاء بلغ في مرحلة ما ٦٠٠ ألف عضو قبل أن يستقر عند عدد ٤٠٠ ألف في السبعينيات - من مجموع سكان لا يزيد عن ٣،٨٠٠،٠٠٠ نسمة^(٤). إضافة إلى ذلك، سيطر الحزب على الهيئات القومية الرئيسية للعمال والطلبة والمرأة والزراعيين ورجال الأعمال والتجار، وهي هيئات قام الحزب نفسه بتأسيسها. وفي النهاية - ومع حظر الحزب الشيوعي التونسي في سنة ١٩٦٣ - أصبح الدستور الجديد القوة السياسية الوحيدة ذات الشرعية في البلاد.

كما مارس الحزب دوراً أكثر نشاطاً من خلال إقرار سياسات اقتصادية جديدة تقوم على تحقيق سيطرة أكبر للدولة على كثير من أراضي البلاد. وفي عام ١٩٦٤، تغير اسمه رسمياً ليصبح الحزب الاشتراكي الدستوري. وتمت الاستعانة به في الدعوة إلى المشاركة الشعبية في عملية التخطيط من خلال عقد مؤتمرات وندوات عديدة، ومن خلال مشاركته في لجان التنسيق الإقليمية حديثة النشأة والتي ساعدت على رسم السياسات على المستوى المحلي^(٥). وكان من نتائج ذلك مزيد من ربط الحزب بالحكم، فكانت رئاسة لجان التنسيق الحزبية مثلاً للمحافظين. وفي المقابل، كان التركيز على

التخطيط عاملاً مشجعاً على المطالبة بتحويله إلى تنظيم من النوع الظليعي ليزيد ارتباطه بالكيانات الجديدة كالجمعيات التعاونية الخاضعة للإشراف الحكومي والتي انتشرت في أنحاء البلاد تحت رعاية أحمد بن صالح، وزير التخطيط والمالية. وسرعان ما بدأت قوة هذه الجمعيات التعاونية في منافسة الحزب الاشتراكي الدستوري من حيث الكفاءة ومدى الانتشار^(١).

وبلغت الأمور ذروتها في سنة ١٩٦٩ حين أدت معارضة سياسات ابن صالح والتهديدات التي شكلها على سلطات بورقيبة نفسه إلى اتخاذ الرئيس لخطوات تهدف إلى تدعيم سلطاته. فقام بعزل ابن صالح، وأعاد تحديد الاشتراكية الدستورية لجعله أكثر قدرة على التحول إلى سياسة اقتصادية تعتمد على قوى السوق، وبعد تجربة قصيرة مع التحول الليبرالي سياسياً في أوائل السبعينيات، فرض سيطرة مشددة على كل من الحزب والحكومة حتى إن الحزب الاشتراكي الدستوري كاد يختفي كقوة سياسية. وجاءت ذروة هذه العملية في إنشاء مؤتمر الحزب في سنة ١٩٧٤، حيث أعلن بورقيبة رئيساً مدى الحياة، بل أوضح هو نفسه أنه هو الذي سيختار أعضاء المكتب السياسي بدلاً من السماح بانتخابهم من قبل اللجنة المركزية حسبما تم إقراره في المؤتمر السابق قبل ثلاث سنوات. وأخذ منذ ذلك الحين يولي قليلاً من الاهتمام للحزب كبناء مستقل حتى أن عضوية المكتب السياسي أصبحت تعتمد لا على ارتقاء الشخص في كواكب الحزب، بل على تعيينه وزيراً بالحكومة^(٢).

وتتضاعف المكانة الهامشية للحزب الاشتراكي الدستوري في أي تقويم لدوره منذ منتصف السبعينيات فصاعداً. فيرى البعض أنه لم يكن له دور سوى "تنظيم عملية تملق الرعيم"^(٣). ولكن نظراً للدور الذي كان لا يزال يلعبه في اختيار المرشحين لانتخابات المجلس الوطني، وفي المساعدة على إدارة التنظيمات القومية الأخرى، فهذا الحكم يكون مغالياً بعض الشيء. ومع ذلك، فهو يثير تساؤلات جوهرية حول طبيعة النظام التونسي ذي الحزب الواحد ومساره. فلماذا تأجلت هذه الدرجة العالية من إقامة المؤسسات السياسية التي لاحظها كثير من الكتاب في السبعينيات؟ وما الذي سمح لها بالخوض بهذه السرعة لعبادة شخصية بورقيبة؟ بالنظر في السجل التاريخي، يتضح أن الحزب

نفسه لم تكن له هيلات تسمع له بالخروج من الضفوط، وعلى الرغم من عضويته الكبيرة، لم يكن مسموماً له إلا ببيروقراطية مركبة صفيرة للغاية - حوالي ١٤٠ شخصاً في أواخر السبعينيات^(٩). إضافة إلى ذلك لم يكن الحزب يجري عملية فرز للمنتمين لعضويته، حتى في حقبة الاشتراكية، أو يتحرك لإقامة هيكله المزنيج الذي اقتربه بورقيبة في مرحلة ما من حياته^(١٠). ولم تؤد سرعة تعييته للإدارة المركزية إلا إلى تفاقم سوء الأوضاع.

اتضحت المعارضة لاحتكار الحزب الاشتراكي الدستوري للسلطة في عام ١٩٧٦، حين أصدرت جماعة يرأسها أحمد مستيري - وزير الداخلية الأسبق - بياناً ينص على أن نظام الحزب الواحد لم يعد يتفق واحتياجات الشعب وتطلعاته، ويدعو إلى تشكيل معارضة منتظمة في إطار حزب الدستور نفسه^(١١). وبعد عامين، ظهرت تحديات تمثلت في محاولة لإظهار الاستقلالية من جانب الاتحاد العام لعمال تونس، مما أدى إلى بدء محاولات متعددة لإقامة نظام تعددي مقيد، وهو ما ستنطرق إليه في الجزء الأخير من هذا الباب.

كانت جبهة التحرير القومي الجزائرية التي تأسست في سنة ١٩٥٤ تنظيمًا مظلماً قاد البلاد خلال فترة حرب التحرير ثم تفاوض على الاستقلال عن فرنسا في سنة ١٩٥٨. إلا أنه لم يكن له هيكل متناغم، بل انذر مبدأ توزيع القيادة حين دعى لتشكيل حكومة في سنة ١٩٦٢. وكانت النتيجة بدء صراع على السلطة والسيطرة على الهياكل الإدارية الجديدة الهشة التي لم تزد مكانة تنظيم الجبهة فيه عن مجرد عنصر واحد بين العديد من العناصر. فسعى من كانت لهم سيطرة مباشرة على جهازه الإداري، من أمثال محمد خضر - الأمين العام للجبهة - إلى تأمين دور رياضي لها كحزب طليعي على أساس برنامج طرابلس الذي كان قد وضع في مايو ١٩٦٢ حيث كانت الجبهة قد أعلنت أنها التي تقرر السياسة العامة للأمة وتوجه نشاط الحكومة^(١٢). إلا أن محاولات خضر لبناء تنظيم من الصفة أحبطت بسهولة من جانب أحمد بن بيللا - أول رئيس للجزائر - بينما تم عزل خضر نفسه في سنة ١٩٦٣. ثم تولى بن بيللا منصب الأمين العام بنفسه واستغل المؤتمر الحزبي الأول الذي عقد في أبريل ١٩٦٤ ليبدأ في تحويل الجبهة إلى أداة تسانده في سباقه ضد منافسيه السياسيين. إلا أن

جهوداته المترددة لم تؤد إلى حل مسألة مستقبل العلاقة بين الحزب والحكومة، ولا كان قادرا على كبح أنشطة المتحمسين العزيزين من كبار إخلاصهم للاشتراكية الراديكالية وإيمانهم بسيطرة الحزب على الجيش يسبب القلق لدى الكثير من كبار الضباط، كما كان من العوامل العديدة التي شجعت هواري بومدين على القيام بانقلابه العسكري في يونيو ١٩٦٥^(١٢).

كان الرئيس بومدين دائم الإشارة إلى أهمية جبهة التحرير القومية في خطبه، لكنه كان في الواقع يرفض أي تدخل من جانب الحزب في الحكومة وكان يعمل بصورة حاسمة على تفكيك الإدارة المركزية ووضعها في أيدي الحرس القديم لحرب الاستقلال^(١٣). وكانت النتيجة أن الجبهة لم تكن في وضع يسمح لها بممارسة احتكارها الرسمي للسياسة الجزائرية، مع أنها استعادت هذا الاحتكار^(١٤). فلم يتبق للجبهة أكثر من ممارسة وظيفة علاقات عامة نيابة عن الإدارة التنفيذية المركزية ودور محدود في الإشراف على أنشطة التنظيمات القومية الكبرى من قبيل اتحادات العمال والطلبة والزراعيين وأداء دور الوساطة بين المصالح المتعارضة على المستوى المحلي^(١٥).

كان بومدين يتحدث من وقت لآخر عن الحاجة إلى إحياء جبهة التحرير القومية كأداة أساسية للتعبئة السياسية، إلا أنه لم يبدأ في اتخاذ إجراءات جادة في هذا الصدد إلا في منتصف السبعينيات. وبدأت هذه العملية منذ خطابه الذي ألقاه في يونيو ١٩٧٥ وأعلن فيه أن تركيز نظامه في عقده الثاني في الحكم سينصب على تعزيز الديمقراطية، واقتدار العديد من كبار الشخصيات السياسية إلى الجبهة من خلال وضع ميثاق قومي في سنة ١٩٧٦ وتوكيلهم بالإعداد لأول مؤتمر للحزب منذ عام ١٩٦٤. وتتضخّع بعض نواياه في إشارة الميثاق إلى "الدور الطبيعي لجبهة التحرير القومية"، وفي تجديد إصراره على ضرورة الانضمام إليها كشرط لكل من يود أن يلعب دورا سياسيا على أي مستوى^(١٦).

وتتأجل افتتاح المؤتمر إلى يونيو ١٩٧٩ نتيجة لوفاة بومدين، في حين انتقلت بطولة الدور المتمد للحزب إلى العقيد محمد صلاح يحياوي - المنسق الجديد لجبهة التحرير القومية. وسرعان ما اتضحت نوايا يحياوي بإقامته لهيكل تنظيمي جديد على غرار

الحزب الشيوعي السوفيتي، ويكون من لجنة مركبة منتخبة تقوم بدورها بانتخاب مكتب سياسي مؤلف من ١٧ عضواً و ١١ لجنة متخصصة تتولى الإشراف على المجالات الكبرى للحكومة. ولكن كانت الأوضاع السياسية قد تغيرت إلى درجة كبيرة في ذلك الوقت. فبدلاً من وجود رئيس كبومدين ينطلي على تكوين حزب ملبي يتولى الإشراف على البيروقراطية ثم يحيي الحياة فيها، ظهر رأس جديد للدولة، هو الشاذلي بن جيد الذي كان يعطي الأولوية لترسيخ دعائم سلطته على كل مؤسسات البلاد الكبرى، ومنها جبهة التحرير القومية نفسها^(١٨). وفي ظل هذه الظروف سمع بعض الكيانات الجديدة باتخاذ مواقعها شريطة لا تمثل أى تحد سواء لشخصه أو لكتابه أنصاره. وعقد مؤتمر عام غير عادي في عام ١٩٨٠ خوله سلطة تعين أعضاء المكتب السياسي بدلاً من انتخابهم كما كان الحال سابقاً. كما تولى بنفسه منصب الأمين العام وألغى مهام المنسق وخفض عدد لجان الحزب من ١١ إلى ٥.

وفي الوقت الذي اكتمل فيه الهجوم المضاد الذي شنه بن جيد، كان كل ما تبقى من الإصلاحات يتمثل في مكتب سياسي معين وللجنة المركزية ضعيفة، ولم يكونا أكثر من كيانين استشاريين للرئيس، وبلا سلطة تسمح لهما بالسيطرة على الإدارة^(١٩). أما بالنسبة للحزب، فقد انتهى الأمر به إلى أداء دور موسع في الإشراف على الهيئات القومية وفي إدارة الانتخابات للمجلس الوطني والتي كان على المرشحين فيها أن يعلنوا تأييدهم الكامل. كما تم استغلاله بصورة أكبر مماثلة لفرض سيطرة عامة على الحياة السياسية الجزائرية، ومن ذلك مثلاً، تأكيده على القاعدة التي تقتضي من كل موظفي الحكومة أن يكونوا أعضاء به^(٢٠). وكان هذا الاحتكار هو الذي تعرض لأكبر هجوم على أثر حركات العصيان والمظاهرات المعادية للسياسة الاقتصادية للحكومة والتي اندلعت في أكتوبر ١٩٨٨ وهو ما سنتناوله في الجزء الأخير من هذا الباب.

نظام الحزب الواحد في سوريا والعراق

يبعد للوهلة الأولى أن هناك سمات مشتركة عديدة بين نظامي حكم الحزب الواحد في كل من سوريا والعراق. فقد تزعم كل منهما رجال انضموا إلى البعث إبان فترة

الحماس الأيديولوجي الكبير في العالم العربي في الخمسينيات والستينيات^(٢١). كما تتجذر كل منها عن انقلاب أمسك الحزب كتنظيم سرى صغير من خلاله بالسلطة بعون من المتعاطفين معه في الجيش. وتأثر كل منها في مراحله الأولى بالنموذج الحزبي السوفيتى كحزب طليعى ثورى مستقل وظيفيا عن المكتب السياسي ومهمته الإشراف على الحكومة والجيش والتنظيمات الشعبية كالنقابات. وفي النهاية، اتبع كل منها بعض الممارسات الأيديولوجية التي تهدف إلى دعم شرعية الحزب وسلطاته من خلال المبالغة في تصوير دوره في الماضي والتركيز على خبرته السياسية العلمية التي تتضمن عليه رؤية فريدة للحاضر والمستقبل.

وهذا كله صحيح ومهم دون مبالغة. كما أنه يتميز بـالقاء الضوء على المجالات المهمة التي اضطر فيها النظامان البعثيان إلى مواجهة مشكلات تنظيمية متشابهة إلى حد كبير، والمجالات التي كانت الظروف فيها مختلفة تماما فيما بينهما، مما يمدنا بطريقه للدخول في مناقشة بعض القضايا المحورية المعقّدة في تحليلها. ومنها وظيفة الأيديولوجيا الرسمية، والعلاقة بين الحزب وبين زعيم كارزمى، وطبيعة التنافس بين الحزبين اللذين يؤمنان بمبادئ واحدة ويدعيان شرعية تاريخية واحدة. ويجدر هنا أن نتذكر الظروف السياسية والتاريخية المختلفة تمام الاختلاف التي واجهت الأحزاب الطبيعية في الشرق الأوسط في مقابل الظروف التي سادت بالاتحاد السوفيتى، وكذلك الاختلاف بين النظمتين السورى والعرقى في عدد من النواحي المهمة.

اعتنى أنصار البعث السورى السلطة لأول مرة في سنة ١٩٦٣، مع أن سيطرتهم على البلاد لم تترسخ تماما إلا بعد وقوع انقلاب آخر في سنة ١٩٦٦. وفي هذه السنوات الثلاث الأولى اشتربوا في جدل سياسى مختلف، بينما سعى الأعضاء الشبان الأكثر راديكالية إلى الاستيلاء على القيادة من أيدي مؤسسى الحزب من أمثال ميشيل عفلق وصلاح الدين بيطار ورفاقهم. وكانت هذه العملية تتضمن شحذ بعض المبادئ الأساسية للأيديولوجيا البعثية التقليدية باتجاه يركز تركيزا شديدا على الاشتراكية والتحول الاشتراكي الثورى^(٢٤). كما كانت تتضمن إعادة بناء التنظيم الحزبي من أعلى من حيث المخطط اللبناني الذي يشمل الاستعداد لفرض سيطرته على كل من الجيش

والحكومة^(٢٣). وزادت كلّة الجهود في هذا الاتجاه في أعقاب انقلاب ١٩٦٦ الذي أتى باللواء صلاح جديد كأمين عام للحزب، إلا أن السعي إلى الارتقاء بالحزب توقف بسبب الهزيمة الشاملة التي مُنِي بها النظام في حرب ١٩٦٧، وكذلك بسبب عجزه عن فرض سيطرته على الجهاز البعضي الموانئ بالجيش والذي كان تحت سيطرة اللواء حافظ الأسد. وفي النهاية، كان الأخير هو الذي حقق النصر على تنظيم جديد المدعى بانقلاب ثالث وقع في نوفمبر ١٩٧٠.

ومن الأسباب الرئيسية لانقلاب الأسد - في رأي العديد من المعلقين - سخطه الشديد على الدور الذي يلعبه الحزب وما كان يراه عزلة متزايدة عن كل مجالات المجتمع السوري^(٢٤). لذا فإنه حين بدأ في بناء هرمه السلطوي الخاص به في ظل نظام رئاسي شمولي، حرص على ضمان خفض حدة الأيديولوجيا البعثية وقصر تنظيمه على أداء دور سياسي تابع^(٢٥). فكان يرى أن فائدة الحزب تزداد كإداة للتعبئة والسيطرة الاجتماعية وكعامل مساعد على تنفيذ سياسات النظام في مجالات محددة كالإصلاح الزراعي وإدارة القطاع العام من الاقتصاد. لكنه لم يكن ليرضى بالسماح له بلعب دور في الأمن الداخلي أو في مراقبة ولاء الجيش، حيث تم الإبقاء على تنظيم بعضى عسكري منفصل. وكانت النتيجة أن بدأ السعي إلى اجتذاب أعضاء حزبيين جدد، وخاصة في المناطق الريفية، وتوسيع نطاق التنظيمات الشعبية المعتادة للعمال والفلاحين والمرأة والشباب والتي وضعت تحت سيطرة بعثية عامة. ثم زادت حدة هذه العملية في محاولة لترسيخ تأييد النظام الحاكم ضد خصومه الدينيين منذ ١٩٧٩ فصاعدا. وتقدر زيادة أعداد الأعضاء نوى العضوية الكاملة من عشرة آلاف في أواخر السبعينيات إلى ما يقرب من مائة ألف في سنة ١٩٨٤، بينما بلغ عدد من كانوا ينتسبون إلى الحزب بصورة ما ٢٥٠ ألفا في عام ١٩٨٤^(٢٦).

كان النمو السريع للحزب، وانضمام عدد كبير من الانتهازيين ومن تم تجنيدهم على أساس إقليمي أو طائفي لا على أساس أيديولوجي، يشكل عاملاً يحد من قدرته على أداء دور طليعي^(٢٧). كما تأثرت أوضاعه بتطورين آخرين سنتناولهما فيما بعد، وهما تخفيف أيديولوجيته، والسيطرة المتضادعة للرئيس الأسد نفسه يسانده في ذلك

جهاز الأمنى الذى يهيمن عليه العلويون، وكلها أشياء تجعل من الصعب تقويم الدور المتغير للبعث فى إطار المؤسسات المتعددة ومراكز القوى التى تشكل النظام السياسى السورى. وقد ظل البعث فى تحليل البعض "جزءاً حقيقياً" واستمر فى أداء "وظائف سياسية أساسية"^(٢٨). فلابد إالى يساعد على إضفاء الشرعية على النظام وإمداده بآليات تجديد النخبة واختيار من يخلف الرئيس الأسد، ولو أن هذه الأشياء قد لا تؤخذ فى الاعتبار فى حالة تجدد الصراع على السلطة كما حدث فى أوائل ١٩٨٤^(٢٩). كما لعب دوراً فى صياغة السياسة العامة والدفاع عن القطاع الحكومى والقدرة على عرقلة التحركات نحو المزيد من التحول الليبرالى فى الاقتصاد^(٣٠). واحتفظ الحزب بدوره كأداة للسيطرة الإدارية بمساعدة شبكة من الأعضاء الموالين للنظام لمراقبة بقية المجتمع والإشراف على تنظيمات من قبيل طلائع البعث (وعضويته إجبارية بالنسبة لكل الأطفال بين سن السادسة والحادية عشرة) وعرقلة نشاطات كثير من التنظيمات السياسية، كالحزب الشيوعى السورى والجبلولة دون صعود نجمها.

وفي العراق، ارتقى البعث السلطة فى يونيو ١٩٦٨، وهنا أيضاً بمساعدة انقلاب عسكري لعب أنصاره فيه دوراً أساسياً. بداية، كانت قاعدته ضيقة لدرجة أنه لم يتمكن من البقاء إلا باللجوء إلى التخويف والت تعذيب والقمع والبطش. ولكن فى أوائل السبعينيات، وخاصة بعد أن قام بحل مشكلة علاقته بشركات النفط العالمية فى سنة ١٩٧٤، بدأ فى ترسير دعائمه على أساس التعاون بين الرئيس حسن البكر، الذى حافظ على ولائه للجيش، وبين صدام حسين، نائب الرئيس الذى كان منشغلًا فى حذر ببناء جهاز حزبى مدنى منظم. وعلى خلاف قادة الحزب السورى، كان يفضل استقطاب أعضاء جدد بخطوات بطئه ومحسوبيه مع أقصى درجات التركيز على الولاء. وحسب بعض التقديرات، كان الأمر يستغرق ما بين سبع وثمانى سنوات للمرور بمختلف المراحل قبل السماح بقبول العضوية الكاملة^(٣١). كما تم الإبقاء عليه كتنظيم تحيط به السرية، فلم يعقد سوى القليل من المؤتمرات واستثنى لنفسه قواعد تمنع أى عضو من الإدلاء بأية معلومات عن تنظيمه أو عدد أعضائه أو مناقشاته الداخلية^(٣٢).

وما أن وصلت عضوية الحزب إلى عدد كبير بما فيه الكفاية، استعان به صدام حسين في الإشراف على الإدارة (التي ظل مستقلاً عنها عن عمد) وعلى الجيش والنظام التعليمي والتنظيميات الشعبية وعلى أعرض قطاع من المجتمع العراقي يمكن لأى تنظيم علماني تربطه بمجتمع غالبيته من السنة علاقات وطيدة أن يبلغه. ثم كانت هناك فترة من التوسع في أواخر السبعينيات حين بدأ الحزب في تكليف عملية الانضمام لعضويته بين المجتمع الشيعي كطريقة للحفاظ على ولائه في وقت زادت فيه المعارضة الدينية للنظام البعثي اتساعاً بتشجيع من الثورة الإيرانية. وفي أوائل الثمانينيات، يمكن القول إن عضويته بلغت مليوناً ونصف مليون عضو وأنه كانت هناك شخصية حزبية في كل إدارة حكومية، ومفوض حزبي في كل وحدة عسكرية وخليفة حزبية في كل مدرسة وجامعة وهي^(٢٣).

كان تولي صدام حسين للرئاسة في سنة ١٩٧٩ وما تلاه من بدء حرب طويلة مع إيران في سنة ١٩٨٠ سبباً في حدوث تغيرات يصعب تقديرها في دور الحزب العراقي. فقد اتضح منذ البداية أنه لم يعد يهتم بتقييم صورة لقيادة جماعية، بل يهتم بتقديم صورة سلطة شخصية. وجاء الدليل بحملة تطهير دامية لخصومه داخل الحزب، ثم زادت تأكيداً بيده عملية من التمجيد الجماعي المنتظم بلفت أنفاساً غير عادية إبان المراحل الأولى من الحرب. ففي المؤتمر الإقليمي التاسع للحزب في سنة ١٩٨٢ على سبيل المثال، تم التركيز على أنه هو الذي كان يقود القتال ضد إيران بكل جوانبه العسكرية والإستراتيجية والتعبوية والسياسية والاقتصادية والنفسية، بأسلوب خلاق وشجاع وديمقراطي^(٢٤). وكان ذلك مؤمراً إلى إضعاف دور البعث العراقي وأيديولوجيته، وهو اتجاه زادت حدته بتولى الرئيس بنفسه قيادة الحرب دوننا إشارة إلى الحزب على الإطلاق.

وليس من الواضح ما آلت إليه الحزب من مصير في نهاية الثمانينيات. فمن ناحية، يبدو أنه فقد بعضاً من دوره في الإشراف على أنشطة الجيش والإدارة المركزية^(٢٥). ومن ناحية أخرى، فعلى الرغم من اتساع نطاقه، إلا أنه استمر في الإبقاء على نواة من أعضاء الحزب ومن يمكن الاستعانت بهم لأنواع عديدة من مهام السيطرة والرقابة.

أما بقية الأعضاء فقد ظلوا كما كانوا يوماً، مجرد أداة بيد القيادة العراقية التي سقطت على مجلس قيادة الثورة والقيادة الإقليمية للحزب، وهما أقوى هيئتين في النظام الحاكم، كما شهد الحزب تغييراً مهماً في طريقة تقديم الجماهير العامة، وهو ما أجدني أميل إلىتناوله بالمناقشة.

من الناحية الأيديولوجية، من كل من الحزبين العراقي والسوسي بعملية إضعاف تم فيها تفريغ لغة الخطاب من جوهرها. ففي السنوات الأولى في السلطة - عندما كان التنافس لا يزال محتملاً مع الأيديولوجيات الأخرى كالشيوعية والناصرية - كان المتحدثون باسم الحزب يولون اهتماماً كبيراً بتناول القضية البعثية بصورة مقنعة لدى أوسع دائرة ممكنة من العناصر السياسية النشطة. وكان ذلك أيضاً عاملاً من عوامل الحرب الكلامية المستمرة التي نشبت بين الحزبين في كل من سوريا والعراق بتأخر السنتين وأوائل السبعينيات حول الوريث الشرعي الوحيد للتنظيم الذي أسسه في الأصل كل من عفلق وبيطار. وكما كان الحال بالنسبة للصراع الكلامي المشابه بين الاتحاد السوفيتي والصين في السبعينيات، كان الاستناد إلى مرجعية الماركسية الليبية يجري بطريقة توحى بأنه ليس هناك مكان إلا لمصدر واحد فقط للحقيقة الأيديولوجية. من ثم، فالزعماء السوريون والعراقيون يضفون وزناً كبيراً على التذرع بعبارة البعثية كعامل مساعد لا يمكن تحيطه في بناء نظاميهما على أساس سليم و كذلك على تجنيد عناصر من البعثيين المتحمسين من أصل سوري أو عراقي أو أردني أو من أي بلد آخر من يكونون في وضع يسمح لهم بالتأثير على نظام حاكم أو آخر^(٣٦).

إلا أن كل هذه الأشياء قد ضفت أهميتها وفقدت البعثية كأيديولوجيا حدتها كما حدث للشيوعية وغيرها. وكانت هناك أسباب محلية معينة أيضاً. منها أن البعثية نفسها كانت تتكون من مجرد عدد ضئيل من المبادئ العامة التي ثبت عجزها عن بلورة نظرية لها معنى مفيد. فعلى خلاف الماركسية مثلاً، لم تكن تستند إلى أعمال فلسفية أو تاريخية كبرى يمكن الاستعانة بها كأساس يقوم عليه مثل هذا المشروع. بل كانت في الحقيقة أقرب إلى النزعة القومية - بدعة جماعية للكفاح في سبيل تحقيق هدف مستقبلي للتقدم والتنمية الاجتماعية - منها إلى علم بالمجتمع كما يزعم زعماً

أحياناً، إضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من كل ماتم إقامته من معاهد حزبية للتدريب والبحث، ليس ثم دليل يذكر على الرغبة في إقامة كيان متاحك للعقيدة البعثية. ففي العراق مثلاً، يعتبر صدام حسين المنظر الأكبر الوحيد، وكان في بداية الثمانينيات، يُنسب إلى اسمه مئتا كتاب ومقال ويحث^(٣٧).

والنتيجة، أيديولوجياً رسمية وصفت في السياق العراقي بأنها "كلامية" و"عملية"^(٣٨). ومع ذلك فمن يركز من المحللين على مضمونها الفكري وحده بفوته الكثير. فكما هو الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتي قبل البيرسترويكا، لم تكن مهمة مثل هذه الأيديولوجيا أن تكون وسيلة للتغوير الفكري، بل أداة للسيطرة السياسية. وتم ذلك بعدها سبل. فعلى أحد المستويات، كان يتم تناول البعثية كعلم يفترض فيه إمداد القيادة بالصفوة القادرة على النظر إلى ما تحت سطح الأحداث، مما يعني أنهم لا يفاجئون أبداً، وأن خططهم دائماً صحيحة ولامجال بينهم للخطأ في الحسابات^(٣٩). وعلى مستوى آخر، فالإيديولوجيا تقدم مجموعة من الخطوط العامة التي تحدد الخط الحزبي للأعضاء والشعب، بل تعزز احتكار القيادة للقدرة على الكلام بمقتضى السلطة المخولة لها. وفي حالة العراق، يمكن ملاحظة ذلك في تأكيد صدام حسين على الأيديولوجيا باعتبارها "الأساس الوحيد للحياة في عقيدة البعثي"؛ مع تأكيد الحزب على الإبداعية الإيديولوجية للزعيم، وهي سمة يمكن إدراكتها، لكنه من المستحيل على غيره أن يحاكيها خشية الوقوع في متابع وخيمة^(٤٠).

وزاد احتكار كلا الرئيسين للقرارات الإيديولوجية باسم الحركة البعثية والحزب والثورة بتضخيم شخصية الزعيم. ومن الصعب تفسير أسباب ظهور مثل هذه الأشياء في دولة ذات حزب واحد دون غيرها. فإذا نظرنا إلى العالم الشيوعي قبل البيرسترويكا، نجد سلسلة ضخمة من الممارسات، بدءاً من تملق كيم ايل سونج بكوريا الشمالية وانتهاء بزعماء أقل وضوحاً من قبيل جومولكا ببولندا. من الواضح أن هناك قدراً من الاختيار في هذا الصدد، فحتى في أشد الشعوب خنوعاً، قد يعمل الزعيم على تشجيع مثل هذا التوجه أو الحد منه. وفي الوقت نفسه، نجد تنوعاً كبيراً في الشرق الأوسط نفسه في الأساليب التي فرض على وسائل الإعلام اتباعها لتنظيم

عملية تمجيد شخصيات كعبدالناصر أو الأسد أو صدام حسين. والحقيقة أن كل من الزعيمين السوري والعربي وجد مميزات إيجابية في تقديم نفسه في صورة أسمى من منافسيه وباعتبار أنه "لا غنى عنه" (وهي صفة غالباً ما يوصف بها الرئيس صدام حسين) وباعتبار أنه المصدر الوحيد للحكمة والسلطة السياسيتين.

وما أن تستقر هذه الصورة، يبدأ انكماش دور كل من الحزب وأيديولوجيته بدرجة أكبر. فالرجل الذي يريد أن يقدم نفسه في صورة الزعيم لاينبغي أن ينحاز إلى جانب أعضاء الحزب بدرجة واضحة. وقد يصل به الأمر إلى الاعتقاد بأن قدرته على السيطرة تزداد إذا كانت هناك سلسلة واحدة من القيادة تبدأ من الرئاسة إلى مجلس الوزراء وتنتهي بالإدارة المركزية، وليس من خلال سلسلة متشعبية يتم فيها تمثيل الحزب على كل مستوى. أما بالنسبة للأيديولوجيا، فالزعيم يرغب في أن تكون له العريبة التامة في تحديدها بأية صورة يريدها دون الرجوع إلى أية سلطة أخرى قد تستغل لمناقشته. ويمكن ملاحظة كل هذه العوامل بدرجات متفاوتة في الحالتين السورية والعراقية، ولو أن تمجيد الرئيس الأسد لم يبلغ ما بلغه تمجيد الرئيس صدام حسين من مبالغة.

الجمعيات والاتحادات التي أقامتها أنظمة الحكم

بمصر والسودان وليبية

أقام نظام الرئيس جمال عبد الناصر سلسلة من الجمعيات أو الاتحادات القومية لتعبئة التأييد الشعبي، وكان آخرها الاتحاد الاشتراكي العربي. وكانت كل هذه الجمعيات تعتبر تنظيمات مكلفة تحتكر شرعية النشاط السياسي. وكان لاختيار التسمية أهمية خاصة، فكان يتم تحاشي كلمة "حزب" عن عمد، إذ كانت لها إيحادات قوية بالانقسام والافتقار إلى الهدف الوطني^(٤١). تم إعلان قيام تجمع التحرير في سنة ١٩٥٣، أي بعد حل أحزاب ما قبل الثورة مباشرة وفي وقت اعتبر فيه حشد التأييد أمراً ضرورياً للنظام في أعقاب التحديات الخطيرة التي واجهها من جانب أول رئيس للبلاد،

اللواء محمد نجيب، ومن مارسوا الضغوط عليه لإعادة الحياة الديمقراطية على الفور. وحل الاتحاد القومي محل هذا التجمع في سنة ١٩٥٦ في محاولة لإقامة تنظيم أقوى لدعم وحدة المصريين في مواجهة العيون الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي المشتركة. ثم تمت الاستعانت بهذا الاتحاد كتنظيم سياسي كبير مشترك في كل من سوريا ومصر إبان الفترة الوجيزة من الاتحاد من ١٩٥٨ إلى ١٩٦١^(٤٢). وفي النهاية أعلن عبدالناصر قيام الاتحاد الاشتراكي العربي في أكتوبر ١٩٦١ بدعوى تغلغل العناصر الرجعية بين صفوف الاتحاد القومي، تلك العناصر التي كانت مسؤولة عن انسحاب سوريا، وأنه كان لابد من إعادة تنظيمه بحيث يتحول إلى "أداة ثورية لجموع الوطنيين"^(٤٣). وبعد شهر - أي في نوفمبر - أُعلن بدء عملية لإصلاح النظام السياسي المصري تستمر لمدة أربعة أشهر، ومن مهامها دعوة مجلس تمهدى لتنظيم مؤتمر للقرى الشعبية لمناقشته مسودة ميثاق قومي، وتكوين الاتحاد الاشتراكي العربي، والاستعانت بالجهاز الجديد في الإشراف على انتخاب مجلس وطني مكون من ٢٥ عضواً.

وغالباً ما يستبعد التنظيمان السياسيان الأولان باعتبارهما مجرد محاولتين غير مجديتين للتعبئة المضادة، أي منع المصريين من الانضمام إلى أية جماعات معارضة مرتبطة. إلا أنهما كما يشير البعض يعتبران سبقتين مهمتين للاتحاد الاشتراكي العربي فيما بعد^(٤٤). أولاً - اتبعت التنظيمات الثلاثة جميعاً الخطوط الأساسية للتركيبة الإدارية للبلاد، بلجان على المستويات الأربع الرئيسية: مستوى القرية أو الحي الحضري، ومستوى المنطقة، والمستوى الإقليمي، والمستوى القومي. وكان ذلك سبباً في إيجاد توترات مع الجهاز الإداري للدولة، بل سمح بسيطرة هذا الجهاز على التجمع أو الاتحاد. ثانياً - كان التنظيم على المستوى المحلي عادة ما يتم إنشاؤه بمجرد إرسال شخصية سياسية قيادية إلى القرية بهدف تجنيد أعضاء منها يقومون بدورهم بانتخاب اللجنة المختصة أو بتعيين شخصية مؤثرة للقيام بالمهمة. وكانت النتيجة أن أسندت القيادة لأصحاب النفوذ الاقتصادي والإداري المحلي. كما كان ذلك يعني وجود تداخل كبير بين أعضاء اللجان المحلية بالمجلس الوطني وبين أعضاء التنظيم الذي حل

محله^(٤٥). ثالثاً - كانت التجمعات والاتحادات الثلاثة جمبيعاً تقوم على أساس جماهيري بعضوية مفتوحة لكل السكان من الذكور. وورد أن عضوية الاتحاد القومي بلغت ستة ملايين، بينما كانت عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي حوالي خمسة ملايين في عامه الأول^(٤٦).

تم تكوين البنية التنظيمية الأساسية للاتحاد الاشتراكي العربي في أربعة عشر شهراً من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٤. وكانت على قمته لجنة تنفيذية عليا تمثل اللجنة المركزية الدائمة التي تمنى البعض أن يتم تكوينها لاحقاً. تليها اللجان الإقليمية المؤقتة التي تولت تشكيل اللجان على مستوى الأحياء. وعلى مستوى القاعدة، تم ابتكار ما يعرف "بالوحدات الأساسية" على المستوى المحلي، سواء على أساس القرية أو الحى أو مكان العمل. وكان هناك ما يقرب من سبعة آلاف وحدة من هذا النوع، تديرها لجنة من عشرين عضواً، وتقطن معظم البلاد باستثناء الجيش والشرطة^(٤٧). وربما كان هذا البناء الهرمي المكلف يضم ما يقرب من ٧٠٪ من الناخبين الذكور^(٤٨). ولكن لا يمكن أن يعتبر تنظيماً مستقلاً، حيث كان هناك تداخل شديد بين الحزب والحكومة، وغالباً ما كان الشخص نفسه يشغل منصبين على المستويين الإقليمي والقومي. كما لم يوجه اهتمام كبير إلى تكوين نظام عادل للعضوية وللحماوة فرض نظام حزبي معين سوى التهديد بالفصل أحياناً. ولم تكن هذه العقوبة الأخيرة تنفذ إلا نادراً، حيث أصبحت العضوية بالاتحاد الاشتراكي العربي شرطاً ضرورياً لكل من يشغل منصبًا بآية لجنة رسمية أو يرغب في أن يتم انتخابه لآية مجالس إقليمية أو قومية^(٤٩).

كان الشيء الذي ظل الاتحاد الاشتراكي العربي يفتقده الدور المحدد والأيديولوجيا المتماسكة، وهو ما أدى إلى حدوث قدر كبير من الاضطراب في السنوات التالية. وظلت هناك ثلاثة مجالات محددة تفتقر إلى التحديد الواضح واستمرت في إفراز الجدل حولها. وأولها العلاقة بين الحزب ووسائل المؤسسات المصرية، وخاصة الجيش والجهاز الإداري والنقابات المهنية. وما أن تم تعيين على صبرى خلفاً لحسين الشافعى المعروف بتوجهاته المتحفظة في منصب أمين الاتحاد حتى أعلن صراحة أن هدفه الأول تشكيل أداة يمكن الاستعانة بها على السيطرة على الجميع عدا الجيش، وحتى بالنسبة للجيش

كانت هناك أصوات تناهى باخضاعه تحت سيطرة مدينة^(٥٠). وثاني المجالات طبيعة تحالف قوى الشعب العاملة التي كان عبدالناصر قد قال بضرورة تمثيل الاتحاد الاشتراكي العربي لها، إلا أنها ظلت غير محددة المعنى، ولم تزد الأمور وضوحاً بتصور القرار الذي يقضى بضرورة تخصيص خمسين بالمائة من المقاعد في أية انتخابات للعمال والفلاحين. وكان تحديد من يتولى عملية التصنيف بين عمال وفلاحين يتفاوت مع الوقت، إلا أنه أثار مشكلة كبيرة ظلت دون حل، وهي ما إذا كان التمثيل في التحالف الذي أقامه الاتحاد الاشتراكي العربي يقوم على أساس طبقي أو مشترك^(٥١). وكان المجال الأخير الأيديولوجيا، أي المقصود بلفظ "اشتراكية" على وجه التحديد. يحدد البعض تياريين رئيسيين للجدل الدائر حول هذه النقطة. أراد أحدهما أن يضعه في سياق عربي أو شرق أوسطي محل، بينما اتجه الآخر إلى مقارنته بالمارسة الأوروبية أو السوفيتية^(٥٢). وكانت لهذه القضية الأهمية القصوى، فبالإصرار على إضفاء السمة العربية، كان يمكن للنظام أن يسيطر على تطويره بحرية تامة، في حين أن إضفاء معنى دولي أشمل يثير جدلاً أوسع نطاقاً لا قبل للنظام بالسيطرة عليه. وكان الفحوض في هذه القضية أحد الأسباب العديدة في تعرض أنشطة الاتحاد الاشتراكي العربي للمعارضة من جانب جماعات داخل الجيش والإدارة المدنية.

وزاد التوتر نتيجة لمشكلة ما إذا كان ينبغي للاتحاد أن يضم فصائل من العناصر الطبيعية الأشد حماساً. يرى أحمد حمروش أن مثل هذه العناصر الطبيعية قد أوجدها عبد الناصر نفسه سواء في عام ١٩٦٣ أو ١٩٦٤ كوسيلة للرقابة والإشراف^(٥٣). ثم أعيد تنظيمها في سنة ١٩٦٥ لكي تتوافق مع البنية الإدارية النامية للاتحاد الاشتراكي العربي. وفي النهاية، ألت السيطرة عليها لعلى صبرى الذي استعان بها كجزء من خطته لحقن التنظيم بمزيد من الدينامية.

يتفق الكتاب والمحلون على أن الهزيمة العسكرية الشاملة التي منيت بها مصر في حرب يونيو ١٩٦٧ هي التي وضعت حداً لخطة على صبرى الرامية إلى تحويل الاتحاد الاشتراكي العربي إلى أداة للسيطرة على القطاع العام والإدارة^(٥٤). وسرعان ما تعرض التنظيم نفسه لهجوم شرس من جانب خصومه الذين كانوا ينتقدون إدارته

شديدة البيروقراطية ووضعه كمركز قوة بديل، وحاول عبدالناصر نفسه أن يجد طريقاً وسطاً بين من أراؤوا إعادة تنظيمه وبين من أراؤوا تحويله إلى تنظيم بيمقراطي أكثر انفتاحاً، وفي بيان ٢٠ مارس لعام ١٩٦٨، دعا إلى بعث النشاط في الاتحاد الاشتراكي العربي وإعادة تنظيمه ولكن من خلال سلسلة من الانتخابات الجديدة للجان على كل المستويات. وتمت هذه العملية خلال العام نفسه، وشملت إقامة مؤتمر قومي للاتحاد الاشتراكي العربي ساعد بيوره على تشكيل لجنة مركزية، وعلى قمة هذه اللجنة لجنة تنفيذية عليها. وما يذكر أن هذا السعي لإقرار قدر أكبر من الديموقراطية داخل الحزب قد خضع بإشراف شعراوى جمعة، رئيس جهاز الأمن الداخلى المصرى^(٥٥). وكان من الأهداف الرئيسية خفض نفوذ العناصر المتحمسة في الاتحاد الاشتراكي العربى، ما يمكن ملاحظته في إلغاء المجموعات القيادية على المستوى المحلي وإحلال لجان العشرين السابقة محلها حيث كانت السيطرة عليها من جانب عدد القرى أسهل.

تعد سياسة عبدالناصر تجاه الاتحاد الاشتراكي العربي بعد ١٩٦٧ مثالاً آخر على اتجاهه الطموح إلى تشكيل تنظيم سياسى وحيد. فمن ناحية، كان يؤمن بأهمية حشد التأييد للنظام وعزل خصومه السياسيين، سواء في المعسكر الدينى أو ما أسماه بالتوجه "الرجعي". كما كان يؤمن بالحاجة إلى إرفاق السيطرة الحكومية المتزايدة على الاقتصاد بتنظيم شعبي يحافظ على اشتعال الحماس لخططه الرامية إلى التنمية الاجتماعية السريعة. ومن ناحية أخرى، كان قلقاً من المبادرات التي أمدت الجماعات والتنظيمات بالنفوذ وكانت لا تخضع لسيطرته المباشرة. وكأى زعيم، كان عليه أن يحافظ على توازن المصالح بين مختلف الوانzer السياسية التي كان العديد منها يساوره القلق من نفوذ الاتحاد الاشتراكي الفعلى أو المرتقب. وفي ظل هذه الظروف، تقدم ناصر نفسه بعدد من المبادرات المتضاربة في أغلبها فيما يتعلق بالاتحاد الاشتراكي، بينما كانت في الحقيقة تعامل مع التنظيم ك مجرد امتداد للإدارة المركزية، وتم السيطرة عليه بتكتيشه بالحلفاء الموالين له^(٥٦).

لم تؤد عملية إعادة التنظيم لعام ١٩٦٨ إلى تنشيط الاتحاد الاشتراكي العربي، وحين تم عزل على صبرى من منصب الأمين الأول في يوليو ١٩٦٩، تحول إلى كيان

ـ محضر^(٥٧)). إلا أنه ظل محتفظاً بوضعه المركزي على الساحة السياسية المصرية، واستمر في احتكار النشاط الرسمي في ظل الإصلاحات الجنرية التي قام بها الرئيس السادات في السبعينيات. وستتناول هذه النقطة في الجزء الأخير من هذا الباب.

ومع اقتراب الاتحاد الاشتراكي العربي المصري من نهايته، تم استنساخ بنائه التنظيمية في كل من السودان وليبيا حيث استولى المتأمرون العسكريون الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "الضباط الأحرار"، في محاكاة واحدة لعبدالناصر ورفاقه، على السلطة في سنة ١٩٦٩. ففي ليبيا، اتخذت واحدة من أولى المبادرات السياسية لهؤلاء الضباط صورة إقامة اتحاد اشتراكي عربي ليبي يهدف إلى إيجاد قناة اتصال واحدة بين الحكومة المركزية وبين الشعب. وكان يتكون من مؤتمرات ولجان على ثلاثة مستويات، قومية وإقليمية ومحلية، حيث تم تشكيل الوحدات الأساسية على الطراز المصري^(٤٨). وتم عقد أول مؤتمر قومي للاتحاد الاشتراكي العربي في مارس ١٩٧٢، حيث أعلن رئيسه معمر القذافي أنه التنظيم الوحيد المسحور له بالنشاط السياسي في ليبيا. ولكن في عام ١٩٧٣، كان أعضاء مجلس قيادة الثورة الحاكم قد تحولوا إلى السخط على عجز هذا التنظيم الجديد عن كسب ثقة سكان الريف أو استقطاب تعاون النخبة فيه^(٤٩). كما تسبب في ظهور المشكلات المعتادة الناجمة عن افتقار التنسيق بين التنظيم الحزبي والجهاز الإداري. وفي عام ١٩٧٣، تم إحلال نظام جديد محله يقوم على تشكيل لجان شعبية.

وكان هناك جهد متواصل لإقامة تنظيم سياسي على الطراز المصري في السودان. فتم إعلان قيام اتحاد اشتراكي سوداني بعد شهر واحد من الانقلاب. ولكن أعقبت هذا الإعلان سنتان كانت الأولوية فيها لإقامة عدد مما يعرف باسم "التنظيمات الشعبية والوظيفية" للمرأة والشباب وغيرهم، وإقامة شبكة من المجالس القروية - كان المفترض فيها جميعاً أن تكون نواة لبرنامج للتغيير الاجتماعي الجذري - إلا أن جوهر هذه السياسة تعرض للتبدل في سنة ١٩٧١ نتيجة للشقاق بين النظام وبين العزب الشيوعي السوداني، وصدر قرار فوري بإقامة الاتحاد الاشتراكي السوداني كنـادـة أساسية للتأيـيد الشعـبي والمـوحـدة الوطـنـية^(١٠). وسرعان ما تم عقد مؤتمر تأسيسي في

يناير ١٩٧٢ تم فيه إعلان ميثاق وطني يدعى إلى قيام تنظيم «سياسي واحد» يعمل على مد «السيطرة الشعبية على أجهزة الدولة»^(٦١). ثم تم تكوين البنية الهرمية المعتادة، مع إيجاد تنظيمات على كل المستويات، من مستوى القرية إلى المستوى القومي. وما يذكر أن الاتحاد الاشتراكي السوداني استعان بالفردات المصرية في وصفه «الوحدات الأساسية» على مستوى القاعدة، في حين كانت التسميات المستخدمة للمؤسسات الكبرى على القمة تعكس الرغبة في إضفاء قدر أكبر من الليبرالية على التنظيم. لذا، فقد عقد مؤتمر قومي للجان المركزية وتكونت لجنة مركزية قامت بدورها بانتخاب مكتب سياسي يقوم على ترشيحات يتقدم بها زعيم الاتحاد الاشتراكي السوداني، الرئيس نميري.

وفي يناير ١٩٧٢، تمكن نميري من تقديم تقرير لأول مؤتمر للاتحاد الاشتراكي السوداني بأن كل الوحدات الأساسية والتنظيمات الفرعية قد استقرت. كما أعلن أن التنظيم الجديد كان يضم مليونين وربع المليون عضواً^(٦٢). ما كان يوحى بصورة متفائلة أكثر من اللازم. فطبقاً لبحث موسع أجرى بين ٧٤ و١٩٧٧، كانت قلة من الوحدات الأساسية هي التي تمارس نشاطاً سياسياً. كما اتضح أن هناك قدرًا كبيراً من الاضطراب كان يرجع إلى التداخل بين الحزب والحكومة. ويخرج البحث بأن مثل هذه الوحدات كانت تلعب دوراً هامشاً سوءاً في تسييس الشعب أو في تصعيد الهموم الشعبية إلى القيادة السياسية^(٦٣). وتؤكد التحليلات التيتناولت الاتحاد الاشتراكي السوداني أنه لم يكن يتمتع بأية استقلالية، وأنه لم تكن له أهمية إلا على المستوى القومي، حيث كانت أداة في يد النظام الحاكم. وفي ظل هذه الظروف، كان دوره الأكبر في ساحة كانت مشاركة مختلف الجماعات السياسية والطائفية والتقليدية محظورة فيها رسمياً^(٦٤).

أدت عملية المصالحة الوطنية التي بدأت مع خصوم النظام إلى السعي لفترة وجيزة إلى توسيع نطاق الاتحاد الاشتراكي السوداني وافتتاحه على مؤشرات اجتماعية وسياسية عديدة. فوافق صادق المهدي، زعيم الأنصار، على الانضمام إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي السوداني في سنة ١٩٧٧ - وهو منصب سرعان

ما انسحب منه - بينما تم اجتذاب زعماء الأمة والإخوان المسلمين للاقتراب من التنظيم^(١٥). وكان ذلك مفيدة للنظام على المدى القصير، وقد تمكن من تنظيم المؤتمر الثالث في يناير ١٩٨٠ للحصول على مظاهرة مقنعة من التأييد القومي لغطته الاقتصادية الجديدة وبرنامجه لتفويض الإداري عن طريق إقامة حكومات إقليمية. كما استغل المؤتمر في انتخاب لجنة مركزية قوامها ٢٠٠ عضو تنتخب بدورها مكتباً سياسياً يتكون من ١٧ عضواً لإدارة شئونها اليومية. ولكن حلت في أعقاب ذلك أزمة اقتصادية واجتماعية شديدة وإرهاصات لما أسماه البعض "تفكك الدولة"^(١٦). فاقتصرت حركات العصيان التي نشبت في يناير ١٩٨٢ الرئيس نميري بأن الاتحاد الاشتراكي السوداني فشل كذلة لحشد التأييد الشعبي للنظام. فقام بحل المكتب السياسي واللجنة المركزية وكل الهيئات الكبرى للحزب، واستبدل بها لجنة مركزية تمهدية تحت إدارة المباشرة. وتم تأجيل عقد المؤتمر القومي الذي كان من المفترض أن يصدق على إعادة التنظيم المقترحة عدة مرات، ولم ينعقد حتى أطاح بالنظام في انقلاب أبريل ١٩٨٥.

إعادة البناء السياسي والعودة التجريبية لنظام التعديدية الحزبية

كانت السودان الدولة العربية الوحيدة التي تلاشى فيها نظام التعديدية الحزبية بين عشية وضحاها. فقد أدى انقلاب ١٩٨٥ إلى حل فوري للاتحاد الاشتراكي السوداني، وبعد عام من الحكم العسكري الانتقالي، أدى إلى انتخابات عامة أجريت في أبريل ١٩٨٦ في ظل نظام شبيه تماماً بالنظام الذي اتبع في آخر انتخابات حرة وتنافسية أجريت في سنة ١٩٦٨ وجرى التنافس فيها بين نفس الجماعات السياسية الكبرى: حزب الأمة بقيادة صادق المهدي، والحزب الاتحادي الديمقراطي، والجبهة الوطنية الإسلامية التي يسيطر عليها الإخوان المسلمين^(١٧). إلا أنها كانت تجربة قصيرة الأجل، سرعان ما توقف بعدها نظام التعديدية الحزبية فجأة على أثر انقلاب اللواء عمر البشير في يونيو ١٩٨٩.

كانت عملية التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعديدية الحزبية تتسم بالطويل والتعقيد في دول أخرى، وعرقلتها مصاعب عديدة قدر لدول أوروبا الشرقية أن

تمر بها فيما بعد عام ١٩٨٩. وفي الشرق الأوسط، كانت أول دولة عربية تخطو على هذا الطريق مصر في منتصف السبعينيات، حيث كان الرئيس السادات يواجه مشكلة تتعلق بما ينبغي فعله بالاتحاد الاشتراكي العربي، وهو تنظيم كان هو ورفاقه يشعرون بارتياح عميق نحوه، وكان يبدو أنه وقف في طريق سياساته الرامية إلى التحول الليبرالي وتحقيق درجة أكبر كثيراً في طريق الحرية الاقتصادية والسياسية. فكان أمامه - كغيره من القادة من كانوا في موقفه - ثلاثة خيارات؛ فكان يمكن له أن يدخل إصلاحات على نظام الحزب الواحد وأن يفتحه أمام العديد من مختلف الاتجاهات الداخلية، وكان يمكن له أن يقوم بحله ويسمح باستبدال عدد من التنظيمات السياسية به، وكان يمكن له أن يبقى عليه باعتباره حزب الحكومة في إطار نظام جديد من التعددية الغربية. وفي النهاية، استقر اختياره على الخيار الأخير، ولكن بعد فترة طويلة من المناقشات والمشاورات التي رأت أنه ينتقل من تأييد إقامة عدد من "المناابر" في إطار الاتحاد الاشتراكي العربي إلى السماح لنفس هذه المنابر بالتنافس كحزاب مستقلة في انتخابات عامة أجريت في نوفمبر ١٩٧٦^(١٨). فكان هناك التجمع الاشتراكي العربي (حزب مصر فيما بعد)، والاشتراكيون الليبراليون على اليمين، والاتحاديون الديمقراطيون القوميون على اليسار.

يبعد عن وصف هذه العملية أن الرئيس السادات أبدى قدرًا كبيراً من الخذر في إعادة لبناء النظام السياسي في مصر على الرغم من رغبته في إقامة نظامه على مبادئ تختلف عن مبادئ عبدالناصر، وكان يسمع لنفسه أحياناً بالتمشى مع الضغوط من جانب الصفة^(١٩). وبعد عزله لعلى صبرى ورفاقه عن القيادة في سنة ١٩٧١، لم يطلق نداءه بإصلاح الاتحاد الاشتراكي العربي إلا في سنة ١٩٧٤، وحينئذ لم تكن لديه سوى بعض أفكار مبنيةً مما يمكن أن يؤدي إليه هذا الإجراء. وحول الأمر فيما بعد إلى ما أسماه "لجنة استماع" لاستطلاع آراء العديد من الجماعات والمصالح. وقويلت ندامته العديدة بتشكيل الأحزاب السياسية بسلسلة من الاحتجاجات المنظمة من جانب الزعماء العماليين وغيرهم من التنظيمات التي شعرت بأنها معرضة للخطر إذا مازال التأييد عن الاتحاد الاشتراكي العربي. فتراجلت المناقشات لأكثر من عام إلى أن انتهت

أغلبية أعضاء اللجنة المركزية من جولة أخرى من المناقشات ووافقو على التوصية بإقامة منابر محددة في إطار الاتحاد الاشتراكي العربي. وسرعان ما تم التصديق على هذه التوصية من جانب السادات نفسه في مارس ١٩٧٦، وبعد أيام قلائل، كان أنصاره قد انتقلوا على وجه السرعة إلى ضم معظم نواب مجلس الشعب في تنظيم وسط، في حين تنافس ما يقرب من أربعين جماعة أخرى حول تشكيل أنواع مختلفة من المعارضة على اليمين واليسار على السواء. ثم تقلص هذا العدد إلى ثلاثة، وفي النهاية إلى اثنين.

وبعد إقامة نواة نظام تعددى، كان من الضروري وضع القواعد المنظمة لعملية الانتخابات ولتشكيل مزيد من الأحزاب. وبالنسبة لانتخابات ١٩٧٦ نفسها، كانت غالبية القرارات تبدو وقد اتخذها النظام نفسه حيث عمل من خلال تنظيمه (أو منبره) الجديد بمجلس الشعب^(٧٠). فتقرر الاستمرار في نظام التوائف ذات العضويين والبالغ عددها ١٧٥ دائرة، يجب أن تضم كل منها مرشحا واحدا يتم تصنيفه كعامل أو فلاح. أما البقية، لم تلق جهود المعارضة الرامية إلى وضع قواعد تمنع التدخل الرسمي التأييد، وفي نهاية الأمر، حظى حزب الوسط الحكومي بميزة كبرى بسبب خصوص الانتخابات لإشراف وزارة الداخلية وبسبب انتماء العديد من مرشحيه إلى مختلف مستويات الإدارة. وكان هذا كافيا لحصوله على ٢٨٠ مقعدا من مجموع ٢٥٠، وحصل الاشتراكيون اليساريين على ١٢ مقعدا، والقدميون على مقددين، وبقية المقاعد للمستقلين.

ثم تم وضع قانون جديد للأحزاب في سنة ١٩٧٧، وكانت سماته الأساسية تتلخص في ضرورة قبول كل الأحزاب الجديدة لمبادئ الدستور والميثاق الوطني لعام ١٩٦٢ وورقة أكتوبر التي طرحها السادات في سنة ١٩٧٤، وألا يقوم أى من هذه الأحزاب على أساس طبقية أو طائفية أو جغرافية (محلية)^(٧١). وكانت هذه محاولة للحد من الجدل السياسي، وفي الوقت نفسه لمنع إقامة أى تنظيم يقوم على الدين أو المبادئ الناصرية القديمة عن الفلاحين والعمال الذين حققوا مكاسب مهمة من سياساته الاقتصادية والاجتماعية. وكانت النتيجة أن أصبح قادة الحزب يمثلون اتجاهات

أيديولوجية بدلًا من تمثيل مصالح اقتصادية واجتماعية. هذا في حين بقيت قطاعات مهمة من الشعب، كالعمال وال فلاحين، دون تمثيل محدد على أعلى المستويات، وبالتالي، حرمت من حقوقها القانونية.

وسرعان ما أضطر الرئيس السادات إلى التراجع في تجربته مع الديمقراطية المقيدة نتيجة لتنامي المعارضة الشعبية بالنسبة للعديد من سياساته، وخاصة محاولته لخفض نسبة الدعم على السلع الضرورية وتحركه باتجاه عقد معاهدة سلام مع إسرائيل. وبدأ تخويف جماعات المعارضة، بينما كان السادات نفسه يفضل أن يخضع للرأي العام المصري من خلال مجموعة من الاستفتاءات الشعبية والتلاعب المستمر بالنقابات والاتحادات وبيادنته الجديدة في عام ١٩٨٠ المسماة "مجلس الشورى" الذي كانت له سلطات تشريعية محدودة، وكان نصفه منتخبًا ونصفه الآخر معيناً^(٧٢).

وعادت القيادة السياسية إلى التحرك باتجاه إقامة نظام سياسي أكثر انفتاحاً، ولكن بتركيز كبير على عملية السيطرة. وكان أكبر تجديد قام به تعديل ١٩٨٢ لقانون الانتخابات لسنة ١٩٧٢، مما اقتضى إقامة نظام جديد تماماً للتمثيل النسبي صمم خصيصاً لترجيع كفة حزب الحكومة وترك هامش محدود لمعارضة محدودة. ودعا هذا التعديل إلى إقامة ٤٨ دائرة انتخابية كبيرة بدلًا من الدوائر الـ ١٧٥ الصغيرة السابقة. فكان على الأحزاب التي ترتفب في الصعود في الانتخابات أن تقدم بقوائم في كل هذه الدوائر، وبالتالي تفسد أية محاولة لتركيز مواردها على عدد قليل من الدوائر التي تحظى فيها بمعظم التأييد. كما كان مطلوباً منها أن تحصل على ما لا يقل عن ٨٪ من مجموع الأصوات على المستوى القومي حتى يتسمى لها الحصول على مقاعد. وكان هناك بند آخر يحظر على المرشحين أن يرشحوا أنفسهم مستقلين خشية انتخاب أعضاء لا يتمكن النظام من إحكام سيطرته عليهم بالمجلس. ويقول مصمم النظام الجديد - رئيس الوزراء فؤاد محيي الدين - في حوار خاص إنه لم يكن يريد "رجالاً جدداً" يدخلون الانتخابات لأننا لا نعرفهم^(٧٣).

وما أن استقرت الآلة الانتخابية، كان من الضروري إضفاء قدر من المصداقية على الممارسة كلها من خلال إقناع ساسة المعارضة والناخبين المصريين جميعاً بأنه

سيتم إقرار قدر كبير من الحرية والافتتاح بما يجعل الأمر يستحق المشاركة. وتم ذلك بمهارة شديدة من خلال السماح بهزيمة مرشحي الحكومة في الانتخابات الفرعية بالإسكندرية في نوفمبر ١٩٨٣، ثم السماح لحزب الوفد الجديد بترشيع أعضاء من جانبه في الانتخابات العامة التي أجريت في مايو ١٩٨٤، مع أنه لم يكن قد أتم تكوين نفسه كحزب رسمي بعد. ونتيجة لذلك، ذهبت نسبة تقارب من ٤٢٪ من مجموع الناخبين المسجلين إلى صناديق الاقتراع^(٧٤). وعلى الرغم من فوز حزب الحكومة - الذي غير اسمه إلى الحزب الوطني الديمقراطي - بنسبة ٧٣٪ من الأصوات (وبالتالي ٢٩٠ مقعداً من مجموع ٤٤٨)، إلا أن الوفد الجديد حصل على ما يكفي لضمان بقية المقاعد بنسبة ١٥٪ من الأصوات. وكان هذا النجاح متوقفاً على المهارات الانتخابية لزعمه القديامي من شاركوا في سياسة ما قبل الثورة، وعلى تحالفه مع الإخوان المسلمين ما عاد عليه بفوائد مالية وتنظيمية كبيرة. وعانت الأحزاب الأخرى معاناة كبيرة بسبب عدم الخبرة ويسوء التدخل الانتخابي من جانب الحكومة، وخاصة في المناطق الريفية^(٧٥). ولم يكن غريباً أن كانت هناك مشكلات إدارية ترتبط بحقيقة أن الانتخابات التنافسية كانت أمراً نادراً الحديث بالنسبة للكثير من المصريين وأن السجلات لم تكن قد روجعت منذ مدة طويلة، وأن كثيراً من الناس كانوا يفشلون في العثور على لجانهم الانتخابية الصحيحة^(٧٦).

وجاءت الانتخابات العامة التالية في مصر في عام ١٩٨٧ نتيجة للتحدي القانوني الناجم أمام حظر ترشيح المستقلين بناءً على مخالفته للحربيات التي كفلها دستور ١٩٧١. وعندما رأت القيادة السياسية أن هذا التحدي يهدد بتفويض شرعية مجلس الشعب المفوض بإعادة انتخاب الرئيس في أواخر ذلك العام، قامت بتفيير القانون ليسمح بترشيع مستقل واحد عن كل دائرة، ثم دعى المصريون إلى صناديق الاقتراع في أبريل. وفي تلك الانتخابات فاز الحزب الوطني الديمقراطي بعدد ٢٠٨ مقاعد بنسبة ٧٪ من الأصوات، أمام الوفد الجديد الذي حصل على ٢٥ مقعداً بنسبة ١١٪، وحصل التحالف الجديد بين ثلاثة تنظيمات: العمل الاشتراكي والليبراليين الاشتراكيين والإخوان المسلمين، على ٦ مقعداً بنسبة ١٧٪. كما كان هناك أربعة مستقلين^(٧٧).

وأتهمت المعارضة الحكومة مرة أخرى بالتدخل، وزعمت أن ثلاثة أرباع اللجان الانتخابية لم يكن عليها مراقبون نزهاء^(٧٨). وكان من المعتقد بصورة عامة أن حزب الحكومة كان سيفوز بأغلبية ساحقة في أي الأحوال نظراً لعلاقته الوثيقة بالإدارة الحكومية، وأن الخيار الوحيد المتاح أمام الناخبين اختيار من يمكن أن يمثل المعارضة الرسمية من بين الأحزاب الأخرى^(٧٩).

إن نظام التعددية الحزبية الخاضع لسيطرة حزب حاكم نادرًا ما ينهرم في أي اقتراع قائم في مناطق بعيدة أخرى خارج أوروبا، وخصوصًا بعدد من التحليلات. فالأنظمة الحكومية في مثل هذه الدول ليست في حاجة إلى انتخابات لكي تستمر في السلطة، لكنها ترکن إليها لأداء العديد من المهام الأخرى، كحشد الرأى العام والحصول على مزيد من الشرعية^(٨٠). كما أنها تقدم الفرصة لزعيم حزب الحكومة - وهو الرئيس في مصر - لتدريب أنصاره على الانضباط بازالتهم من قائمة الانتخابية ليتحاشى أية عملية تطهير محروقة. وفي سبيل أداء هذه المهام، يصبح على هذه الأنظمة أن تختلف العديدة من القواعد المقررة والمقبولة للديمقراطية. وإذا استعنا بمؤشرات هيرمن لعنابر الخلاف بين انتخابات حرة وأخرى مقيدة، نجد أن كثرة من الناخبين المصريين ابتداء من سن الثامنة عشر لم يتم تسجيلهم بالقوانين، فالناخبون يخضعون لختلف الضغوط الإدارية، كما أنهم لا يتوقعون أن يتم إحصاء الأصوات بدقة^(٨١). وكانت هذه السمة واضحة بصورة خاصة في انتخابات ١٩٨٧، حين قامت المعارضة بتحدي قرار وزارة الداخلية بمنع ٧٨ مقدماً لبعض المرشحين نتيجة لعملية سرية وشديدة التعقيد تم من خلالها تحويل الأصوات التي حصل عليها أعضاء الأحزاب التي لم تحقق نسبة الـ ٨٪ من مجموع الأصوات الكلية إلى الأحزاب التي حققت هذه النسبة^(٨٢).

كانت انتخابات ١٩٩٠ ثاني انتخابات تجرى قبل موعدها المقرر بعامين، نتيجة أيضاً للتحدي القانوني الناجع للإجراء الذي اتخذ في الانتخابات السابقة. وكانت النتيجة إجراء تغيير آخر في النظام الانتخابي بالعودة إلى نظام التوازن ذات العضويين والذي كان ساريًا قبل ١٩٨٤، وإزالة كل العقبات أمام المرشحين المستقلين. إلا أن مساعي المعارضة لرفع حالة الطوارئ المفروضة منذ مدة طويلة والتي فرضت

قيوداً مشددة على نشاطها في أية حملة انتخابية باعت بالفشل وأدت إلى مقاطعة الوفد وكل أعضاء تحالف العمل الاشتراكي والليبراليين الاشتراكيين والإخوان المسلمين، ما أدى إلى تمهيد الطريق إلى إحراز انتصار ساحق آخر لحزب الحكومة، بمعارضة من جانب عدد قليل من أعضاء الحزب التقدمي وعدد من المستقلين^(٨٣).

والنظامان العربيان الآخرين اللذان سعيا إلى افتتاح النظام ذي الحزب الواحد في الثمانينيات هما النظامان التونسي والجزائري. بدأت هذه العملية في تونس بصورة متغيرة في سنة ١٩٨١ حين تم السماح لمرشحين لا ينتمون إلى الحزب الاشتراكي الدستوري بدخول انتخابات المجلس الوطني. ولكن حين التنفيذ، لم ينجح منهم أحد، بينما فاز حزب الحكومة الذي خاض الانتخابات كجبهة وطنية بالتحالف مع اتحاد العمال حديث النشأة بنسبة ٩٤.٨٪ من الأصوات وبكل المقاعد. كما لم تفز أى من جماعات المعارضة الخمس بنسبة ٥٪ من الأصوات والتي كانت ستتسع لها بالحصول على الاعتراف بها كحزب سياسي رسمي^(٨٤).

وأعيدت العملية من جديد بعد أن قام بن على بخلع الحبيب بورقيبة من الرئاسة في نوفمبر ١٩٨٧ ووعد بتغيير ما وصفه بـ "فساد دولة الحزب الواحد" وتحويله إلى نظام تعدد أكثر تسامحاً^(٨٥). وبعد عام، دعا إلى عقد اجتماع بمعتضى عدد كبير من التنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتخفض الاجتماع عن اتفاقية وطنية وقعتها ١٦ من المجموعات المذكورة، ومنها ٦ أحزاب معترف بها. ونصت الاتفاقية على السماح بتشكيل الأحزاب وطى الحاجة إلى إجراء انتخابات حرة ودفع عملية التنافس السياسي "المخلص"^(٨٦). وتلا ذلك عقد انتخابات عامة في أبريل ١٩٨٩ تقوم على صورة منقحة من التمثيل النسبي المصمم لصالح حزب الحكومة بمنع كل المقاعد في كل من الدوائر متعددة الأعضاء والبالغ عددها ٢٥ دائرة للتنظيم الذي يفوز بأغلبية الأصوات. وكانت النتيجة انتصاراً ساحقاً لحزب الاشتراكي الدستوري، الذي تغير اسمه إلى التجمع الدستوري الديمقراطي، بحصوله على ٨٠٪ من الأصوات وجميع المقاعد البالغ عددها ١٤٢. وكان المنافسون الوحيدين الذين يعتد بهم هم أعضاء حركة التوجه الإسلامي غير الرسمية الذين خاضوا الانتخابات كمستقلين وحصلوا على ١٢٪

ولكن دون الحصول على مقاعد. وفي الوقت نفسه، كان مجموع الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب العلمانية الخمسة التي كان بن على قد زرعها في محاولة منه لاستغلالها كمعارضة موالية لنظامه أقل من ٦٪.

وهكذا، توقفت الحركة باتجاه المزيد من التناقض السياسي لسبعين أولئك، أن بن على رفض السماح لحركة التوجه الإسلامي - التي تغير اسمها ليصبح حركة النهضة - بتسجيل نفسها كتنظيم سياسي رسمي بدعوى أن تونس لم تكن في حاجة إلى حزب ديني. ثم فشل في العثور على صيغة انتخابية تقبلها غالبية أحزاب المعارضة المعترض بها رسمياً، والتي قاطعت جميعاً الانتخابات المحلية التي عقدت في يونيو ١٩٩٠ والتي فاز فيها التجمع الدستوري الديمقراطي بنسبة ٩٨٪ من المقاعد^(٨٧). وتم خوض الوضع عن مأزق، فقد تمكّن بن على من استغلال خطر المنافسة الانتخابية في إعادة تنظيم الحزب الواحد وبعثه إلى الحياة، لكنه فشل في مسعاه لاستغلال صيغة عقد اتفاقية وطنية في تقديم إطار مقبول للديمقراطية المقيدة^(٨٨).

وكانت عملية إعادة البناء السياسي في الجزائر تختلف عنها في تونس في عدة نواح مهمة. فقد بدأت بسلسلة من المظاهرات الشعبية التي كانت موجة ضد الحكومة التي تسيطر عليها جبهة التحرير الوطني ضد سياساتها الاقتصادية تحديداً. كما كان الجانب السياسي من هذه العملية يعتبر مكملاً للجانب الاقتصادي، ويتصل بصورة مباشرة بدور جبهة التحرير الوطني في توجيه الاقتصاد ومعارضة كثير من كبار أعضائها لאי هجوم على قطاع الدولة وتركيزه على الصناعات الثقيلة. والحقيقة أن وضعها مماثلاً لهذا الوضع الجزائري كان سائداً بالاتحاد السوفيتي في السنوات الأولى من البيروسترويكا، ما كان الرئيس الشاذلي بن جديده وكثير من قدامى رفاته يؤكّدون عليه باستمرار^(٨٩).

جاء إعلان الرئيس الشاذلي بن جديده لأول إصلاحات سياسية بعد أيام قلائل من المظاهرات التي اجتاحت البلاد في أكتوبر ١٩٨٨. وتلا ذلك في فبراير ١٩٨٩ وضع مسودة دستور جديد أزال كل إشارة إلى الاشتراكية الجزائرية وإلى الوضع المتميز لجبهة التحرير الوطني. ثم تم وضع قانون جديد للأحزاب في يوليو تم بمقتضاه تحديد

القواعد التي يمكن للتنظيمات الجديدة أن تحصل على الاعتراف الرسمي في ظلها. وكما حدث في مصر، نص القانون على حظر أي حزب يقوم على الدين أو الإقليمية، ولكن كما حدث في مصر أيضاً، فهذا القانون لم يحل دون قيام عدد من هذه النوعية من الأحزاب، ومنها جبهة الخلاص الإسلامية وجمع الثقافة والديمقراطية الذي يمثل صالح البربر. وشهد يوليو ١٩٨٩ تحرير قانون انتخابي جديد ينص كنظيره التونسي على أن أي حزب يفوز بأغلبية الأصوات في أية دائرة واحدة يحصل على كل المقاعد. وهنا أيضاً كان هذا البند مصمماً بصورة واضحة لصالح حزب الحكومة. ولكن حين حل موعد أول انتخابات محلية متعددة الأحزاب في يونيو ١٩٩٠، لم يحل مثل هذا البند دون تحقيق جبهة الخلاص الإسلامية لانتصار ساحق، حيث فازت بـ ٣٢ مجلساً من مجموع المجالس المحلية البالغ عددها ٤٨ (في مقابل ١٤ مجلساً ألت لجبهة التحرير الوطنية)، أي ٥٥٪ من المجالس المحلية (في مقابل ٢٢٪ لجبهة التحرير الوطنية) ويحكم كل المدن الكبرى^(١٠).

وفي الوقت نفسه كانت قيادة جبهة التحرير الوطنية تعاني أشد المصاعب في تحديد الأسلوب الذي ينبغي لها أن تتبعه في التكيف مع الوضع الجديد. فكان يتواءم الرئيس بن جدي يفضل أن يتبع أسلوباً مزدوجاً، أولاً - كان يريد أن يبرز الاختلاف بين الحزب والحكومة بالاستقالة من منصبه كأمين عام للجبهة، ثم تعيين حكومة من التكنوقراط لا يرتبط كثيراً منهم بجبهة التحرير الوطنية إلا بصلات ضعيفة، بهدف الاستمرار في إصلاحاته الاقتصادية. ثانياً - حاول بن جدي أن يقنع جبهة التحرير الوطنية بإصلاح نفسها وبالافتتاح على مختلف التيارات السياسية تحت قيادة جديدة لحمد مهري. إلا أن كل هذه التحركات لقيت معارضة من جانب القوى داخل التنظيم والتي كان لها من النفوذ ما يمكنها من التشكيك بموافقها داخل اللجنة المركزية في مؤتمر جبهة التحرير الوطنية الذي عقد في ديسمبر ١٩٨٨، وكرد فعل من جانبه، بادر بن جدي بالدفاع عن نظام سياسي أكثر تنافسية تظل الجبهة تلعب في ظله دوراً مهماً، ولكن قد تتعرض لتحديات من جانب تنظيمات سياسية مشروعة أخرى أطلق عليها اسم "جهات" في البداية ثم سماها "أحزاباً".

كان هذا موقف الرئيس في صيف ١٩٨٩ بعد تمرير قانون الانتخابات والاحزاب الجديد. إلا أنه ظل يتبايناً في السماح بالتنافس الحر بين جبهة التحرير الوطنية وبين خصومها، وتم تأجيل انتخابات الحكم المحلي مرتين، من ديسمبر ١٩٨٩ إلى مارس التالي، ثم من أبريل إلى يونيو ١٩٩٠. وفي ذات الوقت، تمكنت جبهة التحرير الوطنية من الحفاظ على وحدتها على الرغم من وجود نزاعات كبرى بين الإصلاحيين والحرس القديم في المؤتمر الحزبي الذي عقد في ديسمبر ١٩٨٩^(١١). وظهر مزيد من المشكلات على أثر المزيمة المهينة التي منيت بها الجبهة في الانتخابات المحلية في يونيو ١٩٩٠، التي كشفت عن عجزها المستمر عن الحصول على تأييد شعبي مكثف أو شن حملة سياسية ناجحة^(١٢). وواصلت تركيزها على القانون الانتخابي الذي تم تمريره في أبريل ١٩٩١ والذي صمم لإمدادها بأكبر قدر ممكن من الفرص في نزاعها مع خصومها الدينيين.

كانت أنظمة الحزب الواحد الوحيدة التي أبدت أقل قدر من الميل إلى السير باتجاه الإصلاح السياسي هما النظامان السوري والعراقي. فلم يوجه زعيماً الولتين اهتماماً عاماً كبيراً بالتأثيرات المحلية الناتجة عن سياسة البيرسترويكا بالاتحاد السوفييتي أو انهيار الأحزاب الشيوعية في معظم أرجاء أوروبا الشرقية في عامي ١٩٩٠/٨٩. وكان التنازل الذي قدمه الرئيس الأسد في سوريا يتمثل في زيادة عدد المقاعد المخصصة للمرشحين المستقلين إلى الثلث في انتخابات مايو ١٩٩٠ للمجلس الوطني. فتخض عن ذلك نظام قام في ظله الجبهة التقديمية الوطنية التي يسيطر عليها البعث بتعيين ثلث المرشحين في الدائرة الواحدة، بينما يتنافس المستقلون على قائمة منفصلة حول بقية المقاعد. وكما أشار الرئيس نفسه في خطاب له أمام مؤتمر اتحاد الطلاب، فعلى الرغم من اقتناع كثرة من السوريين بأفضلية الانتخاب على أساس حزبي، كان يعتقد أن هذا لم يكن يناسب "المرحلة الراهنة" التي تمر بها البلاد، وأنه يفضل مزيجاً من سمات النظام الحزبي والنظام الفردي معاً^(١٣). وكان الوضع في العراق شبيهاً بذلك، حيث جرى التنافس في انتخابات ١٩٨٠ و١٩٨٤ و١٩٨٨ بين مزيج من البعثيين والمستقلين، وحصل البعثيون فيها على ما يترواح بين نصف المقاعد وثلاثة أرباعها^(١٤).

هوامش

- (1) Lars Rudebeck, *Party and People: A Study of Political Change in Tunisia* (Stockholm, 1967), pp. 29-32.
- (2) Michael Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, 1977), p. 386.
- (3) Lars Rudebeck, *Party and People*, pp. 33-4.
- (4) Ibid., p. 33.
- (5) Ibid., p. 299.
- (6) John Entelis, *Comparative Politics of North Africa* (Syracuse, NY, 1980), p. 136.
- (7) Asma Larif-Beatrix, "L'évolution de l'état," *Maghreb/Mashreq*, 116 (April-June, 1987), p. 43.
- (8) Entelis, *Comparative Politics*, p. 139.
- (9) Clement Henry Moore, "Tunisia: The prospects for institutionalization," in Samuel Huntington & Clement H. Moore (eds), *Authoritarian Politics in Modern Societies* (NY, 1970), p. 318.
- (10) Ibid., pp. 319-20.
- (11) Entelis, *Comparative Politics*, p. 140.
- (12) David and Marinal Ottoway, *Algeria: The Politics of a Socialist Revolution* (Berkeley and LA, 1970), pp. 71-4.
- (13) Ibid., pp. 117, 123-4, 180.
- (14) Henry Jackson, *The FLN in Algeria* (Westport, Conn., 1977), pp. 203-4.
- (15) Hugh Roberts, "The politics of Algerian socialism," in R. I. Lowless and Allen Findlay (eds), *North Africa: Contemporary Politics and Economic Development* (London, 1984), pp. 27-8.
- (16) Hugh Roberts, "The Algerian Bureaucracy," in Talal Asad and Roger Owen (eds), *Sociology of Developing Societies* (London, 1983), p. 113.
- (17) Entelis, *Comparative Politics*, pp. 115-16.
- (18) Hugh Roberts, "The politics of Algerian socialism," pp. 31-2.

- (19) Ibid., pp. 35-8.
- (20) Entelis, Comparative Politics , pp. 115-16.
- (21) Patrick Seale, Asad, The Struggle for the Middle East (London, 1988), Ch. 3.
- (٢٢) انظر مثلاً المترجعات النظرية التي اخذها المؤتمر السادس للحزب في أكتوبر ١٩٦٣ ، نصال حزب البعث العربي الشاترaki عبر مؤتمرات القومية (١٩٤٧-١٩٦٤) (بيروت ، دار الطليعة، ١٩٧١)، من ١٧٢ وما بعدها.
- (23) Raymond Hinnebush, Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria (Boulder, Colorado, 1990), pp. 130-3.
- (24) Patrick Seale, Asad., pp. 145-8.
- (25) Hinnebush, Authoritarian Power , pp. 145-7, 166-77.
- (26) Ibid., pp. 178-9.
- (27) Ibid., pp. 177-85.
- (28) Ibid., p. 312.
- (29) Alasdair Drysdale, "The succession question in Syria," Middle East Journal , 39/2 (Spring, 1985), pp. 246-57.
- (30) Hinnebush, Authoritarian Power , pp. 316-17.
- (31) Christine Moss Helms, Iraq: Eastern Front of the Arab World (Washington, DC, 1984), p. 87.
- (٢٣) انظر مثلاً جريدة "الثورة" الناطقة باسم حزب البعث ، ١٤ فبراير ١٩٨٠.
- (33) Youssef Ibrahim, "How the Baath rules Iraq," New York Times , (11 Jan. 1981).
- (34) "Statements of the Iraqi Ba'th Party Ninth Regional Congress - 27 June 1982," quoted in Ofra Bengio, "Iraq", in Legum, Middle East Contemporary Survey , 6, 1981-2 (London, 1983), p. 8.
- (35) "Iraq privatizes its tourist industry," CAABU Bulletin , 4/17 (15 Sept., 1988), p. 8.
- (36) Eberhard Kieble, Ba'th v Ba'th (London, 1990), pp. 38-46.
- (37) Helms, Iraq., pp. 105-6.
- (38) Ibid., pp. 105-6.
- (٢٤) انظر مثلاً اللقاء الذي تم بين صدام حسين والصحفيين العرب والأجانب في : Saddam Hussein on Current Events in Iraq , transl. (London, 1977), p. 48.
- (40) "Statements of the Iraqi Ba'th Party Ninth Regional Congress," p. 616, 618.
- (41) John Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat (Princeton, 1983), p. 313.
- (42) Leonard Binder, In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt (Chicago & London, 1978), pp. 36, 41, 43.

- (43) *Ibid.*, p. 307.
- (44) *Ibid.*, pp. 36-7, 43-4.
- (45) *Ibid.*, p. 315.
- (46) *Ibid.*, pp. 43, 310.
- (47) Binder, *In a Moment of Enthusiasm*, p. 310.
- (48) Mark Cooper, *The Transformation of Egypt* (London, 1982), p. 31.
- (49) Clement Henry Moore, *Image of Development: Egyptian Engineers in Search of Industry* (Cambridge, 1980), p. 58.
- (50) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat*, p. 323.
- (51) *Ibid.*, p. 315.
- (52) Mahfouz, *Socialisme et pouvoir*, pp. 125-7.
- (53) Binder, *In a Moment of Enthusiasm*, pp. 332-3.
- (54) Mahfouz, *Socialisme et pouvoir*, p. 177.
- (55) Binder, *In a Moment of Enthusiasm*, p. 370.
- (56) Baker, *Egypt's Uncertain Revolution*, p. 108.
- (57) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat*, p. 331.
- (58) Nathan Alexander, "Libya: The continuous revolution," *Middle Eastern Studies*, 17/2 (April, 1981), pp. 214-16.
- (59) Omar Fathaly and Monte Palmer, "Opposition to rural change in Libya," *International Journal of Middle East Studies*, 11 (1980), p. 247.
- (60) T. Niblock, *Class and Power in Sudan* (Basingstoke & London, 1987), pp. 256-9.
- (61) Peter Woodward, "Parliament and parties," in Muddathir abd al-Rahim, Raphael Badal, Alan Hardallo and Peter Woodward (eds), *Sudan Since Independence* (Aldershot, 1986), p. 61.
- (62) Niblock, *Class and Power*, pp. 259-60.
- (63) *Ibid.*, pp. 268ff.
- (64) *Ibid.*, p. 272.
- (65) Woodward, "Parties and parliaments," p. 62.
- (66) Niblock, "The background to the change of government in 1984," in Woodward (ed.), *Sudan Since Nimeri* (London, 1986), pp. 38-9.
- (67) Christian Lachon, "A propos élections soudanaises d'avril 1986," *L'Afrique et L'Asie Modernes* (Spring, 1987).

- (69) *Ibid.*, Ch. 11.
- (70) Cooper, *Transformation of Egypt* , pp. 194-8.
- (71) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat* , p. 368.
- (72) Robert Bianchi, *Unruly Corporatism: Associated Life in Twentieth Century Egypt* (Oxford, 1989), pp. 84-6.

(٧٣) المعلومات مأخوذة عن أحمد بهاء الدين.

(٧٤) للاطلاع على النتائج، انظر :

Revue de la presse égyptienne (Cairo), 13 (July 1984), pp. 11-27.

- (75) Bertus Hendricks, "Egypt's elections, Mubarak's bond," *MERIP*, 14/1 (Jan. 1985).

(٧٦) كان من بين الناخبين الذين فشلوا في العثور على لجانهم الانتخابية وزير الدولة للشئون الخارجية، بطرس بطرس غالى.

Revue de la presse égyptienne (Cairo), 27 (July 1987),

p. 245.

- (78) Bertus Hendricks, "Egypt's new political map," *MERIP*, 17/4 (July-August. 1987).

(79) *Ibid.*, p. 11.

- (80) Guy Hermet, "State controlled elections: A framework," in Guy Hermet, Richard Rose and Alain Rouquié (eds), *Elections without Choices* (London, 1978), pp. 3-16.

(81) *Ibid.*, p. 3.

- (82) Enid Hill, "Political issues and justifiable questions: Adjudicating the constitutionality of laws in Egypt," Mimeo , Middle East Studies Association, San Antonio, November 1990, pp. 12-19.

- (83) Max Rodenbeck, "Egypt: disdain and apathy," *Middle East International* , 7 December 1990, pp. 15-16.

- (84) John R. Nellis, "A comparative assessment of the development performances of Algeria and Tunisia," *Middle East Journal* , 37/3 (1983), p. 375.

- (85) Fred Halliday, "Tunisia's uncertain future," *Middle East Report* , 163 (March/April 1990), p. 25.

- (86) Lisa Anderson, "The Tunisian National Pact of 1988," *Government and Opposition* , 26/2 (Spring, 1991), pp. 244-60.

(87) "Tunisia: Sharp contrast," *Middle East International*, 378 (22 June 1990), p. 10.

(88) *Idem*.

(٨٩) لا أن البعض يرفض الاعتراف بهذا التشابه، انظر :

Mahfouz Bennoune, "Algeria's facade of democracy," *Middle East Report*, 163 (March-April 1990), p. 13.

(90) Arun Kapil, "Algeria's elections show Islamic strength," *Middle East Report*, 166 (Sept-Oct., 1990), p. 31.

(91) Bennoune, "Algeria's facade of democracy," pp. 12-13.

(92) Arun Kapil, "Algeria's elections," pp. 34-35.

(93) Reuters, RTU242 4 XEL, 316, "Syria-Elections," Damascus , 16 May 1990.

(94) Ofra Bengio, "Iraq," in Itimar Rabinovitch and Haim Shaked (eds), *Middle East Contemporary Survey* , IX (Tel Aviv, 1989), p. 464.

١٢. المحاولات الأمريكية لإعادة صياغة الشرق الأوسط

مقدمة

شاهد الملايين هجوم القاعدة على برجي مركز التجارة العالمي والبناجون على الهواء على شاشات التلفزيون. ويمكن القول إن ربور أفعالهم كانت مزيجاً من التعاطف مع الضحايا والشعور بالصدمة. أما رد فعل الأنظمة فكان أقل حدة. واتخذت معظم الأنظمة إجراءات لضمان إدانة مؤسساتها الدينية المسئولين عن هذه الخسائر الهائلة في الأرواح. ولكن لم يكن ثم شعور بالخطر بين الحكام أنفسهم، فكانوا يعلمون أنهم يحاربون الإسلاميين منذ عشرات السنين بالتعاون مع وكالة المخابرات الأمريكية كما في حالتي سوريا ومصر. لذا فإن إعلان الرئيس الأمريكي بوش الحرب على الإرهاب في خطابه أمام الكongرس في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ لم يقلّهم كثيراً. وفي الأشهر القليلة التالية أفلتوا كثيراً من حاجة واشنطن لاستمرار تعاونهم معها لأنّه كان يعني انخفاض حدة ضغوطها عليهم لإجراء إصلاحات في مؤسسات دولهم وإتاحة الفرصة لهم لدعم سلطتهم. ففي مصر اغتنم النظام الفرصة ليبداً الإعداد لخلافة ابن الرئيس. وفي تونس فرض الرئيس ابن على تعديلاً دستورياً في سنة ٢٠٠٢ لمد فترة رئاسته من ثلاثة سنوات إلى خمس. أما العائلة الحاكمة في السعودية فصدمت حين أعلن أن خمسة عشر من مختطفى الطائرات التسع عشرة كانوا سعوديين وأدركت أن العلاقات مع الولايات المتحدة ستمر بفترة عصيبة، وقد كان.

كان الهجوم على مركز التجارة العالمي عملاً قام به أفراد يرتبطون بالمنشق السعودي أسامة بن لادن وهو مقاول ثري ظهر على الساحة السياسية بأسلوبه في تنظيم معسكرات للشباب المتطوعين بقتال الروس والنظام الأفغاني منذ ١٩٨٦.

عاد ابن لادن إلى الشرق الأوسط بعد هزيمة الروس حيث شكل تحالفًا مع النظام الإسلامي في السودان إلى أن اضطر نتائج الضغط الأمريكي للعودة إلى أفغانستان

التي كانت حينئذ تحت سيطرة نظام طالبان في سنة ١٩٩٦. وهناك انضم إلى أعضاء جماعة الجهاد المصرية المتطرفة بقيادة الطبيب السابق أيمن الظواهري وكونوا معاً "الجبهة الإسلامية العالمية" للجهاد ضد اليهود والصلبيين (المسيحيين) في سنة ١٩٩٨. كانت لهذا التحالف أهمية مزدوجة. فكان ينم عن اعتراف بأن حربهم على ما سموه "العدو القريب" أي الأنظمة التي تدعمها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط فشلت وأن حربهم اتجهت نحو "العدو البعيد" أي الولايات المتحدة^(١). كما جمع بين ابن لادن والكتائب التنظيمية العالمية لأعضاء الجهاد المصرية وهي جماعة عسكرية شديدة السرية لها تاريخ طويل من الاغتيالات وغيرها من الأنشطة الإرهابية. وكانت أولى ثمار هذا التحالف تفجير سفارتنا الولايات المتحدة في كل من كينيا وتنزانيا في السنة نفسها. وتم تبرير ما ترتب على ذلك من خسائر كبيرة في الأرواح بفتاوی منتقاة لفقهاه إسلاميين قدامى بأن قتل المسلمين أو حتى النساء والأطفال مباح في الجهاد دفاعاً عن الإسلام ضد الغرب.

وسرعان ما اشتهرت "الجبهة الإسلامية العالمية" باسم "القاعدة" في إشارة إلى قاعدة ابن لادن بأفغانستان وإلى "قاعدة بيانات" بأسماء "المجاهدين" والتي شرع في تدوينها بجهاز الكمبيوتر الخاص به في سنة ١٩٨٨^(٢). وكان هؤلاء شباباً مسلمين تدربوا في معسكرات ابن لادن الأفغانية وشباباً آخرين يعيشون في أوروبا والشرق الأوسط وشرق آسيا وينتمون إما إلى جماعات إسلامية متطرفة وإما تقدموا لقاعدة كأفراد مستعدين للتجنيد. وكان الفريق الذي تم تكليفه في النهاية بتفجير طائرات في مركز التجارة العالمي وال Bent Jagger وربما البيت الأبيض يتألف من مصرى وأخرين يعتقد أنهم لبناني واثنان من الإمارات يعيشون خارج بلادهم وسعوديين تم تجنيد معظمهم داخل السعودية^(٣). وكان قائد الفريق محمد عطا وهو شاب مصرى كان رحل إلى أوروبا لإكمال تعليمه ولكنها مر بتحول ديني واختفى عن عائلته وعن الشرطة الأوروبية طوال سنتين قضاهما في الاستعداد للعملية.

وأعقب إعلان الرئيس الأمريكي بوش الحرب على الإرهاب حملة للولايات المتحدة وخلفائها الأوروبيين أدت إلى اعتقال حوالي ألف من نشطاء القاعدة في حوالي ستين دولة^(٤). كما أعقبه هجوم ناجح بقيادة الولايات المتحدة على حكومة طالبان الأفغانية

التي أود القاعدة في خريف ٢٠٠١ مما أدى إلى إلقاء القبض على المزيد من أعضاء القاعدة وهروب أعداد كبيرة منهم وتفرقهم في بلاد العالم ومنهم ابن لادن والظواهرى. ولقى الإجراء الأمريكى تأييداً كبيراً من الأنظمة العربية التي كانت القاعدة تشكل خطراً جسرياً عليها. ومن الصعب أن نقيس مدى شعبيتها لدى الشعوب العربية على اتساعها ولكن من المهم أن نشير إلى وجود رأى عام قوى للغاية بين النخبة العربية مفاده أن هجمات ١١ سبتمبر تمثل كارثة على العالم العربي كله لأنها ساعدت على جذب تدخل أمريكي أكبر في المنطقة وخلقت قيوداً على حركة الناس والمالي بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة. بل إن كثرة من الزعماء الدينيين المحليين نأوا بأنفسهم عن ابن لادن وموقفه المتطرف.

ويبدأ قلق الأنظمة العربية في التصاعد حين بات واضحاً أن رد الفعل الأمريكي لن يتوقف عند الإطاحة بحكومة طالبان بل قد يمتد لتغيير النظام في العراق وربما في غيره من دول المنطقة. وتحقق بعض هذه المخاوف في سبتمبر ٢٠٠٢ حين كشف الرئيس الأمريكي بوش النقاب رسمياً عن «إستراتيجية الأمن القومي» الأمريكية بضرب الدول المارقة «قبل أن تتمكن من التهديد بأسلحة الدمار الشامل أو من استعمالها». وطلب من الكونгрس تفويضه سلطة تجريد القوات المسلحة ضد العراق^(٤). وخفت حدة المخاوف في الشرق الأوسط إلى حد ما بقرار الولايات المتحدة وبريطانيا بعرض الحالة على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو ما أدى إلى فقرة في القرار ١٤٤١ في الثامن من نوفمبر تطالب العراق بالكشف عن أسلحة الدمار الشامل أمام عملية تفتيش وإلا واجه عواقب خطيرة^(٥). وكان من أعراض المزاج الذي ساد تلك الفترة أن سوريا الدولة العربية الوحيدة بالمجلس صوتت بالموافقة.

ولكن حين تبين أن الولايات المتحدة (ومعها بريطانيا) كانت تستعد للمضي وحدما إن لزم الأمر بدأت الأنظمة العربية تستعد للأسوا. وكانت مشكلاتهم عديدة. وباعت المحاولات الجامحة العربية لإقناع صدام حسين بالتخلي عن السلطة بالفشل نتيجة للانقسامات العميقة بين الدول التي وعدت بتقديم مباشر للتدخل العسكري الأمريكي كالبحرين وقطر اللتين كانتا القاعدة الأمامية الرئيسية بالنسبة للحملة الأمريكية، والدول المعارضة له كسوريا ومصر. وكان النظامان الآخرين مضطرين لاتخاذ موقف متوازن

صعب تمثل في الاستجابة للرفض الشعبي للحرب والاستعداد للتظاهرات المتوقعة ضد الحرب) وبالتالي ضد الولايات المتحدة (دون الإضرار بعلاقتها بالولايات المتحدة) وكان النظام الأردني هو الذي وجد نفسه في أصعب موقف حيث كان الملك الجديد مصمماً على عدم تكرار ما اعتبره خطأً وقع فيه أبوه بمعارضته للتحالف المضاد للعراق في ١٩٩١-١٩٩٢ وهو قرار كلف البلاد غالباً بفقد المساعدات وإن احتفظ بشعبية الطاغية بين صفوف شعبه".

وما إن بدأت الحرب في مارس ٢٠٠٣ حتى أمكن احتواء التظاهرات الكبرى المناهضة للحرب بسهولة، لكن هذه لم تكن نهاية الأمر، فكان خلع صدام حسين المفاجئ واستيلاء الأميركيين على بغداد في أبريل عاماً شجع المثقفين وجماعات المعارضة في الدول العربية على التقدم بمعطاليب جديدة بإقامة أنظمة ديمقراطية تمثل الضمان الوحيد ضد المزيد من الكوارث. وكانت الإجراءات الأمنية المعروفة لاحتواء المعارضة المسلحة شيئاً والوقوف في وجه الضغط من أجل الإصلاح من النقاد بالداخل ومن إدارة بوش بالخارج شيئاً آخر تماماً. ومن الأمثلة على الضغط الداخلي "نداء" تقدم به ٢٨٧ "مواطن سوري" نص صراحةً على أن «السلطات ليس لديها نواء لأنواعها» وأن الضمان الحقيقي الوحيد هو "الإصلاح الوطني" وأن أفضل السبل لمنع الولايات المتحدة وإسرائيل من تحقيق أهدافهما هو "الشعب العزى" (٧).

وكان للحرب على العراق تأثير كبير على سياسة كل من إيران وإسرائيل وتركيا أيضاً. ففي إيران أوجد توقع تغيير النظام في بغداد رد فعل غامضاً على الساحة السياسية امتنج فيه بغض صدام حسين بالخروف من اقتراب القوات الأمريكية إلى هذا الحد من حدود البلاد. كما رحب البعض أيضاً باحتتمال الانفتاح لإيجاد نهج أكثر ديمقراطية للجمهورية الإسلامية في العراق تقل فيه هيمنة رجال الدين. ومما زاد الأمور تعقيداً أن القلق على ما تخبيه الأيام في العراق تزامن مع توجهين مهمين آخرين هما تراجع شعبية حكومة خاتمي لعدم كفافتها والظهور المفاجئ للقلق الدولي من برنامج إيران النووي.

أما بالنسبة لتركيا فقد كانت الاستعدادات الأمريكية للحرب تتمثل خطراً حقيقة على حكومة حزب العدل والديمقراطية التي جاءت إلى السلطة في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢.

فكان عليها أن تواجه ضغطاً أمريكياً كبيراً للسماح لجيش كبير بغزو شمال العراق عبر أراضيها وهو ما تعارضه أغلبية الشعب بل أن تفعل ذلك بجيش تساوره مخاوف خاصة من احتمال إقامة دولة كردية في المنطقة نفسها. وفي النهاية أصبت الحكومة بوضع بغض أمريكي حقيقي لفشلها في إقناع غالبية أعضائها في المجلس الوطني بالتصويت بالسماح للقوات الأمريكية بعبور أراضي البلاد، وأدى الأمر برمتة إلى إلحاق ضرر بالغ بمكانة الجيش بالسماح للحكومة الجديدة بالمضي قدماً بخطوة تحد من سلطة مجلس الأمن القومي وهو أحد شروط الاتحاد الأوروبي لانضمام تركيا إليه، كما أدى إلى تشجيع رئيس الوزراء الجديد رجب طيب أردوغان بعد عدة أشهر من التردد على تطبيق خطة صندوق النقد الدولي المالية التي وضعها كمال درويش.

أزمة الأنظمة العربية

ما أن نجت الأنظمة من ضغوط حرب الخليج الأولى حتى كان عليها أن تواجه الموقف الأصعب الناجم عن حرب الخليج الثانية. فمن ناحية كان الضغط الأمريكي من أجل الإصلاح في هذه المرة أكبر كثيراً، ومن ناحية أخرى كان عليها أن تواجه احتمالاً محراجاً هو نجاح سلطة التحالف المؤقت في بغداد في تحويل العراق إلى نظام سياسي أكثر انفتاحاً منها. وكانت هناك حاجة للاستجابة للضغط من داخل مجتمعاتهم دون الظهور بمظاهر الرضوخ للولايات المتحدة، وكان كل هذا في سياق استمرار الانتقادات من جانب المعارضة الإسلامية، وفي حالة كل من سوريا والأردن والمغرب الحاجة لخفض توقعات الإصلاح لدى حاكم جديد، وفي النظام الجمهوري في كل من مصر واليمن التمهيد لابن الرئيس لخلافة أبيه.

وكان من بين السبل اللجوء لانتخابات عامة كإشارة إلى أن المشاركة الشعبية موضع ترحيب من جانب الحكومة شريطة أن تظل ضمن حدود محددة تماماً. وكانت هذه هي السياسة التي اتبعت في الجزائر والمغرب والبحرين في ٢٠٠٢ وفي سوريا والأردن واليمن والكويت وعمان في ٢٠٠٣. ولو أمكن تنفيذ ذلك دون انتقادات كبيرة من معارضة مكتوبة فإن المردود كان واضحاً، فهو يساعد على إيجاد شعور بشرعية النظام ويتيح فرصة أخرى للتتوافق مع جزء على الأقل من المعارضة الدينية، ويوفر دفاعاً

ولو شكلياً ضد الانتقادات الخارجية والتدخل المحتمل. وقد أعلنها صفت الشريف الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي المصري بكل قوة في يونيو ٢٠٠٢ قائلاً: «إننا لا نقبل الصفوط لأننا دولة ديمقراطية»^(٨).

ولكن الأمر كان ينطوي على مخاطر أيضاً. فالانتخابات إن خضعت لتدخل حكومي أكثر من اللازم وأسفرت عن نتائج متوقعة أكثر من اللازم فهي تعطى انطباعاً عكس المقصود بها تماماً. وكان هذا هو الحال في الانتخابات العامة التي جرت في سوريا في مارس ٢٠٠٢ حيث حصلت فيها الحكومة مرة أخرى على العدد نفسه من المقاعد ١٦٧ من إجمالي ٢٥٠ الذي حصلت عليه في الانتخابات السبعة السابقة. ومن الحالات الأخرى الملفتة للنظر في انتخابات اليمنية التي جرت في أبريل ٢٠٠٣ بعد تأجيل دام سنتين، إذ حد الرئيس على عبدالله صالح الناخبين على الذهاب إلى صناديق الاقتراع بدعوى أن «سقوط النظام العراقي يجب أن يكون درساً للحكام العرب جميعاً. علينا اليوم أن نتخذ من الديمقراطية نهجاً للحكم»^(٩). ومع ذلك كانت النتيجة فوزاً ساحقاً لحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم الذي حصل على ثلاثة أرباع المقاعد في المجلس الجديد على الرغم من وجود حزبي معارضة قويين أمامه.

والانتخابات مناسبة تناح فيها الفرصة لجماعات المعارضة لاختبار الشروط الأساسية التي تجري في ظلها. وتمثل الانتخابات السورية في ٢٠٠٣ مثالاً على ذلك حيث قاطعتها خمس جماعات معارضة بعد أن تجاهلت الحكومة مطالباتها بتغيير القانون الانتخابي لإضفاء صفة الشرعية على أحزابها^(١٠). والحقيقة أن التطبيق المنقوص للديمقراطية ظل قائماً منذ مدة طويلة حتى بدايات القرن الحادى والعشرين لدرجة أن كل دولة عربية تضم جماعة أو جماعات من شعبها أصدرت بيانات تفصل فيها التغيرات الجذرية اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة بالفعل منها المطالبة بإنها حالة الطوارئ وعودة المغتربين السياسيين وحرية تشكيل أحزاب المعارضة وحرية عقد التجمعات الشعبية^(١١). ولابد على الأقل من بعض الدلائل على وجود قدر أكبر - لا أقل - من الانفتاح من انتخابات إلى أخرى لو شاء القادة العرب أن تحظى ادعاءاتهم المتكررة بأن الديمقراطية عملية بطيئة وصعبة بائي قدر من المصداقية.

وإذا نحنينا انتخابات جانبياً فإن رد الفعل الفوري من جانب الأنظمة العربية للتحديات السياسية التي تشكلها الحرب الأمريكية على الإرهاب وعلى العراق يتسم

بالخلط. فهى من ناحية تبدى استعداداً لتقديم تنازلات طفيفة ومهمة لطاب المعارضه. مثال ذلك قرار أمير الكويت بوقف تعيين ولى العهد رئيساً للوزراء، وهى خطوة فسرت بالسماح لأعضاء المجلس بمساطة رئيس الوزراء بحرية أكبر^(١٢). ومن ناحية أخرى تحتفظ الأنظمة برقبتها المشددة وإشرافها على النظام السياسي وتبذل أقصى جهد للسيطرة على المعارضة داخل المجلس وخارجـه. وأبرز مثال على ذلك الجدل الذى دام خمسة أيام حول اقتراح بالثقة فى البرلمان الأردنى فى أغسطس ٢٠٠٣، وهو حدث هـلـ له التلفزيون الأردنى باعتباره "عملية ديمقراطية حقيقية" ولكنه لم يشكل أى تهدـيد حـقـيقـى فـى هـيـنة تـشـريعـية مـصـفـرة يـهـيمـنـ عـلـيـهاـ أـنـصـارـ النـظـامـ الحـاـكـمـ^(١٣).

ومن الأمثلة الموجبة أيضاً القصة التى كشف النقاب عنها التقرير السنوى لمجلس الشعب المصرى قبل ذلك بشهر. فمن بين مشروعات القوانين الائتين والخمسين التى تقدم بها أعضاء المجلس المستقلون عن الحكومة لم يتم التصديق رسمياً إلا على ثلاثة. ولم يتم الرد على أى من الاستجوابات الستة التى وجهت لوزير الداخلية. وكان العـزـبـ الحـاـكـمـ "الـحـزـبـ الـوطـنـىـ الـدـيمـقـرـاطـىـ" قد صوت باستبعاد أربعة من أعضائه واثنين من منتقديه المعارضين من المجلس^(١٤). يتـبـينـ مـنـ هـذـهـ الـأـمـثـلـةـ أـنـ مـعـظـمـ الـتـوـلـ العـرـبـيـةـ تـضـمـ جـمـاعـاتـ مـصـلـحةـ قـوـيةـ مـصـرـةـ عـلـىـ سـدـ السـبـيلـ أـمـىـ تـفـيـرـ يـهدـدـ أـوضـاعـهاـ المـتـيـزةـ.

الضغط على الاقتصادات العربية

كان من أمال الأنظمة العربية ولـا يزال أن تخف الضغوط من أجل المزيد من الديمقراطـيةـ بـحلـ فـترةـ منـ تـزاـيدـ النـموـ الـاقـتصـادـىـ. ولكنـ لـسوـهـ طـالـعـهـمـ أنـ الـظـرـوفـ الـدولـيةـ وـالـإـقـلـيمـيـةـ لـيـسـ موـاتـيـةـ لـحدـوثـ تـطـورـ كـهـذاـ. فـكـانـ هـنـاكـ مـزـيـعـ مـنـ تـبـاطـؤـ الـاقـتصـادـ الـعـالـمـىـ وـحـالـةـ منـ دـعـمـ الـاسـتـقـرـارـ الـمحـلىـ نـتـيـجـةـ لـلـانتـفـاضـةـ الـفـلـسـطـينـيـةـ وـالـاسـتـعـادـ المـحـمـومـ لـفـزـوـ الـعـرـاقـ، كـلـهاـ أـمـورـ سـاعـدـتـ عـلـىـ التـعـجـيلـ بـحـدـوثـ بـعـضـ التـطـورـاتـ المـثـيـرةـ لـلـقـلـقـ أـثـرـتـ عـلـىـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ الـكـبـرـىـ. فـلـمـ تـسـهـمـ الـاقـتصـادـاتـ الـعـرـبـيـةـ إـلـاـ بـحـوـالـىـ ٢ـ بـالـمـثـلـةـ مـنـ حـجمـ التـبـادـلـ التـجـارـىـ الـدـولـىـ فـىـ ٢٠٠١ـ^(١٥). وـلـمـ يـتـعدـ حـجمـ الـاسـتـثـمارـاتـ الـأـجـنبـيـةـ الـمـباـشـرـةـ نـصـفـ النـسـبـةـ الـعـالـمـيـةـ^(١٦). وـكـانـتـ نـسـبـةـ الـبـطـالـةـ الـبـالـغـةـ ١٥ـ بـالـمـثـلـةـ مـنـ أـعـلـىـ النـسـبـ فـىـ الـعـالـمـ^(١٧). وـفـىـ تـقـرـيرـ لـلـبنـكـ الـدـولـىـ صـدرـ فـيـ سـبـتمـبرـ

٢٠٠٣ ورد أن نسبة نمو دخل الفرد في الشرق الأوسط العربي وشمال أفريقيا لم تتجاوز ٥٪، بالمئة في السنة في الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٠، وهو فشل يعزوه التقرير لسوء الإدارة العامة^(١٨).

ويرزت مخاوف من أن تؤدي الحرب في العراق إلى تفاقم الأوضاع. إلا أن تأثيرها الاقتصادي وإن كان كبيراً لم يكن بالسوء الذي توقعه الأنظمة العربية. ففي حين عانى البعض فقدان التبادل التجارى مع العراق أو فقدان النفط العراقي بأسعار مخفضة كما في حالى سوريا والأردن فإن هذه الخسائر عوضتها إلى حد ما المكافآت المالية التي تلقاها الأردنيون والأتراك من الولايات المتحدة والأسعار الأعلى التي تقاضاها منتجو النفط من صادراتهم بمجرد انتهاء الحرب. وعلى الرغم من مخاوف ما قبل الحرب فإن سيطرة الولايات المتحدة على حقول النفط التي أعطيت في العراق لم تؤد إلى تضاعف سيطرتها على الأسعار الدولية مما كانت عليه.

ومع ذلك ظلت هناك بعض المخاوف الجوهرية ومنها أن الولايات المتحدة قد تتمكن من تحويل العراق إلى اقتصاد حر مفتوح على خلاف اقتصادات هذه الأنظمة. وكان هناك حديث بين خبراء النفط والاقتصاد من الأميركيين وغيرهم حول الحاجة لخفض سيطرة الدولة وربما إلغائها على شركة النفط الوطنية العراقية. ومن المخاوف أيضاً ما نبع من أدلة على أن الولايات المتحدة تخطط لتطبيق مخطط لمنطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية وضعه الرئيس بوش في مايو ٢٠٠٣ كوسيلة للتشجيع على المزيد من الانفتاح الاقتصادي. فتصور بوش سلسلة من الخطوات التدريجية تصبّع بعدها الدول التي تنفذ قدرًا كافياً من الإصلاح السياسي والاقتصادي مؤهلة للانضمام إلى "منطقة التجارة الحرة متعددة الجنسيات" التي أعرب عن أمله في أن تتحقق بحلول عام ٢٠١٣^(١٩). وسارع الممثل التجارى الأميركي روبرت زيلوك بالإشارة إلى أن مصر لم تستعد بعد للانضمام لمشروع كهذا و«لا يزال لديها ما تحتاج لعمله» لا سيما في مجال تحديث نظام الجمارك^(٢٠). وفي مواجهة ضغوط بهذه عجل النظام السوري بجهوده بتوقيعه اتفاقية شراكة مع مبادرة منطقة التجارة المتوسطية الحرة التابعة للاتحاد الأوروبي على أساس أن هذا من شأنه أن يشكل غطاء له ضد آية ضغوط اقتصادية أمريكية في المستقبل^(٢١).

ومن المجالات التي يبدو أن الحرب على العراق عجلت باستثارة الفكر الاقتصادي الجديد لدى الأنظمة العربية فيها تشجيع الاستثمارات الأجنبية الالزامية لفتح حقول نفط وغاز جديدة في الخليج. فما إن تم تأمين كل شركات النفط في السبعينيات حتى شعرت الأنظمة بالعجز عن تقديم أي شيء للشركات الدولية عدا اتفاقيات مشاركة في الإنتاج كوسيلة للحصول على رأس المال والخبرة التقنية المطلوبة بشدة. وفي بعض الحالات كان هذا قرار الحكام أنفسهم. إلا أن العديد منهم كانوا يتعرضون أيضاً لضغوط قوية من مستشاريهم النفطيين أو من أعضاء مجالس الشورى في بلادهم كما في حالة الكويت وال سعودية بعدم السماح للشركات الأجنبية بالعودة^(٢٢). وكان رد العائلة الحاكمة في الكويت على المأذق بعد حرب العراق هو إيجاد نظام يسمح لهم بمنع عقود لتحديث ثلاثة من حقولهم الشمالية دون تدخل من مجلس الشورى. وأعلن السعوديون أيضاً عن خطة وضعوا لها منتقديهم بالداخل بتوقيع عقد مع اتحاد مالي تترأسه رويدا دشن شل لاستكشاف الفاز الطبيعي دون إنتاجه أو تصديره وفقاً للخطة الأصلية^(٢٣).

فلسطين وإسرائيل:

من عملية السلام إلى الانفلاحة وخطوة طريق جديدة

أدى التصعيد المتزايد للحرب المصفرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين والذي بدأ في سبتمبر ٢٠٠٠ إلى فقدان متزايد في الأرواح والرخاء على الجانبين. وعاني الفلسطينيون أضراراً أفدح باعتبارهم الطرف الأضعف. ويمكن قياس ذلك بعدد القتلى والجرحى - أكثر من ٢٥٠٠ قتلوا و٢٤٠ ألف جرحوا على الجانب الفلسطيني في الفترة من سبتمبر ٢٠٠٠ إلى نوفمبر ٢٠٠٢ في مقابل ما يقرب من ٩٠٠ قتيل إسرائيلي وأقل من ٦٠٠ جريح - وهدم البيوت وتدمير البساتين والاستيلاء على الأرض وتأثيرات البطالة المرتفعة وتوقف التعليم وتقسيم الضفة الغربية وغزة إلى مناطق معزولة ومحاصرة صغيرة تفصل بينها نقاط تفتيش إسرائيلية^(٢٤). ولم يترك للفلسطينيين إلا ما وفرته السلطة الفلسطينية والجمعيات الأهلية من فرص عمل بتمويل دولي بينما عاش

بقية الفلسطينيين وهم أكثر من مليونين تحت خط الفقر على ما توفره هيئات الإغاثة والأنروا وبرامج الغذاء العالمي التابعة للأمم المتحدة من احتياجات أساسية وعلى الأموال التي ترد من أقاربهم بالخارج وعلى المعونات الأجنبية^(٢٥).

وكانت السلطة الفلسطينية ضمن من تضرروا من جراء تصاعد العنف حيث خضعت لضغط إسرائيلي متزايد لكي تدعوا لوقف العنف. فتقلص تمويلها أو توقف وتم تدمير مكاتبها وتم شل نظامها الشرطي. وفي مارس-أبريل ٢٠٠٣ شرع الإسرائيليون في إعادة احتلال المناطق الخاضعة للإدارة الفلسطينية وحاصروها ياسر عرفات في مقره برام الله ومنعوا قواته الأمنية من العمل في معظم مناطق الضفة الغربية وغزة. وكان لذلك نتيجتان مهمتان: الأولى أنه ساعد على تعميق الانقسام في صفوف النخبة الفلسطينية بين من يرغبون في العودة إلى عملية السلام ومن يريدون عرقلة أي تحرك نحو حل يقوم على دولتين. والأخرى أنه زاد من صعوبة ممارسة السلطة الفلسطينية السيطرة على الهجمات على الإسرائيليين نظراً لافتقارها للتائيد الشعبي ووسيلة تحقيق ذلك من حيث قوات الشرطة والحاكم والسجون. وكانت النتيجة تفتت السلطة السياسية والعسكرية وتتماكي تنفيذ تنظيم بما مستعداً وقدراً على مواجهة الإسرائيليين بصفة يومية وهو الحركة الدينية المعروفة بحماس.

أما بالنسبة للإسرائيليين فكان التأثير اقتصادياً ومعنوياً، فتكاليف الانتفاضة من ناحية انكماس السياحة وتراجع الإنشاءات وتقلص الاستثمارات الأجنبية أدت إلى وقف الانتعاش الاقتصادي المؤقت الذي حدث في أواخر التسعينيات وإلى تقلص فعلى في الدخل القومي بنسبة ١ بالمائة في كل من ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. وارتفع معدل البطالة إلى حوالي ١١ بالمائة في ٢٠٠٣ وانخفضت عائدات الفسائن وبليفت نسبة العجز في الميزانية ما يقرب من ٦ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي ما أدى بدوره إلى اقتطاعات كبيرة في الإنفاق العام^(٢٦). إلا أن كل هذا لم يكن كافياً للتأثير على التائيد الشعبي لرئيس الوزراء شارون وحكومته. وكانت الفرضية العامة أن الانتفاضة وضفت وجود الدولة اليهودية نفسه في معرض الخطير وهو انتساب زاد بعد استئناف التغيرات الفدائية الفلسطينية في مايو ٢٠٠١.

وجاءت تداعيات هجوم ١١ سبتمبر بعد ما يقرب من سنة على اندلاع الانتفاضة في مصلحة حكمة شارون إلى كبير، إذ أزالت عن كاهلها الضغوط الأمريكية والأوروبية

لتقديم تنازلات للفلسطينيين إلى أن تنتهي حرباً أمريكياً في كل من أفغانستان والعراق، وسهلت دفع المناضلين الفلسطينيين بل عرفات نفسه بالإرهاب وبالتالي خفت من حدة الانتقادات الدولية للسياسة الإسرائيلية باغتيال قادة الجناح العسكري لحماس، ووفرت مساحة زمنية لتأمين النشاط الاستيطاني بينما سود أمنى مرتفع صمم للفصل بين التجمعات السكانية الفلسطينية والإسرائيلية.

ومع ذلك كان واضحاً لحكومة شارون وللجميع أن إدارة بوش ستبذل جهداً آخر لمعالجة المشكلات الأساسية المسئولة عن استمرار العنف بمجرد انتهاء الحرب في العراق. وإن قدر لخطتها بتغيير الشرق الأوسط أن ينجح لتحتم عليها أن تقيم حكومة منتخبة ديمقراطياً في بغداد وإقامة دولة فلسطينية من نوع ما؛ فكلا الأمرين مرتبط بالآخر ارتباطاً لا فكاك منه. واتخذت المبادرة شكل "خريطة الطريق" التي وضعتها الولايات المتحدة بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا. واستلزم الأمر مجموعة مرحلية من الإجراءات المتبادلة لبناء الثقة بدءاً بوقف إطلاق النار وانتهاءً بتسوية نهائية تشبه تلك التي بذلت الجهود لإقرارها في مفاوضات كامب ديفيد ثم طابا في عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢. وزادت الآمال في النجاح بالنجاح في الضغط على الرئيس ياسر عرفات لتعيين نائبه محمود عباس رئيساً للوزراء وهو رجل أحسن كل من بوش وشارون بإمكانية التعامل معه بصورة أسهل.

كان أساس المرحلة الأولى من خريطة الطريق التي تم الاتفاق عليها في لقاء تم بالعقبة في يونيو ٢٠٠٢ بين الرئيس بوش ورئيس الوزراء عباس وشارون مجرد تبادل للوعود بأن يوقف الإسرائيليون بناء المستعمرات وأن يتم عباس ورفاقه المزيد من هجمات حماس. وكان هذا كافياً لمرور عدة أسبوعين من الهدوء. ولكن سرعان ما كشفت الأحداث أن الثقة بين قادة الجانبين منعدمة وأن الظروف لا تسمح لعباس ببناء تأييد سياسي فلسطيني كاف لمواجهة مناضلي حماس بصورة مباشرة أو لإقناعهم بأنهم يجازفون بفقدان بعض من أنصارهم بمعارضته. واستأنفت إسرائيل بناء المستعمرات وواصلت مصادرة الأراضي الفلسطينية لبناء سور داخل الحدود القديمة للضفة الغربية. ويتضائل الثقة الشعبية وتراجع التدخل الأمريكي عادت حماس لسياسة الرد على الهجمات الإسرائيلية التي بدأت تستهدف قادة جناحها السياسي إضافة إلى قادة

جناحها العسكري. وفي أعقاب هجوم فدائي في القدس في ١٩ أغسطس ٢٠٠٣ راح ضحيته ٢٢ إسرائيلياً خطت حكومة شارون خطوة أخرى فتجاهلت عباساً وتولت بنفسها تصفية حماس تماماً.

أدى استمرار ارتفاع تكاليف العمليات العسكرية (ومن ضمنها توفير الأمن لمستعمرات الضفة الغربية وغزة) إلى إفراز مشكلات داخلية أيضاً حيث كان لا بد من خفض العجز في الموازنة البالغ ٦ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في آخر ٢٠٠٣ إلى النصف لو شاءت إسرائيل أن تتأهّل لمنحة أمريكية قدرها تسعة مليارات دولار كضمانات قروض على مدار السنوات العشر التالية^(٢٧). فقام نتنياهو وزير مالية شارون بإجراء خفض كبير في الإنفاق غير العسكري كأساس لاستمرار سياسته في التسعينيات "بأنها مرکزية الاقتصاد"^(٢٨). وشمل ذلك خفض نسبة الإنفاق العام بالنسبة لإجمالي الإنفاق وخفض الضرائب وزيادة الخصخصة والسماح للقطاع العام بفضل العاملين كجزء من هجوم عام على قوة نقابة العمال.

العراق: الطريق إلى الحرب وما بعدها

وجد نظام صدام حسين نفسه تحت ضغط دولي متزايد بعد ١١ سبتمبر على الرغم من أنه كان يبدو ألا صلة له بالقاعدة أو بالهجوم نفسه. وكان هذا لأن سرعان ما دخل ضمن الفتنة التي حدّتها إدارة بوش باسم الدول المارقة والتي تمتلك أسلحة نمار شامل قد تستعملها بنفسها أو تقدمها لجماعات إرهابية. وكانت النتيجة تغيير السياسة الأمريكية من تشديد العقوبات إلى عقوبات انتقائية تؤدي إلى تفكك أسلحة العراق الخفية وإلا اضطرر صدام حسين لمواجهة العواقب.

ومع أن الأسباب العامة لذلك التحول معروفة تماماً - أهمها نجاح الأعضاء المحافظين الجدد في إدارة بوش في إقناع الرئيس بأن النظام العراقي يشكل تهديداً كبيراً للمصالح الأمريكية - فإن الواقع الخاصة وراء قرار شن الحرب غير مفهومة بشكل واضح. فيرى بعض الساسة أنها تشمل وجود أسلحة خطيرة قد تقع في أيدي الإرهابيين في حين يرى آخرون أنها لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان أو الوصول للنفط العراقي. ولكن في سوء أراء الصقور من مستشاري الرئيس والتي تم الترويج لها على

نطاق واسع يبدو أن هناك دافعين خفيين: أولهما الفرصة السانحة لتجربة العقيدة العسكرية الجديدة للوقاية الإستراتيجية والآخر الاعتقاد بأن تغيير النظام في بغداد يمكن استغلاله كرافعة لما سmetه مستشاره الرئيس لشئون الأمن القومي "تغيير الشرق الأوسط" بالاستعانت بالقوة والنفوذ الأمريكيين لإرغام الدول العربية على إيجاد مجتمعات أكثر افتتاحاً تشكل حواجز أمام الإرهاب والتطرف الديني^(٢٩).

وليس من الواضح أيضاً في أية مرحلة أدرك صدام حسين الخطر الذي يواجهه وبدأ في التخطيط لاحتوائه، والأرجح أنه كان في أواسط ٢٠٠٢، وكان رد فعل الحاكم العراقي دعم أساليب السيطرة التي وضع في التسعينيات وتطويرها لا سيما نظام إحياء القبلية والتنازل عن سلطة أكبر لأعوانه الثقة الذين أصبح منهن ابنه الأصغر قصي بعد أن تمت ترقيته إلى عدد من المناصب السياسية والعسكرية منها رئاسة جهاز الاستخبارات وفي صيف ٢٠٠١ عضوية القيادة الإقليمية البعثية المزلفة من ثمانية عشر شخصاً^(٣٠). وكان ذلك في حينه أساس خطط صدام حسين العسكرية والأرجح كما يبدو الآن إطاراً لمقاومة ما بعد الحرب تحت مسمى "العودة"^(٣١). شملت المرحلة الأولى استخدام ضباط الجيش كحكام للأقاليم وتجنيد أفراد غير نظاميين بأسلحة خفيفة (فيما سمي "فداة صدام") وتوزيع مخابئ للأسلحة في أنحاء البلاد وإنشاء محطات إذاعة تحت الأرض لتعبئة السكان وبث رسائل بخسائر الحرب إلى العالم الخارجي علىأمل إثارة معارضة عربية ودولية للفزو. كما شملت التأكيد على الدين الشعبي كالضغط على ملاي الشيعة ليصدروا فتوى ضد خصوم النظام. أما المرحلة الثانية فكانت تشمل نشر الجيش العراقي في أ minden الرئيسة وحولها استعداداً لما أمل صدام أن يكون فترة طويلة من حرب المدن^(٣٢).

ولكن سرعان ما تهافت المقاومة العسكرية النظامية للعراق وتمكن القوات الأمريكية من الوصول إلى بغداد في أقل من ثلاثة أسابيع ودخلت القوات البريطانية قلب مدينة البصرة في الجنوب في مدة مماثلة. وكانت الخسائر المهمة الوحيدة التي لحقت بالقوات الفازية ما أنزله "فدايو صدام" بالقوافل العسكرية المكشوفة. وأدت سرعة الانتصار إلى سقوط مفاجئ لمؤسسات الدولة الرسمية وبالتالي اندلاع أعمال السلب والنهب بصورة أربكت القوات الأمريكية والبريطانية. ثم أصبح وجود أعداد

ضخمة من الأسلحة والجنود المسرحين ومن أنصار صدام حسين أساساً لنمط متنام من حرب العصابات على قوات الاحتلال سرعان ما صاحبه نمط محسوب آخر من الهجوم بالقنابل على أهداف أكثر حساسية من الناحية السياسية كسفارةالأردن ومقر الأمم المتحدة وكلية الشرطة في بغداد وجامع الإمام على مدينة النجف وقتل أحد كبار رجال الدين الشيعة هو محمد باقر الحكيم. فأصبح الأمن القضية الأولى التي تواجه الإدارة العسكرية ذات القيادة الأمريكية وليس إعادة تعمير البنية التحتية المنهارة. وفي نوفمبر ٢٠٠٣ أصبحت القوات الأمريكية وحدها تتعرض لما بين ثلاثين وخمسة وثلاثين هجوماً في اليوم^(٣٣).

احتكر كبار أعضاء وزارة الدفاع الأمريكية عملية التخطيط لإعادة إعمار العراق ما بعد الحرب منذ يناير ٢٠٠٣^(٣٤). وكان هذا التخطيط يقوم على سيناريو سرعان ما ثبت أنه مغالٍ في التفاؤل وضعه المنظرون من المحافظين الجدد في واشنطن بتشجيع من أعضاء المعارضة العراقية في المنفى^(٣٥). وكانت أول أمارة على أن الأمور لا تسير وفقاً للمخطط العزل المفاجئ لأحد الجنرالات السابقين هو جي جارنر وحل إدارة إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية التي كانت تحت رئاسته. ثم تم تسليم السيطرة على ما أصبح فيما بعد "سلطة التحالف المؤقتة" لسفير أمريكي سابق هو بول بريمر في أوائل مايو ٢٠٠٣. وترك بريمر مهمة صياغة السياسات وفقاً لتطور الأوضاع كتسريح الجيش العراقي باكمله وهو تصرف ملا البلاد بجنود عاطلين غاضبين واستخدام مسؤولين بعيدين معروفين وعزلهم أحياناً ثم التفكير في نقل بعض صلاحياته إلى مجلس حكم قوامه خمسة وعشرون عضواً عينه في يوليه ٢٠٠٣^(٣٦).

وتابع بريمر ومستشاروه سياسة تقوم على التمثيل الطائفى في كل من المجالس القومية والمحلية. فمن بين الحقائب الوزارية الخمس والعشرين التي خصصت للعراقيين في سبتمبر ٢٠٠٣ تم تسليم ثلاثة عشرة لأعضاء المجلس من الشيعة وخمس للسنة والأكراد وزراعة واحدة لتركمانى وأخرى لمسيحي (المرأة الوحيدة بالمجلس). ونظراً لأن هؤلاء الأعضاء كانوا يمثلون ستة عشر حزباً جديداً يقوم أغلبها على أساس ديني أو عرقي فإن الصيغة بينت أن الترتيبات السياسية المستقبلية ستقوم على الأسس نفسها بما يشجع على نشأة ميليشيات طائفية ويحول دون ظهور تحالفات غير طائفية تقوم على المصالح.

أدى تزايد المخاوف من الوضع الأمني المتدهور وعجز "مجلس الحكم" إلى تغير مفاجئ في اتجاه السياسة الأمريكية في نوفمبر ٢٠٠٣. فبدلاً من الإصرار على جدول زمني لوضع دستور دائم قبل إجراء الانتخابات لاختيار أول حكومة وطنية قررت إدارة بوش عكس العملية بالتشجيع على عقد مؤتمرات حزبية للزعماء المحليين لانتخاب أعضاء مجلس وطني مؤقت بحلول نهاية يونيو ٢٠٠٤ وتكون مهمة المجلس الجديد تنظيم انتخابات لمجلس تأسيسي في مارس ٢٠٠٥. وكان من الواضح أن نجاح المشروع الأمريكي لإحلال الديمقراطية في الشرق الأوسط يتوقف على قدرة العراقيين أنفسهم على التعامل مع هذه السلسلة المعقّدة من الأحداث.

هواشم

- (١) مصطلح مقتبس من نقد أميرة هويدى لمقال محمد صالح بعنوان "يقانع سنوات الجهاد : رحلة الأنفان العرب" ، الأهرام الأسبوعي ، الملحق الشهري ، يناير ٢٠٠٢ .

(٢) معلومات مستقاة من جيل كيبيل Gilles Kepel نفسه .

(٣) وفقاً لما ورد بموقع مكتب التحقيقات الفدرالي على الإنترنت فإن جنسية بعض المختطفين ومكان إقامتهم لايزال مجهولاً .

(٤) Roula Khalaf, "Arab defeat leaves roots of Arab resentment thriving", Financial Times, 20 February 2002.

(٥) نقلأً عن إستراتيجية الرئيس بوش القومية المنشورة في Boston Globe ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٢ .

(٦) النص موجود Middle East International ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٢ ، ص ٧-٦ .

(٧) نقلأً عن Charles Glass, "Is Syria next", London Review of Books, 25/14 ٤ يوليه ٢٠٠٢ .

(٨) نقلأً عن Gamal Essam El-Din, "NDP between populism and pragmatism". Al-Ahram Weekly, June 10-16, 2003.

(٩) Brian Whitaker, "Saleh sins again, Middle East International", 2 May 2003, pp. 21-2.

(١٠) Sherine Bahaa, "Chronicle of an election foretold", Al-Ahram Weekly, March 13-19, 2003.

(١١) على سبيل المثال التماس سبتمبر ٢٠٠٠ الذي تقدم به ٢٩ من المثقفين السوريين بعنوان "ميثاق ٩٩" عن Charles Glass, "Is Syria next" .

(١٢) Chris Doyle, "Break with tradition", Middle East International, August 22, 2003, p. 17.

(١٣) Sana Abdallah, "Democratic process", Middle East International, August 22, 2003, pp. 18-19.

(١٤) Gamal Essam El-Din, "Busy session in the balance". Al-Ahram Weekly, July 17-23, 2003.

(١٥) الأرقام مقتبسة عن صندوق النقد العربي نقلأً عن Waed Gamal, "Oiling the slump", Al-Ahram Weekly, June 5-11, 2003.

- (١٦) لأرقام من تقارير البنك الدولي نقلًا عن Glain, "Land of Economic unrest", Stephen J Boston Sunday Globe, 24 August 2003
- (١٧) الأرقام من تقارير البنك الدولي نقلًا عن Roula Khalaf, "Zoellick criticisms sets back Egypt hopes", Financial Times, 23 June 2003.
- (١٨) نقلًا عن Roula Khalaf and Gareth Smyth, "Arab world held back by poor governance", Financial Times, 9 September 2003.
- (19) Elisabeth Bumiller, "Bush seeks free trade zone with Mideast by 2013", New York Times, 10 May 2003.
- (20) Roula Khalaf, "Zoellick criticisms sets back Egypt hopes", Financial Times, 23 June 2003.
- (21) Jason Athanasiadis, "Once-hesitant Damascus now chases EU deal", Daily Star (Beirut), 13 October 2003.
- (22) The natural gas initiative, Middle East Monitor, The Gulf, 13/8 (August 2003), p. 2.
- (23) Carola Hayos, "Oil states start to unlock their doors to foreigners", Financial Times, 23 July 2003.
- (٢٤) بالنسبة للفلسطينيين الأرقام من "الهلال الأحمر الفلسطيني":
www.palestinercs.org/database/date
- و بالنسبة لليهود من "قوات الدفاع الإسرائيلي":
www.stm.il/English/news/jump_eng_300900.idf.
- (٢٥) تقرير البنك الدولي نقلًا عن John Donelly, "Report says 2m Palestinians impoverished", The Boston Globe, 6 May 2003.
- (26) Sharmili Devi, "Tension grows over Israel bank policy", Financial Times, 27 August 2003.
- (٢٧) المصدر نفسه. تقدر صحيفة هايرتس تكاليف أمن المستعمرات بستعمرات مليون دولار سنويًا. نقلًا عن Wiseman, "Israel builds new houses in 3 West Bank settlements", New York Times, 3 October 2003.
- (٢٨) نقلًا عن Martin Wolf, "Combative Netanyahu eyes victory in economic war", Financial Times, 9 June 2003.
- (29) James Harding, "As a re-election campaign draws near", Financial Times, 27 August 2003.
- (30) Roula Khalaf, "Saddam's Dynasty", Financial Times, 31 August 2001.
- (31) General Wesley K. Clark, "Iraq: what went wrong?", New York Review of Books, 25 September 2003, p. 54.

(٣٢) بناء على محاضرة لفالح عبدالجبار بجامعة هارفرد في أكتوبر ٢٠٠٢ وفي اللقاء السنوي لجمعية دراسات الشرق الأوسط بواشنطن العاصمة في نوفمبر ٢٠٠٢.

(33) John F .Burns, "General vows to intensify US .Response to attackers", New York Times, 12 November 2003.

(34) Stephen Fidler and Gerard Baker, "The best laid plans", Financial Times, 4 August 2003.

(٣٥) وصف توماس فريمن كبار مستولى وزارة الدفاع الأمريكية بأنهم أناس يعتقدون أنهم يعرفون كل شيء، وكل من عدتهم أغبياء، بينما صحيحاً تماماً : "Policy lobotomy needed", New York Times, 31 August 2003.

(٣٦) انقلب القرار جزئياً بعد الاحتجاجات العراقية إلى موافقة في يونيو ٢٠٠٢ على صرف رواتب شهرية لشرين وخمسين ألفاً من القباط سابقين "Iraqish vanished legions", Middle East International, 26 September 2003, p. 28.

خاتمة

الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادى والعشرين

لابد لاي تفسير لصوغ ثم إعادة صوغ النظم السياسية فى الشرق الأوسط فى القرن العشرين من أن تتركز على كل من السمات العامة والخاصة لهذه العملية. وبالنسبة للأولى قدمنا وصفاً لما قد يعد نمطاً أصيلاً من انعطاف عبر العالم الثالث فى الدول العربية من الحالة الاستعمارية إلى القومية والاستقلال إلى إيجاد نظام شمولي يكتسب شرعنته من كل من الأمن والتنمية ثم أخيراً إلى تخفيف حدة هذه الشمولية بإفساح بعض المجال لبعض الجماعات المستقلة بل المعارضة. وفي كل حالة لابد من تبرير قدر كبير مما حدث بإرجاعه إلى القوى العالمية التى كانت تصوغ كثيراً من مناطق العالم غير الأوروبي فى الوقت نفسه. وهذه القوى تشمل مرحلة الاستعمار والحربيين العالميين والتركيز على بناء الدولة والتنمية ثم الاتجاه نحو سياسات اقتصادية أكثر تحرراً بدءاً من السبعينيات والثمانينيات.

وابتعدت دول الشرق الأوسط الأخرى مساراً مختلفاً بعض الشيء لعبت فيه العوامل المحلية دوراً أقوى في الغالب. وتعد دوليات النفط مثالاً جيداً في هذا الصدد بتطويرها نظمها السياسية القائمة على مزيج خاص من الثروة الضخمة وحكم العائلات. وابتعد لبنان أيضاً سبيلاً خاصاً بها بدءاً بحكومة ضعيفة تهيمن عليها قوى سياسية أقوى ليتداعى النظام إبان الحرب الأهلية الطويلة في السبعينيات والثمانينيات ثم ضرورة إعادة البناء تحت إشراف سوري. أما الدول غير العربية فتمكن كل من تركيا وإيران من تجنب السيطرة الاستعمارية المباشرة نتيجة لقيادة قوية لرجال كاتاتورك ورضا شاه. ومع ذلك مرت الولتان بفترة من الشمولية قبل بناء نظام

سياسي أكثر افتتاحاً يحد منه تدخل عسكري متكرر في حالة تركيا، ومررت إيران بتجربة عبور أصعب شملت ثورة ثم سلسلة من التجارب بحثاً عن نهج جديد يجمع بين العنصرين الديني والسياسي في إطار بنية حكم واحدة. أما إسرائيل فخرجت من فلسطين المحتلة بدولة يهودية ذات مؤسسات صاغها مزيجها الخاص من السياسات العزبية والأموال المتداولة من الخارج واستقرار التوتر مع جيرانها الفلسطينيين والعرب.

ومما ينبغي أخذة في الاعتبار أيضاً أن كل دول الشرق الأوسط تشارك في مساحة جغرافية حدتها ورسمت حدودها القوى العالمية في ضوء مصالحها الأمنية الحيوية الخاصة. وكان هذا ما ساعد على مساس الحملات العسكرية التي شنتها القوى الخارجية في الحربين العالميتين بسياسة هذه الدول وسكانها مسأً مباشراً مع إلهاق خسائر في أرواح المدنيين في أقاليم سوريا والأناضول في الحرب العالمية الأولى لا تقل عن خسائر أى بقعة من بقاع أوروبا. وكان هذا أيضاً مما أدى إلى أن أصبح الشرق الأوسط مسرحاً لتنافس قوى بين القوتين العظميين إبان الحرب الباردة. وكان من نتائج ذلك تقييم معونات عسكرية للحلفاء المحليين على الجانبين وهي عملية أضرمت سباق تسلح في الشرق الأوسط وبالتالي ساعدت على إشعال الحروب الكبرى بين إسرائيل وجيرانها العرب وعلى الصراع الذي دام ثمانى سنوات بين العراق وإيران في الثمانينيات بصورة أكثر توبراً وتدميراً مما لو كانت في ظروف مغايرة. وفي الوقت نفسه فالجهود الأوروبية ثم الأمريكية لتنظيم الدفاع الذاتي أو التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط كوحدة واحدة انهارت على صخرة العداء الإسرائيلي العربي أو مختلف أنماط النزعات القومية المضادة للاستعمار أو المضادة للغرب بما أدى إلى الانقسامات التي كان يفترض أن تتغلب عليها هذه الخطط. يقول كارل براون إن الدين «وقع في شراك سياسة القوى العظمى بصورة أشد منها في أية بقعة أخرى من بقاع العالم غير الغربي»^(١).

ونجحت جهود العرب في اتجاه الوحدة إلى حد ما. ومع أن الشعوب العربية نفسها شعرت بحماس كبير لقضاياعروبة فإن الأنظمة لم تتمكن من الاتفاق حول نوع الوحدة الذي ينبغي العمل من أجله وحول نوع البنى المؤسسية التي يجب أن تقوم عليها. من ثم فعل الرغم من بعض النجاح المبدئي الواضح «من إنشاء جامعة الدول العربية إلى سلسلة اجتماعات القمة بين القادة العرب في السبعينيات» لم يتحقق الاتحاد

السياسي أو الاقتصادي. وظهرت الانقسامات نفسها في حقبة النفط أيضاً. فعلى الرغم من وجود منفعة متبادلة تقاييس فيها دول النفط الغنية بعض عوائزها بعمالة ومساعدات عسكرية هي في أمس الحاجة إليها من جيرانها الأقوى والأكثر اختارت الأولى أن تعصي وحدها مؤثرة شراء الحماية من الولايات المتحدة وخلفانها على شرائهما من مصر مثلًا أو من سوريا. والحقيقة أن المخاوف التي ساورت الأنظمة العربية من احتمال تدخل أنظمة عربية أخرى فاقت أي تصور كان لديها عن مزايا التعاون المتبادل وهو ما جعل أية خطط للوحدة العربية تبدو كسلاح ذي حدين.

لم تكن هناك ظروف يمكن أن تزدهر فيها بسهولة أي من المؤسسات الديمقراطية الناشئة التي ورثتها بعض الدول عن الحقبة الاستعمارية. ففي شرق أوسط يكافع من أجل تنمية موارده وهو يحصى نفسه في الوقت نفسه من الخطر الخارجي ربما كان لأبد من أن تحظى أهداف الأمن القومي والدفاع عن النفس والإسراع بالتصنيع بالأولوية على التعددية السياسية وحقوق الفرد. وكما حدث في الدول النامية فيسائر بقاع العالم غير الأوروبية كان على الأنظمة المحلية أن تعامل مع المشكلات الاجتماعية الملحّة المتصلة بالفقر والأمية والصحة والإسكان وسرعة التحول الحضري وبالرغبة الملحة في الحاق اقتصادياً بالعالم الصناعي. وفي ظل ظروف كهذه آثر معظمها النظم الشمولية التي تضع تركيزاً كبيراً على الإدارة والإشراف والسيطرة. أما القلة التي حاولت السير في طريق الديمocratie طفت عليها مشكلاتها أحياناً كلبنان أو عانت صعوبة بالغة في إنشاء مؤسسات سياسية تتسم بقدر من المرونة كافية لتلبية ما لا حصر له من المتطلبات كتركيا. وحتى في إسرائيل تمت التضحية بحقوق مواطنها العرب بل ببعض من حقوق مواطنها اليهود أيضاً فداء لأهداف عامة تتصل بالصهيونية والأمن القومي. وفي كل دولة من دول الشرق الأوسط تقريباً أضفت أهمية كبرى على خلق إجماع وطني. ولكن نظراً لغياب المؤسسات الديمقراطية فإن هذا الإجماع تم فرضه ولم ينشأ عن جدل ونقاش شعبي عام. وفي الدول العربية الكبرى على الأقل كانت الصيغة المعتادة تشتمل على ذلك المزيد من القومية ومناهضة الاستعمار والاشتراكية (فسرت

بمعنى سيطرة الدولة والملكية العامة والنسخة المحلية من نولة الرخاء) والتي تم تحديدها أولًا على يد مثقفى حزب البعث فى سوريا ثم أعيد صواغها فى هيئة الاشتراكية العربية على يد نظام عبد الناصر فى مصر. و فيما بعد اتجه العنصر القومى إلى التركيز على نوع من الوطنية الإقليمية المحلية التى حظيت فكرة الشعب الذى يعيش فى نطاق محدد من الشرق الأوسط بالأولوية على الولاء لامة عربية أكبر. أما فى دول الخليج فكان التركيز على شرعية العائلات الحاكمة متزوجة بفكرة عن مواطنة تدين بالولاء وكانت لفاهيم الدين والقربي وحسن السلوك والرخاء الاقتصادى الأولوية على الحقوق السياسية.

ولكن تبين بمرور الوقت أن الإجماع حين يفرض من جانب الدولة على الشعب فإنه يدفع الخصوم لإيجاد طرق لحشد قوة مضادة تقوم على بداخل كاللجوء إلى ولاءات إقليمية أو طائفية أو إلى تفسير منافس لدور الدين والقيادة الدينية فى أية نولة مسلمة. وأوضح مثال على تحدى هيكل السلطة القائم ومصادر شرعنته نجده فى إيران فى أواخر السبعينيات. وهناك أمثلة أخرى مهمة ولكنها أقل نجاحاً فى أرجاء العالم العربى. وحتى إسرائيل وتركيا بسكانهما المتجانسين نسبياً وبما يتوفرون فيها من حرية التعبير لم تكونا بآمن من التحديات من جماعات تؤمن بأن القانون والحكومة يقومان على أساس غير شرعية لأنها غير إلهية.

ومما زاد الأمور تعقيداً أن انتهاء العرب الباردة وانتصار الرأسمالية الليبرالية فى إطارها资料الى الجديد جاماً بقوى جديدة وتحديات جديدة وفرص جديدة لحكومات الشرق الأوسط ومجتمعاتها. وكما فى الحقبة الأولى من الموجة الحديثة فى أواخر القرن التاسع عشر كانت الطريقة التى قدمت هذه القوى نفسها بها فى الشرق الأوسط ناجمة عن مزيج من الضغوط الاقتصادية والسياسية بل العسكرية أيضاً بالاحتلال الأنجلو-أمريكى للعراق. إلا أن رد الفعل تجاه هذه القوى لم يمر عليه وقت كافٍ حتى يمكن التنبؤ بكيفية تفاعل مختلف عناصر هذه التجربة "الليبرالية" فى العقود الأولى من القرن العادى والعشرين. من ثم فإن أفضل ما يمكن عمله لكاتب يكتب فى سنة ٢٠٠٢ لا يزيد عن وصف التحولات التى حدثت حتى الآن والقضايا قصيرة المدى وطويلة المدى التى بدأت هذه التحولات فى طرحها على السياسة وصنع السياسات فى السنوات القادمة.

يظل الشرق الأوسط يمثل وحدة واحدة من منظور الأمن الدولي وكما كان منذ قرن مضى. وهذا ما تراه الأنظمة نفسها والتي لاتزال تتصرف كأن كل التطورات العسكرية في المنطقة المتدة من إيران شرقاً إلى المغرب غرباً لها وضع خاص لا يمتد إلى المناطق المجاورة كالبلقان مثلاً أو شبه القارة الهندية. كمثال على ذلك المفهوم الذي تشتراك فيه إسرائيل والولايات المتحدة بأن ظهور أية قدرة نووية في أي من بقاع الشرق الأوسط - وتعد العراق وإيران ولبيها أرجع المرشحين لذلك - ينبغي التعامل معه إما بشكل مباشر أو في أحسن الظروف بإنشاء برنامج مضاد للانتشار النووي على مستوى المنطقة. ومن الأمثلة أيضاً ظهور حركات إسلامية مسلحة داخل المنطقة حين تعجز عن الإطاحة بأي من الأنظمة القائمة بالقوة تتجه إلى مهاجمة المصالح الغربية خارجها.

لذا فعملية السلام بين إسرائيل والعرب والتي تطورت من مؤتمر مدريد في ١٩٩١ إلى اتفاقات أوسلو والمعاهدة الأردنية الإسرائيلية في ١٩٩٤ اعتبرت مفتاحاً لخفض التسلح في المنطقة واندماج إسرائيل في شبكة "شرق أوسطية" أكبر من المؤسسات الاقتصادية المصممة للنهوض بالتبادل التجاري والاستثمارات المحلية. وانتعشت الآمال لعدة سنوات في أن تمثل اتفاقات أوسلو الأساس لتسوية كل القضايا العالقة ومن بينها تحديد الحدود النهائية والاتفاق حول وضع القدس. ولكن بمرور الوقت بدأت بعض التصدعات الجوهرية في التفاهم المبدئي تلعب دوراً معوقاً. فإذا نحيينا انعدام الثقة بين الطرفين جانباً ربما كان أهم ما فيها دور الذي أسندته الاتفاقيات لياسر عرفات كرئيس شرطة على شعبه في وضع لم يكن لديه ما يمكنه من القيام بدوره بينما تواصل إسرائيل بناء المستعمرات على الأرض الفلسطينية ومتلكها في الانسحاب من أجزاء عديدة من الأرض المحتلة. ويحلول سنة ٢٠٠٠ كان صبر الشعب الفلسطيني نفذ فامطلقاً انتفاضة ثانية نجحت في توحيد الأغلبية الساحقة من الإسرائيليين ضده.

ومع ذلك فحتى لو حل السلام والتعاون على الجانب الشرقي من المتوسط لظل هناك العديد من المشكلات الإقليمية الكبرى باقياً، كان أولها ولأيصال المستقبل السياسي للعراق وعلاقته بجارتيه غير العربين إيران وتركيا واحتمال إعادة اندماجه في العالم

العربى. وثانيتها وجود عدد من الدول إما لديها أسلحة دمار شامل كإسرائىل وإما أنها تسعى لتطويرها. والثالثة المصابع التى تواجه إيجاد أى نظام إقليمي من التعاون الاقتصادى سواء من جانب الدول نفسها أو كجزء من نطاق أكبر يشجعه الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة.

السياق السياسى المحلى

يمكن القول إن الضغوط من أجل تحرير الاقتصاد فى التسعينيات كانت القوة السياسية الدافعة فى الدول العربية غير النفطية الكبرى. إذ كانت هناك برامج الشخصية وافتتاح النظام المصرفى أمام رأس المال الخاص واتساع دور أسواق الأسهم وتوقيع شبكة من الاتفاقيات التجارية مع المؤسسات الدولية بدأت تمارس تأثيراً كبيراً على العلاقات بين الحكومة وبوازرن الأعمال وبين الدولة والقطاعات الخاصة من الاقتصاد. وكانت هناك فى بعض الدول على الأقل شواهد على ظهور تحول فى التوازن بين الاستهلاك العام والخاص وعلى انخفاض فى حجم القوة العاملة فى القطاع العام. ويمكن القول بصورة أعم إن التحول فى التوجهات الاقتصادية أدى إلى زوال الدولة التنموية لتحل محلها الدولة تولى اهتمامها لإدارة العلاقات بين القطاعين العام والخاص حيث أصبح للأخيرة نصيب الأسد فى الاستثمارات الجديدة.

إلا أن هذه التحولات كما سبقت الإشارة فى الفصلين السادس والسابع لم يكن لها التأثير المتوقع على الحياة السياسية. فبدلاً من تشجيع نظام سياسى أكثر تعددية أثرت الأنظمة العربية المعنية لا تخاطر بمنجزاتها الاقتصادية بالسماح بحرية التعبير أو بتشجيع ظهور أحزاب تمثل مصالح قطاعات كرأس المال والعمال. لذا فقد بدأ نفوذ بوازرن الأعمال فى التوجه نحو حزب الحكومة الأوحد فى حين اتجهت عملية سن القوانين الجديدة التى تنظم علاقات العمل وإنشاء الشركات ونشر المعلومات وأنشطة الجمعيات الأهلية والصحافة تتخذ شكل إعادة تنظيم بقى فيه مستوى السيطرة على حاله ولكن بشكل جديد. وكانت النتيجة وضعًا قويت فيه الصلات بين الحكومة وبوازرن الأعمال بدلاً من أن تضعف وأفرز نوعاً مصرى أو تونسي أو أردى من "الرأسمالية الشلّلية" يختنق فيه

التنافس وتمكن رجال الأعمال المقربون من النظام من الحصول على معظم العقود الكبيرة ومن لى اللوائح والقوانين وسائل القيود القانونية أو اختراقها حسب مصالحهم. وكان عليهم أن يتحملوا قدرًا كبيراً من "فتوة" النظام نفسه والذي لم يتورع عن إرغام كبار رجال الأعمال في كل بولة على الاستثمار في المجالات أو المشروعات التي يريد في المقابل. وفي الوقت نفسه ظلت العمالة المنظمة في موقفها الداعي مركزة كل اهتمامها على حماية فرص عمل أعضائها في القطاع العام وعاجزة عن صوغ التشريعات المتعلقة بظروف العمل بصفة عامة.

أما العلاقات بين الأنظمة الحاكمة والجماعات الدينية الكبرى فاتسمت بدرجة من الصراع أكبر من علاقاتها ببوانير الأعمال الخاصة المحلية. وسواء أكانت هناك فترة من المعارضة المسلحة من جانب تلك الجماعات كما في مصر والجزائر أم لافإن الجماعات الحاكمة ظلت على حذرها من السماح بنشأة أحزاب إسلامية مؤثرة التعامل مع القضايا الدينية على أساس تدريجي. وساعدتها في ذلك أن معظم الجماعات الراديكالية في التسعينيات بدأت تدرك أنها يمكن أن تحقق مكاسب أكبر بمحاولة العمل من داخل النظام مما لو عارضته من الخارج. ومن النتائج المهمة في هذا الصدد تحولها عن التركيز على القضية الواحدة التي حركت كفاحهم المسلح "المطالبة بعودة الشريعة" إلى البرنامج الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي الأعم الذي ميز الإخوان المسلمين في أوائل عهد الاستقلال. وكان هذا إيذاناً بانطلاقة جديدة من الانقسامات داخل الميليشيات الدينية. فبدلًا من الانقسام القديم بين أنصار التكيف وأنصار المواجهة ظهر انقسام مثلاً بين من ينصب اهتمامهم على محاولة استغلال البرلمان في سن قوانين تحمي نمط الحياة الدينى ومن يوجهون اهتماماً أكبر للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لأتبعهم. وجاء التأكيد الجديد على المجتمع المدني وحقوق الإنسان ليقيم علاقات بين بعض من أعضاءحركات الدينية والجمعيات الأهلية العلمانية ونشطاء حقوق الإنسان الذين بدأوا في الظهور في مصر وفي غيرها كمنتقددين لسياسات النظام أكثر نشاطاً من معظم أحزاب "المعارضة الرسمية" التي تهمشت نتيجة لانقساماتها وفشلها الانتخابي. ويتحققها أموالاً من الخارج ويقدرها على فضح انتهاكات حقوق الإنسان في الصحافة الأجنبية أصبحت هذه الجماعات مصدر قلق كبير للحكومات العربية وتتعرض في المقابل لقدر متزايد من التخويف.

أما بالنسبة للجيش في الدول غير النفطية فاستمر في لعب دور كبير وراء الكواليس. والجيوش يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة على العملية السياسية كما في الجزائر فتقيم الحكومات المدنية وتطبع بها أو قد تختار أن تتولى وراء الكواليس كعنصر فاعل قوي في حسابات أية نخبة حاكمة في تقويم التأييد للملك أو الرئيس أو اختيار خليفة له. وأعطى ذلك للجيش وضعاً متميزاً كان يوماً قادراً على استغلاله كاملاً أو لا من حيث بناء مساكن مستقلة وتسهيلات للعطلات لضباطه ثم بتطوير قطاع اقتصادي خاص تجاوز تصنيع الأسلحة المحلية ليشمل سلعاً صناعية ومواد غذائية للاستهلاك العام. وكان امتلاك الجيوش لعدد كبير من الموارد الرخيصة من عمالة وأراضٍ بمثابة ميزة أخرى له وإن كان يثير التساؤل حول كيفية التوفيق بين احتكاره لأجزاء مختلفة من الاقتصاد والشفافية وقابلية المساطحة العامة أو الوعود المتضمنة في العديد من المعاهدات الدولية الخاصة بحرية الوصول إلى كل مجالات الحياة الاقتصادية.

ونظراً لعدم وجود تقدم حقيقي باتجاه المزيد من التعددية السياسية في التسعينيات تركز اهتمام النخبة على قطاع محدود من القضايا المهمة أبرزها الخلافة الرئاسية والتلاعب بالانتخابات والسيطرة على المعلومات وأنشطة الجمعيات الأهلية وتنظيمات حقوق الإنسان والجماعات الدينية. وتم إلقاء ضوء مكثف في سنة 1999 على أهمية دور الحاكم بالتركيز مثلاً على خمس انتخابات رئاسية - في سوريا ومصر والمغرب وتونس والجزائر - وخلافة ابن البكر للملك حسين في الأردن والملك الحسن في المغرب. ونظراً لأن الرؤساء في الحالات الأربع الأولى يتولون السلطة لعدة فترات فإن التجدد لهم لخمس سنوات آخر أو أكثر في مناصبهم كان له عدد من النتائج المهمة الواضحة. فكان معناه أن الاتجاه العام للسياسات والعمل السياسي يظل على حاله دون تغيير. كما أنه يلقي الضوء على الأهمية الكبرى لاختيارهم الشخصي خلفاً لهم مع بنو أجلهم. وفي أنظمة بهذه حيث لا تزيد انتخابات الرئاسة عن مجرد استفتاءات عامة وليس تنافساً حقيقياً. وحيث تظل احتمالات التغيير الحقيقي في انتظار وصول رجل جديد أصغر سنًا إلى السلطة فإن الاستقرار يصبح أهم من التنافس الحر بين مصالح متافسة. والنتيجة في العادة حالة من الجمود السياسي بقليل من التسامح مع النقد حتى حين يزداد ما ينبغي انتقاده وتصبح الإطاحة بالنظام نفسه السبيل الوحيد أمام المتضررين من سياساته.

وتلا ذلك أيضاً أن أصبحت الانتخابات العامة مجرد استفتاءات عامة مع التلاعب بنتائجها سلفاً لكي تلائم أهداف الحزب الحاكم وظهور معارضة رمزية تكفي لإضفاء الشرعية على العملية برمتها ولصد أي انتقاد حقيقي من أوروبا أو الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه تقول مهمة نقد النظام وتحميله مسؤولية أفعاله لمزيد من نشطاء حقوق الإنسان والنشطاء الدينيين، ولكن على الرغم من قدرة الفتنين على جمع الرأي العام حول قضيائهما بعيتها فإن تباين وجهات النظر بينهما حول نوعية المجتمع والنظام السياسي الذي تتغى كل منهما يجعل من السهل على الحكومات أن تدق الأسافين بينهما بحيث إن الانتصارات الطفيفة التي تتحقق لصالح الانفتاح والحرية تقابلها لقيميات تلقى للعنصر الديني المزيد من الرقابة والتدخل في حق الفرد في الاختيار. أما المدى الذي يمكن أن تستمر إليه هذه النظم فمسألة أخرى. فالأحداث التي تلت هجمات ١١ سبتمبر أفرزت ضغوطاً جديدة أقوى للتغيير السياسي إلا أن كل دولة تضم جماعات لديها شعور بالصورة التي يجب أن يكون عليه هذا التغيير. ففي بؤرة هذا التيار الفكرى المطالبة بتعديلات في الدستور تشمل إجراء انتخابات رئاسية تنافسية حقيقة وسن قوانين جديدة تبيع تشكيلاً عدد كبير من الأحزاب وإنها حالات الطوارئ وما إليها من أدوات تستغل في تعطيل حق التعبير وحرية التجمع. والملوك والرؤساء يعترفون جميعاً بوجود مثل هذه المطالب ولكنهم يبذلون قصارى جهدهم لو أنها بتغيرات تجميلية تترك سلطاتهم دون مساس.

والعديد من هذه الاعتبارات العامة نفسها تتطبق على الدول النفعية وعلى لبنان فكلها أيضاً تعيش في الاقتصاد العالمي نفسه وتتخضع للضغط نفسه من أجل تحرير اقتصاداتها ولكن تتوافق مع أفكار دولية كالانفتاح وحقوق الأفراد ونزاهة الحكم. ومن هذه الضغوط ما كان قائماً بالفعل في التسعينيات وأدى إلى انتشار الهيئات الاستشارية وتزايد اللجوء إلى مبدأ الانتخاب (بما في ذلك حق المرأة في التصويت في قطر والبحرين) والترويج في حالة السعودية لنوع من الدساتير لم يخطر على البال في أيام عبدالعزيز بن سعود. وحدث بعض التقدم قبل حرب العراق وبعدها لا سيما في قطر والبحرين. ولكن مرة أخرى ليس هناك عائلة حاكمة سمحت بفرض أية قيود حقيقة على سلطاتها القائمة في حين أن أوضح دليل على المصاعب الضخمة التي

يواجهها آل سعود يتمثل في الوقت الذي استغرقهم لكي يوافقوا حتى على مبدأ انتخابات المجالس البلدية الذي أُعلن في أكتوبر ٢٠٠٢.

وكان الوضع في لبنان مختلفاً مرة أخرى. فمع أن الحرب الأهلية انتهت بعد استنزاف متبادل للقوى فإن التدخل الخارجي ولا سيما السوري كان السبب الوحيد لاجتماع الأطراف المتحاربة في الطائف في ١٩٨٩ للاتفاق على ما أصبح عملياً ثانٍ معاهدة وطنية تضع القواعد الأساسية لإحياء الحياة السياسية. وكانت هذه الصيغة كافية لإعادة البرلمان كسوق سياسي بصورة أعادت كل زعماء الطوائف تقريباً حتى المتشددين من الشيعة والسيحيين الموارنة إلى العملية السياسية وبالتالي إلى الوصول إلى الموارد اللازمة لإرضاء أنصارهم. إلا أن مزيجاً من الوجود الأمني السوري واستمرار المصاعب الاقتصادية ومنها تضخم الدين الخارجي والداخلي وضع حدوداً لقدرة الساسة المحليين على تلبية كل التزاماتهم خاصة تجاه ناخبيهم الفقراء. وكانت النتيجة مائزاً مستمراً، فالجهود التي بذلت لتطبيق إصلاحات اقتصادية مهمة عرقلتها قوى سياسية عديدة منها سعي الرئيس لحود للحصول على تأييد شعبي لإجراء تعديل دستوري يسمح له بفترة رئاسة ثانية في ٢٠٠٤، وهو ما لم يتحقق لأي رئيس لبناني آخر. وما زاد الأمور تعقيداً أن خلاف القيادة السياسية السورية حول كيفية مواجهة الضغوط المزنوجة الإسرائيلية والأمريكية كان معناه صعوبة إدراك أمانى نظام الأسد في هذا الشأن.

ومن بين كل الدول ذات الأغلبية المسلمة كانت إيران هي التي باشرت أكثر التجارب السياسية راديكالية في التسعينيات. وكانت هذه التجربة في عهد الرئيس رفسنجانى قوامها ما يمكن اعتباره الخطة التقليدية للانفتاح الاقتصادي. أما في عهد خلفه محمد خاتمى فاتخذت بعدها سياسياً صرفاً وهدفت إلى تحويل نظام الحكم الشمولي في البلاد في اتجاه نظام أكثر انفتاحاً وتنمية. وتمكن الإصلاحيون بما تحقق لهم من نجاح انتخابي مستمر من استغلال شرعية شعبية في استعادة جزء من سلطة المحافظين الذين سيطروا فيما سبق على معظم المؤسسات المهمة للدولة. ولكن ثبت أن نجاحهم له حدود حيث أبدى المحافظون مقاومة شرسة بأن عرقلوا معظم إجراءات الإصلاح المقدمة للمجلس واستغلو هيمتهم على القضاء في إغلاق الصحف وإلقاء خصومهم في السجون.

ومرة أخرى بدا الأمر وكأن هذه المواجهات ستؤدي إلى الحسم بين الجانبين، إلا أن الزعماء في كل مناسبة كانوا إما يتنازلون أو يوافقون على تنازل ضمئي خشية أن تؤدي التوترات السياسية والاجتماعية إلى حرب أهلية سافرة. وفي أكتوبر ٢٠٠٣ قدموا مثلاً مهماً لقدرتهم على رأب الصدع؛ فبعد جدل عام مطول ومحتمم حول كيفية مواجهة التحديات والمطالب الدولية بالتفتيش على البرنامج النووي الإيراني اقتنع أنصار الرأي القائل بأن السماح بمزيد من التفتيش يعد أمراً مهيناً بالتنازل على أساس أن الخطر العام الذي يتهدد المصلحة القومية الإيرانية والمتمثل في فرض عقوبات ومقاطعة كان أخطر من أن يمكن تجاهله.

أما الديمقراطيان غير العربين تركيا وإسرائيل فمررت كل منهما في التسعينيات بمزيج من المشكلات يختلف كلياً عن جيرانها. ونجم بعض هذه المشكلات عن ارتباطهما الأكبر درجة بالاقتصاد العالمي الذي أدى بالتفاعل مع النظام السياسي الأكثر افتتاحاً إلى بعض التأثيرات الشبيهة بمشيلاتها في أوروبا والولايات المتحدة، ومنها انخفاض حدة الانقسامات الأيديولوجية بين الأحزاب العلمانية الرئيسة والتركيز على شخصيات الزعماء لا على سياساتهم وتطبيق منافع جديدة غربية الطابع للتعبئة السياسية وقت الانتخابات من خلال الإعلانات والتركيز على المسائل المتعلقة بنمط الحياة الفردية. وما زاد الصورة تعقيداً تأثر السياسة في كلتا الدولتين بقضايا شرق أوسطية محدودة كالقومية والدين والعلاقات المستقبلية بالأقلية المهمة في كل منها وما الإكراه في تركيا والفلسطينيين في الأخرى. وكان هذا كافياً لإدخال قدر كبير من الإثارة في كلا النظارتين مع تراجع كبير في التأييد بين كل من الزعماء والأحزاب كما حدث في الانتخابات الإسرائيلية في ١٩٩٩ والانتخابات التركية في ٢٠٠٢.

ميراث القرن العشرين

إن القرنين أسلوب عشوائي لتقسيم التجارب التاريخية كما نعلم جميئاً. ومع ذلك في الشرق الأوسط يمكن القول إن الفترة بين ١٩٠٠ و ٢٠٠٠ لها طابع خاص بها. إذ بدأت الحقبة باتجاه نحو التقسيم النهائي للمنطقة إلى مناطق نفوذ منفصلة للقوى

العظيم. وبعد الحرب العالمية الأولى تبلورت هذه المناطق في شكل دول لم يتمكن إلا القليل منها من تحمل الضغوط الخارجية لمدة تكفي لإيجاد نظام حكم مستقل لها. وبعد الحرب العالمية الثانية تحولت المستعمرة البريطانية في فلسطين إلى دولة يهودية في حين تم اكتشاف النفط بكميات كبيرة في معظم مشيخات الخليج الصغرى تضمن بدأ توجهها إلى حماية نفسها بایجاد هيكل تشبه الدولة لنفسها. وفي الوقت نفسه فشلت كل مشروعات الوحدة العربية الطوعية باستثناء اليمن. كما أخفقت كل المحاولات الغرضية لاستيلاء دولة على دولة جارة لها كفشل دعوى العراق في الكويت. وكانت هذه الدول نفسها هي التي كانت لاتزال تشكل الوحدات الأساسية في النظام الإقليمي الشرقي أوسطي في أواخر القرن.

أما ما حدث داخل هيكل هذه الدول نفسها فكان شيئاً آخر إذ تباين بناء المؤسسات السياسية وتفاوت المسارات السياسية إلى حد كبير. وأوضحتنا أن هذه التطورات يمكن تصنيفها العنوان الرئيس «صياغة وإعادة صياغة» حيث استغرقت الأولى الجزء الأكبر من القرن أما الأخيرة فلم تشمل إلا العقد الأخير منه. وتم تعريف «الصياغة» من حيث نشأة النظم الشمولية، بينما عرفنا «إعادة الصياغة» من منظور توجهات بعضها كمشروعات الانفتاح في العديد من الدول العربية وتحول المؤسسات الثورية الإسلامية في إيران والتكيف العملي مع كل من التحولات العالمية والقومية والصحوة الدينية وهو ما حدث في كل من إسرائيل وتركيا.

أما بالنسبة للشعوب نفسها فقد تم خوض القرن العشرين عن نعم شئ، فمن الناحية المادية لا شك أن غالبية الناس نعموا بحال أفضل من أسلافهم. فحدث تحسن في الصحة وزاد متوسط الأعمار وتطور التعليم وتحسن الدخل من أواسط القرن فصاعداً. ولكن في المقابل تضاعفت آثار الحروب والاضطرار للهجرة ووقوع أحداث خارجية كمحرقة اليهود (المزعومة في رأي المترجم) التي أدت إلى كارثة على الشرق الأوسط. وإذا أضفنا كيف تحطم الأمال التي أثارتها القومية والاستقلال وكيف انتهت وعد الحرية بالدكتatorية وضياع الحقوق السياسية والرقابة والسيطرة البوليسية يصبح لدينا ما يكفي لتفسير إحساس المراة واليأس الذي يطالعنا في الآداب العربية والتركية والإيرانية في تلك الحقبة.

توقعات القرن الحادى والعشرين

ولذا نظرنا من منظور أواخر أيام القرن المنصرم نرى الشرق الأوسط وهو يتوجه نحو مستقبل سياسى أكثر إشراقاً تجسد في إطلاق سرب من الحمامات البيضاء في ليلة رأس السنة من قلب مدينة بيت لحم الفلسطينية. وبدت التوترات بين الدول أخف حدة. وكان تولى عدد من الحكام العرب الشبان يوحى بيده حقبة من التحول السلمي وأخيراً أن الأوان أو هكذا يبدو لمعالجة المشكلات الكبرى المتعلقة بالتهميش الاقتصادي المتزايد في الشرق الأوسط بالنسبة لبقية المجتمع الدولي.

ولكن جاءت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر ٢٠٠٠ ثم ثلثها بعد سنة واحدة هجمات القاعدة على نيويورك واشنطن ثم الاستعداد المكلف للحرب على العراق. وتخندقت الأنظمة الحاكمة. ففي الدول العربية انقلب المزاج الشعبي غاضباً لرؤية الصور اليومية للقتال في فلسطين وأفغانستان على محطات التلفزيون العربية. وفي كل من إيران وإسرائيل ساعدت المشكلات التي تواجهها كل منها على خلق مناخ من الشك وعلى تحية المشكلات السياسية والاقتصادية الملحة جانباً. وفي تركيا كان الانتصار الساحق لحزب العدل في انتخابات ٢٠٠٢ الأساس لتطبيق الإصلاحات الازمة لضمان الانضمام للاتحاد الأوروبي. ولكن حتى في تركيا ثارت مشكلات حادة نتيجة لغزو الجارة العراق بما فيها من مصالح تركية تتعارض مع المخططات الأمريكية للحكومة المستقبلية في ذلك البلد.

والمحصلة بالنسبة لمؤرخ سياسي وضع تسوده شكوك واضحة أكثر من أن تسمح بتوقعات واثقة. فبحلول خريف ٢٠٠٢ بلفت المقاومة العراقية للوجود الأمريكي حول العاصمة بغداد مستوى يثير التساؤل حول ما إذا كانت الولايات المتحدة وشركاؤها العراقيون سيتمكنون من إيجاد نظام حكم جديد يحظى بقوة وشرعية كافية لحفظ الأمن فضلاً عن خلق بنية قادرة على حل الخلافات الدينية والعرقية والطائفية والأيديولوجية في البلاد^(٤). وفي فلسطين - إسرائيل يرى الكثيرون أن افتقار الثقة المتبادل واستمرار سياسات بناء المستعمرات والاستيلاء على الأراضي وضعاً حداً لأنّ احتمال لقيام دولة فلسطينية مستقلة تتمكن من البقاء. وفي السعودية أكد تفجير

القاعدة ثلاثة تجمعات سكنية بالرياض في مايو ٢٠٠٢ أن التنظيم وعلى خلاف التكيدات السعودية السابقة لا يزال قادرًا على مهاجمة أهداف دولية بل عربية محلية أيضًا. وسيسبب هذه المصاعب والمخاطر أحياناً وعلى الرغم منها أحياناً أخرى بدأ معظم الأنظمة العربية في تبني لغة الإصلاح السياسي، ولكن لم توات أبداً منها الجرأة للتفكير في التنازل عن السلطة لساسة منتخبين في انتخابات تنافسية حقيقة، بل اختارت إما أن تكتفى بإجراءات تعامل مع المشكلات الخفيفة محل شكوى المعارضة وإما إغراء المعارضة بالموافقة على قواعد تلزمها بنط محدد من الأنشطة كما حدث في الحوار السياسي الذي تم في مصر عقب مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي في سبتمبر ٢٠٠٣ وهو أمر له صلة برغبة النظام وأنصاره في البقاء في المراكز الرئيسية للسلطة. بل إنهم زانوا المشكلة تعقيداً بتشبيتهم بعواقب بعينها أبرزها رفض السماح بانحراف تمثل التيار الديني الرئيسي ورغبة الرئيس في اختيار من يخلفه. وفي حالة مصر مثلاً كان معنى هذا معارضة أي تغيير دستوري يفتح انتخابات الرئاسة للتنافس أو يلزم خليفته بالموافقة على تعيين نائب رئيس يتم اختياره بإجراءات رسمية. وفي كل من مصر وسوريا أدى اختيار ابن الرئيس سلفاً إلى تحزب الإصلاحيين الأصفر سنّاً ضد حرس قديم متخفق جيداً، وهي معركة لا يمكن لأى من طرفيها أن يحقق فوزاً حاسماً.

هل لهذا الوضع أن يتغير؟ هل تظل النظم السياسية للأبد في موقف وسط بين الشمولية والديمقراطية متعددة الأحزاب؟ هناك احتمالان أحدهما يرى ضرورة تنازل الأنظمة الحاكمة نفسها عن بعض سلطاتها لجماعات المصالح التي لم يعد من الممكن لها أن تسيطر عليها بسهولة بالسبيل الراهن. قد يكون هذا هو الاحتمال الأرجح في مصر بمرور الوقت حيث ازداد عدد الجماعات المنفصلة بأعمالها أو مصالحها المؤسسية - الجيش والجهاز الأمني ونخبة الحزب الوطني الديمقراطي وكبار الموظفين والقضاء والكتل المختلطة وغير ذلك - لدرجة أدت بعملية وضع السياسات إلى حالة أقرب إلى الجمود. أما الاحتمال الآخر الذي توجى به المقارنة بالتجربة الأوروبية الغربية فهو أن تكتسب جماعات المعارضة من القوة والتنظيم ما يكفي لفرض التغيير. وتبين التجارب التاريخية أن الديمقراطية لا تمنع عن طوعية من جانب من بيدهم السلطة، بل لابد أن يناضل من أجل تحقيقها من يحتاجون إليها.

هوامش

- (١) نقلً عن Clement M. Henry and Robert Springborg, *Globalization and the Politics of Development in the Middle East* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), p. 8.
- (٢) في آخر أكتوبر ٢٠٠٣ كانت الهجمات على القوات الأمريكية تجري بمعدل ٢٢ هجنة أسبوعياً. Robert H. Reid, 'Two US soldiers killed', *The Boston Globe*, 30 October 2003.

المؤلف في سطور :

روجر أوين

يعد روجر أوين من أبرز المتخصصين البريطانيين في سياسة الشرق الأوسط ، وظل يعمل بالتدريس بكلية سان أنطونى بلوكتسفورد لأكثر من عشرين عاماً ويعمل حالياً أستاذًا لنتاريخ الشرق الأوسط بجامعة هارفرد ، وله أبحاث عديدة ودراسات منتظمة في هذا المجال تنشر في العديد من الدوريات الأوروبية والأمريكية . وهو الرئيس السابق لمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة هارفرد .

المترجم في سطور :

د. عبد الوهاب علوب

المترجم من مواليد ١٩٥٨ ، ويعمل أستاذًا مساعدًا بكلية الأداب ، جامعة القاهرة .
وهو حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة ميتشجان ، أن أربر ، الولايات المتحدة
الأمريكية (١٩٨٨) ، والماجستير من كلية الأداب ، جامعة القاهرة (١٩٨٣) .

المشروع القومي للترجمة

المشروع القومي للترجمة مشروع تطوير ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التي حققتها مشاريع الترجمة التي سبقته في مصر والعالم العربي ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

- ١- الخروج من أسر المركبة الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .
- ٢- التوازن بين المعارف الإنسانية في المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .
- ٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .
- ٤- ترجمة الأصول المعرفية التي أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعي في الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التي تضع القارئ في القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .
- ٥- العمل على إعداد جيل جديد من المתרגمين المتخصصين عن طريق درosh العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .
- ٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

أحمد نريوش	جون كورن	اللغة العليا	-١
أحمد فؤاد بلبع	ك. مادهو بانيكار	الوثنية والإسلام (٦١)	-٢
شوقى جلال	جودج جيمس	تراث المسرق	-٣
أحمد الحضري	انجا كارتيتكينا	كيف تتم كتابة السيناريو	-٤
محمد علاء الدين منصور	إسماعيل فصيح	ثريا في غيبة	-٥
سعد مصلوح ووفاء كامل فايد	ميلاكا إيفيتش	اتجاهات البحث السانى	-٦
يوسف الانطكى	لوسيان غولمان	العلوم الإنسانية والفلسفة	-٧
مصطفى ماهر	ماكس فريش	مشعل العرائق	-٨
محمود محمد عاشور	أندرو. س. جودى	التغيرات البيئية	-٩
محمد معتصم وعبد الجليل الأزدي وعمر طر	چيرار چينيت	خطاب الحكاية	-١٠
هناه عبد الفتاح	فيساواها شيمبوريسكا	مختارات شعرية	-١١
أحمد محمود	ديليد براونيسن وآيرين فراتك	طريق الغريب	-١٢
عبد الوهاب علوب	روبرتسن سميث	بيانة الساميدين	-١٣
حسن المونى	جان بيلمان نويول	التحليل النفسي للأدب	-١٤
أشرف رفique عقبى	إيلوارد لويس سميث	الحركات الفنية منذ ١٩٤٥	-١٥
يلشارفه أحمد عثمان	مارتن برنان	اثنيّة السوداء (ج١)	-١٦
محمد مصطفى بدوى	فيليپ لاوركن	مختارات شعرية	-١٧
طلعت شاهين	مختارات	الشعر النساني في أمريكا اللاتينية	-١٨
نعميم عطية	چودج سفيرس	الأعمال الشعرية الكاملة	-١٩
يمنى طريف الخولي ويعقوب عبد الفتاح	ج. ج. كراوثر	قصة الطم	-٢٠
ماجدة العانى	سمد بورنجى	خوقة وألف خروفة وقصص أخرى	-٢١
سيد أحمد على التامرى	جون أنتيس	ذكريات رحالة عن المصريين	-٢٢
سعید توفيق	هانز جيورج جادامر	تجلى الجميل	-٢٣
بكر عباس	باتريك بارندر	ظلال المستقبل	-٢٤
إبراهيم الدسوقي شتا	مولانا جلال الدين الرومى	مثيرى	-٢٥
أحمد محمد حسين هيكل	محمد حسين هيكل	بين مصر العام	-٢٦
باشراف: جابر عصفور	مجموعة من المؤلفين	التنوع البشري الخلائق	-٢٧
مني أبو سنة	جون لوك	رسالة في التسامع	-٢٨
بدر الدبيب	جييمس ب. كارس	الموت والوجود	-٢٩
أحمد فؤاد بلبع	ك. مادهو بانيكار	الوثنية والإسلام (٦٢)	-٣٠
عبد الصtar الطوطجي وعبد الوهاب علوب	جان سرافاجيه - كورد كاين	مصادر دراسة التاريخ الإسلامي	-٣١
مصطفى إبراهيم فهمي	ديفيد روب	الانحراف	-٣٢
أحمد فؤاد بلبع	أ. ج. هوينتز	التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية	-٣٣
حصة إبراهيم المنيف	روجر الـ	رواية العربية	-٣٤
خليل كفت	بول ب. ديكسن	الأسطورة والحداثة	-٣٥
حياة جاسم محمد	والاس مارت	نظريات السرد الحديثة	-٣٦

- جمال عبد الرحيم
أنور مغبث
منيرة كروان
محمد عبد إبراهيم
عاطف أحمد وإبراهيم فتحى و محمود ماجد
أحمد محمود
المهدى أخريف
مارلين تايرس
أحمد محمود
محمود السيد على
مجاهد عبد النعم مجاهد
ماهر جويباتى
عبد الوهاب علوب
محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الشطى
داريو بياتونيا وخ. م. بيتالبستى
بـ نوهايس وس. روجسيلىتز روجر بيل
لطفى فطيم وعادل نمرداش
مرسى سعد الدين
محسن معيلحى
على يوسف على
محمود على مكى
محمد السيد و ماهر البطوطى
محمد أبو العطا
السيد السيد سليم
صبرى محمد عبد الفتى
باشraf - محمد الجوهرى
محمد خير البقاعى
مجاهد عبد النعم مجاهد
رمسيس عوض
رمسيس عوض
عبد الطيف عبد العليم
المهدى أخريف
أشرف الصياغ
أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
عبد الحميد غالب وأنور حشاد
حسين محمود
فؤاد مجلبي
حسن ناظم وعلى حاكم
حسن بيومى
- بريجيت شيفر
آن توين
بيتر والكرت
آن سكستن
بيتر جران
بنجامين باربر
أوكافير پات
الموس هكسلى
روبرت دينا وجون فاين
بابلو نيرودا
رينىه ويليك
فرانسوا دوما
هـ . ت . نوريس
جمال الدين بن الشيش
داريو بياتونيا وخ. م. بيتالبستى
فـ نـواـيسـ وـسـ.ـ روـجـسـيلـتزـ روـجـرـ بـيلـ
أ. ف . النجتون
ج . مايكـلـ والتـونـ
چـونـ بـرـلـكـجـهـوـمـ
فيـرـيـكـوـ غـرـسـيـةـ لـوـرـكـاـ
فيـرـيـكـوـ غـرـسـيـةـ لـوـرـكـاـ
كارـلـوسـ موـنـيـثـ
جوـهـانـزـ إـيـتـينـ
شارـلـوـتـ سـيـمـورـ -ـ سـمـيثـ
روـلانـ بـارـتـ
ريـنـيـهـ وـيلـيكـ
آنـ وـودـ
برـترـانـدـ رـاسـلـ
أنـطـوـنـيوـ جـالـاـ
فرـانـانـدوـ بـيـسـواـ
فالـقـتـنـ رـاسـبـوتـينـ
عبدـ الرـشـيدـ إـبـرـاهـيمـ
أـوـخـيـنـيـوـ تـشـانـجـ روـدـريـجـوـ
دارـيوـ فـوـ
تـ .ـ سـ .ـ الـيـوتـ
چـونـ بـ .ـ تـومـبـكـتـزـ
لـ .ـ اـ .ـ سـيـمـونـوـ
- واحة سوة وموسيقاها
نقد الحداثة
العصر والإغريق
قصائد حب
ما بعد المركزية الأمريكية
علم ماك
اللهب المزبور
بعد عدة أصياف
تراث المغير
عشرين قصيدة حب
تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ ١)
حضارة مصر الفرعونية
الإسلام فى البلقان
ألف ليلة وليلة أو القول الأسير
مسار الرواية الإسبانية أمريكية
العلاج النفسي التعبوي
الدراما والتعليم
المفهوم الإغريقي للمسرح
ما وراء الظم
الأعمال الشعرية الكاملة (جـ ١)
الأعمال الشعرية الكاملة (جـ ٢)
مسرحستان
المعبرة (مسرحية)
التصميم والشكل
موسوعة علم الإنسان
لغة النص
تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ ٢)
برتراند راسل (سيرة حياة)
في مدح الكسل ومقالات أخرى
خمس مسرحيات أندلسية
مخترات شعرية
تناثرا العجوز وقصص أخرى
علم المسلمين في أول القرن المشرى
ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية
السيدة لا تصلح إلا للرمى
السياسي العجوز
نقد استجابة القارئ
صلاح الدين والملك في مصر

- ٧٥- فن الترجم والسير الذاتية
- ٧٦- جاك لاكن وإغاء التطبيل النفسي
- ٧٧- مجموعة من المؤلفين تاريخ التقى الذي الحديث (جـ٢)
- ٧٨- رينيه ويلك القراءة : النظرية الاجتماعية والفلسفية الكوبية روئنالد ديررسون
- ٧٩- بوريس أوسبينسكي شعرية التأليف
- ٨٠- بوشكين عن «ناقدة الدروع» الكسندر بوشكين
- ٨١- العيادات المتخيلة بندكت أندريسن
- ٨٢- سرح ميجيل ميجيل دي أونامونو
- ٨٣- مختارات شعرية غوتفرید بن
- ٨٤- مجموعة من المؤلفين موسوعة الأدب والنقد (جـ١)
- ٨٥- صلاح ذكي أقطاي منصور الحلاج (مسرحية)
- ٨٦- طبل الليل (رواية) جمال مير صادق
- ٨٧- نون والقلم (رواية) جلال آل أحمد
- ٨٨- الابتلاء بالتفرب جلال آل أحمد
- ٨٩- الطريق الثالث أنطونى جيبنز
- ٩٠- وسم السيف وقصص أخرى بورخيس وأخرين
- ٩١- المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق باربرا لاسوتسكا - بشوبنباك
- ٩٢- نايل ياخين المسرح الإسباني المعاصر كارلوس ميجيل
- ٩٣- محدثات الفولة مايك لينزستون وسکوت لاش
- ٩٤- مسرحياتنا الصب الأول والصحبة سمرويل بيكت
- ٩٥- مختارات من المسرح الإسباني أنطونيو بوريل بايسخو
- ٩٦- ثلاث زينبات ووردة وقصص من أخرى نخبة فرنسيسا (مجـ١)
- ٩٧- فرنان برودل
- ٩٨- الهم الإنساني والإبتاز الصهيوني مجموعة من المؤلفين تاريخ السينما العالمية (١٩٨٠-١٩٩٥) ديفيد روينسون
- ٩٩- مساطة العولمة بول هيرست وجراهام تومبسون
- ١٠٠- النص الروانى: تقنيات ومناهج بيرنار فالب
- ١٠١- السياسة والتسامح عبد الوهاب المؤذب
- ١٠٢- قبر ابن عربي يليه آيات (شعر) عبد الوهاب المؤذب
- ١٠٣- أورا ماهوجنى (مسرحية) بروتولت بريشت
- ١٠٤- مدخل إلى النص الجامع جيرار جيبنت
- ١٠٥- الأدب الاندلسي ماريا خبسو روبيرامنت
- ١٠٦- صورة الفنان في الشعر الأمريكي اللاتيني المعاصر نخبة من الشعراء
- ١٠٧- ثلاث دراسات عن الشعر الاندلسي مجموعة من المؤلفين
- ١٠٨- حروب الياه جون بولوك وعادل درويش
- ١٠٩- النساء في العالم النامي حسنة بيجوم
- ١١٠- المرأة والجريدة فرانسис هيدسون
- ١١١- احتجاج الهادي أولين على ماكليورد
- ١١٢- إكرام يوسف
- ١١٣- دوريش
- ١١٤- عبد المصطفى عبد الكريم
- ١١٥- مجاهد عبد المنعم مجاهد
- ١١٦- أحمد محمود بنورا أمين
- ١١٧- سعيد الفائز وناصر حلوي
- ١١٨- مكارم الفخرى
- ١١٩- محمد طارق الشرقاوى
- ١٢٠- محمود السيد على
- ١٢١- خالد المعالى
- ١٢٢- عبد الحميد شيبة
- ١٢٣- عبد الرانق بركات
- ١٢٤- أحمد فتحى يوسف شتا
- ١٢٥- ماجدة العنانى
- ١٢٦- إبراهيم السويفى شتا
- ١٢٧- أحمد زايد ومحمد محى الدين
- ١٢٨- محمد إبراهيم مبروك
- ١٢٩- محمد هناء عبد الفتاح
- ١٣٠- نادية جمال الدين
- ١٣١- عبد الوهاب علوب
- ١٣٢- فوزية العشماوى
- ١٣٣- سرى محمد عبد الطيف
- ١٣٤- إنوار الخاط
- ١٣٥- بشير السباعى
- ١٣٦- أشرف الصباباغ
- ١٣٧- إبراهيم قديل
- ١٣٨- إبراهيم فتحى
- ١٣٩- رشيد بنحدور
- ١٤٠- عز الدين الكتانى الإدريسى
- ١٤١- محمد بنبيس
- ١٤٢- عبد الغفار مكارى
- ١٤٣- عبد العزيز شبيل
- ١٤٤- أشرف على دعبور
- ١٤٥- محمد عبد الله الجعدي
- ١٤٦- محمود على مكري
- ١٤٧- هاشم أحمد محمد
- ١٤٨- مني قطان
- ١٤٩- ديهام حسين إبراهيم
- ١٥٠- إكرام يوسف

- أحمد حسان
نسميم مجلـى
سمـيـة رمـضـان
نهـاد أـحـد سـالـم
منـى إـبرـاهـيم وهـاـلة كـمال
لـيس التـقـاش
بـاـشـرـافـ: روـفـ عـبـاسـ
مـجـمـوعـةـ منـ المـتـرـجـمـينـ
مـحـمـدـ الجـنـدـىـ وـإـيـزـابـيلـ كـمالـ
منـيـةـ كـروـانـ
أنـورـ مـحـمـدـ إـبرـاهـيمـ
أـحـدـ فـؤـادـ بـلـيعـ
سـمـحةـ الـخـولـىـ
عـبـدـ الـوهـابـ عـلـوبـ
بـشـيرـ السـبـاعـىـ
أـمـيـرةـ حـسـنـ نـوـيرـةـ
مـحـمـدـ أـبـوـ الـطـاـ وـآخـرـينـ
شـوـقـىـ جـالـلـ
لـوـيـسـ بـقـطـرـ
عـبـدـ الـوهـابـ عـلـوبـ
طلـعـتـ الشـابـ
أـحـمـدـ مـحـمـودـ
ماـهـرـ شـفـيقـ فـرـيدـ
سـحـرـ تـوـفـيقـ
كـامـيلـاـ صـبـحـىـ
وـجـيـهـ سـعـمانـ عـبـدـ السـيـعـ
مـصـطفـىـ ماـهـرـ
أـمـلـ الـجـبـورـىـ
نـعـيمـ عـطـيةـ
حـسـنـ بـيـومـىـ
عـلـىـ السـمـرىـ
سـلـامـةـ مـحـمـدـ سـلـيـمانـ
أـحـمـدـ حـسـانـ
عـلـىـ عـدـالـرـوـفـ الـبـبـيرـ
عـبـدـ الـفـقـارـ مـكـارـىـ
عـلـىـ إـبـرـاهـيمـ مـنـوفـىـ
أـسـامـةـ إـسـبـرـ
منـيـةـ كـروـانـ
- ساـدـىـ بـلـانتـ
سـرـجيـتـاـ حـصـلـادـ كـونـجـىـ وـسـكـانـ الـمـسـتعـقـ وـولـ شـويـنـكاـ
غـرـفـةـ تـفـصـلـ الـمـرـءـ وـهـدـهـ فـرـجيـنـياـ روـفـ
سـيـنـيـتـاـ تـلـسـونـ
أـمـرـأـ مـخـلـثـةـ (نـوـرـةـ شـفـيقـ)
الـمـرـأـةـ وـالـمـنـوـسـةـ فـيـ الإـسـلـامـ لـيلـىـ أـحـمـدـ
الـنـهـضـةـ النـسـائـيـةـ فـيـ مـصـرـ بـثـ بـارـونـ
الـنـاسـ وـالـأـسـرـ وـالـدـارـيـنـ الـخـالـقـ فـيـ التـرـاثـ الـإـسـلـامـ أـمـيـرةـ الـأـزـهـرـيـ سـنـبلـ
الـرـكـةـ النـسـائـيـةـ وـالـتـلـوـرـ فـيـ الـشـرقـ الـأـرـبـاطـ لـيلـىـ أـبـوـ لـفـدـ
الـدـلـلـ الصـغـيرـ فـيـ كـاتـبـةـ الـرـأـةـ الـعـرـبـيـةـ فـاطـمـةـ مـوـسـىـ
نـظـامـ الـعـبـيـدةـ الـقـيـمـ وـالـنـوـرـ الـثـالـيـ لـهـاصـانـ جـوـزـيفـ فـوـجـتـ
الـإـمـرـاطـرـيـةـ الـمـشـائـيـةـ وـعـلـاقـاتـهاـ الـوـلـيـةـ أـنـيـثـلـ الـكـسـنـدـرـ فـنـانـوـلـيـاـ
الـلـجـرـ الـكـانـيـ لـهـامـ الرـأـسـالـيـةـ الـعـالـيـةـ چـونـ جـرـايـ
الـتـحـلـيلـ الـمـوـسـيـقـ سـيـدـرـكـ ثـوـبـ دـيـشـ
فـعـلـ الـقـرـاءـةـ فـوـلـلـانـجـ إـيـسـرـ
صـفـاءـ فـتـحـىـ إـرـهـابـ (مـسـرـحـيـةـ)
سـوزـانـ باـسـيـنـتـ الـأـدـبـ الـمـقـارـنـ
مارـيـاـ بـلـوـرـوسـ أـسـيـسـ جـارـوـهـ الـرـوـاـيـةـ الـإـسـبـانـيـةـ الـمـعـاـصـرـةـ
أـنـدـريـ جـونـدـرـ فـرـانـكـ الشـرـقـ يـصـدـ ثـانـيـةـ
مـجـمـوعـةـ مـنـ الـمـؤـلـفـينـ مـصـرـ الـقـيـمـةـ الـتـارـيـخـ الـاجـتمـاعـيـ
مـاـيـلـ لـيـزـرـسـونـ شـفـاقـ الـعـلـةـ
طـارـقـ عـلـىـ الـخـوفـ مـنـ الـرـايـاـ (رـوـاـيـةـ)
بـارـىـ جـ.ـ كـيـبـ تـشـرـيـعـ حـضـارـةـ
تـ.ـ سـ.ـ إـلـيـوتـ المـخـاتـرـ مـنـ نـقـدـتـ سـ.ـ إـلـيـوتـ
كـبـيـثـ كـونـوـ فـلـاحـوـ الـبـاشـاـ
چـوـزـيفـ مـارـيـ مـوـارـيـ مـنـكـراتـ ضـابـطـ فـيـ الـحـلـةـ الـلـزـيـنـةـ مـنـ مـصـرـ
أـنـدـريـ جـلوـكـسـمانـ عـالـمـ الـتـلـيفـيـزـيونـ بـيـنـ الـجـمـالـ وـالـعـنـفـ
پـارـسـيـقـالـ (مـسـرـحـيـةـ) رـيـتـشارـدـ فـاـچـنـرـ
هـرـبـرـتـ مـيـسـنـ حـيـثـ تـلـقـىـ الـأـهـارـ
أـثـنـىـ عـشـرـ مـسـرـحـيـةـ يـونـانـيـةـ مـجـمـوعـةـ مـنـ الـمـؤـلـفـينـ
أـمـ.ـ فـوـرـسـتـ الإـسـكـنـدـرـيـةـ: تـارـيـخـ وـدـلـيلـ
دـيرـكـ لـاـيدـرـ قـصـاـيـاـ الـتـنـظـيرـ فـيـ الـبـحـثـ الـاجـتمـاعـيـ
كـارـلـوـ جـولـونـيـ مـصـاحـبـةـ الـوـكـانـدـةـ (مـسـرـحـيـةـ)
كـارـلـوـسـ فـرـيـنـشـ مـوـتـ أـرـتـيمـيـوـ كـرـوـثـ (رـوـاـيـةـ)
مـيـجـيلـ دـيـ لـيـسـ الـرـوـقـ الـحـمـراءـ (رـوـاـيـةـ)
ثـانـكـرـيدـ فـوـرـسـتـ مـسـرـحـيـاتـ
إـنـرـيـكـيـ أـنـدـرـوـسـ إـمـبرـ القـصـةـ الـقـصـيـرـةـ النـظـرـيـةـ وـالـتـقـنيـةـ
عـاطـفـ فـضـولـ النـظـرـيـةـ الـشـعـرـيـةـ عـنـ إـلـيـوتـ وـأـدـوـبـيـسـ رـوـبـرـتـ جـ.ـ لـيـنـانـ
الـتجـربـةـ الـإـغـرـيقـيـةـ ۱۱۰.

- ١٥١ - هوية فرنسا (مع ٢ ج)
 ١٥٢ - عدالة الهند وقصص أخرى
 ١٥٣ - غرام الفراولة
 ١٥٤ - درس فرانكلورت
 ١٥٥ - الشعر الأمريكي المعاصر
 ١٥٦ - المدارس الجمالية الكبرى
 ١٥٧ - خسر وشرين
 ١٥٨ - هوية فرنسا (مع ٢ ج ٢)
 ١٥٩ - الأيديولوجية
 ١٦٠ - آلة الطبيعة
 ١٦١ - مسرحيات من المسرح الإسباني
 ١٦٢ - تاريخ الكنيسة
 ١٦٣ - موسوعة علم الاجتماع (ج ١)
 ١٦٤ - شامبليون (حياة من نور)
 ١٦٥ - حكايات الثعلب (قصص أطفال) أ.ن. أناهاسيفا
 ١٦٦ - العلاقات بين التبني والطائفة في إسرائيل يشعياهو ليبلمان
 ١٦٧ - في عالم طاغور رابينرتات ملغرور
 ١٦٨ - دراسات في الأدب والثقافة مجموعة من المؤلفين
 ١٦٩ - إبداعات أدبية مجموعة من المؤلفين
 ١٧٠ - الطريق (رواية) ميجيل دليليس
 ١٧١ - وضع حد (رواية) فرانك بيجو
 ١٧٢ - حجر الشمس (شعر) نخبة
 ١٧٣ - مفهنى الجمال ولتر. ستيتس
 ١٧٤ - صناعة الثقافة السوداء إيليس كاشمور
 ١٧٥ - التليفزيون في الحياة اليومية لورينز فيلشس
 ١٧٦ - نحو مفهوم لللاقتصاديات البينية توم بيترج
 ١٧٧ - أنطون تشيكوف هنري تروايا
 ١٧٨ - مفارقات من الشعر اليوناني الحديث نخبة من الشعراء
 ١٧٩ - حكايات أيسوب (قصص أطفال) أيسوب
 ١٨٠ - قصة جاريد (رواية) إسماعيل فصيع
 ١٨١ - اللدائن الأمريكية من التأسيس إلى التأسيك فنسنت ب. ليتش
 ١٨٢ - العنف والنبوة (شعر) و. ب. بيتس
 ١٨٣ - چان كوكتو على شاشة السينما رينيه جيلسون
 ١٨٤ - القاهرة: حالة لا تنام هائز إينورفر
 ١٨٥ - أسفار العهد القديم في التاريخ توماس قومسن
 ١٨٦ - معجم مصطلحات فيجل ميخائيل إنفود
 ١٨٧ - الأرض (رواية) بُنْدُج طوى
 ١٨٨ - موت الأدب ألفين كرينان

- ١٨٩- السر والسميرة مطارات في بلاده اللند الماسر بيل دي مان
- ١٩٠- محاورات كونفوشيوس كونفوشيوس
- ١٩١- الكلام وأسسال وقصص أخرى الحاج أبو بكر إمام وأخرين زين العابدين المراغي
- ١٩٢- سياحت نامة إبراهيم بك (ج١) زين العابدين المراغي
- ١٩٣- عامل النجم (رواية) بيتر أبراهمز
- ١٩٤- مختارات من النقد الانجلوأمريكي للبيت مجموعة من النقاد
- ١٩٥- شناء (٨٤) (رواية) إسماعيل فصيع
- ١٩٦- الملة الأخيرة (رواية) فالنتين راسبوتين
- ١٩٧- سيرة الفاروق شمس العلماء شبل التعمانى
- ١٩٨- الاتصال الجماهيري إبرون إمرى وأخرين
- ١٩٩- تاريخ يهود مصر فى الفترة المشتانية يعقوب لندار
- ٢٠٠- ضحايا التنمية: المقارنة والبدائل جيرمن سيبيروك
- ٢٠١- الجانب البيئي للسلطة جوزايا رويس
- ٢٠٢- تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج٤) رينيه ويليك
- ٢٠٣- الشعر والشاعرية ألطاف حسين حالى
- ٢٠٤- تاريخ نقد العهد القديم زالمان شازار
- ٢٠٥- الجينات والشعوب واللغات لوبيجي لوكا كافاللى - سفورزا
- ٢٠٦- الهيبولية تصنع علمًا جديداً جيمس جلايد
- ٢٠٧- ليل أفريقي (رواية) رامون خوتاستدير
- ٢٠٨- شخصية العرب في المسرح الإسرائيلي دان أوريان
- ٢٠٩- السرد والمسرح مجموعة من المؤلفين
- ٢١٠- مشتوبات حكيم سناني (شعر) سنانى الغزنوى
- ٢١١- فريدينان دوسوسير جوناثان كلر
- ٢١٢- قصص الأمير مروزيان على لسان الحيوان مروزيان بن رستم بن شروين
- ٢١٣- سرعة ثورة تابلين خنو وهيل ميدانامر ريمون فلاذر
- ٢١٤- قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع أنثونى جيبنز
- ٢١٥- سياحت نامة إبراهيم بك (ج٢) زين العابدين المراغي
- ٢١٦- جواب آخرى من حياتهم مجموعة من المؤلفين
- ٢١٧- مسرحيتان طليعيتان سمويل بيكت وهارولد بيتر
- ٢١٨- لعبة المجلة (رواية) خوليوكوتان
- ٢١٩- بقايا اليوم (رواية) كانو إيشيجورو
- ٢٢٠- الهيبولية في الكون بارى باركر
- ٢٢١- شعرية كفافي جريجرى جوزدانيس
- ٢٢٢- فرانز كافاكا رونالد جراى
- ٢٢٣- العلم في مجتمع حر باول فيربند
- ٢٢٤- دمار يوغلانينا برانكا هاجاس
- ٢٢٥- حكاية غريق (رواية) جابريلل جارثيا ماركيث
- ٢٢٦- أرض المسا، وقصائد أخرى ديفيد هربت لورانس

- السيد عبدالظاهر عبدالله
ماري تيريز عبد المسيح وخالد حسن
أمير إبراهيم العمري
مصطفى إبراهيم لهم
جمال عبدالرحمن
مصطفى إبراهيم لهم
طلعت الشايب
لؤاد محمد عكود
إبراهيم الدسوقي شنا
أحمد الطيب
عنایات حسين طلعت
ياسر محمد جاد الله وعمرى مدبللى أحمد
نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح ثابت
صلاح محجوب إبريس
ابتسام عبدالله
صبرى محمد حسن
بإشرافه: صلاح فضل
نادية جمال الدين محمد
توقف على منصدة
على إبراهيم منوفى
محمد طارق الشرقاوى
عبداللطيف عبد الحليم
رفعت سلام
ماجدة محسن أباطة
بإشراف: محمد الجوهرى
على بدران
حسن بيرمى
إمام عبد الفتاح إمام
إمام عبد الفتاح إمام
إمام عبد الفتاح إمام
محمد سيد أحمد
عبادة كحيلية
فائز جان كازانجيان
بإشراف: محمد الجوهرى
إمام عبد الفتاح إمام
محمد أبو العطا
على يوسف على
لويس عوض
- خوبسيه ماريا ديث بوركى
جانيت وولف
نورمان كيجان
فرانسواز جاكوب
خاليس سالم بيدال
توم ستونبر
ما بعد المعلومات
ذكرة الأضاحل في التاريخ الغربى أرثر هيرمان
الإسلام في السودان ج. سبنسر تريمنجهام
مولانا جلال الدين الرومى
ميشيل شوكيفيش
روبين فيدين
تقدير لمنظمة الائتلاف
جيلا رامراز - رايونغ
كاي حافظ
ج . م. كوتزى
ولiam إمبسون
ليلى بروفنسال
لورا إسكيليل
إليزابيتا أليس وأخرين
جابريل جارثيا ماركىث
الثلاثة البيضاويين والحداث في مصر والتر أرمبرست
حقول عن الخضراء (مسرحية) أنطونيو جالا
براجو شتاينبك
دونيك فيتك
علم اجتماع العلم
جوردون مارشال
موسوعة علم الاجتماع (ج. ٢)
رادنات العركة النسوية المصرية
ل. أ. سيمينوفا
تاريخ مصر الفاطمية
ديك روينسن وجودى جروفز
ديك روينسن وجودى جروفز
ديك روينسن وكريس جارات
وليم كلر رايت
وليم كلر رايت
سير أنجوس فريزر
الفجر
أقدم لك: اللسلسة
أقدم لك: أفلاطون
أقدم لك: بيكارت
تاريخ الفلسفة الحديثة
من خوارزم من الشعر الأرمني عبر المصير نخبة
موسوعة علم الاجتماع (ج. ٣)
جوردون مارشال
رحلة في فكر زكي نجيب محمود زكي نجيب محمود
إنواربر مندوثا
مدينة المعجزات (رواية)
چون جريین
هوراس وشنل
الكشف عن حافة الزمن
إبداعات شعرية مترجمة

- ٢٦٥- روايات مترجمة
- ٢٦٦- مدير المرسسة (رواية)
- ٢٦٧- فن الرواية
- ٢٦٨- نيوان شمس ثيريني (ج٢)
- ٢٦٩- وسط الجزيرة العربية وشرقاها (ج١) وليم چيفور بالجريف
- ٢٧٠- وسط الجزيرة العربية وشرقاها (ج٢) وليم چيفور بالجريف
- ٢٧١- الحضارة الفريبية: الفلكلة والتاريخ توماس سبي، باترسون
- ٢٧٢- الأدبية الأنثوية في مصر سبي، سبي، والتز
- ٢٧٣- الأصل الاجتماعي والثقافي لمصر جوان كول
- ٢٧٤- السيدة باوليara (رواية) رومبلو، جايجوس
- ٢٧٥- د. س. إليوت شارماً نقاداً وكتاباً مسرحيّاً مجموعة من النقاد
- ٢٧٦- فنون السينما مجموعة من المؤلفين
- ٢٧٧- البيئات والصراع من أجل الحياة براين فورد
- ٢٧٨- البدائيات إسحاق عظيموف
- ٢٧٩- الحرب الباردة الثقافية فـ. سوندرز
- ٢٨٠- الأم والنسب وقصص أخرى بريم شند وأخرين
- ٢٨١- الفريوس الأعلى (رواية) عبد الطيف شرب
- ٢٨٢- طبيعة العلم غير الطبيعية لويس ولبرت
- ٢٨٣- السهل يحترق وقصص أخرى خوان روافو
- ٢٨٤- هرقل مجذوناً (مسرحية) يوريبيديس
- ٢٨٥- رحلة خواجه حسن نظامي البهلوi حسن نظامي البهلوi
- ٢٨٦- سياحت نامة إبراهيم بك (ج٢) زين العابدين الماغني
- ٢٨٧- الثقافة والدولة والنظام العالمي أنتوني كنج
- ٢٨٨- الفن الروائي بيغد لودج
- ٢٨٩- ديوان مترجمهـي الدامقاني أبو نجم أحمد بن قوسن
- ٢٩٠- علم اللغة والترجمة جورج مونان
- ٢٩١- تاريخ السُّرُّ الإسباني في القرن العشرين (ج١) فرانتشسكو رويس رامون
- ٢٩٢- تاريخ السُّرُّ الإسباني في القرن العشرين (ج٢) فرانتشسكو رويس رامون
- ٢٩٣- مقدمة للأدب العربي روجر آلن
- ٢٩٤- فن الشعر بوالو
- ٢٩٥- سلطان الأسطورة جوزيف كامبل وبيل موريز
- ٢٩٦- مكتب (مسرحية) وليم شكسبير
- ٢٩٧- فن النحو بين اليونانية والسريلانية بيونسيوس ثراكس ويوسف الأفوارى ماجدة محمد أنور
- ٢٩٨- مناسة العبيد وقصص أخرى نخبة
- ٢٩٩- ثورة في التكنولوجيا الحيوية جين ماركس
- ٣٠٠- اسخنة ميدلستون في الأدب الانجليزي والفرنسي (ج١) لويس عوض
- ٣٠١- اسخنة ميدلستون في الأدب الانجليزي والفرنسي (ج٢) لويس عوض
- ٣٠٢- أقدم لك: فنجانشتين جون ميتن وجورج جورف
- لويس عوض عادل عبد المنعم على بدر الدين عربونكى إبراهيم الصوصى شتا صبرى محمد حممن صبرى محمد حممن شوقى جلال إبراهيم سلامة إبراهيم عنان الشهاوى محمود على مكى ماهر شقيق فريد عبدالقادر اللهمانى أحمد فوزى طريف عبدالله طلعت الشايب سمير عبد الصعيد إبراهيم جلال المختارى سمير هنا صادق على عبد الرووف البينى أحمد عثمان سمير عبد الصعيد إبراهيم محمد علاوى محمد يحيى وأخرين ماهر البطوطى محمد زكريا إبراهيم السيد عبد الظاهر السيد عبد الظاهر مجدى توفيق وأخرين رجاء ياقوت بدر الدبب محمد مصطفى بدوى
- جمال الجزيري وبها، جاهين وإيزابيل كمال جمال الجزيري ومحمد الجندي إمام عبد الفتاح إمام

- | | | |
|--|-----------------------|-------------------------------|
| ٢٠٣- أقدم لك: بوزا | إمام عبد الفتاح إمام | جين هوب ويوين فان لون |
| ٢٠٤- أقدم لك: ماركس | إمام عبد الفتاح إمام | رييس |
| ٢٠٥- الجلد (رواية) | صلاح عبد الصبور | كروزير مالابارت |
| ٢٠٦- المساحة: النقد الكانتي للتاريخ | نبيل سعد | جان فرانسوا ليوتار |
| ٢٠٧- أقدم لك: الشعر | محمود مكي | ديفيد باينو وهوارد سلينا |
| ٢٠٨- أقدم لك: علم الوراثة | مدون عبد المنعم | ستيف جوتز ويورين فان لو |
| ٢٠٩- أقدم لك: الذهن والمخ | جمال الجزارى | أنجوس جيلاتي وأوسكار زاريت |
| ٢١٠- أقدم لك: يومنچ | محب الدين مزید | ماجي هايد ومايكل ماكنجنس |
| ٢١١- مقال في المنهج الفلسفى | فاطمة إسماعيل | رج كولنجروود |
| ٢١٢- روح الشعب الأسود | أسعد حليم | وليم ديبويس |
| ٢١٣- أمثل فلسطينية (شعر) | محمد عبدالله الجعدي | خاير بیان |
| ٢١٤- مارسيل بوشامب: الفن كقدم | هودا السباعي | جانيس مينيك |
| ٢١٥- جرامش فى العالم العربى | كاميليا صبحى | ميشيل بروندىنوف والطاھر لبيب |
| ٢١٦- محاکمة سقراط | نسيم مجلی | أى. ف. ستون |
| ٢١٧- بلا غدر | أشرف الصباغ | س. شير لایموفا- س. زنیکین |
| ٢١٨- الاب الروس فى السنوات المئر الأخيرة | أشرف الصباغ | مجموعة من المؤلفين |
| ٢١٩- صور دريدا | حسام نايل | جايتري اسيفالاك وكرستوف نوريس |
| ٢٢٠- لعنة السراج لحضررة الناج | محمد علاء الدين منصور | مؤلف مجھول |
| ٢٢١- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مع، جا) | ياشراف: صلاح فضل | ليفن برو فنسال |
| ٢٢٢- وجهات نظر حديثة في تاريخ الفن التراثى | خالد ملحق حمزة | دبليو بوجين كلينباور |
| ٢٢٣- فن الساتردا | هانم محمد فوزى | تراث يوتانى قيم |
| ٢٢٤- اللعب بالنار (رواية) | محمود علاوى | أشرف أنسدى |
| ٢٢٥- عالم الآثار (رواية) | كرستين يوسف | فيليب بوسان |
| ٢٢٦- المعرفة والمصلحة | حسن صقر | بروجين هابرمس |
| ٢٢٧- مختارات شعرية مترجمة (جا) | توقف على منصور | نخبة |
| ٢٢٨- يوسف وزليخا (شعر) | عبد العزيز بقوش | نور الدين عبد الرحمن الجامي |
| ٢٢٩- رسائل عبد الميلاد (شعر) | محمد عبد إبراهيم | تد هيز |
| ٢٣٠- كل شيء عن التمثيل الصامت | سامي صلاح | مارفن شبرد |
| ٢٣١- عندما جاء السررين وقصص أخرى | سامية دياب | ستيفن جرای |
| ٢٣٢- شهر المسل وقصص أخرى | على إبراهيم منوفي | نخبة |
| ٢٣٣- الإسلام في بريطانيا من ١٩٤٥-١٩٥٨ | بكر عباس | نبيل مطر |
| ٢٣٤- لقطات من المستقبل | مصطفى إبراهيم فهمي | أثر كلارك |
| ٢٣٥- عصر الشك: دراسات عن الرواية | فتحى العشري | نانالى ساروت |
| ٢٣٦- متمن الأهرام | حسن صابر | نصوص مصرية قديمة |
| ٢٣٧- فلسفة الولاء | أحمد الانصارى | جوزايا نوريس |
| ٢٣٨- نظارات حازمة وقصص أخرى | جلال العنوانى | نخبة |
| ٢٣٩- تاريخ الأدب فى إيران (ج٢) | محمد علاء الدين منصور | إدوارد براون |
| ٢٤٠- اضطراب فى الشرق الأوسط | فخرى لبيب | بيرش بيربروجار |

- ٢٤١ قصائد من رلك (شعر) رايتر ماريا رلك
- ٢٤٢ سلامان وأبسال (شعر) نور الدين عبد الرحمن الجامي
- ٢٤٣ العالم البرجوازي الزائف (رواية) ناتين جورديمر
- ٢٤٤ الموت في الشخص (رواية) بيتر بالإنجليز
- ٢٤٥ الركض خلف الزمان (شعر) بونه نداني
- ٢٤٦ سحر مصر رشاد رشدى
- ٢٤٧ الصبية الطائشون (رواية) جان كوكتو
- ٢٤٨ المتصوفة الاليان في الأدب التركي (ج١) محمد فؤاد كويريلى
- ٢٤٩ دليل القارئ إلى الثقافة الجادة أرثوذكسيون وأخرون مجموعة من المؤلفين
- ٢٥٠ بانوراما الحياة السياحية مبادئ المنطق
- ٢٥١ قصائد من كافافيس جوزايا بوس
- ٢٥٢ سلطنتين كافافيس
- ٢٥٣ الفن الإسلامي في الأندلس: الزخرفة الهندسية باسبيليو بابابن مالدونابو
- ٢٥٤ الفن الإسلامي في الأندلس: الزخرفة النباتية باسبيليو بابابن مالدونابو
- ٢٥٥ التياتر السياسي في إيران المعاصرة حجت مرتجي
- ٢٥٦ الميراث المر بول سالم
- ٢٥٧ متون هرمس تيموثي فريك وبيتر غاندي
- ٢٥٨ أمثال الهوسما العالمية نخبة
- ٢٥٩ محاربة بارمنيدس أفلاطون
- ٢٦٠ أنطروبولوجيا اللغة أندرية جاكوب ونويلا باركان
- ٢٦١ التصرح: التهديد والمجابهة لأن جرينجر
- ٢٦٢ تلميذ بابنبرج (رواية) هاينرش شبورل
- ٢٦٣ حركات التحرير الأفريقية ريتشارد جيبسون
- ٢٦٤ حداثة شكسبير إسماعيل سراج الدين
- ٢٦٥ سنم باريس (شعر) شارل بودلير
- ٢٦٦ نساء يركضن مع الذئاب كلاريسا بتكولا
- ٢٦٧ القلم الجريء مجموعة من المؤلفين
- ٢٦٨ المصطلح السوري: معجم المصطلحات جيرالد برينس
- ٢٦٩ المرأة في أدب نجيب محفوظ فروزية العثماني
- ٢٧٠ الفن والحياة في مصر الفرعونية كلبرلا لوبيت
- ٢٧١ المتصوفة الاليان في الأدب التركي (ج٢) محمد فؤاد كويريلى
- ٢٧٢ عاش الشباب (رواية) وانغ مينغ
- ٢٧٣ كيف تهد رسالة دكتوراه أوبرا تو إيكو
- ٢٧٤ اليوم السادس (رواية) أندرية شديد
- ٢٧٥ الخلود (رواية) ميلان كونديرا
- ٢٧٦ الغضب وأحلام السنين (مسرحيات) جان أنوري وأخرين
- ٢٧٧ تاريخ الأدب في إيران (ج٤) إمارات براون
- ٢٧٨ المسافر (شعر) محمد إقبال
- حسن حلمي عبد العزيز بقوش سمير عبد ربه سمير عبد ربه يوسف عبد الفتاح فرج جمال الجزارى بكر العلو عبدالله أحمد إبراهيم أحمد عمر شاهين عطية شحاته أحمد الانصارى نعيم عطية على إبراهيم منوفى على إبراهيم منوفى محمود علوى بدر الوفاعى عمر القاچقى عمر مصطفى حاجزى السيد حبيب الشاروضى ليلي الشربينى عاطف معتمد وأمال شاور سيد أحمد فتح الله سيدى محمد محمد حسن نجلاء أبو عجاج محمد أحمد حمد مصطفى محمود محمد البراق عبد الهادى رضا عابد خزندار فوزية العثمانى فاطمة عبدالله محمود عبدالله أحمد إبراهيم وحيد السعيد عبد الحميد على إبراهيم منوفى حمادة إبراهيم خالد أبو اليزيد إبرار الخرات محمد علاء الدين منصور يوسف عبد الفتاح فرج

- ٣٧٩- ملك في الحديقة (رواية)
 ٣٨٠- حديث عن النساء
 ٣٨١- أساسيات اللغة
 ٣٨٢- تاريخ طربستان
 ٣٨٣- هدية المجاز (شعر)
 ٣٨٤- القصص التي يحكىها الأطفال
 ٣٨٥- مشترى العشق (رواية)
 ٣٨٦- دفاماً عن التاريخ الأدبي النسوى
 ٣٨٧- أغاني وسوناتات (شعر)
 ٣٨٨- مواعظ سعدى الشيرازي (شعر)
 ٣٨٩- تفاصيل وقصص أخرى
 ٣٩٠- الأرشيفات والمدن الكبرى
 ٣٩١- الحافة الليلكية (رواية)
 ٣٩٢- مقامات ورسائل أندلسية
 ٣٩٣- في قلب الشرق
 ٣٩٤- القوى الأربع الأساسية في الكون بول بيفيز
 ٣٩٥- أيام سياؤش (رواية)
 ٣٩٦- السافاك
 ٣٩٧- أقدم لك: بيتشه
 ٣٩٨- أقدم لك: سارتر
 ٣٩٩- أقدم لك: كامي
 ٤٠٠- مومو (رواية)
 ٤٠١- أقدم لك: علم الرياضيات
 ٤٠٢- أقدم لك: ستيفن هوكتنج
 ٤٠٣- ربة المطر والملاس تصنع الناس (رواية)
 ٤٠٤- تعويدة الحسن
 ٤٠٥- إيزابيل (رواية)
 ٤٠٦- المستعمرات الإسبانية في القرن ١٩ مانويل مانتانايس
 ٤٠٧- الأدب الإسباني المعاصر بالقلم كتاب مجموعة من المؤلفين
 ٤٠٨- معجم تاريخ مصر جران فوتشركتج
 ٤٠٩- انتصار السعادة برتراند راسل
 ٤١٠- خلاصة القرن كارل بوير
 ٤١١- فلسفة من الماضي جينيفير أكرمان
 ٤١٢- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مجل ٢، ج ٢) ليفي بروفنسال
 ٤١٣- أغانيات المتفى (شعر) ناظم حكمت
 ٤١٤- الجمهورية العالمية للأدب باسكال كازانوفا
 ٤١٥- صورة كوكب (مسرحية) فريديريش دورينمات
 ٤١٦- مبادي النقد الأدبي والعلم والشعر أ. ريتشاردز
- جمال عبد الرحمن
 شيرين عبد السلام
 رانيا إبراهيم يوسف
 أحمد محمد نادى
 سمير عبدالحميد إبراهيم
 إيزابيل كمال
 يوسف عبدالفتاح فرج
 زيham حسين إبراهيم
 بهاء جاهين
 محمد علاء الدين منصور
 سمير عبدالحميد إبراهيم
 عثمان مصطفى عثمان
 منى الدروبي
 عبد اللطيف عبدالحليم
 زينب محمود الخضيري
 هاشم محمد محمد
 سليم عبد الأمير حمدان
 محمود عادى
 إمام عبدالفتاح إمام
 إمام عبدالفتاح إمام
 إمام عبدالفتاح إمام
 باهر الجوهري
 ممدوح عبد المنعم
 زيادون ساردير وأخرين
 ج. ب. ماك إيفري وأوسكار زاريـت
 عمار حسن بكر
 ظبية خميس
 حمادة إبراهيم
 جمال عبد الرحمن
 ملعت شاهين
 عنان الشهابى
 إلهامى عمارة
 الزواوى بغرة
 أحمد مستجير
 بإشراف: صلاح فضل
 محمد البخارى
 أمل الصبان
 أحمد كامل عبد الرحيم
 محمد مصطفى بدوى
- سنبل بات
 جونتر جراس
 ر. ل. تراـسـك
 بهاء الدين محمد إسفنـدار
 محمد إقبال
 سوزان إنـبـيل
 محمد على بهزـارـاد
 جانبـتـ توـدـ
 چونـ دـنـ
 سعدـىـ الشـيـرـازـىـ
 نـفـةـ
 إـمـ.ـ فـىـ.ـ دـبـرـتـسـ
 مـايـفـ بـيـنـشـىـ
 فـرـنـانـدوـ دـىـ لـاجـانـجاـ
 نـدوـ لـوـيـسـ مـاسـيـنـيـنـ
 بـولـ بـيفـيزـ
 إـسـمـاعـيـلـ فـصـيـعـ
 تـقـىـ نـجـارـىـ رـادـ
 لـورـانـسـ جـينـ وـكـيـثـ شـينـ
 فـيلـيـبـ توـدـ وـهـوارـدـ روـدـ
 دـيفـيدـ مـيـروـفـتشـ وـأـلـنـ كـورـكـسـ
 مـيشـانـيلـ إـنـدـهـ
 زـيـادـونـ سـارـدـرـ وـأـخـرـينـ
 جـ.ـ بـ.ـ ماـكـ إـيفـريـ وـأـوسـكارـ زـارـيـتـ
 تـوـدـرـ شـفـورـ وـجـوـنـفـرـدـ كـوـلـ
 دـيفـيدـ إـبـرامـ
 أـنـدـريـهـ جـيدـ
 مـانـوـيلـ مـانـتـانـاـيـسـ
 جـرـانـ فـوـتـشـرـكـتـجـ
 بـرـتـرـانـدـ رـاسـلـ
 كـارـلـ بـوـيـرـ
 جـيـنـيفـيرـ أـكـرـمانـ
 لـيفـيـ بـرـوـفـنـسـالـ
 نـاظـمـ حـكـمـتـ
 باـسـكـالـ كـازـانـوـفـاـ
 فـرـيـدـريـشـ دـورـيـنـمـاتـ
 أـ.ـ رـيـتـشارـدـزـ

- ٤١٧- تاريخ النقد الأدبي الحديث (جـه) رينيه ويليك
- ٤١٨- سلسلات النهر الحاكمة في مصر العثمانية جين هاثواري
- ٤١٩- المسرح الذهبي للإسكندرية جون مارلو
- ٤٢٠- مكر ومباس (قصة فلسفية) فولتير
- ٤٢١- الولاء والقيادة في المجتمع الإسلامي الأول روسي متحدة
- ٤٢٢- رحلة لاستكشاف أمريقيا (جـ١) ثلاثة من الرحالة
- ٤٢٣- إسراط الرجل الطيف نخبة
- ٤٢٤- لوائح الحق ولوائح العشق (شعر) نور الدين عبد الرحمن الجامي
- ٤٢٥- محمود طلوعي من طلاوس إلى فرج
- ٤٢٦- الفقافيش وقصص أخرى نخبة
- ٤٢٧- بانديراس الطاغية (رواية) باي إنكلان
- ٤٢٨- الخزانة الخفية أقدم لك: فيجل
- ٤٢٩- أقدم لك: كانت
- ٤٣٠- أقدم لك: فوكو
- ٤٣١- أقدم لك: ماكيافيلي
- ٤٣٢- أقدم لك: جويس
- ٤٣٣- أقدم لك: الرومانسية
- ٤٣٤- توجهات ما بعد الحداثة
- ٤٣٥- تاريخ الفلسفة (مجـ١) فردينريك كوكلسون
- ٤٣٦- رحلة هندى فى بلاد الشرق العربى شibli النعمانى
- ٤٣٧- إيمان ضياء الدين ببررس بطلات وضحايا
- ٤٣٨- موت الرابع (رواية)
- ٤٣٩- قواعد اللهجات العربية الحديثة كرستن بروستاد
- ٤٤٠- رب الأشيا، الصغيرة (رواية)
- ٤٤١- حتشبسوت: المرأة الفرعونية فوزية أسد
- ٤٤٢- الله العربية تاريخها ومستواها وتباينها كيس فروستيج
- ٤٤٣- أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة لاوريت سيجورنه
- ٤٤٤- حول وزن الشعر
- ٤٤٥- التحالف الأسود
- ٤٤٦- أقدم لك: نظرية الكم
- ٤٤٧- أقدم لك: علم نفس التطور
- ٤٤٨- أقدم لك: الحركة النسوية
- ٤٤٩- أقدم لك ما بعد الحركة النسوية صوفيا فوكا وريبيكا رايت
- ٤٥٠- أقدم لك: الفلسفة الشرقية ريتشارد أوزينيت وبرون فان لون
- ٤٥١- أقدم لك: لينين والثورة الروسية ريتشارد إيجيناتزى وأوسكار زاريت
- ٤٥٢- القاهرة: إقامة مدينة حديثة جان لوك أرنو
- ٤٥٣- خمسون عاماً من السينما الفرنسية رينيه بريدا
- ٤٥٤- حبلى طوسون وفؤاد الدهان سوران خليل
- ٤٥٥- محمد عبد المنعم مجاهد عبد الرحمن الشيخ نسيم مجلبي الطيب بن رجب أشرف كيلانى عبدالله عبد الرانق إبراهيم وحيد النقاش محمد علاء الدين منصور محمود علوى محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ بعثوب ثريا شلبى محمد أمان صافى إمام عبد الفتاح إمام حمدى الجابرى عصام حجازى ناجي رشوان إمام عبد الفتاح إمام جلال الحفنوى عايدة سيف الولوة محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ بعثوب محمد طارق الشرقاوى فخرى لبيب ماهر جويجاتى محمد طارق الشرقاوى صالح عثمانى محمد محمد يونس بيوريز نائل خانلىرى الكسندر كوكرين وجيفرى سانت كلير أحمد محمود ج. پ. ماك إيفوى وأوسكار زاريت مدبوج عبد المنعم ديلان إيفانز وأوسكار زاريت مدبوج عبد المنعم نخبة جمال الجزيري جمال الجزيري إمام عبد الفتاح إمام جمال الجزيري صوفيا فوكا وريبيكا رايت ريتشارد أوزينيت وبرون فان لون ريتشارد إيجيناتزى وأوسكار زاريت محى الدين مزيد حليم طوسون وفؤاد الدهان سوران خليل

- ٤٥٥ تاریخ الفلسفة الحديثة (معه)
-٤٥٦ لا تنسنی (رواية)
-٤٥٧ النساء في الفكر السياسي العربي
-٤٥٨ المؤرخون الأنجلوسيون
-٤٥٩ نصوصهم لاقتراحات الموارد الطبيعية
-٤٦٠ أقدم لك: الماشية والتازية
-٤٦١ أقدم لك: لكن
-٤٦٢ له حسين من الأزهر إلى السوربون
-٤٦٣ البولة المارقة
-٤٦٤ بديمقراطية للقلة
-٤٦٥ قصص اليهود
-٤٦٦ حكايات حب ويطولات فرعونية
-٤٦٧ التفكير السياسي والنظرية السياسية
-٤٦٨ درج الفلسفة الحديثة
-٤٦٩ جلال الملك
-٤٧٠ الأرض والعودة البيضاء
-٤٧١ رحلة استكشاف أفريقيا (ج٢)
-٤٧٢ دون كيخوتني (القسم الأول)
-٤٧٣ دون كيخوتني (القسم الثاني)
-٤٧٤ الأدب والنسوية
-٤٧٥ صوت مصر: أم كلثوم
-٤٧٦ أرض العباب بعيدة: بيدم التونسي
-٤٧٧ تاريخ الصين ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين
-٤٧٨ الصين والولايات المتحدة
-٤٧٩ المقهى (مسرحية)
-٤٨٠ تسافر ون جي (مسرحية)
-٤٨١ بردة النبى
-٤٨٢ موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية روبيرك جاك تيتو
-٤٨٣ النسوية وما بعد النسوية سارة چامبل
-٤٨٤ جمالية الثقل هانسن روبيرت ياؤوس
-٤٨٥ التربية (رواية) نذير احمد الدهلى
-٤٨٦ الذاكرة الحضارية يان أسمون
-٤٨٧ الرحلة الهنية إلى الجزيرة العربية رفيع الدين المراد نبادى
-٤٨٨ الحب الذى كان وقصائد أخرى نخبة
-٤٨٩ فصل: الفلسفة علمًا دقبنًا إدموند هُسل
-٤٩٠ أسماء البيفاء محمد قادرى
-٤٩١ نصوص قصصية من روايات الأدب الأفريقي نخبة
-٤٩٢ محمد على مؤسس مصر الحديثة جى فارجيت

- ٤٩٣- خطابات إلى طالب الصوبيات
- ٤٩٤- كتاب الموتى: الغروب في النهار
- ٤٩٥- نصوص مصرية قديمة
- ٤٩٦- إلوارد تيفان
- ٤٩٧- الحكمة والسياسة في أفريقيا (ج١)
- ٤٩٨- إيكوانو بانولي
- ٤٩٩- الطمأنينة والنوع والولادة في الشرق الأوسط نادية العلي
- ٤٩٩- النساء والنوع في الشرق الأوسط الحديث جوبيث تاكر وماجريت مريوندز
- ٤٠٠- تقاطعات: الأمة والمجتمع والنوع مجموعة من المؤلفين
- ٤٠٠- لور طلوياني دراسة في السيرة المتألقة العربية
- ٤٠١- تيريز روكي
- ٤٠١- تاريخ النساء في الغرب (ج١) أرثر جولد هامر
- ٤٠٢- أصوات بديلة مجموعة من المؤلفين
- ٤٠٢- مختارات من الشعر الفارسي الحديث نخبة من الشعراء
- ٤٠٣- كتابات أساسية (ج١)
- ٤٠٣- مارتن هايدجر
- ٤٠٤- كتابات أساسية (ج٢)
- ٤٠٤- مارتن هايدجر
- ٤٠٥- ر بما كان قديساً (رواية)
- ٤٠٥- آن تيلر
- ٤٠٦- سيدة الماضي الجميل (مسرحية)
- ٤٠٦- بيتر شيفر
- ٤٠٧- الملووية بعد جلال الدين الرومي عبد الباقى جلبتارلى
- ٤٠٧- أدم صبرة
- ٤٠٨- المفقر والإحسان في مصر سلطان المالك كارلو جولتونى
- ٤٠٨- الأرملة الماكيرة (مسرحية)
- ٤٠٩- المفقر والإحسان في مصر سلطان المالك
- ٤٠٩- كوكب مرقع (رواية)
- ٤١٠- كتاب النقد السينمائى
- ٤١٠- آن تيلر
- ٤١١- تيموشى كوريجان
- ٤١١- تيد أنتون
- ٤١٢- العلم الجسور
- ٤١٢- جونثان كولر
- ٤١٣- مدخل إلى النظرية الأدبية
- ٤١٣- فدوى مالطي درجلانس
- ٤١٤- من التقليد إلى ما بعد الحداثة
- ٤١٤- إبراده الإنسان في علاج الإدمان
- ٤١٥- أرنولد واشنطن ودونا باوندى
- ٤١٥- نخش على الماء وقصص أخرى
- ٤١٦- استكشاف الأرض والكون
- ٤١٦- إسحق عظيموف
- ٤١٧- محاضرات في المثلية الحديثة
- ٤١٧- جوزايا روس
- ٤١٨- الرابع الفرنسي ينصر من العلم إلى الشروع
- ٤١٨- أحمد يوسف
- ٤١٩- قاموس تراجم مصر الحديثة
- ٤١٩- أرثر جولد سميث
- ٤٢٠- إسبانيا في تاريخها
- ٤٢٠- أميريك كاسترو
- ٤٢١- الفن الطليطلني الإسلامي والمدجن
- ٤٢١- باسيليو بايون مالدونادو
- ٤٢٢- الملك لير (مسرحية)
- ٤٢٢- وليم شكسبير
- ٤٢٣- موسم صيد في بيروت وقصص أخرى
- ٤٢٣- دنيس جونسون
- ٤٢٤- أقدم لك السياسة البنية
- ٤٢٤- ستيفن كروول ووليم رانكين
- ٤٢٥- أقدم لك كافكا
- ٤٢٥- ديفيد زين ميروقنس وروبرت كرمب
- ٤٢٦- أقدم لك تروتسكي والماركسية
- ٤٢٦- طارق على وفل إيفانز
- ٤٢٧- بيوان العلامة إقبال في شعره الأردي
- ٤٢٧- محمد إقبال
- ٤٢٨- مدخل عام إلى فهم التغيرات التراكمية
- ٤٢٨- رينيه جينو
- ٤٢٩- مدحنا العلامة إقبال في شعره الأردي
- ٤٢٩- محمد إقبال
- ٤٣٠- مدحنا العلامة إقبال في شعره الأردي
- ٤٣٠- رينيه جينو
- ٤٣١- حازم محفوظ وحسين نجيب النمرى
- ٤٣١- عمر الفاروق عمر

- ٥٢١- ما الذي حدث في «حدث»، ١١ سبتمبر؟
- ٥٢٢- المقامُ والمُستشرق
- ٥٢٣- تعلم اللغة الثانية
- ٥٢٤- الإسلاميون الجزايريون
- ٥٢٥- مفزن الأصار (شعر)
- ٥٢٦- الثقافات وقيم التقدم
- ٥٢٧- اللعب والحرية (شعر)
- ٥٢٨- الناس والأخر في قصص يوسف الشاهري
- ٥٢٩- خمس مسرحيات قصيرة
- ٥٣٠- توجهات بريطانية - شرقية
- ٥٣١- هي تختفي وهلها أخرى
- ٥٣٢- قصص مختارة من الأدب البوهيمي الحديث
- ٥٣٣- أقدم لك: السياسة الأمريكية
- ٥٣٤- أقدم لك: ميلانى كلارين
- ٥٣٥- يا له من سباق معمم
- ٥٣٦- ريموس
- ٥٣٧- أقدم لك: بارت
- ٥٣٨- أقدم لك: علم الاجتماع
- ٥٣٩- أقدم لك: علم العلامات
- ٥٤٠- أقدم لك: شكسبير
- ٥٤١- الموسيقى والرواية
- ٥٤٢- قصص مثالية
- ٥٤٣- مدخل الشعر الفرنسي الحديث والماصر
- ٥٤٤- مصر في عهد محمد علي
- ٥٤٥- الإستراتيجية الأمريكية القرن العاشر والشرين
- ٥٤٦- أقدم لك: هان بوريلار
- ٥٤٧- أقدم لك: الماركين دي ساد
- ٥٤٨- أقدم لك: الدراسات الثقافية
- ٥٤٩- الماس الزائف (رواية)
- ٥٥٠- مسلسلة الجرس (شعر)
- ٥٥١- جناح بيريل (شعر)
- ٥٥٢- بلايين روائيين
- ٥٥٣- بروت الغريف (مسرحية)
- ٥٥٤- عُش الغريب (مسرحية)
- ٥٥٥- الشرق الأوسط المعاصر
- ٥٥٦- تاريخ أنوروا في المصادر الوسطى
- ٥٥٧- الوطن المقتصب
- ٥٥٨- الأصولي في الرواية
- صفاء فتحى
بشير السباعى
محمد طارق الشرقاوى
حمادة إبراهيم
عبدالعزيز بقوش
شوقى جلال
عبدالفتاح مكارى
محمد الحيدرى
محسن مصيلحي
رفوف عباس
مردة بن دق
نعميم عطية
ولفاء عبد القادر
حمدى الجابرى
عزت عامر
توفيق على منصور
جمال الجزىرى
حمدى الجابرى
جمال الجزىرى
حمدى الجابرى
سمحة الخولي
على عبد الرحمن البمبي
رجاء ياقوت
عبدالسميع عمر زين الدين
أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي
حمدى الجابرى
إمام عبد الفتاح إمام
إمام عبد الفتاح إمام
عبدالحسى أحمد سالم
جلال السعيد المعنفى
جلال السعيد المعنفى
عزت عامر
مسيرى محمدى التهامى
مسيرى محمدى التهامى
أحمد عبد الحميد أحمد
على السيد على
إبراهيم سلامة إبراهيم
عبد السلام حيدر
چاك بريدا
هنرى لورنس
سوزان جاس
سيلىين لا با
نظامى الكتبوى
صمويل منتسبتن ولورانس هارينتن
نخبة
كتب دانيلر
كاريل تشرشل
السيد رونالد ستورس
خوان خوسيه مياس
نخبة
باتريك بروجان وكريس جرات
روبرت هنتشل وأخرون
فرانسيس كريك
ت. ب. وايزمان
فيليب ثورى وأن كروس
ريتشارد أوذبن ويوحن فان لون
بول كوكلى وليتاجانز
نيك جروم وبيد
سايمون ماندى
ميغيل دى ثريانتس
دانيلال لوفرس
عفاف لطفى السيد مارسوه
آناتولي أوتكين
كريوس هوروكتس وزندان جيفتك
ستوارت هود وجراهام كوكلى
زويدين ساردار زويدين فان لون
تشا تشاجى
محمد إقبال
محمد إقبال
كارل ساجان
خاثينتو بيبابينتن
خاثينتو بيبابينتن
ديبورا ج. جيرنر
موريس بيشوب
مايكل رايس
عبد السلام حيدر

- ٥٦٩- موقع الثقة
- ٥٧٠- نول الخليج الفلوري
- ٥٧١- تاريخ النقد الإسباني المعاصر
- ٥٧٢- الطب في زمن الفراخة
- ٥٧٣- أقلم لك: فريدي
- ٥٧٤- مصر القديمة في عيون الإيرانيين
- ٥٧٥- الاقتصاد السياسي للدولة
- ٥٧٦- ذكر تربانتس
- ٥٧٧- مقامات بيتريكي
- ٥٧٨- الجماليات عند كيتس وفنت
- ٥٧٩- أقلم لك: تشوسك
- ٥٨٠- دائرة المعارف الدولية (مع ١)
- ٥٨١- الحقى يعنون (رواية)
- ٥٨٢- مرايا على الذات (رواية)
- ٥٨٣- العيدان (رواية)
- ٥٨٤- سفر (رواية)
- ٥٨٥- الأمير احتجاب (رواية)
- ٥٨٦- السينما العربية والأفريقية
- ٥٨٧- تاريخ نظور الذكر المبني
- ٥٨٨- أنموذج الثالث
- ٥٨٩- تبكيت العجيبة (رواية)
- ٥٩٠- أساطير من الروايات الشعبية المثلثية
- ٥٩١- الشاعر والمفكر
- ٥٩٢- الثورة المصرية (ج ١)
- ٥٩٣- قصائد ساحرة
- ٥٩٤- القلب السمين (قصة أطفال)
- ٥٩٥- الحكم والسياسة في أفريقيا (ج ٢)
- ٥٩٦- الصحة المطلية في العالم
- ٥٩٧- مسلم غرناطة
- ٥٩٨- مصر وكتناع وإسرائيل
- ٥٩٩- ظلعة الشرق
- ٦٠٠- الإسلام في التاريخ
- ٦٠١- النسوية والمواطنة
- ٦٠٢- ليبيانار نحو ظلعة ما بعد حداثة
- ٦٠٣- النقد التأافى
- ٦٠٤- الكوارث الطبيعية (مع ١)
- ٦٠٥- مخاطر كوكبنا المضطرب
- ٦٠٦- قصة البردى البوتاسي في مصر
- ثائر بيب
- يوسف الشaroni
- السيد عبد الظاهر
- كمال السيد
- جمال الجزيري
- عليه الدين السباعي
- أحمد محمود
- ناهد العشري محمد
- محمد قنرى عماره
- محمد إبراهيم وعصام عبد الرحمن
- محى الدين مزيد
- باشراف: محمد فتحى عبدالهادى
- سليم عبد الأمير حمدان
- سهام عبد السلام
- عبد العزيز حمدى
- Maher جرججاتى
- عبد الله عبدالرازق إبراهيم
- محمود مهدى عبدالله
- على عبد القاتل على وصلاح رمضان السيد
- مجدى عبد الحافظ وعلى كورخان
- بكر الحلو
- أمانى فوزى
- مجموعة من المترجمين
- إيهاب عبد الرحيم محمد
- جمال عبد الرحمن
- بيومى على قنديل
- محمود علاوى
- محدث طه
- أيمن بكر وسمير الشيشكلى
- إيمان عبد العزيز
- وفاء إبراهيم ودمغان بسطوارىسى
- توليق على منصور
- مصطفى إبراهيم فهمى
- محمود إبراهيم السعدى
- هومى بابا
- سيير روبرت هانى
- إيميليا دي ثولينا
- بريوني البيرا
- ريتشارد أبيجاننس وأسكار زارتى
- حسن بيبرينا
- نجير بونز
- أمريكا كاسترو
- كارلو كارلوسى
- أيومى ميزوكوشي
- چون ماهر وجوي جرينز
- ماريو بوند
- هوشتك كاشىرى
- أحمد محمود
- محمد دولت أيامى
- هوشتك كاشىرى
- ليزبىت مالكموس ودى أرمز
- مجموعة من المؤلفين
- أنيس كابيل
- فيلكس بيرو
- هوراثيوس
- محمد صبرى السوربونى
- بول فاللى
- سوزانا تامارو
- إيكاربر بانولى
- روبرت بيجارالى وأنخرين
- خوليو كالروباروخا
- دونالد رويفورد
- هرداد مهرىن
- برنارد لويس
- ريان فوت
- چيمس ولباىمن
- أوثر أيرابرجر
- باتريك ل. أبوت
- إرنست زيروسكى (المغير)
- ريتشارد هاريس

- صبرى محمد حسن
صبرى محمد حسن
شوقى جلال
على إبراهيم منوفى
فخرى صالح
محمد محمد يونس
محمد فريد حباب
من قطان
محمد رفعت عواد
أحمد محمود
أحمد محمود
جلال البنا
عايدة الباجورى
بشرى السباعى
فؤاد عكود
أمير نبيه وعبد الرحمن حجازى
يوسف عبد الفتاح
عمر الفاروق عمر
محمد برادة
توفيق على منصور
عبد الوهاب علوب
مجدى محمود الملاجى
عزبة الخميسى
صبرى محمد حسن
ياشرافى: حسن طلب
رانيا محمد
حمادة إبراهيم
مصطفى البهنساوى
سمير كريم
سامية محمد جلال
بدر الرفاعى
فؤاد عبد المطلب
أحمد شافعى
حسن جبلى
محمد قدرى عمارة
مدون عبد المنعم
سمير عبدالحميد إبراهيم
فتح الله الشيشى
- هارى سينت فيلى
هارى سينت فيلى
أجنز فوج
رافائيل لويث جوشان
تيري إيجلتون
فضل الله بن حامد العسقين
كولن مايكل هول
فوزية أسعد
اليس بسيرونى
روبرت يانج
هوراس بيك
شارلز فيليس
ريمون استانبولى
ترماش ماستنان
وليم إ. آدمز
أى شىپينغ
سعید قانصو
رينبه جينو
جان جينيه
نخبة
نخبة
تشارلس داروين
نيقولاس جوبات
أحمد بللو
نخبة
السلعون واليهود فى مملكة فالنسيا
نخبة
- هارى سينت فيلى
أنتخاب الثانوى
العارة المدجنة
النقد والأدبوازوجية
رسالة النفسية
السياحة والسياسة
بيت الأقصر الكبير (رواية)
عرض الأحداث التي وقعت في بغداد من 1917 إلى 1919
أساطير بيضاه
الفولكلور والبحر
نحو مفهوم لاتصاليات الصحة
مقاييس أورشليم القدس
السلام الصليبي
النوبة المغير الحضارى
أشعار من عالم اسمه الصين
نوادر جها الإيرانى
أزمة العالم الحديث
الجرح السرى
مخترارات شعرية متوجهة (ج. ٢)
حكايات إيرانية
أصل الأنواع
قرن آخر من البيئة الأمريكية
سيرض الذاتية
مخترارات من الشعر الأفريقي المعاصر
الصلون واليهود فى مملكة فالنسيا
مكتبة الإسكندرية
التبث والتکيف فى مصر
حج يولندة
مصر الخديوية
الديمقراطية والشعر
فندق الأرق (شعر)
الكسيد
- قلب الجزيرة العربية (ج. ١)
قلب الجزيرة العربية (ج. ٢)
الانتخاب الثانوى
العارة المدجنة
رسالة النفسية
السياحة والسياسة
رسالة النفسية
عرض الأحداث التي وقعت في بغداد من 1917 إلى 1919
أسطورة بيضاه
الفولكلور والبحر
نحو مفهوم لاتصاليات الصحة
مقاييس أورشليم القدس
السلام الصليبي
النوبة المغير الحضارى
أشعار من عالم اسمه الصين
نوادر جها الإيرانى
أزمة العالم الحديث
الجرح السرى
مخترارات شعرية متوجهة (ج. ٢)
حكايات إيرانية
أصل الأنواع
قرن آخر من البيئة الأمريكية
سيرض الذاتية
مخترارات من الشعر الأفريقي المعاصر
الصلون واليهود فى مملكة فالنسيا
مكتبة الإسكندرية
التبث والتکيف فى مصر
حج يولندة
مصر الخديوية
الديمقراطية والشعر
فندق الأرق (شعر)
الكسيد
- برتراند رسل
جوناثان ميلر وبورين فان لون
عبد الماجد الدريابادى
هوارد د تيرنر
- برتراند رسل (مخترارات)
أقدم لك: داروين والتطور
سفرنامة حجاز (شعر)
العلوم عند المسلمين

- ٦٤٥ - البلاط الفارجية الأمريكية وبصلتها الداخلية تشارلز كجل وبيوجين وينكوف
- ٦٤٦ - قصة الثورة الإيرانية سپهر نبیع
- ٦٤٧ - رسائل من مصر جون نینہ
- ٦٤٨ - بورخیس بیاتریٹ سارلو
- ٦٤٩ - الغرف وقصص خرافية أخرى جی دی مویاسان
- ٦٥٠ - الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط روجر أوبن
- عبد الوهاب علوب
- عبد الوهاب علوب
- فتحى المشرى
- خليل كلفت
- سحر يوسف
- عبد الوهاب علوب

طبع بالهيئة العامة لشئون المطبع الأُمَّرِيَّة

رقم الإيداع ٢٠٠٩ / ٣٠٠٤

يتناول هذا الكتاب التاريخ السياسي العديث لمنطقة الشرق الأوسط بالدراسة المتألية المستفيضة منذ انتصار الامبراطورية العثمانية، وبالإضافة إلى الدول العربية تشمل الدراسة الدول الثلاث غير العربية التي تقع على حافة المنطقة العربية، وهي ايران وتركيا وإسرائيل. فيعالج الركائز السياسية التي قامت عليها مجتمعات المنطقة في الحقبة الاستعمارية وحقيقة ما بعد الاستقلال. والكتاب وثيقة مهمة وموضوعية للتاريخ المنطقة في القرن العشرين، ينسمم الفعل إلى بابين رئيسين: يتناول الباب الأول تاريخ بناء الدولة العديدة والتدخل بين مفهومي الدولة والأمة بالمنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ويقسّم الكتب دراسته لكل دولة بالمنطقة إلى ثلاث مراحل: مرحلة الدولة تحت الحكم الاستعماري، ومرحلة الدولة بعد الاستقلال، ومرحلة الدولة الشبيهية. وفي الباب الثاني يتناول المؤلف دور الجيش والمؤسسات الدينية وحكم الحزب الواحد ومحاولات إقرار النظم الديمقراطية. كما يحاوّل الكاتب منع التغيرات التي طرأت على الشرق الأوسط منذ نشأة الدولة فيه ومستقبل التحول الديمقراطي في كل دولة من دوله.